

كلية الآداب والحضارة الإسلامية
قسم التاريخ



جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
قسنطينة

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

الفرع المرواني لخلفاء بني أمية ودوره في تطور الحركة الاقتصادية 64 - 132 هـ / 683 - 749 م

مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في تاريخ إسلامي

تخصص: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المشرق الإسلامي (1-132هـ/622-749م)

إشراف الأستاذ:

أ.د. إسماعيل سامعي

إعداد الطالب:

عبد العزيز صاولي

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
علاوة عمارة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة -	رئيسا
إسماعيل سامعي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة -	مشرفا
مسعود خالدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 - قالمة -	عضوا
إبراهيم بن مهية	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة -	عضوا
حسين بوبيدي	أستاذ محاضر	جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة -	عضوا
آسيا ساحلي	أستاذ محاضر	جامعة سكيكدة	عضوا

إهداء

إلى أمي طيب الله ثراها.

إلى أبي أطال الله في عمره.

إلى زوجتي خير من وقف معي وأعانني وتحمل

الكثير من أجلي.

إلى أبنائي: عبد الرحمن، محمد أمين، يونس، يعقوب.

أهدي هذا العمل.

الإسلامية

المقدمة

جامعة الأمير عبد القادر العلوم الإسلامية

المقدمة

1. التعريف بالموضوع:

لقد أصبح اهتمام المشتغلين بالتاريخ البحث في الجوانب العديدة من عمران واجتماع وخاصة النواحي الاقتصادية، وأولوا لأجل ذلك عناية خاصة بفترة زمنية محدودة وقصيرة من تاريخ بلد أو أمة من الأمم يستوفونها حقها من الدراسة والتحليل، بغية الوصول في نهاية الأمر إلى أفكار محددة ونتائج سليمة، والباحث في تاريخ الاقتصاد الإسلامي يجد نفسه بحاجة ماسة إلى الرجوع للبدايات الأولى لتشكيل النظم الاقتصادية للدولة الإسلامية وتطبيقاتها العملية، وكان العصر الأموي أحد الفترات المهمة في تثبيت واستقرار هذه النظم وأيضاً لما طرأ عليها من تطور، غير أن المتأمل في الدراسات التاريخية التي تناولت العهد الأموي لم تتعمق بالقدر المطلوب في دراسة الجوانب الاقتصادية وبخاصة في عهد الخلفاء من بني مروان (64-132هـ/683-749م)، ذلك أن هذه الفترة من تاريخ أمتنا شهدت تطوراً في الميدان السياسي وتحولاً في النظم الاجتماعية، أفضى إلى ضرورة اتخاذ تدابير وإجراءات في قطاعات النشاط الاقتصادي من زراعة وصناعة وتجارة وفي نظم الدولة المالية، وما لزمها من تشريعات وجهود مادية قام بها الخلفاء المروانيون كضرورة لإصلاح النظام الاقتصادي تماشياً وواقع الحال، وظهر أن ذلك العمل قد أفرز نتائج في جوانب الحياة المختلفة في الدولة أمكن تقييمها، واستناداً لما يخلص له الدارس لهذه الفترة نستطيع القول أن هذه المرحلة من تاريخ المسلمين جديرة بالبحث والدراسة العميقة التي من شأنها أن تضيء جوانب جديدة من تراثنا الإسلامي، خاصة إذا علمنا أن كثير من هذه التدابير قد سرت لقرون طويلة.

سنحاول من خلال هذا العمل أن نقدم قراءة متكاملة عن موضوع مهم شغل بال المهتمين، وذلك من خلال جمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بأوجه النشاط الاقتصادي والنظم المالية في العهد المرواني والدور الذي لعبه خلفاء هذه المرحلة في تطوير الحركة الاقتصادية من خلال قراءة في منجزاتهم، ولا يتأتى ذلك بطبيعة الحال إلا بإجراء مسح لمختلف المصادر ذات الصلة بالأحداث، ثم العمل على استقراءها وتحليلها وتعليلها بشكل منهجي لنخرج في النهاية بتصور موضوعي يرسم لنا صورة واضحة يمكن من خلالها معرفة تلك المنجزات معرفة منطقية وسليمة تقودنا إلى تقييم نتائج تلك الجهود سواء كانت إيجابية أو سلبية.

2. دوافع وأسباب اختيار الموضوع:

ومن هذا المنطلق جاء اختياري لموضوع "الفرع المرواني لخلفاء بني أمية، ودوره في تطور الحركة الاقتصادية (64 هـ/132 هـ-683 م/749 م)، دفعني إليه ميولي الشديد لدراسة تاريخ الدولة الأموية بحكم دراستي في مرحلة الليسانس، ومذكرتي لشهادة الماجستير التي تناولت فيها بالدراسة الأسرة الأموية الحاكمة، كما شدني إليه ما أراه حافظاً مهماً؛ فعلى الرغم من تعدد الدراسات التي خصت السياسة الاقتصادية للدولة الأموية

سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لم تول إحداهما اهتماما وفي حدود اطلاعي دراسة هذه الفترة بالذات، ولا أدعي بهذا أنني حزت فيه قصبة السبق، ولكن يعد جديدا في الدراسات التاريخية الجزائرية، كما أن من جملة الأسباب الموضوعية الأخرى التي شجعت على اختيار موضوع البحث؛ ظهور دراسات أكاديمية جديدة أبانت عن حقائق تاريخية وعلمية كانت مغيبة عن جمهور الدارسين وبخاصة الدراسات الأثرية منها، مما أعطى مجال البحث التاريخي لهذه الحقبة من تاريخنا كمسلمين زحما معرفيا يستحق الدراسة المعمقة لإعادة تتبع مسار التطور الحضاري لشعوب أمتنا، وإيماننا مني بضرورة كتابة تاريخ أمتنا بأيدينا، والجديد الذي أسعى إليه هو وضع لبنة في صرح البحث الأكاديمي ملء النقص الذي يلاحظ في مكتبتنا الجزائرية في هذا النوع من الدراسات، لإبراز مدى إسهام المسلمين في إغناء التراث الإنساني بما أحدثوه من منجزات حضارية في النظم الاقتصادية.

3. الدراسات السابقة:

رغم عملية البحث المعمق عن المراجع المساعدة في إنجاز هذه الرسالة، لم يقع بين يدي أي دراسة متكاملة متخصصة تناولت موضوع دور الأسرة المروانية في تطور الحركة الاقتصادية بشكل محدد ومستقل، مع إمكانية وجودها في جامعات ومراكز بحث أخرى وبلغات عديدة، مع أن هذا الموضوع في عمومها كان محل بحث العديد من الباحثين الأكاديميين لكن دراساتهم جزئية تقتصر على جانب من جوانب السياسة الاقتصادية في الدولة الأموية (41هـ - 132هـ/661-749م) خاصة الجوانب المالية، أو جاءت في سياق تراجم لشخصيات أموية، وأحيانا جملة وعمامة أو موجزة ضمن دراسات تتناول عصور التاريخ الإسلامي، ولا أنفي مرة أخرى أن هناك دراسات لم أطلع عليها وما تمكنت منه في موضوع بحثي:

- **مظاهر القوة والضعف في العصر الأموي** للباحث يسري إبراهيم، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 1435هـ/2014م، حيث استعرضت الدراسة منجزات الدولة في قطاعات النشاط الرئيسية (زراعة، الصناعة، التجارة) بالدراسة والتحليل، وسلطت الضوء على نتائج السياسة الاقتصادية المتبعة بموازنتها وإبراز نتائجها الإيجابية وحصر سلبياتها وأثر ذلك على منظومة الحكم والمجتمع، غير أن ما توصلت إليه الدراسة جاء شاملا للعصر الأموي كله، وأهملت فيه الحديث عن الجانب المالي.

- **بنو أمية ودورهم في الحياة العامة في ظل الحكم الأموي في المشرق الإسلامي** للباحث فضيل بني حمد، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 1417هـ/1996م، وقد ركزت الدراسة على دور بني أمية في الحياة السياسية بالدرجة الأولى، وأفردت فصلا واحدا للحديث عن الجانب الاقتصادي، غير أن معالجة هذا الجانب اقتصر على

ذكر منازلهم وأهم ممتلكاتهم في الأمصار، ولم يتطرق لدور السفينانيين أو المروانيين اتجاه مختلف الفعاليات الاقتصادية في تلك الفترة من حكمهم.

- النشاط الاقتصادي خلال العصر الأموي على ضوء كتاب فتوح البلدان للبلاذري للباحث منصف مباركية، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، 1436هـ/ 2015م، عنيت الدراسة بالتعرف على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية وتنظيماتها وأهم نشاطاتها في العصر الأموي، ورغم أهمية الدراسة إلا أنها كما يظهر وسعت فترة الحكم الأموي كله، كما أنها جاءت مخصوصة على ما جاء في مؤلف البلاذري من مادة علمية.

- السياسات الاقتصادية في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، للباحثة دحيلة نسرين، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1431هـ/ 2010م، وهي دراسة قيمة ناقشت مختلف الإجراءات التي قام بها الخليفة المرواني عبد الملك في الجانب الاقتصادي والمالي، وتوصلت الباحثة إلى نتائج أبرزت فيها دور الخليفة المرواني في إعادة بناء الدولة ونجاحه في إرساء سياسة اقتصادية نقدية مكنت الدولة من النهوض والرقى في جميع المجالات، غير أنه كما يظهر جاءت الدراسة قاصرة على فترة محددة (64هـ-646م/86هـ-705م) من حكم الفرع المرواني.

- كتاب الحياة الاقتصادية في صدر الإسلام لمحمد بطاينة، نشر دار الكندي، 1439هـ/ 2017م، ويتحدث الباحث فيه عن الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، وأفرد للعصر الأموي مساحة ذكر فيه حملات الفتح، وأهم الترتيبات التي قام بها الأمويون في مسائل الخراج والجزية والصدقات والعشور، كما تطرق لإصلاحات الخليفة عمر بن عبد العزيز، وختم الفصل بعقد مقارنة بين ميزانية الدولة في العهد الأموي والميزانيات المعاصرة، وقد وفق الباحث في تتبع تلك الإجراءات وتحليلها غير أن دراسته جاءت في سياق عام بحديثه عن فترة صدر الإسلام (1هـ-622م/132هـ-749م)، ولم يتح مجالاً كافياً لإبراز جهود المروانيين في النهوض بالحياة الاقتصادية من خلال تلك الإصلاحات التي تم تنفيذها في قطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسة والنظام المالي.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على فترة مهمة من التاريخ الاقتصادي الإسلامي حيث شهد العصر الأموي أحداثاً مهمة كان أبرزها تلك التدابير والسياسات التي أجراها خلفاء بني أمية من الفرع المرواني في قطاعات النشاط الاقتصادي والنظام المالي، والتي كان لها الأثر في جوانب كثيرة من أوجه الحياة العامة، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

- التعرف على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية وتنظيماتها في العهد المرواني من خلال:

- ✓ معرفة أوضاع الاقتصاد الأموي في العهد المرواني (64هـ-683م/132هـ-749م)، ومختلف القطاعات والنشاطات المكونة له.
- ✓ دور الفرع المرواني في التحول الاقتصادي.
- ✓ دراسة النظام المالي للدولة وأهم الترتيبات التي طرأت عليه (الإيرادات، النفقات، أساليب التعامل المالي).
- ✓ التعرف على التطورات التي مست الجانب الزراعي (فلاحة، الرعي والثروة الحيوانية، الصيد، منظومة الري).
- ✓ تحديد الترتيبات والتدابير التي مست قطاع الصناعة (الموارد الأولية، أنواع الصنائع والحرف).
- ✓ حصر جهود المروانيين للنهوض بقطاع التجارة (التجارة الداخلية والخارجية، الأسواق، النقل، المحطات التجارية).
- ✓ تتبع المشاكل الاقتصادية التي واجهت الدولة الأموية في العهد المرواني وكيفية معالجتها.
- ✓ استخلاص آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في جوانب الحياة المختلفة (السياسة، والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، الثقافية، والعمرانية) في فترة الدراسة.
- المساهمة في إثراء الدراسات والبحوث العلمية حول الحياة الاقتصادية للدولة الإسلامية في القرنين الأول والثاني الهجريين.

5. أهمية الموضوع:

إن العناية بدراسة النظم الاقتصادية لها أهمية من حيث ارتباطها بالجوانب السياسية من جهة، وأنها تعكس مدى التقدم والتطور الذي وصلت إليه تلك النظم من جهة أخرى، وما من شك أن دراسة التطور الاقتصادي يقدم لنا حصيلة وافرة من خبرات وتجارب الأمم، ولما كان تاريخ الدولة الأموية في النواحي الاقتصادية هو المعرفة بأن ما وصل من تاريخها لم يكتب إلا في العصر العباسي، وهذا ما أدى إلى تشويه بعض الحقائق من إخفاء لبعض محاسنه وتقليل من شأن منجزاته، وإبراز وتضخيم لسلبياته، وهو ما فتح الباب واسعاً لبعض الكتاب والمؤرخين الذين روجوا بأن الدولة الأموية كانت تهتم بالجباية وتحصيل الموارد المالية دون العناية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة.

لهذا كان من الضرورة والحاجة الملحة إلى تأريخ هذا العصر و إبراز فضائله، وتوضيح الرؤية حول مسائل تتعلق بدراسة التاريخ الاقتصادي الإسلامي، والسياسية الاقتصادية في هذا العصر، وتأكيد سبق الخلفاء والولاة والعلماء المسلمين خلال عهد بني مروان في كشفهم للعديد من الأفكار الاقتصادية الحديثة وريادتهم للفكر الاقتصادي، وهل يمكن تطبيق هذه السياسيات في الوقت الحاضر أو بعضها، ومن جملة تلك التدابير ما قام به المروانيون من

إصلاح لنقدمهم وتعريب لإدارتهم فكانت دولتهم نموذجاً للدولة العربية الإسلامية المستقلة عن التأثير الأجنبي رغم ترامي أطرافها وتعدد شعورها والديانات فيها، وتنوع تلك التداير لأوجه الحياة المختلفة لتصل بذلك الجهود في الجانب الاقتصادي إلى إيجاد توازن في توزيع الثروة بغية تضيق الفوارق في الشق الاجتماعي بين فئات المجتمع، من خلال ترسيم نظام الوقف الذي يعد من أوجه نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة، وذلك بربط جهود الإصلاح الزراعي بالتوزيع العادل للثروة لتصل إلى مستحقيها من ذوي الحاجة في المجتمع، ولا يخفى على الباحث كون الدولة الأموية خلافة إسلامية أصيلة، أسهمت في نشر الإسلام شرقاً وغرباً، فعندما نورد ذلك لا نفعله مجرد القيمة التاريخية وإنما بقدر التمسك والالتزام بالمبادئ التي تمسك بها أسلافنا.

ولبناء هذا الموضوع اعتمدت على قراءة تمتد عبر مساحات معرفية متنوعة، مستعينا بالمنهج الوصفي والتحليلي ومستخدمًا منهج الاستنتاج والاستنباط، وذلك عن طريق تتبع الروايات التاريخية في مصادرها الأولية، وموازنتها بعضها ببعض، ومقارنا بالدراسات الحديثة الممكنة في هذا المجال-الاقتصادي-وتحليلها، واستخدام المنهج الإحصائي الذي يختص به هذا النوع من الدراسات من خلال الاستعانة بأرقام إحصائية في شكل جداول ومعطيات تتعلق بجباية الخراج، ومسح الأراضي وتقدير النفقات والإيرادات لمناقشة بعض المسائل الضرورية وموازنتها، والحصول على نتائج علمية أكثر دقة، ومن ثمة استخلاص أفكار موضوعية.

6. إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية البحث كما يشير عنوان الدراسة حول: طبيعة النشاط الاقتصادي في العهد المرواني؟ والإمكانات الطبيعية والبشرية التي حازها الاقتصاد الأموي في فترة الدراسة في ظل التوسعات التي عرفتها الدولة شرقاً وغرباً، مع محاولة تتبع التطور الذي عرفته النظم المالية والاقتصادية على امتداد فترة الدراسة البالغة ثمان وستين سنة (64هـ-132هـ/683م-749م)، وما طرأ عليها من تغير مقارنة بالعهد السابق؟

وتتفرع هذه الإشكاليات الرئيسة إلى تساؤلات تسلط الضوء على جوانب مختلفة مهمة منها، وتتصل بفصول البحث وعناصره:

- ما هي طبيعة هذه الإجراءات التي مست قطاعات النشاط الاقتصادي (زراعة، صناعة، تجارة)، والنظم المالية التي عرفتها الدولة في فترة الدراسة؟
- ما هي الأدوات والوسائل التي ارتكز عليها المروانيون في تنفيذ سياساتهم الاقتصادية؟
- هل كان للأحداث السياسية والتحويلات الاجتماعية صلة بتلك الإصلاحات؟
- ما مدى توافق تلك التداير المتخذة مع أصول هذه النظم التي تقرر في الفترة السابقة لتأسيس الخلافة؟

- كيف يمكن تقييم جهود خلفاء الدولة الأموية من بني مروان في تطوير الحركة الاقتصادية من خلال تلمس آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في الحياة العامة.

7. صعوبات البحث:

- واجهت الباحثة في هذا الحقل العلمي عند التطرق لموضوع هذه الدراسة صعوبات عدة يأتي على رأسها:
- تنوع مصادر المعلومات من مؤلفات تاريخية وفقهية وجغرافية وأدبية مما يتوجب على الباحث جمعها وتصنيفها، على اعتبار أنها تضم معلومات مبعثرة ومتفرقة في بطونها، مما يتطلب صبرا وأناة ودراسة معمقة.
 - ضرورة الإمام بالأحكام الفقهية المتعلقة بمسائل الأرض، والحزبة والعشور والصدقات وغيرها، لفهم بعض الإجراءات المتخذة في الجانب الاقتصادي والتي اختلفت فيها الأحكام بين جموع الفقهاء، شكلت لي باعتبار أنني غير مختص في علم الفقه صعوبة فهم الأحكام، مما أوجب الكثير من التروي والحذر في تناول الروايات ومدى الاستفادة منها.
 - ندرة المعلومات المتعلقة ببعض القضايا الهامة مثل جباية الخراج وعمليات المسح والاحصاء فيما يخص بعض ولايات الدولة الإسلامية لاسيما خرسان وسائر المناطق الشرقية وبلاد المغرب والأندلس، التي تشكل جزءا كبيرا من أراضي الدولة، حيث تركز المصادر في معظمها على مركز الخلافة وما حوله، مما حتم علي مسائرتها في بعض الجوانب، وهذا ليس تقصيرا مني، وإنما فرضه ما توافر من مادة علمية في هذا الشأن.
 - اختلاف مقادير المكاييل والأوزان والمقاييس الإسلامية لدى جمهور العلماء وبين منطقة وأخرى مما يتطلب جهودا مضاعفة من أجل تلمس نتائج سليمة ومتوافقة.
 - قلة الدراسات المتخصصة التي تناولت فترة الدراسة في الجامعة عموما والجزائرية خصوصا.
 - تعذر الوصول لبعض المراجع والدراسات الجديدة لصعوبة الحصول عليها في ظل الظروف الصحية الحالية وتكلفتها الباهظة، كما لم تنفع المراسلات لاقتنائها عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والإفادة منها لعدم الرد عليها.
- وقد حاولت جاهدا في تخطي هذه العوائق بمساعدة أستاذي المشرف، من أجل إخراج بحث مكتمل الجوانب، عسى أن يكون فاتحة خير لمشاريع أخرى مستقبلا، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت وقصرت فمن نفسي.

8. عرض المحتوى:

- لقد عالجت الموضوع من خلال تقسيمه إلى مقدمة وثلاثة فصول، وخاتمة تضمنت النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى ملاحق مختارة تخدم الموضوع وتوضح بعض عناصره، وفهارس كالاتي:

- المقدمة:

تضمنت أهمية الموضوع والتعريف به، وأسباب ودوافع اختياري له، وأهم الدراسات السابقة، وحددت أشكاله، مع ذكر الأهداف المرجو تحقيقها، والصعوبات التي صادفت الباحث، وعرضت في خاتمتها أهم المصادر والمراجع المعتمدة في البحث.

• الفصول:

الفصل الأول: الموسوم " الفرع المرواني لخلفاء بني أمية (النشأة، التطور، الحكم) "، وفيه تم التعريف بالفرع المرواني من الأسرة الأموية الحاكمة، حيث تطرق لنسب الفرع من بني أمية، ودوره في مجتمع الجاهلية وعند ظهور الإسلام، وكيف كان وضعه الاجتماعي من خلال استعراض حياة جدهم الحكم بن العاص مقارنة بالفرع السفياي، واستعرض الفصل كيف انخرط مؤسس الفرع المرواني في الأسرة الأموية الحاكمة مروان بن الحكم في الحياة السياسية قبل وبعد توليه الخلافة، مع توضيح دوره في الحياة العامة قبل تولي بني أمية الحكم بعده، وابرز مواقفه اتجاه المشكلات السياسية والاقتصادية التي اعترضت النظام السياسي خلال تقلده المناصب الإدارية والسياسية قبل وبعد توليه الخلافة، والظروف التي أسهمت في بروز شخصيته التي أوصلته لسدة الخلافة، والأسس التي نجح في إرسائها لاستمرار الحكم في نسله.

أما الفصل الثاني وعنوانه: " مظاهر تطور الحركة الاقتصادية في العهد المرواني 64هـ-132هـ/683م-749م ": انطلقا من المقاربة المرسومة في عنوان الدراسة كان من الضروري تناول أهم التدابير والسياسات التي سار عليها المروانيون في قطاعات النشاط الاقتصادي (زراعة، صناعة، تجارة) والنظام المالي، لإبراز دورهم في تطوير الحركة الاقتصادية، مع إلقاء الضوء على العوامل التي ساعدتهم في تنفيذها ومحاولة رصد الظروف والمشكلات التي اعترضت تطبيق تلك السياسات على الوجه الأكمل.

وجاء الفصل الثالث تحت تسمية: " آثار السياسة الاقتصادية خلال فترة الحكم المرواني 64هـ-132هـ/683م-749م " الذي بحث أهم نتائج السياسة الاقتصادية في الجانب السياسي والإداري، بداية بنظام الحكم لاعتبارات أهمها أن ملكية الأرض محور العلاقة بين الدولة والمجتمع في هذه الفترة، كما تطرق لأهم التطورات التي عرفت من منظومة التسيير الإداري حيث كان الولاة وبتدابيرهم في المال والاقتصاد مرآة عاكسة يمكن من خلالها رصد مختلف الفعاليات الاقتصادية وتوجهات السياسة العامة في هذا المجال، كما تتبعت الدراسة أهم آثار السياسة الاقتصادية في نظم الدواوين خاصة بعد تعريبها؛ أين تطورت مهامها وظهرت أخرى تماشيا مع حالة النشاط التي عرفت من الدورة الاقتصادية، وما ذلك إلا نوع من الرقي يبنى بدرجة من الوعي الفكري في اتخاذ مختلف السبل لإنجاح المشروع الاقتصادي للدولة مما يحقق الاستقرار والتنمية الشاملة.

كما بحث هذا الفصل ما كان من تطوير في تقنيات الزراعة وأساليب الري نتيجة الجهود الجبارة التي بذلها الحاكم والمحكوم والتي ساعدت على الإعمار ودفع عجلة التنمية الزراعية قدما، كما عرف قطاع الصناعة تطورا ملحوظا

خاصة بعد أن برز كقطب اقتصادي أسهم في النهوض الاقتصادي وظهر ذلك من أمثلة عديدة بينت صحة الطرح وجعلت المسلمين لهم معرفة بفنون الصناعة، وظهر أن قطاع التجارة عرف تبديلاً في أساليبه خاصة بعد أن حظي باهتمام الدولة فعدت المبادلات تتم بسهولة ويسر لسعة السوق الداخلية بين الأقاليم، كما ظهر توسع لنشاط التجارة الخارجية، وكان لتعريب النقد بالغ الأثر في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدولة والحفاظ على هويتها، ما ساعد على حل كثير من مشاكل الإنماء وتطوير أساليب العيش، كما تناول هذا الفصل أيضاً الآثار الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجانب الاجتماعي أين برز واضحاً تحسن مستوى المعيشة في عمومها نتيجة سياسة الإنماء، وفي استمرار العطاء وتوزيع الأرزاق، كما بين دور تلك الإصلاحات في استقرار القبائل في الأمصار الجديدة بعد أن تنامت المغريات المادية نتيجة جهود المروانيين في الإعمار لاسيما في الأرياف، وأبرز الفصل تأثير الكثير من فئات المجتمع بالسياسات الاقتصادية للدولة من خلال الانخراط في تنشيط الدورة الاقتصادية والنهوض بقطاعات الإنتاج.

وتبين أن النهوض الثقافي والعلمي للأمم يعد أساس نهضتها، لهذا كان اهتمام المروانيين بهذا الجانب لافتاً من خلال تعميم التعليم وتشجيع العلماء وتحفيزهم بالإنفاق عليهم نتيجة تنوع موارد الدولة المالية، فأنتج ذلك كله نهضة علمية كانت أساس تقدم المسلمين في القرون اللاحقة، ولقد توضحت جهود الأمويين العمرانية من خلال تلك المنجزات الخالدة في العمارة الدينية والمدنية على الخصوص، وما كان ذلك لتبلغه إلا نتاج تلك الإصلاحات في منظومة الاقتصاد فكان قيمة مضافة للتأثير في حياة الناس، فضلاً على أن لها رمزية تخص سيادة الدولة نفسها، ومن أهم الركائز المساعدة في إرساء وترسيخ التراث الحضاري للدولة العربية الإسلامية.

9. عرض وتحليل أهم المصادر والمراجع ونقدها:

أ/ المصادر القديمة:

اعتمدت في أنجاز هذا البحث على العديد من المصادر القديمة، كما استفدت من المراجع العربية والأجنبية التي تطرقت لبعض جوانب الموضوع، وغابتي من تقديمها هو التعريف بها، وإبراز مجالات الاستفادة منها، وهي كالاتي:

يتحتم على الباحث في التاريخ الاقتصادي في فترة الدراسة أن يتناول بالتحليل كتب الخراج والأموال والأحكام وهي من مصادر التراث الإسلامي التي تناولت النظم المالية والإدارية للدولة الإسلامية، وعالجت قضايا اقتصادية مهمة بين السلطة والمجتمع أهمها مسألة جباية الضرائب ومقدارها، ووضعها النصوص القانونية والفقهية حول طريقة جبايتها، تم تأليفها من قبل كبار فقهاء المسلمين ما جعلها قابلة للتطبيق المؤسسي.

يتصدر هذا النوع من المصادر قائمة الكتب المعتمدة لما لها من أثر واضح في رفد معظم فصول هذه الدراسة بالمعلومات الغنية والمختلفة، حيث قدمت للباحث معلومات قيمة تتجاوز الناحية النظرية، لتشير إلى الواقع الذي كان سائداً آنذاك، وتزداد أهميتها عند مراعاتها للإسناد والذي يفيدنا في تحديد الفترة الزمنية للراوي وبيئته الجغرافية،

ولما تتضمنه من معلومات اقتصادية تساعد على فهم وتقييم مختلف التدابير المتخذة في هذا الجانب الحيوي من حياة الأمة الإسلامية.

وتأتي كتب الخراج في مقدمة هذا النوع من المصنفات، ويحتل كتاب "الخراج" لأبي يوسف، يعقوب بن ابراهيم (ت 182هـ/798م) أهمية كبرى باعتباره من أقدم المصادر الإسلامية والتي لا غنى لأي باحث عنها في التاريخ الاقتصادي الإسلامي، وتظهر أهمية كتابه في كونه أول من ألف في أحكام الخراج والجزية والعشور والإقطاع والنقود، وقد أفاد البحث في فصله الثاني بالخصوص في مواطن نظام الضرائب في كل من الجزيرة والشام في خلافة عبد الملك بن مروان، وتدابير عمر بن عبد العزيز في تنظيم الخراج وأرض الصوفاي أثناء ولاية الحجاج الثقفي على العراق، وآراء العلماء حول استغلال المسلمين أرض الخراج بالشراء وغيره من أنواع التملك، ورغم غنى معلوماته إلى أنها جاءت مجملة، ولم تتطرق لمسائل مهمة تتعلق بفترة الدراسة كفرض بعض الضرائب غير الشرعية التي كانت سائدة في خلافة بني أمية مثل: أجر السوق (المكس).

أما كتاب "الخراج" لأبن آدم (ت 203هـ/818م)، تضمن معلومات كثيرة في موضوع الدراسة، منها ما اختص بالنشاط الزراعي كأحياء أراضي الموت، وإيراد معلومات مهمة عن مصادر ووسائل الري بأنواعها ومميزاتها، كما اهتم بتعريف بعض المكاييل والأوزان، وغير ذلك من المعلومات التي كان البحث بحاجة إليها.

وبالانتقال إلى كتب الأموال نجد كتاب "الأموال" لأبي عبيد، القاسم بن سلام (ت 244هـ/838م) في طليعة هذه المجموعة، وتميز كتابه بمعلومات اقتصادية واسعة أفادت الدراسة فيما يتعلق بالعشور، وإحياء أرض الموت وتقديم القروض للفلاحين، وطرق استثمار الأرض من مساقاة ومزارعة وغيرها، بالإضافة إلى ما قدمه عن الغنائم ومقادير الخراج، وأولى عناية بإجراءات عمر بن عبد العزيز المالية، وتطرق لأنواع الضرائب غير الشرعية، ووجوه صرف الأموال في دولة الخلافة في عهدها الأولى، وأورد تفصيلات هامة عن العطاء، وأفاد البحث بما ذكر من نصوص تخص الأرزاق، ويعد أبو عبيد من الكتاب الموسوعيين الذين كانت لهم بصمات واضحة في مختلف العلوم، غير أن كتابه "الأموال" جاء ناقلاً في معظمه للمواضيع التي تناولها أبو يوسف في كتاب الخراج.

ومن المصادر الأخرى التي خدمت موضوع الدراسة في هذا الباب كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت 450هـ/1085م) رغم الفارق الزمني للمؤلف بالنظر لفترة الدراسة، فهو من أدق المصادر القديمة في النظم المالية والإدارية الإسلامية، والفائدة منه تظهر في ذكره التعريب الذي قام به عبد الملك بن مروان، وفي تقديم معلومات عن استصلاح الأراضي ومقدار الذراع الذي يقاس به في العهد المرواني، وفي ضبط الموازين والمكاييل، وفي تصنيف الأرض العشرية والخراجية، كما يقدم لنا بعض المشكلات التي واجهت

الخليفة عمر بن عبد العزيز، كسيطرة الأمويين على الأراضي الخصبة وكيف عاجلها، وتبقى الإفادة من مؤلف الماوردي على أهميته بدرجة أقل من المؤلفات السابقة.

وعلى الرغم من أهمية مصادر النظم المالية والإدارية في إثراء معلومات هذه الرسالة، إلا أن المصادر التاريخية تشكل رافدا غزيرا استمقت منه الدراسة في مختلف فصولها وفروعها، ويقف على رأس تلك المصادر كتب التاريخ ومن أشهرها كتاب "التاريخ" لخليفة بن خياط الليثي العصفري (ت240هـ/854م)، وحرص المؤلف على الإسناد بصفته محدثا مستعرضا مادته على طريقة الحوليات، وقد تميز كتابه هذا بكونه من أوائل المصادر التي كتبت عن تاريخ الأمويين، وأفاد البحث في ضبط تاريخ الأحداث ذات الصلة بالتدابير الاقتصادية المتخذة؛ حيث ذكر قوائم ذيل فيها عهد كل خليفة مرواني والتي حوت بدورها على ذكر عماله على الأقاليم وموظفيه، كما اشتمل الكتاب على ذكر مقادير الصلح التي عقدها المسلمون مع أهالي البلاد المفتوحة، وقدم إشارات مهمة في الجانب الزراعي في فترة الدراسة وبخاصة في إقليم العراق.

أما كتاب "التاريخ" لليعقوبي، أحمد بن إسحاق (ت292هـ/905م)، المؤرخ الرحالة، فهو من الكتب التاريخية الهامة كونه اهتم بالجوانب الحضارية أكثر من اهتمامه بالجوانب السياسية في حديثه عن قضايا الخراج والضرائب ومسح الأراضي، وما يفيد الباحث في مجال الزراعة والمنتجات، واستحوذ المروانيين على الأراضي الخصبة مع ذكر الأسواق، ومعلومات نادرة حول حقيقة أرض الصوافي ومقادير غلاتها، ومع أن اليعقوبي علوي لا يكاد يستطيع إخفاء معارضته لبني أمية، إلا أنه أورد معلومات مفيدة عن الوضع الاقتصادي في عهدهم.

ويعتبر كتاب "تاريخ الرسل والملوك" لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ/922م)، من أهم المؤلفات التي تحدثت عن هذه الفترة لتعدد مصادره، كما أن الطبري اهتم بالسند دون نقد المتن، مما يجعلنا نقف على نصوصه بشيء من التحقيق والتحليل، وقد تطرق الكتاب إلى قضايا الخراج والإقطاع في العهد المرواني، كم قدم معلومات عن أنواع الصناعات التي كانت سائدة، ناهيك عن الروايات التي تضمنت أشكالا من الرقابة والمحاسبة المالية التي كانت تتم داخل مؤسسات الدولة، كما أشار إلى بعض الإصلاحات التي حدثت في خلافة عمر بن عبد العزيز، والتنظيمات التي حدثت في إقليم خراسان على يد الوالي نصر بن سيار، وبعض المعاملات لأهل الذمة، وإشارات متعددة عن وجوه الصرف والإنفاق في الدولة وبعض التعاملات التجارية التي كانت تتم بين أقاليم الدولة، ومما يلاحظ على الطبري أنه لم يتعرض لمثل هذه المسائل الاقتصادية مباشرة، بل جاءت من خلال سردة للأحداث السياسية.

وتعد كتب الفتوح من أهم أشكال الكتابة التاريخية عند المسلمين، فتاريخ البلدان وخاصة الفتوح يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لإدارة الدولة واقتصادها، فمن خلال أسلوب الفتوح وطبيعته يتم وضع الأسس التي يبني الفقهاء أحكامهم فيما يخص الفاتحين ومعاملة أهل الذمة وفرض الخراج والعشر والجزية، وقد أفاد كتاب "فتوح مصر والمغرب" لابن عبد الحكم بن عبد الرحمان بن عبد الله (257هـ/870م)، الدراسة في حديثه عن الجانب الاقتصادي والإداري والعمري في مصر وذلك من خلال ذكره ولاية عبد العزيز بن مروان وأعماله الزراعية فيها، كما تحدث عن الضرائب والمشاريع المائية، وعن استحواذ الأمويين على الإقطاعات، كما ذكر عددا من الأسواق والخانات، وفي العمران تعرض لبعض القصور والمساجد، ودون اهتمام المروانيين بالجانب الصحي من خلال إنشاء الحمامات.

أما كتاب "الفتوح" للبلاذري أحمد بن يحيى (289هـ/892م)، فيعتبر بما احتواه من معلومات اقتصادية ذو قيمة كبيرة، بإيراده مادة خبرية متنوعة عن الفتوح والإدارة والضرائب إضافة إلى الإصلاحات في مجال النقد والتعريب، وهو ينفرد بمعلومات عن الأسس التي اتبعتها عبد الملك في ضربه السكة الجديدة، ويتحدث عن الملكيات والموقف من أرض الخراج عند شراء العرب لها، كما تحدث عن التمصير وبناء المدن الجديدة، هذا إلى جانب معلوماته الوافرة عن نشأة الديوان والعطاء، ومقادير ما كان يعطى المسلمون على درجاتهم، إضافة لحديثه المستفيض عن مقادير الأموال التي صالحت عليها البلاد المفتوحة المسلمين، وكل هذه المعلومات أفادت البحث في فصله الثاني عند الحديث عن جهود الإعمار في العهد المرواني وأهم التدابير المتخذة في قطاعات النشاط الاقتصادي وإصلاحات النظام المالي، وامتازت معلومات البلاذري بأنها موجزة، يعمل فيها النقد ويؤمن بالترجيح، وقد اعتمد عليه من جاؤوا بعده مثل ياقوت الحموي في معجمه.

ومن أهم المصادر التاريخية التي أثرت مختلف فصول الدراسة كتب الأنساب والتراجم، ويأتي كتاب أنساب الأشراف للبلاذري (279هـ/892م) على رأس تلك الكتب، فقد رتب كتابه هذا على أساس الأسر العربية وشخصياتها المهمة ولم يرتبه على الحوليات، وقد أمدنا بمعلومات مهمة عن أحداث العصر الأموي، فاستفاض في ذكر الخلفاء المروانيين أين أفرد مساحات كبيرة للتعريف بنسبهم، وأفاد البحث بالتعرف على بعض الشؤون الإدارية وخاصة الدواوين، ومعلوماته هامة في الجانب الاقتصادي كاستصلاح الأراضي، ومنها إجراءات الحجاج بن يوسف في سواد العراق، وحديثه المستفيض عن الشؤون المالية في الدولة، وعني بذكر بعض معالم نشاط التجارة في فترة الدراسة واحتكار بعض الخلفاء له، وفي المجال الاجتماعي أفاد في التعرف على أحوال أهل الذمة ومعاملتهم.

ومثل كتاب "جمهرة أنساب العرب" لعلي بن سعد بن حزم الاندلسي (ت453هـ/1036م)، أبرز الكتب وأهمها في موضوع الأنساب، وقد أفدت من هذا الكتاب في رسم شجرة أنساب الفرع، وفي معرفة أحوال المروانيين من بني أمية، في فترة ما قبل الإسلام وبعده.

وقد تنوعت روافد معلومات البحث لتشمل كتاب "الطبقات الكبرى" لابن سعد محمد بن منيع البصري (ت230هـ/844م)، الذي ترجم حياة الصحابة والتابعين وتابعي التابعين الذين نزلوا في الأمصار، وعن نشاطهم الاقتصادية والاجتماعية، وقد أفاد البحث في الكثير من المعلومات والأخبار التي توزعت على مختلف فصول البحث، حيث أمدنا بمعلومات عن الزراعة وبعض المحاصيل، كما أورد إشارات هامة عن الصناعة كمنسوجات اليمن والشام والعراق، كما تعرض للتجارة والتجار وأساليب التعامل في الأسواق وضبط الموازين، وأمد البحث بمعلومات قيمة عن سياسة عمر بن عبد العزيز المالية في جزئه الأول والخامس، وتوفر على مادة خيرية هامة في سياق حديثه عن كثير من رجال ونساء القرن الأول الهجري، فأورد كثيراً من أخبار بني مروان ومعلومات هامة عن الإقطاعات التي حازوها، وأفاد كتاب "الوزراء والكتاب" للجهمياري (ت331هـ/934م) في مواطن عديدة، حيث قدم معلومات هامة متعلقة بالتطور الإداري؛ عن الديوان وسبب التدوين والتعريب في العهد المرواني، وعن الأرض والخراج وجبايته.

ومن الكتب المساعدة كتاب "تاريخ دمشق" لابن عساکر (ت571هـ/751م)، حيث انفرد بمعلومات اقتصادية هامة تخص منطقة بلاد الشام، فأورد معلومات عن إقطاعات الخلفاء المروانيين والإجراءات المتخذة للحفاظ على أراضي الخراج والصواني، وأثر ظهور الملكيات العربية على وارد بيت المال، كما ذكر العديد من الأسواق، وتطرق لأهم الإصلاحات الزراعية وبخاصة حفر الأنهار، وترجم لكثير من الشخصيات المهمة في فترة الدراسة، وأفاد البحث بذكر أهم موارد بيت المال مثل العشور، كما تحدثنا عن أوجه الإنفاق وأثر ذلك على الحياة العامة.

وتعد المصادر الأدبية من أهم الروافد المساعدة في جمع مادة الرسالة وفي مختلف فصولها، إذ تم الاعتماد عليها عند الحديث عن النواحي المالية والاقتصادية، حيث تطرق "كتاب الكامل" للمبرد (ت285هـ/898م) إلى موضوعات مختلفة كانت مفيدة للبحث في مجال إدارة الخراج وجبايته أيام الأمويين، إضافة إلى ذكره معلومات هامة عن مقدار العطاء والأرزاق التي كان يتلقاها الموظفون العاملون في مؤسسات الدولة، كما يعتبر كتاب "أدب الكتاب" للصولي (ت335هـ/946م)، من الكتب الأدبية التي قدمت معلومات اقتصادية ومالية، حيث أفاد الصولي في مقادير أراضي الخراج في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان والجباية المفروضة عليها، وأمد كتاب

الأغاني" للأصفهاني (ت356هـ/966م) البحث بمعلومات اقتصادية هامة عن أساليب التعامل التجاري كالمقايضة والصيرفة والصكوك ومعرفة أحوال معاش الناس في فترة الدراسة.

أما كتب الجغرافية فتعتبر مصادر مهمة في جوانب عدة؛ فقد زودت البحث بمعلومات أساسية عن النواحي الجغرافية كالحُدود والأهوار وطبيعة الأرض والمناخ إضافة إلى الزراعة، وقدمت معلومات عن الإدارة والضرائب وطرق تحصيلها وعادات الناس وطرق معيشتهم، ومن هذه الكتب كتاب **المسالك والممالك** لابن خردادبة (ت300هـ/912م)، الذي احتوى مادة قيمة عن أحوال البلاد ومقادير الضريبة عن الحاصلات الزراعية، وتميز ياقوت الحموي (ت626هـ/1222م) في كتابه معجم البلدان بتناوله الواسع للنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأدبية مما تجاوزت فائدته النواحي الجغرافية فقط، فأفاد بذكره مشاريع الإرواء في العهد المرواني، ومسالك التجارة وأهم البضائع المتبادلة، إلى جانب جهود الخلفاء والأمراء من بني مروان في استصلاح الأراضي وإعمار الأمصار، وبعض من الصناعات كصناعة النسيج.

وقد أسهمت **المعاجم اللغوية** في تقديم توضيحات شاملة لبعض المصطلحات الإدارية والاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى ذكر إشارات هامة عن النقد والكيل والوزن والمقاييس والصناعات المختلفة، والتعريف بمواقع بعض المدن والبلدان، ومن أبرز تلك المعاجم "أساس البلاغة" للزنجشيري (ت538هـ/1143م)، أفاد بذكر بعض من الحرف في العهد المرواني من خلال نظم الشعراء الذين عايشوا فترة العهد المرواني، و"لسان العرب" لابن منظور (ت711هـ/1311م)، الذي أورد إشارات عن الحمى والنشاط الرعوي، وقدم **القاموس المحيط للفايزي** (ت817هـ/1415م)، تعريفاً لبعض المدن والأقاليم التي تهم فترة الدراسة.

وإلى جانب المصادر العربية اعتمدت الدراسة على مصادر سريانية هامة مثل كتاب "حوليات زوقين" أو "الراهب الزوقيني" (ت158هـ/775م)، "The Chronicle of Zuqin"، والمنسوب لدونسيوس التلحمري (ت717م/745م)، ترجمه من السريانية إلى الإنجليزية أمير حراك، والصادر عن المعهد البابوي لدراسات العصور الوسطى، كندا، 1999، وهو من المصادر السريانية الهامة التي عاصرت أحداث العهد المرواني وكشفت عن كثير من الإجراءات التي تمت في منطقة الجزيرة (العراق) في العهد المرواني في الجانب الاقتصادي، إضافة لتدوينه أهم الأحداث السياسية التي حصلت في المنطقة، فأفاد الدراسة حين أورد معلومات عن أهم الإصلاحات الزراعية والضريبية في فترة الدراسة، وأخبار أسعار المنتجات وأحوال الأسواق، والمستوى المعيشي.

ب/ المراجع والدراسات الحديثة:

استفاد البحث من عديد المراجع والدراسات والأبحاث العربية والأجنبية التي لها علاقة بالموضوع، من ذلك: "النظام المالي في العصر الأموي لصقر الكبيسي، فقد أورد معلومات قيمة ومفصلة عن تلك الإصلاحات التي تمت في العهد الأموي في الجانب المالي مما أفاد الدراسة إفادة مباشرة، وتطرق كتاب "الدولة العربية الإسلامية في عصر عبد الملك بن مروان، دراسة في إصلاحاتها المالية وتنظيماتها الإدارية للسمرائي عبد الجبار، للإصلاحات الاقتصادية والإدارية التي تمت في بداية حكم بني مروان، وعلى العموم فإن هذا المرجع أفاد البحث حين تناول السياسة الاقتصادية التي طبقها عبد الملك بن مروان في مختلف أقاليم الدولة، وأبرز نقاط التحول فيه والتأثيرات التي مسته، فساعد في النقاش والتحليل.

وكتاب "أوراق البردية العربية بدار الكتب المصرية"، نشر أدولف جروهمان، تحقيق حسن إبراهيم حسن، وكتاب "برديات قرّة بن شريك" دراسة وتحقيق جاسر أبو صافية، وهما دراستان هامتان تضمان العديد من الألواح المكتوبة على ورق البردي تعود لفترة الولاى قرّة بن شريك على مصر في عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك، وهي عبارة عن مراسلات بين الولاى وحاكم كورة أشقوة بسيل (من قرى صعيد مصر)، أمكن الاستنتاج منها طبيعة النظام المالي في مصر وطرق جباية الأموال خلال فترة الدراسة.

ويأتي في مقدمة الرسائل الجامعية التي أفادت الدراسة، رسالة ماجستير "السياسة الزراعية والتجارية للدولة الأموية من خلال كتاب أنساب الأشراف"، للباحث رامي بلعيدي والتي نوقشت في 2015 بجامعة الأمير عبد القادر، اشراف الأستاذ إسماعيل سامعي، وفيها تطرق الباحث إلى السياسات المتبعة من طرف المروانيين للنهوض بقطاعي الزراعة والتجارة، أفادت البحث في فصله الثاني، إضافة إلى رسالة ماجستير "السياسات الاقتصادية في عهد الخليفة عهد الخليفة عبد الملك بن مروان" لدحيلية نسرين، التي نوقشت في 2010 بجامعة اليرموك، بإشراف بركات خالد، والتي عنيت بدراسة أوجه النشاط الاقتصادي التي عرفته الدولة الأموية في عهد الخليفة عبد الملك، وأهم الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في عهده، أفادت البحث في تحليل آثار السياسة المتبعة في الجانب الإداري والاقتصادي.

كما استفاد البحث من عديد الدراسات الأكاديمية منها مقال "المستشرقون والسياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز" لهبة حسن، المنشورة سنة 2012 بمجلة آداب الفراهيدي العدد العاشر، والذي تضمن السياسة الإصلاحية التي انتهجها الخليفة الراشد في الجانب الاقتصادي وآراء المستشرقين حولها، فأعانت البحث في تحليل التدابير المتخذة في الجانب المالي وبخاصة في المناطق الشرقية للدولة.

وأثرت المراجع الأجنبية الدراسة خاصة في الفصل الرابع، حيث ساعدت على توضيح آثار السياسة الاقتصادية على قطاعات النشاط الاقتصادي ومن ذلك كتاب "شارلمان ومحمد، جذور الرأسمالية العربية" " Gene w.Heck الموسوم "Charlemagne and Mohammad and the arabe roots of capitalism" و الذي تحدث فيه عن التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم القديم في فترة الدراسة، ومدى إسهام المروانين في ذلك، وبخاصة في القطاع التجاري.

و دراسة أثرية لـ: "Foote.R تحت عنوان: "توسع العمران الصناعي الأفقي، التجارة وما يوافقها من مصطلحات العمران المتداولة في بلاد الشام خلال العصر الأموي".

"Industrial Expansion and Orthogonal planning, Commerce Mutually compatible terms in settlements of Bilad-Sham during the Umayyad Period، أوضحت فيها التطور الذي مس قطاع الصناعة في فترة الدراسة، من خلال التوسع في بناء المصانع الصناعية في مناطق مثل بلاد الشام. واستفاد البحث منه في مناقشة جهود المروانين في النهوض بقطاع الصناعة وأهم منجزاتهم في هذا المجال.

ومقالة **Andrew Watson:** بعنوان "النشاط الزراعي للعرب وآثاره 700م-1000م" **The Arab agricultural and its diffusion, 700-1000** والتي بين فيها نتائج الثورة التي أحدثتها المسلمون في قطاع الزراعة على العالم كله بداية من القرن الأول الهجري، وأفاد البحث في الحديث عن آثار إصلاحات خلفاء الدولة الأموية من المروانين في الجانب الزراعي.

وفي الختام أتوجه بأسمى عبارات التقدير والاحترام وخالص الشكر، لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور إسماعيل سامعي، الذي أولاني عنايته الكاملة، وأفرد لي فضاء معرفيا من وقته الثمين، فخصص لي جلسات علمية للإرشاد والتوجيه، وكان صارما في تتبع مسار البحث حفاظا منه على الأمانة العلمية، التي خبرها من مساره العلمي الطويل، وأبا عطوفا في النواحي الإنسانية، فجزاه الله كل خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر لكل أساتذتي الذين أخذت من غزير علمهم، ولكل من مد لي يد العون وأخص بالذكر القائمين على المكتبات الجامعية في جامعة الأمير عبد القادر، وجامعة عبد الحميد مهري، فجزاهم الله خير الجزاء. وأخيرا فإن ما بذلته من جهد في إنجاز هذا العمل العلمي المتواضع، أبتغي به وجه الله أولا، وإثراء البحث العلمي في بلادنا، فإن وفقت فمن فضله تعالى ومنه، وإن قصرت فأدعو الله المزيد من العون والسداد، ولأرب أن هذا العمل العلمي به نقائص أتمنى من القارئ أن يصححها، وأن ألا يبخل علي بتنبهيه لمواطنها والله ولي التوفيق.

الفصل الأول:

الفرع المرواني من خلفاء بني أمية

(النشأة، التطور، والحكم).

I. بني مروان ومكانتهم في الجاهلية والإسلام حتى سنة 41هـ/661م.

أ. نسب بني مروان.

ب. مكانة بني مروان في الجاهلية والإسلام.

II. دور بني مروان في الحياة العامة قبل خلافة بني أمية.

أ. الدور السياسي.

ب. الدور الإداري.

ج. الدور العسكري.

III. جهود المروانيين في توطيد الحكم لبني أمية قبل سنة 64هـ/683م.

أ. في الميدان السياسي.

ب. في الميدان الإداري.

ج. في الميدان الاقتصادي.

IV. إنتقال الحكم الأموي من الفرع السفيفاني إلى الفرع المرواني.

أ. ظروف انتقال الحكم ولقاء الجابية.

ب. مبايعة مروان بن الحكم بالخلافة.

ج. جهوده العسكرية والإدارية في تمكين الخلافة للبيت المرواني من بني أمية.

د. نقل الحكم من الفرع السفيفاني إلى الفرع المرواني وإعلان مروان بن الحكم البيعة لمن بعده.

I. بنو مروان ومكانتهم في الجاهلية والإسلام حتى سنة 41هـ/661م:

أ. نسب بني مروان:

اهتم العرب بالنسب اهتماماً كبيراً، وعدّوه أساس التعارف والصلة والتعاون فيما بينهم، ومن خلاله يتم ارتباط الفرد بقبيلته، وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ¹، ويوضح القلقشندي (821هـ/1418م) أهمية علم الأنساب ومسيس الحاجة إليه فقال: ((لا خفاء أن المعرفة بعلم الأنساب من الأمور المطلوبة، والمعارف المندوبة لما يترتب عليها من الأحكام الشرعية والمعالم الدينية))²، وكان من أوجه غاياته عند المسلمين اعتبار النسب في الإمامة التي هي الرئاسة العظمى، وقد أورد الماوردي³ (450هـ/1058م) في أحكامه الإجماع على كون الإمام قرشياً، فقد روي أن الرسول ﷺ قال: ((الْأَيْمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ))⁴، ورغم حسم القرشية⁵ في السقيفة بعد وفاة النبي ﷺ، إلا أن معاوية بن أبي سفيان شدد على طرح القرشية خاصة مع ظهور مطامع تخص انتقال الخلافة عن قريش إلى غيرها من القبائل العربية فقال: ((أيها الناس إنا نحن أحق بهذا الأمر، نحن شجرة

1- سورة الحجرات، الآية 13.

2- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تح: الأبياري إبراهيم، (ط2، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1980)، 06.

3- أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب: سمي بالماوردي نسبة إلى بيع ماء الورد في أسرته، مفكر إسلامي من وجوه فقهاء الشافعية، وإمام في الفقه والأصول والتفسير، عاش أواخر الدولة العباسية، من أشهر مؤلفاته: قوانين الوزارة وسياسة الملك؛ نصيحة الملوك؛ تسهيل النظر وتعجيل الظفر؛ الأحكام السلطانية، أنظر: الشيرازي إبراهيم بن علي، (476هـ/1083م): طبقات الفقهاء، تح: عباس إحسان، (ط1، بيروت: دار الرائد، 1970)، 131، الذهبي شمس الدين بن أحمد (748هـ/1347): سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط، (ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985)، 13/311.

4- الأحكام السلطانية، تح: أحمد جاد (القاهرة: دار الحديث، 2006)، 20.

5- جاء في حديث النبي ﷺ عن أنس بن مالك: ((الْأَيْمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ مَا إِذَا حَكَمُوا فَعَدَلُوا))، ومع قيد العدل يكون الحديث بمعنى حديث ثوبان: ((أَسْتَقِيمُوا لِقُرَيْشٍ مَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ))، رواه الإمام أحمد في مسنده، فلا يفيد الاشتراط المطلق، وسيرة الخلفاء بعد الراشدين بعيدة عن أن توصف بالعدل، وقلّ جداً من يلحق بالراشدين في العدل مدى القرون، ثم أن لفظ ((الأيمة من قريش))، بدون ذلك القيد يخالف كتاب الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة/124]، حيث اقتصر الشرط على التمكن من إقامة العدل، وسأوى بين القريب والغريب بعد هذا التمكن، فصرح هنا أن الحديث بدون القيد المذكور لا يصح، ولا يمكن تعليق الأمر بمحض القرشية، وجاء في المصنف أن أبا بكر ﷺ عندما طالب بالخلافة لقريش يوم السقيفة لم يحتج بقول الرسول ﷺ بل بمكانة قريش بين العرب، والثابت أن خلافته كانت عن إجماع وشورى، أنظر: الصنعاني عبد الرزاق بن همام (211هـ/827م): المصنف، (ط1، القاهرة: دار التأصيل، 2015)، 5/88، الكوثري محمد بن الحسين: إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق، (القاهرة: المكتبة الأزهرية)، 36، 35.

رسول الله ﷺ، وبيضته¹ التي انتقلت إليه²، فلولا المعرفة بعلم النسب لفاتت معرفة هذه القبائل، وسوى ذلك من الحقوق كالإرث والزواج، وتعذر حكم الإمامة العظمى التي بها عموم صلاح الأمة.

ينتسب المروانيون من بني أمية، إلى مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب من كنانة³، القرشي الأموي⁴، وهم بذلك ينتمون لفرع الأعياص من أبناء أمية الأكبر⁵، ويظهر لنا من خلال اسمه أنه يلتقي مع الرسول ﷺ في النسب مع عبد مناف، فبنو أمية أقرب بطون قريش إلى النبي ﷺ هم وآل المطلب⁶، وعبد مناف هو أبو الهاشميين والأمويين جميعاً، ومنه فهما أبناء عموماً واحدة.

مارس عبد شمس بن عبد مناف التجارة، وهو الجد الأعلى للبيت الأموي بفرعيه السفيناني والمرواني، واستطاع مع إخوته أن يوسع المبادلات التجارية لمكة ليرقى بها من المحلية إلى العالمية، حينما عقد المعاهدات التجارية مع الدول والممالك المحاورة من جهة، وعقد الإيلافات⁷ مع القبائل العربية التي تمر القوافل التجارية بأراضيها من جهة أخرى، فكانت لهم في ذلك رحلتان؛ رحلة في الصيف، وأخرى في الشتاء⁸، وهو ما نقل مكة من سوق محلية

1- بيضة القوم: تستعمل اللفظة في المدح، وهو الذي يجتمع إليه ويقبل قوله، أنظر: ابن منظور محمد بن مكرم (1311/711م): لسان العرب، (ط3)، بيروت: دار صادر، 1993، 126/7.

2- ابن عساكر علي بن الحسن (571هـ/1176م): تاريخ دمشق، تح: العمري عمرو، (بيروت: دار الفكر، 1995)، 91/24.

3- الكلبي هشام بن المنذر (204هـ/819م): جمهرة النسب، تح: العظم محمود، (دمشق: دار البيضة العربية)، 11، 12، 13/1، ابن سعد محمد بن سعد (230هـ/845م): الطبقات الكبرى، تح: عطا محمد، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1990)، 26/5، ابن حبيب محمد حبيب بن أمية (245هـ/859م): المحبر، تح: شتير أيلزة، (بيروت: دار الآفاق الجديدة)، 264، الأزرق محمد بن عبد الله أحمد (250هـ/864م): أخبار مكة، تح: رشدي الصالح، (بيروت: دار الاندلس للنشر، 1983)، 108، البلاذري أحمد بن يحيى (279هـ/829م): أنساب الأشراف، تح: سهيل زكار وآخرون، (ط1، بيروت: دار الفكر، 1994)، 255/6.

4- البخاري محمد بن إسماعيل (256هـ/870م): التاريخ الكبير، (حيدر آباد: دار المعارف العثمانية، 1963)، 368/7.

5- من أبناء أمية الأعياص وهم: العاص وأبو العاص، العيص وأبو العيص، وأبو عمرو، أما عمرو؛ وسفيان؛ وأبو سفيان؛ وحرث؛ وأبو حرب؛ وعنيسة، قيل هو أبو سفيان؛ وهؤلاء هم العنابس أي الأسد، أنظر: الكلبي، جمهرة النسب، 28/1، ابن حبيب محمد بن أمية (245هـ/860م): المنق في أخبار قريش، تح: خورشيد أحمد، (ط1، بيروت: عالم الكتب، 1985)، 140، البلاذري، أنساب، 2/5، 3/5.

6- عمر بن يوسف: طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب، تح: و. ستارستين، (دمشق: مطبوعات الجمع العلمي العربي، 1949)، 59.

7- الإيلاف: لغة بمعنى الإجارة، وعرف بأنه؛ العهد، والمواثيق، والعصم، التي كتبت لسادة قريش من أبناء عبد مناف؛ عبد شمس وهاشم ونوفل والمطلب، مع حكام الحبشة والروم وفارس واليمن، وقد شكك بعض الباحثين في هذه الرواية، ورجحوا أنهم أقاموا علاقات ودية مع حرس الحدود، فكانوا يتلطفون إليهم بالهدايا، للعبور إلى الأسواق الداخلية لتلك الدول، أنظر: ابن حبيب، المحبر، 162، ابن حبيب، المنق في أخبار قريش، 42، المحاضر عمرو بن بحر (255هـ/869م): الرسائل السياسية، (بيروت: دار الهلال)، 413، 46/42، الطبري محمد بن جرير (310هـ/922م): تاريخ الرسل والملوك، (ط3، بيروت: دار التراث، 1967)، 252/2، سحاب فكتور: إيلاف قريش، رحلة الشتاء والصيف، (ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992)، 205.

8- قال الله تعالى: ﴿لِإِيْلَافٍ قُرَيْشٍ (1) إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4)﴾، قريش، أنظر: ابن هشام عبد الملك بن أيوب (213هـ/828م): السيرة النبوية، تح: السقا مصطفى وآخرون، (ط2، القاهرة: مطبعة الحلبي، 1955)، 56/1، سحاب، إيلاف قريش، 19.

للبدو إلى قاعدة للتجارة العالمية، كما أضحت دار الندوة¹ في مكة بفعل الإيلاف الإطار الذي يحتضن الدور القرشي وشرعيته لدى القوى السياسية والقبلية في الحجاز²، وقد ورث عبد شمس لأبنائه الجاه والشرف، فكان أمية الأكبر تاجرا كثير المال، مقدما في قومه وقائد قريش في حرومها، تميز بكثرة عدد أولاده الذين بلغوا أحد عشر، حتى قيل عن أمية فيه العدد³، كان منهم الأعياص⁴، وغدا بنو أمية بنسبهم العريق الذي يعود إلى عبد مناف بن قصي وكثرة نسلهم، وما أكتسبه بعضهم من مال كثير من التجارة، أقوى عشيرة في مكة قبل ظهور الإسلام⁵.

ومن بني أبي العاص ينحدر نسب الخليفة عثمان بن عفان بن أبي العاص رضي الله عنه، فهو ابن عم مروان بن الحكم⁶، وتعد هذه القرابة من المرتكزات التي استند عليها مروان بن الحكم في سعيه نحو الخلافة، وكان أولى الناس بميراثه في نظر مناصريه⁷، ويظهر أن مروان بن الحكم كان ذو فضل ومقدما في قومه، وهو ما يستدل عليه من الكنى التي كان يحملها كأبي عبد الملك، وأبا الحكم، فالعرب تعظم ذلك لما فيها من الاحترام والتبجيل⁸، وتبقى أخبار جد

1- سميت بدار الندوة لأن القريشيين كانوا يتدون فيها، أي يجتمعون للخير والشر، أنظر: ابن سعد الطبقات، 1/70، ابن حبيب، المنق في أخبار قريش، 34، ابن الجوزي جمال الدين عبد الرحمن بن علي (579هـ/1183م): المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تح: عطا محمد، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992)، 2/222.

2- ابن هشام، السيرة النبوية، 56/1، ابن حبيب، المنق في أخبار قريش، 44، البلاذري، أنساب، 59/1، كرون باتريشيا: تجارة مكة وظهور الإسلام، تر: الروي آمال، (ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001)، 200، بيضون إبراهيم: من الحاضرة إلى الدولة في الإسلام الأول، (ط1، بيروت: دار إقرأ)، 11.

3- الزبير مصعب بن عبد الله (236هـ/851): نسب قريش، تح: ليفي برفنسال، (ط3، القاهرة: دار المعارف)، 97، 98، ابن حبيب، المنق في أخبار قريش، 177، البلاذري، أنساب، 1/5، ابن حزم علي بن أحمد (456هـ/1063م): جمهرة أنساب العرب، تح: لجنة من العلماء، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983)، 78.

4- الأعياص وهم: العاص وأبو العاص، العيص وأبو العيص، وأبو عمرو، سميوا كذلك لتشابه أسمائهم، ومنهم أبو العاص الذي ينحدر منه المروانيون، وفيهم قال فضالة بن شريك الأسدي على وزن الرمل:

مِنَ الْأَعْيَاصِ أَوْ مِنْ آلِ حَرْبٍ ❁ أَعْرُكَفَرَةَ الْفَرَسِ الْجَوَادِ. - أنظر: البلاذري، أنساب، 3/5.

5- الزبير بن بكار، جمهرة نسب قريش، 428، البلاذري، أنساب، 42/1، إحسان العمدة: الجذور التاريخية للأسرة الأموية، حوليات كلية الآداب، ج17، ع113، جامعة الكويت، 1997، ص31.

6- البلاذري، أنساب، 6/255.

7- قام حسان بن مالك الكلبي (65هـ/685م)، زعيم بني كلب خطيبا في الناس -وهو ابن أخي ميسون بنت بحدل أم يزيد بن معاوية-: ((هو) كبير قريش وسنها، وابن عم الخليفة المظلوم والطالب بدمه قبل الناس أجمعين فبايعوه رحمكم الله فهو أول مبراث عثمان))، أنظر: البلاذري، أنساب، 260/6.

8- من الكنى الأخرى: أبا عبد الله، وأبا القاسم وقيل أبو خالد، أنظر: المسعودي علي بن الحسين (346هـ/975م): التنبيه والإشراف، (القاهرة: دار الصاوي، 1938)، 266، التوحيد علي بن محمد (400هـ/1010م): الإمتاع والمؤانسة، (ط1، بيروت: المكتبة العنصرية، 1999)، 381، القضاءي محمد بن سلامة (454هـ/1062): عيون المعارف وتاريخ وفنون أخبار الخلفاء، تح: جميل عبد الله، (ط1، مكة: جامعة أم القرى، 1994)، 340، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 476/3، الفاسي محمد بن أحمد (832/1429م): العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تح: عبد القادر عطا، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998)، 6/53.

بني مروان شحيحة سوى ما يذكره الزبيرى(236هـ/851م)، أن أبا العاص بن أمية جد مروان بن الحكم كان من شعراء¹ قريش وسيد من ساداتها، ويبدو أنه كان طيب المعاشرة، حميد الأخلاق في قومه، فسموه ((الأمين))²، وقد برزت شخصيته وزعامته أكثر في الحرب التي تعرف بحرب الفُجَار³ والتي كان سببها الرئيس نزاعاً على خفارة⁴ إحدى لطائم⁵ ملك الحيرة⁶، حيث تعدت قبائل من كنانة (قريش) على قافلة النعمان ملك الحيرة المتجهة إلى اليمن من طريق الطائف متخطية مكة، وهو ما رأت فيه كنانة تعدياً على سيادتها التي يمثلها الإيلاف.

تضاربت الروايات بشأن مكان وتاريخ مولد مروان بن الحكم، والراجح أن مولده كان بمكة في السنة الثانية للهجرة، على اعتبار أن أباه خرج به إلى الطائف بعد الفتح وهو ابن ثماني سنوات⁷، وأمه آمنة بنت علقمة بن صفوان بن أمية من بني كنانة أكثر القبائل ارتباطاً بقريش نسباً، وكانت تنزل حول مكة وجهات البحر، مما عزز التجارة مع الحبشة فكانت البضائع تنقل من مرفأ الشُعَيْبِ⁸ لأسواق مكة عبر مضارب هذه القبائل⁹، وما يجدر

1- كان أبو العاص بن أمية قد أبلى في حرب الفُجَار الرابع، وقيد نفسه مع العنابس، وكان يرتجز في تلك الحرب ويقول:

هَذَا وَأَوَانُ الضَّرْبِ فِي الْأَذْبَارِ ❁ بِكُلِّ عَضْبٍ صَارِمٍ مَدْكَارٍ [الرجز].

- أنظر: ابن حبيب، المنمق في أخبار قريش، 187.

2- المقصود هنا هذه الصفة أنه كان من عقلاء قريش وصاحب مشورة، وهو بعيد عن صفات النبوة المعروفة، أنظر: نسب قريش، 99/98.

3- حرب الفُجَار: سميت كذلك لانتهاك حرمة الشهر الحرام فيها، وكانت قريش ممثلة في بني مخزوم، وبني عبد شمس، وجمح، وبني عبد الدار، تخشى أن تخرج من يدها التجارة لهذا ساندت المحجوم الذي قامت به كنانة على قافلة النعمان بن المنذر المتجهة من الحيرة نحو اليمن، فقد حاولوا بهذه الحرب إغلاق هذا الطريق أو السيطرة عليها، وقد شهد الرسول ﷺ الفُجَار وذكر أنه كان ينبل فيه على عمومته، أنظر: ابن حبيب، المنمق في أخبار قريش، 177، أنظر: ابن قتيبة عبد الله بن مسلم (276هـ/889م): المعارف، تح: عكاشة ثروت، (ط2)، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1992، 73، ابن الأثير علي بن محمد (630هـ/1233م): الكامل في التاريخ، تح: عمر تدمري، (ط1)، بيروت: دار الكتاب العربي، 1997، 529/1.

4- الخفارة: الذمة، خفير القوم: مجبرهم الذي يكونون في ضمانه، ما داموا في بلادهم وهو يخفر القوم خفارة، أنظر: الهروي أحمد بن محمد (370هـ/981م): تهذيب اللغة، تح: مرعب محمد، (ط1)، بيروت: دار إحياء التراث، 2001، 153/7، ابن منظور، لسان العرب، 253/4.

5- اللَّطِيمَةُ: الإبل تحمل براً أو متاعاً ومسكاً، أنظر: الهروي أبو عبيد القاسم (244هـ/838م): الغريب المصنف، تح: عدنان صفوان، مجلة الجامعة الإسلامية، ع103، 104، المدينة المنورة، 1996، ص422.

6- الحيرة: مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكوفة تتصل ببحر فارس، كانت مسكن ملوك العرب في الجاهلية من زمن نصر ثم من لحم بتولي النعمان وآبائه، أنظر: الحموي ياقوت بن عبد الله (626هـ/1229م): معجم البلدان، (ط2)، بيروت: دار صادر، 1995، 328/2.

7- يذكر ابن الأثير (630هـ/1233م)، أنها كانت يوم أحد أو الخندق، وفي رواية أخرى عند ابن حجر (852هـ/1448م)، كانت ولادته في السنة الرابعة للهجرة، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 27/5، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تح: الجاوي علي، (ط1)، بيروت: دار الجيل، 1992، 1387/3: أسد الغابة في معرفة الصحابة، (بيروت: دار الفكر، 1989)، 368/4، الإصابة في تمييز الصحابة، تح: محمد معوض، (ط1)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1994، 203/6.

8- الشُعَيْبَةُ: مرفأ السفن من ساحل بحر الحجاز، كان مرفأ مكة ومرسى سفنها قبل جدة، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 351/3.

9- ابن سعد، الطبقات، 26/5، ابن حبيب، المخبر، 264، البلاذري، أنساب، 255/6، الطبري، تاريخ الرسل، 329/2، يذكر ابن حزم أن أمه الزرقاء الكنانية التي كان يعبرها المروانيون، على اعتبار أنها كانت في الجاهلية صاحبة راية أنظر: ابن حزم علي بن أحمد (456هـ/1063م): رسائل ابن

قوله هنا أن المصالح الاقتصادية كانت محركا وعصبا في العلاقات بين قريش والقبائل المجاورة وبخاصة بعد ظهور الإيلاف الذي نقل مكة من المحلية إلى العالمية¹، فاتبعت قريش سياسة متوازنة في محيط العلاقات الدولية ومع القبائل العربية في الشمال، ثم تطورت لتضم معظم القبائل العربية داخل الجزيرة، متبعة سياسة الحياد والترضية معها لتأمين الطرق التجارية، ولعل في قصة أبي ذر الغفاري² يوم اعتدى عليه القرشيون لما أعلن إسلامه ما يوضح هذه الحقيقة؛ فقد صاح العباس بن عبد المطلب في المعتدين على أبي ذر قائلا: ((ويلكم أستم تعلمون أنه من غفار وأنه من طريق تجارتكم إلى الشام، فأنقذه منهم))³، وكان لابد من تعزيز تلك العلاقات والمصالح الاقتصادية فأمنت قريش باتباع سياسة المصاهرة مع هذه القبائل، ومما لاشك فيه أن الأمويين وهم ممن خبر التجارة ومارسها قد ساروا على هذا النهج مما عاد عليهم بالنفوذ و الثروة.

ومما زاد في شرف أهل مكة أن القرشيين كانوا يتزوجون من أي القبائل شاءوا، ولا شرط عليهم في ذلك⁴، وبالعودة إلى ما أشير إليه سابقا فإن الحاجة إلى تعزيز المصالح الاقتصادية خاصة ما تعلق بالتجارة حتم على قريش انتهاج سياسة ترضية مع أبناء القبائل المقيمة على طول الطرق التجارية، فزيادة على تبادل المنفعة كانت مكانة العشائر المكية وبخاصة منهم بنو أمية، محط قبول من القبائل العربية لنسبها العريق الذي يرجع إلى عبد مناف بن قصي، وما اكتسبوه من صنعة التجارة وما تطبعوا عليه من دهاء وسياسة، وبلغ شأنها بين العرب أن كل تاجر يخرج من اليمن والحجاز كان يتخفر بقريش مادام في بلاد مضر، بل كان شهر ذي الحجة يدعى عند العرب "بشهر بني أمية"⁵، حيث تخرج فيه قوافلها فيما يبدو فتعود محملة بالبضائع مما ينعش أسواق الجزيرة، فكان لابد

حزم، تح: إحسان عباس، (ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980)، 219/2، مؤنس حسين: أطلس تاريخ العالم الإسلامي، (ط1، القاهرة: الزهراء للإعلام، 1987)، 59.

1- بيضون إبراهيم: الحجاز والدولة الإسلامية، (ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1983)، 81.

2- جندب بن جنادة(32هـ/652م): صحابي من غفار، أسلم بعد أربعة، هاجر إلى الشام بعد وفاة النبي، توفي بالريذة، انظر: ابن سعد، الطبقات، 165/4.

3- ابن عساکر، تاريخ دمشق، 181/66، سحاب، إيلاف قريش، 220.

- Lammens Henri : La Mecque a la veille de l'hégire, imprimerie catholique, Beyrouth, 1924, p130, 131.

4- ينفرد الحموي بذكر ذلك، أنظر: معجم البلدان، 184/5، وأيضا: تقي الدين محمد بن أحمد (832هـ/1429م): الزهور المقتطفة من تاريخ مكة المشرفة، تح: زينهم محمد، (ط1، القاهرة: الدار الثقافة الدينية، 2004)، 24.

5- ابن حبيب، المخبر، 264، العمدة: الجذور التاريخية للأسرة الاموية، 22، 31، ويظهر من شعر نسب إلى عوف بن الأحوص أنه سمى شهر "ذي الحجة" "شهر بني أمية" إذ يقول على وزن الطويل:

وَإِنِّي وَالَّذِي حَجَّتْ قُرَيْشٌ ❁ مَحَارِمُهُ وَمَا جَمَعَتْ حَرَاءُ
وَشَهْرُ بَنِي أُمِيَّةٍ وَالْهَدَايَا ❁ إِذَا حَبِسَتْ مَضْرَجَهَا الدِّمَاءُ.

من سبيل يبقي حبل العلاقات ممدودا، والسبيل الواقعي والأمثل إلى ذلك يكمن في سياسة المصاهرة؛ فارتبط عبد شمس ببني صعصعة¹ ومضارمها على طريق الحبشة ما سهل عقد الإيلاف، وتزوج أمية الأكبر من لحم²، وهي على طريق تجارته مع المناذرة، كما أصهر أبو سفيان بن حرب من بني هلال³، فتعزز طريق تجارته نحو بلاد الشام⁴، وقد أثرت هذه السياسة في البناء الاجتماعي للعشائر المكية فيما يبدو، فامتازت بكثرة نسلها وعقبها، وبخاصة أبناء عبد شمس من الأمويين⁵، ووفق هذا الحال نجد أن الحكم بن أبي العاص تميز كغيره من أشرف قريش بكثرة أولاده من زيجات عديدة⁶، وهو ما كان يفاخر به مروان بن الحكم آل حرب⁷، وتعدد الزيجات نظام معروف عند العرب في الجاهلية اقتضته ظروف الحياة القبلية القائمة على تأمين حاجياتها بتمتين الصلات التجارية مع القبائل المجاورة، والحرص على بلوغ قوافلها مختلف الأسواق والمراكز التجارية في مآمن من غارات السلب، فالمصاهرة عند العرب تعد حلفا قائما بذاته⁸، وكثيرا ما كان شيوخ القبائل يردون الجعل⁹ لقاء مرور قوافل قريش الآمن لأراضيهم إحساسا منهم فيما يبدو بعمق الروابط الاجتماعية، ولمصلحتهم في نجاح تجارة مكة.

- أنظر: علي جواد: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (ط4، دار الساقى، 2001)، 350/11.

1- بني صعصعة: بنو عبيد بن رؤاس ابن كلاب ابن عامر بن صعصعة، من قيس عيلان، أنظر: كحالة عمر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، (ط7، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994)، 744/2.

2- لحم: بطن من آل المنذر ملوك العراق، شاركوا في موقعة مؤتة، ووقفوا إلى جانب معاوية ضد علي، أنظر: كحالة، معجم القبائل، 1012/3.

3- تزوج أبو سفيان بن حرب شمس الهلالية، ومضارب القبيلة في بلاد الشام ومصر، أنظر: كحالة، معجم القبائل، 1012/3.

4- ابن الكلبي، جبهة النسب، 28، البلاذري، أنساب، 1/5، 2/5، 6/5.

5- الزبيرى، نسب قريش، 97، جاء في دراسة للشرابي¹⁰، أن بني عبد شمس كانوا يشكلون عُشر العدد الكلي لسكان مكة بداية الدعوة، غير أنها لم تقدم تفسيراً لذلك، أنظر: تاريخ الخلافة الأموية، (ط1، عمان: دار الفكر، 2010)، 26.

6- يذكر البلاذري أن عدد أبنائه سبعا وعشرين رجلا ونسوة، بينما يعدهم ابن عساکر أحد عشر رجلا ونسوة، وأورد الذهبي أن عدد أبنائه كان عشرون ابنا وثماني بنات، والراجح هو الرأي الأول، فقد ورد عند الزبيرى (إحدى وعشرون)، أنظر: نسب قريش، 159، أنساب، 301/6، تاريخ دمشق، 413/11، سير أعلام النبلاء، 108/2.

7- الزبيرى، نسب قريش، 109، ابن حبيب، المخبر، 264، الحموي معجم البلدان، 184/5، جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، 350/11.

8- بطاينة محمد ضيف الله: الحياة الاجتماعية في صدر الإسلام، (ط2، عمان: دار الكندي، 1997)، 40، جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، 168/2.

9- الجعل: ما جعلته للإنسان أجرا على عمله، ومعنى الجعالة أن يضرب البعث على الرجل فيجعل لمن يغزو عنه، انظر: الهروي، تهذيب اللغة، 240/1، ابن منظور، لسان العرب، 111/11.

مما لا شك فيه أن مصالح الحكم بن أبي العاص وهو بالطائف قد تلاققت مع ثقيف¹، وقد وجد فيها المأوى والملاذ الآمن خاصة وأن قريش كانت تمتلك بها الضياع والأموال، فأدرك الحكم أهمية ارتباطه معها بالمصاهرة²، كما شرف الحكم بن أبي العاص بالاقتران من بني مرة بن عوف ومضارهما على حدود بادية الشام، وكانوا لا يزوجون إلا من الأشراف³، وتذكر الروايات أن الحكم بن أبي العاص كان يتردد بين مكة والطائف على طريق القوافل، وفيها منازل مالك بن كنانة حلفاء بني عبد شمس في الجاهلية، وهو ما جعله يرتبط من مخدج بن عامر⁴ حفاظا على مصالحه فيما يظهر، فانجذب مروان بن الحكم مؤسس الفرع المرواني من بني أمية، ويؤكد هذا الارتباط حضور أحوال مروان من بني علقمة بن صفوان في دولة بني مروان فقد كان نافع بن علقمة بن صفوان واليا على مكة سنة 75هـ/694م⁵، فالخوولة عند العرب تمتد لتشمل رهط الأم وعشيرتها وهو ما يعني العزوة والمنعة.

ويظهر أن مروان نشأ مع والده في الطائف رغم أن بعض الروايات تذكر أنه رأى رسول الله ﷺ، ومن المرجح أنه كان يزور مكة من حين لآخر، حيث شوهد في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولا شك أن هذه البيئة الأولى قد أمدته بالكثير، وبخاصة ما عرف عن ثقيف من نباهة⁶، وقد وقفت الكثير من المصادر عند قضية خروج الحكم بن أبي العاص إلى الطائف وجعلت من أسبابها معاداته للدعوة، غير ما أمكن قوله في هذه المسألة يحتاج لفحص وإثبات⁷، وظهر من خلال تتبع سيرته أنه وجد وهو السيد في قومه أن العهد الجديد لم يعد يسعه بعد

1- ثقيف: قبيلة منازلها بين مكة والطائف منها: عوف، بني سالم، سفيان...أنظر: كحالة، معجم القبائل، 1/147.

2- تزوج الحكم بن أبي العاص من امرأتين ثقيفتين، هما: أم النعمان بنت الحارث بن أنس الثقفية، وأخرى بنت شبل بن منبه بن عجلان الثقفي، أنظر: الزبير، نسب قريش، 160/159، البلاذري، أنساب، 6/301.

3- بنو عوف بن مرة: من غطفان، من رجالها عقيل بن علفة الذي أصره إليه خلفاء بني مروان أنظر: البلاذري، أنساب، 6/301، 13/110، الأصفهاني علي بن الحسين (356هـ/967م): الأغاني، تح: سمير جابر، (ط2، بيروت: دار الفكر)، 12/296.

4- مخدج بن عامر: بطن من العدنانية، وهم: بنو مخدج بن عامر بن ثعلبة ابن الحارث بن مالك، من كنانة، كحالة، معجم القبائل، 3/1057.

5- الزبير، نسب قريش، 160/159، خليفة ابن خياط (240هـ/854م)، تاريخ خليفة بن خياط، تح: العمري ضياء، (ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1977)، 239، الفاكهي محمد بن أسحاق (275هـ/888م): أخبار مكة في قدم الدهر وحديثه، تح: عبد الله دهيش، (ط2، بيروت: دار خضر، 1993)، 3/175، البلاذري، أنساب، 6/301.

6- اليعقوبي أبو العباس أحمد بن إسحاق (284هـ/897م): تاريخ اليعقوبي، (بيروت: دار صادر)، 2/164، الطبري، تاريخ الرسل، 3/85، ابن عساكر تاريخ دمشق، 57/231، الرئيس ضياء الدين: عبد الملك بن مروان موحد الدولة الأموية، (د ط، القاهرة: المكتبة المصرية العامة)، 81.

- Lammens Henri : La cite arabe de Taif a la veille de l'hégire, imprimerie catholique, Beyrouth, 1922, p243.

7- قيل كان يتحيل في سماع سر الرسول، وقيل لأنه كان يماثل النبي ﷺ في مشيته وبعض حركاته، وقد روى هند بن هند بن أبي هالة حديث رسول الله ﷺ قائلا: ((مر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالحكم، أبي مروان بن الحكم، فجعل يغمزه في فقاؤه ويشير بإصبعه، فالتفت إليه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: " لا أماتك الله، أو لا مت إلا بالوزغ" قال: فما قام حتى ارتعش، وفي لفظ: " اللهم اجعل به وزغاً))، ورد هذا الحديث عند ابن عبد البر في الاستيعاب، وقيل حديث ضعيف مرسل، ومما ذكر في سبب نفيه للطائف نفاه ابن تيمية (728هـ/1328م)، وابن الوزير (840هـ/1436م)، وجاء أن قصة نفي الحكم لم تثبت في أي صحيح، أنظر: ابن قتيبة، المعارف، 353، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، 4/1545، ابن الأثير، أسد

أن كان مجابا في قومه¹، غير أن الراجح أن حاجته للمال كان دافعا لخروجه، حيث يذكر الجاحظ (255هـ/869م)، أن وضعه الاجتماعي في ظل الإسلام لم يكن مريحا²، فقرر الخروج إلى الطائف خاصة وأن الكثير من أبناء عشيرته يقيمون بها، ولهم فيها حرثا وبساتين وكان أبرزهم أُحِيحَةَ سعيد بن العاص³ الذي اعتزل بها بعد دعوة الرسول ﷺ، وكان مقربا له يقيم معه في خطة واحدة بمكة وهي لهم ربع جاهلي، فحتمًا كان لرابطة الدم والحوار الأثر في أن يتبع الحكم بن العاص نفس خطى سعيد بن العاصي ويلحق به، وهناك إشارات على اتخاذه من الزراعة مصدر رزق بها، وقد حفزته فيما يبدو أصول أمه التي تعود إلى الطائف في الاستقرار بها⁴، ((فكثير ما لجأ النفر منهم إلى أحواله عندما يشعر بالخطر يحدق به أو يهدد حياته أو ماله، فإذا به ميممٌ نحوهم يلتمس عندهم السلامة والأمن))⁵، ومن هؤلاء الذين لجأوا إلى أحوالهم فاستنصروهم، عبد المطلب بن هاشم إذ نصرته أحواله من بني النجار وخزاعة.

ب. مكانة بني مروان في الجاهلية والإسلام:

يبدو أن المصادر المختلفة لم تحفل بتاريخ الفرع المرواني في فترة ما قبل الإسلام، وربما يعود ذلك لكون مروان بن الحكم كان صغيرا، كما تجدر الإشارة إلى أن معظم الكتابات التاريخية فيما يختص بسيرة بني أمية كانت في بداية الفترة العباسية، وبالتالي خضع الكثير مما دُون فيها للميول والأهواء، ويظهر أن آل الحكم لم يبلغوا تلك المكانة التي وصلها الكثير من بني أمية من الثراء والجاه والنفوذ، فتشهير الروايات المتوفرة على قتلها؛ أن الحكم بن أبي

الغاية، 514، ابن أبي حديد أبو حامد ابن هبة الله (656هـ/1258م): شرح نهج البلاغة، تح: النمري محمد، (ط1)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998)، 32، منهاج السنة النبوية، تح: محمد سالم، (ط1)، مكة: جامعة بن سعود، 1986)، 256/6، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تح: الارناؤوط شعيب، (ط3)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994)، 240/3.

1- يذكر الواقدي (207هـ/822م)، أن بلال بن رباح رضي الله عنه حينما أذن في مكة يوم الفتح، قال الحكم بن العاص: ((هذا والله الحدث الجليل أن يصبح عبد بني جمح ينهق على بنية أبي طلحة))، ويفهم من هذه الرواية أن الحكم لم يرض أن يتساوى برجل كان بالأمس من عبدهم، غير أن ما عرف عن محمد بن عمر الواقدي تشييعه وعند الكثيرين ليس بثقة، أنظر: الأزرق، أخبار مكة، 275/1، ابن النديم محمد بن إسحاق (438هـ/1047م): الفهرست، تح: رمضان إبراهيم، (ط2)، بيروت: لبنان، 1997)، 127.

2- الرسائل السياسية، 417.

3- أحичة سعيد بن العاص بن أمية (3هـ/624م): من سادات بني أمية في الجاهلية، وقف ضد الدعوة، ذو مال وهو والد عمرو بن سعيد الأشدق، مات على دين الجاهلية، أنظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، 105/21.

4- الأزرق، أخبار مكة، 239/2، ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، 335.

5- الدباسي عبد الرحمن: الخوولة عند العرب، مجلة الامام محمد بن سعود، ع7، 1992، ص308.

العاص كان عاديا في الأعلام، ولم يكن له ذلك السناء الذي كان يتمتع بها بقية رجالات قريش¹، وهو ما نستشفه من المصادر، إذ يذكر المدائني²(225هـ/839م)، أنهم كانوا فقراء في الجاهلية، ويصف ابن حزم (456هـ/1064م)، الحكم بن أبي العاص بأنه: ((قليل المال جدا في قومه))³، وفي حديث لعبد الملك بن مروان: ((ما كان ابن الزبير يعيرنا به؟ فقالوا: الفقر))⁴، ويظهر ذلك أكثر وضوحا فيما سلك الحكم بن أبي العاص من أوجه التكسب في الجاهلية؛ فقد كان يعمل في الحمامة⁵، وخصي الغنم⁶، وذكر ابن قتيبة(276هـ/889م)، أنه كان يغني بالعود، وإذا ما ثبتت صحت هذه الرواية فربما كان ذلك لميوله ولم يكن بغرض التكسب، فقد ذكر أهل الأخبار أن الجاهليين من أشرف مكة كانوا يستمعون إلى القيان⁷، وما يمكن تفسيره هنا أن لجوء الحكم إلى مثل هذه المهن البسيطة كان حتما لقلّة ذات اليد والحاجة الملحة لكسب المال⁸، ويتفرد الزبير بن بكار (256هـ/870م)، برواية عن عامر بن صالح⁹، يذكر فيها أن الحكم بن أبي العاص خرج مرة في تجارة إلى سوق الحيرة في عير للنعمان بن المنذر(582م/609م)، قبل البعثة بقليل، ويظهر أنه كان يتخفّرها، وهي حرفة كغيرها من الحرف التي كان يتكسّب منها، بدليل أنه طلب من شيخ قبيلة طيء أن يجيره حتى يصل إلى الحيرة فأجاره¹⁰، مما يبين أنه حديث

1- الجاحظ، الرسائل السياسية، 417، ابن أبي حديد، شرح صحيح البلاغة، 206. والسناء: هو العلو والرفعة أنظر: ابن سيده علي بن اسماعيل(485هـ/1066م)، المخصص، تح: جفال خليل، (ط1، بيروت دار إحياء التراث، 1996)، 239/1، ابن منظور، لسان العرب، 403/14.

2- مولى شمس بن عبد مناف، أصله من البصرة، سكن المدائن فنسب إليها، له 239 كتاب وروى عنه من جاء بعده من المؤرخين، أنظر: ابن النديم، الفهرست، 130.

3- جمهرة أنساب العرب، 80، الدعجة مهند: الصراع بين الفرع السفيفاني والفرع المرواني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 2002، 11.

4- البلاذري، أنساب، 479/5، الدعجة مهند: الصراع بين الفرع السفيفاني والفرع المرواني، 10.

5- الحمامة: وهو إخراج الدم من عرق في اليد، نوعاً من أنواع المداواة، ويقال للقائم به: الفصاد، وقد حرم الرسول ﷺ وما زال معمولاً بها إلى اليوم، أنظر: جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، 272/14.

6- خصا الفحل: سل خصييه، يكون في الناس والدواب والغنم، أنظر: ابن منظور، لسان العرب، 230/14.

7- القيان: ج قَيْنة: وهي الأمة، أنظر: ابن منظور، لسان العرب، 351/13. العود آلة للعزف لها أسماء شتى كالكران، والمزهر، والبربط، وذكر أن قريشاً لم تكن تعرف من الغناء إلا النصب (نظم الشعر) إلى أن أدخل الحارث بن كلدة بن عبد مناف ضرب العود والغناء عليه من العراق، فقدم مكة وعلم أهلها، فاتخذوا القيان، أنظر: ابن خردذابة عبيد الله بن عبد الله(280هـ/893م): كتاب اللهو والملاهي، (بيروت، 1969)، 03، جواد علي، المفصل، 114/9، 106/9.

8- ابن قتيبة، المعارف، 576، ابن رسته أحمد بن عمر(300هـ/912م): الأعلام النفيسة، (ليدن: مطبعة ليدن، 1891)، 215، التوحيد أبو حيان علي بن محمد (400هـ/1010م): البصائر والذخائر، تح: القاضي وداد، (ط1، بيروت: دار صادر، 1988)، 43/5، جواد علي، المفصل، 152/14.

9- عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة (نحو 193هـ/809م): جدته لأبيه أم حكيم بنت عبد الله بن الزبير، من أهل الفقه والعلم والحديث والنسب وأيام العرب وأشعارها، مات ببغداد في آخر أيام هارون الرشيد، أنظر: الزبير بن بكار(256هـ/270م): جمهرة نسب قريش وأخبارها، تح: شاکر محمود، (القاهرة: مطبعة المدني، 1961)، 247، ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، 124.

10- الأخبار الموقفيات، تح: العاني سامي، (ط2، بيروت: عالم الكتب، 1996)، 157، البلاذري، أنساب، 256/6.

العهد بها، ويمكن أن نخلص من ذلك كله أن الحكم بن العاص كان يجد مشقة في تأمين عيشه، يرتزق مما أتى له ومما يغنيه عن الحاجة، خاصة وأن المصادر أجمعت على أنه كان كثير العيال¹.

لقد بدى أن وضع الحكم بن أبي العاص لم يتحسن كثيراً أثناء إقامته بالطائف، فلم يجد ما يعيله هناك²، وهو ما حتم عليه العودة إلى المدينة يرجو العون من ابن أخيه الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، الذي قربه ووصله بالمال والعطايا³، واسند إليه مناصب تتفق مع خبرته فيما امتهنه من حرف كتربية المواشي ومعرفة أسنانها، فولاه صدقات قضاة⁴، ويبدو أن هذا الوضع كان حافظاً لمروان بن الحكم في أن يتطلع لتحسين حاله ومركزه في عشيرته، فاستغل قدراته الشخصية وتجربته السياسية ليبلغ المكانة المتميزة لبني عمومته في قريش، فقد كان لبعضهم المال الكثير ومنهم أبو سفيان من آل حرب، وأبو أحيحة سعيد بن العاصي من آل العاص، ومسافر بن أبي عمرو بن أمية من آل معيط⁵، ما جعلهم يمسكون بزمام السلطة السياسية والاقتصادية في مكة.

إذا كان الحكم بن أبي العاص⁶ قد اختلفت حياته بين الجاهلية والإسلام، فإن ابنه مروان قد ولد بعد ظهور الإسلام وعاش شبابه وهو يرى دولة الإسلام في أوج مجدها وقوتها، وكان الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه بمثابة المرئي والأستاذ له، حين قدم عليه من الطائف، ويعتقد أنه كان ابن الخامسة والعشرون⁷، ويبدو أن الخليفة وثق في قدراته

1- الزبيري، نسب قريش، 159، البلاذري، أنساب، 301/6، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 413/11، ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، 87.

2- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 164/2، ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، 335.

3- تاريخ الرسل، 399/4. أقطع الخليفة عثمان رضي الله عنه عمه الحكم بن أبي العاص أرضاً على شرف مطرف بالبصرة، كما وصله بمئة ألف درهم من خاصة ماله، أنظر: المعارف، 194، البلاذري أحمد بن يحيى (279هـ/892م): فتوح البلدان، بيروت: دار الهلال، 1988، 352، الحموي، معجم البلدان، 323/5، ابن الأعمش أحمد الكوفي (314هـ/962م): كتاب الفتوح، تح: شيري علي، (ط1، بيروت: دار الأضواء، 1991)، 405/2، ابن عبد ربه أحمد بن محمد (328هـ/940م): العقد الفريد، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983)، 35/5، ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، 198.

4- قضاة: أراضي مما يلي دومة الجندل على حدود بادية الشام إلى الشمال من المدينة، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 388/4.

5- ابن حبيب المنمق في أخبار قريش، 106، الزبيري، نسب قريش، 137/136، الرشيد بن الزبير (ق5هـ/11م): الذخائر والتحف، تح: محمد حميد الله، (ط1، الكويت: دائرة الطباعة والنشر، 1959)، 201، ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، 80.

6- توفي الحكم بن أبي العاص سنة 32هـ/652م، ويظهر أن الخليفة لم يكتف بإكرامه في حياته، بل أنه بادر إلى إكرامه بعد مماته وذلك ببناء فسطاط على قبره، (فتكلم الناس في ذلك، فقال عثمان: قد ضرب في عهد عمر على زينب بنت جحش فسطاط، فهل رأيتم عائبا عاب ذلك؟) أنظر: ابن حجر، الإصابة، 92/2.

7- الأزرقى، أخبار مكة، 339/2، ابن شبة عمر بن عبيدة (262هـ/876م): تاريخ المدينة، تح: شلتوت محمد، (ط1، جدة: نشر حبيب محمود، 1978)، 256، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 164/2، الرئيس ضياء الدين: مروان بن عبد الملك موحد الدولة الأموية، (القاهرة: المكتبة المصرية العامة)، 82.

على تحمل المسؤولية، فقربه منه وأوكل إليه مناصب سياسية وإدارية تدرج فيها، مما سمح له بصقل موهبته، كما فتحت له الباب واسعا للاطلاع على أمور الحكم والإدارة¹.

ولا شك أن مروان بن الحكم لم يكن موسرا في قومه بالنظر لمركز أبيه الاجتماعي، فلم يكن له من إرث أبيه سوى دارا بمكة، ويستشف من حوارته مع المسور بن مخرمة (64هـ/683م)² طبيعة وضعه الاجتماعي في الفترة التي سبقت خلافة عثمان رضي الله عنه، حيث قال له: ((لقد غزوت معنا إفريقية [سنة 26هـ] وإنك لأقلنا مالا ورقيقا وأعوانا وأخفنا ثقلا))³، غير أن هذا الوضع فيما يظهر سرعان ما تبدل في ظل اتساع حركة الفتح وما صاحبها من تدفق في الأموال، حيث ظهر أن المجتمع في عهد الخليفة الثالث بدأ يعرف تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي، وقد سار عثمان رضي الله عنه على سياسة عامة في التوسعة من خلال زيادة الاعطيات، فظهرت آثار السعة والغنى حيث توسع الناس في معاشهم ومأكلهم ومشربهم، كما قام بفتح باب الهجرة أمام أعلام قريش، وسمح لهم بأن يمتلكوا الضياع والقصور في الولايات المفتوحة كالعراق والشام، فكسر الانغلاق الذي فرضه عمر رضي الله عنه، وقد استغلت قريش هذه الفرصة، وأقبلت على شراء الأراضي من أموال الغنائم والعطاء والصلوات، فكان منهم مروان بن الحكم الذي اشترى أرضا عرفت بنهر مروان بالعراق⁴ ما يعني سعيه وتطلعه للتملك وجمع المال ليحوز المكانة والجاه الذي غاب عن عشيرته في الجاهلية.

وقد أفرز هذا النظام الذي استحدثه عثمان رضي الله عنه بروز تفاوت بين فئات المجتمع، فبرزت طبقة غنية ذات ثراء وسلطان واسع، وبدأ يظهر معها أفراد يتميزون بقدرات خاصة وملكات فريدة، أخذوا يستأثرون لأنفسهم وعائلاتهم بشطر من هذه الثروات (أراضي، أنعام، عيون، عقارات)، فكانت لمروان بن الحكم أراضي بذي خشب بالمدينة تستغل في الزراعة وفيها مال كثير، وكانت على ثلاثين ناضحا⁵، مما يبين سعة مساحتها، وقد نزل بنو أمية

1- خليفة بن خياط، تاريخ خليفة، 179، البلاذري، أنساب الأشراف، 5/515 الجاحظ، الرسائل السياسية، 60، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ابن عبد البر، الإستيعاب، 3/1387، الذهبي محمد بن أحمد (748هـ/1347م): تاريخ الإسلام، تح: التدمري عمر، (ط2)، بيروت: دار الكتاب العربي، 1993، 3/326.

2- المسور بن مخرمة: من بني نوفل بن أمية القرشي الزهري، من فضلاء الصحابة وفقهائهم، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير وسمع منه، ابن أخت عبد الرحمن بن عوف، وكان من أصحاب عبد الله بن الزبير، شهد فتح إفريقية مع عبد الله بن أبي السرح، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 5/330، ابن عساكر، تاريخ دمشق، 58/160.

3- البلاذري، أنساب، 5/515، لأزرق، أخبار مكة، 2/239.

4- الطبري، تاريخ الرسل، 4/280، صلاح عثمان: الفتنة الكبرى في عهد عثمان -دراسة في العوامل-، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1996، عمان، ص 73.

5-الناضح: البعير الذي يسنى عليه فيسقى به الأرضون، انظر: ابن منظور، لسان العرب، 2/619.

بما بعد طردهم من المدينة سنة 64هـ/683م¹، ويظهر أن مروان بن الحكم غير من نشاطه حينما اشترى منازل بالمدينة، وكان يتوسع في اقتناء العقارات حيث اشترى من آل النحام من بني عدي نخلات بثلاثمائة ألف درهم، ثم بنى مكانها داراً، ولكثرة أمواله أستخدم وكلاء لتسييرها، كما امتد نشاط مروان بن الحكم إلى أراضي الحمى فعمرها فكان منها حمى الضرية²، وهو ما يشير إلى اهتمامه بتربية الأنعام لكونه مورداً من موارد الثروة.

وفي العهد السفلي أضحي مروان ذو قامة ومشورة في قومه فهو شيخها ورأس الأمر فيها، وكان لزاماً على الخليفة معاوية بن أبي سفيان أن يحتوي الكثير من رؤساء القبائل وبني عشيرته لتحقيق أهدافه السياسية، وقد وجد في المناصب الإدارية والمال والهبات والقطائع، وسيلة لاستمالة هؤلاء، ويشير السمهودي (911هـ/1506م) إلى أن مروان بن الحكم حظي بأموال من الخليفة، فكانت له قطعة في عرصة البقل³، وكانت العرصة محمية للخليفة الأموي، كما أقطعه أرض فدك بوادي القرى⁴، وقد بلغت غلتها عشرة آلاف دينار، وامتلك عيوناً بأضامٍ قرب المدينة، وتشير الروايات أن مروان بن الحكم رغم استقراره بالحجاز في هذه الفترة، إلا أنه كان ينتقل بينها وبين بلاد الشام، ويبدو أنه تملك في دمشق وغوطتها بعض الاقطاعات والضيعات، وإلى جانب هذا كله لم يفت معاوية أن الرجل ذو تجربة في شؤون الحكم، فولاه المدينة التي ساسها باقتدار بحسب المستشرق هنري لامنس (H.Lammens)⁵، وهكذا بدأ يظهر أن وضع آل الحكم وفي مقدمتهم مروان لم يعد كما كان في عهد أبيهم بل تحسن كثيراً نتيجة التملك وحسن استثمار الأموال، ويشير القلعي (630هـ/1232م) أن مروان أصبح

- 1- أمر عبد الله بن الزبير عبد الله بن مطيع أن ينفي جميع الأمويين من المدينة عند توليه الخلافة سنة 64هـ، ويذكر البلاذري أنه خرج منهم أربعة آلاف وربما كان فيهم مواليتهم، أنظر: أنساب، 328/5، الطبري، تاريخ الرسل، 530/5.
- 2- الضرية: قرية لبني كلاب على طريق البصرة وهي إلى مكة أقرب، اتخذها المسلمون حمى للإبل، أنظر: البكري عبد الله بن عبد العزيز (487هـ/1094م): معجم ما استعجم من البلاد والمواضع، (ط3، بيروت: عالم الكتب، 1982)، 861/3، الحموي، معجم البلدان، 475/3، محمود موسى: الحياة الزراعية في الحجاز في القرن الأول الهجري، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1996، ص64.
- 3- عُرْصَةُ البَقْلِ: أرض بالعقيق من نواحي المدينة من أفضل بقاعها وأكرم أصقاعها، لم يكن يقطع بها قطعة إلا بأمر الخليفة، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 101/4، محمود موسى، الحياة الزراعية في الحجاز في القرن الأول الهجري، 64، 110.
- 4- وادي القرى: منطقة عامرة ذات نخل وعيون على مقربة من المدينة بها قرى كثيرة منها؛ فدك وذو خشب، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 240/4، السمهودي علي بن عبد الله (911هـ/1506م): وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998)، 162/4.
- 5- ابن سعد، الطبقات، 302/5، ابن عبد ربه، العقد الفريد، 31/1، الأصفهاني، الأغاني، 31/1، البكري، معجم ما استعجم، 1333/4، الحموي، معجم البلدان، 240/4، وفاء الوفا، 37/2، 197/3، خليل عبد الكريم: قريش من القبيلة إلى الدولة المركزية، (ط2، القاهرة: سينا للنشر، 1997)، 320.

- Le Caliph Yazid 1^{er}, Impremerie Catholique, Bayreuth, 1924, p115.

عظيم المال في عهد معاوية بن أبي سفيان¹، وليس خافيا أن لحنكة الرجل وتقلبه في مناصب الدولة منذ عهد عثمان رضي الله عنه قد نقله إلى مستوى معيشي يليق بالأشراف، وهو الآن شيخ بني أمية بدأت تلوح له فيما يبدو طموحات في السلطة والحكم.

إن التطور الاقتصادي الذي عرفته مكة في الجاهلية قد أحدث نقلة في حياة سكانها مع تنامي الثروة، وقد أفرز هذا الوضع صراعا بين قوى الاحتكار والتسلط المالي، ما أدى لبروز الأحلاف دفاعا عن الامتيازات والمصالح المكتسبة²، ولا شك أن الروابط الاجتماعية قد تأثرت بتجاذبات المراكز والنفوذ بين البطون والعشائر حتى بعد ظهور الإسلام، فلا غرو والحال هكذا أن يفكر مروان بن الحكم وغيره من السادة أن يصاهر قبائل ذات نفوذ و قوة مثل: بني مخزوم³ بيت العدد والمال في قريش، وبني كلاب⁴ رأس قيس في السلم والحرب⁵، وقد ذكر الجاحظ(255هـ/869م) أن بعض الناس تكبروا على غيرهم، لما وجدوا لأنفسهم من الجاه والثراء والمكانة فكان منهم بنو أمية، وبنو مخزوم، وبنو كلاب⁶، ويبدو أنه كان لزاما لرجل بعيد النظر مثل مروان أن يرتبط مع قبيلة مثل كلب⁷ وهي سيدة قبائل اليمن في الشام وعماد ملك بني أمية منذ قيامها، ومع هذا النفوذ والقوة لم ينقصه سوى إضفاء الشرعية على طموحاته في الحكم والخلافة خاصة وأنه كان مقربا من الخليفة الثالث، وقد تزوج مروان من عائشة بنت عثمان بن عفان⁸ في حياة أبيها، فكان عاملا مساعدا في الوصول إلى مبتغاه⁹.

- 1- قال عبد الله بن الزبير لمعاوية حين حج: ((أطلب دار مروان فإنك لا تأتي بفائدة مثلها))، وهو ما يعني عظم ثروة مروان في فترة ولايته، أنظر: تهذيب الرياسة ورتيب السياسة، تح: عجو إبراهيم، (ط1، الأردن: مكتبة المنار، 1985)، 269.
- 2- من ذلك حلف الفضول الذي كان كنتيجة للصراع بين بني هاشم وحلفائها ومخزوم ومن والاهما حول تجارة اليمن، أنظر: ابن هشام، السيرة النبوية، 134/1، ابن حبيب، المنق، 53، 54، الدوري عبد العزيز: مقدمة في تاريخ الاقتصادي العربي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، 12.
- 3- بنو مخزوم: بطن من قريش، وهم بنو يقظة بن مرة بن كعب بن لؤي، منهم: خالد بن الوليد والأرقم بن أبي الأرقم، أنظر: كحالة، معجم القبائل، 1058/3.
- 4- بنو كلاب: بنو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر، من قيس عيلان من جباهم قطيات، ومن عيوسم: النامية أنظر: كحالة، معجم القبائل، 195/1.
- 5- الزبيري، نسب قريش، 160، 161، البلاذري، أنساب، 308/6، 309/6، ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، 87، 88.
- 6- الحيوان، (ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003)، 353/6، جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، 163.
- 7- قبيلة كلب: بطن من قضاة، من القحطانية، وهم: بنو كلب بن وبرة، كانوا ينزلون دومة الجندل، وتبوك، وأطراف الشام، وقد اتخذوا في الجاهلية بدومة الجندل صنما يدعى ودّا. ودخلوا في دين النصرانية، ثم تحولوا إلى الإسلام، تزوج منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنظر: كحالة، معجم القبائل، 991/3.
- 8- الزبيري، نسب قريش، 160 البلاذري، أنساب، 307/6، الطبري، تاريخ الرسل، 418/6، الرئيس، عبد الملك بن مروان، 323. ييضمون، من الحاضرة إلى الدولة في الإسلام الأول، 12، بن حسين بئينة: الدولة الأموية ومقوماتها الأيديولوجية والاجتماعية، (ط1، تونس: المطبعة الرسمية)، 288.
- 9- وهو ما كان الشعراء يذكرون به خلفاء بني مروان، فهم ورثة الخليفة عثمان رضي الله عنه المظلوم، كقول الفرزدق لعبد الملك على وزن الطويل:

أعقب مروان بن الحكم أولادا كثيرا¹، كان أبرزهم عبد الملك بن مروان وفي نسله امتد ملك بني أمية، ويلاحظ أن آل الحكم شاركوا في إقامة ملك بني مروان، فتقلبوا في مناصب مختلفة في الدولة تراوحت بين القيادة السياسية والإدارية والعسكرية، فكان منهم يحيى بن الحكم بن أبي العاص والي المدينة سنة 75هـ/694م، وتولى عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص إمارة دمشق سنة 64هـ/682م، وكان عبد العزيز بن الحارث بن الحكم بن أبي العاص على ديوان المدينة سنة 73هـ/692م²، ولا ريب أن هؤلاء كان لهم نصيب في تنشيط مختلف الفعاليات الاقتصادية التي عرفها عهد بني مروان، فأحيوا الأراضي واحتفروا الأنهار ما أدى إلى زيادة الغلات الزراعية، وانتعاش المبادلات التجارية.

II. دور بني مروان في الحياة العامة قبل قيام خلافة بني أمية.

أ. الدور السياسي:

إن المتتبع لأحداث التاريخ الإسلامي يرى أن الدولة الإسلامية بدأت تتأسس مباشرة بعد الهجرة إلى المدينة، وأن قريشا قد أنظمت إلى دولة المسلمين محتفظة بوضعها الاجتماعي وبزعامة غير معلنة لبني أمية³، فالوقائع التاريخية تشير إلى أن رسول الله ﷺ تألف أشرف قريش باعتبارهم ((كانوا أشرفا من أشرف الناس فأعطى أبو سفيان بن حرب مائة بعير، وأعطى ابنه معاوية مائة بعير...))⁴، كما تولى السلطة الإدارية والمالية في الدولة الوليدة رجال من نفس القبيلة التي كانت لها السلطة الإدارية والمالية في مكة قبل الفتح: بنو أمية وحلفاؤهم⁵، وتأني حروب الردة

فَأَصْبَحَ اللَّهُ وَلى الْأَمْرِ خَيْرَهُمْ ❁ بَعْدَ اخْتِلَافٍ وَصَدَعَ غَيْرَ مَشْعُوبٍ

تُرَاثُ عُثْمَانَ كَانُوا الْأَوْلِيَاءَ بِهِ ❁ سِرْبَالُ مُلْكٍ عَلَيْهِمْ غَيْرَ مَسْلُوبٍ.

- أنظر: علي فاعور: ديوان الفرزدق، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987)، 27.

1- أنجب مروان بن الحكم ستة عشر ابنا وثلاثة بنات، أنظر: ابن سعد الطبقات، 26/5، ابن قتيبة، المعارف، 35، البلاذري، أنساب، 307/6.

2- ابن خياط، تاريخ خليفة، 293، الأزدي يزيد بن محمد (334هـ/945م): تاريخ الموصل، تح: علي حبيبة، (ط13، القاهرة: لجنة إحياء التراث، 1967)، 24، ابن الأثير، أسد الغابة، 139/5. امتلك عبد الواحد بن الحارث بن الحكم مرجا قرب جيحان جعله حامي للمسلمين، وكان للحرب بن عبد الرحمن بن الحكم قطائع كثيرة بالبصرة، كما امتلك الحر بن يوسف الضياع بالموصل، انظر: البلاذري، فتوح، 181، 365، الأزدي، تاريخ الموصل، 25.

3- قال العباس لرسول الله ﷺ: ((إن أبا سفيان رجل يحب هذا الفخر، فاجعل له شيئا، قال: نعم، من دخل دار أبي سفيان فهو آمن))، أنظر: ابن هشام، السيرة النبوية، 403/2، البلاذري، فتوح، 48، الطبري، تاريخ الرسل، 90/3، ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، 141، الجابري عابد: العقل السياسي العربي، (ط4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، 150.

4- الطبري، تاريخ الرسل، 90/3، الجابري، العقل السياسي العربي، 150.

5- كان من كتاب الرسول ﷺ معاوية بن أبي سفيان، وجابر وأبان أبناء سعيد بن العاص، ومن عمال الصدقات خالد بن سعيد بن العاص والوليد بن عقبة بن معيط، وأبو سفيان بن حرب، أما من حلفاؤهم في الجاهلية: تولى رجال من بني مخزوم وثقيف وطيء وبني زهرة وكلب وغيرهم كثيرون، أنظر: شاهين حمدي: الدولة الأموية المفترى عليها، (القاهرة: دار القاهرة للكتاب، 2001)، 145، 146.

زمن أبي بكر رضي الله عنه لتضيق لهم السلطة العسكرية، فالقواد العسكريون الذين قاموا بإخماد حركة الردة وعمليات الفتح الكبرى في العراق والشام ثم في فارس ومصر وإفريقية كانوا من بني مخزوم وبني أمية¹، وفي رأي مؤنس حسين ما يفسر هذا الأمر؛ حيث أن اشتغال قريش بالتجارة ومعرفتها بشؤون الناس أمر جعلها على حب الرياسة والسيادة، وقد هيأت لها الظروف بعد الفتح أن تصير مقدمة في الإسلام، فلم يعد لها من منافس خاصة بعد أن انسحب الأنصار من الحياة السياسية بعد اجتماع السقيفة، فلم يكن في جيوش حروب الردة وهي أحد عشر جيشاً في قيادة إحداهم أنصارياً واحداً، وظهر أن مجلس شورى الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه كان قرشياً مكوناً من وجهائها وكبار أثريائها في الجاهلية²، حتى رأى فيه البعض أمراً مبيتاً³.

غير أن المتتبع للأحداث بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم يجد أن الأنصار كانت تنقصهم الحكمة السياسية، فهم لم يتنبهوا أن الدولة التي كانت تتأسس في المدينة بلدهم، هي دولة القرشيين وحدهم بغير منازع أو شريك، وظهر منذ البداية أنهم لم يكونوا جبهة موحدة؛ حيث رأى فريقاً منهم أن الخلافة في المهاجرين مما يوحي أن مسألة الخلافة لم تكن محل خلاف لديهم وهذا يتضح مما نادوا به يوم السقيفة⁴، وبدى أنهم اجتمعوا بدافع الخوف على مصيرهم ومصالحهم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم بذلك قدموا خدمة جليلة لأصحاب التراث النضالي المرموق في الدولة الجديدة، فضلاً عن التقدير لزعامته من كافة التيارات؛ فهو يمثل اتجاهها معتدلاً لا يغضب ممن اتبعوا النهج الذي بدأه الرسول الممثل بعلي بن أبي طالب وأصحابه، ولا يثير كذلك مخاوف التيار التقليدي من أصحاب الجاه والثروة

1- المقرئ أحمد بن علي (845هـ/1441م): النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم، تح: مؤنس حسين، (القاهرة: دار المعارف، 1988)، 83 وما بعدها، مؤنس حسين: تاريخ قريش، (ط1، جدة: الدار السعودية للنشر، 1988)، 606، شاهين، الدولة الأموية المفترى عليها، 148.

2- يذكر الأزدي أن مجلس شورى أبي بكر كان مكوناً من عمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبو عبيدة عامر بن الجراح، ولم يكن من الأنصار إلا عبد الله بن أبي أوفى الخزاعي، وقد تكلم أبو بكر وعثمان وعمر وعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير في مسألة غزو الشام فأيدوها، وهم من كبار تجار قريش في الجاهلية، أنظر: الأزدي محمد بن عبد الله (231هـ/845م): فتوح الشام، تح: ناسوليس وليم، (كالكتنا: مطبعة بيتست ماشن، 1845)، 01، مؤنس، تاريخ قريش، 608.

3- الطبري، تاريخ الرسل، 220/3، مؤنس، تاريخ قريش، 599.

4- حسم زيد بن ثابت الأنصاري موقف الأنصار في السقيفة فقال: ((إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من المهاجرين، وإنما الإمام يكون من المهاجرين، ونحن أنصارهم، كما كنا أنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم أخذ بيد أبي بكر وقال: هذا صاحبكم، فبايعه عمر، ثم بايعه المهاجرون والأنصار))، أنظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، 277/30، السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ/1505)، تاريخ الخلفاء، تح: الدرمداش، (ط1: مطبعة الباز، 2004)، 56، خليل، قريش من القبيلة إلى الدولة المركزية، 275.

في قريش من بقايا حلف المطيبين¹، مادامت مصالحه منسجمة مع المرشح الأوفر حظاً²، وقد استطاعت قريش (بني أمية، ومخزوم) وثقيف بما لديهم من خبرة واسعة، التسلسل فيما يبدو إلى مواقع السلطة الفتية، وهذا صدق قول رسول الله ﷺ فيهم: ((خِيَارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الْإِسْلَامِ)) مع زيادة شرط ((إِذَا فَقَهُوا))³.

إن الفترة التي عاش فيها الفرع المرواني من بني أمية ممثلاً في مروان بن الحكم وعشيرته من آل الحكم، كانت تعرف تحولات جذرية في حياة العرب نقلتهم من البداوة نحو التمدن، وقد أفرز ذلك تمايز اجتماعياً واقتصادياً بلغت آثاره الحياة السياسية، وأسفر عن ظهور أزمة حادة ولدت الخلافات والانقسامات في جسد الأمة الفتية، وإذا عرفنا أن المروانيين كانوا إلى جانب الخليفة عثمان بن عفان ﷺ في إدارة دفعة الخلافة، أدركنا سبب النقمة عليهم، فنالوا بما نال الخليفة عثمان بن عفان ﷺ الكثير من التهم⁴ والمطاعن، فمروان بن الحكم مثلاً كان صاحب مشورته وأمين سره⁵، وبحكم منصبه كان يتحتم عليه أن يقدم المشورة والرأي لخليفة المؤمنين، فكان عثمان ﷺ يؤخذ بمشورته إذا رأى فيها صواباً كما جاء في رواية ابن سعد (230/هـ/845م)⁶، ولم يكن يغلب على رأي الخليفة، لدرجة أنه يولي ويعزل من يشاء كما زعم فلهاوزن ((J. Wellhausen))، ولم يثبت في المصادر لما يشير لذلك⁷.

1- حلف المطيبين: كان يضم كبار التجار من بني عبد شمس ومخزوم وهاشم، قام على إثر الصراع حول تولي مناصب خدمة الحجيج في مكة، وقصته أن عاتكة بنت عبد المطلب اخرجت مكرناً فيه طيب، فغمست القبائل التي في حزب بني عبد مناف وهي: بنو أسد بن عبد العزى، وزهرة، وتيم، وبنو الحارث بن لؤي، أيديها في الطيب واحتلفوا فسموا المطيبين، انظر: ابن حبيب، الخبر، 166، ابن حبيب، المنق في اخبار قريش، 32، مؤنس، تاريخ قريش، 167، بيضون، من الحاضرة إلى الدولة في الإسلام الأول، 12، الجابري عابد، العقل السياسي العربي، 150.

2- بيضون إبراهيم: ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري، (بيروت، دار النهضة العربية)، 14.

3- حديث رسول الله ﷺ عن ابن هريرة بإسناد صحيح، أنظر: ابن حنبل أحمد بن محمد (241/هـ/855م): مسند أحمد، تح: مرشد أحمد وآخرون، (ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001)، 463، مؤنس، تاريخ قريش، 599.

4- ومن القضايا التي أثرت حول دور مروان في أحداث الفتنة قضية الكتاب المزعوم بقتل محمد بن أبي بكر وأصحابه، وهو يومئذ وال على مصر خلفاً لعبد الله بن سعد بن أبي السرح، وقد اتهم الثائرون مروان بن الحكم بتدوينه وتزوير ختم الخلافة، وقد أثبت المؤرخون بطلانها، لمزيد من التفصيل انظر: أنظر: كتاب يوسف العش: الدولة الأموية والأحداث التي سبقتها ومهدت لها ابتداء من فتنة عثمان، شاهين حمدي: الدولة الأموية المفتري عليها، الدهاز فواز: مروان بن الحكم، صادق عرجون: عثمان بن عفان، خالد كبير علال: رؤوس الفتنة في الثورة على الخليفة الشهيد عثمان.

5- ابن حبيب، الخبر، 55، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، 166، ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، 199، ابن تغر بردي يوسف بن عبد الله (874/هـ/1470م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (ط1، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للنشر، 1963)، 81/1، الدوري، مقدمة في تاريخ الاقتصادي العربي، 18.

6- الطبقات، 27/5، ابن حبيب، الخبر، 55، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، 166، ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، 199، ابن تغر بردي، النجوم الزاهرة، 81/1، الدوري، مقدمة في تاريخ الاقتصادي العربي، 18.

7- تاريخ الدولة العربية، 40، بيضون، من الحاضرة إلى الدولة في الإسلام الأول، 78.

إن الأحداث التي رافقت مسيرة الفرع المرواني ودوره في أحداث الخلافة قبل تولي بني أمية أمر المسلمين سنة 64هـ/683م، اختلف المؤرخون في تفسير أسبابها والعوامل التي أدت إليها، وقد ركزوا في إبراز المشاكل السياسية والصراع الناتج من مفاهيم جاهلية كالعصبية والقبيلة، ومفاهيم إسلامية جديدة مثل مفهوم الأمة في تحليلهم لبداية التحول الذي عرفه نظام الدولة العربية الإسلامية، ابتداء من خلافة عثمان رضي الله عنه، غير أن أشد مظاهر ذلك التحول خطورة ما تعلق بالتحول في الجانب الاقتصادي والمفاهيم الجديدة التي واكبته، وبالرجوع لتاريخ الدولة الأموية فقد رأى بعض من المؤرخين أن وحدة التناقضات الاجتماعية والاقتصادية في تركيب المجتمع الإسلامي كانت من أهم أسباب سقوط الدولة، وهي نتاج صراع بين مبادئ ثلاثة هي: المبدأ الإسلامي، المبدأ القبلي، ومبدأ الوراثة¹، غير أنه في الواقع نجد أن هذه المبادئ الثلاثة تمثل اتجاه ثلاث فئات اجتماعية مختلفة تمثلت في؛ فئة أولى تحكمت بالأموال المستثمرة في التجارة منذ ما قبل ظهور الإسلام، وفئة ثانية دخلت الإسلام بحصيلة مالية محدودة ونفذ سياسي غير بارز بروز ما كانت تملكه الفئة الأولى، وفئة ثالثة كانت تمثل عامة الناس خاصة من المستضعفين والفقراء والعبيد، وقد وجدت هذه الفئة في الدين الجديد المنقذ من الجوع والحرر من العبودية، كما بقيت هذه الفئة في الإسلام وراء أي ثورة أو تمرد اجتماعي ضد التسلط الطبقي، ولاشك أن جذور هذا الفئات تعود إلى فترة ما قبل ظهور الإسلام².

ليس جديدا القول إن عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه قد عرف واقعا جديدا أفرز العديد من المشكلات كان أبرزها الثراء العريض الذي وضعته الفتوحات الكبرى بين أيدي المسلمين، ولا شك أن هذا الثراء قد شمل عددا من الصحابة، ومن بني أمية -بفرعيها السفياي والمرواني- كما شمل غيرهم، وكان لإطلاق الحريات في تملك الأراضي واستثمارها في الأمصار سببا في ظهور الملكيات والثروات الضخمة لعديد الأفراد، وقد ذكرت المصادر أمثلة عن

1- عبد العزيز الدوري: النظم الإسلامية، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، 39، 40،

2- يطلق منذر البكر على الفئة الأولى تسمية "الارستقراطية العربية"، أما الفئة الثانية فيسميها "الارستقراطية الإسلامية"، انظر: الصراع السياسي والاقتصادي حول السلطة في بداية العصر الأموي، مجلة المورد، وزارة الإعلام، ع3، العراق، 1974، ص128 وما بعدها، الجابري عابد، العقل السياسي العربي، 184، خليل عبد الكريم، قريش من القبيلة إلى الدولة المركزية، 205، مروة حسين: النزعة المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، (ط2)، بيروت: دار الفارابي، 2008)، 473.

ذلك منهم؛ عبد الرحمن بن عوف¹، والزيبر بن العوام²، وطلحة بن عبيد الله³، وسعد بن أبي وقاص⁴، ويرى أ.فون كرمير (A. Von Kremer) أن مجيء عثمان رضي الله عنه إلى الحكم كان نصرا سياسيا "لحزب مكة الأرسطراطي"⁵ بحكم انتمائه له، وقد نمت هذه الفئة اقتصاديا وسياسيا في عهد عثمان نمو لا مثيل له إذ قام بقطع إقطاعات كبيرة للصحابة وأقربائه⁶، ويذكر البلاذري (279هـ/892م)، أن أول من أقطع الإقطاعات في أرض العراق هو عثمان بن عفان رضي الله عنه⁷، يضاف إلى ذلك زيادة العطاء لأفراد من هذه الفئة⁸، وقد وجد أقارب عثمان رضي الله عنه في خلافته فرصة لتنمية أموالهم عن طريق التجارة وامتلاك الأراضي، فيذكر الواقدي (207هـ/822م)، أنه ولّى سوق المدينة للحارث بن الحكم⁹ فتحكم به، وقد اعترض سكان المدينة على تصرفات الحارث، وطلبوا من عثمان رضي الله عنه أن يعزله عن السوق¹⁰، كما نمت لعبد الله بن عامر¹¹ ودائع وصنائع وتجارة في البصرة أثناء توليها في عهد

- 1- عبد الرحمن بن عوف بن عبد الله بن عوف (32هـ/652م): من بني زهرة بن كلاب، من أثرياء مكة، كان له ألف بعير، وعشرة آلاف شاة، ومائة فرس، وبلغ ربع ثمن ماله أربعة مائة وثمانين ألف دينار، أسهم بماله في نصرة الدعوة، أنظر: البيهقي أحمد بن إسحاق (284هـ/798م): مشاكلة الناس، تح: الفرا مضبوط، مجلة مركز الدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ع5، 1993، 197.
- 2- الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد (36هـ/656م): حوارى رسول الله، استشهد بالبصرة، بلغ ماله خمسين ألف دينار، وترك ألف فرس وألف مملوك، وخطط بمصر والاسكندرية والبصرة والكوفة، أنظر: البيهقي، مشاكلة، 197.
- 3- طلحة بن عبيد الله (36هـ/656م): من بني تميم، من المبشرين بالجنة، بنى دورا وعقارات قومت بمائة ألف دينار، وكانت غلته بالعراق كل يوم ألف واف، وغلته بالشام عشرة آلاف دينار، وترك من الفضة والذهب مالا جليلا، أنظر: البيهقي، مشاكلة، 197.
- 4- سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب من بني زهرة بن كلاب (55هـ/675م): فاتح العراق، كانت له دور وعقارات وأموال بالكوفة، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 101/3 وما بعدها.
- 5- الحضارة الإسلامية ومدى تأثيرها بالمؤثرات الأجنبية، تر: طه بدر، (القاهرة: دار الفكر العربي)، 85.
- 6- بيضون، ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري، 105. أقطع عثمان أراضي العراق لطلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبي وقاص، والزيبر بن العوام، وأسامة بن زيد، وخباب بن الإريث، وأهم الخليفة بالإسراف في منح القطائع لبني أمية، أنظر: المقرئ أحمد بن علي (854هـ/1441م): المواعظ والاعتبار، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997)، 183/1.
- 7- فتوح، 268.
- 8- أعطى عبد الله بن خالد بن أسيد الأموي خمسين ألف درهم، وأعطى من الفرع المرواني مروان بن الحكم خمسة عشر ألفا، أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 345/4.
- 9- الحارث بن الحكم بن أبي العاص ابن أمية: أخو مروان من الرضاعة، وصهر عثمان بن عفان شهد يوم الدار، تولى مناصب إدارية في عهد عثمان، أنظر: البلاذري، انساب، 601/5، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 412/11.
- 10- البلاذري، أنساب الأشراف، 537/5. يذكر الديار بكري (966هـ/1559م) أن عثمان ولى الحارث بن الحكم سوق المدينة ليراعي المتأقيل والموازن فتسلط يومين أو ثلاثة على باعة النوى واشتره لنفسه، فلما رفع ذلك الى عثمان أنكر عليه وعزله، أنظر: تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، (بيروت: دار صادر)، 268/2.
- 11- عبد الله بن عامر بن كزيب بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس (40هـ/660م): ابن خال عثمان بن عفان، وصهر معاوية بن أبي سفيان، كثير المال والعدد، والى البصرة، وهو من مول جيش عائشة في الجمل، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 32/5، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 247/29.

عثمان رضي الله عنه¹، وسمح لمعاوية بن أبي سفيان بوضع يده على صوافي الشام والتي صيرها لأهل بيته أثناء خلافته²، كما يروي الواقدي أيضا أن المروانيين استغلوا اسم الخليفة عثمان رضي الله عنه في تجارتهم، حيث يذكر أن مروان بن الحكم كان يبيع النوى³ في سوق المدينة، ((فكان يأمر بالنوى أن يشتري فينادي: إن أمير المؤمنين يريد))، وقد راجع طلحة بن عبيد الله الخليفة بذلك فأنكر علمه به⁴، وهذه الرواية كما يظهر مصدرها الواقدي، وقد أُجمع على ضعفه⁵، ذلك لأن هواه علوي كما يذكر ابن النديم (438هـ/1047م)⁶، فلا يعقل أن يتحدث مروان بن الحكم باسم الخليفة ويتاجر باسمه، وعثمان كما هو معروف ((ذو المال الكثير والنفر اليسير))⁷، والراجح أن مروان بن الحكم امتلك أراضي في المدينة فكان يبيع على ثلاثين جملا محصوله في سوق المدينة مما يعني تحسن أحواله ومعاشه؛ فأحسن تديرا للمال مثله مثل الأفراد من تجار قريش، وقد جلبت نباهته هذه وثرأه المتنامي فيما يبدو الأنظار إليه؛ فكان هدفا للطعن والانتقاد في وقت تركزت فيه ثروات هائلة في أيدي جماعة قليلة من الصحابة ورجال قريش، فانتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء وزاد في اتساعها توقف الفتوح وتكاثر النسل وهجرة الأعراب إلى الأمصار أين توفر الكسب والمال.

شجعت مثل هذه الامتيازات الاقتصادية فيما يبدو هذه الفئة لاستعادة مجدها الاقتصادي والسياسي القديم⁸، ثم أن ممارستها التجارة في البلاد المفتوحة وخبرتها في هذا المجال منذ ما قبل الإسلام، زاد بتكديس الثروات الطائلة بيدها مما دفعها لامتلاك الأراضي أكثر زيادة على نفوذها السياسي، وقد ظهر تدمير الناس وسخطهم من تحكم قريش واستئثارها بالثروة والمناصب وهم الفئة الأكثر تضررا، واتضح هذا الموقف في أكثر من مناسبة، حيث يذكر

1- ابن سعد، الطبقات، 36/5، اليعقوبي، مشاكلة، 197 وما بعدها.

2- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 334/2، ابن عساكر تاريخ دمشق، 206/2.

3- النوى: جمع أنواع، وتعني التمر اليابس، أنظر: الهروي، تهذيب اللغة، 48/11.

4- البلاذري، أنساب، 516/5.

5- ضعفه ابن المديني، يحيى بن معين، أحمد بن حنبل، الشافعي والبخاري، أنظر: ابن الخطيب أحمد بن علي (463م/1072م): تاريخ بغداد، تح: بشار عواد، (ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2002)، 20/4، ابن حجر أحمد بن علي (852هـ/1449م): تهذيب التهذيب، (ط1، الهند: مطبعة دائرة المعارف، 1908)، 364/9.

6- الفهرست، 127، اليحصبي عياض بن موسى (544هـ/1149م): ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تح: الصحراوي عبد القادر، (ط1، المغرب: مطبعة فضالة، 1966)، 211/3.

7- ابن حبيب المنمق في أخبار قريش، 106، الزبير، نسب قريش، 137/136، الرشيد بن الزبير، الذخائر والتحف، 201، ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، 80.

8- منذر البكر، الصراع السياسي والاقتصادي حول السلطة في بداية العصر الأموي، 128، بيضون، ملامح التيارات السياسية في القرن الأول هجري، 105.

ابن سعد أن سعيد بن العاصي¹ بن أمية عامل عثمان على الكوفة، قال لرهط من رجال الكوفة: ((إن هذا السواد بستان لقريش))، فأنكروا عليه ذلك، كما أنكر أهل المدينة على مروان بن الحكم قوله حينما جاؤوا يشتمون لعثمان رضي الله عنه في رواية للواقدي: ((جئتم تريدون أن تنزعوا ملكنا من أيدينا، أخرجوا عنا))²، ورغم أن الرواية يمكن التشكيك بها، غير أن ما يستشف منها أن هذه الفئة أدركت أهمية الاستئثار بالسلطة بجانب المال، كما يوضح طموح رجالها في الوصول إلى السلطة والاستحواذ عليها.

أما الفئة الثانية أو الفئة المتوسطة إذا جاز لنا أن نسميها³، فقد مثلها رجال القبائل من الأشراف الذين نزحوا من الجزيرة واستقروا في المدن والأمصار الجديدة، وهناك أحسوا بأهمية امتلاك الأرض، وبدأ يتنامى لديهم شعور العصبية الإقليمية، وقد صادف في هذه الفترة التي كانت تنمو فيه هذا النوع الجديد من العصبية أن توقف موج الفتوح، ونظر الناس فوجدوا أن وارد الخراج وأنواع الدخل الأخرى يذهب إلى المدينة فلا يصيبهم إلا العطاء الذي كان يفرض لهم، مما أشعرهم أن الدولة غلبتهم على حقوقهم، ولعل صحيحة وفود أهل مصر القادمة إلى المدينة سنة 35هـ/655م، تعبر عن ذلك السخط حينما قالوا: ((نريد ألا يأخذ أهل المدينة عطاء، فإنما هذا المال لمن قاتل عليه، ولهؤلاء الشيوخ من أصحاب رسول الله))⁴، وما زاد في تدمير القبائل نشاط القرشيين المالي، وإفادتهم من الإمكانات الجديدة في التجارة والأرض، حتى تكونت لدى البعض ثروات كبيرة، في حين أن عامة القبائل بدّوا ما اجتمع لديهم أيام الفتوحات، فساعد ذلك على ظهور تباين اقتصادي كبير بين قريش والقبائل الأخرى، وما زاد في هذا التباين الاقتصادي أن أغلب الولاة كانوا من قريش وخاصة من بني أمية، فأهم عثمان بالتسامح معهم، ومنحهم تسهيلات لجمع الأموال الوفيرة، لدرجة أن ضج بعض الناس بالشكوى منهم⁵.

1- سعيد بن العاص بن العاص (59هـ/679م): من الأمراء والولاة الفاتحين، ورث ثروة كبيرة عن أبيه، تربي في حجر عثمان رضي الله عنه، فتح طبرستان وتولى ولاية الكوفة في عهد عثمان رضي الله عنه، والمدينة في عهد معاوية، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 21/5، زما بعدها، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 444/3 وما بعدها.

2- الطبري، تاريخ الطبري، تاريخ الرسل، 331/4، 362/4، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 512/2، 564/2، المسعودي علي بن الحسين (346هـ/957م): مروج الذهب ومعادن الجوهر، تح: أسعد داغر، (قم: دار الهجرة، 1988)، 334/2، الذهبي، تاريخ الإسلام، 115/3، صلاح عثمانة، الفتنة الكبرى في عهد الخليفة عثمان بن عفان، 62، 75، الراوي ثابت: العراق في العصر الأموي، (ط1، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1965)، 25.

3- منذر البكر، الصراع السياسي والاقتصادي حول السلطة في بداية العصر الأموي، 129.

4- الطبري، تاريخ الرسل، 355/4، ابن مسكويه أحمد بن محمد (421هـ/1030م): تاريخ الأمم وتعاقب الأمم، تح: إمامي أبو القاسم، (ط2)، طهران: مطبعة سروش، 2001)، 443.

5- يذكر أن عبد الله بن أبي السرح أهم من أهل مصر بتحامله على المسلمين وأهل الذمة، وأنه يؤثر نفسه في الغنائم، كما ثار أهل الكوفة على الوليد بن عقبة، وسعيد بن العاص، الطبري، تاريخ الرسل، 374/4، 355/4، 256/4، 277/4، الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، 18، منذر

رأى بعض المؤرخين في سياسة عثمان رضي الله عنه المالية أنها جاءت تحت تأثير مصالح الفئة الأولى¹؛ فقد عملت هذه الفئة بحملة دعائية من أجل انتخاب عثمان، واستعملوا في ذلك أساليب تشبه إلى حد كبير ما هو حاصل اليوم من بديل الأموال والإغراء بالمنصب، وكدليل على ذلك ما جاء في الإمامة والسياسة: ((أن عبد الرحمن بن عوف خرج يسأل الناس، فلم يلق أحد يستشيريه ولا يسأله إلا ويقول عثمان، فلما رأى اتفاق الناس واجتماعهم على عثمان... أخذ بيده وبايعه))²، فمثل هذا الموقف يشير إلى أن موقف عبد الرحمن بن عوف كان مع الفئة الأولى رغم اعتزاله السياسة، وليس ببعيد عن هذا المعنى يرى عبد العزيز الدوري أن لبني أمية أثر واضح في انتخاب عثمان رضي الله عنه، وإن لم تشر المصادر لدور الفرع المرواني في ذلك، إلا أنه من المؤكد أن مروان بن الحكم سعى مثله مثل أفراد عشيرته في تنظيم دعاية واسعة له خاصة وأنه كان مقدما في قومه وعشيرته، في سبيل استعادة نفوذهم الذي بدأ بالتدريج منذ فتح مكة، وقد ظهر أنهم نجحوا في ذلك بنجاح كبير خلال فترة الخليفين الأولين³، ولعل تدقيق الباحث في أعضاء مجلس الشورى: عثمان بن عفان، وطلحة بن عبيد الله، والزيبر بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، أو الأعضاء الستة الذين اختارهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليكون الخليفة منهم بعد موته، يبين أنهم كانوا من كبار تجار المهاجرين، باستثناء علي بن أبي طالب رضي الله عنه⁴، الأمر الذي يدفع إلى القول أن مجلس الشورى كان مجلسا لكبار التجار ورجال الأعمال في المدينة المنورة، وقد أعطى عمر بن الخطاب رضي الله عنه تسيير دفة النقاش والاختيار والكلمة النهائية لعبد الرحمن بن عوف التاجر الأول فيهم وأكثرهم مالا وتجارة، وقد تم اختيار شريكه في التجارة عثمان بن عفان رضي الله عنه، ليتولى أمر المسلمين، ويذكر ج. فلهاوزن (J. Wellhausen)، أن سبب اختيار عثمان رضي الله عنه كونه أضعف الستة، ويرى أن رجال الشورى أرادوا رجلا ضعيفا ولم يريدوا رجلا قويا مثل عمر رضي الله عنه، وهو يلمح بذلك لما حصل عليه أولئك من أموال وثروات في عهده، بينما خلص ك. بروكلمان (C. Brockelmann)، إلى أن "أصله الأرستقراطي" كان عاملا حاسما في انتخابه⁵.

البكر، الصراع السياسي والاقتصادي حول السلطة في بداية العصر الأموي، 130، صلاح عثمان، الفتنة الكبرى في عهد الخليفة عثمان بن عفان، 77، ثابت الراوي، العراق في العصر الأموي، 26.

1- تاريخ الدولة العربية، 40 تاريخ الشعوب الإسلامية، تح: نبيه فارس وآخرون، (ط5، بيروت: دار العلم للملايين، 1968)، 110، الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، 58.

2- الدينوري ابن قتيبة (213هـ/276م): الإمامة والسياسة (ط1، بيروت: دار الأضواء، 1990)، 44/1.

3- مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، 58.

4- بيضون، ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري، 77، منذر البكر، الصراع السياسي والاقتصادي حول السلطة في بداية العصر الأموي، 129، الزعيبي مهرا: إدارة الدولة في عهد عثمان بن عفان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2015، ص42.

5- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 160/2 تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، تح: أبو ريدة محمد، (ط2، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1968)، 59، تاريخ الشعوب الإسلامية، 110.

ولاشك أن هذا الرأي وغيره لا يمكن اعتباره واقعيًا؛ حيث أن الخليفة الثالث كان أقوى الستة عصبية وكان يراه عمر بن الخطاب رضي الله عنه المرشح الأول، ((فما كان في القوم أوكَدَ بيعة من عثمان، كانت بإجماعهم))، كما يذكر ابن حنبل (241/855م)¹، ويضيف أندريه ميكيل (A.MEKEL): ((أن ذلك كان ضرورياً لتكوين حكومة قوية حول الخليفة كرمز للدولة الوليدة))²، وقد حضى هؤلاء كبقية المسلمين بتسهيلات سمحت لهم بتنمية أموالهم وفق خبرة اكتسبوها في التجارة، وقد خلصت الكثير من المصادر في طرحها بأن السياسة المالية التي اتبعها عثمان رضي الله عنه، كانت سبباً في ظهور ذلك التناقض الاقتصادي والاجتماعي الذي أصاب المجتمع الإسلامي، مما ولد صراعاً أدى إلى نشوب ثورة على تلك الأوضاع وهي التي سميت بالفتنة الكبرى، والحق أن الخليفة الثالث لم ينحرف في أسس سياسته على تدايرها في نظامه المالي واتجاهه المركزي، بل كان ضحية أحوال وظروف متغيرة هبت على المجتمع، لذا نجد أن القبائل لم تقبل بهذا التغيير، وكانوا يتهمون عثمان بأنه غير وبدل، وبالتالي أطلقوا لأنفسهم العنان بالجرأة والخروج على الخليفة سنة 35هـ/655م، وهو ما أوجد أزمة كبرى للأمة³.

يصف بيضون إبراهيم شيخ بني مروان بالرجل القوي الذي يرى في نظرية الشورى نوعاً من التدخل في شؤون الحكم واعتداء على حق الأمويين في السلطة⁴، ولعل ذلك ما ترجمته مسارعة الرجل إلى إرسال كتاب إلى عمال الخليفة عثمان رضي الله عنه خص بها منهم بني أمية، حيث يورد ابن بكار (256/870م)، تلك الرسالة التي يشدد فيها مروان بن الحكم عليهم بضرورة التحرك لإنقاذ ملك بني أمية، خاصة بعد أن عزم الناس على تنحية الخليفة عثمان رضي الله عنه ولم يعد هناك أي سبيل أو جهد لتهدئة الأوضاع، ويضيف أن مبتغى الثوار ليس السلطة بحد ذاتها بل هي مؤامرة ضدهم⁵، وبغض النظر عن صحة الرواية فإن تدلل على خوف المروانيين وسائر بني أمية من خروج سلطان الخلافة من بين أيديهم، وبالتالي زوال تلك الامتيازات والثروات التي حازوها، كما يوضح قوة العصبية الأموية التي تقوت زمن عثمان، وقد تُرجم هذا الخوف في مسارعة الأمويين لإعلان رفض البيعة لخليفة المسلمين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، ومشاركتهم في وقعة الجمل سنة 36هـ/656م ضده.

1- الذهبي أحمد بن أحمد (748هـ/1347م): المنتقى من منهاج الاعتدال، تح: الخطيب محب الدين، (الرياض: الرئاسة العامة لإدارة البحوث، 1993)، 58، شاهين، الدولة الأموية المفترى عليها، 159.

2- الأسلام وحضارته، تر: زينب عبد العزيز، (بيروت: المكتبة العصرية، 1981)، 94.

3- الطبري، تاريخ الرسل، 192/4، منذر البكر، الصراع السياسي والاقتصادي حول السلطة في بداية العصر الأموي، 131، صلاح عثمانة، الفتنة الكبرى في عهد الخليفة عثمان بن عفان، 89، سحر القواسمة: التجارة ودولة الخلافة في صدر الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، 1999، ص75، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، 60.

4- الحجاز والدولة الإسلامية، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1983)، 156.

5- ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، 234.

أوردت المصادر أن الأمويين سارعوا للخروج من مكة والالتحاق بركب البصرة ممن طالبوا بدم عثمان رضي الله عنه¹، وفي روايات أخرى أنهم بايعوا مكرهين حيث أنهم ترددوا وماطلوا بعد أن دعاهم علي رضي الله عنه لمبايعته، وفي هذا الاتجاه نجد يعقوبي (284هـ/879م) وابن الأعمش (314هـ/926م)، يذكران أن الفرع المرواني بقيادة مروان بن الحكم، ومعه سعيد بن العاص، والوليد بن عقبة، قد بايعوا مكرهين خوفاً على حياتهم²، وتلُمح تلك الروايات إلى ذلك الصراع الذي كان قائماً بين بني هاشم وبني أمية منذ الجاهلية حيث تؤكد على أن سبب رفض بني أمية مبايعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه لما كان له من مواقف اتجاه آباءهم في بداية الدعوة³، وهو صراع كان قائماً بالأساس على تولي الزعامة بين جماعة المال وجماعة العقيدة والدعوة، حيث تشير رواية يعقوبي أن سبب ذلك الرفض يرجع إلى خوف بني أمية -بفرعيها المرواني والسفياي- من فقدانهم المكانة وضياح أموالهم وامتيازاتهم، فاشتراط النفر منهم على علي رضي الله عنه أن يضع عنهم ما أخذوه من أموال مقابل البيعة، وصورت لنا الرواية أن هؤلاء جعلوا من القصاص لعثمان ضمن آخر اهتماماتهم، كما هددوا بالخروج إلى الشام إذا حال الخليفة بينهم وبين أموالهم حسب زعم ابن الأعمش⁴، وهو كما يبدو اتهام ضمني لهم بجمع ثروة غير شرعية خلال حكم الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقد استغلوا قريتهم من الخليفة لتحقيق مصالح خاصة، وهم يفاوضون الخليفة الجديد على ما بأيديهم من أموال ومتاع، بل ويلمحون للهروب إلى معاوية بن أبي سفيان في الشام إن أدانهم أو صادر ممتلكاتهم⁵، وبغض النظر عن ميول تلك الروايات، فإنه مما لا شك فيه أن المروانيين ومن معهم من بني أمية، كانوا من تجار قريش وأكثرهم ثراء وحرصهم على أموالهم أمر طبيعي؛ فأى غني يميل إلى الخوف على ماله وممتلكاته فيبحث عن ملاذ آمن ليصونها، وقد قيل: ((صاحب المال الكثير يتخوف الناس عليه))، ولنا في وقتنا المعاصر أمثلة حية عن ذلك⁶، وما بلاد الشام إلا مستقر آمن لمثل هؤلاء ففيها النصرة وشطرا من الأموال التي استثمروها، فكانت لبني مروان ضياح بها،

1- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 66/1، الطبري، تاريخ الرسل، 433/4، المسعودي، مروج الذهب، 345/2، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 555/2.

2- ابن سعد، الطبقات، 23/3، تاريخ يعقوبي، 178/2، 23/3، ابن الأعمش، كتاب الفتوح، 443/1، الطبري، تاريخ الرسل، 454/4.

3- ابن سعد، الطبقات، 23/3، الطبري، تاريخ الرسل، 454/4.

4- جاء في رواية يعقوبي ((فتبايعنا على أن تضع عنا، ما أصبنا، وتعفي لنا عما في أيدينا، وتقتل قتلة صاحبنا))، كما جاء في رواية ابن الأعمش: ((...وعلى أنا إن خفناك على أنفسنا لحقنا بالشام عند ابن عمنا معاوية))، تاريخ يعقوبي، 178/2، كتاب الفتوح، 443/1.

5- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 66/1، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، 178/2، ابن الأعمش، كتاب الفتوح، 443/1، المسعودي، مروج الذهب، 345/2، الكامل في التاريخ، 555/2.

6- الصفدي خليل بن أيبك (746هـ/1363م): الشعور بالعمور، تح: حسن عبد الرزق، (ط1، الأردن: دار عمان، 1988)، 45. شهدت أوروبا هجرة مئات من رجال الأعمال والمال إلى العالم الجديد قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية، مما أدى لهم في النهاية إلى التحكم باقتصادها وقرارها السياسي خاصة من اليهود، انظر: عبد الرحمن الفراء: النشاط الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2016ص

وكان لآل العاص حمامات وعقارات، وكان آل أبي معيط يمتلكون بعكا أرحاء ومستغلات وضياع بالرقعة¹، ولعله من الطبيعي أن يسارع هؤلاء النفر بعيدا خارج المدينة متسللين إلى الشام والانضمام إلى معاوية، فكان الوليد بن عقبة أول من غادر، وسعيد بن العاصي، ثم تبعهم مروان بن الحكم ومن استطاع الخروج من بني أمية².

تشير الأحداث التي تلت مقتل عثمان رضي الله عنه إلى الدور الذي لعبه الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه في محاولاته لإخماد نار الفتنة³، وكان من أبرز أعماله بعد توليه الخلافة أن سعى لمحو آثارها ومسبباتها، وظهر له أن يبدأ بعزل عمال عثمان رضي الله عنه على الأمصار وفي مقدمتهم قرابته من بني أمية، وهو ما احتج به الناس في ثورتهم على الخليفة عثمان رضي الله عنه، كما جمع الأموال ووزعها بين الناس دونما تفضيل، بل لقد شدد الخناق على عماله من أقاربه وغيرهم في شأن الخراج، فضلا عن إمساك يده عن العطاء⁴، وأمام مثل هذه التدابير والإجراءات رأى أصحاب المال أن سهامها موجة إليهم، وأن مصالحهم وامتيازاتهم أضحت مهددة وفي ثنايا المصادر ما يشير إلى ذلك⁵، خاصة إذا عرفنا أن عليا رضي الله عنه كانت سيرته تشهد أنه كان حليفا للمستضعفين منذ أيام البعثة⁶، فكان من الطبيعي أن يناصبوه العداء ويعملوا جاهدين على إفشال مشروعه، فتذكر المصادر أن الذين قاموا بتمويل الحرب التي شنّها ضده كل من الزبير

1- الرقة: مدينة مشهورة على الفرات، قريبة من حران، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 59/3.

2- البلاذري، فوح البلدان، 120، الطبري، تاريخ الرسل، 433/4، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 222/107، 63/21، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 52.

3- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 51/1، الجابري عابد، العقل السياسي العربي، 191.

4- الدينوري أحمد بن داود (281هـ/894م): الأخبار الطوال، تح: عامر عبد المنعم، (ط1، القاهرة: دار إحياء الكتب، 1960)، 140، الطبري، تاريخ الرسل، 439/4، المسعودي، مروج الذهب، 355/2، الجابري عابد، العقل السياسي العربي، 193.

5- وفي رأي أبو جعفر الإسكافي (240هـ/854) وهو من معتزلة بغداد؛ ((أن أسلوب علي بن أبي طالب رضي الله عنه المالي في نظام التسوية للقطاع المخالف لنظام عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي كان يقوم على السبق في الإسلام سبب نقض بيعة علي رضي الله عنه ومفارقته من قبل طلحة والزبير))، وما يمكن قوله هنا ؛ أنه لا يمكن الجزم في سبب خروجهما على سلطة الخلافة، غير أن الشواهد تبين أن سادة قريش خرجوا إلى الأقاليم النائية عن الحجاز، وأنشأوا لأنفسهم ارستقراطية دينية، كان للمال وصحبة الرسول صلى الله عليه وسلم أثرهما في اجتماع الناس حولهم ومناصرتهم ذلك أنه: ((لم تمض ستة عن إمارة عثمان حتى اتحد رجال من قريش أموالا في الأمصار، وانقطع إليهم الناس وثبتوا سبع سنين، كل قوم يجوبون أن يلي صاحبهم))، مما يعني أن هؤلاء قد كونوا قاعدة شعبية شجعتهم مع مرور الوقت وتوفر رأس المال، على تبني طموح سياسي، ((فكان أهل البصرة يشتون طلحة، وأما أهل الكوفة فكانوا يشتون الزبير))، ويبدو أنهم رأوا أن هذه الحركة توجب إضفاء الشرعية عليها بلباس سياسي فوجدوا في مقتل عثمان رضي الله عنه الحجة المطلوبة، كما توجب البحث عن غطاء ديني يبرر ثورتهم، فنجحوا في كسب تأييد عائشة أم المؤمنين لهم، وكان خروجها بإجماع المصادر إقامة الحد للخليفة المقتول، انظر: سيف بن عمر (200هـ/815م): الفتنة ووقعة الجمل، تح: راتب عرموش، (ط7، الأردن: دار النفائس، 1993)، 77، 560، الطبري، تاريخ الرسل، 349/4، 459/4، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 38، 132، الخريظي علي: العراق في ظل الحكم الأموي، (القاهرة: دار المعارف، 1959)، 35.

6- بياضون، ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري، 104، الجابري عابد، العقل السياسي العربي، 193.

بن العوام وطلحة بن عبيد الله يوم الحمل بالخربية¹ سنة 36هـ/656، هم أغنياء قريش وفي مقدمتهم رجالان من كبار التجار؛ يعلى بن منية² عامل عثمان على اليمن، وعبد الله بن عامر قريب عثمان وكان قد ولّاه البصرة وبلاد فارس³، ويشير الخريزطي علي أن طلحة والزبير عمدا لكسب تأييد السيدة عائشة أم المؤمنين لإضفاء صبغة دينية على حركتهما السياسية⁴ ومعها من دون شك صون مصالحهما المادية، وقد نجحوا في ذلك⁵.

يمكن القول إن فترة خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه شهدت الولادة الحقيقية لما يمكن تسميته بالدور المميز لبني أمية في شؤون دولة الإسلام، وجاء مقتله دافعا قويا لمولد جبهة أموية استطاعت مع تسارع الأحداث الوصول لكرسي الخلافة⁶، لقد وقف الأمويون في المدينة إلى جانب عثمان رضي الله عنه في محنته، وكان في مقدمتهم رجال من الفرع المرواني⁷ هم: مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، ومن أبناء الحكم بن العاص؛ الحارث، وعثمان الأكبر، وعثمان الأصغر، عبد الرحمن⁸، وحاولوا ما استطاعوا الدفاع عنه في ظل فوضى عارمة عرفتها عاصمة الخلافة حيث أضحت المدينة تعج بالغوغاء والأعراب لا يعرف فيها الحق من الباطل⁹، لم يستطع حتى الثائرون فعل أي شيء إزائها بعد أن تم لهم مبتغاهم¹⁰، وأمام هذا الحال شعر بنوا مروان ومعهم سائر بني أمية بالخطر الذي يحدق بهم، ولم يكن بأيديهم

- 1- الخريبة: موضع بالبصرة، وسميت بذلك لأنه كان به قصر أيام الفرس وحرب، فلما نزل المسلمون البصرة ابتنوا عنده وفيه أبنية وسموها الخريبة، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 363/2.
- 2- يعلى بن منية بن همام بن الحارث: من المهاجرين الأوائل وهو صهر الزبير بن العوام، من أثرياء مكة، ترك خمسمائة ألف دينار، وعقارات وضياع وعيون بقيمة ثلاثمائة ألف دينار، ولده عثمان اليمن وهو من جهز موقعة الجمل ضد علي رضي الله عنه، أنظر: البلاذري، أنساب، 147/12، البعقوبي، مشكلة، 198.
- 3- سيف بن عمر، الفتنة ووقعة الجمل، 113، الجابري عابد، العقل السياسي العربي، 193.
- 4- تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، 35.
- 5- مما ذكرته عائشة في خطبتها بالبصرة في هذا الشأن: ((...أن من الرأي أن تنظروا إلى قتلة عثمان فتنظروا به، ثم يرد الأمر شورى على ما جعله عمر بن الخطاب...))، ومما قاله طلحة بن عبيد الله لعلي رضي الله عنه: ((...فانت أمرت بقتله...فاعتزل هذا الأمر ونجعله شورى بين الناس))، ومما قاله الزبير بن العوام لرسول علي بن أبي طالب رضي الله عنه قبل الجمل: ((بيننا وبينك عهد خليفة ودم خليفة، واجتماع ثلاثة وانفراد واحد، وأم مبرورة ومشاورة العشييرة)) أنظر: ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 87/1، 94/1، البلاذري، أنساب، 221/2، الأبي أبو سعد الرازي(421هـ/1030م): نثر الدر في المحاضرات، تح: خالد عبد الغني،(ط1، بيروت: دار الكتب العلمية،77/2.
- 6- رياض عيسى: النزاع بين أفراد البيت الأموي، ودوره في سقوط الخلافة، (ط1، دمشق: دار حسان للطباعة والنشر،1985)، 40/39.
- 7- يذكر المسعودي:((إن عثمان قُتل ومعه في الدار من بني أمية ثمانية عشر رجلاً منهم مروان بن الحكم))، أنظر: مروج الذهب،2/346.
- 8- ابن سعد، الطبقات، 25/5، 101/6، الطبري، تاريخ الرسل، 382/4، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 311/34، 114/37، 332/38، 412/11، الذهبي، تاريخ الإسلام، 420/2.
- 9- الطبري، تاريخ الرسل، 450/4.
- 10- بقيت المدينة خمسة أيام، وأميرها من الثوار الغافقي بن حرب، والتمس الثوار من علي بن أبي طالب رضي الله عنه والزبير وطلحة تولي الأمر فلم يجيبوهم، ((فقالوا: [أي الثوار] لا نولي أحدا من هؤلاء الثلاثة))، انظر: الطبري، تاريخ الرسل، 432/4، الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، 64/5.

من حل سوى أن يسارعوا بعدها خارج المدينة نحو مكة، فكان ممن خرج مروان بن الحكم، وتبعه من استطاع الخروج منهم¹.

شارك المروانيون في وقعة الجمل ضد الخليفة علي بن أبي طالب عليه السلام، وهو موقف له ما يبرره، وقد ذكرت كثير من الروايات أنهم كانوا غير راضين بتولية الخليفة الجديد بدليل أنهم سارعوا للخروج من مكة والالتحاق بركب البصرة ممن طالبوا بدم عثمان²، فكان المروانيون في الصفوف الأولى لجيش عائشة، على الميسرة مروان بن الحكم³، كما ذكرت المصادر أسماء ممن شارك معهم في وقعة الجمل؛ أمثال عبد الرحمن ويحيى أبناء الحكم⁴، ومهما يكن فإن تلك الأحداث أظهرت أن تطلعات الفرع المرواني ممثلاً في مروان بن الحكم للخلافة كانت مبكرة، إذ يشير البلاذري أن نواياه كانت واضحة حينما كان يغري بين طلحة والزبير وهما المرشحين للخلافة يوم الجمل؛ فقد سأل الرجلين ((من أدعو للصلاة؟)) مما أحدث خلافاً بينهما، وهو ما تفضلت له عائشة أم المؤمنين فسارعت لدعوة الزبير بأن يؤم الناس كونه الأكبر سنًا⁵، ويرى نبيه عاقل أن تسوية الخلاف بين هؤلاء الرجال كان مؤقتاً وأن اتفاقهم كان اتفاقاً مصلحاً ضد عدو مشترك هو علي بن أبي طالب عليه السلام، فكل واحد منهم يريد لها لنفسه لكنه لم يكن بقادر على حسم الأمر لصالحه وبمفرده، فتولي علي عليه السلام الخلافة جاء في ظروف قاهرة فلم يكن أمامهم الوقت الكافي للتخطيط للأمر⁶، ويزيد عن ذلك صالح الحمارنة بأن حادثة رمي مروان لطلحة بالسهم يوم الجمل نبأ بما في نفس الرجل من طموح للخلافة وتطلع للوصول إلى الحكم، غير أن سياسة معاوية فيما يبدو لم تتح للمروانيين الوصول لهدفهم، فهم لم يكونوا محركاً أساسياً في الأحداث اللاحقة التي تلت الفتنة مع أنه بقوا نشطاء، فقد برز دورهم في معركة صفين كما حضروا التحكيم⁷ ولم يكن لمروان بن الحكم زعيم بني مروان أرضية أو عصبية يعتمد

1- الطبري، تاريخ الرسل، 433/4.

2- ابن سعد، الطبقات، 23/3، الطبري، تاريخ الرسل، 454/4.

3- الذهبي، تاريخ الإسلام، 485/3.

4- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 97/1، الطبري، تاريخ الطبري، 535/4. من القضايا التي أثرت في معركة الجمل مسألة قتل مروان بن الحكم لطلحة بن عبيد الله رغم كونه حليفاً له، ورواية قتل مروان لطلحة مأخوذة عن قيس بن حازم، وفيه قال الذهبي وابن حجر، هو منكر الحديث، وفند هذه الرواية ابن العربي، وابن كثير، انظر: العواصم والقواصم، 161، تهذيب التهذيب، 388/8، الكاشف، تح: الخطيب محمد، (ط1، جدة: دار العلوم للقرآن، 1992)، 139/2، ابن كثير إسماعيل بن عمر (774هـ/1372م): البداية والنهاية، تح: شيرازي علي، (ط1، بيروت: دار إحياء التراث، 1988)، 276/7.

5- قالت عائشة أم المؤمنين لمروان: ((ما لنا ولك يا مروان أتريد أن تغري بين القوم وتحمل بعضهم على بعض؟))، انظر: أنساب الأشراف، 225/2.

6- خلافة بني أمية، (بيروت: دار الفكر العربي، 1975)، 30، الجابري، العقل السياسي العربي، 192.

7- كان مروان بن الحكم من بين المشاركين في معركة صفين سنة 36هـ/656م، وقد سعى بكل قوة في التحكيم سنة 37هـ/657م ونادى بأحقية معاوية في الخلافة، كما كان من بين الشهود الموقعين على وثيقة التحكيم، انظر: المنقري، نصر بن مزاحم (212هـ/827م): وقعت صفين، تح: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الجيل، 1990)، 507، رياض عيسى، النزاع بين أفراد البيت الأموي، 88.

عليها كما وجدها معاوية في الشام¹، وقد نجح في ذلك في ما يظهر في فترة لاحقة أوصلته الظروف المواتية لتولي الخلافة.

ب. الدور الإداري:

في مستهل سنة 24هـ/644م تولى الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه الخلافة، وكان أول عمل قام به أن أقر ولاية سلفه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ولاياتهم عاما كاملا تنفيذا لوصيته²، بعدها عزل بعضهم وأبقى آخرين مستعينا بمشورة الصحابة في تولية عماله على الأمصار، وكان خلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم يهتمون بالإشراف على الولايات والكور³ ويعمدون أحيانا إلى ترك الحرية للمناطق والأقاليم المفتوحة في السير وفق نظمهم الإدارية السابقة شريطة عدم تعارضها مع أسس الإسلام وسيادته⁴، ولعل هذا الإجراء يهدف بالدرجة الأولى للحفاظ على أمن المناطق المفتوحة واستقرار الحكم الإسلامي بما خاصة منها تلك البعيدة عن مركز الخلافة، وقد حرص الخلفاء على تعيين ذوي الخبرة والكفاءة الإدارية والعسكرية لتنفيذ سياستهم تلك، وكان من بين من اختارهم عثمان رضي الله عنه لهذا المنصب رجالات من الفرع المرواني وعلى رأسهم مروان بن الحكم، وفي هذه النقطة يواجه الباحث صعوبة في تقصي أخبار مروان بن الحكم خاصة منها ما كان له علاقة بتوليته مناصب الولاية في الدولة قبل قيام خلافة بني أمية، فعلى قلتها نجد هناك خلط في المصادر في ذكر مكان توليته خاصة في بلاد فارس، أين تردد اسمه في حملات فتحها دون إيراد أي تفاصيل وقد يكون ذلك عن عمد؛ حيث ينفرد ابن خياط (240هـ/854م)، بذكر توليته على البحرين⁵، بينما يذكر الذهبي (748هـ/1347م)، أن عثمان رضي الله عنه ولّاه مدينة جور⁶ (أردشير خرة) سنة

1- الناس والأرض، (الأردن: دار الينابيع للنشر، 1991)، 58، 59، غرايبة طلال: الحياة السياسية في بلاد الشام في عهد معاوية بن أبي سفيان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1979، 61.

2- البلاذري، أنساب، 516/5، الطبري، تاريخ الرسل، 244/4، ابن الجوزي، المنتظم في أخبار الملوك والأمم، 343/4.

3- الكورة: الكور معناها الدور، يقال كار يكور، إذا دار، والكورة: الصقع والمدينة، لأنه يدور على ما فيه من قرى، أنظر: ابن منظور، لسان العرب، 156/5، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (770هـ/1368م): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (بيروت: المكتبة العلمية)، 543/2.

4- العلمي صالح: الإدارة في العهود الإسلامية الأولى، (ط1، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2001)، 161، الزعبي، إدارة الدولة في عهد عثمان بن عفان، 53.

5- البحرين: إقليم في ناحية نجد ومدینتها هجر، إلا أنها ليست من الحجاز وهي على شطّ بحر فارس، أنظر: الاضطخري، المسالك والممالك، 19، الحموي، معجم البلدان، 347/1.

6- جور: وهي مدينة أردشير خرة، مدينة بفارس، بينها وبين شيراز عشرون فرسخا، إليها ينسب الورد الجوزي، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 181/2، الطبري، تاريخ الرسل، 41/2.

29هـ/649م، في حين يورد المقرئزي (845هـ/1441م)، أن عثمان ولّاه رستاقاً¹ من رساتيق أبجد²، وربما يعود هذا الخلط لقرب هذه المناطق جغرافياً من بعضها، كما يمكن رده لكثرة حملات الفتح للمنطقة الواحدة؛ حيث عرفت مدينة جور تمرداً وثورة أهلها زمن حكم عبد الله بن عامر على البصرة بعد فتحها³، مما استوجب حملات جديدة لإخمادها، ومهما يكن من تسمية المدينة أو الإقليم الذي تولاه مروان بن الحكم في بلاد فارس، فإن ذلك يعد مؤشراً على درايته وحكته في أمور الإدارة، كما يؤكد ثقة الخليفة بقدراته وهو ما حمّله على تعيينه عليها، ورغم أن المصادر لم تذكر ما قام به مروان خلال توليه مدينة جور أو إقليم البحرين، فإنها لم تشر لأي محاولة تمرد قامت بهما بعد ذلك.

كما تشير المصادر أيضاً لتولي مروان بن الحكم منصب عامل على الصدقات حين عودته للحجاز، غير أنها اغفلت مكان وسنة حدوث ذلك، وخبر توليه هذا المنصب يتفرد به البلاذري عن الواقيدي ويورده في سياق المطاعن على مروان، والمعروف أن الحكم بن أبي العاص والد مروان هو من تولى الصدقات على قبيلة قضاة في عهد عثمان بن عفان⁴، وهي وظيفة استحدثها الرسول الكريم ﷺ لجمع الصدقات من المسلمين، وكان الرسول ﷺ يستعمل على كل قبيلة عاملاً للصدقات، وقد استمرت هذه الوظيفة من بعده.

رافق منصب الخلافة في المدينة المنورة وظيفة الكاتب فهو منصب ملازم للوالي والخليفة، وهو موظف يختص بكتابة كل ما يتعلق بشؤون الولاية من مراسلات وعهود ومواثيق وغيرها من الأمور الأخرى، وظهر هذا المنصب منذ عهد الرسول ﷺ عندما اتخذ كتاباً للوحي وللعهود والمواثيق، وبحكم خصوصية المنصب فقد عدّ متوليه أميناً للسر ومستشاراً للحاكم⁵، وهو ما بدى في فترة حكم عثمان بن عفان⁶، فقد اتخذ كتاباً عديدين كان منهم مروان بن الحكم ويعود تاريخ توليه لهذا المنصب في أواخر سنة 29هـ/649م⁶، ويؤكد ذلك أن مروان برز

1- الرستاق: موضع فيه مزارع أو بيوت مجتمعة، وهو قسم من الأقسام الإدارية في التنظيم الإداري الفارسي، وقد أقره العرب عندما فتحوا بلاد فارس، أنظر: الاصطخري، المسالك والممالك، 125، الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، 226/1، ابن منظور، لسان العرب، 116/10.
2- النزاع والتخاصم، 47، ودار بجد: قرية من كورة إصطخر، وما معدن الزبيق، انظر: الحموي، معجم البلدان، 211/1.
3- تاريخ خليفة بن خياط، 180، البلاذري، فتوح، 377، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 473/2، تاريخ الإسلام، 326/3.
4- البلاذري، أنساب، 515/5، الزعي، إدارة الدولة في عهد عثمان بن عفان، 63.
5- خليفة، تاريخ خليفة بن خياط، 99، ابن حبيب، المحبر، 377، الجهشيارى محمد بن عبدوس (331هـ/942م): الكتاب والوزراء، (ط1، بغداد: المكتبة العربية، 1938)، 13، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 333/4.
6- من كتاب عثمان ﷺ أيضاً: أبو غطفان بن عوف من قيس عيلان، ومن مواله أهيّب، وحرمان بن أبان، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 134/5، البلاذري، فتوح، 342، الطبري، تاريخ الرسل، 180/6، الجهشيارى، الوزراء والكتاب، 21.

كاستشار رسمي في قضية توسيع مسجد رسول الله ﷺ¹، وقد بقي مروان كاتباً للخليفة منذ ذلك الوقت حتى انتهاء خلافته ﷺ بمقتله، ولم تشر المصادر لأي مناصب أخرى تولاها مروان بن الحكم عدا هذه المناصب.

يتضح من القضايا² التي تدخل فيها مروان بالنصح كاستشار للخليفة، أن كل تلك الآراء التي أدلى بها للخليفة كانت تنم عن محبته لعثمان ﷺ ورغبته في بقاءه قويا، وعدم السماح لعناصر الشغب بالخط من شأنه وإحداث الفتنة بين المسلمين، ويذكر ابن سعد أن مروان كان يحمل الخليفة على أصحابه وعلى الناس ويبلغه ما يتكلمون فيه ويهددونه به ويريه أنه يتقرب بذلك إليه³، والحقيقة أن الخليفة ما كان يعمد إلى الأخذ برأي مروان إذا كان فيه مفسدة أو تجن على الناس، وبالتالي فإنما ذكره البعض من سيطرة مروان على الخليفة كان غير دقيق، وأنه كان يهدف من وراء ذلك إلا الطعن في سيدنا عثمان وكتابه مروان.

ويمكن الإشارة هنا أن من المآخذ التي أتهم بها الخليفة عثمان ﷺ محاباته لأقاربه وسيطرته على دفة الحكم في عهده، فثاروا ناقمين عليه ضعفه وإطلاقه يد ذوي قرياه في شؤون الدولة⁴، وأهامة بتعيين أقربائه هو بالأمر غير الدقيق، إذ من بين ولاته البالغ عددهم أربع وثلاثون والياً، لا يوجد سوى سبعة منهم يرتبطون مع الخليفة برباط القرابة، كما أنه باستثناء الحارث بن الحكم على سوق المدينة وكتابه مروان بن الحكم فإنه من أصل إحدى وثلاثين شخصا ما بين كاتب وعامل وقاضي لا نجد منهم أي أموي في مناطق مكة والطائف واليمامة واليمن⁵، وقد حاجج عثمان ﷺ الناس في ما نعموا عليه، وبين لهم أن توليته بعضا من أقاربه كعمال على الأمصار لا يعدو أن يكون استمرارا لما سار عليه سابقوه، قائلا: ((لم أستعمل إلا مجتمعا محتملا مرضيا، وهؤلاء أهل عملهم، فسلوهم عنه، وهؤلاء أهل بلده، ولقد ولي من قبلي أحدث منهم، وقيل في ذلك لرسول الله ﷺ أشد مما قيل لي في استعماله

1- يذكر السمهودي أن عثمان ﷺ قال للناس: ((أيها الناس، إني قد أردت أن أهدم مسجد رسول الله ﷺ وأزيد فيه... وكان أول عمله في شهر ربيع الأول من سنة تسع وعشرين، وفرغ منه حين دخلت السنة للال المحرم سنة ثلاثين))، أنظر: وفاء الوفا، 82/2، 83/2.

2- من القضايا التي نزل فيها عثمان ﷺ عند رأي مروان باعتباره مستشارا له؛ قضية شكاية الخليفة للعباس بن عبد المطلب من علي ﷺ الذي رأى أنه كان يؤلب الناس عليه، فمكأن من مروان إلى أن طلب من الخليفة إرجاء ذلك لوقت آخر حتى يكون هناك سبيل للحوار والتفاهم، وكذلك أيضا نُصحه الخليفة بضرورة تأديب عمار بن ياسر في ما كان يتحدث به في حق الخلافة، كذلك بروز مروان في قضية عامر بن عبد قيس الذي أخذ يطعن بسيرته في الكوفة، فحث الخليفة على معاقبته حتى لا يتجرأ الناس على الخلافة وهو ما حصل، هذا ولم يتوان مروان بإخباره عما كان يفعله ولاته حفاظا على وحدة المسلمين، فقد أخبر الخليفة بتجاوزات الوليد بن عقبة في الكوفة، أنظر: ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 36/1، البلاذري، أنساب، 547/5، 498/5.

3- الطبقات، 27/5، عسود صبحي: خلافة مروان بن الحكم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 1996، ص54.

4- ابن الأعمش، كتاب الفتوح، 370، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، 174/2، البلاذري، أنساب، 512/5، (رواية الواقدي).

5- خليفة، تاريخ خليفة بن خياط، 178، 180، الزعي، إدارة الدولة في عهد عثمان بن عفان، السعيدات أروى: دور قريش في إدارة الدولة الإسلامية حتى نهاية فترة الراشدين، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2010، صص 290، 291.

أسامة، أكد ذلك؟ قالوا: اللهم نعم))¹، مما يعني أن كل ولاّة عثمان رضي الله عنه وبالأخص أقاربه من أمثال مروان بن الحكم، كان لكل واحد منهم ميزات لتولي منصب إداري في الدولة، ومما يثبت كفاءتهم توليهم لعدد من الوظائف قبل توليه هو الخلافة، وبذلك فإن سياسته بعد توليه الخلافة لم تخرج عن سببه أو حتى عن لحقه كما فعل علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي وليّ عددا من أقربائه دون إنكار عليه².

وخلاصة القول؛ إن تقلب مروان بن الحكم في الإدارة في عهد قريبه الخليفة عثمان رضي الله عنه أكسبته نباهة وخبرة في سياسة الأمور ويظهر ذلك من تمسك عثمان رضي الله عنه به كمستشار له، وقد شجعه وضعه هذا في أن يبتغي من الملك نصيبا، وبدى ذلك جليا من خلال دفاعه عن حق عثمان بالخلافة، ولعل ممارسته بعض الأنشطة الاقتصادية من تجارة وتملك للأراضي دليل على سعي الرجل لتعزيز مكانته ونفوذه في ظل منافسة شديدة بين أصحاب الفئة الأولى للسيطرة على مقاليد الحكم، وإدراكه ما لدور المال والجاه في تعبيد الطريق لعصبته وعشيرته في البقاء في السلطة.

ج. الدور العسكري:

بعد تثبيت حكم المسلمين في مصر بدأ الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه بالتوسع غربا نحو برقة³، ويبدو أن حركة الفتح الإسلامي في إفريقية جاءت بتأثير من ولاّة مصر، فقد ذكر ابن الأعمش أن عبد الله بن سعد بن أبي السرح⁴ استأذن الخليفة في غزو إفريقية عام 27هـ/647م لكثرة مالها وضعف رجالها، فكان رد عثمان رضي الله عنه في البداية بالرفض وذلك كي لا يخالف سنة عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي كان رافضا لفتح إفريقية، ولكن مع إصرار ابن سعد استشار عثمان رضي الله عنه مجموعة من الصحابة فأشاروا عليه بذلك⁵، والحق أن أعلام قريش قد أفادت من الإمكانيات

1- سيف بن عمر، الفتنة ووقعة الحمل، 56، الطبري، تاريخ الرسل، 347/4، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 313/39.

2- لقد أحس أحد الثائرين على عثمان رضي الله عنه وكبار معاوي علي بن أبي طالب رضي الله عنه بذلك، وهو الأشتر النخعي فقال متعجبا متضجرا: ((علاما قتلنا الشيخ؟ - يعني عثمان - إذ اليمن لعبيد الله، والحجاز لقثم، والبصرة لعبد الله، والكوفة لعلي؟))، أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 492/4، شاهين، الدولة الأموية المفترى عليها، 163.

3- برقة: اسم صقع كبير يشتمل على مدن وقرى بين الاسكندرية وإفريقية، واسم مدينتها انطابلس، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 388/1.

4- عبد الله بن سعد بن أبي السرح العامري (36هـ/656م): كان أخا عثمان بن عفان من الرضاة؛ واستأمن له عثمان يوم فتح مكة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمنه وقد كان أمر بقتله، واستعمله عثمان على مصر، وهو الذي فتح إفريقية، أنظر: الزبير، نسب قريش، 430.

5- ابن الأعمش، كتاب الفتوح، 357/2، عبد الرحمن بن عبد الله ابن عبد الحكم (257هـ/870م):، فتوح مصر والمغرب، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية)، 210، الدباغ عبد الرحمن بن محمد (696هـ/1296): معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، أكمله ابن ناجي التنوخي (839هـ/1435م،

تح: خيالي عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية)، 139/1. حرض مسور بن مخزوم عثمان رضي الله عنه على غزو إفريقية، فهو ابن اخت عبد الرحمن بن عوف وصاحب ابن الزبير، وفي بيته تم عقد اجتماع الستة لانتخاب عثمان، وكان في جيش العبادلة لفتح إفريقية، وبلغ سهم الفارس ثلاثة آلاف دينار، والراجل ألف دينار، أنظر: ابن الأعمش، كتاب الفتوح، 358/2، الطبري، تاريخ الرسل، 230/4.

الجديدة التي وفرتها لهم حركة الفتوحات وسمحت لهم بتكوين أموال ضخمة خاصة بعد انكسار الحجر الذي فرضه عليهم الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فوجدوا في سياسة عثمان رضي الله عنه التي سمحت لهم بالانسياس في الأمصار مع حركة الفتوحات فرصة لتكديس أموال الفيء، ويظهر أنهم من كان يصصر على إرسال حملات الفتح بل ويقودونها بأنفسهم كما حدث في فتح إفريقية، فنجد عثمان رضي الله عنه وبضغظ منهم فيما يظهر يجهز جيشا يقدر بثلاثة وعشرين ألفا ضم أبناء كبار الصحابة وفيهم الكثير من أبناء قريش (جيش العبادلة)¹، ويبدو أن إشراك أبناء كبار الصحابة كان موضع احتجاج من القبائل العربية في مصر، الذين رأوا أن مشاركة قريش في الفتح يعني استحوادها على أموال فيئهم من الغنائم، رغم أنهم تغاضوا عما كان يوزع عليهم في العطاء، حيث كان الديوان أربعين ألفا، وكان منهم أربعة آلاف فقط ممن لهم عطاء الشرف²، وزاد الأمر احتقاناً فيما رواه السري (167هـ/744م)³ لما قام عبد الله بن سعد بن أبي سرح⁴ بتوزيع نصيب أكبر من غنائم غزوة العبادلة على الوافدين من المدينة ترغيباً لهم في الجهاد، وهو ما رأت فيه قبائل مصر إححافاً في حقها رغم مشاركتها⁵.

يذكر البلاذري أن رجالات من الفرع المرواني من بني أمية كانوا ضمن الأفراد الذين ساروا ضمن الجيش الذي سار لفتح بلاد المغرب، وكان على رأسهم مروان بن الحكم، ويضيف ابن الأعمش أن الخليفة عثمان رضي الله عنه عهد إليه قيادة الجند وإلى أخيه الحارث بن الحكم قيادة الرحالة أثناء توجه الجيش من المدينة إلى مصر⁶، وفي أثناء مشاركة مروان في هذه الحملة نجد أن ابن أبي السرح يختار مروان ضمن الأفراد الذين عهد إليهم بإجراء المفاوضات مع الروم وقائدهم جرجير (Gregoire)⁷، ولا شك أن اختياره هذا جاء عن دراية بقدرات الرجل على خوض مثل

-
- 1- ابن الأعمش، كتاب الفتوح، 359/2، البلاذري، فتوح البلدان، 224، الطبري، تاريخ الرسل، 254/4. سمي كذلك لوجود سبعة من كبار الصحابة بهذا الاسم الأول منهم بعد الله، أنظر أسمائهم في فتوح البلدان، 224.
 - 2- ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 127، عثمانة صالح، الفتنة الكبرى في عهد عثمان، 56.
 - 3- السري بن يحيى بن إبّاس الشيباني البصري: راوية، ثقة، أنظر: الرازي محمد بن عبد الرحمن (327هـ/893م): الجرح والتعديل، (ط1، بيروت: دار إحياء التراث، 1952)، 143.
 - 4- عبد الله بن سعد بن أبي سرح (37هـ/657م): من بني عامر بن لؤي، أسلم قبل الفتح، من كتاب الوحي، ولي مصر سنة 25هـ، افتتح ما بين طرابلس الغرب وطنجة، ودانت له إفريقية كلها. وغزوا الروم بجرا، وهو أخو عثمان من الرضاة توفي بعسقلان، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 344/7، البلاذري، أنساب الأشراف، 20/11.
 - 5- ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 211، البلاذري، أنساب، 15/5، الطبري، تاريخ الرسل، 254/4، عثمانة صالح، الفتنة الكبرى في عهد عثمان، 82.
 - 6- كتاب الفتوح، 359/2، فتوح، 224، عسود، خلافة مروان بن الحكم، 47.
 - 7- جرجير (Flavius Gregorius): الحاكم العام للمقطعات البيزنطية في إفريقية منذ عام 16هـ / 637م تم تعيينه في عهد الإمبراطور هرقل، امتدت سلطته من طرابلس إلى طنجة، قتله المسلمون سنة 27هـ / 647م في سيطة، أنظر: النويري أحمد بن عبد الوهاب (733هـ/1333م): نهاية الأرب في معرفة الأدب، (ط1، القاهرة: دار الكتب، 2002)، 11/24،

هذه المسائل حيث يذكر ابن الفراء(458هـ/1066م)، أنه لابد لرسول القوم أن يكون: ((جيد اللسان حسن البيان حاد البصر ذكي القلب يفهم الإيماء وينظر الملوك على السواء))، وهي صفات ليست ببعيدة عن مروان بن الحكم بالنظر لسيرته، ويضيف الجاحظ(255هـ/869) في ذلك قائلا: ((على الملك أن يمتحن رسوله محنة طويلة، قبل أن يجعله رسولا))¹، فقد فطن الخليفة عثمان رضي الله عنه لموهبته في فنون السياسة فأرسله رفقة تلك الحملة، بعدما عينه في الإدارة وجعله مستشاره ولسانه في وجه خصومه، هذا وقد سارت الأمور إلى عقد صلح بين عبد الله بن أبي السرح وعامل الروم على أن يدفعوا ألفي ألف دينار وخمسمائة ألف دينار وعشرين ألف دينار، وفي رواية أخرى صالح أهل إفريقية على ثلاثمائة قنطار² من الذهب وهو مبلغ عظيم كما يظهر، أصاب منه جند المسلمين أموالا جمّة من فيء الغنائم، حيث ذكر ابن سعد أن سهم الفارس بلغ ثلاثة آلاف دينار ذهباً وسهم الراجل ألف دينار ذهباً³، وهو كما يظهر نصيبهم الشرعي في مال الغنائم المقدر بأربعة أخماس بينما أرسل الخمس الباقي إلى المدينة⁴.

ومن المسائل التي أثّرت هنا ما ذكرته المصادر أن الخليفة عثمان رضي الله عنه أمر بخمس إفريقية لمروان بن الحكم، وفي روايات أخرى أن مروان بن الحكم صفق⁵ على أموال الغنائم كلها⁶، وبدء هذه المسألة يوردها الطبري في رواية عن السري، وأخذ عنه ابن الأثير(630هـ/1233م) والدباغ(696هـ/1296م) وابن تغري بردي(874هـ/1470م)،

تاريخ الاطلاع: <http://journals.openedition.org/encyclopedieberbere.2021/01/08>: Moderan.Y: Grégoire -
1- التاج في أخلاق الملوك، تح: باشا أحمد، (ط1، القاهرة: المطبعة الأميرية، 1914)، 121، ابن بكار، الأخبار الموفقيات، 36، رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة، تح: المنجد صلاح الدين، (ط2، بيروت: دار الكتاب الجديد، 1972)، 35.
2- ذكر ديل(Dhiel) أن الروم صالحوا المسلمين على ثلاثمائة تالان Talant، والتالان وحدة وزن يونانية قديمة تساوي حوالي 30 كلغ، وقد حاول الحموي تقدير قيمة القنطار بأن قسم قيمة الغنيمة بالدنانير على قيمتها بالقناطير فوفق في ذلك، وقدر القنطار بثمانية آلاف وأربعمائة دينار، وهو رقم قريب من الصحة، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 129/1، مؤنس حسين: فتح العرب للمغرب، (بور سعيد: مكتبة الثقافة الدينية، د ت)، 101.
3- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، 160، البلاذري، فتوح، 225، النويري، نهاية الأرب، 16/24، عسود، خلافة مروان بن الحكم، 48.
4- ابن الأعمش، كتاب الفتوح، 361/2، أبو عبيد القاسم بن سلام(224هـ/833م): الأموال، تح: هراس خليل، (بيروت: دار الفكر، د ت)، 21، الطبري، تاريخ الرسل، 254/4.
5- صفق: صفق يده على يده وعنه يقال رجحت صفقتك إذا اشتريت شيئا، ويذكر البلاذري أن: (مروان بن الحكم ابتاع خمس الغنيمة بمئة أو مئتي ألف، فكلم عثمان فوهبها له، فأنكر الناس ذلك))، أنظر: أنساب، 5/515، ابن منظور، لسان العرب، 10/159.
6- ابن قتيبة، المعارف، 165، البلاذري، أنساب، 5/515، المقدسي المطهر بن طاهر(355هـ/966م): البدء والتاريخ، (بور سعيد: مكتبة الثقافة الدينية، د ت)، 5/200، الأصفهاني، الأغاني، 6/471، النويري، نهاية الأرب، 19/413.

حيث يتحدث فيها عن قيام عبد الله بن أبي السرح بالاستيلاء على النفل¹ من خمس الخمس²، بينما يذكر ابن عبد ربه(328هـ/940م)، أن عبد الله بن الزبير³ حينما عاد يحمل البشارة لأهل المدينة، خطب في الناس وذكر أن مروان بن الحكم استولى على أموال الحملة كلها⁴، وكما يظهر فإن تلك الروايات توجه اتهاماً صريحاً وتظهر تحاملاً على كل من له صلة بقرابة الخليفة عثمان رضي الله عنه، ومثل هذه الاتهامات لم يذكرها ابن الأعمش وابن عبد الحكم والبلاذري، ولم يشير لها من لم يأخذ عن ابن عبده ربه والطبري؛ كالمالكي(474هـ/1081م) وابن عذارى(695م/1295م)، والنويري(733هـ/1333م)، ويتساءل مؤنس حسين كيف غاب أمر القضية عن كل هؤلاء على ما للأمر من بالغ الأهمية⁵؟ ووردت رواية خمس إفريقية عند ابن سعد برواية مرسلة عن الزهري⁶، ورواها البلاذري عن الواقدي وابن مخنف⁷، وانفرد اليعقوبي بذكر قيمة المبلغ فكان ما يزيد عن ألف دينار وأمر لمروان بالخمس منه⁸، ولاشك أن الروايات حول عطايا عثمان تتصف بالمبالغة وبالارقام الكبيرة، كما أنها لا تتحدث عن الظروف والملابسات التي صرفت فيها، فقد صيغت بطريقة تثير مشاعر الحقد والكراهية، وعند النظر في أسانيد هذه الروايات نجد أنها لا تحظى بالثقة لكثرة العلل بها؛ فرواية الزهري جاءت عن ابن مخنف عن شخص آخر مجهول وهو ما يضعفها، وقضية الخمس غير صحيحة، وتدخل في التشيع بإجماع أهل العلم⁹.

- 1- النفل: الغنم، نفلت فلانا: أعطيته نفلاً وغمماً، والإمام ينفل الجند، إذا جعل لهم ما غنموا. والنافلة: العطية يعطيها تطوعاً بعد الفريضة من صدقة أو صلاح أو عمل خير، كأن يقول الإمام أو الأمير من قتل مشركاً فله سلبه فهو لا يخمس وإنما ملك صاحبه، أنظر: ابن منظور، لسان العرب، 671/11.
- 2- تاريخ الرسل، 254/4، الكامل في التاريخ، 462/2، معالم الإيمان، 41/1، ابن تفر بدي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، 80/1، مؤنس، فتح العرب للمغرب، 104. تشمل أموال الفياء أموال الهدنة والجزية وأعشار التجارة من أهل الشرك وخراج الأرض التي فتحت، وكان أربعة أخماس هذه الأموال تصرف في عطاء وأرزاق الجيش وفي المصالح العامة، وأما الخمس من هذه الأموال فمقسوم على خمسة أسهم هي: سهم الرسول صلى الله عليه وسلم، وسهم ذوي القربى، وسهم اليتامى وسهم المساكين، وسهم ابن السبيل، كما جاء في سورة الأنفال، أنظر: الماوردي، الأحكام، 195.
- 3- عبد الله بن الزبير(73هـ/692م): ورث عن أبيه أموال طائلة، كانت له ضياع وأراضي في المدينة وخارجها، قتل بمكة، أنظر: البلاذري، أنساب، 56/4.
- 4- العقد الفريد، 195/4، الديباغ، معالم الإيمان، 41/1، مؤنس، فتح العرب للمغرب، 103.
- 5- أنظر: البيان المغرب، 09/1، نهاية الأرب، 19431، رياض النفوس، 66/1، مؤنس، فتح العرب للمغرب، 104.
- 6- الزهري محمد بن مسلم(124هـ/741م): كثير الحديث والعلم والرواية، فقيها جامعاً، ثقة عند المحدثين، لازم خلفاء بني مروان حتى عهد هشام بن عبد الملك، أنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، 348/5 وما بعدها.
- 7- ابن مخنف لوط بن يحيى (157هـ/337م): وصفه يحيى بن معين ليس بشيء، ويوافق الأئمة على رأيه، حدث بأخبار السلف الصالح، وهو مغالي في التشيع، أنظر: ابن عدي الجرجاني(365هـ/976م): الكامل في ضعفاء الرجال، تح: محمد عوض وآخرون، (ط1)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997، 241/7.
- 8- الطبقات، 47/3، أنساب، 580/5، تاريخ اليعقوبي، 165.
- 9- ابن العربي محمد بن عبد الله(543هـ/1148م): العواصم والقواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، تح: الخطيب محب الدين، (ط2)، بيروت: دار الجيل، 1987، 111، 112، ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، 3، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، 574، العزائم طارق: النفقات المالية في عهد عثمان بن عفان وأثرها في الاحداث السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 1998، ص ص 49، 50.

إن المتتبع للأحداث يجد أن المصادر تذكر أن العلاقة بين ابن أبي سرح وعبد الله بن الزبير لم تكن ودية منذ لحاق هذا الأخير بحملة إفريقية، وقد سارع ابن أبي سرح للخلاص منه بإرساله إلى المدينة قبل عودة الجيش¹، ولا يستبعد الباحث هنا أن سبب الخلاف قد يعود لأموال الغنائم، خاصة إذا علمنا أن الرجلان كانا ممن دعا لهذه الحملة وهما من أصحاب الجاه والثراء في قريش، ويبدو أن ابن الزبير جعل من خصومته تلك مطية للاختلاق على ابن أبي السرح فراح ينشر بين الناس، ومع عظم الغنائم التي أصابها المسلمون من إفريقية لا نستبعد في أن يشك الناس في أن قسم هذا الفياء لم يكن سواء، خاصة وأن كل ما يقال عن عثمان رضي الله عنه وولاته يصدق في هذه السنوات، فنشأت هذه الفرية ونمت، وانتشرت على عثمان رضي الله عنه وعماله².

وكيف لمروان بن الحكم أن يستولي على الغنائم تلك، وقد ذكر أن عبد الله بن العباس (ت71هـ/690م) -حبر الأمة وترجمان القرآن - هو الذي قسم الغنائم في الجند³، وهناك إشارة على أن هذه الأموال قد وزعت بدقة ونزاهة متناهية⁴، فكيف يتفق لمروان بن الحكم أن يصفق على الغنائم كلها في حين يقوم بتقسيمها عبد الله بن العباس؟ كما أنه من المستبعد أن يؤثر فيه ابن أبي سرح ويجعله ينحرف هذا الانحراف، ويؤكد ابن تيمية (728هـ/1328م)، أن ذلك كله كذب بَيِّنٌ، ولم يثبت عن الخلفاء الراشدين أن أعطوا أحدا مبلغا عظيما مثل ذلك، رغم أن ابن مالك وجماعة يرون أنه يجوز للإمام أن يمنح الخمس وينفذ فيه ما أداه اجتهاده، وإن أعطاه لواحد فهو جائز، ثم أن معاوية كان يعطي من يتألفه أكثر من عثمان رضي الله عنه فأعطى الحسن بن علي مائة ألف أو ثلاثمائة ألف درهم⁵، ولم نجد من ينقم في ذلك.

1- تشير الروايات أن ابن الزبير انتقد خطة ابن أبي السرح في قتال الروم، وكان يلح على ابن أبي السرح في قبول خطته، وهو ما دعا هذا الأخير إلى تجنب مقابله، خاصة وأن الجند اختلفوا على ابن أبي السرح وطالبوا عثمان رضي الله عنه بتنجيته، وقد استطاع ابن الزبير النيل من الروم ما أعلى مقامه بين الجند وهو ما رأى فيه ابن أبي السرح خطرا عليه فسارع لإرساله للمدينة، أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 4/454، الدباغ، معالم الإيمان، 38، 39، النويري، نهاية الأرب، 13/24، 14/24، مؤنس، فتح العرب للمغرب، 100.

2- مؤنس، فتح العرب للمغرب، 104، عثمانة صلاح، الفتنة الكبرى، 82.

3- المالكي، رياض النفوس، 21، ابن عساكر، تاريخ دمشق، 178/73، مؤنس، فتح العرب للمغرب، 104.

4- في رواية لابن لهيعة (ت174م/790م)، وهو ثقة، أوردها عنه ابن عبد الحكم ((أن ابن أبي السرح قسم لرجل من الجيش توفى بذات الحمام فدفع إلى أهله بعد موته ألف دينار، أنظر: فتوح مصر والمغرب))، 211.

5- ابن العربي، العواصم والقواصم، 111، 112، منهاج السنة النبوية، 6/250، عسود، خلافة مروان بن الحكم، 48، يذكر مؤنس أنه ربما حصل تعاون في رقابة بيت المال مع عظم أموال تلك الغنائم حتى أصاب منها آل الحكم مالا وافرا، غير أن ذلك يبقى بالنسبة للباحث أمرا يحتاج إلى إثبات، أنظر: مؤنس، فتح العرب للمغرب، 104.

هذا وإلى جانب مشاركته في فتوح الجبهة الغربية، شارك مروان بن الحكم أيضا في الفتوح على الجبهة الشرقية، إلا أن المصادر كما رأينا لا توضح جهوده في تلك الفتوح¹.

وخلاصة القول؛ أن شخصية مروان بن الحكم كانت محل جدال في كتابات الكثير من المؤرخين القدامى والمحدثين، ويعود ذلك بالأساس لطبيعة الأحداث الهامة التي شاركت فيها، فكانت بذلك محط اتفاق واختلاف في تقدير دورها، وما يثير الباحث في تتبع سيرته بلوغ الرجل مكانة متميزة في بني عمومته من قريش رغم قصر تجربته، ولعل ذلك يعود لشخصيته العصامية التي أظهرت دراية ومعرفة ترجمتها مشاركته السياسية والإدارية في دولة الخلافة ليستحق بذلك أن يكون قريبا من مصدر القرار، صحيح أن فترة خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه شهدت الولادة الحقيقية لما يمكن تسميته بالدور المميز لبني أمية في شؤون دولة الإسلام، غير أن الرجل فرض نفسه على مسرح الأحداث وكانت له مواقف بارزة فيها، وهو ما أثار فيما يبدو قلق جماعات النفوذ والمال التقليدية خاصة أن أظهر حسن تديره في جمع الأموال وبلوغه منزلة الثراء، ما يعني مقدرة الرجل في أن يصل طموحه لغايات أكبر، ويبدو أن تطلع الرجل للحكم كان مشروعا في ظل الأحداث التي أفرزت مقتل الخليفة عثمان رضي الله عنه، غير أن الظروف لم تكن مواتية لتحقيق طموحاته تلك في ظل وجود منافسين أقوياء وغياب أرضية متينة تمهد له السبيل إلى ذلك.

III. جهود المروانيين في توطيد الحكم لبني أمية قبل سنة 64هـ/683م.

أ. في الميدان السياسي:

يعد معاوية بن أبي سفيان الممثل الحقيقي للفئة الأولى من أصحاب المال، فقد عُرف بممارسته التجارة رفقة والده منذ فترة ما قبل الإسلام، وتحدث الروايات أنه كان يمارس التجارة أثناء ولايته على بلاد الشام أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعثمان بن عفان رضي الله عنه²، حيث استطاع بحنكته السياسية وحسن تديره في المال استمالة الكثير من

1- تاريخ خليفة بن خياط، 180، البلاذري، فتوح، 377، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 473/2، تاريخ الإسلام، تح: التدمري عمر، (ط2)، بيروت: دار الكتاب العربي، 1993، 326/3، المقرئ، النزاع والتخاصم، 47.

2- عمل معاوية بن أبي سفيان على الإنجار في غنائم الجيوش بشرائها وبيعها، كما عمل في تجارة الطلاء (نبيذ غير مسكر) أثناء ولايته الشام في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كما تاجر بالتمائيل وخاصة الذهبية منها إلى الهند والسند، وكانت له سيطرة على البحر حتى بعد توليه الخلافة، أنظر: البلاذري، أنساب، 130/5، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 197/26، القواسم، التجارة ودولة الخلافة، 77.

شخصيات الفئة الأولى إلى جانبه بعد أن أغراهم بالمناصب والعطايا¹، فحقق طموحه بتولي الخلافة الذي بدى أنه كان يخطط له منذ زمن بعيد².

ما إن تولى معاوية بن أبي سفيان الخلافة، حتى بادر إلى مكافئة الرجال الذين كانوا معه وساعده في تحقيق مبتغاه، فكان منهم مروان بن الحكم الذي ولّاه في البداية على البحرين، ثم اتخذها واليا على المدينة، ويبدو أن مروان كان يستحق هذا المنصب من معاوية كونه سيد بني أبي العاص وشيخ بني مروان³، وقد عمل مروان بكل إخلاص لمعاوية فشدّ أزره بأن وقف في وجه معارضييه فكان بذلك صاحب رأي عنده، حتى رأى فيه لامنس (H.Lammens)، أنه كان عاملا أساسيا من عوامل التهدة لحكم السفينيين في المدينة⁴، حيث تمتع بعلاقات حميمة مع آل البيت، كما ألف مجلسه وهو والٍ للمدينة صحابة رسول الله⁵، وكان لهذا الإخلاص

1- أنفذ الخليفة معاوية بن أبي سفيان صلحا مع الحسن بن علي دون إراقة للدماء، وكانت ترضية معاوية له مرتبا قدره ألف ألف درهم يجري له من بيت المال مع إيرادات كورتين من بلاد فارس، وتفضل لبني هاشم في مسألة العطاء والصلوات، كما نجد أن معاوية بن أبي سفيان كان أكثر تقربا إلى التجار وشيوخ القبائل، فكانت عطاياه لسادة قريش ذات أهداف سياسية، بسبب رغبته في تحييدهم وشراء رضاهم للحيلولة دون طمعهم في الخلافة فيما يبدو، فقد قام بمنح عبد الله بن الزبير أموالا طائلة وأراضي واسعة، كما وصل عبد الله بن عمر بن الخطاب بمائة ألف درهم، وأمر لعبد الله بن جعفر بخمسين ألف دينار، وهم كما يظهر من رؤوس المعارضة في الحجاز وأصحاب المال فيها، وسامو زعيم اليمن وسيدها بالشام حسان بن ملك الكلبي أن يفرض لقومه في ألفي رجل ألفين ألفين، وإن مات قام ابنه أو ابن عمه مكانه كئمن لولائه للأمويين، انظر: ابن مزاحم وقعة، صفين، 34، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 117/1، البلاذري، أنساب، 21/5، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 214/2، 215/2، الطبري، تاريخ الرسل، 160/5، المسعودي، مروج الذهب، 86/3، الديار بكر، تاريخ الخميس، 292/2، القواسمة، التجار ودولة الخلافة، 83، الخريزلي، تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، 70، المنذر بكر، الصراع السياسي والاقتصادي حول السلطة في بداية العصر الأموي، 131.

2- يظهر ذلك من خلال تشبّه معاوية بملوك الروم في لباسه وأهنته حينما كان واليا حتى لقبه الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ "بكسرى العرب"، وسبب أرضية الشام لبناء ملكه، وما زعم عن تماثله في مذ يد العون للخليفة يوم الدار، وعدم تنازله للخليفة علي بن أبي طالب ﷺ عن ولاية الشام حينما قرر عزله ومطالبته بدم عثمان ﷺ، انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، 311/4، منذر البكر، الصراع السياسي والاقتصادي حول السلطة في بداية العصر الأموي، 131.

-Gabrieli Francesco: Muhammad and the conquests of Islam, London, 1968, p94.

3- المسعودي، مروج الذهب، 253/3، الأصفهاني، الأغاني، 209/19، رياض عيسى، النزاع بين أفراد البيت الأموي، 88.

4 - Lammens, op cit, p115.

5- ابن سعد، الطبقات، 32/5، بطاينه محمد ضيف الله : دراسة في تاريخ الخلفاء الأمويين (ط 1 ، الأردن: دار الفرقان لنشر والتوزيع، 1999)، 93.

الشديد من مروان الأثر في علو مكانته عند الخليفة الذي بادر إلى مكافئته بالأموال والأراضي¹، وهو ما لفت الأنظار إليه².

يبدو أن نفوذ الفرع المرواني من بني أمية ممثلاً في مروان بن الحكم قد تزايد وأضحى خطراً يهدد مصالح أصحاب المال، حيث وجدوا فيه منافساً جديداً على السلطة قد يسلبهم ما حققوه من مكانة، أو يدخلهم في أتون نزاعات مريرة ما زلت شواهدنا قائمة، مع ما تعانيه هذه الفئة من نقمة ومعارضة من فئات اجتماعية أخرى لازلت تناضل في سبيل تصحيح أوضاعها خاصة منها فئة العامة وشيوخ القبائل، فنجد عبد الله بن الزبير يوجه نداءً إلى معاوية يحذره من المكانة التي بلغها مروان قائلاً: ((يا معاوية لا تدع مروان يركبنا في جماهير قريش بمشاقصه³، ولئن ملك أعنة خيل تنقاد له ليركبن منك طبقاً تخافه...))⁴، والرواية هنا توضح أن مروان بن الحكم قد بلغ مكانة بدأت تتعاضم، وبدأ معها فيما يبدو يجمع حوله قوة وجماعة، وقد أغراه ذلك فجعله يطمع في الخلافة وهو ما بينته الأحداث، حينما راح يماطل في البيعة ليزيد بن معاوية في المدينة، كما لجأ لتأليب آل أبي العاص على معاوية مفاخراً بعددهم واستنهضهم للمطالبة بحقهم في الخلافة⁵، ويظهر أن الخليفة قد فطن لما يدبره مروان ويسعى إليه، وجعل يأخذ تلك التحذيرات مأخذاً جدياً، وبلغت في نفسه مبلغاً فبدأ يتوجس منه، وقد ترجم خوفه هذا بمجموعة من الإجراءات للحد من سلطاته ونفوذه الواسع هذا، فلجأ إلى عزله عن ولاية المدينة

1- وهبه معاوية أرض فذك وهي أرض نخيل وثمار، وكانت فذك صغياً لابن السبيل في عهد الرسول ﷺ، وكان مروان يبيع ثمرها بعشرة آلاف درهم كل سنة، وقد استرجعها معاوية بعد عزله في الولاية الأولى، وقد صار مروان ذو مال عظيم في عهد معاوية أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 231/5، المسعودي، مروج الذهب، 25/3، القلعي، تهذيب الرياسة ورتيب السياسة، 296.

2- ابن عساکر، تاريخ دمشق، 140/68، ابن العديم عمر بن أحمد (660هـ/1262م)، بغية الطلب في تاريخ حلب، تح: زكار سهيل، (بيروت: دار الفكر، 1988)، 4678/10. قال أحد ولد أمية بن خلف الجمحي لمعاوية: ((إنا تركنا الحق وعلي يدعوننا إليه، وبايعناك على ما نعلم، فلما تسهلت لك الأمور جعلت الدنيا لأربع لسعيد بن العاص، وعمرو بن العاص، ومروان بن الحكم، والمغيرة بن شعبة، وتركنا لا في غير ولا في غير))، أنظر: البلاذري، أنساب، 125/5.

3- المشقص: سهم فيه نصل عريض وقيل المشقص نصل السهم إذا كان طويلاً، وأصل الشقيص التقطيع، انظر: ابن سيده، المحمص، 38/2، ابن منظور، لسان العرب، 48/7.

4- البلاذري، أنساب، 69/5.

5- قال مروان لعمر بن عثمان يفاخر بعشيرته ويحرضه على الملك: ((ما أخذ هؤلاء يعني بني حرب بن أمية الخلافة إلا باسم أبيك! فما بمنعك أن تنهض بحقك؟ فلنحن أكثر منهم رجالاً منا فلان ومنهم فلان، ومنا فلان ومنهم فلان " حتى عدد رجالاً؛ ثم قال: " ومنا فلان وهو فضل، وفلان فضل؛ فعدد فضول رجال أبي العاصي على رجال بني حرب.))، أنظر: الزبير، نسب قريش، 109، رياض عيسى، النزاع بين أفراد البيت الاموي، 90.

واستبدله بأُموي آخر هو سعيد بن العاص، وراح يغري بينهما¹، وعمل على إقصائه من مجلسه وعدم الأخذ بمشورته، وجعل يحط من صورته ويضعفه فيطالبه بإرجاع الأموال التي تظلم الناس بها منه، وهو تهديد ضمني بمصادرة أمواله في حال استمر في أطماعه²، ولاشك أن مروان بن الحكم لم يعجبه هذا التصرف، وتنبه لما كان يدبره معاوية له، فبدأ يستعرض قوته ونفوذه بأن جمع قومه وأحواله سنده وعصبته، واتجه بهم إلى دمشق فدخل على معاوية مهدداً لدرجة أنه طلب الأمر لنفسه، وبدهائه وفطنته احتوى معاوية الموقف بالمال بعد أن مناه بالخلافة من بعده، فكان مروان بن الحكم ((أول من رزق ألف دينار في كل هلال، وفرض له ولأهل بيته مائة مائة))، وذكر أن من أسباب عزل معاوية بن أبي سفيان لمروان دفاعه عن عبد الله بن أبي عامر في قضية اختلاس أموال رغم إقرار هذا الأخير بذلك أمام الخليفة³، فرأى في ذلك تحدياً له فيما يبدو وتعاضماً لذوي النفوذ والمال في وجه سلطانه، فكان من الضروري احتوائه، وقد استفاد معاوية بلا شك من تجربة الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، حيث كانت من أكبر أسباب مقتله فرية حملة قرابته وإطلاق يدها في شؤون الدولة.

أدرك مروان بن الحكم أن تحقيق طموحه في الحكم لا يمكن أن يتم دون هئية الأرضية اللازمة لذلك، وسبيله إلى ذلك يكمن في استمرارية حكم بني أمية حتى يحقق مكاسب جديدة، فيأخذ بعزائم الأمور ويتحين فرصته حين يمكنه الأمر من ذلك، خاصة وأن معاوية قد مناه بالملك من بعد ولي عهده، لذلك نجده يتعجل في أخذ البيعة ليزيد من وجوه أهل المدينة، وقد سعى مروان سعياً حثيثاً في إقناع وجوه أهل المدينة في الموافقة على أمر الخليفة حتى أنه تلقى في سبيل ذلك اللعن والمهانة من جانب المسلمين عامة وأبناء الصحابة خاصة، إضافة إلى عائشة أم المؤمنين، فرفضوا بذلك أن تصير بحسبهم "كسروية أو هرقلية"⁴، لكنه بالمقابل وبفضل جهوده ودوره في حشد البيعة ليزيد استطاع أن ينال حظوة مميزة عنده، وقد سار فيه يزيد بن معاوية سيرة أبيه معاوية فكان يقربه ويرجو

1- كتب معاوية بن أبي سفيان لسعيد بن العاص أن يقبض أموال مروان ويهدم داره، لكن سعيد لم يفعل مما عجل بعزله، وولى مكانه مروان وأمره أن يقبض أموال سعيد ويهدم داره أيضاً، فأخبره سعيد بما أمره معاوية حين كان والياً، فعرف الاثنان أن الخليفة كان يحرض بينهما، أنظر: البلاذري، أنساب، 33/5 الطبري، تاريخ الرسل، 294/5، ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، 153/6.

2- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 197/1، الفاسي، العقد الثمين، 98/6، الدعجة، الصراع بين الفرع السفياي والفرع المرواني في العصر الأموي، 47.

3- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 199/1، البلاذري، أنساب، 65/5، 83/5، ابن عساكر، تاريخ دمشق، 285/46، رياض عيسى، النزاع بين أفراد البيت الأموي، 92.

4- ابن الأعمش، كتاب الفتوح، 335/3، أبو العرب محمد بن أحمد (333هـ/945م): المخن، تح: العقيلي سليمان، (ط1)، الرياض: دار العلوم، 1984، 308، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، 299/5، العزام صبحي: خلافة مروان بن الحكم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 1996، ص99.

نصحه في ما أشكل عليه من أمور الحكم، لذلك نجده يرسل إليه يستشيريه في أخذ بيعة الحسين بن علي عليه السلام¹، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمر، وهم من ترددوا في التسليم بخلافة يزيد، فكان رأيه حازماً لا يحتمل تأويل؛ إما أن يبايعوا أو تضرب أعناقهم، حتى لا يتفقوا فيعلنون خروجهم ويدعون لأنفسهم²، فالمسألة هنا تتعلق بملك بني أمية ولا مجال للنقاش والمهادنة، وإذا ما تمعنا في تلك الشخصيات نجد أن عبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر كانوا من كبار التجار قريش وساداتها، غير أن عبد الله بن عمر لم يكن راغباً في الإمارة، عكس ابن الزبير الذي كان يرغب فيها وهو ما كان يعلمه مروان، فالعلاقة بينهما كان يشوبها التوتر منذ عهد عثمان عليه السلام كما رأينا، وكان الشعور العام لدى بني أمية أنه كان يشكل خطر على ملكهم³، أما الحسين بن علي فهو زعيم الحزب العلوي ورأس بني هاشم، وكان وجوده بالمدينة يثقل كاهل ولاية بني أمية ويؤرقهم، لذلك أشار مروان على معاوية بإخراجه إلى الشام غير أنه رفض خوفاً من شيعته⁴، وقد اتبع معاوية سياسة المهادنة والإغراء بالمال في تعامله مع الحسين، كما حاول إضعاف زعامته لبني هاشم من خلال اصطناع زعامات هاشمية أخرى هدفها تشتيت أنصاره وإشغالهم عن الدولة مثلما فعل في محاولته تقريب ابن عباس، وكانت آخر محاولات معاوية لحملة البيعة لابنه يزيد أن قطع العطاء عن بني هاشم⁵.

لقد حذر مروان بن الحكم أمير المدينة الوليد بن عتبة⁶ بضرورة إجبار الحسين وابن الزبير على البيعة وإلا خرج الأمر من يده، فالرجلان يملكان شخصية قيادية تحظى بتقدير الرعية وهالة من المآثر الدينية علاوة على طموحهما في الملك⁷، وهو ما حصل فعلاً حينما تجنبا البيعة بخروجهما لمكة، وانتهى الأمر إلى ثورة كبيرة تزعمها تباعا كادت أن تنسف ركائز الحكم الأموي.

- 1- الحسين بن علي بن أبي طالب (61هـ/680): سبط النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أم فاطمة الزهراء رضي الله عنها، قتل بكرلاء زمن يزيد بم معاوية، كانت له ضيعة البغيبة بالمدينة، أنظر: البلاذري، أنساب، 299/5، أبو العرب، المحن، 148، السمهودي، وفاء الوفا، 31/4.
- 2- البلاذري، أنساب، 300/5، الطبري، تاريخ الرسل، 339/5.
- 3- كان عبد الله بن الزبير مقرباً من عثمان، وكانت المنافسة شديدة بينه وبين مروان منذ أن أمر عثمان ابن الزبير على الدار، وقد ذكر ابن عبد ربه أن عبد الله بن الزبير كان يدعي أنه أحق بالخلافة من أبيه في عهد علي بن أبي طالب عليه السلام، وكان يزعم أنه أوصى له عثمان يوم الدار، وقد وقف ابن الزبير الند للند لمعاوية طوال فترة خلافته ما جعله يهادنه ويغدق عليه المال، ومع تولى يزيد الخلافة أعلن ابن الزبير معارضته لحكم بن أمية، أنظر: العقد الفريد، 166/5، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 207/14.
- 4- ابن عبد ربه، العقد الفريد، 107/4، ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك، 323/5.
- 5- ابن الأعمش، كتاب الفتوح، 345/2، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 151/1، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 113/14.
- 6- الوليد بن عتبة بن أبي سفيان بن حرب (64هـ/684م): ولي المدينة في عهد معاوية ويزيد، تولى مكة أيام ثورة ابن الزبير، توفي بالطاعون، قيل رشح للخلافة بعد يزيد، أنظر: ابن خياط، تاريخ خليفة، 224، الذهبي، تاريخ الإسلام، 160/5.
- 7- ابن الأعمش، كتاب الفتوح، 10/3، 11/3.

لم تكن المشكلات التي ورثها يزيد بن معاوية عن أبيه تنحصر في مجملها على أحوال السياسة والملك، بل كانت أيضا نتاج تدايير سار بها في المجال الاقتصادي فتحمل من وزرها الكثير؛ حيث كان للسياسة التي اتبعها معاوية في حيازة الأراضي وبخاصة في الحجاز الأثر في إثارة مشاعر السخط لدى الملاك الصغار وعامة الناس، أين أُهم الأمويون بأنهم استغلوا حاجة الناس فتملكوا قطائع واسعة من أراضي الأنصار بأثمان بخسة، ويذكر كستر (M. J. Kister)، أن معاوية اشترى أراضي من قرشيين وأنصار وأنه استغل أحوالهم حتى باعوا أراضيهم بنسبة واحد من المائة من قيمتها الحقيقية¹، والحق أن معاوية كان مهتما بتوسيع ممتلكاته، رغبة منه فيما يبدو في زيادة نفوذه وتقديم مقامه بين سائر بيوت قريش وبخاصة ممن حازوا الأراضي من أصحاب الجاه، ولعلمه بكون الأرض في هذه الفترة كانت محور العلاقة بين سلطان الخلافة والرعية وقد اتخذ أساليب عدة في حيازتها؛ فكان يشتري من أصحابها ويبدل أموال طائلة في سبيل امتلاكها؛ فقد اشترى من سعيد بن العاصي الأرض المعروفة بالعرصة بناء على طلب سعيد بن العاصي بثلاثمائة ألف درهم، واشترى آبارا (عيونا) كانت ملكا لآل علي بن أبي طالب عليه السلام بعد أن باعه إياها عبد الله بن جعفر²، كما امتلك أراض موات بعد إحيائها، ويلاحظ أن أراضي الموات في المدينة كانت حكرا على الخلفاء والأمراء وكبار الصحابة، وتفسير ذلك كون إحياء الموات يحتاج إلى كثير من الأموال والأيدي العاملة، ولم تشر المصادر إلى أي نوع من استعمال القوة في غصب أراضي الآخرين، بل كثيرا ما كان أصحاب الأراضي حين وقوع الخلاف مع عمال معاوية يلجؤون للقضاء فينصفهم ويرجع حقوقهم إليهم³.

أدى الاستثمار في إحياء الأراضي بالمدينة إلى الإقبال عليها ومن ثمة المضاربة فيها فارتفعت أسعارها، غير أن الأمور تطورت فيما يبدو بمحجيء يزيد بن معاوية للخلافة ووصل الحال إلى إعلان ثورة في المدينة ضد حكم بني أمية، وقد ركزت الكثير من المصادر⁴ على العامل الاقتصادي كسبب رئيسي ومباشر في الاعتراض على سياسة

1- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 227/1، البواعنة لؤي: ثورة أهل المدينة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 1998، ص66.
- Studies in Jāhiliyya and Early Islam, Variorum Reprints, LONDON, 1980, P04.

2- عبد الله بن عمر بن الخطاب (73هـ/692م): هاجر إلى المدينة مع أبيه وشهد فتح مكة، عرضت عليه الخلافة فأبى، وهو أحد فقهاء المسلمين، كان تاجرا حذقا، يروى أنه اشترى بضاعة من العراق بأربعين ألفا وباعها في الحجاز بأربعمائة ألف أنظر: ابن سعد، الطبقات، 4/105، ابن الجوزي، المنتظم، 4/214.

3- من ذلك وقع خلاف بين عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وعمال معاوية على أرض موات فحكم القاضي لعبد الرحمن، كما وقع خلاف آخر بين معاوية وعبد الله بن الزبير على ملكية أرض أرجعها معاوية لعبد الله بعدما ثبت حقه فيها، أنظر: البلاذري، أنساب، 5/54، 5/132.

4- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 2/250، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 227/1، التميمي، الحن، 171، البواعنة، ثورة أهل المدينة، 69.

الخليفة يزيد بن معاوية، وانتهى الأمر إلى طرد كل الأمويين من المدينة وعلى رأسهم شيخ بني أمية مروان بن الحكم¹.

لقد أحست فيما يبدو فئة الملاك الصغار وشيوخ القبائل وبخاصة منهم الأنصار، بأن مصالحها باتت مهددة من كبار الملاك والأمراء من قريش في المدينة الذين كانوا يتوسعون في ملكياتهم على حساب أموالهم، خاصة وأن منهم من كان يشتكي الحاجة، ويذكر ابن قتيبة(276هـ/889م) أن نفرا من الخزرج ممثلا عن ملاك الأراضي في المدينة اشتكوا لعامل يزيد على المدينة عثمان بن محمد بن أبي سفيان(62هـ/64هـ-681م/683م)، سوء حالهم وتفتير الخليفة في أعطياتهم مع غلاء الأسعار، حتى صار مد الحنطة بدرهمين وهو مبلغ كبير إذا علمنا أنه يباع في الشام بدرهم واحد، ونبهوه إلى ضرورة عودة أراضيهم التي ملكها معاوية منهم مستغلا حاجتهم، وفي نفس السياق يورد التميمي(333هـ/944م) رواية أخرى عن سبب ثورة أهل المدينة، ويرجعها إلى ابن مينا عامل الصوافي الذي تجرأ وراح يستغل أراضيهم بغير حق ومن دون إذنتهم، ويتهم إبراهيم بيضون عامل الصوافي هذا بأنه حاول استقطاع أراضي جديدة في عهد يزيد بن معاوية²، ويبدو أن جماعة الناقلين لم يكونوا من الأنصار وحدهم بل كان منهم جماعة من قريش، مثل المسور بن مخزومة³، وعبد الرحمن بن عبد القاري⁴ مما يبين أن الثورة قد توسعت، وأن الحاجة و العوز مست فئات كثيرة من الناس، وكانت الشرارة التي أشعلت الثورة منع سكان المدينة ابن مينا من إرسال محصول الصوافي للخليفة، وهي سابقة أولى تدل على حالة التذمر والاحتقان التي وصل إليها الأمر⁵.

وعلى ضوء ما تقدم يظهر أنه تحت وطأة سياسة الأمويين المالية في الحجاز اضطر سكان المدينة إلى بيع ممتلكاتهم للأسرة الحاكمة ومن والاهما لحاجتهم وقلة يدهم، لكن نعمتهم على الحكم الأموي خاصة بعد مقتل الحسين بن علي عليه السلام 61هـ/680م، دفعتهم للثورة والعصيان في محاولة لاسترجاع أملاكهم التي فقدوها في تلك الظروف الصعبة، ويشير خليفة بن خياط إلى أن مروان بن الحكم كتب إلى يزيد بما كان من الناس، بعدما عزلوا والي المدينة وحصارهم لبني أمية في دار شيخهم، ويبدو أن مروان كان يمثل بالنسبة لسكان المدينة أحد رؤوس الفئة الأولى التي

1- الزبير، نسب قريش، 177، ابن شبة، تاريخ المدينة، 222، السموودي، وفاء الوفا، 31/4، العلي صالح: ملكيات الأراضي بالحجاز في القرن الأول هجري، مجلة العرب، ج11، السنة الثالثة، الرياض، 1969، ص 970.

2- الإمامة والسياسة، 176/1، الخن، 173، بيضون، الحجاز والدولة الإسلامية، 265، البواعنة، ثورة أهل المدينة، 74.

3- المسور بن مخزومة بن نوفل بن أمية بن عبد مناف(64هـ/683م): من مسلمة الفتح، كان عالما وهو ابن اخت عبد الرحمن بن عوف، كاره لبيعة يزيد، وقف مع ابن الزبير أنظر: البلاذري، أنساب، 9/10.

4- عبد الرحمن بن عبد القاري(80هـ/699م): يعود نسبه لقبيلة القارة الذين يمتد نسبهم إلى مضر، وكان عبد الرحمن راوية للحديث، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 43/5.

5-Ibid , p47.

استولت على ممتلكاتهم يفسر هذا الأمر مسارعتهن إلى الاستيلاء على أملاكه في محيط المدينة، وهو ما ترجمته كلمات مروان حين خرج طريداً مع نفر كبير من بني أمية قائلاً: ((لا مال إلا ما أحرزته العياب [الجناء]))¹.

وتشير المصادر إلى الدور الحيوي الذي قام به بني مروان في إخماد ثورة المدينة ضد يزيد بن معاوية؛ فلم يكن بإمكان القائد مسلم بن عقبة² من دخول المدينة والاستيلاء عليها دون مساعدة مروان بن الحكم وابنه عبد الملك؛ ففي حين استخدم مروان بن الحكم المال كوسيلة للإغراء وشراء الذمم؛ حيث اصطنع رجلاً من بني الحارث بن الخزرج فدلّه على ثغر من ناحيتهم، بعد أن وعده بمضاعفة شرف العطاء له ولقومه³، بينما نجد عبد الملك بن مروان يقدم معلومات ذات قيمة كبيرة لقائد الجيش الشامي ينبهه لعورات المدينة ومن أين يأتيهم وفي أي الأراضي ينزل، فهو الذي أقتعه باقتحامها من جهة حرة واقم في الناحية الشرقية للمدينة⁴، ولا يمكن تفسير موقف الرجلين سوى أنهما أرادا حماية مصالحهما، وذلك لن يكون إلا بالحفاظ على سلطان بني أمية.

لا شك أن الفترة التي تلت حكم يزيد بن معاوية كانت من أصعب الفترات التي مرّ بها الحكم الأموي، وبخاصة بعد اعتلاء معاوية بن يزيد الخلافة بعهد من أبيه، وقد وُصِفَ الرجل بأنه كان صاحب برنامج إصلاحية واعد، إذ بمجرد تسلمه الخلافة أسقط ثلث الخراج عن جميع الأمصار، وربما فعل ذلك ليخفف عن الرعية ما كان يثقلهم من الضرائب والأعباء في ظل سيطرة فئة كبار الملاك وأصحاب المال، ويظهر أن أسس برنامجه هذه قد استمدتها من مبادئ القدرية⁵ التي كان يؤمن بها، فسار بتلك الأفكار التي رأت في ملك بني أمية ((سوء سياسة أهله من استئثارهم بالفيء، واستصفاء الخمس وقسمتهم بغير السوية، وأخذهم الخلافة من غير شورى))⁶، ولاشك أن مثل هذه الأفكار تعدّ تهديداً لملك بني أمية ولمصالحهم وبخاصة منهم أصحاب المال والنفوذ، فكان من الضروري المسارعة لوضع حد لهذا الموقف المعادي لهم، فبدأوا يخططون للتخلص من أتباعه وأصحاب رأيه⁷، ثم

1- تاريخ خليفة بن خياط، 237، البلاذري، أنساب، 321/5، الأصفهاني، الأغاني، 31.

2- مسلم بن عقبة المري(64هـ/683): شارك مع معاوية في صفين، أمير المدينة ليزيد بن معاوية سنة 63هـ، توفي بالمشلل قرب مكة، وأوصى بزراعته في حوران صدقة لبني مرة، أنظر: البلاذري، أنساب، 323/5.

3- ابن سعد، الطبقات، 29/5، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 233/1، الطبري، تاريخ الرسل، 495/5، السمهودي، وفاء الوفا، 105/1.

4- ابن سعد، الطبقات، 174/5، الطبري، تاريخ الرسل، 486/5، البواعنة، وقعة الحرة، 99.

5- القدرية مذهب ظهر على يد معبد الجهمي حوالي 62هـ/682م، وهو ينكر القدر، أي المكذوبون بتقدير الله تعالى لأفعال العباد أو بعضها، أنظر: البغدادي عبد القادر بن طاهر(429هـ/1037م): الفرق بين الفرق، (القاهرة، مكتبة صبيح، 1964)، 94.

6- مؤلف مجهول(ق5هـ/11م): تاريخ الخلفاء، تج: سناء شحيد، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2003، ص420.

7- أهم بنو أمية مؤدبه عمر المقصوص بأن سبب ما كان يدعو إليه معاوية بن يزيد واجتمعوا على تصفيته، أنظر: ابن العبري أبو الفرج ابن توما المطلي(685هـ/1286م): تاريخ مختصر الدول، تج: أنطون صلحاني، (ط3، بيروت: دار الشرق، 1991)، 111.

عزموا على تنحيته بعدما أبدى نيته التنازل على الخلافة لمن هو أحق بها، وقد رفض طلب مروان بن الحكم أن يجعلها في بني أمية وترك الأمر شورى بين المسلمين، وأعمل مروان بن الحكم واتباعه الدعاية المضادة¹، ومهدوا بذلك لتصفيته وقد عزموا على ذلك فعلا خاصة بعد أن رأى معاوية بن يزيد أن يبايع لعبد الله بن الزبير في الحجاز²، ولا يخفى على أحد ذلك الصراع المحموم الذي كان يقوده أصحاب المال والنفوذ للاستحواذ على السلطة منذ عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولم يكن التوافق بين أجنحتهم ليطول، إذ سرعان ما ظهر التناقض في المصالح الاقتصادية والأطماع في المراكز السياسية، و أدى بالتالي إلى أزمة سياسية بلغت ذروتها بوفاة أو مقتل³ معاوية بن يزيد.

لم يكن عبد الله بن الزبير يدرك أنه بإخراج بني أمية من الحجاز، سيفتح آفاقا جديدة للحكم الأموي عموما وللمروانيين بالخصوص، فكان خروجهم للشام سببا في وصولهم للخلافة، حيث أمدهم بالجند والسلاح ليحاربوا به دون أن يدري⁴، ويبدو أن حركة ابن الزبير استغلت الظروف التي كان يمر بها الحكم الأموي، خاصة بعد وقعتي كربلاء والحرة، مع تردي الظروف المعيشية بالحجاز، وبدأ يعمل جاهدا لإعادة السلطان السياسي لمكة والمدينة إلى ما كان عليه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه من بعده، ولكن محاولاته تلك لم تجد نفعاً فيما يبدو رغم اتساع نطاق دولته شرقا وغربا، فقد كان يفتقر لأهم ركيزة يمكن لأي دولة أن تقوم عليها وهي العامل المادي القادر على تثبيت أركان أي دولة فتيحة، فالحجاز كان عاجزا على أن يمد ابن الزبير بما تحتاجه دولته من موارد اقتصادية، واقتصر في مجهوده الحربي والمالي على خيرات العراق بالدرجة الأولى، وكان لهذا الخطأ الحيوي دور كبير في سقوط حركته سنة 690هـ/690م، حينما سيطر المروانيون بقيادة عبد الملك بن مروان على العراق، فلم يعد ابن الزبير يجد مصرا

1- كان مروان بن الحكم ممثلا لفئة أصحاب الجاه والنفوذ وشيخا لبني أمية يصف معاوية بن يزيد في مجالسه بـ: ((أبي ليلى)) و((الذليل المهين))، أنظر: البلاذري، أنساب، البلاذري، 358/5، ومما جاء فيه شعرا:

إِنِّي أَرَى فِتْنَةً تُغْلِي مَرَاجِلَهَا ﷲ وَالْمَلِكُ بَعْدَ أَبِي لَيْلَى لَمَنْ غَلِبًا. [الطويل].

2- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 254/2، البلاذري، أنساب الأشراف، 356/5، تاريخ الطبري، 530/5، ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، 1389/3، ابن كثير، البداية والنهاية، 263/8، فلهاوزن، تاريخ الدولة العربية، 166، (عن رواية بيزنطية)، عطوان حسين: الفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي، (ط1، دار الجيل: بيروت، 1986م)، 41.

3- إن الباحث يجد نفسه متحمسا لإطلاق فرضية تصفيته والتخلص منه مع ما كان يمثل من تهديد لملك بني أمية، حينما يستعرض الروايات المتعلقة بسبب وفاته؛ فقائل سقي سما، وقائل قد طعن، وآخر بسبب المرض، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 29/5، المسعودي، مروج الذهب، 73/3، المقدسي، البدء والتاريخ، 17/6، ابن كثير، البداية والنهاية، 261/8.

4- البلاذري، أنساب، 441/5، إبراهيم زعرور، تاريخ العصر الأموي السياسي والحضاري، (د ط، دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1995)، 45، الدهاز فواز: مروان بن الحكم، (ط1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 2004)، 66/65، بيضون إبراهيم: الضحاك بن قيس الفهري؛ رجل الإدارة الأموية وقائد الانقلاب الزبير في الشام، مجلة العرفان، ع5، مج70، بيروت، 1981، ص52.

يعتمد عليه لمدة بما يمكنه من مقارعة الأمويين، في الوقت الذي كانت فيه الشام تفيض بالمال والرجال، ويصف لنا البلاذري تدهور الوضع الاقتصادي في مكة آخر أيام ابن الزبير بقوله: ((بيعت الدجاجة بعشر دراهم، وأصبح مدّ الذرة يباع بعشرين درهماً، كما اضطر أصحاب ابن الزبير لأكل لحم البراذين، في الوقت الذي كانت فيه مستودعات ابن الزبير مملوءة قمحا وشعيراً وذرة، وتمرًا، لا ينفق منها إلا ما يسد الرمق))، ولعل ما فعله ابن الزبير من إخفاء هذه المؤن يعطي تصوراً واضحاً في ما لاقاه من شدة جلاء هذا الحصار، ويؤيد هذا الرأي ما ذكره ابن الكلبي (204هـ/819م)، من أن أهل الشام كانوا ينتظرون فناء مؤنه، فكان يحوط ذلك ولا ينفق إلا ما يسد الرمق، ولا شك أن هذه السياسة قد فتت من عزيمة أصحابه الذين بدأوا ينفرون من حوله فيزيدون من ضعفه¹.

ويمكن أن نشير هنا أن للسياسة الاقتصادية التي انتهجها ابن الزبير حين اتبع نفس الطريقة التي ارتضاها عثمان بن عفان رضي الله عنه في تسيير دولته كانت من أسباب نكبته، ومن جملة ذلك سحق أهل الكوفة ورفضهم أن ينهج همّ هج عثمان في توزيع العطاء والفيء، كما أن تمييزه ضد الموالي وحرمانهم العطاء جعلهم يظهرن سخطهم عليه وينفضون من حوله²، فلم تظهر حركته حامية لحقوق المحرومين وظهر أهما جاءت من أجل الدفاع عن مصالح فتوية خاصة، وانحصرت فقط في مقارعة حق الأمويين في الخلافة، وبدى للكثيرين أن انتهاج سياسة الخليفة المغدور به يدلّ على الوفاء للخط الذي رسمته فئة أصحاب المال والنفوذ خلال فترة حكمه من أجل الحفاظ على الامتيازات و المصالح التي اكتسبوها .

وفي المحصلة فإن ضعف إدارة ابن الزبير المالية وحرصه على المال، وبخله بالعطاء، وانصرافه عن تأليف القلوب بالهبات، كان له دور في انصراف الناس من حوله ((حتى كتب أشرف العراق إلى عبد الملك بن مروان أن سر إيننا))، بينما عمل المروانيون على اصطناع الناس بالأموال، فاشترتوا أنصار ابن الزبير بالأموال والوعود بالإمارة³.

ب. في الميدان الإداري:

1- البلاذري، أنساب، 120/7، 121/7، رودولف زلهلم: فتنة عبد الله بن الزبير، تر: حسام الصغير، مجلة جمع اللغة العربية، مج49، ج4، 1974، ص831، الرويضي محمود: حركة عبد الله بن الزبير، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 1990، ص239.

2- البلاذري، أنساب، 383/6، المسعودي، مروج الذهب، 71/3، الرويضي، حركة عبد الله بن الزبير، 241.

- يقول أبو حرة مولى بن مخزوم من بحر الوافر:

إِنَّ الْمَوَالِي أضحَتْ وَهِيَ عَاتِبَةٌ ❁ عَلَى الْخَلِيفَةِ تَشْكُو الْجُوعَ وَالْحَرْبَ

انظر: البلاذري، أنساب، 341/6.

3- ابن خياط، تاريخ خليفة، 285، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 33/2، الرويضي، حركة ابن الزبير، 240.

أفرد الخليفة معاوية بن سفيان للمروانيين مكانة في دولته الفتية بعد أن اجتمعت الأمة على خلافته ويبدو أنه أراد بذلك الصنيع استمالتهم واحتوائهم بعد أن قويت شوكتهم ونفوذهم بعد حكم الخليفة عثمان رضي الله عنه، حيث عين مروان بن الحكم على ولاية المدينة¹، وتذكر المصادر أن معاوية جمع لمروان مكة والطائف والمدينة²، بينما يشير القلقشندي أن معاوية جمع له مكة والطائف فقط، في حين يذكر الطبري أن معاوية كان إذا أراد أن يولي رجلا من بني حرب ولاة الطائف، فإن رأى منه خيرا وما يعجبه ولاة مكة معها، فإن أحسن الولاية وقام بما ولي قياما حسنا جمع له معهما المدينة، ويظهر أن معاوية أدرك بعين الخبر ما للرجل من حنكة سياسية وخبرة إدارية تحوله أن يحظى بثقته فيوليه ما شاء، غير أن الأحداث اللاحقة أبانت عن حرص الخليفة معاوية وحذره في أن يطلق يد شيخ بني مروان في دولته.

وعلى أية حال فقد تعاقب على المدينة ولاة أكثر كان منهم مروان بن الحكم الذي اختلف المؤرخون في تاريخ ولايته³ حيث كان يعاقب بينه وبين سعيد بن العاص وكلا الرجلين من بني أمية، وقد تولى مروان ولاية المدينة لمعاوية مرتين⁴، وما يمكن ملاحظته هنا أمرين إثنين:

أولا: أن ولاية المدينة تداول عليها أمويان من آل أبي العاص طيلة فترة حكم معاوية بن أبي سفيان فكان مروان بن الحكم وسعيد بن العاص يقومان عليها خير قيام، ولعل حصر ولاية الحجاز في البيت الأموي في هذه الفترة يهدف من جهة إلى إظهار إمرة البيت الأموي على سائر بيوت قريش في مكة والمدينة ومن ثمة الإقرار في أذهان الناس بأن بني أمية معدن الملك وبيت السياسة، ومن جهة أخرى إبقاء رؤوس المعارضة وشيوخ البيت الأموي بعيد عن الشام مركز الثقل في الحياة السياسية⁵.

- 1- سمي هذا العام عام الجماعة لاجتماع الأمة فيه على خليفة واحد، وكان ذلك سنة 41هـ/661م، أنظر: ابن خياط، خليفة ابن خياط، 203، الذهبي، تاريخ الإسلام، 5/4.
- 2- ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، 3/1388، ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، 6/152، الفاسي محمد بن أحمد (832هـ/1429): شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000)، 2/194.
- 3- وُلِّي مروان بن الحكم الحجاز لفترتين فيذكر ابن سعد أن مروان تولى المدينة سنة 42/662م، أما ابن خياط فيذكر أن مروان تولى المدينة في الفترة الأولى من 41هـ-49هـ/661م-669م، والثانية من 54هـ-57هـ/673م-676م، بينما يذكر السيوطي أن مروان تولى المدينة عام الجماعة سنة 41هـ/661م، أنظر: تاريخ ابن خياط، 205، الطبقات، 5/28، تاريخ الخلفاء، 196.
- 4- تاريخ الرسل، 5/296، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، 158، الدهاس فواز: مروان بن الحكم مؤسس الفرع المرواني في الدولة الأموية، (ط1، مكة: مركز الدراسات الإسلامية، 2002)، 50، صالح أحمد العلي: الحجاز في صدر الإسلام، (ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1990)، 281.
- 5- بطاينة، دراسة في تاريخ الخلفاء الأمويين، 143، الدعجة، الصراع بين الفرع السفلي والفرع المرواني، ص 41.

ثانياً: أن معاوية كان يخشى من مروان بن الحكم وسعيد بن العاص ومعه طموحهما السياسي، لذلك نجده يجد من فترة حكمهما على أن لا تستمر لفترة طويلة؛ مما يحول دون تمكنهما من بناء علاقات مع أصحاب النفوذ في الولاية حتى لا يصل إلى الحد الذي يغدو معه خطراً عليه، غير أن معاوية في الوقت نفسه كان لا يستطيع أن يستغني عن عملهما، والدليل على ذلك قول معاوية: ((سعيد يميني ومروان شمالي))¹، ويصف بعضهم ومنهم الأصفهاني(365هـ/967م)، ولاية مروان بأنها كانت صارمة وقوية يهرب فيها أهل الدعارة والفسوق، بينما ولاية سعيد تكون لينة فيكثر فيها أهل الفساد واللصوص²، وعلى أية حال فإن مروان بن الحكم تولى في عهد معاوية أكثر من مرة، فكانت ولاية مروان كلها ثماني سنين وشهرين.

تمكن مروان بن الحكم بفضل خبرته وتجربته في إدارة الدولة من أن يسوس المدينة باقتدار، حيث أختار رجالاً أكفاء من حوله يساعده في إدارة أمور الولاية، وكان من أهم منجزاته أن حقق الأمن والاستقرار للمدينة³، وما من شك فإن إسناد إمارة المدينة لمروان وسعيد بن العاص يعد ترضية من بني حرب لفرع بني أبي العاص، يرجون به إجماعاً داخل البيت الأموي للحفاظ على سلطتهم، لهذا انصب اهتمام مروان منذ توليه إدارة المدينة العمل على بسط سيطرة الأمويين في الحجاز، خاصة وأنه يحتضن أهم وجوه المعارضة لحكم بني أمية، ولرمزيته الدينية ومكانته في وجدان المسلمين.

تمتع مروان بن الحكم بسلطات واسعة مكنته من تحقيق غاياته، وقد ترجمت الإجراءات التي لجأ إليها طبيعة الأوضاع التي كانت تعيشها المدينة بصفة خاصة والحجاز بصفة عامة، حيث سادت الفوضى وانعدم الأمن طوال الفترة التي أعقبت أحداث الفتنة، فاستفحل خطر الخارجين عن سلطة الدولة من اللصوص والمجرمين، لدرجة أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها اتخذت خنجراً لحماية نفسها منهم خلال ولاية سعيد بن العاص(49هـ-56/669هـ-675م)⁴، فلم يتوان في محاربة هؤلاء المفسدين خاصة في بادية نجد والحجاز ونذكر من هؤلاء

1- ابن عساکر، تاریخ دمشق، 111/21، ابن الجوزي، مرآة الزمان، 389/7، المعماري هاشم: مروان بن الحكم ودوره في نظام الحكم الأموي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، العراق، 2006، ص 53، الدهاز، مروان بن الحكم، 51.

2- الأغاني، 178/17، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 58/3، ابن الأبار محمد بن عبد الله(658هـ/1260م): إغراب الكتاب، تح: الأشتر صالح، (ط1، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1961)، 50، المعماري، مروان بن الحكم، 53.

3- Lammens, op cit, p115.

4- الحاكم محمد بن عبد الله(405هـ/1051م): المستدرک علی الصحیحین، تح: عطا عبد القادر، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1990)، 72/4، الدهاز، مروان بن الحكم، 54.

عصابة مالك بن الرب المازني¹ والذي امتد نشاطهم إلى مكة، حيث كان يغير على قوافل الحجيج فيما يبدو وقد تأذى الناس من أفعالهم كثيرا، كما أمن طرق التجارة بين المدينة والشام من اللصوص والمجرمين، فتمكن من سجن جماعة أبو النشاش² النهشلي التميمي³، فأراح بذلك الناس وهو ما أسهم في عودة النشاط للمدينة وانطلاق مختلف الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية بها، ولعل تفانيه في مهامه كوالي هيئت له فرصة لرفع مقامه بين الناس، وظهوره بمظهر رجل المرحلة القادر على سياسة الأمور، وهيئة الظروف لبقائه قريبا من سلطان الدولة يتحين الفرصة إذا ما سنحت لتنفيذ حلمه في الرياسة.

ويبدو أن مشاركة الفرع المرواني في أحداث العهد السفلي السياسي والإدارية منها، لم تقتصر على شيخ بني مروان فقط، فعبد الملك كان أكبر أولاده وأقربهم إليه، كما أن مروان كان مصدرا هاما لما ثقفه ابنه في النشأة الأولى، ويظهر ذلك واضحا من خلال تأثر عبد الملك بمرويات أبيه وأفضيته⁴، وقد عمد أبوه إلى ملازمته وتدريبه على شؤون الإدارة، فكانت تجربته الأولى كرجل إدارة في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان حينما ولّاه على ديوان المدينة وهو ابن ست عشرة سنة⁵، ولعله أراد بذلك إرساء موضع قدم لعشيرته في الدولة الفتية، ولم تتوقف تجربته عند حدود الإمارة وإدارة شؤون الرعية، بل تعدتها إلى الجانب العسكري وما تعلق بقيادة الجيوش وحملات الفتح، فكانت له تجربة في مواجهة الروم سنة 45هـ/665م، حين عينه الخليفة معاوية بن أبي سفيان على رأس حملة إلى إفريقية، واستطاع خلالها أن يبرز عقلية العسكرية الفذة، عندما فتح جلولاً⁶ من أرض البربر، وقد وجد فيه والده السند والركيزة التي يلجأ إليها وقت الصعاب ما جعله يوليه دمشق حينما خرج إلى مصر لاستردادها من يد ابن الزبير⁷.

1- مالك بن الرب بن حوط بن قرط التميمي (680/660م): من الشعراء، كان ظريفا أديبا فاتكا، هرب من الحجاج لأنه هجاه وأصاب الطريق مدة ثم نسك فأمنه بشر بن مروان وخرج إلى خراسان فغزا مع سعيد بن العاص ومات بها، انظر: ابن حبيب، المخبر، 229، البلاذري، أنساب، 200/5.

2- أبو النشاش النهشلي التميمي: شاعر من لصوص العرب، كان يعتز القوافل بين الحجاز والشام، أنظر: الأصفهاني، الأغاني، 391/12.

3- الطبري، تاريخ الرسل، 305/5، الأصفهاني، الأغاني، 465/22، قال مالك بن الرب يهجو مروان على بحر الطويل:

لَعْمُرُكَ مَا مَرَّوَانُ يَقْضِي أُمُورَنَا ... وَلَكِنَّمَا تَقْضِي لَنَا بِنْتُ جَعْفَرٍ

فِيَالَيْتَهَا كَانَتْ عَلَيْنَا أَمِيرَةً ... وَلَيْتَكَ يَا مَرَّوَانُ أَمْسَيْتَ ذَا حَرٍ. أنظر: الفاسي، العقد الثمين، 55/6.

4- جاء في الموطأ ثلاث قضايا منها على سبيل المثال: (أن عبد الملك بن مروان وهب لصاحب له جارية ثم سأله عنها فقال: قد هممت أن أهيا لابني فيفعل بها كذا وكذا، فقال عبد الملك: لمروان كان أروع منك وهب لابنه جارية، ثم قال: لا تقرها فإني قد رأيت ساقها منكشفة))، أنظر: عباس إحسان: عبد الملك بن مروان ودوره في ثقافة عصره، مجلة دراسات، جامعة دمشق، مج13، ع1، سوريا، 1986، ص 106.

5- ابن قتيبة، المعارف، 355، البلاذري، أنساب، 194/7، الطبري، تاريخ الرسل، 180/6.

6- جلولاً: مدينة على مقربة من القيروان بإفريقية، لها آثار رومانية، انظر: البكري عبد الله بن عبد العزيز (1094/487): المسالك والممالك، (تونس: دار الغرب الإسلامي، 1992)، 685/2.

7- ابن حبيب، المخبر، 377، البلاذري، أنساب، 285/6، المالكي، رياض النفوس، 28.

إن وظيفة الأمير هي الوظيفة الرئيسية في مكة والمدينة، فالأمير يمثل أعلى سلطة تنفيذية، وهو مسؤول عن تنفيذ القواعد التي تقرها الخلافة وعن الإشراف على الإدارة وسير أمور الدواوين، وكان الأمير يتبع تفكيره وبصيرته في تطبيق العدالة ومبادئ الإسلام، فلم يكن هناك قانون إداري دقيق يتبعه كما هو شائع اليوم، فنجده يعين في المصر عددا من الموظفين مثل القاضي وصاحب الشُّرط¹، كما كان ينظر في القضايا حتى وإن كانت من اختصاص أولئك الموظفين، فهو مضطلع بمجموعة من المهام جعلت منه من الناحية النظرية أقرب إلى الحاكم المطلق؛ حيث نجد أن مروان بن الحكم كان يجلس بنفسه للفصل في الخصومات رغم وجود منصب القضاء، والملاحظ أن عمل مروان هذا لم يقتصر على المدينة فقط بل نجده يقضي بين بطون القبائل العربية المنتشرة في البادية، كما كان مروان يتولى بنفسه إقامة الحدود، فأول عمل يقوم به حين توليه الإمارة هو إقامة الحدود من قطع وضرب وصلب، مما يبين شدته في تطبيق حدود الله، وقد شهد له الخليفة معاوية بذلك في قوله: ((الشديدي في حدود الله مروان بن الحكم))²، ولعله أراد بذلك كله أن يظهر بمظهر الملم بعقيدة الأمة ما يخول له إمامة الرعية إذا قُدِّرَ له قيادتها.

هذا ولما كانت سلطات مروان الإدارية تتعدى لحكم مكة والطائف، فإننا نجده يقوم بتعيين عماله على القبائل المستوطنة فيها، فكان دجاجة بن ربيعي عامله على واد القرى³، كما كان يعين رجالا على مخاليفها⁴ يقومون على شؤونها، ولعل أبرزهم الصحابي أسيد بن ظهير⁵ عامله على اليمامة⁶، ويتضح مما سبق أن الحجاز كان يسوده نظامان إداريان إحداهما النظام الذي يشمل الولايات التي يعين الخليفة إداريها لينفذوا أوامره، والنظام الثاني يشمل القبائل المنتشرة في مختلف أنحاء الحجاز والتي تسير طبقا لنظمها وتقاليدها، وكان ولاية المدينة يعينون عليها العرفاء

1- العلي، الحجاز في صدر الإسلام، 307، كان منهم أبو هريرة رضي الله عنه الذي كان يستخلفه مروان عند خروجه إلى الحج، وعبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي على القضاء، ومصعب بن عبد الرحمن بن عوف على الشرطة، وزيد بن ثابت وعبد الملك بن مروان على ديوان المدينة، أنظر: ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، 228، الجهشياري، الوزراء والكتاب، 21.

2- الخليفة بن خياط، تاريخ خليفة، 205، أبي زرة عبد الرحمن بن عمرو (281هـ/893م): تاريخ أبي زرة، تح: الفوجاني شكر الله، (دمشق: مجمع اللغة العربية)، 593، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 243/57، العلي صالح، الحجاز في صدر الإسلام، 300. ومن ذلك تخاصم زيد بن ثابت وعبد الله بن مطيع في دار كانت بينهما، كما كان يقضي بين بطون القبائل ومن ذلك تنازع بني خفاجة وبني عوف بن عقيل في قتالهما، كما حد بنفسه مجموعة من أشرف قريش في الخمر أنظر: ابن حبيب، المنق في أخبار قريش، 397، البخاري محمد بن إسماعيل (256هـ/870م): صحيح البخاري، تح: الناصر محمد، (ط1، بيروت: دار طوق النجاة، 2001)، 179/3، الأصفهاني، الأغاني، 144/11.

3- وادي القرى: وادي كبير بين المدينة والشام، يجمع مجامع سكانية مثل ذي المروة والسقيا والحجر والعلاء ودومة الجندل، تسكنها قبائل بني عذرة، فتحها الرسول سنة 9هـ/630هـ أنظر: البلاذري، فتوح، 44، السموودي، وفاء الوفا، 161/4.

4- أطلق الجغرافيون العرب تسميات عدة على النواحي والوحدات الإدارية الصغيرة التابعة للمدينة منها: أعمال، أعراض ومخالف، أنظر: اليعقوبي، البلدان، 154، ابن خردادبة، المسالك والممالك، 133، الحموي، معجم البلدان، 220/1.

5- سيد بن ظهير بن رافع الأنصاري: صحابي وراوي شهد الخندق، توفي في خلافة عبد الملك بن مروان، أنظر: ابن عبد البر، الإستيعاب، 95/1.

6- ابن حنبل، المسند، 510/29، الأغاني، الأصفهاني، 310/8.

الموكلون بجمع الصدقات وتوزيع عطاء الخليفة فيهم، كما كانت لهم سلطة تعيينهم أو عزلهم، ونذكر من هؤلاء في ولاية مروان بن الحكم؛ الصحابي رافع بن خديج رضي الله عنه عريف بني النجار، وهمام بن مطرف عريف بني عامر¹.

وما نخلص إليه هنا؛ أن مروان استطاع بفضل قدراته الإدارية والتنظيمية العالية وحسن تدييره، من ضبط أمور ولايته، فاختر رجالاً أكفاء في الإدارة وعمل على مراقبتهم ومحاسبتهم، فكان من ثمرة جهوده أن أشاد خصومه بحسن ولايته حيث يذكر الطبري أن: ((معاوية قال لسعيد بن العاص: كيف تركت أبا عبد الملك؟ يعني مروان. قال: تركته منفذاً لأمرك، مصلحاً لعملك. قال معاوية: إنه كصاحب الخبزة كفي إنضاجها فأكلها! قال: كلا يا أمير المؤمنين؛ إنه من قوم لا يأكلون إلا ما حصدوا، ولا يحصدون إلا ما زرعوا))²، وهو ما يوضح بجلاء جهود الرجل في استتباب الأمن في ولايته في وقت كانت فيه المدينة تموج بالفوضى والاضطراب والهرج والقتل، فعمل بذلك على إعادة سيطرة الأمويين على الحجاز وجبر الجراح، كما خفف بتدبيره تلك كره أهل المدينة لهم فلم تقم بعد ذلك أي ثورة، فكانت فرصة عظيمة له لبروزه كرجل المرحلة.

ج. في الميدان الاقتصادي:

كان مما أعلى مقام المروانيين بين الناس في دولة بني أمية وهي في بدايتها، تلك التداوير التي قام بها مروان بن الحكم وهو عامل على المدينة، والتي دلّت على تجربته الفريدة في الإدارة والحكم، ولا شك أن أول تلك الأعمال صيتاً جمعه للصيغان فأخذ بأعدائها فنسب إليه الصاع³، فقليل صاع مروان⁴، ويعلق ابن سعد على الأمر فيذكر أنه ليس صاع مروان وإنما هو صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكن مروان عاير بينها حتى أقام الكيل على أعدائها، كذلك يذكر أن مروان عدّل في مقياس المد⁵، وأكد ذلك الصنعاني (211هـ/827م) بالقول أن مدّ النبي ثلث المد الذي جعله مروان بن الحكم، ومن المعلوم أن المد الذي كان يعطى به الزكاة ويؤكل به وتؤخذ الصدقات به على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم رطل ونصف، أي أن مروان زاد في مقدار المد في زمنه⁶، ولا شك أن هذه الإجراءات تبين حرص مروان بن الحكم

1- الزبير، نسب قريش، 154، أبو العرب، الخن، 305، العلي، الحجاز في صدر الإسلام، 317، 354، 398.

2- الجاحظ عمرو بن بحر (255هـ/869م): البيان والتبيين، (بيروت: مكتبة الهلال، 2002)، 56/2، ابن عبد ربه، العقد الفريد، 251/1.

3- الصاع: مكيال لأهل المدينة يسع أربع أمداد، حوالي 02 كلغ، أنظر: ابن منظور، لسان العرب، 215/8، علي جمعة: المكيال والموازين الشرعية، (ط2، القاهرة: القدس للنشر والتوزيع، 2001)، 37.

4- ابن عساکر، تاريخ دمشق، 264/57، ابن كثير، البداية والنهاية، 283/8، العزام، خلافة مروان بن الحكم، 127.

5- المد: مكيال، مقدار ملء اليدين المتوسطتين، من غير قبضهما، ومد الرسول صلى الله عليه وسلم، كان يساوي رطل ونصف حوالي 510 غ، أنظر: ابن منظور، لسان العرب، 400/3، علي جمعة: المكيال والموازين الشرعية، 36.

6- المصنف، 231/3، ابن سعد، الطبقات، 32/5، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 264/57، العزام، خلافة مروان بن الحكم، 127.

التقرب من رعيته فهو مسابير للتطور الحاصل داخل المجتمع، والعمل على تنفيذ أي إصلاح اقتصادي من شأنه أن يحفظ حقوقهم ويعلي مكانته وشأنه بينهم، حيث نظر في تجارة المسلمين ووسائلهم في البيع والشراء، فحارب كل من يغش في العملة أو يخل بسلامتها وبجودتها، إذ نجده يأخذ رجلا بقطع الدراهم فقطع يده، أي يغش في وزنها، وهو بالتأكيد مخالف للشرع، وعندما بلغ زيد بن ثابت فعل مروان قال: ((لقد عاقبه))¹، حيث اعتبره باب من أبواب الفساد في الأرض، ومعرفة الرجل بسياسة إدارة الأموال وصورها، خبرها من مساره في تقلبه بشؤون الحكم، ودرايته في تملك الأراضي والدور وممارسة التجارة، ولا شك أنه كان حريصا على تلقينها لابنه عبد الملك حين تولى ديوان المدينة، ويظهر ذلك من حسن تدبير عبد الملك في مسائل العطاء وتوزيعه لمستحقيه²، حين وصل سدة الخلافة.

تعدت اهتمامات مروان بن الحكم بشؤون الرعية إلى جانب الإعمار، فحينما أدرك حاجة الناس الشديدة للماء قام باستغلال العين الزرقاء التي تنسب إليه، وأصل هذه العين من بئر معروفة بقباء³ قرب المسجد، وكانت محكمة البناء تجري في أقناء تحت الأرض⁴، ثم الحقت هذه العين بعدة آبار فكانت تسقي الحجاج ويستعملها الناس في أغراضهم وزراعتهم، وكانت لها وجهتين وجهة قبلية وأخرى شمالية، مما يعني أنها توسعت لتشمل أكبر قدر من سكان المدينة وأراضيها.

- 1- البلاذري، فتوح، 452، العزام، خلافة مروان بن الحكم، 128، الرئيس ضياء الدين: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، (ط5)، القاهرة: دار التراث، (1985)، 363.
- 2- طلب الخليفة عبد الملك بن مروان من أحد رعاياه أن يثبت نسبه حتى يفرض له في العطاء، انظر: البلاذري، أنساب، 374/7.
- 3- بقاء: موضع على ستة أميال من المدينة، كانت لها منازل الأوس والخزرج قبل الإسلام، وفيها نزل رسول الله ﷺ قبل أن يصير إلى موضع المدينة، أنظر: اليعقوبي أحمد بن إسحاق (292هـ/905م): البلدان، (ط1)، بيروت: دار الكتب العلمية، (2001)، 152.
- 4- يتميز الجنوب الغربي الجزائري بميزة خاصة لتوفير المياه بواسطة طريقة تقليدية تسمى الفقائير، وهي أقدم مصدر مائي للسقي ساهم ومنذ قرون في إنشاء الواحات في منطقة تميمون، ويرتبط هذا النظام أساسا بالمناطق ذات الطبيعة القاحلة والجافة مما يفسر ظهور الفقائير في العالم القديم، إذ توجد أنظمة ري شبيهة بنظام الفقائير في أفغانستان وتدعى الخيراض، وفي إيران القناة، أما في اليمن الصهريج، وفي جنوب تونس تحت اسم نقولة، بينما في المغرب تعرف بالخطارة، زيادة على مصر والمدينة المنورة، ولعل تلك القناة الأرضية التي أقامها مروان بن الحكم من العين الزرقاء تعد إحداهما، فقد اهتدى سكان الصحراء والمناطق الجافة إلى تقنية جذب المياه الجوفية وتصريفها إلى السطح عبر قنوات أفقية تحت سطح الأرض والمسماة بالفقارة، وذلك لتوفير عوامل مثل المنخفضات الطبوغرافية الطبيعية، والعوامل الهيدرولوجية المناسبة واليد العاملة المتمكنة، انظر: مقال: الفقارة نظام تقليدي في الصحراء الجزائرية، (جريدة العرب اليومية، العدد 10785، الأربعاء 18/10/2017م، بريطانيا)، ص20.

ولا شك أن هذا الاهتمام نابع من كون مروان صاحب حوائط وقطائع وأنعام في محيط المدينة، فكانت معرفته بأحوال الناس والزراعة، وما يجري عليها من متطلبات حافزا لهذا الإنجاز¹، وتتبع المصادر نجد أن مروان بن الحكم عمد إلى ضبط أمور إدارته المالية في الولاية، فأوكل جباية الخراج للحارث بن حاطب الجمحي²، وعلى ولاية الصوافي ابن مينا³، وكانت هذه الوظيفة تشمل الإشراف على العقارات والأراضي الزراعية التابعة للدولة، وقد ذكرت المصادر أن قيمة ما يجبي في المدينة من الصوافي زمن معاوية مائة وخمسين ألف وسق⁴ تمر، ويحصد مائة ألف وسق حنطة⁵، وهو يبين مكانة المدينة الاقتصادية في الحجاز وأهمية مواردها في رفق بيت المال، غير أن ما يلاحظ أنه لم يكن لسكان المدينة من دخل سواء العطاء الذي ارتبط بمورد الصدقات والعشور والفضل من الفيء، عكس ما كانت تعرفه باقي الأمصار التي كانت بيوت أموالها تفيض بغنائم الفتوح و موارد الجباية من الجزية والخراج، فكان ما يجبي من عشور وصدقات المدينة لا يفي بعطاء الجند أو مرتبات الموظفين من قضاة وأئمة وقراء، أو ما يلزم من إقامة المنشآت العامة، فكان ذلك مقدمة لثورة أهل المدينة عام 63هـ/683م، حيث تظلم الناس وثاروا نتيجة تدهور معيشتهم، ومما زاد في حنقهم سيطرة كبار التجار والأثرياء والأمراء على الأراضي الزراعية، وجمعهم للأموال مع ما كان من أحوال الناس؛ فهذا سعد بن أبي وقاص يرسل لمروان بن الحكم زكاة ماله والمقدرة بخمسة آلاف درهم وهو مبلغ كبير يوضح ما كان للرجل من أملاك ومتاع، وزاد من تردي أحوال الناس انقطاع أعطيائهم وأرزاقهم لفترات طويلة، وكثيرا ما كان سكان المدينة يشتكون للخليفة بذلك؛ فقد كتب زيد بن ثابت رضي الله عنه للخليفة يستعطفه ويخبره أنه ليس عند مروان بن الحكم مال يسألونه عليه، وهو ما يدفع بالخليفة بسد هذا العجز مما كان

1- الفيروز أبادي محمد بن يعقوب (817هـ/1415م): المغام المطابة في معالم طابة، تح: الجاسر محمد، (ط1)، الرياض: منشورات دار اليمامة، 1969، 295، 296، السمهودي، وفاء الوفا، 150/3، محمد العقيلي: مروان بن الحكم ينقذ الحكم الأموي، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، ع46/45، 1993، ص14.

2- الحارث بن حاطب بن الحارث الجمحي (74هـ/693م): من مهاجري الحبشة، كان عامل الزبير على المدينة، أنظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 398/3.

3- الحكم ابن مينا: مولى للأمويين، كان والده مينا قد شهد غزوة تبوك، أما الحكم فكان مولى لآل أبي عامر ثم وهبه إلى أبي سفيان بن حرب، الذي باعه للعباس بن عبد المطلب، فأعتقه، كان عاملا للصوافي في المدينة أنظر: ابن سعد، الطبقات، 238/5.

4- الوسق: هو حمل بعير، وهو ستون صاعا بصاع النبي، صلى الله عليه وسلم، وهو خمسة أرتال وثلاث، أي حوالي: 120 كلغ، انظر: ابن منظور، لسان العرب، 378/10.

5- الزبير، نسب قريش، 395، أبو العرب، المخذ، 171، العزام، خلافة مروان بن الحكم، 128، الرحيلي سليمان: ولاة المدينة في العصر الأموي، مجلة الدارة، جامعة الملك عبد العزيز، ع4، الرياض، 1992، ص31، 33.

يرسله من فضل دار الخلافة بالشام¹، وتجدر الإشارة إلى أن العطاء كان سلاحاً بيد الخلفاء الأمويين ضد معارضيه، فقد قطع يزيد بن معاوية العطاء عن أهل المدينة بعد ثورتهم عليه.

ولا شك أن العطاء يحتاج إلى جهاز يقوم على تنظيمه، فكان للمدينة ديوان يختص بمنح الفرائض والأعطيات، وقد اختار مروان بن الحكم لهذه الوظيفة الحساسة ابنه عبد الملك بن مروان، ويبدو أن اختياره جاء لعلمه بأنسب العرب، وطبقتهم، وأشرفهم، وذكر أن عبد الملك بن مروان طلب من المسور بن مخرمة بن عوف الكلبي² أن يثبت نسبه لكي يلحقه بالعطاء، مما يدل على أن عبد الملك كان على دراية بأنسب العرب خاصة وأنه عاش حياته الأولى قبل توليه الخلافة في المدينة، وقد أبقى الأمويون على التفضيل والسابقة في منح العطاء كما كان يجري، وزادوا عليه فضل الولاء للبيت الأموي والبلاء في القتال خدمة لسلطان بني أمية، فقد ألحق معاوية من أبلى معه في صفين في شرف العطاء³، ويبدو أن شح موارد بيت المال في المدينة مع تأخر وصول أموال الخراج من الشام لتغطية العجز كان يشق على الناس، فقد كان منح العطاء مرتبطاً باستيفاء حقوق بيت المال، جعل مروان بن الحكم يهتدي إلى فكرة منح صكوك⁴ على اعتبارها وثائق ائتمان مضمونة لتقرير الديون واستيفائها لأصحاب العطاء، ثم يقومون بتحصيل ما فيها من بيت مال المدينة، وهو ما يوضح النهج الاقتصادي السليم الذي كان يتبعه مروان كلما دعت الحاجة، غير أن الناس تبايعوا تلك الصكوك بينهم مما أثار مسألة شرعية بين الصحابة، جعل مروان يرسل من ينتزعها من أيدي الناس كونها ربا في بيع ما لم يقبض⁵.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ما عرفته المدينة منذ إمارة مروان بن الحكم من نشاط زراعي حثيث نتيجة استصلاح الأراضي وإنجاز مشاريع الري، شجع الناس على تملك الأراضي خاصة الموات منها في ظل شح الأعطيات، وساهمت إجراءات الرسول ﷺ في أراضي العرب واليهود إضافة إلى الإحياء والشراء، في ظهور ملكيات واسعة

1- ابن بكار، الأخبار الموفقيات، 150، الزبيري، نسب قريش، 389، ابن سعد، الطبقات، 110/3، ابن الأثير مبارك بن محمد (606هـ/1210م): النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: الزاوي أحمد آخرون، (بيروت: المكتبة العلمية، 1979)، 249/1، البواعنة لؤي: ثورة أهل المدينة، ص 65، 66، العزام، خلافة مروان بن الحكم، 128.

2- المسور بن مخرمة بن عوف: مولى لأصبح بن عبد العزيز، غزا في عهد عبد الملك، قتله الخليفة، لخروجه عليه، أنظر: البلاذري، أنساب، 374/7.

3- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 176/1، البلاذري أنساب الأشراف، 374/7، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 75/8، العزام، خلافة مروان بن الحكم، 114.

4- الصك: كلمة فارسية معربة وتعني أمراً خطياً يدفع بواسطة مقدار من المال إلى الشخص المسمى فيه، وقد استخدم الصك أحياناً كوسيلة لدفع الأموال إلى مستحقيها بعد أن يوقع عليها الشخص إيداناً بصرف المبلغ المدون فيه، أنظر: الزبيدي، تاج العروس، 243/27.

5- مالك بن أنس بن مالك (197هـ/812م): الموطأ، تح: عبد الباقي محمد، (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، 1985)، 641/2، الماوردي: الأحكام السلطانية، 305، العزام، خلافة مروان بن الحكم، 114.

لبعض سكان مدن الحجاز وبخاصة في المدينة، وفي ظل هذه الأجواء حرص عبد الملك بن مروان على تملك الأراضي الزراعية؛ فكانت له ضيعة في مطلوب قرب المدينة، وكانت من أحسن ضياع بني أمية، وضياع ومزارع قرب المدينة أشهرها ضيعة غروباً، وامتلك أرضاً في وادي بيشة¹، وعيونا وبساتين بالخرارة² وقد توسعت هذه الملكيات كثيراً حتى أن عبد الملك أقطع منها في فترة خلافته³، ويبدو أنه تحصل على أغلب هذه الأراضي عن طريق إحيائها، إضافة إلى ما وهبه أبوه كنصف أرض فدك، ففي رواية للكليبي (206هـ/821م)⁴ يذكر أن: ((عبد الملك بن مروان أتى يزيد بن معاوية فقال: يا أمير المؤمنين إن أمير المؤمنين معاوية كان ابتاع من بعض اليهود أرضاً بوادي القرى، وأحيا إليها أرضاً وليست لك بذلك المال عناية، فقد ضاع وقلت غلته فأقطعني فإنه لا خطر له، فقال يزيد: إنا لا نبخل بكبير ولا نخدع عن صغير فقال: يا أمير المؤمنين غلته كذا، قال: هو لك))⁵، ويفهم من هذه الرواية أن عبد الملك بن مروان قد ألف إحياء الموات، ما يعني أنه له تجربة في الأمر، وهو بذلك يتبع سياسة أبيه، كما أن أيام عبد الملك في المدينة لم يغلب عليها مجالس العلم والتفقه في الدين، بل واكبها إعمار للأرض خاصة وأن إشارات تدل على اهتمامه بالعمل في الزراعة والإشراف عليها بنفسه⁶، وهو ما سينعكس بدون شك على سياسته الاقتصادية في ظل خلافته.

IV. انتقال الحكم الأموي من الفرع السفيناني إلى الفرع المرواني.

أ. ظروف انتقال الحكم ولقاء الجابية:

لا شك أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتتها الدولة العربية الإسلامية في القرنين الأولين من نشأتها، قد أفرزت مع مرور الوقت صراعا بين مصالح فئات كثيرة من المجتمع حاولت جاهدة الحفاظ على امتيازاتها، ويبدو أن هذا الصراع كان يعرف مواجهات حقيقية أيام الأزمات السياسية، حيث يحاول كل طرف الحفاظ على مراكزه في السلطة، وقد ظهر أن التوافق لم يدم طويلا بين فئة "الأرستقراطية العربية" المتحكمة في المال منذ ما قبل

1- وادي بيشة: أرض خصبة بين المدينة ومكة، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 185/5.

2- الخرارة: موضع بالحجاز قرب الجحفة، وقيل أول واد من أودية المدينة، وقيل موضع بخيبر، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 455/1.

3- الجاحظ، التاج في أخلاق الملوك، 34، الأصفهاني، الأغاني، 65/13، السمهودي، 147/4، وفاء الوفاء، محمود موسى، الحياة الزراعية في الحجاز في القرن الأول الهجري، 77، 89.

4- الكليبي: هشام بن محمد بن السائب بن بشر عالم بالنسب وأخبار العرب له مؤلفات كثيرة صنفها ابن النديم في الفهرست، أنظر: ابن النديم الفهرست، 125.

5- ابن سعد، الطبقات، 303/5، البلاذري، فتوح، 45.

6- ورد عند ابن عبد البر القرطبي (463هـ/1071م)، في حجة المجالس قول عبد الملك: ((لقد كنت أمشي في الزرع فأنتقي الجندب أن أقتله...))، انظر: حجة المجالس وأنس المجالس، تح: مرسي الخولي، (القاهرة: الدار المصرية للترجمة والتأليف، 1981)، 73.

الإسلام، وبين فئة "الارستقراطية الإسلامية" ممثلة في فئة شيوخ القبائل الذين وجدوا في الفتوحات الإسلامية منفذاً للظهور على المسرح السياسي من خلال الاسهام في دفع عملية الفتح وتملك الأراضي في الأمصار، فتخلصت بذلك من سيطرة الفئة الأولى، ونتج عن هذا التنافس أزمة سياسية بين الفئتين بلغت ذروتها بوفاة معاوية الثاني، ولاشك أن هذه الأزمة قد عمت العالم الإسلامي ككل، غير أن المسرح الحقيقي لها كان ببلاد الشام، بين حسان بن مالك الكلبي¹ والأموية من جهة، وبين الضحاك بن قيس الفهري² من جهة أخرى، إذ يمثل أحدهما الارستقراطية العربية، بينما يمثل الآخر الارستقراطية الإسلامية³.

ويبدو أن ممثلي الفئة الأولى كانوا يؤيدون الحكم الأموي، فهم ينحدرون من أصول قبلية مستقرة زاولت التجارة منذ القدم، وكانت منازلهم تقع على الطرق التجارية المهمة آنذاك فاستفادوا من ذلك اقتصادياً، والدليل على ذلك ما كانت تدفعه القوافل التجارية من أموال أثناء مرورها من اليمن إلى الشام، لذلك فإن موقفهم من الأمويين موقف تدفعه المصالح الاقتصادية والاجتماعية المشتركة لضرب المنافسين، وهذا ما يفسره موقف حسان بن مالك بن بجدل مع الأمويين ككل والمؤيد للفرع السفيفاني أول الأمر، ثم الداعم للفرع المرواني فيما بعد والمؤيد لمحيء مروان بن الحكم، أما الفئة الثانية فكان معظمها من مؤيدي الضحاك بن قيس الفهري وعصبته، وكان أصحابها من ممثلي الأرسقراطية الإسلامية التي نمت قوتها الاقتصادية في ظل الإسلام، وأيدت فيما يبدو أصحاب الفئة الأولى أول الأمر لحماية مصالحها الاقتصادية، لكنها أحست بخطورة الأمر، حيث شعرت القيسية واتباعها أنهم أصبحوا في المرتبة الثانية خاصة بعد مصاهرة⁴ الكلبيين لمعاوية بن أبي سفيان، ((فكان لزاماً لهذا الخصام القبلي أن يمتزج بالسياسة العليا))، والظاهر أن القبائل لم تدرك أهمية الحكم المركزي، ولم تفهم معنى الدولة كسلطة قائمة، بل استمرت تنظر إلى مصالحها المحدودة بنظرة قبلية وتعدّها مقياساً في تصرفاتها⁵.

- 1- حسان بن مالك بن بجدل الكلبي(65هـ/685م): ابن أخي ميسون بنت بجدل أم يزيد بن معاوية. وهو زعيم بني كلب ومقدمهم. شهد صفين مع معاوية. وكان والياً على الأردن وفلسطين في خلافة يزيد بن معاوية، قام بأمر البيعة لمروان، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 4/503.
- 2- الضحاك بن قيس بن خالد الفهري القرشي: (65هـ/684م): سيد بني فهر شهد فتح دمشق وسكنها، كما شهد صفين مع معاوية، ولاء معاوية على الكوفة سنة 53هـ/672م، بعد وفاة معاوية الثاني دعا للزبير، قتل في مرج راهط، انظر: ابن سعد، الطبقات، 7/288.
- 3- منذر البكر، الصراع السياسي والاقتصادي حول السلطة في بداية العصر الأموي، 131.
- 4- أصهر كل من عثمان بن عفان، ومعاوية بن أبي سفيان، ومروان بن الحكم إلى قبيلة كلب فكانت ليلى بنت زيان الكلبيّة زوجة لمروان، انظر: ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، 87.
- 5- عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، 73، فلهاوزن، تاريخ الدولة العربية، 177، منذر البكر، الصراع السياسي والاقتصادي حول السلطة في بداية العصر الأموي، 132.

وباستقراء الأحداث يظهر أن نفوذ بني أمية في الشام قد انحصر في غياب مرشح قوي للخلافة، ولم يجد مروان بن الحكم وهو الغريب في بلاد الشام إلا التسليم بالأمر الواقع، وقد عبر الحصين بن نمير¹ عن هذا الوضع قائلاً: ((نراكم في اختلاط فأقيموا أميركم قبل أن يدخل عليكم شأمكم فتكون فتنة عمياء))²، وتصور لنا المصادر حالة بلاد الشام والفوضى السياسية تلك، إذ أطلت الفتن برأسها وأيقظت معها العصبية القبلية القديمة بين قيس واليمن لدرجة أنها طمعت في الخلافة³، ولم يعد هناك مكان للوحدة التي شهدتها بلاد الشام بين الأجناد، إذ سرعان ما تصدعت بوفاة يزيد وابنه معاوية الثاني⁴، فقد بايع الضحاك بن قيس الفهري وهو أمير دمشق يومئذ لعبد الله بن الزبير، وكذلك النعمان بن بشير الأنصاري⁵ بمحمص، وزفر بن الحارث الكلابي⁶، بقنسرين وناتل بن قيس الجذامي⁷ بفلسطين، ودُعي له على سائر أمصار الإسلام إلا طبرية من بلاد الأردن، فإن حسان بن مالك بن مجدل الكلبي امتنع الدخول في طاعته⁸، ففي الوقت الذي اجتمعت فيه قبائل قضاة القحطانية ومعها كلب تدافع عن الأمويين وتظاهر ابن الزبير دفاعاً عن مصالحها وامتيازاتها وبما كان من روابط المصاهرة، وخوفاً من انتقال الخلافة إلى الحجاز، وقفت القبائل القيسية موقف العداء اتجاه البيت الأموي وسارعت تعلن الطاعة لابن الزبير، ويظهر أن هذا الموقف جاء معبراً عن سخطهم لسياسة معاوية وابنه يزيد ومن جاء بعدهما من الخلفاء الذين قربوا

- 1- الحصين بن النمير بن نائل، أبو عبد الرحمن الكندي ثم السكوني (67هـ/686م): قائد من المقدمين في العصر الأموي، من أهل حمص، حاصر ابن الزبير في مكة، توفي مع ابن زياد في حربه مع إبراهيم بن الأشتر قرب الموصل، انظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، 383/14 وما بعدها.
- 2- الطبري، تاريخ الرسل، 530/5، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 237/3.
- 3- تشير المصادر إلى ترشيح كل من الضحاك بن قيس الفهري وحسان بن مالك الكلبي نفسيهما للخلافة، انظر: ابن سعد، الطبقات، 30/5، أبو تمام حبيب بن أوس (231هـ/845م): نقائص جرير والأخطل، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، 1922)، 7، الطبري، تاريخ الرسل، 530/5، ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، 165/6، ابن كثير، البداية والنهاية، 26/8، الحمارنة، الناس والأرض، 72.
- 4- خماش نجدة: الشام في صدر الإسلام، (ط1، دمشق: دار طلاس للنشر والتوزيع، 1987)، 159.
- 5- النعمان بن يشير بن سعد بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري (65هـ/684م): من أجلاء الصحابة، من أهل المدينة، شهد صفين مع معاوية، بايع لابن الزبير وقتل بعد معركة مرج راهط، ويعود سبب معارضته، حقه على يزيد بن معاوية لتشجيعه الأخطل هجو الأنصار، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 122/6، الأصفهاني، الأغاني، 288/16 وما بعدها.
- 6- زفر بن الحارث بن عبد عمرو الكلابي (نحو 75هـ/697م): أمير، من التابعين، من أهل الجزيرة. كان كبيرة قيس في زمانه. شهد صفين مع معاوية أميراً على أهل قنسرين، وشهد وقعة مرج راهط مع الضحاك بن قيس الفهري. وقتل الضحاك، فهرب زفر إلى قرقيسيا ولم يزل متحصناً فيها حتى مات. وكانت وفاته في خلافة عبد الملك بن مروان، أنظر: البلاذري، أنساب، 41/7، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 34/19.
- 7- ناتل بن قيس بن زيد الجذامي (66هـ/685م): سيد جذام بالشام، دعا لابن الزبير بعد موت معاوية الثاني، قتله عمرو بن سعيد زمن عبد الملك بن مروان، انظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، 372/61، وما بعدها.
- 8- البلاذري، أنساب، 352/5، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، 255/2، المسعودي، التنبيه والإشراف، 266، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 292/21، تاريخ دمشق، الطبري، تاريخ الرسل، 531/5.

خصومهم من اليمينية دولهم، فحرمتهم العطاء والمناصب بما يتلاءم ومكانتهم في الشام بعد فتحها وسد ثغورها¹، وقد عبر عن ذلك أحد رجالات القيسية قائلاً: ((قد عرفت سوء ولاية بني مروان، وسوء رأيهم في قومنا من قيس، ولأن خلص الأمر [لبني مروان] ليستأصلن قيساً أو ليقصينهم ونحن منهم))².

غير أن الموقف بدأ يتبدل لصالح مروان بن الحكم بعد أن أدركت جماعة المال والنفوذ من أصحاب الفئة الأولى أن خلاصها لن يتأتى إلا باختياره كمخلص لها ضد خصومها وهو القريب منها، وباعتباره ممثلاً أوحد ومقبولاً لديها، ومرشحاً قوياً في البيت الأموي، فيتفق كثير من المؤرخين على أن صاحب الفضل في وصول مروان للخلافة كان عبيد الله بن زياد الفار من العراق، والذي جند أمواله في استمالة القلوب ودعم الأمويين وكان مروان بالشام لا يحدث نفسه بهذا الأمر حتى أطمعه فيه عبيد الله بن زياد فيما يذكر الطبري، وهو يؤيد بذلك رواية ابن سعد الذي أفرد لدور ابن زياد وفضله في وصول بني مروان للحكم حيث خاطب ابن زياد مروان قائلاً: ((أرضيت لنفسك بهذا، تباع لأبي حبيب [ابن الزبير] وأنت سيد بني عبد مناف! والله لأنت أولى بها منه، فقال له مروان: فما الرأي؟ قال: أن ترجع وتدعو إلى نفسك وأنا أكفيك قريشا ومواليها ولا يخالفك منهم أحد))³.

وليس من شك أن مروان سعى سعياً حثيثاً إلى كسب جانب من الشخصيات البارزة التي تقاطعت مصالحهم معه، خاصة بعد أن لمس قريشاً منه أمثال؛ الحصين بن نمير⁴، ومالك بن هبيرة⁵، وروح بن زنباع⁶، وجانب من الأمويين أنفسهم من أمثال؛ عبيد الله بن زياد، عمرو بن سعيد⁷ فقد كان عمرو بن سعيد أشد الناس في أمر

1- دسوقي محمد: القبائل العربية في بلاد الشام منذ ظهور الإسلام إلى نهاية العصر الأموي، (القاهرة: الهيئة المصرية، 1998)، 361. الخريطلي، تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، 127.

2- الدينوري، الأخبار الطوال، 293.

3- الطبقات الكبرى، 30/5، الطبري، تاريخ الرسل، 534/5، ابن كثير، البداية والنهاية، 240/8، بيضون إبراهيم: مؤتمر الحامية (دراسة في نشوء خلافة بني مروان)، (ط2، بيروت: دار النهضة العربية، 1998)، 99، خليل حسين: مسألة شغور كرسي الحكم، من تنازل معاوية بن يزيد إلى وصول مروان بن الحكم لدست الحكم، مجلة المؤرخ العربي، ع 28، القاهرة، 1984، ص111.

- Lammens Henri: L'Avènement Des Marwanides, et le Califat de Marwan 1^{er}, Mélanges de USJ, T12, Bierut, 1927, p120.

4- الحصين بن النمير بن نائل، الكندي ثم السكوني (67هـ/686م): قائد من المقدمين في العصر الأموي، من أهل حمص، حاصر ابن الزبير في مكة، توفي مع ابن زياد في حربه مع إبراهيم بن الأشتر قرب الموصل، انظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، 383/14 وما بعدها.

5- مالك بن هبيرة بن خالد السكوني الكندي (65هـ/685م): من رؤساء كندة في العصر الأموي بالشام، حارب مع معاوية في صفين، انظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، 508/56.

6- روح بن زنباع الجذامي (84هـ/703م): أمير فلسطين، وسيد اليمانية في الشام وقائدها وخطيبها أنظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، 240/18.

7- عمرو بن سعيد (الأشدق) بن العاص بن أمية (70هـ/690م): كان والي مكة والمدينة لمعاوية وابنه يزيد، ذو مال، قتله عبد الملك بن مروان لما طالب بالخلافة، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 184/5، البلاذري، أنساب، 443/5، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 29/46.

مروان حتى ولي الخلافة، وكان أحب الناس إلى أهل الشام لجوده وسخائه¹، ولاشك أن هذه الزعامات كانت تمثل اتجاهها ضاغطا لما لها من نفوذ ومال وسلطة في بلاد الشام²، وقد وعدهم مروان بن الحكم بالأمان حال وصوله إلى السلطة.

لقد ظهر جليا أن الرأي العام³ في الجابية⁴ كان يتجه إلى اختيار رجل كبير مجرب ذي رأي وحيلة، ولم يبق لمروان بن الحكم سوى عقبة زعيم اليمانية حسان بن مالك حتى يتم حسم الموقف نهائيا، خاصة بعد أن تنحى الضحّاك بن قيس تحت ضغط القيسية من الذهاب للجابية، فقد رفضت عصيته أن يختار مرشح الكلبيين خالد بن يزيد بن معاوية⁵، فهو يمثل خطرا على نفوذها وامتيازاتها، ويبدو أن أنصار الحزب المرواني بادروا في الدعاية لمرشحهم بمصوغات شرعية حينما نزلوا للقاء الجابية، ((فمروان شيخ قريش، والطالب بدم الخليفة المظلوم، وهو يدبرنا ويسوسنا ولا يحتاج إلى أن ندبره ونسوسه، وغيره يحتاج إلى أن يدبر ويساس))، في إشارة لصغر سن خالد بن يزيد غريمه المرشح للخلافة، جعلت شيخ اليمانية حسان بن مالك نفسه يتنازل عن قريبه خالد بن يزيد المتحمس له، فكان على استعداد لمناقشة ترتيبات جديدة تراعى مصالح قبيلته والقبائل الحليفة⁶، فقد كره أن تعدل الخلافة لابن الزبير وتخرج من أهل هذا البيت، وهو تقرير صريح بقبوله البيعة لمروان فلم يجنح للتعصب على حساب مصالح

1- ابن سعد، الطبقات، 184/5، البلاذري، أنساب، 443/5. ينفرد ابن تمام حبيب بن أوس أن مروان بدأ يفكر بالخلافة ويعمل لبلوغها بعد حديثه مع عمرو بن سعيد، وهو بذلك يؤكد أن أنصار الحزب الأموي وأصحاب المال كان لهم دور في اختيار مروان بن الحكم، أنظر: نقائض جرير والأخطل، 6.

2- فتوح الشام، 170/5، أبو تمام، نقائض الفرزدق وجرير، 13، تاريخ يعقوبي، 256/2، أنساب، 267/6، الطبري، تاريخ الرسل، 534/5.

3- اتفقت القبائل من قيسية وبنية على عقد لقاء بالجابية لاختيار الخليفة، فكان من اليمانية حسان بن مالك (كلب)، ومالك بن هبيرة (السكون)، والحسين بن نمير (السكون) وروح بن زنياع (جنّام)، ومن الأمويين الأعياص عمرو بن سعيد، ومروان بن الحكم، ومن الأمويين آل سفيان خالد بن يزيد، وعبيد الله بن زياد، إضافة إلى قبائل السكاسك، وتنوخ، وطبي، والقين، وعذرة، وفزارة، وهي كما يظهر قبائل كانت مضاربا على طريق الإيلاف، في حين رفضت القيسية بزعامه الضحّاك الحضور بعد أن اعترض أنصاره، أنظر: أبو تمام، نقائض جرير والفرزدق، 15/14، البلاذري، أنساب، 265/6، الطبري، تاريخ الرسل، 533/5، ابن أبي حديد، هج البلاغة، 159/6، بيضون، مؤتمر الجابية، 78.

4- الجابية: قرية من أعمال دمشق، قرب مرج الصفر في شمالي حوران بين دمشق والأردن، وما تَلّ يسمى تَلّ الجابية، وفيها تم ترشيح مروان بن الحكم للخلافة، ويعود اختيار مكان اللقاء هذا لاعتبارات سياسية وجغرافية، لإرضاء الكلبيين باتخاذ أحد مستقراتهم مكانا لحسم الخلافة، أنظر: البكري عبد الله بن عبد العزيز (ط3)، بيروت: عالم الكتب، 1982، 355/2، الحموي، معجم البلدان، 91/2، العزّام، خلافة مروان بن الحكم، 157.

5- خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان (708/90م): حكيم قريش وعالمها في عصره. اشتغل بالكيمياء والطب والنجوم، كان مرشح للخلافة، أنظر: ابن عسّاكر، تاريخ دمشق، 301/16 وما بعدها.

6- البلاذري، أنساب، 266/6، 267/6، الطبري، تاريخ الرسل، 533/5، بيضون، مؤتمر الجابية، 79.

قبيلته، فكان منطقياً أن تصير البحدلية مروانية¹، حينها فقط تأكد حل النزاع في الأسرة الأموية فتوحد أنصارها في الشام حول مروان و((التفت إليه بنو أمية فقالوا: الحمد لله الذي لم يخرجها منا))².

لقد كان لقاء الجابية دليلاً على رغبة الأمويين في حفظ ملكهم رغم أن كلمتهم لم تكن واحدة، وكان الشعور العام هو الخوف من انتقال الخلافة إلى الحجاز فكان لزاماً التحرك لعقد "مؤتمر"، تتوحد فيه الرؤى لصالح بني أمية ومن شايعهم حفاظاً على مصالحهم وكيانهم السياسي، وقد وصف أحد المؤرخين المحدثين الاجتماع بأنه كان منبراً للتشاور وإبداء الرأي دون إكراه أشبه بعهدنا اليوم، تداول فيه أصحاب الحل والعقد ما يزيد عن أربعين يوماً أمر الأمة³، ويظهر من طول المدة أن الآراء كانت متباينة فلم تستطع الوصول لوافق بينها فيما يبدو، ((غير أنه في حقيقة الأمر كان مؤتمراً يمانياً تقرر فيه مصير الخلافة على يد رجل بدوي تسانده جند من المرتزقة، لتعين شيخاً مروانياً ضعيف الانتماء، فلم يكن اجتماعاً عربياً ولا إسلامياً بل قبلياً خالصاً))⁴، ويبدو أن هذا الرأي الأخير قد أهمل ما للعصبية من تأثير في ذلك الوقت، عرف كيف يستغلها مروان بن الحكم الشريف في قومه ليحفظ ملكاً مهدداً، فالعصبية بحسب ابن خلدون، بما تكون الحماية والمدافعة والمطالبة، وليس عيباً الانتفاع في سبيل غاية تدرء المفاسد إذا كان جوهرها التحفيز، ثم أن البداوة سبب في الشجاعة وأقدر على التغلب⁵.

ب. مبايعة مروان بن الحكم بالخلافة:

لقد كانت التسوية التي انتهى إليها لقاء (مؤتمر) الجابية بالبيعة لمروان في النصف من ذي القعدة سنة 64هـ/683م⁶، تكريماً للمبدأ القبلي الذي كان يمثله مروان وحلفاؤه، وكان لزاماً عليه وهو يركب الموجة القبلية التي أوصلته للحكم، أن يستوعب جميع الرغبات والمطامح الشخصية، ليحفظ خريطة التوازنات الجديدة، في ظل ما كان حاصلًا زمن سابقه، فيضمن بذلك استمرارية السلطان في عشيرته عامة وفي أبنائه بخاصة، فانحى أمام

1- البلاذري، أنساب، 260/6، بيضون، مؤتمر الجابية، 79، الحمارنة، الناس والأرض، 87، كاتي غيداء: انتقال الخلافة من السفينيين إلى المروانيين، قراءة في الروايات، مجلة دراسات تاريخية، ع78/76، دمشق، ص 71.

2- البلاذري، أنساب، 260/6، المعماري، مروان بن الحكم، 92.

3- البلاذري، أنساب، 266/6، الدوري، النظم الإسلامية، 41، الرئيس ضياء الدين: عبد الملك بن مروان موحد الدولة الأموية، 48.

4- مؤنس، تاريخ قريش، 673، بيضون، ملامح التيارات السياسية في القرن الأول هجري، 200.

5- ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد (808هـ/1405م): تاريخ ابن خلدون، تج: شحادة خليل، (ط2)، بيروت: دار الفكر، (1988)، 172، 174.

6- خليفة بن خياط، تاريخ خليفة، ابن سعد، الطبقات، 31/5، البلاذري، أنساب، 273/6. (يذكر البلاذري أن البيعة كانت في الأربعاء لثلاث ليال خلون من ذي القعدة)، 253، ابن العديم، بغية الطلب، 2235/5.

مطالب أشرف اليمينية، وهذا ليس بغريب وشعرائهم يفتخرون بأنهم من صنعوا مروان بن الحكم فيقول الشاعر عمرو بن مخلاة الكلبي¹:

رَدَدْنَا لِمَرَوَانَ الْخِلَافَةَ بَعْدَمَا ❀ جَرَى لِلزُّبَيْرِيِّينَ كُلِّ بَرِيدٍ

فَإِلَّا يَكُنْ مِنَّا الْخَلِيفَةُ نَفْسَهُ ❀ فَمَا نَالَهَا إِلَّا وَنَحْنُ شُهُودٌ. [الممتد]

وبذلك استجاب مروان لحسان بن مالك فكان له: ((ما كان لهم من الشروط على معاوية، وابنه يزيد وابنه معاوية بن يزيد، منها أن يفرض لهم لألفي رجل ألفين ألفين، وإن مات قام ابنه أو ابن عمه مكانه وعلى أن يكون لهم الأمر والنهي، وصدر المجلس، وكل ما كان من حل وعقد فعن رأي منهم ومشورة، فرضي مروان بذلك، فانقاد إليه))، وقال له مالك بن هبيرة: ((إنه ليست لك في أعناقنا بيعة، وليس نقاتل إلا عن عرض دنيا فان تكن لنا على ما كان لنا معاوية ويزيد نصرناك، وإن تكن الأخرى فو الله ما قريش عندنا إلا سواء، فأجابه مروان الى ما سأل))²، ليس هذا وحسب فقد اشترط الحصين بن نمير على مروان ((أن ينزل اللقاء من كان بالشام من كندة، وأن يجعلها لهم مأكلة)) فأجابه إلى ذلك، وأعظم مقام روح بن زباع وقومه في الدولة وحظي بالتكريم والتبجيل³، ووعده عمرو بن سعيد بالخلافة بعد خالد، ولم يكتف بذلك بل تزوج أم خالد⁴ أرملة الخليفة يزيد ليعزز أواصر العلاقة مع الكلبيين، وليدلل على حسن نواياه، لعله يحتوي خالدا وخؤولته من بني كلب، والحق أن هذا الزواج كان أشبه بالاستيلاء على الميراث أكثر منه محاولة للتقارب وإسكات للمعارضين، وبهذا يتضح لنا محاولة كل طرف المحافظة على مصالحه المادية من خلال تقديم العون والمساندة إلى الطرف الآخر للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب باستغلال الفرص المناسبة في الوقت المناسب.

اجتمع الرأي في الجابية على مبايعة مروان بن الحكم، ومن بعده خالد بن يزيد، ثم عمرو بن سعيد بن العاصي بعد خالد، واتفقوا على أن إمارة دمشق لعمرو ابن سعيد وإمارة حمص لخالد بن يزيد⁵، وربما رأى المجتمعون أن

1- البلاذري، أنساب، 284/6، المسعودي، التنبيه والأشرف، 267.

2- المسعودي، مروج الذهب، 86/3.

3- ابن عبد ربه، العقد الفريد، 275/5، الطبري، تاريخ الرسل، 544/5، ابن عساكر، تاريخ دمشق، 87/12، 249/18، ابن كثير، البداية والنهاية، 65/9.

4- تزوج يزيد بن معاوية فاختة وهي حبة بنت أبي هاشم بن عتبة ابن ربيعة فولدت له معاوية، وخالدا، وعبد الله الأكبر، وأبا سفيان، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 30/5، البلاذري، أنساب، 290/5، الطبري، تاريخ الرسل، 541/5.

5- ابن سعد، الطبقات، 31/5، أبو تمام، نقاض الفرزدق وجرير، 17 خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، 259، البلاذري، أنساب، 267/6.

يكون الأمر لبني أمية عموماً وليس لفرع محدد منهم، كما أنهم أرادوا أن يكون بنو أمية شركاء تجمعهم كلمة سواء¹.

والملاحظ حسب رواية ابن عساكر (571هـ/1176م)، أن المبايعين شددوا على مروان أن يحترم القرار وأن ((لا يغير ذلك ولا يعترض فيه))²، ويؤيد البيهقي، وابن كثير، وابن الخطيب (776هـ/1374م) الأمر، فمروان كان بمثابة الكافل لولي الخلافة، إذا انتظم له الأمر تركها لخالد بن يزيد، ويكون لمروان إمرة حمص، وبالتالي كان مروان في نظرهم ((حلاً لأزمة لا تنتظر التأجيل))³، غير أنه لم انتقلت الخلافة إلى الفرع المرواني صاروا يقولون: ((لا يستخلف عليها إلا مروان))⁴، وإذا كان مفهوماً أن تعيين خالد بن يزيد كان نوعاً من الترضية للسفليانيين، ومراعاة لمشاعر الكلبين و مصالحتهم، فإن ترشيح عمرو بن سعيد جاء ترضية فيما يبدو لأصحاب الفئة الأولى باعتباره واحداً منهم، وضمن لهم ولا استمرار امتيازاتهم ونوع من أنواع التوازن لأجنحة الحكم، ففي حالة حدوث أي طارئ يمكن من خلاله تدخل أصحاب المال، خاصة وأن لعمرو بن سعيد حضوره القوي في الشام، ويظهر ذلك من خلال حب الناس وطاعتهم له⁵.

لم يجد مروان بن الحكم بفضل التحالف الكلي الأموي ودعم الأشراف من أهل الشام، صعوبة تذكر في تحقيق نصر حاسم على القبائل القيسية بزعامة الضحاك، وذلك في المعركة التي جرت بمرج راهط⁶ في ذي الحجة سنة 684هـ/684م، حيث قتل هذا الأخير وعدد كبير من جماعته، وكانت هذه المعركة في نظر الكثيرين حرب القبائل في الشام من أجل النفوذ والسياسة والامتيازات⁷، ويرى الطبري أن من أسباب انتصار مروان بن الحكم وفرة المال

- 1- طلفاح عدنان: عمرو بن سعيد الأشدق ودوره في الدولة الأموية، مجلة التاريخ والآثار، مج6، ع1، الأردن، 2012، ص12، رياض عيسى، النزاع بين أفراد البيت الأموي، 96.
- 2- تاريخ دمشق، 44/46، بدوي عبد الحميد، ولاية العهد في البيت المرواني، 20.
- 3- تاريخ البيهقي، 256/2، البداية والنهاية، 258/8، أعلام الأعلام فيمن بوع قبل الاحتلام، تح: سيد كسروي، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2002)، 82، نبيه عاقل، خلافة بني أمية، 136.
- 4- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 240/3، الدوري، النظم الإسلامية، 43.
- 5- ابن سعد، الطبقات، 184/5، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 21/2، البلاذري، أنساب، 443/5 مروج الذهب، 86/3، طلفاح، عمرو بن سعيد الأشدق، 13، بطاينة، تاريخ الخلفاء الأمويين، 109.
- 6- مرج راهط: موضع في الغوطة من دمشق، انظر: الحموي، معجم البلدان، 21/3.
- 7- كان جيش مروان يبلغ عشرة آلاف من اليمانية بينما بلغ جيش الضحاك حوالي ثلاثين ألفاً، (سليم وعامر وذبيان وبعض من اليمانية)، ودارت معارك بين الضحاك ومروان عشرين ليلة، هزم بنهايتها الضحاك، وقتل فيها ثمانون من الأشراف، وكانت الخسارة كبيرة في الجانبين لكنها أعظم في القيسية، أنظر: ابن خياط، تاريخ خليفة، 253، ابن سعد، الطبقات، 31/5، البلاذري، أنساب، 269/6، فلهاوزن، تاريخ الدولة العربية، 178، بيضون إبراهيم: الضحاك بن قيس النهري؛ رجل الإدارة الأموية وقائد الانقلاب الزبير في الشام، 53.

والرجال والسلاح لديه، خاصة بعد الاستيلاء على دمشق وبيت مالها فكان أول فتح له¹، ومن المؤكد أن هزيمة القيسيين في مرج راهط ألقت في كثير من تبعاتها على ابن الزبير، أين جاء دعمه العسكري لحلفائه متأخرا، في الوقت الذي دافع فيه اليمينيون عن مواقعهم في بلاد الشام بشراسة، وظلت الأسرة الأموية خير حامى لمصالح التيار الارستقراطي، حيث تكتلت قواه الرئيسية لدعمها سياسيا وقبليا واقتصاديا، وفي المقابل فشل ابن الزبير في استقطاب هذا التيار، إذ كانت تنقصه المبادرة في العطاء وتوزيع الأموال على غرار الأمويين².

لقد أجمع الكثير من العلماء أن شرعية السلطة تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها، والحاصل أن مروان بن الحكم قد اختير من أصحاب القدرة والسلطان من أهل الشام، ويضيف الجويني (478هـ/1085م) وابن خلدون، عامل العصبية الذي لا يمكن بدونها ثبوت البيعة، وبالتالي أمكن الاستنتاج أن مروان بن الحكم كانت كل الظروف والأجواء تجري في صالحه لأن يصبح خليفة شرعيا فيما يبدو، ولم يكن لابن الزبير وهو بالحجاز المنعة والقدرة اللازمة لأن يستمر كخليفة³، وقد توفي مروان بن الحكم بدمشق في أواخر شهر رمضان سنة 65هـ/684م، وهو يحاول ضم الحجاز والعراق، وكان حكمه أقل من سنة، وأختلف في أسباب وفاته⁴، وهو ابن إحدى وستين⁵، وكان على ابنه عبد الملك بن مروان أن يحمل بني أمية إلى عهد جديد.

ج. جهود مروان بن الحكم العسكرية والإدارية في تمكين الخلافة للبيت المرواني من بني أمية.

Ñ جهوده العسكرية:

- 1- تاريخ الطبري، تاريخ الرسل، 537/5، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 241/3.
- 2- ابن الجوزي، مرآة الزمان، 262/8، بيضون، ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري، 201، 202.
- 3- الماوردي، الأحكام السلطانية، 25، ابن تيمية، منهاج السنة، 527/1، غياث الأمم في التياث الظلم، تح: الديق عبد العظيم، (ط2، مكة، مكتبة الحرمين، 1401)، 71/70، تاريخ ابن خلدون، 1/279.
- 4- منهم من رأى أنه مات حتف أنفه، ومنهم من قال بالطاعون، وما تردد أكثر أنه قتل على يد أم خالد انتقاما منها لابنها خالد، التي وعدته أنها ستكفيه أمره، بعد أن كان يعرض به في القوم، انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، 31/5، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 23/2، البلاذري، أنساب، 280/6، الدينوري، الأخبار الطوال، 285، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 262/57، الرئيس، عبد الملك بن مروان، 60.
- 5- اختلف المؤرخون في تقدير عمر مروان بن الحكم، فقيل: ابن إحدى وستين سنة، وقيل توفي وهو ابن إحدى وسبعين سنة، وقيل ابن إحدى وثمانين سنة، أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 611/5.

بعد أن انتصر مروان بن الحكم على الضحاك بن قيس الفهري في مرج راهط دانت له بلاد الشام بالطاعة، ولم يعد له أي منافس في دمشق وبقية الأجناد الأخرى¹، وكان لزاما على خليفة المسلمين الجديد أن يبسط يده على بقية الأمصار ويزيح معارضيه في مصر والعراق والحجاز².

لقد رأى مروان بن الحكم أن خطوته الأساسية التالية تكمن في السيطرة على مصر لما لها من أهمية اقتصادية كبيرة على اعتبار أنها ذات مركز مالي وتجاري هام، فالاستيلاء عليها سيدعم حتما موقفه في مواجهة ابن الزبير، ويبدو أن الظروف كانت مهيبة لتلك الخطوة؛ حيث يذكر ابن تغري بردي أنه لما وصل الخبر من الشام ببيعة مروان بن الحكم بالخلافة وأن أمره تم، صارت مصر معه في الباطن، وفي الظاهر لابن الزبير³، ويظهر من الروايات أن حملة مروان بن الحكم لمصر كانت ناجحة وسريعة، ذلك أن جماعات الخوارج كانت تسيطر على الوضع فيها⁴، ولم يلق حكم واليها عبد الرحمن بن جحدم⁵ من قبل عبد الله ابن الزبير قبولا لدى أهل مصر، وقد أشرك مروان بن الحكم عصبته التي أوصلته سدة الحكم في حملته تلك ولعله أراد بذلك أن يظهر لهم الدور والمكانة الذين سيحضونهما في الدولة الجديدة، غير أن لامنس (H.lammens) رأى في هذه الحركة تخوفا من مروان ليأمن جانبهم من أي محاولة لانتقال عليه⁶، وبعين الخبير في أمور الحرب وفصولها عمد مروان بن الحكم إلى تقسيم جيشه فأمر أخاه عبد العزيز بن مروان بأن يدخل مصر من جهة أيلة⁷، بينما واصل هو مسيره إلى الفسطاط الأمر الذي أربك خطط ابن جحدم في الدفاع عن مصر، فلم تفلح بعوثة من الجيوش في القضاء على خصمه، خاصة بعد أن ظفر مروان برهائن من المصريين وساوهم بهم⁸، ولم يجد الزبيريين من مخرج سوى الدفاع عن الفسطاط بعد أن وصل إليها مروان

1- هرب زفر بن الحارث من قنسرين إلى قرقيسيا، وقبض على النعمان بن بشير وقتل، كما فر نائل بن قيس إلى الحجاز، أنظر: البلاذري، أنساب، 274/6، 283/6، الطبري، تاريخ الرسل، 541/5، المسعودي، مروج الذهب، 88/3.

2- البلاذري، أنساب، 285/6، الديار بكر، تاريخ الخميس، 283/6.

- Ibid, p120.

3- النجوم الزاهرة، 165/1، المعماري، مروان بن الحكم، 103.

4- المسعودي، التنبيه والإشراف، 269، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 245/3، الذهبي، تاريخ الإسلام، 42/5، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، 382/4.

5- عبد الرحمن بن جحدم: الفهري القرشي من وجهاء مكة عينه ابن الزبير على مصر، أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 540/5، الذهبي تاريخ الإسلام، 403/5.

6- Ibid, p121.

7- أيلة: مدينة بين القسطنطينية ومكة وعلى شاطئ بحر القلزم وتعد في بلاد الشام، وهي ملتقى الحجيج، أنظر: اليعقوبي، البلدان، 178، الحموي، معجم البلدان، 292/1.

8- البلاذري، أنساب، 286/6، الكندي، محمد بن يوسف (355هـ/966م): الولاة والقضاة، تح: محمد حسن وآخرون، (ط1)، بيروت دار الكتب العلمية، (2003)، 43، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 165/1. ومن هؤلاء الأشراف: خالد بن يزيد بن معاوية، وعمرو بن سعيد، وعبد الرحمن بن

بن الحكم، فتحارب الفريقين يوماً أو يومين حدثت خلالها مقتلة كبيرة، عزم بعدها ابن جحدم وأنصاره على النزول إلى الصلح، شرط أن يدفع مروان مالا وكسوة، وأن يخرجوا إلى مكة سالمين بأموالهم، فأجابهم مروان إلى ذلك وكتب كتاباً بيده يؤمنهم على جميع ما أحدثوه، فدخل مصر في هلال شهر ربيع الآخر سنة 65 هـ/684م، واتخذها الدار البيضاء مقراً له، وبعدها شرع بتثبيت حكمه، وذلك ببذل العطاء للناس وتلقيه البيعة، وخرج مروان بعدها من مصر في جمادى الآخرة سنة 65 هـ/685م فكان مقامه بمصر من يوم دخلها إلى خروجه منها شهرين، وولى على صلاتها وخراجها ابنه عبد العزيز بن مروان¹.

اتجهت أنظار مروان بن الحكم للحجاز حاضرة الخلافة الأولى وموطن خصمه عبد الله بن الزبير، وقد حاول جاهداً استرداد المدينة، خاصة وأن ابن الزبير بادر إلى تعويض خسارته في مصر بإرسال جيش بقيادة أخيه مصعب لاستعادة الشام، غير أن مروان سد عليه بأن أرسل حملة بقيادة عمرو بن سعيد لينجح في رده عن تحقيق غيائه، وهو ما شجع مروان في المضي قدماً للقضاء على ثورة ابن الزبير، حيث جهز جيشاً بقيادة حبيش بن دلجة القيني الذي استطاع بلوغ المدينة بعد أن فر عمال ابن الزبير² وتخوف سكان المدينة من ملاقاته، فنزل دار مروان وخطب في أهل المدينة يهددهم لموالتهم ابن الزبير، إلا أنه لم يتعرض لهم بالقتل تنفيذاً لوصية مروان بن الحكم فيهم³.

سارع عبد الله بن الزبير لطلب المدد من أجل احتواء الأمر، فأرسل إلى عماله على الكوفة والبصرة يطلب الجند والسلاح، وأرسل من عنده جيشاً يطلب المدينة، فالتقى الجمع في الريزة على مشارف المدينة، واستطاع ابن الزبير القضاء على جيش حبيش الذي أحدث فيه مقتل عظيمة وأسر ما تبقى منه⁴.

الحكم، حسان بن مجدل، ومالك بن هبيرة السكوني، انظر: الكندي، الولاة والقضاة، 34، 35. أرسل ابن جحدم الأكرد بن حمام اللخمي عن طريق البحر ليخالف أهل الشام في عيالمهم غير أن العواصف دمر جزء كبيراً من الأسطول، وبعث في البر بقيادة السائب بن هشام بن كنانة العامري الذي عاد خائباً بعد أن هدده مروان بقتل ولديه، وبعث ثالث بقيادة زهير بن قيس البلوي إلى أيلة لمنع دخول عبد العزيز إلى مصر، انظر: الكندي، الولاة والقضاة، 42، 65، 66، العزام، خلافة مروان بن الحكم، 190.

1- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، 261، الكندي، الولاة والقضاة، 36، 38، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 166/1، المعماري، مروان بن الحكم، 106. -Ibid, p124.

2- استطاع جيش حبيش بن دلجة طرد عامل ابن الزبير على وادي القرى وفرض ضريبة على أهله، وهو ما أربع سكان المدينة الذين آثروا التغييب، كما عمد عامل ابن الزبير على المدينة جابر بن الأسود بن عوف الهروب إلى مكة، انظر: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 256/2، البلاذري، أنساب، 289/6، الطبري، تاريخ الرسل، 611/5.

3- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 256/2، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 24/2، البلاذري، أنساب، 353/5، 291/6، الطبري، تاريخ الرسل، 610/5، ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، 27/6، النويري، نهاية الأرب، 94/21.

4-Ibid, 121, 128.

لم يتوان مروان بن الحكم في فرض سيطرته على باقي الأمصار بعد إخضاعه لمصر، حيث ندب عبید الله بن زياد لخبرته الطويلة في شؤون العراق على رأس جيش لقتال زفر بن الحارث في الجزيرة، فإذا فرغ من الجزيرة توجه للعراق وأخذه من ابن الزبير، وكان مروان قد وعد عبید الله بن زياد حين وجهه إلى العراق بأن يجعل له ما غلب عليه، وفي هذه الأثناء كانت أحوال العراق مضطربة بعد أن خرج عن سيطرة الأمويين، تتنازعه قوى عديدة كان أبرزها حركة التوابين بقيادة سليمان بن صرد الخزاعي¹، حيث سار وأتباعه إلى قريسياء في آخر جمادى الأولى سنة 65هـ/ 685م لمواجهة جيش عبید الله بن زياد، أين بادر صاحبها زفر بن الحارث الكلابي بتقديم يد العون لهم، ونصحهم بمواجهة الجيش الشامي في عين وردة² لكي يجعلوا ورائهم المدد والمؤونة إذا احتاجوا لها³، وقد اسفرت المواجهة على هزيمة التوابين رغم شدة بلائهم ومقتل زعيمهم سليمان بن الصرد، ذلك لأنهم بحسب رواية الطبري كانوا قلة في وجه الجيش الشامي فكان عددهم أربعة آلاف نصير، وكانوا كلهم عرباً من مختلف القبائل ومن القراء ولم يكن بينهم أحد من الموالي، بينما بلغ تعداد الجيش الشامي حوالي اثني عشر ألف مقاتل⁴.

كتب أمراء الشاميين إلى مروان بما فتح الله عليهم وأظفرهم على عدوهم، فخطب مروان بالناس وأعلمهم بما كان من أمر الجنود ومن قتل في أهل العراق، ولكن هذه الحملة لم تحقق شيئاً من أهدافها في عهد مروان لأن عبید الله

بن زياد لما كان في الجزيرة وصله أن مروان سارعت يد الأجل إليه وتوفي، وأتاه كتاب عبد الملك يستعمله على ما استعمله عليه أبوه ويحثه على المسير للعراق⁵.

ن الإدارة في خلافة مروان بن الحكم:

استطاع مروان بن الحكم أن يصل إلى مبتغاه حينما تولى منصب الخلافة، ولا شك أن السبيل لذلك لم يكن سهلاً، كما أن الظروف المحيطة مازالت تتهدد ملكه فهو لم يخضع كافة أقاليم الدولة لسلطانه باستثناء مصر

1- سليمان بن الصرد الخزاعي(64هـ/684م): صحابي، من الزعماء القادة، شهد الجمل وصفين مع علي رضي الله عنه، وسكن الكوفة. ثم كان ممن كاتب الحسين وتخلّف عنه، وخرج بعد ذلك مطالباً بدمه، في حركة سميت بالتوابين أنظر: ابن حبيب، الخبر، 291، الدينوري، الأخبار الطوال، 229.

2- عين الورد: يقال لها رأس العين وهي مدينة كبيرة من مدن الجزيرة بين حران ونصيبين وتكثر فيها العيون، الحموي، معجم البلدان، 4/180، الحميري، الروض المعطار، 265.

3- الطبري، تاريخ الرسل، 5/595، 6/38، المسعودي، التنبيه والإشراف، 263، ابن مسكويه، تجارب الأمم، 2/122.

4- ابن كثير، البداية والنهاية، 8/278، المعماري، خلافة مروان بن الحكم، 110، بيضون إبراهيم: التوابين، (ط2)، بيروت: دار التعارف، (1975)، 156. -Ibid, p129.

5- تاريخ الرسل، 5/598، ابن كثير، البداية والنهاية، 8/281، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 3/270، 3/273، المعماري، خلافة مروان بن الحكم، 110.

والشام، لذلك عمل جاهدا بوضع الأسس الكفيلة لاستمرار حكمه، حينما اختار الرجال الأكفاء من حوله وهو الرجل الخبير في أمور الإدارة والحكم، ولعل السياسة التي اتبعها في هذا المنحى سمحت بالحفاظ على ملك بني أمية، كما مهدت الطريق لأبنائه لإرساء الحكم لبني مروان.

عمل مروان على اختيار ولاته ممن تتوفر فيهم صفات الولاء المطلق للدولة والكفاءة في العمل، وكان همه الأول الحفاظ على أموية السلطان، وقد عززت الظروف الآنية والأزمات التي مر بها حكم بني أمية بتوجه مروان بن الحكم للاعتماد على البيت الأموي في اختيار عماله على الأمصار، فنلاحظ من خلال قائمة ولاته على ما اجتمع له طوال فترة حكمه القصيرة، أنهم كانوا من بني أمية مُقدما فيهم أبنائه، وهو يكرس بذلك نهج سلفه معاوية بن أبي سفيان، غير أنه هنا يحاول استيعاب كل احتمالات الإخلاص لسلطان الأمويين في أقوى أشكاله وأعلى درجاته، فالوضع الراهن لا يحتمل أي مساحة لمشكلات جديدة خاصة أن الأزمة السياسية كشفت عن مدى التناحر القبلي وتنافس العنيف على الزعامة، فسلامة وحدة الدولة تسترعي إسناد الولايات لرجال أموية وأفراد معروفين وقبائلهم بالولاء لبني أمية وممن ثبت بعدهم عن حمى الصراع القبلي، وذلك كله خدمة لمبدأ أموية الدولة وحصر سلطانتها في البيت الأموي¹.

ويؤكد هذا الاتجاه أن مروان ولي على فلسطين عبد الملك بن مروان وجعل خليفته روح بن زبناع الجذامي، وولى على دمشق عبد الرحمن بن عبد الله الثقفي² لينوب عنه، وعلى حمص خالد بن يزيد بن معاوية، وولى على الأردن أبا عثمان بن مروان بن الحكم، وعلى الجزيرة محمد بن مروان بن الحكم، وعلى مصر عبد العزيز بن مروان³، ويعود سبب هذه السياسة إلى الموقف المعادي الذي وقفه الولاة اتجاه حكم الأمويين في كل من دمشق وحمص وفلسطين ومصر بعد وفاة الخليفة معاوية بن يزيد، والحاصل أن سياسة مروان هذه قد أفلحت في تثبيت دعائم السلطة الأموية في وجه الخطر الزبيري الذي لايزال ماثلا في الحجاز والعراق والولايات الشرقية.

هذا واتبع مروان نفس الطريقة في اختيار قادة جنده ممن يتميزون بالولاء الشديد لبني أمية، ومن لهم الدراية الواسعة في شؤون الحرب، فنجده يقدم القادة من اليمينيين في حربه على الضحاك مثل الحصين بن نمير، وحبيش

1- بطاينة محمد: سياسة بني أمية في اختيار الولاة على البلدان، أبحاث جامعة اليرموك، ج1، ع2، الأردن، 1985، ص34، العزام، خلافة مروان بن الحكم، 202

2- عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عقيل الثقفي (66هـ/685م): أمه (أم الحكم) أخت معاوية بن أبي سفيان. ولد في عهد النبي ﷺ وغزا الروم سنة 53 هـ، ولاء معاوية الكوفة والجزيرة، أنظر: بن سعد، الطبقات، 54/6، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، 33/5.

3- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، 298، ابن قتيبة، المعارف، 355، البلاذري، أنساب، 286/6، 300/6، الطبري، تاريخ الرسل، 537/5، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 237/55، الكندي، الولاة والقضاة، 39.

بن دلجة القبني، ومالك بن هبيرة السكوني، هذا الأخير كان ممن وقف مع معاوية في حرب صفين فأبلى فيها بلاء كبيرا¹، كما ارتكز مروان في حروبه على أبناء البيت الأموي فندب عبيد الله بن زياد، وعمرو بن سعيد، وعبد العزيز بن مروان ومحمد بن مروان في حروبه مع ابن الزبير²، وسيبقى هذا النهج مستمرا عند المروانيين في اختيار قادة الجند الذين وفقوا في توسيع رقعة الدولة مشرقا ومغربا.

لقد عزم مروان بن الحكم على وضع أسس حكمه، فحرص على بناء دولة تكون مكتملة الأركان تسيير بنظم إدارية تحاكي ذلك العصر، ورغم قصر مدة حكمه فإننا نجد أنه قد وفق في وضع الدواوين وأحكام تسييرها مما يعني أن مروان كان رجل دولة بامتياز كما يصفه البعض³، فكان من جملة ترتيباته في شؤون دولته؛ أن اتخذ عبيد الله بن أوس الغساني على ديوان الكتابة، ويذكر الجهمشياري أنه كان يكتب لمروان سفيان الأحوال، ويكتب له على الديوان سرجون بن منصور، ويقال كتب له أبو الزعيرة⁴، وفي خلافته عين أبو أديس الخولاني على قضاء دمشق، واستعان مروان أيضا برجال من أهل الذمة ممن شُهد لهم بالكفاءة مثل: سرجون الرومي على ديوان الخراج، وكان صاحب شرطته يحيى بن قيس الغساني، ويذكر لنا الديار بكري أنه اتخذ حاجبا يدعى إسماعيل مولاه، وقيل المنهال مولاه⁵، فوضع بذلك الحجر الأساس لبناء دولة قوية تتقاطع فيها جميع الخبرات دون تمييز أو تفضيل.

ومما سبق ذكره؛ ندرك أن مروان كان صاحب مراس وخبرة في أمور الدولة، وقد تربى سياسيا برعاية قريبه وابن عمه عثمان، وقد تُرجمت مؤهلاته وإمكاناته في تحقيق حلمه القديم بالرياسة والتي مهدت لنسله أن يسوس من بعده.

د. انتقال الحكم من الفرع السفياني إلى الفرع المرواني وإعلان مروان بن الحكم البيعة في عقبه:

لا شك أن الأشراف من جماعات المال والنفوذ ممن تقاطعت مصالحهم مع السلطة الأموية وكانوا سببا في استمرارها، قد وازنوا بين طموحاتهم ومراكزهم وضرورة استمرار من يكفل لهم الحماية والنفوذ، خاصة وأن الأوضاع العامة بعد لقاء الجابية والظروف السياسية والأمنية بعد مرج راهط لم تكن مستتبة تماما، كما أن الأقاليم المجاورة

1- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، 261، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، 245/2، الطبري، تاريخ الرسل، 274/5، ابن حجر، تهذيب التهذيب، 392/2.

2- ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، 262، ابن قتيبة، المعارف، 355، البلاذري، أنساب الأشراف، 286/6، الكندي، الولاة والقضاة، 35. 3-Ibid. p136.

4- الوزراء والكتاب، 33، المسعودي، التنبيه والإشراف، 269، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 88/20، ابن كثير، البداية والنهاية، 285/8.

5- المسعودي، التنبيه والإشراف، 269 ابن كثير، البداية والنهاية، 285/8، تاريخ الخميس، 308/2.

كالعراق والحجاز لم تدن بالطاعة وكانت بيد الخصوم، وعليه توجب تأمين البيت الأموي الحاكم من الداخل تجنباً لأي شقاق محتمل، أو ثورة مضادة تطيح بترتيبات السلطة الجديدة التي كانت عنوان بقائهم وحامي لمصالحهم، وقد بدت العلاقة وثيقة بين سلطة الظل هذه والعهد الجديد فيما كان لهم من الصدارة والحل والعقد والمشورة وشرف العطاء، فبعد أن استقرت الأمور لمروان بن الحكم في بلاد الشام، لم يشأ أن يوفي بعهدة لوليي عهده، وله من الأبناء ما يراهم أولى وأحق بتولية هذا الأمر من بعده، وقد سلك للوصول إلى غايته خطوات متدرجة سار بها في اتجاهين:

أما الاتجاه الأول: أنه كان يتقرب من زعماء القبائل ويتودد إليهم، خاصة منهم حسان بن مالك الذي كان متحمساً لخالد بن يزيد، كما كان يلوح بعزمه على التغيير حتى يهيئ الرأي للقيادات القبلية في الشام وتقبلهم الأمر، فقد جلس يوماً مع مالك بن هبيرة الذي اشترك مع الحصين بن نمير في اشتراط أمور لهما، وخالد بن يزيد عندما بايعا لمروان فقال: ((إن قوما يزعمون أني اشترطت لهم شروطاً ووعدتهم عدات منهم عطارة مكحلة مخضبة، وهو يعني مالك بن هبيرة مما أثار حميته، فقال مروان: مهلاً يا أبا سليمان إنما دعبتك، فقال: هو ذلك))¹.

والاتجاه الثاني: أنه أخذ يحط من قدر خالد بن يزيد ويقلل من شأنه في مجالسه، حتى يظهره للناس أنه لا يصلح لهذا الأمر، ممهداً بذلك إلى تهيئة القوم لتقبل ما عزم عليه من نقل ولاية العهد إلى أبنائه، متخذاً بزواجه من أم خالد وسيلة لتحقيق غرضه، وكان عمرو بن سعيد قد أشار عليه بذلك² ولم يكن خالد موافقاً على زواج أمه، فقد كان يعلم هدف مروان من ذلك هو ما ترجمه حديثه مع أمه: ((... والله ما له فيك حاجة وما يريد إلا فضيحتي والتقصير بي واسقاط منزلي في الناس، فأبت إلا أن تتزوجه))³، ويبدو أن أمه أرادت أن تدعم موقفه في تولي الخلافة، وهو ما كنت ترجوه من زواجها خاصة بعد أن وعدتها مروان بذلك.

ورأى البعض أن زواج مروان من أرملة يزيد يرمز إلى الاستيلاء على الميراث أكثر مما يدل على التحالف، وقد حقق غرضين بذلك الزواج؛ الأول الربط بين الأسرتين التي كان فيها الحكم والتي آل إليها الحكم ومن ثمة تثبيت مركزه في الرياسة، والغرض الثاني أنه أصبح بمثابة الأب لخالد، فلم يعد يخشى جانبه وصار من الممكن أن يؤثر عليه، وهذه الطريقة كان من السهل على مروان أن ينفذ ما أراد، وهذا ما حصل فعلاً فقد كان الزواج السبب

1- البلاذري، أنساب، 287/6، الطبري، تاريخ الرسل، 544/5، بدوي أبو الفتوح: ولاية العهد في البيت المرواني في الشام، الآثار والنتائج، مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة، ع33، مصر، 2003، ص22.

2- ابن سعد، الطبقات، 30/5؛ ابن قتيبة، الامامة والسياسة، 22/2، البلاذري، أنساب، 275/6؛ ابن عبد ربه، العقد الفريد، 146/5، الطبري، تاريخ الرسل، 541/5، العقيلي، مروان بن الحكم ينقذ الحكم الأموي، 24، رياض عيسى، النزاع بين أفراد الحكم الأموي، 95.

3- البلاذري، أنساب، 279/275/6، بدوي، ولاية العهد في البيت المرواني، 23.

الرئيس الذي أضعف موقف خالد بين أهل الشام، فقد قام مروان بشتمه ويسخر منه كل ما حانت الفرصة لذلك أمام الناس¹.

ويظهر أن مروان عندما أمنَ جانب خالد بن يزيد أطلق آخر سهم من كنانته عندما أقنع حسان بن مالك بأن عمرو بن سعيد وهو الرجل القوي صاحب المال والنفوذ في الشام²، يطمع في الأمر بعد وفاة مروان وليس بعد خالد، ولو حدث ذلك ستضيع الخلافة من آل مروان وأل سفيان معا، فكان لزاما على حسان أن يشترك في توثيق الأمر في حياة مروان لابنيه: عبد الملك و عبد العزيز، فإذا مات مروان لن يستطيع خالد وهو حديث السن أن يواجه عمرو بن سعيد، وفي هذا يذكر عوانة بن الحكم (147هـ/764م)³: ((لما هزم عمرو بن سعيد بن العاص الأشدق مصعب بن الزبير حين وجهه أخوه عبد الله إلى فلسطين وانصرف راجعا إلى مروان، ومروان يومئذ بدمشق، قد غلب على الشام كلها ومصر، وبلغ مروان أن عمرا يقول إن هذا الأمر لي من بعد مروان، ويدعي أنه قد كان وعده وعدا، فدعا مروان حسان بن مالك بن بجدل فأخبره أنه يريد أن يبايع لعبد الملك وعبد العزيز ابنيه من بعده، وأخبره بما بلغه عن عمرو بن سعيد، فقال: أنا أكفيك عمرا، فلما اجتمع الناس عند مروان عشيا قام ابن بجدل فقال: إنه قد بلغنا أن رجالا يتمنون أماني، قوموا فبايعوا لعبد الملك ولعبد العزيز من بعده، فقام الناس، فبايعوا من عند آخرهم))⁴، وكان ذلك قبل وفاة مروان سنة 65هـ/684م، ويعزو اليعقوبي سبب بيعة مروان لابنيه إلى أنه سمع أن حسان بن مالك بايع عمرو بن سعيد لكن حسان أنكر ذلك، فأسرع بأخذ البيعة بولاية العهد لولديه ليضع حدا لهذا الأمر⁵.

وأياً كان الأمر، فقد كانت بيعة مروان لولديه أول مخالفة لمقررات الجابية، غير أن بخلاف الكثير من المؤرخين يرى البلاذري أن البيعة في الجابية لم تقع إلا لمروان بن الحكم، ((فبويع لمروان، فلم يقع البيعة لغيره))⁶، وأما ما

1- ابن سعد، الطبقات، 31/5، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 23/2، ابن عبد ربه، العقد الفريد، 146/5، بدوي، ولاية العهد في البيت المرواني، 23، الرئيس، عبد الملك بن مروان، 62. فلهاوزن، تاريخ الدولة العربية، 179.

2- ينتمي عمرو بن سعيد إلى أسرة الأعياص من بني أمية ذات الجاه والنفوذ في قريش في الجاهلية والإسلام، فجدّه أبو أحيحة من أغنياء مكة، وكان أبناءه آل سعيد بن العاص رمز البطولة والتضحية في حروب الخلافة الراشدة، ووالده سعيد بن العاص صاحب الضياع والحوادث بالمدينة وكان له حضور كبير في دولة معاوية، وقد ورث الشاب كل ذلك فكان يسير في دمشق ومعه خمسمائة رجل من مواليه ينزلون حيث نزل، أنظر: الزبير، نسب قريش، 174، البلاذري، أنساب الأشراف، 450/5.

3- عوانة بن الحكم بن عوانة بن عياض: من بني كلب، مؤرخ من أهل الكوفة، كان عالما بالأنساب والشعر، له كتاب في "التاريخ" و "سيرة معاوية"، وعمامة أخبار المدائني عنه، أنظر: ابن الندم، الفهرست، 119، الذهبي، سير اعلام النبلاء، 602/6.

4- البلاذري، أنساب، 287/6، الطبري، تاريخ الرسل، 610/5، بدوي، ولاية العهد في البيت المرواني، 23.

5- تاريخ اليعقوبي، 257/2.

6- البلاذري، أنساب، 267/6، رياض عيسى، النزاع بين أفراد البيت الأموي، 96، 97.

تعلق بالبيعة لخالد بن يزيد وعمرو بن سعيد فكان اتفاقاً شفهياً فيما يبدو بين زعماء الجابية فقط وبين مروان، وبالتالي فهو غير ملزم بالبيعة لهما، لذا لا نجد اعتراضاً ممن شهدوا اتفاق الجابية على بيعه عبد الملك وعبد العزيز، لأن ذلك خلع للطاعة ووحدة الجماعة، ويذكر طقوش في هذا الصدد: ((أن ما تم بالجابية كان ضرورة لمجاهة ابن الزبير، وقد زالت تلك الضرورة الآن))¹.

ويعد إن الجدال الذي دار بين جموع المؤرخين في الماضي والحاضر في سيرة مروان بن الحكم أبان عن شخصية عصامية فذة ويظهر ذلك من خلال الآتي:

استطاع مروان بن الحكم بما يمتلك من قدرات وميول أن يبلغ بعشيرته المكانة الاجتماعية التي أهلته أن يصير السيد في قومه من قريش، فبحسن تديره في المال ومعرفته بمواطن تحصيله أمكن له أن يضع موطأ قدم في ساحة المتنفذين من أصحاب الثروة، ويدخل بذلك معترك السياسة والرياسة بما توفر له من وسائل وماديات ساعدته على خوض غمار المنافسة الشديدة مع كبار قريش ورؤوسها من أصحاب الجاه.

لاشك أن مروان بن الحكم ما كان له أن يحقق طموحه في الرياسة والحكم، لولا نبوغه اللافت في الجمع بين فنون السياسة وشؤون الإدارة والحرب، وقد تولى مروان مهام إدارية وعسكرية بين يدي الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه لهذا فان الخليفة معاوية بن أبي سفيان لم يكن ليجد حرجاً في تقليده ولاية الحجاز آنذاك ولعدة مرات، وكان مروان يتميز بالشجاعة والدهاء، والدليل على ذلك كسبه لمعركة مرج راهط بالنباهة والحيلة وكسب ود القبائل اليمنية في الشام، وزواجه السياسي من فاختة بنت هاشم أم خالد بن يزيد والذي دحض من خلاله أماني خالد الذي جنح لقرارات مؤتمر الجابية رغماً عنه.

عدّ مروان من كبار الأئمة عند الصحابة والتابعين والفقهاء والمسلمين، فقد كان متفهماً بالدين وعالماً بأمور القضاء والفتوة متمسكاً بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد ظهر ذلك من خلال جلوسه للقضاء في أثناء ولايته على المدينة وفصل في الكثير من الخصومات بين الناس والافتاء في بعض القضايا، ومشاورة الصحابة في أي مسألة قد تواجهه، كما وردت في كتب الحديث كثير من مروياته على الحديث النبوي الشريف.

1- تاريخ الدولة الأموية، 65، العقيلي، مروان بن الحكم ينقذ الحكم الأموي، 23، بن حسين، الدولة الأموية، 298.

رغم أن مروان بن الحكم وصل إلى سدة الخلافة في ظروف لم يكن له يد فيها أو خطط لها، غير أنه استطاع بخبرته أن يستغل الفرصة رغم كبر سنه بالتغلب على خصومه فحقق بذلك أمانيه، بل وأنقذ سلطان بني أمية من الأتھيار فبعثه من جديد، فاستحق بذلك أن يكون العهد من بعده في نسله وعقبه.

وعلى الرغم من قلة مدة حكمه في الخلافة والتي لم تتعد تسعة أشهر نجده يبذل جهوداً كبيرة في تنظيم دولته وضم الشام ومصر ومحاولة السيطرة على العراق والجزيرة والحجاز، ما جعل خصومه يصفونه بأنه: ((بعيد الغور يركب الأمور بغير رهبة وبمضي التدبير على غير روية))، فاستحق بذلك أن يكون "رجلا من المقام الأول"¹.

أدرك مروان بثقب نظره واستشرافه للأحداث ضرورة إعداد أبنائه لتحمل المسؤوليات من بعده في الحفاظ على سلطان الخلافة، فنجده يقاسمهم تجربته وخبرته في شؤون الحكم، ويلقنهم حسن التدبير في المال والرجال، وما كان أبناءه أمثال عبد العزيز وعبد الملك لينجحوا في تأسيس ملكهم وبناء دولة المروانيين إلا بفضل رعاية أبيهم وتدريبه لهم، وحرصه على نبوغهم.

-Ibid, p136.

1- المسعودي، التنبيه والإشراف، 285/8.

الفصل الثاني:

مظاهر تطور الحركة الاقتصادية في العهد المرواني

64 - 132هـ / 683 - 749م.

I. النشاط الزراعي في العهد المرواني.

1. السياسة الزراعية في العهد المرواني.
2. الإنتاج الزراعي في العهد المرواني.
3. نظام الري.
4. الرعي والثروة الحيوانية.

II. الموارد الأولية والصناعة:

1. السياسة الصناعية في العهد المرواني.
2. الموارد الأولية في العهد المرواني.
3. الصنائع والحرف في العهد المرواني.

III. النشاط التجاري في العهد المرواني:

1. عوامل ازدهار التجارة في العهد المرواني.
2. التجارة الداخلية.
3. التجارة الخارجية.

IV. النظام المالي في العهد المرواني.

1. الموارد المالية في العهد المرواني.
2. نفقات بيت المال في العهد المرواني.
3. أساليب التعامل المالي.
4. وحدات الكيل والميزان.

توطئة:

حضى التاريخ الأموي باهتمام جموع الدارسين والمستشرقين فأفاضوا فيه، وقد تنوعت أحكامهم وأراءهم عن ذلك العصر في مناحي الحياة المختلفة، نال فيها الجانب الاقتصادي وسياساته بحظ وافرا منها، ولما كان العهد المرواني هو ذلك العهد الذي تبلورت فيه الأفكار والخبرات التي مهدت لبداية بروز فعاليات اقتصادية كان لها الأثر البين في إحداث تغيير واضح المعالم في النظم السياسية والاجتماعية، فكان بذلك الأساس لنهضة مست جوانب الحياة العامة في العالم الإسلامي شرقا وغربا في العهود اللاحقة، غير أن هذا الطرح يحتاج إلى نقاش وبحث موضوعي أمام المآخذ التي تعترض الدارس في الجزم بصحته، حيث يتهم بعض المؤرخين الأمويين عموما والمروانيين منهم على وجه الخصوص بالخروج على منهج الخلفاء الراشدين في الاقتصاد وسياسة المال، وذلك الاتهام قديم خاض فيه خصوم الأمويين من خوارج وشيعة وعباسيين، ومآخذ المؤرخين والباحثين على السياسة الاقتصادية للمروانيين تشمل الحديث عن موارد هذه الأموال ووجوه صرفها والنظم المتعلقة بها، التي رأوا فيها خروجا عن السياسة الشرعية، مع التركيز على دور الخلفاء و الولاة في صنع هذه التجاوزات من خلال تلك التدابير التي طبقوها¹.

على أنه كان من الضروري قبل مناقشة الموضوع توضيح بعض النقاط المهمة التي تتعلق بمفهوم السياسة الاقتصادية إزالة لأي لبس، وقبل ذلك يجب أن نميز بين السياسة الاقتصادية والنظام الاقتصادي.

أ. النظام الاقتصادي:

- **النظام:** هو مجموعة من الهياكل المتجانسة، كما أنه مجموعة العناصر العلمية والأفكار المنظمة منطقيا في علاقاتها².
 - **الاقتصاد:** هي القيام بإدارة مصادر الثروة سواء أكان ذلك بواسطة الفرد أم العائلة أم الدولة ذاتها، فالإقتصاد يبحث في الوسائل التي تمكن من تجميع الثروة أو هو علم إشباع الحاجات³.
- ومنه: فالنظام الاقتصادي هو مجموعة من آليات ومؤسسات لصنع القرار، وتنفيذ القرارات المتعلقة بالدخل والإنتاج والاستهلاك في نطاق منطقة جغرافية معينة، كما أنه يتألف من مجموع القواعد والأهداف

1- يذكر الطبري أن شعار مبايعه زيد بن علي ((...قسمة هذا الفيء بالسواء...))، كما جاء في خطبة أبي العباس السفاح سنة 132هـ/749م في الكوفة قوله: ((...واستشارهم بفيئكم وصدقاتكم ومعانئكم عليكم...))، وورد في خطابات الخوارج الناقمة على بني أمية فكرة استئثارهم بالفيء، أنظر: تاريخ الرسل، 191/5، 403، 191، 172، 427، الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك، 203/5، ابن كثير، البداية والنهاية، 45/10، شاهين، الدولة الأموية المفتري عليها، 398.

2- عويسي أمين: النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، (ط1، دار إحياء النشر، 2014)، 26.

3- الهمشري مصطفى: النظام الاقتصادي في الإسلام، (ط1، الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، 1985)، 24، 25. والاقتصاد كلمة إغريقية (OIKONOMOS) ويراد بها في هذه اللغة تدبير شؤون البيت.

والمؤسسات التي يفضل المجتمع الاعتماد عليها في معاشه، والنظام الاقتصادي الإسلامي يستمد أصوله من الكتاب والسنة والإجماع¹.

ب. أما السياسة الاقتصادية:

■ السياسة: العلم الذي يبحث في كيفية إدارة شؤون الدولة وأسلوب ممارسة السلطة².

■ وإذا اقترن لفظ السياسة بالاقتصاد يقصد به: الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته³، أو بمعنى آخر هي تلك الوسائل الاقتصادية المتجددة التي يجري فيها التنفيذ والترك، أو الزيادة والنقص، والتي نستخدمها للوصول لأهداف النظام أو لإقامة مؤسساته وإدامتها⁴.

ومما تقدم يظهر أن الاجزاء الثابتة من النظام الاقتصادي لا تدخل في نطاق السياسات؛ فمقدار الزكاة في النقدين وعروض التجارة هو ربع العشر (2.5%)، وهو جزء من النظام الاقتصادي وليس سياسة اقتصادية، بينما تعجيل أداء الزكاة لحولين أو أكثر يعد سياسة اقتصادية لأنه جائز في أكثر المذاهب إذا طلبه ولي الأمر وقبل به دافع الزكاة، أي أن أي التزام لم يلزم به الشارع إنما يستمد مشروعيته من قبول الناس⁵.

فالسياسة الشرعية الاقتصادية هو كل ما يقوم به الحاكم من أجل تنظيم كسب المال وطرق إنفاقه وأوجه تنميته لمصلحة يراها، فما لم يرد فيه نص شرعي، وفي الأمور التي يجب أن يتدخل فيها تبعاً لتغير الظروف والأحوال والأزمنة والأمكنة والمصالح، وغاية السياسة الاقتصادية في الإسلام النظر في تلبية الحاجيات الأساسية، والتوزيع الأمثل للموارد والدخول، وتحقيق الاستقرار النقدي والتوازن المالي⁶.

1- جريجوري بول، ستوارت روبرت: النظم الاقتصادية المقارنة، تر: نعمة الله إبراهيم، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1994)، 33، الزرقا أنس: الإدارة المالية في الإسلام، (عمان: مجمع البحوث الملكي لمؤسسة آل البيت، 1990)، 3/ 1221.

2- نظام بركات وآخرون: مبادئ علم السياسة، (ط1، الأردن: دار الكرم للنشر والتوزيع، 1984)، 16.

3- مسفر القحطاني: النظام الاقتصادي في الإسلام، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة السعودية، 2002، ص01، قحف منذر: دور الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي، ندوة السياسة الاقتصادية في الإسلام، الجزائر، 1991، 94.

4- القحطاني: النظام الاقتصادي في الإسلام، 02.

5- الزرقا، الإدارة المالية في الإسلام، 3/ 1221، قحف منذر: دور الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي، 103، القحطاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، 01.

6- قحف منذر، دور الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي، 01

I. النشاط الزراعي في العهد المرواني:

1. السياسة الزراعية في العهد المرواني.

أ. سياسة التنظيم الزراعي:

اتخذ المروانيون إجراءات تنظيمية لتحقيق تنمية زراعية حقيقية، يمكن توضيحها في النقاط الآتية:

- تعريب ديوان الخراج¹ في كل ولاية لأهميته فهو مصدر لجميع أموال الدولة وفروعها في الأقاليم، وقد مس التعريب لغة الإدارة بتعريب الوثائق الرسمية خاصة تلك التي تتصل بجباية الضرائب بداية من سنة 81هـ/700م، بعد أن كانت تكتب بلغات عديدة في الأمصار، ويبدو أن ذلك تطلب جهدا كبيرا حيث تواصلت العملية حتى عهد هشام بن عبد الملك²، وأسهم هذا الإنجاز من دون شك في ضبط عمل الدواوين المالية فمنع الغش والتزوير، كما حد من سيطرة العنصر الأجنبي (الدهاقين، أهل الذمة)، وسهل عملية الإشراف على الإدارة³.
- وزاد الاهتمام بضريبة الأرض في العهد المرواني باعتبارها أكثر ثباتا ودخلا، وكانت من مهام ديوان الخراج تنظيم الخراج وجبايته والنظر في مشكلاته؛ حيث يسجل فيه حدود كل بلد ونواحيه، وحال البلد إذا فتح عنوة أو صلحا، وما استقر عليه حكم أرضه من عشر أو خراج، وأحكام الضياع في كل ناحية، كما يسجل في

1- الخراج: لغة هو الإتاوة، أو الأجر الذي يؤخذ من أموال الناس، وأسم لما يخرج، والحصة المعينة لما يخرج في السنة، ويرى البعض أن أصلها سرياني *Tasqa*، وأن الفرس كانوا يستخدمونها للدلالة ما يدفعه الذين يستغلون الأراضي الزراعية، وقد وردت في المصادر الإسلامية بتسمية "طسق"، واستعمل لفظ خراج طوال القرن الأول الهجري للدلالة على الجزية أيضا كقولهم ((خراج الرؤوس))، وفي عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز أضحت لها مدلول يتعلق أكثر بضريبة الأرض، أنظر: الخلال أحمد بن محمد (311هـ/923م): أحكام أهل الردة والملل، تح: سيد كسروي، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1994)، 90، ابن منظور، لسان العرب، 251/2، الحنبلي عبد الرحمن بن أحمد (795هـ/1393م): الاستخراج لأحكام الخراج، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1985)، 110، بندلي جوزي، الجزية والخراج في أوائل الإسلام، مجلة المشرق، ع1، بيروت، ص84، المعاينة زريف: نشأة الدواوين وتطورها في صدر الإسلام، (العين: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2000)، 191، نجدة خماش: الضريبة الزراعية وأهميتها في صدر الإسلام، مجلة دراسات تاريخية، ع43/44، دمشق، 1992، ص68.

2- رغم اختلاف الروايات في تحديد تاريخ بدأ عملية التعريب، إلا أن المرجح أنها كانت في بلاد الشام سنة 81هـ/700م وكانت لغة ديوانها بالرومية، وفي العراق ما بين سنة 82هـ-83هـ/701م-702م وكان لغة ديوانها بالفارسية، وفي مصر تمت سنة 87هـ/706م في عهد الوليد بن عبد الملك وكانت لغة ديوانها بالقبطية، وفي بلاد المغرب كان التعريب بعد استكمال الفتح سنة 82هـ/701م، أما في خراسان فكان سنة 124هـ/471م، على يد عاملها نصر بن سيار، أنظر: البلاذري، فتوح، 192، 294، الجهشيار، الوزراء والكتاب، 40، 67، نازدار عبد الله: تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي، مجلة سامراء، ع35، العراق، 2013، ص188.

3- كان هشام بن عبد الملك يراقب بنفسه عمل الدواوين ومجالات صرف الأعطيات، وكان في بصر الحجاج الثقفي عاهة لكثرة نظره في الدفاتر، أنظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، 304/5، الطبري، تاريخ الرسل، 203/7، الجهشيار، الوزراء والكتاب، 40، خماش، الشام في صدر الإسلام، 261، المعاينة، نشأة الدواوين وتطورها، 201.

ديوان الخراج مقدار الخراج على كل أرض، ولاسيما إذا كان الخراج مختلفا باختلاف الزرع، إضافة إلى كل هذا كان يسجل في ديوان الخراج من كان من أهل الذمة في كل بلد وما استقر عليه في عقد الجزية¹.

● سن تشريعات أو قوانين تتماشى والتطور الحاصل في المجالين السياسي والاقتصادي لزيادة فعالية العمل والإنتاج وللتحكم أكثر بالتنظيم والمراقبة، من ذلك تشريع يمنع بيع أرض الخراج باعتبارها ملكية عامة وموردا هاما لبنت المال، واعتبرت سنة 100هـ/718م حدا لبداية تطبيقه²، ورغم أهمية هذا التشريع الذي شجع أهل الخراج من أهل الذمة على خدمة الأرض، وتغاضيه عن بيع هذا النوع من الأراضي قبل سنة المدّة لصعوبة ردها إلى أصولها كونها دخلت في الموارث والمهور، إلا أنه لم يستطع منع هذا التوجه الذي استفحل أواخر عهد الدولة.

كما عمدت الدولة إلى محاربة ظاهرة تعدي الملاك الكبار وخاصة من أفراد الأسرة المروانية الحاكمة على أصحاب الملكيات الصغيرة بأساليب غير شرعية مما يمنعهم من استغلالها، وتشددت في إبقاء الضريبة على أرض الخراج وإن كانت بيد المسلمين باعتبار ذلك كراء لها، ويؤدي عنها زكاة ثمارها تحقيقا للعدالة الاجتماعية³، وتتضح قيمة أرض الخراج في كون جبايتها لا تقل عن الربع وقد تصل إلى الثلثين من حاصل الأرض، فيما تبلغ ضريبة الأرض العشرية عشر المردود فقط.

1- الماوردی، الأحكام، 227 وما بعدها، ابن الفراء محمد بن الحسين (458هـ/1066م): الأحكام السلطانية، تح: الفقي محمد، (ط2)، بيروت: دار الكتب العلمية، (2000)، 244، كاتبي غيداء: الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث هجري، (ط2)، بيروت: مركز دراسات، (1997). 261.

2- كتب عمر بن عبد العزيز لواليه على الجزيرة: ((أما بعد، فحل بين أهل الأرض وبين بيع ما في أيديهم، فإنهم إنما يبيعون فيء المسلمين))، أنظر: أبو عبيد، الأموال، 122، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 207/2، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (182هـ/798م): الخراج، تح: سعد طه وآخرون، (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، دت)، 103، 34 وما بعدها (أنظر في أحكام أرض الفئ والعشر)، الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، 27، فرقاني محمد: السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز على ضوء رسائله، (ط1، قسنطينة: منشورات مكتبة إقرأ، 2008)، 159.

3- أبو يوسف، الخراج، 72، فرقاني، السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، 159. من الأمثلة تلك الأساليب الأرض التي غضبها الوليد بن عبد الملك من رجل يماني، وقد ثبت للخليفة عمر بن عبد العزيز أن الوليد بن عبد الملك استولى على الأرض بغير وجه حق، فأخرجت من دفتر الصوافي وردت لأصحابها، كما انتشرت ظاهرة إلقاء أراضي الفلاحين الصغار للملاك الكبار، والتلحجة أن يلجئ الضعيف ضيعة إلى قوي ليحامي عليها هربا من وطأة الضرائب، وهو نظام بيزنطي قدم كان يعرف بالحماية، وقد ذكر البلاذري أن مسلمة بن عبد الملك كان أحد كبار الملجأ إليهم في منطقة الجزيرة الفراتية، وقد تحولت تلك الأراضي بموته إلى ورثته، لدى عمل الخلفاء على رد تلك الأراضي لأصحابها إذ ثبت غضبها، انظر: فتوح البلدان، 152، الخوارزمي محمد بن أحمد (387هـ/797م): مفاتيح العلوم، تح: إبراهيم الأبياري، (ط2)، بيروت: دار الكتاب العربي، 87، الماوردی، الأحكام، 137. من أخذ أرضا بجزيتها لم يمنعه أن يؤدي عشر ما يزرع وإن أعطى الجزية، أنظر، ابن سلام الأموال، 108، الماوردی، الأحكام، 228.

حرص الخلفاء من بني مروان على استغلال الأراضي التابعة للدولة والعمل على عدم تعطيل انتاجها، وذلك بمنحها لمن يرغب في خدمتها، حيث شهدت أرض الصوافي¹ تضررا كبيرا نتيجة هجرة من كان يعمل بها من أهل الذمة، ما جعلها عرضة لتعديلات المتنفذين²، فتقرر منحها بنظام المزارعة³، وإن تعذر ذلك منحت، فإن لم يزرعها أحد أنفق عليها من بيت المال⁴، ولعل مثل هذا الإجراء يؤكد عزم الدولة الإشراف على الأراضي التابعة لها باعتبارها حق للأمة، كما يؤكد تشجيع المروانيين خدمة الأرض لما فيه صلاح معاش كافة المسلمين.

● إعادة مسح الأرض الزراعية؛ وذلك لتقدير مساحتها دوريا، "فالخراج حق معلوم على مساحة معلومة"، وقد أجريت عملية المسح في العهد المرواني مرات عديدة منها؛ مسح أرض الجزيرة سنة 104هـ/722م، وأرض السواد سنة 105هـ/723م، وفي مصر سنة 107هـ/725م، وعجلت فيما يبدو أحداث ثورة ابن الأشعث⁵ 81هـ/700م في اتخاذ مثل هذه التدابير، أين أحرقت سجلات الديوان واستولى الناس على كل ما يليهم من أراض، فكان لابد من إعادة مسح للأراضي وإثبات نوعيتها في سجلات الدولة⁶، فالعدل في فرض الجباية

1- الأرض الصافية: هي ما اصطفاه الإمام لبيت المال من الأراضي إما بحق الخمس إذا قسمت الأرض بين الفاتحين، وإما باستطابة نفوس الفاتحين، فقد أصطفى عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أرض السواد كل أرض كانت لكسرى وأهل بيته وأرض من قتل في الحرب وأرض من هرب، وكل أرض هلك أهلها، وهي للإمام يتصرف فيها بما يحقق مصلحة الإسلام، فله أن يقطعها لإقطاع تملك أو إحارة، انظر: أبو يوسف، الخراج، 57، 58، فرقاني، السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز، 170، 171.

2- قام الأمير مسلمة بن عبد الملك باستصلاح أراضي في البطيحة وحوّلها لملك خاص، ويفترض أن يستوفى من أرض العنوة التي استخرجت من البطائح الخراج، لأنها تسقى من المياه الخراجية في السواد، ومن أمثلة ذلك أيضا الأرض التي غضبها العباس بن الوليد من رجل ذمي من أهل حمص، وقد ثبت حيازته للأرض بغير وجه حق، فأخرجت من دفتر الصوافي وردت لصاحبها، أنظر: انظر: البلاذري، فتوح، 288، الدميري محمد بن موسى (808هـ/1405م): حياة الحيوان الكبير، (ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003)، 104/1، السامرائي أروي: أصناف الأراضي في السواد وإيرادها في العصر الأموي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الشارقة، 2006، ص80.

3- المزارعة: مفاعلة من الزرع، وهو دفع الأرض إلى من يزرعها ببعض ما يخرج منها سواء كان البذر من صاحب الأرض أو من العامل، ولها أحكام عدة تبعا لوجوه استغلالها، أنظر: أبو يوسف، الخراج، 103، ابن قدامة عبد الله بن أحمد (620هـ/1223): المغني، (القاهرة: مطبعة القاهرة، 1968)، 309/5، ابن جماعة محمد بن إبراهيم (733هـ/1333م): تنقيح المناظرة في تصحيح المخاربة، تح: السحيمي عبد السلام، مجلة الجامعة الإسلامية، ع103، 104، المدينة المنورة، 1996/1997، ص341 وما بعدها، الدوري، أوراق في التاريخ والحضارة، 143/2.

4- كتب عمر بن عبد العزيز إلى واليه على البصرة: ((أن انظر كل أهل أرض جُلّوا عن أرضهم فادعهم إليها، فإن لم تقدر عليهم فاعرضها على المسلمين بالثلث والرابع والسادس حتى تبلغ العشر، فإن لم يزرعها أحد فامنحها، فإن لم يزرع فأنفق عليها من بيت مال المسلمين))، أنظر: يحيى بن آدم (203هـ/818م): الخراج، (القاهرة: المطبعة السلفية، 1964)، 59، ابن زنجويه حميد بن مخلد (251هـ/865م): الأموال، تح: شاكر ذيب، (ط1، الرياض: مركز ملك فيصل للبحوث، 1986)، 634، فرقاني، السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز، 171.

5- عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث الكندي (85هـ/704م): من أشرف وأثرياء الكوفة، قائد الحجاج في فتوح سجستان، أعلن العصيان على الخليفة فواجهه الحجاج بن يوسف في دير الجماجم وقضى على حركته، أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 6/346 وما بعدها.

6- أول عمليات مسح الأراضي تمت في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة 20هـ/641م، والثانية في عهد زياد بن ابية سنة 45هـ/665م في السواد، أنظر: البلاذري، فتوح البلدان، 268، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 313/2، الماوردي، الأحكام، 236، المقرئ، المواعظ والاعتبار، 185/1، دلال القمصان: جباية الضرائب في صدر الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 2000، ص97.

على الفلاحين يقتضي مسح الأراضي لمعرفة سطح الأرض من حيث اختلاف التربة، فهناك أراضي لها القابلية على إنتاج أنواع من المحاصيل أكثر من غيرها من الأراضي، كما يمكن التمييز بين أرض المنتجة (العامر) والأرض غير الصالحة للزراعة (الخراب)، وكذا مراعاة البعد والقرب عن مصادر المياه في فرض الجباية ومعرفة نسبة الأراضي التي تم استصلاحها بعد كل مسح¹.

● فرض ضرائب على الغلات الكمالية، وإعفاء المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع من الجباية، فقد قرر الخليفة يزيد بن عبد الملك وضع الخراج على الأراضي التي تستغل في زراعة النخيل والشجر سنة 105هـ/723م، لَمَّا رأى أن الفلاحين قاموا بذلك لإعفائهم من الخراج فعملوا بذلك الأراضي، وفي المقابل كانت الخضروات والبقول والأعلاف ليس فيها عُشر (صدقة)؛ فزادت من دخلهم وحسنت أوضاعهم، ما أدى إلى تشجيع الإنتاج وانخفاض الأسعار، ومن ثمة رفع المستوى المعيشي للناس².

ب. مراعاة الجباية لتكلفة الإنتاج:

اتبع الخلفاء من بني مروان سياسة ضريبية مرنة تراعي إمكانات الفلاح وطبيعة أرضه وظروف استغلالها؛ ومن جملة تلك التدابير ما قام به الخليفة عبد الملك بن مروان، الذي جعل كل زرع يبعد مسيرة يومين عن السوق أقل جباية من نظيره الذي يبعد أقل من يوم، فكان في الزيتون على كل مائة شجرة مما قرب ديناراً، وعلى كل مائتي شجرة مما بعد ديناراً³، ويظهر أنه كان يرمي من قراره هذا توسيع الرقعة الزراعية بعيداً عن الأسواق بعد أن كانت الضرائب السابقة تشكل قيدياً لها، كما أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بتحصيل الجباية على الأرض العامر دون إجحاف، فيراعى في ذلك جودة الأرض، ونوع الزرع فيها، وطرق السقي بها، والتخفيف قدر المستطاع على الأرض المتضررة (الخراب) ليتمكن الفلاح من إصلاحها⁴، ولا شك أنه كان في تخفيف أعباء الفلاحين تشجيعاً لهم في الإقبال على الزراعة وزيادة الإنتاج.

- Ulrich Rebstock ; Observation of the Diwan al kharaj and the assessment of taxes in Umayyad Syria, the 4th international conference on the history of Bilad al Sham during the Umayyad period; university of Jordan press, Amman, vol2, 1989, p244.

1- الميغان ممدوح: مسح أرض السواد في القرن الأول هجري، مجلة العلوم الإنسانية، مج7، ع3، جامعة كركوك، العراق، 2012، ص06.

2- أبو يوسف، الخراج، 62، 62، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، 313/3، الشريف عبد الله: الدولة الأموية في عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك، (ط1، القاهرة: دار القاهرة، 2005)، 438.

3- أبو يوسف، الخراج، 52، الطبري، تاريخ الرسل، 609/3، الجفري عصام: التطور الاقتصادي في العصر الأموي، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 1992، 171.

4- كتب عمر بن عبد العزيز لعامله: ((...ولا تحمل خراباً على عامر، ولا عامر على خراب، أنظر الخراب فخذ منه ما أطاق، وأصلحه حتى يعمر، ولا يؤخذ من العامر إلا وظيفة الخراج في رفق وتسكين لأهل الأرض))، انظر: البلاذري، أنساب، 147/8، الماوردي، الأحكام، 187.

وموازاة مع ذلك كله اتبع الخلفاء المروانيون سياسة إعفاء المزارعين من الجباية في حالة ما إذا تعسر عليهم¹، مع إلغاء كل أشكال الضرائب والتكاليف الإضافية، وإنظارهم حتى جني حصادهم، ومنع أعمال السخرة عنهم، فقد أمر عمر بن عبد العزيز بني أمية أن يقيموا في ضياعهم ويعملوا على إصلاحها².

كما خصصت الدولة جزء من أموال بيت المال لإعانة الفلاحين وهي سابقة حميدة تعرف في يومنا هذا بسياسة القروض؛ فقد خصص الخليفة عبد الملك وولده سليمان والوليد من بعده مال يبيع أراضي الخراج لمساعدة الفلاحين، وبلغت القروض المسلمة لهم زمن الحجاج بن يوسف في العراق مليوني درهم، كما أمر عمر بن عبد العزيز أن يبقى بيت المال مفتوحاً للمزارعين دون تمييز عوناً لهم عند الحاجة، وخصص هشام بن عبد الملك أموال الصدقة لبعض القبائل لقاء تعميرهم ريف مصر³.

فالدولة هنا مسؤولة عن إزالة التفاوت غير المنضبط والذي يخل بالتوازن الاقتصادي من خلال توزيعها لبعض العناصر الإنتاجية سواء أرضاً أو معدات أو مال، أو من خلال أخذ بعض أموال الأغنياء بالشكل الذي يحقق العدالة والمصلحة العامة.

ج. توزيع اليد العاملة المؤهلة وتشجيع الاستيطان في مناطق مختلفة من الدولة، لخلق توازن جهوي في منظومة الإنتاج الزراعي ومحاولة تنميتها وذلك للحد من الهجرة الداخلية، وكما هو معلوم عرفت مصر والعراق ظاهرة هجرة الفلاحين من الأرياف مما تسبب في انكسار الخراج، ما دعا إلى اتخاذ إجراءات صارمة لإعادة الفلاحين إلى قراهم⁴، فكان لزاماً إيجاد حوافر لتوزيع اليد العاملة المؤهلة وتوطينها في المناطق الزراعية كما حدث زمن عبد الملك حيث نقل للسواد جماعات من العمم مع عوائلهم، وتوطينها في المناطق البعيدة التي تحتاج لخدمة الأرض، ومن ذلك ما قام به أيضاً الخليفة الوليد بن عبد الملك عندما نقل إلى أنطاكية قوماً من

1- خفف عمر بن عبد العزيز عن أهل الخراج بأن أسقط الكسور عليهم، ومعنى الكسور بقايا الأموال المتخلفة الناتجة عن الفروق في العملة، (الفروق بين الدراهم الطبرية التي وزنها أربعة دوانق، ويحتفظون بالوافي الذي وزنه وزن المتقال (أي ثمانية دوانق)، أنظر: الماوردي، الأحكام، 135.

2- عبد الله بن عبد الحكم (214هـ/829م): سيرة عمر بن عبد العزيز، تح: أحمد عبيد، (ط6، بيروت: عالم الكتب، 1984)، 88، 145. من أهم تلك الضرائب والتكاليف الإضافية: ما كان يؤخذ منهم في النيروز والمهرجان وثن الصحف، وأجر الفيوج وجوائز الرسل، وأجر الجهابذه وهم القساطر، وأرزاق العمال وأنزلهم، وصرف الدنانير التي كانت تؤخذ منهم من فضل ما بين السعيرين في الطعام، الذي كان يؤخذ منهم فضل ما بين الكيلين، لمزيد من الشرح أنظر: ابن هبذ الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، 141، مؤلف مجهول، تاريخ الخلفاء، 333، فرقاني، السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز، 63، 64.

3- أبو عبيد، الأموال، 122، البلاذري، أنساب، 360/13، ابن خردادبة عبيد الله بن عبد الله (280هـ/893م): المسالك والممالك، (بيروت: دار صادر)، 15، ابن عساكر، تاريخ دمشق، 207/2، المقرئ، الخطط، 152/1، عاطف رجال: تاريخ الشام الاقتصادي في العصر الأموي، (ط1، بيروت: بيسان للنشر، 2000)، 138.

4- الطبري، تاريخ الرسل، 381/6، ساويرس ابن المقفع (ق3هـ/10م): تاريخ البطركة، (القاهرة: هارموني للطباعة، 2004)، 143/2، نسرين دحيلة: السياسات الاقتصادية في عهد عبد الملك بن مروان، رسالة ماجستير جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص164.

الزط¹ السنند ممن لهم دراية بخدمة الأرض، ومعهم أرسل آلاف الجواميس لاستصلاح الأراضي، فمزالوا فيها وعمروها².

د. تشجيع الدولة للاستثمار الزراعي: بإقامة بنية تحتية من المنشآت المائية الكبرى والعمل على صيانتها كحفر الآبار ومجاري الأنهار وسد البثوق³، وغيرها من الإجراءات كشق الطرق بين المدن ومناطق الإنتاج الزراعي، وبناء الجسور على الترع، وقياس منسوب المياه على الأنهار⁴، وكان حفر الآبار والقنى والعيون يستوجب ترك مساحات محددة حولها لتمكين الناس من الاستفادة منها للحث وللماشية، وتتبع المصادر التاريخية أمكن تلمس سعي الدولة لتحسين مشاريع الإنماء الزراعي من خلال الوقوف على أحوال الفلاحين والأخذ بيدهم، والتواصل معهم وسماع انشغالهم⁵؛ فقد شجعت سياسة الخليفة يزيد بن الوليد الإصلاحية الفلاحين في البصرة أن يكتبوا إليه يشكونه ملوحة مياه السقي، فاستجاب لهم وأمر بحفر نهر عدي الذي كلف أموالاً كبيرة⁶، ومثل هذه الإجراءات تفرّد بها المسلمون في ذلك العصر، أين كانت أوربا تعاني سيطرة الإقطاعية⁷، ولم يكن الفلاح حينها سوى آلة إنتاج بيد الأسياد.

- 1- الزط: قوم من أهل الهند يسموهم أيضا السودان، والزنج، قدموا من جنوب شرق آسيا، أنظر: ابن منظور، لسان العرب، 308/7.
 - 2- البلاذري، فتوح البلدان، 162، 168، 364، المقريزي، الخطط، 152/1. أمر عمر بن عبد العزيز ولاته بفتح باب الحجر في الأمصار، انظر: ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، 83، الخربوطلي، تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، 340.
 - 3- البثوق: كسر شط النهر لينبتق الماء، والبثوق: اسم الموضع الذي حفره الماء، أنظر: الهروي محمد بن أحمد (370هـ/981م): تهذيب اللغة، تح: مرعب عوض، (ط1، بيروت: دار إحياء التراث، 2001)، 82/9، الزنجشيري محمود بن عمرو (538هـ/1143م): أساس البلاغة، تح: السود محمد، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998)، 44/1.
 - 4- من أمثلة ذلك: احتفر سليمان بن عبد الملك لأهل الرملة قناة بردة، وأنفق الوليد بن عبد الملك ثلاثة ملايين درهم لسد البثوق في السواد، وجرّ هشام بن عبد الملك الماء لأهل الجزيرة عبر قناتي الهني والمري، وأنشأ مسلمة بأرض بالس قناة لري الأراضي، وأقام عبد العزيز بن مروان مقياسا لنهر النيل في حلوان، وكتب الوليد بن عبد الملك إلى عماله في تسهيل الثنايا في البلدان، أنظر: ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 36، البلاذري، فتوح البلدان، 288، الطبري، تاريخ الرسل، 437/6، عاطف رحال، تاريخ الشام الاقتصادي، 135.
 - 5- جاء في رسالة عمر بن عبد العزيز لعامله: ((انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى به على أرضه، فأنا لا نريد لهم لعام أو لعامين))، وشكى فلاح للخليفة عن إتلاف جيش الشام لزرعه، فأمر له بتعويض للضرر الذي لحق به، كما قام الخليفة عمر بن عبد العزيز بإلغاء ضريبة هدايا النبروز، وأرزاق العمال وضيافتهم، وغيرها من الضرائب الإضافية على الفلاحين، وأمر بالرفق بهم وعدم استعمال العنف معهم، أنظر: أبو يوسف، الخراج، 132، أبو عبيد، الأموال، 219، البلاذري، فتوح، 359، ابن قتيبة الدينوري (889/276م): عيون الأخبار، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997)، 116/1، الماوردي الأحكام، 231، بئينة عيسى: التكاليف والضرائب الإضافية في صدر الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1997، ص 66 وما بعدها.
 - 6- كتب يزيد بن الوليد لواليه على البصرة عبد الله بن عمر بن عبد العزيز ((أن بلغت نفقة هذا النهر خراج العراق ما كان في أيدينا فانفقته عليه))، فبلغت نفقته ثلاثمائة ألف درهم، انظر: البلاذري، فتوح، 359.
 - 7- برز الإقطاع في أوربا كنظام اجتماعي واقتصادي بداية من القرن التاسع ميلادي، نتيجة لأوضاع الفوضى والاضطراب في تلك الفترة، حيث تحتم على أصحاب الأراضي أن يمنحوا أراضيهم بما فيها من فلاحين وعبيد للأسياد الأقوياء مقابل الحماية، وكان هذا الوضع يورث من الآباء للأبناء، أنظر: المهايبي رفيق: الخلافة الأموية والعباسية، والعصور الوسطى في أوربا، (دمشق: دار البيضة العربية، 1946)، 261.
- Norman Baynes: Byzantium in introduction to east roman civilization، calerendon press، oxford، 1948، p56.

ونخلص هنا إلى أن الدولة كجهاز تنفيذي، عملت على تنويع الأساليب والإجراءات التنظيمية والتقنية، التي تساعد على تنمية القطاع الفلاحي، ويظهر الدور الرقابي للدولة جليا بوضع الضمانات الكفيلة التي تحفز على العمل والإنتاج وتوزيع الثروة، على أساس تعاون الفرد والدولة معا دون تمييز ديني أو عرقي، وذلك انسجاما مع مفهوم السياسة الزراعية في النظام الإسلامي التي تهدف إلى زيادة الإنتاج وإشباع الحاجات، دون الإخلال بمصلحة المجتمع وعدالة التوزيع في إطار قواعد الشريعة وضوابطها العامة، عكس ما يتغيه النظام الوضعي من تحقيق للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية دون مراعاة للمنفعة العامة.

2. الانتاج الزراعي في العهد المرواني.

يبدو أن موضوع اهتمام العرب بالزراعة في بواكير العهد الإسلامي قد أحدث جدلا واسعا بين المؤرخين المعاصرين؛ بين من يرى أن العرب أعطوا الزراعة حيزا أساسيا في اهتمامهم وكان لهم فيها إنجازات لا ينكرها عاقل، وفريق ثاني أجمع على أن الموروث الاجتماعي للعرب جعل من الزراعة حرفة لا تليق بالشخصية العربية وبيئتها فكانت حرفة التجارة بديلا أساسيا، كما رأى البعض أن الاهتمام الحقيقي بالزراعة جاء متأخرا نتيجة احتكاك الشرق بالغرب، ويظهر أن دعوى هذا النقاش لم تكن لأهداف علمية بحثية، خاصة بعد أن تردد صداه في الأوساط السياسية في التاريخ المعاصر حيث تركز الدعاية الصهيونية على مقولة أن اليهود هم الذين أحيوا الصحراء في فلسطين! مما يعطيهم الحق في تملكها¹.

إن اهتمام المسلمين بالزراعة برز منذ بداية الإسلام، حينما رفض عمر بن الخطاب رضي الله عنه تقسيم أرض السواد وأبقى الأرض بيد أهلها خوفا من تردي الإنتاج الزراعي خاصة أن العرب كانوا قلة، وكان عليهم الاهتمام بأمور الحرب والفتوحات²، ويزيد الجاحظ عن ذلك؛ أن العرب في بدايات الإسلام المبكر: ((لم يكونوا أصحاب فلاحه فيكونون مهنة، ولا أصحاب زروع لخوفهم من صغار الجزية))، لكن ما إن توقفت حركة الفتح حتى تزايد تدريجيا اهتمام القبائل العربية بتملك الأرض وإصلاح أنظمتها الري وزيادة إنتاجية الأرض، وبخاصة في العصر الأموي أين ظهر أن الزراعة شهدت اهتماما واضحا، فلم يكفد ينتهي حكم بني أمية حتى تحول المسلمون إلى حرفة الزراعة كنشاط اقتصادي أساسي، ويبدو ذلك نتيجة عاملين أساسيين:

1- كليفورد بوزورث، جوزيف شاحث: تراث الإسلام، تر: مؤنس حسين وآخرون، (سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1978)، ص 273، ول ديورانت: قصة الحضارة، تح: زكي نجيب، (بيروت: دار الجيل، 1988)، 109/13، آدم ميتز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع هجري، تر: عبد الهادي أبو ريده، (ط5، بيروت: دار الكتاب العربي)، 370/2، الفضل شلق وآخرون: مقدمة في إشكاليات الاقتصاد العربي الإسلامي، مجلة الاجتهاد، ع1، بيروت، 1988، ص19.

-Andrew Watson: The Arab agricultural and its diffusion, 700-100, the journal of economic history, Cambridge university press, 1974, p 8.

2-Rodney Wilson, Islam economics, Edinburgh University Press, UK , 2015, pp. 137,138.

الأول: توجه الناس للاستقرار في الريف للعمل بالزراعة نتيجة تناقص أهمية الديوان والعطاء من الناحية الاقتصادية، وهذا يعني أنه مع استمرار الهجرة من الجزيرة العربية تزامنا مع فتور نشاط الفتوحات، ستبقى أعدادا متزايدة من العرب خارج الديوان ومن دون عطاء، فكان عليهم البحث عن وسائل أخرى للعيش في الزراعة والأعمال الحرة، وهناك إشارات على وجود قرى سكنتها عشائر عربية في السودان في عهد هشام بن عبد الملك¹، مما يدل على أن عرب الجزيرة خرجوا من العزلة التي فرضت عليهم أيام الخلافة الراشدة فاختلطوا بسكان البلاد المفتوحة.

أما العامل الثاني: فنزوه لإجراءات عمر بن عبد العزيز في الأرض الخراجية التي لم تعد مخصصة على الذميين في تملكها، فقد رخص قانون المدة للمسلمين بخدمتها مع إبقاء ضريبة الخراج عليها زيادة عن ضريبة العشر المستحقة، فالأرض الخراجية ملك للأمة ووقف عليها وأن الخراج هو إيجار الأرض الخراجية يدفعه كل من يزرعها سواء أكان ذميا أو مسلما، وهذا يظهر أن الخراج لم يعد ذلا وصغارا كما كان في السابق، وإنما الذل والصغار في الجزيرة حيث يروي الليث بن سعد (165هـ/781م)² قول الخليفة عمر بن عبد العزيز: ((الجزيرة على الرؤوس وليس على الأرضين))³، وبالتالي زال الحرج على العرب باعتبار أن صغار الخراج يقتصر على الجزيرة فقط.

إن تحديد مدى تحقق التنمية الزراعية يحتاج بلا شك، إلى معلومات دقيقة تقيس مدى تطور الانتاج الزراعي ونوع المحاصيل الزراعية، والإنتاج الحيواني والفن الإنتاجي المستخدم، وغيرها من المعلومات التي يحتاجها هذا النوع من الدراسة، مع ما وجب توفيره من سياسات داعمة وإصلاح حقيقي للوصول إلى الأهداف المسطرة، وفي موضوعنا سنحاول تتبع ذلك بما أمكن من مادة تاريخية، وفي مراكز الإنتاج الزراعي الرئيسية في العصر الأموي من خلال النقاط التالية:

أ. زيادة مساحة الأرض الزراعية:

1- الجاحظ عمرو بن بحر (255هـ/869م): الرسائل، تح: عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1964)، 69/1، البلاذري، أنساب، 89/9، عبد الوهاب خضر: النظرة إلى الزراعة والزراع وتطورها في صدر الإسلام، مجلة التربية والتعليم، مج15، ع3، الموصل، 2008، ص48، الدوري، أوراق في التاريخ الاقتصادي، 97.

2- الليث بن سعد بن عبد الرحمن المصري: مولى قيس، ولد سنة 94هـ، ثقة، فقيه وإمام مشهور، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 358/7.

3- المقرئ الموعظ والاعتبار، 147/1، خضر، النظرة إلى الزراعة والزراع، 49، قال أبو يوسف: ((وسئل أبو حنيفة أكره أن يؤدي الرجل الجزية على خراج الأرض فقال لا إنما الصغار خراج الأعناق))، أنظر: أبو يوسف إبراهيم بن يعقوب (182هـ/798م): الرد على سير الأوزاعي، تصحيح: الأفغاني، (حيدر أباد: لجنة إحياء المعارف)، 91.

تعد عملية خدمة الأرض عمل مباحا وهي من أسباب التملك استنادا للأحاديث الواردة في ذلك، وهي إباحة عامة يستوي فيها الحاكم والمحكوم¹، لذا نجد أن المجال كان مفتوحا أمام جميع الفئات في العهد المرواني بدء من الخلفاء والأمراء المروانيين وحتى الموالي كما أسهمت فيه النساء أيضا، ويشير البلاذري إلى أن العصر الأموي شهد اندفاعا محمومًا نحو تملك الأراضي² فكانت بذلك خدمة الأرض وزراعتها جزءًا من سياسة الدولة من أجل توسيع الرقعة الزراعية، لتتوزع تلك الجهود في جميع الأمصار، وقد عرفت عملية توسيع الرقعة الزراعية بوسائل عدة كان من أهمها:

■ استصلاح الأراضي: بذل المروانيون جهودا كبيرا في مجال إحياء الموات وعمارها، فكان توجه الدولة في العراق استصلاح المزيد من أراضي وبخاصة في البطائح، وتصنف البطائح في منزلة أرض الموات وبالتالي فهي أرض عشرية، ويبدو أن لهذه الأراضي أهمية زراعية كبيرة كونها تشكلت من تفرع نهر دجلة عند مصبه، فهي بذلك أراضي خصبة فيضية ومردودها وفير³، ويظهر أن الاهتمام بهذا النوع من الأراضي قد أحياه عبد الملك بن مروان، وكان أول عمل قام به الحجاج الثقفي في البطائح بأن أعاد إحياء تلك الأراضي التي أصلحها عبد الله بن دراج⁴ لمعاوية بن أبي سفيان، فحازها لعبد الملك بن مروان وعمرها، وقد أثنت ليلى الأخيلية⁵ على الجهود الجبارة التي بذلها الحجاج الثقفي في سعيه للنهوض بالأرض واستصلاحها قائلة على وزن البسيط:

إِذَا وَرَدَ الْحَجَّاجُ أَرْضًا مَرِيضَةً ❁ تَتَّبِعَ أَقْصَى دَاءَهَا فَشَفَاهَا

شَفَاهَا مِنَ الدَّاءِ الْعُضَالِ الَّذِي بَهَا ❁ غُلَامٌ إِذَا هَزَّ الْقَنَاةَ سَفَاهَا⁶.

- 1- الحفري، التطور الاقتصادي في العصر الأموي، 156، قال رسول الله ﷺ: ((من أحيأ أرضا ميتة فهي له))، أنظر: أبو يوسف، الخراج، 77، أبو عبيد، الأموال، 362، الحفري، التطور الاقتصادي في العصر الأموي، 156.
- 2- أنساب، 132/5، مبارك فوج: تطور نظام ملكية الأراضي في الإسلام 132هـ/1، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، جامعة السودان، 2007، 139.
- 3- البطائح: أراضي تمتد من الكوفة إلى واسط على مسافة تسعين كلم، وتبتطح حتى البصرة جنوبا، تصنف البطائح نسبة إلى أقرب المدن إليها، فيقال بطائح البصرة، وبطائح واسط، وبطائح الكوفة، ((وهي الأرض التي يظهر عليها الماء، فيقيم فيها حتى يحول بين الناس وبين ازديادها، والانتفاع بها كالبطائح ونحوها، ثم يعالجه قوم حتى يزيلوا الماء عن الأرض، بنزع أو تسهيل حتى ينضب عنها الماء، فهي كالأرض يجيها، فتكون لمن فعل ذلك بها))، وفي زمن الرسول ﷺ زاد الفرات ودجلة زيادة عظيمة، وانبتقت بثوق عظام فجهد كسرى أن يسكرها فغلبه الماء، وبقيت هكذا حتى زمن الخلافة، أنظر: ابن سلام، الأموال، 361، ابن منظور، لسان العرب، 413/2، الشعار مها: الري في العراق في العصر الأموي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 1994، ص 35. يقول أسترنج أن البطائح تقع ضمن رقعة عرضها خمسين ميلا وطولها قرابة مائتي ميل، وإذا عرفنا أن الميل يساوي 2 كلم تقريبا، فمساحتها تقدر بحوالي 40 ألف كلم مربع، أنظر: ابن رسته، الأعلام النفيسة، 95، بلدان الخلافة الشرقية، تر: بشير فرنسيس، (ط2)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985، 43.
- 4- عبد الله بن دراج: متولي خراج الكوفة مع المغيرة ابن شعبة، أنظر: البلاذري، فتوح البلدان، 284.
- 5- ليلى بنت عبد الله بن شداد من بني عامر بن صعصعة (80هـ/700م): شاعرة فصيحة وفدت على الحجاج مرات، فكان يكرمها ويقربها، سميت بالأخيلية نسبة للقب أبيها أخيل، توفيت بمرو أنظر: البلاذري، أنساب، 13/396.
- 6- البلاذري، فتوح، 346، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 64/70، الخربوطلي، تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، 340. بعد قضاء الحجاج على حركة ابن الزبير والخوارج في السودان، قام بإرجاع الفلاحين إلى قراهم ووفر لهم الدعم اللازم، فأقرضهم المال، وحفر لهم الأنهار، ومنع ذبح البقر

وفي سبيل توسيع الأرض الزراعية كان الخلفاء يوكلون تلك المهمة لأصحاب المال في حال تعذر الإنفاق عليها، ويروي عوانة بن الحكم (147هـ/764م)¹، أن البشوق غلبت على أراضي واسعة كان الحاجاج بن يوسف منشغلا عنها بثورة ابن الأشعث، وكانت تحتاج لمبالغ كبيرة لإصلاحها قدرت بثلاثة ملايين درهم، وقد تطوع مسلمة بن عبد الملك زمن الخليفة الوليد بن عبد الملك لإصلاحها مقابل حيازتها، ((فمن أحميا أرضا مواتا فهي له))².

وكان لهذه السياسة المتبعة أثر في استصلاح المزيد من أرض الموات، فيكفي أن نعرف أنه كان لآل أبي بكر من أثرياء البصرة؛ قطيعة زمن معاوية بن أبي سفيان مساحتها مائة جريب، وعند إعادة مسحها بداية العهد العباسي صارت ألف جريب³، ولا تذكر الروايات الكيفية التي توسعت بها هذه القطيعة.

وقد تبارى المتنفذون من الطبقة الحاكمة والموسرين من أشرف القبائل كما يظهر، في الحصول على الأراضي وامتلاكها في تلك الفترة لما كانت تدره من أرباح طائلة، كما وجد البعض منهم في خدمة الأرض مجالا حيويا لتوظيف رؤوس أموالهم المتكدسة؛ فقد أنفق عتبة بن سعيد بن العاص الأموي مائة وخمسين ألف درهم من أجل استصلاح أرض في الكوفة، كان قد منحه إياها يزيد بن عبد الملك، وفي عهد هشام بن عبد الملك استصلح والي العراق خالد بن عبد الله القسري⁴ مساحات شاسعة في السواد، حتى أن ريعها بلغ ثلاثة عشر مليون درهم⁵، وأيا كان صحة هذا المبلغ فهو يدل على المردود الاقتصادي المجزى من وراء إحياء الأراضي، وبمرور الوقت برزت ظاهرة تركيز الملكيات الكبيرة في يد فئة قليلة من الناس، وأفرز هذا الوضع فوارق اجتماعية خطيرة كانت سببا في كثير من الثورات⁶ التي شهدتها العهد المرواني.

لاستخدامه كوسيلة لخدمة الأرض، وكان يقيم الاحتفالات في واسط وقت نضج المحصول، وبلغ اهتمامه بخدمة الأرض أن كان يتبع أحوال الطقس في الأمصار، فيسأل الوفود عن حالة المطر وكمياته، ثم يكتب لعبد الملك بذلك، أنظر: البلاذري، أنساب، 360/13، ابن عبد ربه، العقد الفريد، 292/5.

1- عوانة بن الحكم بن عياض بن وزر الكلبي: إخباري، له كتاب (التاريخ)، وكتاب (سير معاوية، وبنى أمية)، أنظر: الذهبي، سير أعلام، 201/7.

2- أبو يوسف، الخراج، 76، البلاذري، فتوح، 288.

3- ذكر البلاذري قائمة طويلة لأصحاب الاقطاعات في بطائح البصرة والتي تراوحت مساحاتها ما بين الستين جريبا وثمانية آلاف جريب، أنظر: البلاذري، فتوح، 264، 287 وما بعدها، 354.

4- خالد بن عبد الله بن يزيد القسري (126هـ/743م): من مجيلة، تولى العراقين سنة 105هـ/723م وعزله هشام سنة 120هـ/738م قتل تحت التعذيب. أنظر: ابن قتيبة، المعارف، 398، البلاذري، أنساب، 31/9 وما بعدها.

5- الطبري، تاريخ الرسل، 143/7، مبارك فرج، تطور نظام ملكية الأراضي في الإسلام، 142.

6- يتضح من مطالب بعض الثورات ضد خلفاء الدولة المتأخرين، مثل الحارث بن سريج (ت 128هـ/746م) في خراسان سنة 116هـ/734م، وثورة زيد بن علي (ت 122هـ/740م) في الكوفة سنة 122هـ/739م، أنها كانت تطالب بالإصلاح المالي مثل إسقاط الجزية عن أسلم، ومساواة الناس في التعامل، وإشراك الموالي في العطاء، أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 94/7 وما بعدها، 160/7، فلهاوزن، تاريخ الدولة العربية، 436.

إن من غايات إحياء الأراضي أيجاد موارد ثابتة لبيت المال سواء كان هذا المورد على شكل خراج أو صدقة، كما يهدف أيضا إلى تعمير الأرض وزيادة إنتاج المواد المعاشية فيوفر مجال عمل للأفراد والعوائل، ويحقق التوزيع العادل لمصادر الإنتاج، وإن اقترن بمساعدات الدولة واشرف هيئاتها فإنه يقضي على استغلال المالك للفلاحين، لهذا كله نجد أن الدولة شجعت على استصلاح مزيد من أرض الموات في كل الأمصار على غرار ما كان حاصلًا في العراق.

ففي أرض الجزيرة ذكرت المصادر السريانية وفرة الغلات في أغلب فترات العهد المرواني نتيجة اشتغال سكانها بالزراعة والعناية بها¹، فتنافس الأفراد في تملك الأراضي حتى وصلت القطائع في الموصل إلى قرى بأكملها، ويحفل كتاب الأزدي(334هـ/945م)، بذكر الكثير من الضياع في الموصل التي ظهرت نتاج خدمة الأرض؛ فقد عمّر سعيد بن عبد الملك أراضي غرب الموصل فتحولت إلى أرض منتجة خصبة، وكان للحر بن يوسف الأموي² نشاط زراعي حثيث في المنطقة حتى أن بنو العباس منحوا آل الحر تعويضات ضخمة لقاء ضياعهم، كما أحيا هشام بن عبد الملك أراضي واسعة لدرجة أنه احتكر البيع في أسواق الرصافة والعتيق بالجزيرة لتصريف منتوجها الوفير، ويبدو أن تدابير الخليفة هشام تلك لم ترق لفئات عريضة فعبروا عن رفضهم لها بأن خربوا الأرض وقطعوا الشجر، بعد زوال حكم بني مروان³.

وفي مناطق الثغور كانت للأمير مسلمة بن عبد الملك ضياع كثيرة، وهي في الأصل ملكيات تابعة لفلاحين صغار أجبروا على إلقاءها لتعذر استيفاء جبايتها فيما يبدو، فكانت فرصة لأصحاب المال لتوسيع ملكياتهم، وهو ما حصل في منطقة بالس وقراها⁴، فلم يجد هؤلاء المزارعين سوى التعزز بمسلمة بن عبد الملك بعد أن وعدهم بتوسيع أراضيهم مقابل أن يأخذ منهم ثلث غلتهم، وبمرور الوقت انتقلت ملكية تلك الأراضي لورثة مسلمة بن عبد الملك، ويورد البلاذري أن أهل المراغة من بلاد أذربيجان ألجأوا أراضيهم للوالي مروان بن محمد(114هـ-732م/126هـ-744م) وكتبوها باسمه فصار أهلها مزارعين له، ويبدو أن الدولة لم تكثر

1- The Chronicle of Zuqnin, part 03, 04, (AD488-775), translated from syriac by: Amir HARRAK, Pontifical Institute of Medieval Studies, Toronto, 1999, p215. Michel le Syrien :Chronique de Michel le Syrien, Traduit par : B.Chabot, Imprimerie Camis, Paris , 1901 , T02 , pp474-475.

2- الحر بن يوسف بن يحيى بن الحكم الأموي(113هـ/731م): أمير مصر سنة 105هـ ثم الموصل سنة 107هـ في عهد هشام بن عبد الملك، أنظر: الكندي، الولاة والقضاة، 56.

3- البلاذري، فتوح البلدان، 180، تاريخ الموصل، 134، 157، 172، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 4/248، حورية عبده: الموصل في العصر الأموي، (ط1، القاهرة: دار العالم العربي، 2009)، 102، 113.

4- بالس: بلدة بين حلب والرقّة وقراها هي: بوبلس، وقاصرين، وعابدين، وصفين، انظر: الحموي، معجم البلدان، 1/328.

لظاهرة الإلجاء، ولم تتحسس لحالة الملاكين الصغار، مادامت تحصل الضريبة المفروضة على الأرض، وكما يظهر فرغم مساوئ نظام الإلجاء¹، فإنه كان سببا رئيسا في استصلاح الكثير من الأراضي الزراعية واستغلالها.

وكان لبناء قصور الخلفاء والأمراء في بادية الشام أثر في ظهور مستثمرات زراعية جديدة دلت عليها الأبحاث الأثرية²، وكان إحياء الموات يتطلب جهدا كبيرا كونهما أراضي بور وآجام (أرض غامرة) وسبخات، مما استدعى استخدام الرقيق الذي كان يؤسر في الحروب نتيجة الفتوحات الإسلامية، ولا شك أن بعض هؤلاء الرقيق كانوا مزارعين في بلادهم، وكانت لهم خبرة واسعة بالزراعة، ويبدو أن ظروف عملهم كانت مضيئة وشاقة، وهو ما جعل بعضهم يثورون زمن الحجاج الثقفي سنة 75هـ/694م³.

وفي مصر أبانت رسائل البرديات التي تعود للعصر الأموي، عن الجهود التي بذلتها الدولة في سبيل النهوض بالقطاع الزراعي، فتضمنت تعليمات بضرورة العمل على استصلاح أراضي البور وزراعة الأشجار المثمرة في الأراضي القاحلة، كما احتوت تلك الرسائل على ضرورة تشجيع الفلاحين وعدم ظلمهم أو تحميلهم فوق طاقتهم⁴، ويظهر أن أرض النيل قد شددت إليها عامة الناس وخصتهم على السواء، فمن رغب في استثمار أمواله منذ فتحها، فقد أحيا الوليد بن عبد الملك موات ناحية الجزيرة، وعمر عبد العزيز بن مروان حلوان⁵ وهي

1- فتوح، 321، يوسف زيتون: أرض الصوافي والموات، وأنها في توسيع الملكيات في صدر الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 1996، 267. يوضح ابن أبي حديد مساوئ نظام الإلجاء قائلا: ((واعلم أن من أهل الخراج من يلجئ بعض أرضه وضياعه إلى خاصة الملك وبطانته، لأحد أمرين... إما لامتناع من جور العمال وظلم الولاة وتلك منزلة يظهر بها سوء أثر العمال وضعف الملك وإخلاله بما تحت يده، وإما للدفع عما يلزمهم من الحق والتيسير له، وهذه خلة تفسد بها آداب الرعية وتنتقص بها أموال الملك))، أنظر: شرح نهج البلاغة، 74/17.

2- دلت دراسة أجراها الباحث الاثري جون سوفاجيه نشرت سنة 1967، أن المباني الأموية الثلاثين التي أحصاها في كل من سوريا، والأردن، وفلسطين، ولبنان، كانت مراكز لمستقرات زراعية أراد البناء من خلالها إعمار بلاد الشام والاستغلال الزراعي والنباتي، أنظر: هاينز غاوبه: القصور الأموية في بلاد الشام، (أصولها واعتباراتها السياسية والاقتصادية)، مجلة تسامح، ع16، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، 2006، 332.

3- الماوردي، الأحكام، 266، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 432/3، بشير عبد الماجد: مظاهر الحياة الاجتماعية والعلمية في العراق في العصر الأموي، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان، السودان، 2010، ص63، صالح العلي: مفاخر الكوفة والبصرة، مجلة الجمع العلمي العراقي، مج42، ج3، العراق، 1992، ص35، كاهن كلود: الإسلام منذ نشوئه حتى ظهور السلطنة العثمانية، تر: القيسي جواب، (ط1)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010، 203. علاوة على ما كان يمنحه بعض الخلفاء، فقد قسم الوليد بن عبد الملك بين الناس رقيقا كثيرا لما زار المدينة، أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 466/6. يقصد هنا بثورة الزنج التي قادها شخص يدعى رياح (شيري زنجي) ويبدو أنها كانت تضم جماعات من الزط وبعض الرقيق، قضى عليها الحجاج بن يوسف في الأهواز، أنظر: البلاذري، أنساب، 300/7.

4- جاء في بردية للوالي قره بن شريك العبيسي (90هـ/96م-708م/714م): ((مر أهل أرضك بزراعة أشجار كثير... فمر أهل [هل] أرضك بالزراع وحثهم عليه وتعهد ذلك منهم... واتق الله فيما تلي فإنما [أ] ماتك وديتك، ثم احجز عمالك ونفسك عن ظلم أهل الأرض...))، أنظر: جاسر أبو صفية: برديات قره بن شريك العبيسي، (ط1)، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية، 2004، 166 وما بعدها.

5- حلوان: قرية من أعمال مصر، بينها وبين الفسطاط نحو فرسخين من جهة الصعيد مشرفة على النيل، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 292/2.

أرض قاحلة، وأحيا الوالي قرّة بن شريك¹ موات سميت باسمه، وفي ولاية عبد الله بن الحبحاب على خراج مصر (105هـ/116هـ-723م/734م)، عمرت أراضي في الحوف الشرقي (شرق الدلتا) حيث أحييت قبائل من القيسية أراضي واسعة، واستغلّتها في تربية الخيل والمواشي²، وفي بلاد المغرب استصلح بعض الولاة مساحات واسعة بلغت قرى بأكملها فكان لمسروق عامل الوالي موسى بن نصير (88هـ/96هـ-706م/714م) قرية المسروقين قرب سوسة³، وكان موسى بن نصير يمتلك قرب القيروان أراضي واسعة كان قد أحيها، وزرع بعضها قسبا لخيئه⁴، وفي الأندلس أقرّ الفاتحون على الأراضي التي غنموها في ولاية السمع بن مالك (100هـ/102هـ-719م/721م)، وعقد الخليفة عمر بن عبد العزيز لهم بذلك باعتبار أن الأندلس ثغرا⁵، وهو ما سمح بظهور الملكيات الكبيرة فيما بعد.

وفي خرسان كان لسياسة توطين القبائل في المدن والقرى الكبرى مثل بلخ⁶ وجرجان⁷ أثر في تمكين سيطرة الدولة وتغليب العنصر العربي في الإقليم، ولم تبرز المصادر دور القبائل العربية في إحياء الضياع عدا بعض الإشارات؛ ففي نيسابور⁸ استحدثت العرب قرية أسد آباد، ويرجح تأريخ عمراتها إلى عام 120هـ/738م، كما حاول الخلفاء المروانيون تعزيز الوجود العربي بمجموعة من التدابير كبناء القناطر لتسهيل المسالك وجلب العمال لتشيد القرى⁹، ومثل هذه الأعمال وغيرها تشعنا باطمئنان العرب في المنطقة وتمسكهم بالأرض.

وفي الحجاز زاد الاهتمام بخدمة الأرض نتيجة توفر أموال العطاء وممارسة التجارة مع توفر اليد العاملة الخبيرة خاصة من فئة الرقيق، فقد استعان الخليفة هشام بن عبد الملك بمائتي عبد مع أسرهم للعمل بمزارعه على أطراف

1- قرّة بن شريك العبسي (96هـ/714م): تولى مصر في عهد الوليد بن عبد الملك سنة 90هـ/96هـ-714/708م، أنظر: الذهبي، سير أعلام، 409/4.

2- ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 129، الكندي، الولاة والقضاة، 50، المقرئ، المواعظ والاعتبار، 152/1، ساويرس، تاريخ البطارقة، 170/2.

3- سوسة: مدينة إفريقية يحيط بها البحر من ثلاثة جهات، بينها وبين القيروان ستة وثلاثون ميلا، أنظر: البكري، المسالك والممالك، 688/2، الحموي، معجم البلدان، 282/3.

4- ابن عبد الحكم، فتوح مصر، 163، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 100/2، الكندي، الولاة والقضاة، 40، أبو بكر بن عبد الله المالكي (حوالي 464هـ/1072م): رياض النفوس، تح: بشير البكوش، (ط2)، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994، 194/1. المقرئ، الخطط، 152/1، 97/2، 172/2، الدباغ عبد الرحمن بن محمد (696هـ/1296م): معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، أكمله ابن ناجي التنوخي (839هـ/1435م)، تعليق: شيوخ إبراهيم، (ط2)، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1968، 329/1، زيتون: أرض الصوفي والموات، 261.

5- ابن عذاري محمد بن محمد (695هـ/1295م): البيان المغرب، تح: ليفي بوفنسال، (ط3)، بيروت: دار الثقافة، 1983، 26/2.

6- بلخ: مدينة مشهورة بخراسان، افتتحها الأحنف بن قيس في أيام عثمان بن عفان، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 480/1.

7- جرجان: مدينة على نهر الديلم. أفتتح بلد جرجان سعيد بن عثمان في ولاية معاوية، أنظر: اليعقوبي، البلدان، 92.

8- نيسابور: بلد واسع كثير الكور، افتتحه عبد الله بن عامر بن كرز في خلافة عثمان سنة ثلاثين، انظر: اليعقوبي، البلدان، 96.

9- الطبري، تاريخ الرسل، 41/7، 95. الحموي، معجم البلدان، 38/1. من أمثلة ذلك قام الجهم بن بكر الجعفي والي الخليفة عمر بن عبد العزيز ببناء قنطرة في إقليم جرجان عرفت بقنطرة الجهم، أنظر: الجرجاني حمزة بن يوسف (427هـ/1036م): تاريخ جرجان، تح: خان عبد المعيد، (ط4)، بيروت: عالم الكتب، 1987، 54. قرية أسد آباد نسبة لوالي خرسان أسد بن عبد الله القسري 106هـ/724م.

مكة، وكان من نتائج الطلب المتزايد على الأراضي الزراعية لإحيائها أن ارتفعت أثمانها بشكل كبير، فقد اشترى أحد أبناء هشام بن عبد الملك أرضاً بعشرين ألف دينار، ويذكر الزبير أن سعيد بن العاص الأموي اهتم بالزراعة فقد عمل على إحياء مساحات من الأراضي في المدينة والطائف عن طريق استصلاحها¹، وكانت محاصيلها الزراعية تباع في أسواق الحجاز.

وموازة مع جهود الدولة والمقربين منها بذلت جهود فردية خاصة لاقتناء الأراضي وإحيائها، حيث تبارى الناس في تملك الأراضي بتشجيع من الدولة، وبلغت حمى استصلاح الأرض وامتلاكها أن استغلت مواضع النفايات²، وظهر أن المجال كان مفتوحاً أمام الجميع، حيث انخرطت حتى النساء في هذا النشاط الخيري؛ فامتلكت خيرة بنت ضمرة زوجة المهلب بن أبي صفرة أراضي زراعية واسعة بالبصرة، وكانت تستخدم الإماء في استصلاحها وأوكلت وكلاء من النبط للإشراف عليها، كما نجد أيضاً من الموالي من اتجه لخدمة الأرض وإحيائها، حيث أقطع عبد الملك بن مروان حمدان بن أبان مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه مزرعة بالبصرة فأحيها³.

■ سياسة إقطاع الأراضي: الإقطاع أن يقوم الإمام بإعطاء قطعة من أرض محددة على شكل منحة وهبة، أو منح أرض لا مالك لها وغلتها لشخص ما⁴ بغرض استثمارها، وتصنف الإقطاعات إلى نوعين أساسيين؛ فالنوع الأول إقطاع تملك، ويتمتع صاحب هذا الإقطاع بحق الملكية التامة وله حق التصرف فيه، وكان يمنح عادة من الأرض التي ليس لها ملاك أو الأرض الموات لإحيائها، والثاني إقطاع استغلال وليس لصاحبه حق التصرف فيه، بل له حق المنفعة فقط، ويعطى عادة من أرض الصوافي⁵.

إلا أن هذا التصنيف العام للإقطاع وما يتضمنه من حقوق وواجبات لم يعتد به أو يعمل به فعلياً، فواقع الحال يشير إلى أن الدولة الأموية في العهد المرواني اعتمدت توجهها جديداً في منح الأراضي؛ فبعد أن كان يمنح للجند بغية توطينهم أو لمن يستحقه من ذوي الحاجة، أضحي الإقطاع يخضع لاعتبارات سياسية ولأهواء الخلفاء أكثر من أي غايات أخرى؛ فكانت الأراضي تمنح لرجال الحكم، وأصحاب النفوذ والمقربين، ومن

1-نسب قريش، 176، الفاكهي، أخبار مكة، 175/3، الحموي، معجم البلدان، 158/5.

-Lammens, la cite arabe de Taif, op, cit, p144.

2- كانت دار الروميين مزيلة لأهل الكوفة تطرح فيها القمامات، حتى استقطعها عبسة بن سعيد بن العاص من يزيد بن عبد الملك فأقطعه إياها فنقل تراها بمائة ألف وخمسين ألف درهم، أنظر: البلاذري، فتوح البلدان، 276.

3- ابن الأعمش، فتوح، 280/2، البلاذري، أنساب، 384/8، ابن عبد ربه، العقد الفريد، 269/1، الأغاني، الأصفهاني، 4/14. يروى أن هشام بن عبد الملك أمر بعض مواليه بزراعة أرض مجدبة فزرعوها، فأنتجت إنتاجاً حسناً، ثم أمرهم بزراعتها مرة ثانية، فلما زرعوها تضاعف إنتاجها، فكافأهم هشام على ذلك، وهو ما يعني تشجيع الدولة على خدمة الأرض وزيادة الإنتاج، أنظر: مبارك فرج، تطور نظام ملكية الأراضي في الإسلام، 145.

4- ابن منظور، لسان العرب، 281/8، الزبيدي، تاج العروس، 39/22.

5- الماوردي، الأحكام، 283، ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد (795هـ/1393): الاستخراج لأحكام الخراج، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1985)، 188، بلعدي رامي: السياسة الزراعية والتجارية للدولة الأموية (41هـ/99هـ) من خلال أنساب الأشراف للبلاذري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، 2015، 40.

قدموا خدمات خاصة للأمرء والخلفاء، كما كان يمنح للشعراء وإلى المرابطين في الثغور، فانخرط المروانيون بذلك عن الأسباب والغايات الأساسية التي سار عليها المسلمون الأوائل من قبلهم، وساعدت هذه السياسة على زيادة أعداد الملاكين العرب، وانتشرت الملكيات الكبيرة أكثر فكثر في المناطق المفتوحة، ومع ازدياد الطلب على الأراضي بالغ الخلفاء المروانيون بالتصرف فيها إلى الحد الذي أصبح يشكل تهديداً لموارد الدولة¹، وعلى الرغم من أن كُتِبَ الإقطاع كانت تَصْدُرُ بأسماء الخلفاء، غير أن الولاة تمتنعوا فيما يبدو بصلاحيات واسعة ومنها منح الإقطاعات، وهو ما يجعلنا نقر بوجود تجاوزات كثيرة شابت العملية، فقد منح الحجاج بن يوسف بشار بن مسلم أرضاً كونه أهداه فرسا، كما أقطع خيرة القشيرية زوجة صهره المهلب بن أبي صفرة عيسان².

ومهما قيل عن سياسة الخلفاء المروانيين في منح القطائع، فأما أسهمت بشكل كبير في إصلاح الموات من الأرض وتوسيعها وإعدادها للزراعة، فلم يعطلوا إنتاج الأرض ولم يتركوها دون عناية فنجدهم يقطعون من أراضي خصومهم التي صادروها رغم جودها³، كما كانت سببا في زيادة الاهتمام بشؤون الري كما سيتضح، وتغير مفهوم الإقطاع عما كان سائداً في العصر البيزنطي والفارسي الذي كان بيد الملوك والنبلاء، ليصبح ملكاً عاماً للدولة لها حق الإشراف عليه وتمنحه لمن يقدر على خدمة الأرض في الغالب.

■ شراء الأراضي: يعد شراء الأراضي من وسائل توسيع الملكيات الزراعية نتيجة إقبال الأفراد على خدمة الأرض، غير أن هذه الظاهرة عرفت منحى مغايراً في العهد المرواني بسبب إقبال الملاكين العرب على شراء الأرض الخراجية، إذا استثنينا منها أراضي الصلح التي يجوز لصاحبها من أهل الذمة التصرف فيها بالبيع أو الهبة⁴، والمعلوم أن غالبية أراضي الدولة هي أراضي خراج لا يجوز التصرف فيها، ويبدو أن شراء الأراضي الخراجية قد شاع في بلاد الشام، حيث يذكر ابن عساکر أن هذه الظاهرة استفحلت في عهد الخليفة عبد الملك وولده الوليد وسليمان، الذين سمحوا لأشراف القبائل باستغلال الأراضي الخراجية والتي تحولت عندئذ

1- ابن عساکر، تاريخ دمشق، 206/2، مبارك فرج، تطور نظام ملكية الأراضي في الإسلام، 127، 136، 147. أقطع عبد الملك بن مروان مالك بن مسمع قطائع كثيرة بالبصرة لوقوفه ضد مصعب بن الزبير، واقطع العلاء بن شريك الهذلي مائة جريب رداً على هدية أهداها إياه العلاء، وأقطع عبد الملك بن مروان الشاعر كثير عزة أرضاً نظير مدحه إياه، كما منح الشاعر مكحول بن عبيد الله قطيعة بالبصرة، ومنح سليمان بن عبد الملك امتيازات كبيرة لآل المهلب من أشرف العرب فتملكوا الضياع في العراق، وأقطع الوليد بن عبد الملك الجند بانطاكية من أرض الثغور قصد توطينهم هناك، وأقطع الوليد بن يزيد معاوية بن عروة بن عتبة بن أبي سقيان أرضاً بالثنية لأنه كان يدافع عنه في مجالس هشام بن عبد الملك، أنظر: البلاذري، فتوح، 149، 352، 358، البلاذري، أنساب الأشراف، 465/5، ابن عبد ربه، العقد الفريد، 197/5 الأصفهاني، الأغاني، 9/9، الحموي، معجم البلدان، 321/5.

2- أهدى بشار بن مسلم إلى الحجاج فرساً فأقطعه سبعمئة جريب، انظر: البلاذري، فتوح، 351، 358.

3- أقطع عبد الملك بن مروان من أملاك مصعب بن الزبير، كما أقطع يزيد بن عبد الملك من أملاك آل المهلب في العراق للناس، أنظر: البلاذري، فتوح، 358، دراغمة بال: الإقطاع - التملك، الاستغلال، المنفعة، في صدر الإسلام (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، 2008، ص 79.

4- أبو عبد الله مالك بن أنس (179هـ/759م): المدونة الكبرى، (بيروت: دار صادر)، 295/3، الماوردي، الأحكام، 289.

إلى أراضي عشرية في مقابل تحويل أثمانها إلى بيت المال¹، وكان الأشراف يلحون في طلب الإقطاعات حتى نفذت أرض الصوافي في فترة عبد الملك، كما استنفذ أراضي الخراج التي صارت لبيت المال لوفاة أصحابها دون ورثة، وفي مقابل رفضهم إقطاعهم من أرض الخراج، سمح عبد الملك بن مروان والخليفين من بعده لأشراف العرب بشراء الأراض الخراجية، وقد عرف العراق هذه الظاهرة لكنها كانت أقل حدة مما شهدته بلاد الشام، حيث فرض الحجاج الثقفي الخراج على بعض الملكيات العربية في السواد التي كانت في الأصل خراجية²، فربما أراد وقف شراء الأراض الخراجية حتى لا تتحول إلى أرض عشرية كما فعل عمر بن عبد العزيز بعد ذلك، حيث وجه الخليفة ثلاثة كتب إلى بعض عماله بالشام لمنع هذا الأمر، والذي بات يهدد أهم مورد لبيت مال المسلمين، ونظرا لاستشراء الظاهرة تشدد الخليفة هشام بن عبد الملك بمعاينة من اشترى أرضا بغير إذن منه³.

يتضح مما سبق أن المروانيين لم يدخروا جهدا في سبيل توسيع الرقعة الزراعية من خلال تنويع أساليب استغلال الأرض سواء عن طريق الأفراد أو بجهود الدولة سعيا للنهوض بقطاع الزراعة، رغم بعض المساوئ التي شابت العملية، من خلال الاستفادة من العناصر الإنتاجية للأرض المحلية الموجودة والموارد المتاحة في بيئتهم، مع تشجيع استثمار الأموال في خدمة الأرض بغية إنفاذ أكبر عدد ممكن من الناس من الوقوع في العوز والحاجة، وتحسيس الفلاحين بدورهم المهم في عمارة الأرض، والسعي للحفاظ على حقوق مالك الأرض والقائمين على زراعتها، وفي ذلك كله مصالح عظيمة للفرد والمجتمع.

ب. زيادة محصول الإنتاج الزراعي:

تتفق الروايات على أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخذ بنظام خراج المساحة، وأساس هذا النظام أن يفرض على كل مساحة معينة من الأرض الزراعية مبلغ معين من المال أو مقدار معين من المنتج أو كلاهما⁴، ولا شك أن هذا النوع من النظام يشجع الزراع على تحسين الإنتاج وزيادته مادام مقدار الضريبة ثابتا، كما أن

1- ابن عسكار، تاريخ دمشق، 2/ 207، الدوري، أوراق في التاريخ والحضارة، 92/2.

2- البلاذري، فتوح، 357. ((لا يجل لأحد أن يحول أرض خراج إلى أرض عشر، ولا أرض عشر إلى أرض خراج))، أنظر: أبو يوسف، الخراج، 99.

3- وجه الخليفة عمر بن عبد العزيز كتابا لعامله على فلسطين، وعامله على الأردن، وعامل غوطة دمشق، أنظر: ابن زنجويه، الأموال، 260، ابن عسكار، تاريخ دمشق، 199/2، فرقاني، السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، 163.

4- تتفق الروايات على أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد مسحه للسواد سنة 22هـ/642م، فرض على كل عامر وغامر خراجا واحدا دون تمييز، وراعى في ذلك القرب والبعد عن السوق، وطريقة سقيها، نوعية الأرض والمحصول؛ فتراوح الضريبة على المحاصيل بين درهين وأثنى عشر درهما، أنظر: أبو يوسف، الخراج، 44، أبو عبيد، الأموال، 88، البلاذري، فتوح، 264، 265، العسكري الحسن بن عبد الله (395هـ/1005م): الأوائل، (ط1، طنطا: دار البشير، 1987)، 296، الماوردي، الاحكام، 230، دينيت دانيال: الجزية والإسلام، تر: جاد الله فوزي، (بيروت: مكتبة الحياة، 1960)، 58، فالتر هانس: المكايل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتر، تر: كامل العسلي، (عمان: الجامعة الأردنية، 1976)، 66.

الفصل الثاني: ...مظاهر تطور الحركة الاقتصادية في العهد المرواني 64-132هـ/683-749م.

جباية الدولة للضرائب بالنقد والنوع يخفف من أثر تقلبات الأسعار، ذلك أنه إذا رخصت الأسعار تزداد الضريبة على الفلاح وإذا غلت تتضرر الدولة¹.

ولما كانت الضريبة على المزروعات تقدر تبعاً للمساحة الأرض القابلة للزراعة، وإما تبعاً للمحصول المنتج، أمكن لنا تلمس تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في العهد المرواني من خلال دراسة وتفحص مقادير الجباية في مناطق الإنتاج الزراعي الرئيسية في كل من الشام والعراق ومصر بالاعتماد على قوائم أوردتها المصادر التاريخية²، ذلك أن مقدار الجباية في نظام خراج المساحة يرتبط بمقدار المساحة المزروعة التي تزيد أو تنقص كل عام وهو ما يستدعي مسحها دورياً، كما ترتبط زيادة أو نقصاناً بحجم المحصول، ومنه يمكن معرفة تطور حجم الإنتاج الزراعي من خلال تتبع مقادير جباية الخراج في فترة الدراسة للخروج بأحكام موضوعية، وهو ما يبيئه الجدول الموالي:

المصدر	في العصر العباسي	العصر الأموي		العصر الراشدي	مقدار الجباية المنطقة
		العهد المرواني	العهد السفيني		
البلاذري، فتوح، 193، اليعقوبي، تاريخ، 233/2، الجهشيارى، الكتاب، 287، الصولي، أدب، 217، ابن حوقل، صورة الأرض، 175/1، العسكري، الأوائل، 168.	1.600000 دينار	1.880000 دينار	1.800000 دينار	_____	الشام
البلاذري، أنساب، 322/10، اليعقوبي، تاريخ، 233/2، ابن رسته، الأعلام، 103، الجهشيارى، 281، الماوردي، الأحكام، 261، ابن خلدون، تاريخ، 225/1.	108 مليون درهم	124 مليون درهم	120 مليون درهم	120 مليون درهم	العراق
ابن خردادبة، المسالك، 14، ابن رسته، الأعلام، 118، الجهشيارى، الوزراء والكتاب، 287، المقرئى، الخطط، 186، 185، 150/1.	2.180.000 دينار	2.700000 دينار	03 مليون دينار	14-12 مليون دينار	مصر

يتضح من خلال الجدول أن الأقاليم التي كانت تخضع للفرس كان يجبي خراجها بالدرهم، أما الأقاليم التي كانت تخضع للروم فكان خراجها يجبي بالدينار، ويظهر أن مقدار خراج الشام لم يتغير كثيراً بعد وفاة معاوية

1- أبو يوسف، الخراج، 145، العلي أحمد صالح: الخراج في العراق في العهود الإسلامية الأولى، (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1990)، 69، 77.

2- أبرز تلك القوائم ما أورده البلاذري واليعقوبي والصولي والجهشيارى وابن الفقيه وابن حوقل وابن خلدون عن مقادير الخراج في الدولة الإسلامية.

بن أبي سفيان أين بلغ مقدار الجباية ألف ألف وثمانمائة ألف دينار (1.800.000 دينار)¹، حيث يشير ابن حوقل (367هـ/977م) بأن خراج الشام بلغ في عهد بني مروان ألف ألف دينار وفوق ثمانمائة ألف دينار (1.800.000 دينار)، وهو ما يتفق مع ما ذكره اليعقوبي (292هـ/905م) في قائمته؛ حيث بلغ مقدار خراج الشام في تلك الفترة مائة ألف ألف وثمانمائة وثمانون ألف دينار، (1.880.000 دينار)، وهو مبلغ يقرب كثيرا مما ذكره البلاذري (279هـ/892م)، عن خراج الشام في خلافة عبد الملك بن مروان الذي بلغ ألف ألف دينار وسبع مائة وثلاثون دينار (1.730.000 دينار)²

وإذا اعتمدنا قائمة البلاذري يمكن تفسير الفارق الضئيل مقارنة بما ذكره اليعقوبي عن مقادير الجباية لأسباب عدة منها؛ أثر تحول الكثير من الأراضي الخراجية إلى أراضي عشرية في عهد الخليفة عبد الملك، وسنوات الشدة التي شهدتها تلك الفترة من أوبئة وجفاف³، آخذين في الحسبان الأموال التي كانت تقتطعها الدولة من وارد الخراج لمعركة البناء والتشييد في هذا الوقت وقد مست العملية ديوان الخراج نفسه، فعند تعريب ديوان الشام جعل الخليفة عبد الملك خراج الأردن لمدة سنة وهو مئة وثمانون ألف دينار (18 مليون درهم)⁴، كمصاريف لإتمام العملية وهو مبلغ مخصوص يقتطع من القيمة العامة لإيراد الخراج، كما أن الفارق الملحوظ في إيرادات الخراج بين الفترة المروانية والعباسية، يعكس بجلاء مجهودات الدولة الكبيرة في الإعمار وخدمة الأرض، فبحسب قائمة الجهشياري (331هـ/943م) فإن خراج بلاد الشام في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد (149هـ/193م-766م/808م)، بلغ مليون وست مائة ألف وستة وأربعون ألف دينار (1.646.000 دينار)⁵، ومن ثمة نلاحظ زيادة واضحة في كمية الإنتاج الزراعي في الفترة المروانية مقارنة بالفترة السابقة واللاحقة لهذا العهد.

وفي العراق بلغت جباية خراج السواد منذ عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مائة وعشرون مليون درهم (120 مليون درهم)، وهذا بعد أن تمت عملية مسحه، واستنادا لما أورده اليعقوبي فإن إيراد جباية خراج السواد في

1- إن مقدار الخراج ببلاد الشام، وهو ما يتعلق بمجموع مقادير جباية الأرض في كل من أجناد قنسرين، وحمص، ودمشق، والأردن وفلسطين، أنظر: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 2/233، البلاذري، فتوح، 193، منير عدوان: مؤسسة بيت المال في صدر الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، 2007، ص ص 127. 167.

2- تاريخ اليعقوبي، 2/233، فتوح، 193، صورة الأرض، 1/175. بلغ خراج الشام بحسب قائمة الصولي مائة ألف ألف ومائة وستون ألف دينار (1.260.000 دينار)، وجاءت القائمة خالية من خراج جند حمص، كما أنه يذكر أن خراج جند فلسطين بلغ مائة وثمانون ألف دينار، في حين ذكر اليعقوبي أنه بلغ أربعمائة وخمسون ألف ألف أنظر: تاريخ اليعقوبي، 2/233، الصولي، أدب الكتاب، 271.

3- أشهرها طاعون سنة 698هـ/79م، و86هـ/705م، وبجاعة سنة 65هـ/684م، و96هـ/714م، في بلاد الشام، أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 6/325، 7/40، المنبجي أغابوس (ق4هـ/10م): تاريخ المنبجي، تح: تدمري عمر، (ط1، بيروت: دار المنصور، 1986)، 78.

4- البلاذري، فتوح، 193، محسن السامرائي، الدولة العربية الإسلامية في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، 141.

5- الوزراء والكتاب، 287، كاتبي، الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث هجري، 282.

عهد معاوية بن أبي سفيان بقي ثابتاً فيما يبدو، حيث كان في حدود مائة وعشرون مليون درهم¹، فكان خراج الصوافي وحدها خمسون مليون درهم²، وفي العهد المرواني يصطدم الباحث باختلاف مقادير الخراج في السواد زمن عبد الملك بن مروان والتي تراوحت ما بين ثمانية عشرة مليون درهم، ومائة وثمانية عشرة مليون درهم³، وربما يعود هذا التضارب لطول الفترة التي حكم بها الحجاج الثقفي (75هـ/95م-694م/713م) العراق لكونه الأداة التي نفذت بها الخلافة تلك الإصلاحات، والمصادر لا تحدد أيضاً تاريخ مقادير الخراج التي تقدمها، وبالتالي فإن معدلات الخراج المنخفضة على الأرجح ترجع للسنوات الأولى لولاية الحجاج على العراق وترجع أسبابها أساساً إلى الفترة السابقة عندما عانى النشاط الزراعي من عمليات التخريب كقطع الجسور واستهداف نظام الري وتدمير المسنجات نتيجة الثورات، كما أن الفترة الأولى لولاية الحجاج تصادفت مع استمرار الثورات والقتال وانقطاع أو عدم قدرة بعض المقاطعات الشرقية كأصفهان على الوفاء بالتزاماتها تجاه بيت المال في البصرة⁴.

وكان للإجراءات المتخذة في السواد الأثر في زيادة إنتاج المحاصيل ومن ثمة عودة وارد الخراج للمستوى الذي كان عليه سابقاً فيما يبدو، فقد عملت الدولة على استتباب الأمن، ومن ثمة إعادة الفلاحين لقراهم مع توفير المناخ الملائم للعمل⁵، كما ردت الأرض الخراجية إلى أصلها⁶، وانجزت مشروعات ضخمة لري الأراضي، ولا بد لهذا العمل أن يلقي معارضة شديدة، وتحاملاً في الروايات والتي وصفت تلك الإصلاحات بأنها أضرت بأهل السواد وساهمت في انكسار الخراج⁷، غير أنه بقراءة متأنية نخلص بسهولة إلى أن تلك السياسة في معالجة النقص في وارد بيت المال قد نجحت وأنعشت خزانة الدولة؛ خاصة إذا علمنا أن خراج الفلوجتين⁸ وحدها قد بلغ زمن الحجاج الثقفي ثمانية عشرة مليون درهم، وبالعودة إلى المصادر نجد أن الحجاج بن يوسف عند وفاته

1- يذكر المبرد (286هـ/899م)، أن مقدار جباية السواد في عهد عبيد الله بن زياد مئة وثمانية عشر مليون درهم، بينما قدره الماوردي بحوالي مئة وخمسة وثلاثون مليون درهم، وبالنظر للروايات فإن اليعقوبي هو الأقرب، أنظر: الكامل في اللغة والأدب، (ط3، القاهرة: دار الفكر، 1987)، 191/3، الأحكام، 261.

2- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 218/2، الصولي، أدب، 219.

3- ذكرت المصادر مقادير أخرى في جباية خراج السواد في العصر الأموي منها: أربعة وعشرون ألف ألف درهم، أربعون ألف ألف درهم، ثمانون ألف ألف درهم، انظر: البلاذري، فتوح، 266، ابن خردادبة، المسالك والممالك، 15، الصولي، أدب الكتاب، 220.

4- البلاذري، فتوح البلدان، 288، الطبري، تاريخ الرسل، 619/5، يوسف زيتون، أرض الصوافي والموات، 234.

5- تاريخ اليعقوبي، 233/2، البلاذري، أنساب، 360/13، ابن عبد ربه، العقد الفريد، 292/5.

6- يذكر البلاذري أن أرضي خرجت من أيدي أهلها إلى قوم مسلمين محبات وغير ذلك من أسباب الملك، فصيرت عشرية وكانت خراجية، فقام الحجاج بن يوسف بإرجاعها إلى أصلها، انظر: فتوح، 375.

7- جاء في الكثير من الكتابات التاريخية أن إصلاحات الحجاج ساهمت في خراب العراق، بينما أنصفه (ج. جلوب) الذي أشاد بعمله ورد على الاتهامات الكثيرة له واعتبرها مجرد حقد عليه، أنظر: ابن خردادبة، المسالك والممالك، 15، ابن عبد ربه، العقد الفريد، 270/5، الصولي، أدب الكتاب، 220، الجهشيارى، الوزراء والكتاب، 49، فان فلوتن، السيادة العربية، تر: حسن إبراهيم، (القاهرة: مطبعة السعادة، 1934)، 44، ثابت الراوي، العراق في العصر الأموي، 56، إمبراطورية العرب، تر: خيرى حماد (ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1966)، 223.

8- الفلوجتان: الفلوجة العليا والفلوجة السفلى من قرى السواد، انظر: الحموي، معجم البلدان، 174/1.

ترك في بيت المال العراق أكثر من مائة مليون درهم، وفي رواية أخرى مائتي مليون درهم¹، وهو ما نلمسه أيضا عند الحديث عن مقدار الخراج في عهد هشام بن عبد الملك الذي عرفت فترة حكمه استقرارا سياسيا كبيرا². وترجح رواية الماوردي ما نذهب إليه حينما ذكر أن مقدار الخراج زمن عمر بن عبد العزيز بلغ مائة وعشرون مليون درهم³، ومن ثمة بالنظر إلى أرقام الجدول وخاصة في العصر العباسي، نستنتج زيادة واقعية في كمية إنتاج المحاصيل الزراعية بالنظر لوارد الخراج في العهد المرواني الذي حقق نموا ملحوظا في منطقة السودان من العراق أكثر بكثير مما روي عنه نتيجة السياسة الإصلاحية التي تم تنفيذها في المنطقة بعد القضاء على الفتن، ومما يرسخ هذه القناعة ما توصل إليه أحد الباحثين في دراسة حديثة عن منطقة السودان، خلال الفترة الممتدة من أواخر عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى غاية القرن العاشر ميلادي؛ فقد خلص في بحثه أن منطقة السودان لم تشهد في عمومها أي تغيير ملحوظ في كمية الإنتاج الزراعي في الفترة المذكورة؛ وقدر قيمة دخلها بما يزيد عن عشرة مليون دينار، ما يعادل مائة وعشرون مليون درهم، وبقيت هذه القيمة بحسب الدراسة ثابتة نسبيا، بسبب العناية بأساليب الري وتطويرها⁴، وقد نؤيد إلى ما ذهب إليه خاصة ما تعلق بفترة الدراسة كون هذا المبلغ ليس ببعيد فيما ذكرته المصادر، وبخاصة في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز.

أما مصر فإن المصادر تشير إلى أن مقدار الخراج في العصر الراشدي تراوحت ما بين اثنا عشرة مليون وأربعة عشرة مليون دينار، (12-14 مليون دينار)⁵ غير أن هذه الأرقام لا تبعث على الارتياح إذا ما قورنت في الفترات اللاحقة من عصر الدولة الأموية التي استقر الخراج فيها في حدود الثلاثة ملايين دينار، خاصة مع وجود إشارات بذلك في المصادر التاريخية⁶، فليس هناك ما يفسر هذا الاختلاف الكبير بين الفترتين، ويؤكد

-
- 1- الجهشباري، الوزراء والكتاب، 41، المسعودي، التنبيه والإشراف، 274، الرشيد ابن الزبير، الذخائر، 208، ذنون طه: العراق في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي، (ط1، بيروت: دار المدار الإسلامي، 2004)، 187، 188.
 - 2- يشير المبرد، إلى أن ما كان يبعثه الوالي خالد القسري (105هـ/120هـ) من أموال الخراج إلى هشام بن عبد الملك أقل مما كان يبعثه سلفه ابن هبيرة (102هـ/105هـ)، أي أقل من مئة مليون درهم سوى طعام الجند وأرزاق المقاتلة، والضرائب الإضافية كهدايا النبروز، وإذا علمنا أن مبلغ ما كان يجبيه خالد القسري من ضياعه هو عشرون ألف ألف درهم، وكانت معفاة من الضريبة إضافة إلى المشاريع الكبرى التي كان يقوم بها في السودان وهو ما ميز عهده والتي كان يقتطعها من وارد الخراج، فإن مقدار جباية الخراج في السودان يفوق أو يساوي ما كان يجبي في العهد السفلياني على الأقل، علما أن قائمة الجهشباري لمقادير الخراج بالسواد في العهد العباسي تساوي حوالي مئة مليون درهم إذ صح ذلك، أنظر: الكامل في اللغة، البلاذري، أنساب، 94/9، الطبري، تاريخ الرسل، 152/7، الكتاب والوزراء، 281، الأحكام، 261.
 - 3- علما أن الخليفة عمر بن عبد العزيز قد ألغى الكثير من الضرائب والتكاليف الإضافية التي كانت تفرض على الفلاحين مثل هدايا النبروز، وأجور الضرابين، وثمان الصحف، وأجور الفيوج، وأجور البيوت، أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 569/6، الأحكام، 261، 262.
 - 4- فردا أسدوف: دخل الخلافة من السودان فيما بين القرن السابع والقرن العاشر ميلادي، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ع06، السنة 06، جامعة قطر، قطر، 1994، ص 31. (بلغت قيمة الدينار حوالي 12 درهم خلال فترة حكم آل مروان).
 - 5- ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 93، ابن حوقل، صورة الأرض، 135/1، اليعقوبي، البلدان، 178.
 - 6- البلاذري، فتوح، 213، 216، المقرئ، الخطط والاعتبار، 185/1.

الريس ضياء الدين أن مقدار الأربعة ملايين في عهد الأمويين هو الأرجح في زمن الراشدين¹، هذا واتخذ المروانيون إجراءات عملية لمعالجة المشاكل الماثلة² بغية دفع عجلة الإنتاج وزيادة مردوده، وكان من أبرزها تلك التي جرت في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك، والذي كان مصمما فيما يبدو للوصول إلى حل نهائي لها؛ فولى عبيد الله بن الحبحاب (105هـ/125هـ-723م/742م) على خراج مصر بصلاحيات واسعة، وأمره بإعادة مسح الأراضي لتقدير الخراج على أساس دقيق، فقام بمسح أرض النيل عامرها وغامرهما، فوجدها ثلاثون مليون³ فدان⁴، وقدر الوظائف من جديد على وحدات المساحة، وقد لامس بنفسه معضلة غياب الفلاحين عن أراضيهم، وأثرها على جباية الخراج⁵، فسارع إلى نقل قبائل عربية ليحلوا محل السكان المحليين في زراعة الأرض واستثمارها للحد من آثار الظاهرة، فكان مقدار خراج أرض مصر وجزية أقباطها حتى عهد هشام بن عبد الملك أربعة ملايين دينار (4.000.000 دينار)⁶، غير أنه رقم مبالغ فيه بالنظر إلى المشكلات التي كان يعانيها القطاع كما أسلفنا، وما تؤكد رواية المقرئ بأن خراج مصر طوال عهد بني أمية وخلفاء بني العباس، كان دون الثلاثة ملايين دينار بسبب الحراب والفتن، أو إذا ما قورن بفترة خلافة معاوية بن أبي سفيان، إذ يشير اليعقوبي أن مقدار الجباية في عهده بلغ حوالي ثلاثة ملايين دينار⁷، وبالرجوع إلى رواية أوردها ابن خرداذبة والتي سجل فيها أن ابن الحبحاب جى مصر مليونان وسبعمئة ألف دينارا تقريبا (2.700.000 دينار)، كانت الأقرب للمعقول وأمكن الأخذ بها خاصة وأن المقرئ، أكد أن هذا المبلغ الذي ذكره ابن خرداذبة، ما كان يرسل لبيت المال في الشام⁸.

وعلى العموم فقد حافظ المروانيون على مستوى الإنتاج الزراعي في مصر بالنظر لوارد الخراج الذي بقي ثابتا نسبيا مقارنة بالفترة السابقة، وأكثر بكثير مما سيجي في العصر العباسي حيث بلغ وارد الخراج في هذه الفترة

1- الخراج والنظم المالية، 161 وما بعدها، عدوان، مؤسسة بيت المال، 162.

2- شهدت مصر أزمة مالية طوال فترة العهد المرواني كان سببها هروب الفلاحين من أراضيهم بغية التخلص من الأعباء الضريبية، ويبدو أن ذلك راجع إلى حالة الجفاف التي عرفتها البلاد نتيجة انخفاض منسوب نهر النيل، إضافة إلى انتشار الوباء والجاعة التي صاحبها غلاء في الأسعار حسب ما أورده الروايات، مما دفع هشام بن عبد الملك أن زاد من قيمة الخراج على كل دينار قيراطا لمعالجة مشكلة انكسار الخراج، أنظر: الكندي، كتاب الولاة وكتاب القضاة، 46، 56، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 276/1، ساويرس، تاريخ البطارقة، 156.

3- المقرئ، الخطط والاعتبار، 185/1.

4- فدان: لغة: الثوران اللذان يقترنان فيحترت عليهما، والفدان أيضا: المزرعة، أما اصطلاحا: الفدان يعد من وحدات المساحة القديمة، حيث يساوي الفدان الواحد 24 قيراط، والقيراط الواحد فيه 24 سهم، والفدان يساوي 2400.83م² أو 0.42 هكتار، ومساحه القيراط الواحد تساوي 175.09م² ومساحة السهم تساوي 7.29م²، انظر: ابن منظور، لسان العرب، 321/13، فالتر، المكييل والأوزان الإسلامية، 98.

5- يذكر المقرئ أن ابن الحبحاب وجد أن كل فلاح يجرث خمسين فدانا، مما يعني حدوث نزيف في اليد العاملة، ويذكر أن الأرض كانت تحتاج إلى أربعمئة وثمانين ألف حرث لخدمتها، ولم يذكر كيف استنتج هذا، أنظر: الخطط، 141/1.

6- المقرئ، الخطط والاعتبار، 185/1، عدوان، مؤسسة بيت المال، 170.

7- تاريخ اليعقوبي، 233/2، الخطط والاعتبار، 85/1.

8- ابن خرداذبة، المسالك، 83، الخطط، 185/1، على العموم: هشام بن عبد الملك والدولة الأموية، (ط2، دار صادر، 1992)، 85.

واللاحقة؛ مليونين ومائة وثمانين ألف دينار (2.180.000 دينار) في خلافة هارون الرشيد، وقد حاول المروانيون قدر المستطاع الحد من المشكلات التي واجهت قطاع الزراعة هناك¹.

ومما تم استعراضه على ضوء معطيات الخراج نخلص إلى أن الإنتاج الزراعي في العهد المرواني كان مؤشره إيجابيا على العموم، في ظل وجود كثير من المشكلات التي كانت تعترض النشاط الزراعي، حيث عرف زيادة نسبية في مناطق وثباتا في كمية الإنتاج في مناطق أخرى، وهو ما يعطي انطبعا عاما مفاده سعي الدولة نحو تحقيق قفزة تنموية يشارك فيها الكل من أفراد وقياديين، لبلوغ الوفرة في الإنتاج ما يؤدي لزيادة الثروة التي يمكن استغلالها في عمليات إنتاجية جديدة، تحقيقا لما جاء في الشريعة الإسلامية ومبادئها التي تحث المجتمع على البذل لتحقيق الكفاية، والوصول بالمجهود التنموي لأعلى الدرجات الممكنة.

3. نظام الري:

تعد مصادر المياه من عوامل نجاح النشاط الزراعي، سواء أكانت مياهها سطحية أو مياهها جوفية، ولما كانت قضية الماء من القضايا الحيوية في البلاد الإسلامية فقد أهتم المسلمون بأساليب الري وتنظيماته، ويذكر أ. واطسون (A. Watson)²، أن المسلمين بجميع طبقاتهم بذلوا جهودا كبيرة في تطوير الري ورفع إنتاجية الأرض بداية من أوائل القرن الثامن ميلادي، وهو يشير بذلك إلى جهود الأمويين وبخاصة في عهد بني مروان، ويضيف أن ذلك حقق تقدما هاما في تقنية وسائل الري، وفي وسائل التقاط وتخزين مياه الأمطار والأنهار، وكان من نتائج ذلك تروية جيدة ودائمة في جميع المناطق مع وفرة في المحاصيل، وبدل على ذلك أن أرض السواد كانت تخضع لنظام محكم من شبكة الري ساعدت على نمو محاصيل جديدة، وهو بذلك يفند مزاعم أ. أشتور (E. Ashtor)، الذي نفى أي إنجاز حضاري للمسلمين، ومنه ما تعلق بالعمارة المائية في المناطق التي فتحوها، ونسب ذلك كله لجهود السكان المحليين³.

وأيا كانت الآراء فواقع الحال يشير إلى إن مشاريع الري في العهد المرواني، شارك في إعمارها الخلفاء والعامّة على السواء، ساعدهم في ذلك وجود مقدرات وإمكانات عدة منها:

1- من الإصلاحات التي قام بها المروانيون في عهد عمر بن عبد العزيز، إصراره على ضرورة التمييز بين الجزية والخراج، فالدخول إلى الإسلام لا يعني صاحب الأرض من خراجها، وإنما يعفيه من أداء جزية رأسه، كما أبقى خراج كل منطقة ثابتا بأن جعل جزية موتى القبط على أحيائهم، أي أن أرض القبطي وميراثه، تبقى ضمن تقدير الحصة التي تقدر على القرية، أنظر: ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 180، فلهاوزن، الدولة العربية، 271.

2- A. Watson, The Arab agricultural and its diffusion, op cit ;28.

3 - A Social and Economic History of the Near East in the Middle Age, University of California press, 1976, pp46,47.

أ. الامكانيات الطبيعية: من المعروف أن النبات يصلح بأربعة أصناف من المياه هي: ماء المطر والأهبار، وماء العيون والآبار، فمياه الأمطار كما يذكر ابن بصّال (468هـ/1075م)، من أفضل مصادر المياه على الإطلاق، لأنها مياه مباركة تجود فيها جميع النباتات¹، ولقد منّ الله على الدولة الأموية تنوعاً في الأراضي الزراعية لتتنوع الظاهرات التضاريسية تبعاً لشاسعة رقعة الدولة، ولا شك أن مردودية الزراعة تتعلق بمدى انتظام الأمطار من عدمها، وهي تختلف في حجمها من منطقة إلى أخرى؛ فأراضي بلاد الشام في غالبيتها تسقى من مياه الأمطار رغم عدم انتظامها، أما بلاد الحجاز فتمتاز أمطارها بأنها فجائية سيلية²، وفي المناطق الشرقية للدولة يغلب الطابع الجبلي على معظم الأراضي، مما يساعد على تغذية الأهبار والبحيرات في أذربيجان وأرمينية وفارس نتيجة كثرة الأمطار والثلوج³، ويختلف توزيع الأمطار في الأندلس اختلافاً كبيراً وذلك بحكم موقعها بين المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، وتعتمد مدن الأندلس وأقاليمها في أغلبها على مياه الأمطار، كما تتميز جغرافية بلاد المغرب بكثرة سيوله ووديانه في الفترة الوسيطة نتيجة تساقط الأمطار وذوبان الثلوج⁴، وحيثما قلت الأمطار أو لم ينتظم سقوطها، لجأ السكان إلى الإفادة مما يسقط وما يتجمع من السيول لتنظيمه وتخزينه بواسطة السدود.

وقد تنبه المروانيون لأهمية هذا المورد في ري المحاصيل خاصة منها الزراعات البعلية، والمنتجات الحولية كالقمح والشعير، والأشجار المثمرة، وهو ما نستشفه من طلب أحد الخلفاء لعامله بفلسطين أن يتخذ له: ((ضياعاً بمجاري السحاب))⁵، أي أن يختار له أراضي تشهد سقوطاً منتظماً للأمطار، وقد تعدى اهتمامهم هذا إلى إقامة السدود لحبس المياه في المنخفضات لمنع مياه السيول من الجريان، حيث أنشأ المروانيون السدود الصغيرة في بلاد الحجاز التي تعرف اليوم بالعقوم؛ أين أنشأ الخليفة سليمان بن عبد الملك سد الثقبه حبساً على منطقة مكة وأطرافها، كما أنشأ الحجاج الثقفي ثلاثة سدود في شعب عمرو بن عثمان بن خالد بن أسيد أسفل مكة⁶.

1- كتاب الفلاحة، تر: محمد عزيان وآخرون، (تطوان: معهد مولاي الحسن، 1955)، 39، 40.

2- موسى محمود، الحياة الزراعية في الحجاز في القرن الأول هجري، 30.

3- ابن خردذابة، المسالك والممالك، 174، 175، الحموي، معجم البلدان، 128/1.

4- ابن سعيد المغربي (685هـ/1286م): الجغرافيا، تح: إسماعيل العربي، (ط1، بيروت: منشورات المكتب التجاري، 1970)، 124، المقري أحمد بن محمد (1041هـ/1631م): نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: عباس إحسان، (بيروت: دار صادر، 1997)، 133/1، لستنرج، بلدان الخلافة الشرقية، 193، 194.

5- الجهشيار، الوزراء والكتاب، 26، جواد علي، المفصل في تاريخ العرب، 7/13، هياجنة محمود: الوضع الزراعي في الأندلس منذ الفتح حتى سقوط دولة المرابطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1998، ص48.

6- الأزرقي، أخبار مكة، 107/2، 281، موسى محمود، الحياة الزراعية في الحجاز في القرن الأول هجري، 43.

تواصلت جهود المروانيين في إعمار مختلف المناطق حيث عرفت بادية الأردن وحدها إنشاء اثني عشر سداً، وفي بلاد المغرب أمر الخليفة هشام بن عبد الملك ببناء مواجل¹ لخزن مياه السيول، وهو إجراء عملي فيما يبدو للحد من ظاهرة الجفاف²، وتعد هذه التدابير وغيرها من أهم أوجه السياسة الزراعية في المناطق التي يقل فيها سقوط المياه، وقد أدى ذلك إلى نمو خبرات ومعارف مهمة في بناء السدود والاستغلال الأمثل لمياه الأمطار، كما وجدت مناطق استفادت من مياه الأمطار كمورد أساسي في عملية ري أراضيها، خاصة في جنوب شبه الجزيرة العربية حيث الأمطار الموسمية التي تنحدر عبر الوديان في اليمن، فكان المزارعون يسقون ضيعاتهم من هذه المياه، كما اعتمدت المناطق الجنوبية لعمان بدرجة كبيرة على مياه الأمطار لنمو محاصيلها³.

وفي المناطق الغربية من لاندلس أفاد الفلاحون من مياه الأمطار لنمو محاصيلهم البعلية الكثيفة نظراً لغزارتها (ما بين 250ملم-750ملم)، وقد ألف سكان تلك المناطق سقوط أمطار شديدة الغزارة نتيجة المنخفضات الجوية المصحوبة بالأعاصير، وقد حرص الخلفاء من بني مروان على تتبع أخبار سقوط الأمطار وكمياتها في الأقاليم الإسلامية⁴، وذلك لإحساسهم بأهميتها الاقتصادية لارتباطها بالخراج، فكلما كان نزول الأمطار بكميات مناسبة زاد وارد الخراج والعكس.

أما مياه الأنهار فيعتمد عليها في زراعة مساحات واسعة في بعض جهات الدولة الأموية حيث توجد أنهار دائمة الجريان مثل نهر دجلة والفرات بالعراق، والنيل بمصر وبردى ونهر الأردن ببلاد الشام، ونهر بلخ بخراسان والوادي الكبير ببلاد الأندلس⁵، وفي هذه الجهات يتم استغلال المياه عن طريق شق القنوات وإقامة السدود

1- الماغل: خزان كبير في شكل مستنقع يجمع فيه ماء المطر، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 32/5، ابن منظور، لسان العرب، 12/11.

2- البلاذري، فتوح، 22، المقدسي، أحسن التقاسيم، 213، البكري، المسالك والممالك، 673/2، 677/2، كاتب مراكشي (ق6هـ): الاستبصار في عجائب الأمصار، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1986)، 115.

- Campana Ivan: Water Supply and Hydraulic Devices: the dams in Umayyad Jordan, conference Irrigation, Society, Landscape. Tribute to Thomas F. Glick, València, Université Politèchnique de Valencia, 2014, p 20.

- Denis Genequand : Barrage d'époque Omeyyade au proche orient, ANR, édition Bocard, p112.

3- البلاذري، أنساب، 289/7، الحموي، معجم البلدان، 35/5. ابن رسته، الأعلام النفيسة، 109، 112، صفة جزيرة العرب، (ليدن: مطبعة بريل، 1884)، 143، جواد علي، المفصل، 162/1.

4- ابن العوام يحيى بن محمد (580هـ/1184م): الفلاحة الأندلسية، تح: أنور أبو سويلم وآخرون، (ط1)، عمان: منشورات مجمع اللغة العربية، 2012)، 520/1، محسن خليل: في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي، (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1982)، 39، هياجنة، الوضع الزراعي في الأندلس منذ الفتح حتى سقوط دولة المرابطين، 42، 48. كان سليمان بن عبد الملك والحجاج بن يوسف والي العراق يسأل الوفود عن حالة المطر في الأقاليم المختلفة، أنظر: البلاذري، أنساب، 107/8، الأزدي الحسن بن دريد (321هـ/933م): وصف المطر والسحاب، تح: التنوخي عزالدين، (دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، 1963)، 63.

5- اليعقوبي، البلدان، 121، 163، ابن الفقيه، البلدان، 120، الزهري محمد بن أبي بكر (ق6هـ/12م): كتاب الجغرافية، تح: صادق محمد، (بور سعيد: الكعبة الثقافية الدينية، دت)، 98.

والقناطر كما هو حاصل بأرض السواد، وتمتع الأراضي التي تزرع معتمدة على الري من مياه الأنهار بمميزات لا تتوفر في الأراضي التي تروى بمياه الأمطار وأهمها تجدد خصوبة التربة بصفة مستمرة بفعل الإرسابات النهرية، وإمكانية التحكم في مياه الري بالزيادة أو النقصان حسب طبيعة المحصول المراد ريه¹، لهذا نجد الأراضي التي تروى بمياه الأنهار غالباً تمتاز بارتفاع مردوديتها وقدرتها الإنتاجية.

وتظهر أهمية المياه الجوفية من خلال العيون والآبار، ويبدو دورها في مختلف المناطق لاسيما الهضابية والصحراوية والجافة حيث يتذبذب سقوط الأمطار وتقل البحاري المائية السطحية، لذا يكاد يعتمد السكان كلياً على المياه الجوفية لري محاصيلهم المعاشية، ففي معظم مناطق الدولة التي يسودها المناخ الجاف اعتمدت الزراعة على مياه الآبار والعيون، وفيها استخدم الإنسان طرقاً لمعرفة ما في باطن الأرض من ماء قبل حفر الآبار الزراعية، وتعرف هذه الطرق عند العرب بعلم الريافة²، وكان استخراج المياه يتم بواسطة الحيوانات من جمال وحمير والتي تسمى بالنواضح، تستغل في سقي الزرع والنخيل، ومن ذلك عرفت بلاد الحجاز نشاطاً حثيثاً في حفر العيون حيث عرف العصر الأموي استخراج ثمانين عينا في منطقة وادي القرى وحدها³، ويبدو أن ذلك يندرج في إطار السياسة الزراعية التي تعمل على استغلال المياه الجوفية في إعمار المناطق الصحراوية وإحياء الإنتاج الزراعي بها.

كما تميزت المناطق الجبلية من العراق بوفرة المياه الجوفية بسبب غزارة الأمطار والثلوج، حيث تتوفر بكثرة في منطقة الجزيرة غير أنها ذات نوعية رديئة لاحتوائها على نسبة عالية من الأملاح، بينما تقل في المناطق الصحراوية كملت ابتعدنا عن نهر الفرات حيث تظهر المياه الجوفية على شكل عيون وآبار، وتبدو أهمية الآبار والعيون في بلاد الشام أكثر حيوية كونها تشكل مورداً هاماً لمياه الأنهار، ولا تكاد تخلو قرية من قرى الغوطة من العيون وهي ضرورية لسقي الأراضي وتوفير مياه الشرب للإنسان والحيوان⁴.

وظهر أن الاهتمام بمثل هذه المنشآت زاد في العهد المرواني حيث أقيمت لها برك ومصانع⁵، فعلى منازل طريق الكوفة مكة وحدها أحصى الحربي (285هـ/898م) مائة وأربعاً وخمسين بئراً (154) في ثمانية عشر منزلاً

1- Ashtor, op cit, p51.

2- علم الريافة: هو معرفة استنباط الماء بواسطة بعض الأمارات الدالة على وجوده، فيعرف بعده وقربه بشم التراب أو برائحة بعض النباتات فيه، أو بحركة حيوان مخصوص فيه، وهو من فروع الفراسة، أنظر: الألويسي محمود: بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، (ط2)، القاهرة: دار الكتاب المصري، دت، 343/3.

3- الحموي، معجم البلدان، 338/4، موسى محمود، الحياة الزراعية في الحجاز في القرن الأول هجري، 35. وادي القرى: واد بين الشام والمدينة وهو بين تيماء وخيبر فيه قرى كثيرة وسما سمي وادي القرى، أنظر: البكري، المسالك والممالك، 97/1.

4- فالخ حسين: الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1974 ص 30، 31، الشعار، الري في العصر الأموي، 41.

5- المصانع: بناء عميق يتخذ للماء ويحبس فيه، انظر: الحموي، معجم البلدان، 438/1، ابن منظور، لسان العرب، 211/8.

رئيسيا وفرعيا سوى آبارا لم يحدد عددها تم حفرها في القرن الأول الهجري¹، هذا وتعددت أغراض إنشاء مثل هذه المنشآت لدواعي خيرية أين حبست لقوافل الحجيج والتجار ولعابري السبيل على مسالك الرئيسية بين الأمصار، مثل بركة زيزاء التي أنشأها الوليد بن يزيد² على طريق الحج الشامي، والتي كان يفد إليها أهل الصائفة ومن صدر الحج وعابري السبيل، وكانت هذه المنشآت فيما يبدو تؤدي دورا دعائيا لسلطان الدولة، يُدون عليها أسماء الخلفاء والأمراء الذي شيدها.

ويذكر البكري (487هـ/1094م)، أن عبد الرحمن بن حبيب والي المغرب (127هـ/137هـ)؛ أمر بحفر الآبار على طريق القوافل بين بلاد المغرب وأرض السودان الغربي، رغبة منه في تفعيل التجارة بين الضفتين، وتعدى استغلال الأندلسيين للعيون والآبار في الري والشرب والاستشفاء إلى استخدامها بمرور الوقت في تشغيل الأرحاء، مما يبين الأهمية الاقتصادية لهذا النوع من المنشآت المائية³، ومنه يتضح حرص المروانيين في رفاة مختلف أوجه الفعاليات الاقتصادية والإسهام في النهوض بقطاع الزراعة من خلال الاهتمام بمشاريع الري.

ب. الإمكانيات البشرية والتقنية: ترسخت أعمال المسلمين من المنشآت المائية خلال العصر الأموي برغم السيطرة الواضحة لملاحح حضارات البلاد المفتوحة عليها، ولقد شكلت المشاريع الإروائية المنشأة في هذه الفترة اللبنة الأولى التي قامت على أساسها مشاريع الري الأخرى في العصور اللاحقة، وبحسب ك. كاهن (C.Kahn) أن قضية الماء في البلاد الإسلامية تعد من القضايا الحيوية، لذلك أهتم الخلفاء والأمراء بها، فامتازت آلاهم ووسائلهم "بتقنية بارعة"⁴، وقد سخرت الدولة الأموية في العهد المرواني إمكانيات بشرية ومالية وأخرى تقنية، للنهوض بقطاع الري من خلال التدابير التالية:

▪ **الإمكانيات البشرية:** وذلك من خلال الاستفادة من اليد العاملة الخبيرة في مشاريع الإرواء من حفر للأحجار وشق القنوات وبناء القناطر والجسور، حيث تم توظيف طاقات بشرية مؤهلة مثل فلاحي السند (السياجحة، الزط) وجماعات من الزوج والنبط والرقيق⁵، مع محاولة توفير ظروف عمل لائقة لهم، وإشراك الفلاحين في الانفاق على صيانة هذه المنشآت بقدر طاقتهم، تشجيعا لهم على استغلالها وحمايتها، مما أسهم في ظهور

1- المناسك، (دار اليمامة: الرياض، 1969)، 322-347، موسى محمود، الحياة الزراعية في الحجاز في القرن الأول الهجري، 39.

2- الطبري، تاريخ الرسل، 217/7.

3- الطبري، تاريخ الرسل، 217/7، البكري، المسالك والممالك، 874/2. معجم البلدان، 163/3، الحميري محمد بن عبد الله (900هـ/1495م): الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: عباس إحسان، (ط2، بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة)، 394، 395، 539.

4- الإسلام منذ نشوئه حتى ظهور السلطنة العثمانية، 213، الشعار، الري في العراق في العصر الأموي، 123.

- Ashtor op cit, p47.

5- البلاذري، فتوح البلدان، 162، 355، 364، الطبري، تاريخ الرسل، 505/4، الجرجاني، تاريخ جرجان، 54.

- Michel le Syrien، op cit، T2، pp470-471.

- كان حسان النبطي ممن اعتمد عليهم الحجاج الثقفي في تجفيف المستنقعات وشق القنوات في سواد العراق، انظر: البلاذري، فتوح البلدان، 287.

هضة كبرى في مشاريع الإرواء وتطور في تقنيات هندسة الري في مناطق مثل: العراق والشام وبلاد الحجاز وخرسان¹، حيث أصبحت عملية السقي سهلة ومتيسرة وهذا ما جعل الزراعة مزدهرة.

■ الإمكانيات التقنية:

* توفير الشروط المادية والتقنية اللازمة لتنفيذ مشاريع الإرواء ومن ذلك؛ منع الدولة الفلاحين (أهل الذمة) من بيع آلاتهم ومساعدتهم وقت الحاجة، كما حرصت على توفير وسائل خدمة الأرض ومنها البقر في المناطق الزراعية وذلك بمنع ذبحها على اعتبار أنها من أهم وسائل الإنتاج، فلا يعجزهم ذلك عن استغلالها في مختلف الأعمال ومنها إنجاز مشاريع الإرواء، وهو ما يستشف من قول الشاعر الذي يشتكي قرار الوالي الحجاج الثقفي في هذا الصدد على وزن المتقارب:

شَكُونَا إِلَيْهِ خَرَابَ السَّوَادِ ❁ فَحَرَّمَ جَهْلًا لِحُومِ الْبَقْرِ².

* وقوف الدولة بإمكانياتها على مهام إنجاز مختلف مشاريع الري التي تحقق المنفعة العامة، ومراقبة مصادر المياه المختلفة والعمل على صيانتها باستمرار، فعند حفر نهر عدي قرر والي البصرة عدي بن أرطاة³ أن يقسم نفقات هذا النهر في أهلها غير أن الخليفة المرواني رفض⁴، وجعله من بيت مال المسلمين، فوفر هذا النهر الماء الصالح للشرب وري الأراضي الزراعية، وهو دليل على إسهام الدولة في الإنفاق على مشاريع الري.

* تخصيص الدولة مبالغ مالية هامة لمشاريع الري من أجل إعمار مختلف المناطق وتحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي، حيث كلف حفر أنهار مثل: النيل⁵ والصين⁶، والزاي⁷، الحجاج الثقفي حراج العراق لخمس سنين، وقيل ثلاثة وأربعون مليون درهم، وذلك من جملة تكاليف بناء مدينتي النيل وواسط سنة 78هـ/679م، كما

1- كان الحجاج يأمر القائمين على الحفر بأن: ((أنظروا إلى قيمة ما يأكل رجل من الحفارين في اليوم، فإن كان وزنه مثل وزن ما يقلع فلا تمتنعوا من الحفر، فأنفقوا عليه حتى استتموه))، ويذكر الطبري: ((فكان الفلاحون للطرق والجسور... مع الجزاء عن أيديهم على قدر طاقتهم))، أنظر: البلاذري، فتوح، 269، 270، تاريخ الرسل، 32/4.

2- أنظر: أبو عبيد، الأموال، 122، الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم، 310/4. منع الحجاج الثقفي ذبح البقر، انظر: ابن خردادبة، المسالك والممالك، 15.

3- عدي بن أرطاة (102هـ/720م): محدث وتابعي، عينه عمر بن عبد العزيز سنة 99هـ/717م والي على البصرة، قتله المهالبة، أنظر: ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، 290/16.

4- الحموي، معجم البلدان، 321/5، فرقاني، السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، 197.

5- نهر النيل: سماه الحجاج بالنيل تيمنًا بنيل مصر، ينبع من الضفة الشرقية لنهر الفرات ويصب قرب مدينة واسط بلغ عرضة ثلاثين متراً، يمر بقرى كثير ويتفرع عنه نهر الزاب الأعلى والأسفل وكذا نهر السابيس، أنظر: الشعار: الري في العراق في العصر الأموي، 144.

6- الصين: حفر في منطقة تدعى الصين قرب كسكر، يصب في بطائح جنوب واسط، أنظر: الشعار، الري في العراق في العصر الأموي، 141.

7- الزاي: يقع هذا النهر شمال مدينة واسط، وكان الهدف من انشائه سقي الأراضي المحيطة بالمدينة، أنظر: البلاذري، فتوح، البلدان، 284.

أورد البلاذري أن الوالي عبد الله بن عمر بن عبد العزيز¹ حفر النهر المسمى باسمه في البصرة، فبلغت نفقته ثلاثمائة ألف درهم²، وهو ما يدل على أن الدولة كانت تخصص مبالغ هائلة من أجل توفير الماء و صيانة منشآته، وفي سبيل تحقيق تلك الغايات شجعت الدولة أصحاب المال الانخراط في هذا المسعى الاقتصادي الخزي حيث كان بالبصرة مثلا عدد لا يحصى من الأنهار، ولكل نهر اسم ينسب لصاحبه الذي احتفراه³.

ج. مشاريع الري في العهد المرواني.

لقد ترجمت جهود الدولة في العناية بمشاريع الري شرقا وغربا، من خلال اهتمام الخلفاء والولاة الأمويين بشق الأنهار والقنوات وتوسيعها وإنشاء القناطر وحفر الآبار وغيرها من الأعمال، في إطار سياسة متكاملة للدولة لإنعاش الحياة الزراعية في الأقاليم، وإعمار المناطق والقضاء على مشكل قلة الماء ومن أمثلة ذلك:

أبدى الخليفة هشام بن عبد الملك وولاته رغبة كبيرة ومقدرة عالية في انشاء مشاريع الري ولا سيما حفر الأنهار، ولعل أشهر هذه المشاريع حفر نهر المبارك، ويأخذ هذا النهر مياهه من الضفة الشرقية لنهر دجلة عند مدينة المبارك، ويجري جنوبا حتى يصب في البطائح، وقد بلغت كلفة حفره اثنا عشر مليون درهم، وهو مبلغ كبير يعكس حجم المشروع، حيث صار هذا النهر يسقي مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في السواد بين واسط والبصرة، وقد خلد شعر الفرزدق هذا المشروع الكبير قائلا على وزن الطويل:

أَعْطِي خَلِيفَتَهُ بِقُوَّةِ خَالِدٍ ❁ نَهْرًا يَفِيضُ لَهُ عَلَى الْأَنْهَارِ
إِنَّ الْمَبَارَكَ كَأَسْمِهِ يَسْقِي بِهِ ❁ حَرْثَ السَّوَادِ وَنَاعِمَ الْجَبَّارِ⁴.

وتشير المصادر أن الخليفة هشام بن عبد الملك أتبع مشروع نهر المبارك الذي أحكم عليه قنطرة بمشاريع أخرى نتيجة فشله، رغم المبالغ الطائلة التي كلفت إنجازها نتيجة سوء تقدير الوالي خالد القسري عند إنجازها لفيضان نهر دجلة، حيث قام الخليفة بحفر أنهار أخرى في المنطقة مثل نهر فم الصلح نسبة إلى مدينة فم الصلح، مما يدل على عزم الدولة وإصرارها في تحقيق التنمية، وتظهر أهمية مثل هذه المشاريع في كونها أدت إلى

1- عبد الله بن عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم (ت128هـ/745م): كان والي العراق لدى يزيد بن الوليد قتل في عهد مروان بن محمد، انظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، 216/31 وما بعدها.

2- بجشل بن أسلم بن سهل (292هـ/905م): تاريخ واسط، تج: كوركيس عواد، (ط1، بيروت: عالم الكتب، 1986) 39، معجم البلدان، 349/5، فتوح البلدان، 284، 288، 359، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 347/2، الغزي كامل بن حسين: نهر الذهب في تاريخ حلب، (ط2، حلب: دار القلم، 1998)، 62/1، سليمان البدور: إدارة المياه في بلاد الشام (محاضرة)، المؤتمر التاسع لتاريخ بلاد الشام، اريد، جامعة اليرموك، 2012، ص 10، فالخ حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، 100.

3- البلاذري، فتوح، 352، الأصبخري إبراهيم بن محمد (346هـ/957م): المسالك والممالك، (بيروت: دار صادر، 2007)، 80.

4- البلاذري، فتوح، 284، المبرد، الكامل في اللغة، 102/4، الحموي، معجم البلدان، 163/4، 321/5.

إحياء أراضي زراعية شاسعة في المناطق التي يمر بها، كما أن هذه المشاريع ظلت حية لحقب طويلة لاحقة، أذ يذكر الحموي بقوله: ((نهر فم الصلح، نهر كبير... عليه عدة قرى))¹.

ولا يختلف الأمر في مناطق الدولة الواسعة؛ ففي الجزيرة الفراتية أيام الوالي سعيد بن عبد الملك (ت132هـ/749)، اكتمل مشروع نهر سعيد الذي أسهم بمرور الوقت في توطين ثلاثمائة قرية على ضفافه، واحتفر الحر بن يوسف الأموي نهر المكشوف بداية من سنة 107هـ/725م، والذي استغرق إنجازها خمسة عشرة عاما وكلف ثمانية ملايين درهم، واحتاج المشروع لأكثر من خمسة آلاف نفر فيما ذكر، وتوج المشروع بإقامة مجمع للطواحين تدار بقوة المياه على ضفتيه² ولا شك أن مثل هذه المشاريع تدلل على الخصب ووفرة المحاصيل هناك.

لقد حوت القصور المروانية المنتشرة في بلاد الشام عمارة مائية متنوعة من نقل وتخزين للمياه فارتبطت بذلك بنشاط زراعي أسهم في الاستيطان، وأظهرت التنقيبات الأثرية الحديثة مدى التطور الذي وصلت إليه الخبرة الأموية الكبيرة في تسيير أنظمة الماء وبناء عمارتها، فلم يكن الجفاف فيما يبدو مانعا لتعمير بادية الشام الصحراوية، فقصر الحير الشرقي³؛ كان به منظومة ري تغذي مجمع القصر وحمامته، وأرض زراعية على مساحة تجاوزت الثلاثين هكتارا⁴.

1- الحموي، معجم البلدان، 421/3، أبو الفدا إسماعيل بن محمد (ت732هـ/1331م): تقويم البلدان، (ط1)، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2006، 354. أنشأ الوالي خالد القسري قنطرة على نهر المبارك وأعظم النفقة عليها، غير أن فيضان نهر دجلة خربها وخرّب معها نهر المبارك، فأغرم الخليفة واليه ما كان أنفقه عليها، انظر: البلاذري، فتوح، 285. فم الصلح: بلدة شرق دجلة قريبة من واسط، انظر: الحموي، معجم، 348/5.

2- البلاذري، فتوح، 152، الأزدي، تاريخ الموصل، 26، 43، حورية سلام، الموصل في العصر الأموي، 100، فؤاد الدويكات: الأحوال الزراعية في إقليم الجزيرة الفراتية في العصر الأموي، المحلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج7، ع1، عمان، 2013، ص11 وما بعدها، عبد الواحد دنون طه: المظاهر الحضارية في الموصل خلال العصر الأموي، موسوعة الموصل الحضارية، الموصل، 1992، ص48/2.

3- قصر الحير الشرقي: يقع القصر في البادية السورية بالقرب من مدينة السخنة حوالي 10 كم شرقا، وعن مدينة الرصافة حوالي 100 كم، انظر: الحمارنة منذر: الفنون الزخرفية في القصور الأموية ببلاد الشام، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 1996، 41.

4-Pierre Guichard ; L'eau dans le monde musulman médiéval, séminaire de recherche 1980-1981, Lyon, maison de Lorient et de la méditerranée jean pouilleux, 1982, p120.

-Heinz Gaube : Un Arabe palais au sud de la syrie, Hirbat el-Baida. In : Revue de l'Occident musulman et de méditerranée n°24, 1977, P269.

- Denis Genequand : Économie de production, affirmation du pouvoir et dolce Vita : aspects de la politique de l'eau sous les Omeyyades au Bilad al-Sham, Publications de l'Institut français du Proche-Orient, Beyrouth, 2009, p161.

- زكرياء مها: المنشآت المائية في بلاد الشام وآثارها الاجتماعية والاقتصادية في العصر الأموي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2017، ص25.

اهتمت الدولة الإسلامية منذ أيامها الأولى في مصر بحفر الترغ وإقامة الجسور وبناء القناطر، وخصصت لذلك حصة من أموال الخراج¹، وفي بلاد المغرب الإسلامي أسهب الجغرافيون في الحديث عن طرق معالجة وسائل الري وتطويرها، لتتماشى مع الطبيعة الجغرافية للمنطقة، حيث تم الاستفادة من تخزين المياه في البرك والأحواض الكبيرة لحل مشكلة الجفاف وقلة الأمطار وعدم انتظامها ونفوذية الأرض والتبخر²، وذلك لأجل توفير المياه وتوسيع الأرض الزراعية، فتم بناء الكثير منها في القيروان على عهد الخليفة هشام بن عبد الملك، ولقيمتها تواصل بناؤها في العهود اللاحقة، وبني البكري³ على أحد أفراد الأسرة المروانية الحاكمة حين ينسب إليه جلب ساقية (قناة) إلى قرى السوس أواخر عهد بني أمية من أحد الأودية القريبة وقد أسهم بذلك في تعميرها، ولم يتسن للباحث التأكد من هذه الشخصية التي ذكرها البكري بتسمية عبد الرحمن بن مروان لغياب تراجم عنها في المصادر.

وفي الأندلس دلت الشواهد والآثار وأسماء المواقع على أن المسلمين حين فتحوا أرض الأندلس، أعادوا بناء أنظمة ري حديثة ووسعوها وأعادوا تنظيم إجراءات التوزيع والإدارة وفق للقواعد التي كانوا يحملونها، حيث عمل السمع بن مالك الخولاني سنة 101هـ/719م على تجديد وصيانة وسائل الري فأعاد بناء قنطرة قرطبة لتسهيل إيصال الماء إلى المزارع والبساتين⁴، ولعل ذلك كله يندرج ضمن سياسة الأعمار وتشجيع المسلمين على الاستيطان.

ولم تقتصر تلك الجهود على إنجاز مشاريع ري الأراضي وزيادة المساحة الزراعية، بل تعدتها إلى توفير المياه في المناطق الصحراوية المأهولة بالسكان، ونظرا لقلّة المصادر المائية بمكة وأهميتها أولى الخلفاء من بني مروان عناية خاصة بما لارتباطها بموسم الحج، ولعل من أضخم مشاريع المياه في مكة في العصر الأموي استخراج آبار جديد بعد أن عانى الحجيج من شح الماء وقتله، حيث أمر الخليفة الوليد بن عبد الملك عامله على مكة خالد بن عبد الله القسري(86هـ/96هـ-705م/715م)، بحفر بئر تضاهي في فضلها بئر زمزم، ولم تقتصر المشاريع المائية على حفر الآبار واستغلال مياهها، بل تعدى ذلك لإنشاء مجامع للماء وإيصال مائها إلى البرك والحياض أو المشارب الموزعة في مكة، وأدخلت في العهد المرواني تقنية جديدة هي نقل الماء عن طريق القنوات الأرضية

1- المقرئ، المواعظ والاعتبار، 140/1، السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ/1505): حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تح: محمد إبراهيم، (ط1، القاهرة: دار إحياء الكتب، 1967)، 151/1.

2- البكري، المسالك والممالك، 677/2، 678، الإدريسي محمد بن محمد(560هـ/1165م): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، (ط1، بيروت: عالم الكتب، 1988)، 284/1.

3- المسالك والممالك، 853/2. ذكر البكري أن عبد الرحمن هو أخو مروان الجعدي (مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية).

4- ابن عذاري، البيان المغرب، 26/2، المقرئ، نفح الطيب، 15/3.

كما فعل خالد بن عبد الله القسري¹، ومما يلاحظ أن مشكلة نقص الماء بمكة بقيت قائمة رغم الجهود المبذولة بسبب الزيادة التي تعرفها أعداد الحجيج والسكان من عام لآخر.

ومنه نخلص؛ أن المروانيين سخرُوا جهود كبيرة للنهوض بقطاع الري في أقاليم الدولة مما انعكس على المردود الزراعي حيث نشط منظومة الإنتاج وزاد من استصلاح الأراضي الزراعية، كما فتح الباب واسعا لتطور تقنيات الري ومنظومتها، فكان أحد ركائز النهوض الاقتصادي الذي عرفه العالم الإسلامي في أغلب فتراته فيما بعد ولقرون طويلة.

4. المراعي والثروة الحيوانية.

أ. **المراعي:** تشمل المراعي معظم الصحاري والغابات وأراضي الأعشاب، فهي أراضي غير مزروعة تقوم بتوفير متطلبات الحياة للحيوانات الرعوية من بقر وأغنام والجاموس والماعز والإبل والخيل والبغال، ودفعت ملامح البيئة الطبيعية دورا مباشرا في تحديد التوزيع الجغرافي للثروة الحيوانية، وانتشار المراعي في أقاليم العالم الإسلامي في العصر الأموي، وهو ما شجع الدولة العناية في سياساتها الزراعية بالثروة الحيوانية وتنميتها خاصة المفيدة في الزراعة، فكانت المناطق الممتدة بين الكوفة والأنبار من أخصب المراعي وهو ما شجع قبيلة تميم² المعروفة بتربية الأنعام الزحف على بادية العراق، كما أن أغلب الأراضي الصالحة للرعي نجدها قريبة من المدن في نجد والحجاز لخصوبة أراضيها، حيث يذكر السمهودي(911هـ/1506)، أنه كان لأهل المدينة مائتا راع يراعون مواشيهم مما تنبته مناطقهم من أعشاب رعوية، وانتشرت بمناطق الجولان وحوران والبقاع والبادية أفضل مناطق الرعي ببلاد الشام، فكان من أسباب استيطان القبائل العربية بالمنطقة ومنها قبيلة بني أسد³، وهو ما خفف الضغط على بوادي العراق⁴.

وللطبيعة الجغرافية لبلاد المغرب والأندلس دور في انتشار المراعي بالمناطق الجبلية والسهول الرعوية، فاشتهرت منطقة زغوان من أعمال إفريقية الجبلية الدائمة الخضرة، بتربية الأغنام والأبقار والخيول إلى جانب البغال، وكان لتوفر المراعي في سفوح الجبال والأودية والمروج الأندلسية أثر في نجاح تربية الأنعام، حيث كانت مروج غرناطة

1- الأزقي، أخبار مكة، 107/2، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، 293/2، 294، الطبري، تاريخ الرسل، 440/6، الباطين إلهام: المنشآت المائية في مكة منذ ما قبل الإسلام حتى نهاية العصر الأموي، مركز الدراسات الجامعية، جامعة الملك سعود، 2003، ص 436.

2- قبيلة تميم: قبيلة عظيمة من العدنانية تنسب إلى تميم بن مرّ، كانت منازلهم بأرض نجد ثم تفرقوا في الأمصار، قدموا على النبي سنة 9هـ، ولهم دور كبير في أحداث الفتح الإسلامي، وللمزيد أنظر: ابن قتيبة، المعارف، 112، كحالة، معجم قبائل العرب، 129/1.

3- بني أسد: من العدنانية تنسب لحزبة بن مدركة، من عشائر العراق الكبيرة، كان موطنها القديم في نجد، اشتهرت بتربية الأنعام، انظر: ابن قتيبة، المعارف، 65، معجم قبائل العرب، 11/4.

4- المقدسي، أحسن التقاسيم، 175، وفاء الوفا، 225/3، التلاوي حسين: الكوفة حتى نهاية العصر الأموي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، د. ت، 323، غلاب محمد: الساحل الفنيقي وظهره، (ط1، بيروت: دار العلم للملايين، 1969)، 420، صوالحة محمد: المراعي وإدارتها، مجلة الجمعية الأردنية للبحث، ع8، 2016، ص 74.

وأشبيلية تشتهر بمراعيها الواسعة، ويذكر العذري (478هـ/1085م) أنها كانت تسع لوحدها مراعي الأندلس كلها، وهو ما شجع المسلمين على جلب أنواع جديدة من الحيوانات لتربيتها من خارج الأندلس نظرا لتنوع غطائها النباتي، وفي بلاد خرسان وإقليم ماوراء النهر، كان للعناية بتربية الحيوانات وتوفير المناطق الرعوية الواسعة، أن وجدت لديهم مناطق صيفية وشتوية ينتقلون بينها لرعي حيواناتهم المختلفة من إبل وبراذين وماعز وأغنام وأبقار¹.

تساهم الإدارة الجيدة للمراعي في توفير حاجيات المجتمعات من الإنتاج الحيواني، لهذا أولى المسلمون عناية بمجال الرعي فانتظموا له نظام الحمى، فهو الطريقة الأفضل لحماية الموارد الطبيعية من خلال تنظيم السكان المحليين لكيفية الاستفادة من الأراضي دون استهلاكها بشكل جائر، وتعرف أرض الحمى بأرض المشاع²، وهي من أصناف الملكية الجماعية، ويمكن أن نشير إلى نوعين من الحمى كانا معروفين طوال العصر الأموي:

* **الحمى العام:** ويشترك في منفعته الجميع وتتساوى حقوقهم في تلك المنفعة³، ويلاحظ أن هذا النوع من الحمى كان محل خلاف بين القبائل، ويشير آشستور (E.Ashtor)، إلى أن الأراضي الزراعية الممتدة بين العراق والشام تحولت إلى أراضي سهبية نتيجة زحف البدو بقطعانهم عليها⁴، غير أن هذا الرأي يعد غير دقيق، حيث تبني المروانيون حلولاً لمنع التعدي على الأراضي الزراعية، وتنظيم الأراضي الخاصة بالرعي ومنها إباحة الأحماء الخاصة عدى النقيع⁵ الذي أفتى الخليفة عمر بن عبد العزيز بعدم جواز إباحته⁶.

* **الحمى الخاص:** يشير صالح العلي أن المروانيين لم يحاولوا إخماد حمى جديدة تحاشيا للمشاكل التي حدثت في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه، فافتقروا بتوسيع الحمى التي كانت مقررة قبل مجيئهم، ولاشك أن هذا النوع من الحمى كان مخصوصا لنوع من الأنعام؛ فقد حمى النبي صلى الله عليه وسلم النقيع لحيل المسلمين وحمى الريدة⁷ للصدقة، وكانت لهذه الأراضي حدودا معلومة، تخضع لإدارة خاصة يقوم عليها عامل الحمى ويدعى عامل الشرف، كان يسهر على إبل الصدقة والنعم التي يحمل عليها في سبيل الله، فضلا عن حمايتها من التجاوزات نظرا لمواردها الغنية

1- الاضطخري، المسالك والممالك، 288، الإدريسي، نزهة المشتاق، 194/1، نصوص من الأندلس، تح: الأهواني عبد العزيز (مدير: معهد الدراسات الإسلامية، 1965)، 96.

2- أبو يوسف، الخراج، 115، أبو عبيد، الأموال، 375، الماوردي، الأحكام، 275، صوالحة محمد: المراعي وإدارتها، 76.

3- أبو يوسف، الخراج، 116.

4 - A Social and Economic History, op cit, 17.

5- النقيع: موضع قرب المدينة على ثلاث مراحل من المدينة (حوالي 80 كلم)، أنظر: البكري، معجم ما استعجم، 1323/4.

6- ابن سعد، الطبقات، 266/5، أبو عبيد، الأموال، 377.

7- الريدة: من قرى المدينة على ثلاثة أيام قريبة من ذات عرق على طريق الحجاز، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 24/3.

كالعيون والآبار، فكانت أراضي الحمى محل أطماع القبائل باستمرار، ويبدو أن الدولة خصصت لحرفة الرعي طائفة من العبيد يقومون برعايتها¹.

ب. **الثروة الحيوانية:** إن اهتمام المروانيين بالحمى وتنظيمها قد أسهم من دون شك في توفر مساحات رعوية كبيرة كان لها الأثر في اهتمام الخاصة والعامة على السواء في العناية بالثروة الحيوانية، وتبرز أهميتها في تعدد الأغراض التي تستخدم الحيوانات فيها مثل توفير اللحوم والدهون ومنتجات الألبان وإيجاد المادة الأولية للصناعات، ومن جهة أخرى تسهم في تفعيل النشاط التجاري بنقل مختلف السلع عبر مختلف الطرق والمسالك البرية، فيذكر اليعقوبي أن لعلي بن الحسين (ت95هـ/713م)، إبل تحمل الفاكهة من الشام إلى المدينة²، ويضاف إلى ذلك ما تنتجه هذه الحيوانات من طاقة محرّكة في الدفع والرفع لتسيير الآلات التي يستخلص بها الماء لأغراض الري، فكان لعنيسة بن سعيد بن العاص³ أربعين بختيا لري مزارعه⁴، وتظهر قيمة هذه السلعة الاقتصادية خاصة في موسم الحج حيث تزدهر تجارة الإبل والاعنام والأبقار لزيادة الطلب الكبير عليها، فكان الخلفاء المروانيون والعامة يشترّون البَدَنَ من أسواق مَنى⁵، ولم تقتصر تجارة الحج على ما يقدم من هدي وأضاحي، بل شملت أيضا تجارة البغال والحمير للركوب وحمل الأمتاع والأثقال.

ويظهر اهتمام المروانيين جليا من خلال مساهمة أفراد من الأسرة المروانية في دعم جهود الدولة للنهوض بهذا القطاع الاقتصادي الهام، حيث تبرع عبد الواحد بن الحارث بن الحكم الأموي بمرج على ثغر الجزيرة وجعله أرض حمى للمسلمين، كما قامت الدولة بنقل أصناف معينة من الحيوانات من مناطق تكاثرها إلى الأماكن التي تقل فيها حيث استخدم العراقيون الجواميس التي تم نقلها من بلاد السند في عهد الحجاج الثقفي لقوة

1- أبو عبيدة، الأموال، 376، ابن سعد، الطبقات، 232/3، الحموي، معجم البلدان، 10/4، الحجاز في صدر الإسلام، (ط1)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1990، 374، 378. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ((...ولولا هذا النعم الذي أحمل عليه في سبيل الله ما حميت على الناس من بلادهم شيئا))، وقد ذكرت المصادر بعض من تلك التجاوزات كحفر الآبار والعيون في حدود الحمى واستصلاح أراضي خصبة تابعة لها، وقد بلغت غلات أراضي حمى ضرية في عهد بن العباس بعدما أجازوها لأنفسهم، ثمانية آلاف درهم في السنة، مما يدل على خصوبتها وأهميتها الاقتصادية، أنظر: أبو يوسف، الخراج، 118، السهمودي، وفاء الوفاء، 229/3.

2- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 259/2.

3- عنيسة بن سعيد بن العاص: أخو عمرو بن سعيد الأشدق الذي غلب على دمشق في أيام عبد الملك، وهو من أهل المدينة، كان مع أخيه بدمشق حين غلب عليها، انظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، 3/47.

4- السهمودي، وفاء الوفاء، 195/3. البخت هي الإبل الحرسانية، طويلة الأعناق، انظر: ابن منظور لسان العرب، 9/2.

5- ابن سعد، الطبقات الكبرى، السيف محمد: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في نجد والحجاز، (ط3)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1982،

تحملها، ولتشجيع تربيتها وحاجة الناس إليها، وكانت أغلب عطايا وصلات الخلفاء والولاة من الأنعام والخيل والإبل¹.

وما أمكن جمعه من معلومات حول حجم هذه الثروة في فترة الدراسة يبقى شحيحاً، حيث كان لبعض الولاة ثروة حيوانية كبيرة ومنهم الحجاج الثقفي؛ الذي كان له ألف من المواشي، وبلغ ما صدره يزيد بن عبد الملك من أموال آل المهلب أربعة آلاف جاموسة كانت منتشرة في أراضي السواد، واشتهرت الكثير من القبائل العربية بتربية الأنعام مثل قبيلة تميم، وكانت لحوم الضأن والبقرة شائعة في أطباق الخاصة والعامة على السواء²، مما يدل على ازدهار هذا القطاع المنتج.

ج. الصيد: من المعلوم أن الدولة الأموية في العهد المرواني، كانت تشرف على أراضي شاسعة ومسطحات مائية متنوعة من بحار ومحيطات وأتهار وبحيرات، فإن مناطق الصيد البحري والبري أصبحت واسعة وهي كالتالي:

■ **الصيد البحري:**

* **مناطق نشاطه:** كان هذا النوع من الصيد يمارس في الأتهار والبحيرات وفي البحار³، حيث اشتهرت الجزيرة العربية بكثرة موانئها الموجهة للصيد ومنها ميناء الجار المطل على البحر الأحمر والذي كان يخدم المدينة المنورة بخاصة وشمال الحجاز في فترة صدر الإسلام، وهو ما أنعش تجارة الأسماك في أسواق مكة⁴، كما عاش خلق كثير من أهل سواحل البحرين وعمان واليمن على صيد البحر ومنتجاته المختلفة من حيتان ولؤلؤ وأنواع الأسماك الأخرى، ويعد الزارة⁵ من أهم موانئ الصيد على الخليج، ونستشف من وصف الشعراء كثرة السفن والقوارب في مياه نهر دجلة التي كان يستغل الكثير منها في حرفة صيد الأسماك، فالأتهار المحيطة بواسطة كانت ملئ بأنواع السمك كما يصفها المقدسي⁶، وقد ساعد ذلك فيما يبدو في تطور تقنية بناء السفن في العراق في العصر الأموي مما سمح فيما يبدو بزيادة فاعليتها، فاشتهرت كل من البصرة والأبلة بصناعة المراكب، ولازدهار نشاط الصيد أشرفت الدولة على تنظيمه حيث عمده الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى تأجير بعض مناطق إنتاجه

1- البلاذري، فتوح، 168، 191، وصل الخليفة عبد الملك الشاعر جرير مائة ناقة وثمانية من الرعاة، وأعطى يزيد بن عبد الملك النابغة الذبياني مائة ناقة في مدحه، أنظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، 273/8، الأصفهاني، الأغاني، 80/7،
2- ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، 86، ابن سعد، الطبقات، 375/5، البلاذري، فتوح، 181، التلاوي، الكوفة حتى نهاية العصر الأموي، 325، الدرايسة وداد: الحياة الاجتماعية في بلاد الشام في العصر الأموي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 1994، ص 56.
3- المقرئ، الخطط، 84/1، الدميري، حياة الحيوان الكبرى، 397/1.
4- الفاكهي، أخبار مكة، 252/3، صورة الأرض، 118، 129.
5- الزارة ميناء في البحرين قريب من القطيف.
6- أحسن التقاسيم، 118، السبعيني منيرة: الزراعة في البحرين في العصورين الأموي والعصر العباسي، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات والبحوث، مج 1، مؤتمر 03، جامعة عين شمس، أسوان، 2019، ص 511. صور يزيد بن مفرغ الحميري (ت 69هـ/688م)، كثرة السفن والقوارب بنهر دجلة قائلاً:
بَدَجَلَةَ فَاسْتَمَرَّ بِهِمْ سَفِينٌ ❁ تَشَقُّ صُدُورَهَا اللَّجَجَ الْغَمَارَا. [الوافر]،
- أنظر: ديوان يزيد بن مفرغ، تج: أبو صلاح عبد القدوس، (ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1975)، 132.

في العراق، كما لجأت الدولة إلى حماية بعض أنواعه لمردوده المالي المحزى، فسمك بحيرة خلاط بأرمينيا كان مطلوباً في نواحي الهند وكان تسويقه يتم بعد تحفيفه، وقد حوى والي الجزيرة مروان بن محمد نشاط الصيد بالبحيرة بعد أن كان مشاعاً للجميع¹.

وفي الجهة الغربية من أراضي الخلافة عرفت مصر بتعدد واجهاتها البحرية المطلّة على بحر الأحمر (بحر القلزم) والبحر المتوسط (بحر الروم)، كما اشتهرت بكثرة بحيراتها حيث يصف أبو الفدا بحيرة الفيوم بأنها: "بحيرة كثيرة الأسماك"، كما عرف عن بحيرة بوقير بالإسكندرية بأن بها أنواعاً من الأسماك التي منها يجني الصيادون المال الكثير، واشتهرت مياه النيل بأسماك البلطي، واللبّيس والرعد وهي غذاء معروف عند المصريين لوفرتة ورخص ثمنه.

ولم يختلف الأمر في بلاد المغرب والأندلس حيث ذكرت المصنفات الجغرافية أن الصيد البحري كان نشيطاً في المنطقة منذ القديم، حيث يصف البكري سواحل بلاد المغرب بأنها بها سمك كثير، وذكر منها سواحل باجة، وبونة، وطنجة التي اشتهرت بصيد الحوت، واشتغل سكان بلاد الأندلس منذ فتحها بحرفة الصيد خاصة عند السواحل وشفاف الأهمار، حيث اشتهر ساحل شدونة بصيد حوت التن، وعرفت بعض الأهمار أنواع من السمك كسمك الشهبوق الذي يتكاثر في نهر الشلف، وكان الأفراد على دراية بالأشهر التي تكثر فيها الأسماك، وزيادة على حرفة صيد الأسماك، كان هناك اهتمام باستخراج اللؤلؤ الذي استخدم كحلي للزينة من نهر الفرات عند مصبه في الخليج، وفي الوادي الكبير بالأندلس².

* وسائله: تنوعت طرق صيد الأسماك في العصر الأموي واستخدمت وسائل وتقنيات لتحصيله وفي أغلبها تتم بطرق تقليدية وبسيطة منها الشباك والزروب والصنابير الحادة التي كثر استخدامها في الأهمار والأودية، كما ذكرت المصادر وسائل أخرى كان يستعملها سكان المغرب منذ أوائل العصر الوسيط كالتخاذ السمك الصغير طعماً لاصطياد السمك الكبير ثم صيدها بواسطة الشباك، وكانت فترة فيضان النيل فرصة لحبس أنواع الأسماك في القنوات والخلجان بعد فتحها، ثم تعلق فيساعد ذلك الصيادين على صيد كميات كبيرة منها، واستعمل

1- أبو يوسف، الخراج، 100، ابن قتيبة، عيون الأخبار، 318/3، 319، الحموي، معجم البلدان، 350/1، 351. كان الحجاج الثقفي أول من أجرى السفن المغيرة المسمرة المدهونة والمستطحة في البحر، أنظر: الجاحظ، البيان والتبيين، 208/2، ابن رسته، الأعراف النفيسة، 195.
2- البكري، المسالك والممالك، 720/2، 722، 783، الزهري، كتاب الجغرافية، 88، القزويني زكريا بن محمد (682هـ/1283م): آثار البلاد وأخبار العباد، (بيروت: دار صادر)، 178، أبو الفداء، تقويم البلدان، 42، الحميري، الروض المعطار، 101، بلمداني نوال: الثروة السمكية بالغرب الإسلامي في العصر الوسيط، مجلة المواقف للبحوث، ع10، جامعة معسكر، 2015، ص ص 181، 182، الخريزلي، العراق في ظل الحكم الأموي، 360.

أهل العراق الشصوص¹ باستخدام القوارب في الأنهار والمراكب في المياه العميقة²، وتنوع أساليب صيد الأسماك يدل على تنوعها وسهولة الحصول عليها.

وتلخص هنا أن تنوع المسطحات المائية وكثرتها كان له انعكاس واضح على الثروة السمكية في فترة الدراسة حيث أدى إلى تنوعها ووفرتها، ويظهر أن الدولة قد أولت لهذا القطاع الاقتصادي الهام اهتماما من خلال تدابير متنوعة كتحديد نصاب زكاته، وتنظيم تجارته بإنشاء أسواق خاصة له في المدن³، فكانت أسعاره في متناول العامة حيث ذكر المحدث سماك بن حرب (ت123هـ/740م)، أنه لما زار واسط زمن ولاية الحجاج الثقفي (75هـ-95هـ/694م-713م) على العراق، بلغ ثمن مائة رطل⁴ من السمك درهما، ورغم المبالغة الكبيرة في ثمن السمك فإنه يدل على الوفرة، كما تفنن الأغنياء في إعداد أطباقه فلم تخل موائدهم في بلاد الشام من حساء السمك، وقد نمت هذا النشاط حتى ظهرت مراكز استغلال في بعض المدن الساحلية، حيث اشتهرت مدينة "مجدالا" الشامية بتجفيف السمك وتصديره منذ نهاية الحكم البيزنطي لبلاد الشام⁵.

■ الصيد البري:

* **مناطق نشاطه:** تنوعت حاجة الأفراد للصيد في العهد المرواني بين اتخاذه مصدر عيش، أو اعتباره من وسائل الترفيه المحببة لدى الأغنياء خاصة بعد شيوع حياة الترف، حيث كان الفراهيدي⁶ يبيع في الأسواق صيده وينفق بثمنه، ومارس معظم الخلفاء المروانيين الصيد؛ فكان عبد الملك بن مروان يهوى صيد الغزلان، واعتماد هشام بن عبد الملك الخروج للصيد، وكان الصيد يمارس في المناطق البعيدة عن العمران في أماكن تكاثر الطرائد في البادية الصحراوية والمناطق الجبلية والغابات⁷، التي تزخر بها أراضي الدولة الشاسعة.

* **وسائل نشاطه:** تعددت أساليب وتقنيات الصيد حيث استعملت الحيوانات مثل طيور البزاة والصقور والشاهين، واختلفت طيور الخلفاء عن طيور العامة فكانت غالبية الثمن، ومن أغراضها صيد طير الماء والحباري والدرج والكروان وحتى الغزلان، كما استخدموا ضواري الصيد كالفهود واشتهر الوليد بن يزيد بتربيتها لأغراض

1- الشص: حديدة عقفاء يصاد بها السمك، أنظر: الهروي، تهذيب اللغة، 179/11، ابن منظور، لسان العرب، 48/7.
2- البكري، المسالك والممالك، 721/2، العمري، مسالك الأبصار، 400/9، المقريزي، المواعظ والاعتبار، 102/1، الزغلول مصطفى: الحرف والصناعات بالأندلس منذ الفتح وحتى سقوط غرناطة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1994، ص 52.
3- ابن كثير، البداية والنهاية، 5/8، أرسل الخليفة عمر بن عبد العزيز لواليه على عمان، يأمره ألا يأخذ من السمك شيئا حتى يبلغ مائتي درهم كنصاب للزكاة، ويذهب عمر بن عبد العزيز إلى أن ما أخرج البحر بمنزلة ما أخرج البر من المعادن أنظر: أبو عبيد، الأموال، 434.
4- الرطل: كان الرطل العراقي يساوي 407 غ، أنظر: هانس، المكاييل والأوزان الإسلامية، 35.
5- الحموي، معجم البلدان، 350/5، الدرايسة، الحياة الاجتماعية في بلاد الشام في العصر الأموي، 59، 60، الخرابشة ممدوح: الحياة الاقتصادية في بلاد الشام في العصر البيزنطي (ق6م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2010، ص 123.
6- الفراهيدي الخليل بن أحمد (ت170هـ/786م): من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أنظر: الحموي، إرشاد الأريب، 1260/3.
7- الأزدي، وصف المطر والسحاب، 12، 13، 14، الباشا، الصيد عند العرب، 33، 36، الدرايسة، الحياة الاجتماعية في بلاد الشام في العصر الأموي، 197.

الزينة والصيد، كما استخدمت الكلاب من فصيلة العريج أو السلوقية في صيد الأرانب والغزلان والضباء، ومن وسائل الصيد الأخرى غير الحيوانات اتخاذ الرماح والنبال والشراك والفخاخ أو حفر الزبي لاصطياد الأسود والذئاب¹، كما اتخذت الأشراك الحديدية في صيد حُمر الوحش، وكانت الطرائد الكبيرة تحشر في أماكن خاصة بعد اصطيادها فقد دلت الأبحاث الأثرية في القصور الأموية في بلاد الشام أنها كانت تحوي حيراً² تُحسب فيها أنواعا من الحيوانات البرية بعد صيدها، وربما كانت تحشر بغرض استهلاك لحومها.

أما أوقات الصيد ومواسمه فلا يوجد وقت معين لذلك لأن من دوافعه كسب القوت والحاجة إليه أو للمتعة وسد الفراغ، وكانت عملية الصيد في الغالب تتم بصفة جماعية حيث تخرج المواكب لمناطق الصيد، فكان الخلفاء يشاركون عامة الصائدين هُوهم، واشتهر هشام بن عبد الملك بتخصيصه منصبا إداريا يهتم بشؤون الصيد، ونتيجة اهتمام الناس الزائد بالصيد تعدوا على أراضي المزارعين الذين اشتكوا فساد زرعهم، ونُخلص هنا أن للحوم الصيد مكانتها في أطباق العصر الأموي كالضباء وحُمر الوحش الذي أُكل بعض أنواعه³، ما يدل على أهمية هذا النوع من الصيد في الدورة الاقتصادية.

ويعد: إن المروانيين قد تنبهوا لأهمية العلاقة بين السلطة السياسية والنفوذ الاقتصادي والاجتماعي القائم على امتلاك الأرض، لذا نجد أن القطاع الزراعي وفروعه (زراعة، ري، رعي، صيد) في العهد المرواني قد لاقى الاهتمام الكافي ليؤدي ما عليه في النهوض باقتصاد الدولة وتثبيت سلطان الخلافة، وقد حرص الخلفاء المروانيون بأنفسهم على دفع عجلة تنميته، فكانوا يتلمسون مشاكل القطاع بأنفسهم، وخصّوه بالعناية والتوجيه والإرشاد⁴، ورغم المساوئ وبعض السياسات الخاطئة التي مست هذا القطاع، كتعسف الجباة والعمال على

1- الجاحظ، الحيوان، 283/4، الأزدي، وصف المطر والسحاب، 17، الدرايسة، الحياة الاجتماعية في بلاد الشام في العصر الأموي، 199، 200، الباشا، الصيد عند العرب، 77 وما بعدها.

2- طوقان فوزي: حدائق الحيوان في العصر الأموي، الحوليات الأثرية العربية السورية، مج31، ج1، جامعة دمشق، 1981، ص38، الدرايسة، الحياة الاجتماعية في بلاد الشام في العصر الأموي، 198. الحائر: حوض يسيب إليه مسيل ماء من الأمطار يسمى هذا الاسم بالماء، أو المكان المظمّن يجتمع فيه الماء فيتحير لا يخرج منه، أنظر: ابن منظور، لسان العرب، 847/1.

3- ابن عسّكر، تاريخ دمشق، 119/38، الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، 308/7، كشاحم أبو الفتح محمود(357هـ/968م): الصقر والصيد عند العرب، تح: صالحية محمد، (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985)، 51، كان الغطريف بن قدامة الغساني صاحب صيد هشام بن عبد الملك، أنظر: القلقشندي أحمد بن علي(821هـ/1418م): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، (بيروت: دار الكتب العلمية)، 60/2، 484/1.

4- كان الوليد يمر بالبقال فيقف عليه فيأخذ حزمة البقل فيقول: بكم هذه؟ فيقول: بفلس، فيقول: زد فيها، ووقف هشام يوما قريبا من حائط فيه زيتون له، فسمع نفث الزيتون، فقال لرجل: انطلق إليهم فقل لهم: التقطوه ولا تنفضوه، فتفقأوا عيونهم، وتكسروا غصونه أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 496/6، ابن عبد ربه، العقد الفريد، 193/5.

الفلاحين واستحوذوا بني أمية وأنصارهم على أخصب الأراضي، إلا أن ذلك لم يؤد فيما يبدو إلى تردي وضع القطاع الزراعي، أو أضر ذلك بمردود الإنتاج، كما يزعم بعض المؤرخين والمستشرقين¹.

II. الموارد الأولية والصناعة في العهد المرواني.

إن اهتمام المسلمين بإنشاء المدن والأمصار، قد أدى بالضرورة إلى تطوير الصناعات ولا شك أن اختلاط القبائل العربية بسكان البلاد المفتوحة ودخول الخبرات الجديدة، والمهات الفنية المتنوعة واختلاف حاجات المجتمع الجديد، قد أسهم في الاهتمام بهذا القطاع الحساس²، وأقبل كثير من العرب على ممارسة الحرف بعد أن كانت حكرًا على الموالي كما يذكر ابن خلدون؛ حيث حفلت كتب الآثار بالحرف والمهن والصناعات التي اختص بها الأفراد في العهد المرواني؛ فاشتهر بنو أسد بصناعة الحديد، وبرع بنو سليم بالنسيج، وبنو نمير في نجد بجياكة البرود، وأضحت المهنة متوارثة بين أفراد الأسرة الواحدة في الغالب، بل ومن العلماء والفقهاء من مارس الصناعة ونُسب إلى حرفته مثل أيوب السخيتاني³.

وقد شهدت الحرف والصناعات في هذا العهد تنظيمًا محكمًا بتصنيف أصحاب المهن وتوزيعهم إلى أحياء في المدن، وكان هذا التوزيع يتم على أساس قبلي، فأرباب الحرف والصناعات موزعين بين القبائل، وهو دليل على انتشار الحرف والصناعات بين المسلمين وممارستهم لها⁴.

1. السياسة الصناعية في العهد المرواني.

من خلال الإشارات المتوفرة تبين؛ أن الدولة سعت إلى خلق قطاع صناعي قادر على النمو والمنافسة، مما أضعف النفوذ الاقتصادي البيزنطي في مراكز تجارية وأسواق حيوية قديمة في حوض البحر المتوسط، حيث كان المنتج المحلي من الخشب وورق البردي في عهد الخليفة عبد الملك من أهم السلع التي تورد لبيزنطة، وهو ما أدى بالروم إلى فرض قيود على البضائع القادمة من العالم الإسلامي، بتشريع مجموعة من القوانين للحد من الظاهرة، كسفن نظام الإشراف التجاري والقاضي بتوجيه تلك السلع لموانئ بعينها مثل ميناء طريزون⁵، قصد

1- أنظر ما ذكرناه عن موريس ديمومبين في كتابه النظم الإسلامية، أو ما ذهب إليه جوزي بندلي في كتابه تاريخ الحركة الفكرية في الإسلام، ولا ندري كيف توصلنا لهذا الاستنتاج، إلا إذا استثنينا أيام الجماعات والجوائح وفورات الأوبئة وضررها بكمية الإنتاج.

2- القزويني، آثار البلاد، 419.

3- أيوب بن أبي تيمية البصري (131هـ/748م): عالم ثقة من فقهاء البصرة عاصر مالك بن أنس، اشتغل بدباغة جلود السخيتان أو المعاز، انظر: ابن قتيبة، المعارف، 471، 577، القزويني، آثار البلاد، 419.

4- ابن هشام، عبد الملك بن أيوب (213هـ/835م): التيجان في ملوك حمير، تج: مركز الأبحاث اليمينية، (ط1)، صنعاء: مركز الأبحاث الأثرية، 1928)، 487، البلاذري، أنساب، 98/11، مجشمل، تاريخ واسط، 39، المسعودي، التنبيه والإشراف، 37، ابن أبي الحديد، نهج البلاغة، 184/4، تاريخ ابن خلدون، 216، الخريزطي، تاريخ العراق في العصر الأموي، 357، رحال، تاريخ بلاد الشام الاقتصادي، 229، 242، عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع هجري، (ط3)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، 116، صالح العلي: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، (بغداد: مطبعة المعارف، 1953)، 275.

5- طرابزون (Trepizond): ميناء على البحر الأسود على الحدود ما بين أرمينية والأناضول، أنظر: العمري، مسالك الأبصار، 394/3.

فرض رقابة دقيقة عليها، غير أن هذا الحصار الاقتصادي الموجه ضد المسلمين أثار فيما يبدو احتجاج رعايا الدولة في عهد الامبراطور جوستينيان الثاني¹، كون هذه التدابير قد أضرت بتجارهم مع أقاليم الدولة الإسلامية²، ولعل مثل هذه الأحداث تحمل لنا دلالات واضحة؛ حيث توضح للباحث دور المروانيين في النهوض بقطاع الصناعة والذي بلغ درجة من الجودة والوفرة، أن جعلته قادرا على المنافسة في الأسواق الخارجية، ومنه؛ يمكن الخروج بتصور عن السياسة الصناعية المتبعة في العهد المرواني من خلال النقاط التالية:

أ. حماية الصناعات المحلية وتشجيعها بفرض نسب محددة من الرسوم على قيمة الواردات³، وهو ما أدى إلى انتعاش القطاع الصناعي ورفع مستوى الحرفيين فنيا وتحسين حياتهم الاجتماعية.

ب. إرساء بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي من خلال توفير الأمن وطرق المواصلات، واستقرار اقتصادي باستقرار قيمة العملة نتيجة تعريب النقد⁴.

ج. رعاية الخلفاء والولاة لطائفة الحرفيين وذلك بتنظيم نشاطهم في المدن، حيث خصصت لهم فضاء لمزولة أعمالهم الحرفية لا يخالطهم فيه أحد، فحُطَّ لهم بمدينة واسط حياً خاصاً بهم، وأقامت لكل طائفة منهم بالكوفة داراً وطاقاً⁵، وفي مصر بنى الوالي عبد العزيز بن مروان القيسريات⁶، وفي المدينة منح هشام لأصحاب الصنائع والحرف حوانيت تكرر بالأجرة، كما وفروا لهم ظروف العمل المنتج فخصصوا لهم صيرفي لتسهيل

1- جستينيان الثاني الأخرم(92هـ/711م): آخر إمبراطور في سلالة هرقل، في عهده خسرت الدولة حصون ومدن هامة مثل الجرجومة على يد مسلمة بن عبد الملك، قتل الإمبراطور في ثورة خرسون، أنظر: نورمان بينز: تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، تر: حسين مؤنس، (القاهرة: لجنة التأليف والنشر، 1950)، 54.

2- آرشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500م-110م)، تر: أحمد عيسى، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية)، 135، 140، 142. من ذلك ثورة حاكم صقلية سنة 100هـ/718م، وثورة أسطول السكلاديز اليوناني سنة 110هـ/728م أنظر: آرشيبالد، القوى البحرية، 142.

3- أقام المروانيون نقاط التعشير بين المدن وبين الأقاليم وعلى الأنهار، وكانت مدينة أبله على خليج العقبة من مراكز جباية عشور التجارة في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز ومن بعده، وتفرض هذه الجباية على البضاعة الذي تساوي قيمتها مائتي درهم أو عشرين مثقالاً، أنظر: أبو يوسف، الخراج، 146، 150، علي الصوا: ضريبة العشور في الدولة الإسلامية الأولى، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ع15، جامعة الكويت، ص249 وما بعدها، رحال، تاريخ بلاد الشام الاقتصادي، 218.

4- كتب الوليد بن عبد الملك إلى عمر بن عبد العزيز في تسهيل الثنايا وحفر الآبار في البلدان، وقسمت الطرق إلى مراحل؛ فجعلت بين كل محطتين حوالي فرسخين، وفي كل محطة اسطبلات للخيول، وكانت هذه الطرق بإشراف صاحب البريد، كما طارد ولاية بني أمية اللصوص وقطاع الطرق وقضوا عليهم، ومنهم جحدر بن مالك العكلي الذي كان يغير على أسواق اليمامة زمن الحجاج الثقفي، والسهمري بن بشر العكلي الذي يسرق بضائع التجار بين مكة والكوفة أنظر: الجاحظ، المحاسن والأضداد، 105، الطبري، تاريخ الرسل، 437/6، الأصفهاني، الأغاني، 238/10، ابن كثير، البداية والنهاية، 90/9، دحييلة، السياسات الاقتصادية للخليفة عبد الملك بن مروان، 180.

5- الطاق: شبيه بالرف توضع فيه السلع، أنظر: ابن منظور، لسان العرب، 407/14.

- Michel le Syrien، op cit، T2، pp470-471.

6- القيساريات: مفرد قيسارية، وأصل الكلمة لاتيني (Caesarum)، وتعني البناء الملكي أو الإمبراطوري لأنها ملك للدولة، وهي عبارة عن مباني يقام فيها حوانيت ومخازن ومصانع، وفي أعلاها سكنى تكرر، انظر: صفاء عبد الحافظ: ضياع بني أمية، (القاهرة: دار الكتب، 1991)، 46.

المعاملات التجارية فيما يبدو، وقد أدرك المروانيون أهمية هذا القطاع في رفد مختلف عمليات الحياة الاقتصادية وتنشيطها فأشرفوا إشرافاً مباشراً على الصناعات، واستعانوا بهم في النهوض بمشاريع العمران والإعمار؛ حيث استعان الوليد بن عبد الملك بصناعات من الروم لبناء الجامع الأموي، وظهرت الحاجة لهم في إنجاز مشروعاته في بلاد الشام مما استدعى جلب المهرة منهم من أقباط مصر¹.

ويتبين مما سبق ذكره؛ الوضع المتقدم الذي حضى به الحرفيون والصناعات، ودورهم الكبير في تنشيط الحياة داخل المجتمعات خاصة في المدن، وفي ذلك يذكر ل. ماسينيون (L. Massignon): ((أن المدينة الإسلامية قائمة على فكرة السوق، وأن حيوية المدينة تعتمد على الهيئات المهنية))²، وهذا يعني أن المدن كانت عامرة بالحياة التجارية من بيع وشراء ومبادلة، مادام النشاط الحرفي بها قائماً ونشطاً.

د. فرض العطاء لفئات كثيرة دونه أصحاب الحرف والصناعات، مما يدفع إلى تنشيط الإنتاج الحرفي وتشجيع الاستهلاك ومن ثمة زيادة الطلب، فيؤدي ذلك إلى ازدهار الصناعات وتصريف منتجاتها³.

هـ. سعت الدولة لخلق قطاع صناعي منافس في السوق المحلي والدولي من خلال مجموعة من التدابير كمنع الاحتكار، وعدم التدخل في تحديد الأسعار، وإلغاء المكوس على الأسواق⁴، كما أسندت مهمة تنظيم

1- ابن شبة، تاريخ المدينة، 271، ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 163، اليعقوبي، البلدان، 149، بحشل، تاريخ واسط، 39، إدارة التنظيمات المهنية والحرفية العربية الإسلامية، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، مج 07، 2004، ص 211، الدوري عبد العزيز: نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، أوراق في التاريخ، (ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2007)، 2/10، أبوصفية، برديات قرّة بن شريك، 272، 275. لما أراد الوليد بن عبد الملك بناء مسجد دمشق كان سليمان بن عبد الملك هو المقيم مع الصناع. وجاء في رسالة قرّة بن شريك لعامله بأشقة يأمره بإرسال عمال لجامع دمشق: ((...عجل بإرسال الصناع إلينا في بابلون، وليأخذ الطريق البري لمكان البناء...))، أنظر: أنظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، 2/264، أبوصفية، برديات قرّة بن شريك، 271.

2- الهيئات الحرفية والمدينة الإسلامية، تر: أكرم فاضل، مجلة المورد، ع3، مج2، بغداد، 1972، ص12. -Demombynes Maurice : Les institutions musulmanes, Flammarion Edition, 1917, p159.

3- يذكر البلاذري أن الحجاج الثقفي عاقب رجل من بني سليم حينما أحمله بتهره من الجهاد فرد عليه الرجل: ((والله ما شهدت عسكرياً قط، ولا أثبت لي إسم قط في ديوان، وإنما أنا نساج))، كما ساوى الخليفة عمر بن عبد العزيز بين العرب والموالي في العطاء، ولم يفرض للتجار، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 266/5، 267/5، 292/5، البلاذري، أنساب، 280/7.

4- أبو يوسف، الخراج، 145، ابن زنجويه، الأموال، 256، أبو صفية، برديات قرّة بن شريك، 125.

القطاع لأهل الحرف فيما يشبه تنظيم النقابات اليوم، والتي تميزت عن نظيرتها في الغرب المسيحي في الكثير من الجوانب¹، وكانت الدولة تتدخل لحل المشاكل العالقة².

و. إلغاء القيود على رؤوس الأموال والخبرات من الأيدي العاملة، حيث وفر التكامل الفرص لسد النقص من هذه العناصر في المناطق التي تفتقر إليها³.

ز. إسقاط الجباية على المواد الأولية (الخام) التي تدخل في الصناعات تشجيعاً لاستغلالها⁴.

يسهم قطاع الصناعة في تنويع مصادر الدخل، ويدعم القطاعات الأخرى، لهذا أولاه المروانيون عنايتهم.

2. الموارد الأولية في العهد المرواني.

تنوعت الحرف والصناعات في العهد المرواني تبعاً لتنوع الموارد الأولية التي تزخر بها أراضي الخلافة، حيث توفرت خامات متنوعة كالمعادن ومن أمثلة ذلك خام الحديد الذي كانت مناجمه تنتشر في ربوع الدولة الإسلامية؛ في البلقاء قرب غور الأردن، وحلب، وفي الحجاز في مضارب قبيلة سليم، والحوراء قرب يثرب، وبيش قرب مكة، واشتهرت اليمن بمعدن الحديد وتصنيعه خاصة منه الحديد الصعدي، ومن أكثر أماكن استخراجها بالأندلس جبل أندة من عمل بلنسية⁵، ويعد الحديد من أكثر المعادن شيوعاً.

كما انتشرت مناجم النحاس في بطون الأودية ومجاري الأنهار في كل من فلسطين واللاذقية، ومنطقة شمام باليمن وأرض عشم بين مكة والمدينة وبلاد قيس في المدينة، ونوقان بخرسان، وأشار البكري لوجود مناجمه

1- اتضحت معالم النظام النقابي في أوربا منذ العصر البيزنطي، وكان الهدف من إنشائه حماية الحرفيين من شجع الأُمراء، ورعاية مصالحهم في الأسواق البعيدة، وكانت النقابة الواحدة تتخصص في نوع من البضائع ولا تسمح لأي كان بممارسة نفس النشاط إلا بشروط قاسية، وفي المقابل كانت طوائف المهنيين عند المسلمين ترتبط بعبادات وتقاليد فللمعلم على الصانع حق الاحترام، كما كان للصانع حقوق فيما يتصل بالأجور، وكان الأستاذ بمثابة الوالد بالنسبة للصانع، فهو يشترك في تربيتهم وحل خلافاتهم العائلية، وفي الغالب يكون زواج أهل الحرفة فيما بينهم، حتى لا تشيع أسرار الصنعة، وكانت المهن مفتوحة للجميع بمن فيهم أهل الذمة، في حين أنها كانت ممنوعة على اليهود في أوربا، للمزيد أنظر: عادل سباعي، التطور الاقتصادي خلال العصر العباسي الأول، 228.

2- يشير وكيع في كتابه إلى اتخاذ عرفاء من أصحاب الحرف على سوق الدجاج وسوق السنانير (السلاح)، كما يذكر أن قوماً من الغزاليين اختصموا للقاضي شريح بالبصرة، وقد رفض الخليفة عمر بن عبد العزيز تحديد الأسعار، كما أسقط ضريبة المكس على الأسواق انظر: أبو يوسف، الخراج، 145، تاريخ القضاة، 347/2، السمهودي، وفاء الوفا، 275/2، الدوري، نشوء أصناف الحرف، 15، رجال، تاريخ بلاد الشام، 265.

3- دلت الأبحاث الأثرية التي أجريت في العراق بمناطق الكوفة والبصرة، والتي تعود إلى العصر الأموي وجود بقايا خشبية منقوشة وأخرى معمارية منحوتة من مادة الحص أو الحجر تعود أصولها كلها إلى بلاد فارس، مما يعني انتقال هذه الحرف للعراق من موطنها الأصلي، أنظر: نواف ناصح: المهن الفنية الوافدة إلى العراق من أقاليم المشرق الإسلامي خلال العصرين الأموي والعباسي (41هـ/656هـ)، مجلة كلية التربية، ع27، واسط، 2017، ص166 وما بعدها، دحيلية، السياسات الاقتصادية للخليفة عبد الملك بن مروان، 172.

4- أعفت الدولة الأموية القير (الزفت)، والنفط، والزئبق، والكبريت وغيرها من الزكاة، وهي مواد أساسية تستخدم في مختلف الصناعات، انظر: يحيى بن آدم، الخراج، 31، الخريزطي، تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، 360، رمضان أحمد: تاريخ فن القتال البحري في البحر المتوسط (العصر الوسيط)، (القاهرة، هيئة الآثار المصرية)، 17.

5- ابن الخطيب، نفع الطيب، 182/1، الإدريسي، نزهة المشتاق، 692/2، انظر: أريج العباسي: الثروة المعدنية في اليمن والحجاز قبل الإسلام واهميتها الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة ابن رشد، بغداد، 2004، ص60، 61.

بمدينة أيجلي بمنطقة السوس¹، ومنها كان يصدر إلى بلاد السودان منذ فترة بعيدة، ومعلوم أن النحاس يدخل في معظم الصناعات التعدينية.

كما زحرت البلاد الإسلامية في العصر الأموي بالمعادن الثمينة كالذهب والفضة فاستخرجوا من أنطاكية على الثغور بكميات قليلة، وعرفت مدينة جرش بكثرة الذهب في تلالها، كما وجد في جنوب مصر بأسوان حيث استخرج الذهب العلاقي من أرض النوبة، واشتهرت مناجم بنجهير من أعمال بلخ بخرسان بالذهب والفضة، ومن المناجم التي نالت شهرة كبيرة في العصر الأموي معدن بن سليم في المدينة، ويبدو أن هذا المعدن كانت له قيمة كبيرة بما كان يستخرج منه من الذهب بدليل تعيين عامل خاص به في العهد المرواني، وأسهم معدن حليت الذي يقع في حمى ضربة في رواج الذهب ورخصه في الحجاز والعراق²، كما وجد الذهب في جبل الفسطاط بمصر، وفي زويلة وسجلماصة ببلاد المغرب، وعرفت عوسجة في بلاد باهلة بالحجاز كثرة معدن الفضة، وفي معدن شيبان قرب صنعاء، وأسهمت الفتوحات الإسلامية في العهد المرواني بالوصول لمناجم الذهب في السند وما وراء النهر وهي بلاد عامرة ومنبت الذهب³، وقد أدت معرفة المسلمين لتعدين الذهب والفضة إلى تحقيق السيادة النقدية للدولة في العهد المرواني، كما أدت عمليات التعدين الواسعة إلى توافر الذهب في المراكز الحضرية.

تأثرت الحرف والصناعات في العصر الأموي بالبيئة الاقتصادية المحيطة بها، حيث تركزت بالدرجة الأولى قرب مصادر المواد الأولية مما ساهم في وفرة الإنتاج وتكلفة مناسبة، وكان من نتائج الاهتمام بالقطاع الزراعي توفير الكثير من مواد الخام التي تدخل في كثير من الصناعات التي ترتبط بحاجيات الناس كالقطن، ومختلف المنتجات الحيوانية من الصوف والجلود، والأخشاب التي كانت تنتشر مناطق انتاجه بغابات لبنان وبلاد المغرب والجزيرة وخرسان، كما ازدهر انتاج مختلف أنواع الزيوت النباتية كزيت الزيتون، وأسهمت زراعة الحبوب في دعم صناعة الأرحاء في ربوع الدولة.

يتضح مما سبق الدور البارز للدولة في السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية عبر هذا القطاع، من خلال تلك التدابير المتنوعة، وقد شجعت تلك الإجراءات الناس نحو امتهان الحرف الصناعية المتعددة، كما أثر توافد كثير

1- البكري، المسالك والممالك، 854/2، الهذلي الحسن بن أحمد (916/350هـ م): الجوهريين العتيقتين المائعتين الصفراء والبيضاء، (الرياض، نشر حمد جاسر، 1987)، 386، ابن عبد الحق البغدادي (1338/739م): مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، (ط1)، بيروت: دار الجليل، 1991)، 912/2، رجاء بن حسين: الإصلاح النقدي في العصر الأموي وأثره على اقتصاد الدولة وإدارتها (41هـ/132هـ)، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2007، 45. مدينة نوقان من أعمال طوس بخرسان، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 49/4.

2- اليعقوبي، البلدان، 171، ابن حوقل، صورة الأرض، 449/2، البكري، معجم ما سنعجم، 875/3، الحموي، معجم البلدان، 267/1، 268، بن حسين، الإصلاح النقدي في العصر الأموي، 45، 46. عين كثير بن عبد الله المزني أميراً عام 128م/746م، واشتهرت قبيلته بالتعدين، أنظر: المقرئ، الخطط، 181/1.

3- الاضطخري، المسالك والممالك، 39، المقدسي، أحسن التقاسيم، 474، الأصفهاني، بلاد العرب، 398، معجم البلدان، 168/4، سالم شيماء: السيادة الاقتصادية للدولة العربية الإسلامية في العصر الأموي، مجلة العرب والمستقبل، س3، ع11 الجامعة المستنصرية، 2005، ص77.

من الأقسام غير العربية للاستقرار في تلك المراكز الحضرية، في تقدم الصناعات واتخاذ المهن والحرف¹ التي كانت الحاجة ماسة إليها في تسيير الشؤون اليومية مثل التعدين، والحياكة، وصناعة الخشب والفخار.

3. الصنائع والحرف في العهد المرواني.

يعتبر التشجيع الذي تلاقيه الصناعة من قبل الدولة عاملاً أساسياً في تقدمها وازدهارها، وفي ذلك يذكر ابن خلدون: ((أن الصنائع وإجادة إجادتها إنما تطلبها الدولة فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطالبات إليها... لأن الدولة هي السوق الأعظم))²، ولا شك أن الأموال التي كانت تتدفق نتيجة الفتوحات على بيت المال، أدت بشكل أو بآخر إلى تقوية الوضع الاقتصادي في العهد المرواني، ما أدى إلى رفع مستوى المعيشة وإشاعة الرخاء في المجتمع وبخاصة لدى الطبقة الحاكمة، وقادة الجيش، والتجار، وكبار ملاك الأراضي، فازدادوا غنى مما أدى إلى زيادة إنفاقهم، فمن أسباب الغلاء يضيف ابن خلدون كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم³، فكانوا يقبلون على شراء مواد الترف المنتجة محلياً المتقنة الصنع والغالية الثمن، وكان لابد لزيادة الطلب على هذه المنتجات أن ساعد على تقدم الصناعة، وعلى رفع المستوى الفني للصنائع بإتقان مصنوعاتهم.

لقد مورست الحرف كما يظهر بسهولة ويسر دون معوقات، إذ لم يكن لدى حكام بني مروان هاجس السيطرة والمراقبة المباشرة على المشاغل الحرفية، إلا أنهم شعروا بضرورة التحكم ببعض الصناعات التي تتطلب قدرات كبيرة مثل صناعة السفن، أو التي تؤثر على مصالح الدولة كسك النقود، وصناعة المكابيل والموازين، أو التي تلامس حاجاتهم كالملابس الشخصية، أما بعضها الآخر فكان بأيدي العامة يمارسون مختلف الحرف والمهن البسيطة لسد احتياجات الأسواق المحلية فبقي أثرها الاقتصادي محدوداً، وعند استعراض الصناعات في العهد المرواني سنركز على أهم تلك الصناعات التي كان للدولة دور كبير في تطويرها، وأهم الحرف والمهن المتداولة بما كان بين أيدينا من مادة تاريخية للدلالة فقط، فكان منها:

أ. دار الصناعة⁴ (بناء السفن): تعد صناعة السفن بأنواعها الحربية والتجارية من أهم الصناعات التي عملت الدولة على رعايتها وتشجيعها، بغية الوقوف خاصة في وجه التهديدات البحرية البيزنطية في حوض المتوسط، حيث أقام الخلفاء المروانيون دور الصناعة لبناء السفن وأعادوا بناء بعض منها؛ فظلت عكا⁵ مركز الصناعة البحرية في الشام حتى زمن هشام بن عبد الملك الذي نقلها إلى مدينة صور⁶، ويعود سبب ذلك لتوفر مادة الخشب بالجبال المحيطة بها، مع توفر أحواض قديمة لبناء السفن ويد عاملة خبيرة من الصناع والحرفيين، ثم توسع

1- ناصح، المهن الفنية الوافدة إلى العراق، 152، 169.

2- تاريخ ابن خلدون، 505، رحال، تاريخ بلاد الشام الاقتصادي، 220.

3- تاريخ ابن خلدون، 454، الخربوطلي، العراق في ظل الحكم الأموي، 376.

4- أطلق العرب على ورشات صناعة السفن بالصناعة أو دار الصناعة، أنظر: البلاذري، فتوح، 120، الإدريسي، نزهة المشتاق، 591/2.

5- عكا: مدينة على ساحل الشام من أعمال الأردن، أنظر، الحموي، معجم البلدان، 148/1.

6- صور: من ثغور بلاد الشام، وأعمال الأردن، تقع شرقي عكا، مشرفة على البحر، انظر: الحموي، معجم البلدان، 433/3.

هذا النشاط بإنشاء دار ثالثة لصناعة السفن في تونس، حيث كتب عبد الملك بن مروان إلى أخيه عبد العزيز في مصر أن يرسل بألفي حربي من القبط بأهلهم إلى حسان بن النعمان¹ في إفريقية لدرايتهم، وأن يجعل على البربر حمل الخشب اللازم لصناعة السفن، وكان للاهتمام المتزايد بهذا النوع من الصناعات أن ساهم في تطوير هندسة بناء السفن، حيث استخدمت المسامير الحديدية في تثبيت الألواح الخشبية بدل الحبال، إضافة إلى تصنيع السفن المسطحة المطلية بمادة القير²، ويبدو أن توفر المواد الخام كالحديد هو الذي شجع المضي في هذه التقنية الجديدة بعد أن ازدهرت مناطق استخراجها، وقد ساهمت دور الصناعة هذه في زيادة حجم الأسطول البحري للدولة الإسلامية في العهد المرواني؛ حتى بلغ زمن سليمان بن عبد الملك ألفا وثمانمائة وحدة، وقد وثق الشعراء بعضاً من أنواع هذه السفن التي كانت تجري في نهر دجلة³.

وعند الحديث عن دار الصناعة في مصر تكشف لنا وثائق البردي تفاصيل مهمة عن نظام تسييرها؛ حيث كانت تحت تسيير رعاية الدولة، وذلك يظهر من خلال تعيين متولي الصناعة عليها، وكانت دور الصناعة بجزيرة الروضة والإسكندرية، والقلم (السويس)، تزود بالعمال والحرفيين تبعاً بعد الاتفاق على أجورهم ومقادير المواد الغذائية اللازمة لهم، والحاصل أن دور الصناعة في مصر أسهمت في تنشيط العمل الحربي وأوجد فرصاً كبيرة للشغل في الكور، حيث فرضت الدولة على كل كورة قدراً من الأدوات (المسامير، الحبال) والآلات المختلفة التي يتوجب تصنيعها لبناء السفن⁴.

ب. **دار الضرب (سك النقود):** خضعت عملية سك النقود للإشراف الدقيق من قبل الدولة، واعتبرت هذه الصناعة من أعمال السلطان، فلم تسمح لأحد بممارستها وتشددت في عقوبة تزيفها⁵، ومن المعلوم أن النجاح في هذا المسعى تطلب إعدادات كبيرة تمثلت في إيجاد مصادر للمعدن الخام، وإنشاء دور للسك⁶ قادرة

1- حسان بن النعمان الفسائي (705/86هـ): ولي إفريقية في زمن معاوية بن أبي سفيان، ثم كان عاملاً على مصر في أيام عبد الملك بن مروان، حارب الروم والبربر، وفي عهده دانت إفريقية للمسلمين، فدون الدواوين وجدد بناء القيروان، أنظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، 4514/12.

2- البلاذري، فتوح، 137، الجاحظ، البيان والتبيين، 208/2، أبو صفية، برديات قره بن شريك، 206، الجفري، التطور الاقتصادي في العصر الأموي، 217، 218.

3- يفخر الأخطل بما حققه الأمويون من تقدم في صناعة السفن بقوله على وزن الطويل:

ولكن لنا برّ العراق وبحره
وحيث ترى القرقور في الماء يسبح.

أنظر: الأصفهاني، الأغاني، 328/8، عبد العزيز سالم: تاريخ البحرية الإسلامية، (بيروت: دار النهضة العربية، 1969)، 31، 30.

4- جاسر أبو صفية، برديات قره بن شريك، 210، 211، 260.

5- عاقب عبد الملك رجلاً كان يضرب النقود على غير سكة المسلمين، وسجن عمر بن عبد العزيز رجلاً كان يفعل ذلك وصادر معداته، كما عاقبت الدولة كل من يتلاعب بوزنها؛ فقد عاقب الوالي عمر بن هبيرة الصناع وكانوا مئة سوط لكل منهم، لأن درهما كان ينقص وزن حبة (حوالي 0.059 غ)، كما عاقب يزيد بن مسلم عامل الخراج للحجاج شخصاً لأن معه فلس رديء، وعاقب أبان بن عثمان والي المدينة من قبل عبد الملك شخصاً لأنه زيف العملة، أنظر: البلاذري، أنساب، 190/8، 120/9، البلاذري، فتوح، 452.

6- من دور الضرب التي تم إنشاؤها في العصر الأموي؛ دار الضرب بالبصرة، والكوفة، واسط وكانت لها مركزية ضرب النقود في عهد هشام بن عبد الملك، والموصل، وشيراز، الإسكندرية والفسطاط، أنظر: بن حسين، الإصلاح النقدي، 45، 46، 53، 56.

على تصفية المعادن وصنع قوالب السك وضرب النقود بأوزانها الدقيقة¹، ويبدو أن التقنية المتبعة في سك الدينار العربي مع وجود يد عاملة خبيرة، كان لها أثر في منافسة الدينار البيزنطي، فحل محله في الأسواق العالمية تدريجياً، على الرغم من أن الدينار العربي يماثل ذهبه الدينار البيزنطي، إلا أن العملة العربية كانت على درجة كبيرة من النقاء مقارنة بنظيرتها البيزنطية؛ بلغت نسبة 98% في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك، كما أن وزن الدينار العربي يتراوح ما بين 20 إلى 22 قيراطاً²، أما الدينار البيزنطي (السوليدوس)؛ فكان وزنه غالباً لا يتعدى 24 قيراط، وهو ما جعل العملة الجديدة تكون محل قبول لخفتها ونقاؤها خاصة منها؛ الهبيرية، والخالدية، واليوسفية، وهي أجود نقود بني أمية، حتى أن المنصور العباسي (ت158هـ/774م)، لم يكن يقبل في الخراج من نقود بني أمية غيرها، وكان لهذان العاملان كما يظهر دور كبير في تداول العملة الإسلامية الجديدة في مناطق واسعة من العالم القديم³.

ج. صناعة النسيج والصباغة: شهد العصر الأموي ككل تقدماً في صناعة المنسوجات الحريرية والقطنية والصوفية، وهو ما حدا بالدولة بالاهتمام بهذه الصناعة، فكان اهتمام الخلفاء والأمراء من المروانيين بمظهرهم ولباسهم دافعاً لتطوير قطاع النسيج، حيث عربّ عبد الملك بن مروان دور الطراز⁴، وأقام عليها موظفين من كبار رجال الدولة يشرفون عليها؛ فقد كان والي العراق يوسف بن عمر⁵ يفرط في مراقبة عمل الحاكة، فكانت الثياب اليوسفية من أجود الثياب، ويلاحظ أن هذه الدور تخصصت أيضاً في صناعة الشارات والأعلام، نظراً لتطور النظم الإدارية في الدولة⁶، وما من شك أن اختلاف ملابس العرب والمسلمين باختلاف مهنتهم ودرجتهم الاجتماعية وراثتهم في العصر الأموي كما يذكر الجاحظ⁷، إضافة لوفرة المادة الأولية في ربوع الدولة

1- كان وزن الدينار في أول إصداره 4.55 غ، ثم قل مقداره حتى أصبح وزن 4.25 غ، فكان المقدار الشرعي 14 قيراط للدرهم العربي الإسلامي أي 2.975 غ، أما الدينار العربي الإسلامي 21 قيراط أي 4.25 غ، أنظر: بن حسين، الإصلاح النقدي، 41.

2- البلاذري، فتوح، 447، الطبري، تاريخ الطبري، 256/6، بن حسين، الإصلاح النقدي في العصر الأموي، 41. والقيراط: القيراط والقيراط: من الوزن؛ جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عشره في أكثر البلاد، وبحسب دراسة محمد صبحي حلاق؛ فالقيراط = نصف دانق = 4 حبات شعير، وهو اليوم يساوي 0.2041 غ، أنظر: ابن منظور: لسان العرب، 375/7، الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية، (ط1، صنعاء: مكتبة الجيل الجديد، 2007م)، 218.

3- البلاذري، فتوح، 451، مبار موريس: الإسلام في مجده الأول، تر: اسماعيا العربي، (ط3، المغرب: دار الآفاق، 1990)، 172، بن حسين. الإصلاح النقدي، 40، الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، 238، كاهن، الإسلام، 72. Rodney Wilson, op cit p135.

4- كلمة طراز ترجع أصلها إلى اللغة الفارسية، وكان العرب يستعملونها لوصف الشيء الرفيع، ثم اتسع مدلولها لتعني الزي والهبة، ثم غلبت على الشريط الكتابي المطرز على الملابس، الذي تضمن أسماء الحكام والأمراء وبعض الأدعية لهم، أنظر: القلقشندي، صبح الأعشى، 6/4.

5- يوسف بن عمر الثقفي: ابن عم الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل. ولي اليمن لهشام بن عبد الملك سنة 106هـ/724م، ثم ولاه العراقين، قتل سنة 126هـ، أنظر: البلاذري، أنساب، 110/9، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 274/74.

6- أبو يوسف، الخراج، 48، البلاذري، أنساب الأشراف، 120/9، ابن حوقل، صورة الأرض، 436/2، الدوري، النظم الإسلامية، 171، منصف مباركية: النشاط الاقتصادي في العصر الأموي على ضوء كتاب فتوح البلدان للبلاذري، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، 2015ص86.

7- البيان والتبيين، 67/3، 68، 69.

ساعد على قيام صناعة نسيجية راقية، فقد كان القطن يغرس في السودان، وتونس وطبنة وطنجة من بلاد المغرب، واشتهرت مرو من بلاد فارس بجودة قطنها، وكان الحرير يجلب من الصين ويعاد تدويره وتصديره، وفي قابس من بلاد المغرب كان يعمل من شجر التوت أجود الحرير وأرقه، واختصت مصر بزراعة الكتان، ويذكر لمبارد (M.Lombard)، أن العالم الإسلامي كان يسيطر على إجمالي إنتاج مادة الصوف وقتذاك، مما ساعد على امتنان حرفة الغزل بشكل كبير، حيث تخصصت رصافة هشام بن عبد الملك بغزل الصوف¹.

ويظهر أن صناعة النسيج استلزمت وجود صناعة التلوين أو ما يعرف بالصباغة، وذلك لإعطاء القماش مظهرًا جماليًا وأنيقًا، فعند إنشائه لمدينة الرملة بأرض فلسطين، بنى الخليفة سليمان بن عبد الملك دارًا للصباغين، وكانت المواد التي تدخل في صناعة الأصباغ تجلب أغلبها من جنوب الجزيرة العربية²، وقد تطورت الصناعة في دور الطراز فيما يبدو حتى أصبحت تنتج الموشى وهي نوع من المنسوجات يدخل في نسجها خيط الذهب، وهو اللباس الذي شاع في عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك، وتحتفظ لنا المتاحف ببعض القطع من هذا القماش منها متحف فكتوريا بلندن الذي به قطعة مطرزة من الحرير كتب عليها: ((عبد الله مروان أمير المؤمنين))، وهي تنسب إلى آخر الخلفاء الأمويين مروان بن محمد (127هـ-744م/132هـ-749م)³.

د. صناعة مواد البناء: لقد كان لحركة التعمير الكبيرة التي شهدتها مختلف أمصار الدولة الأموية انعكاس مباشر على تطور صناعة مستلزمات البناء، وقد أشار ابن خلدون إلى أهمية هذه الصناعة وضرورتها في حياة الناس، ولاشك أن حياة الترف التي عرفها المجتمع العربي الإسلامي بداية من القرن الأول الهجري، مع حالة الاستقرار السياسي الكبير شجعت على تشييد العمائر في مختلف أنحاء البلاد، ففي العراق تقدمت صناعة البناء مع تشييد المدن الجديدة، وتطور معها فن البناء من القصب إلى اللبن ثم إلى الجص⁴ والآجر، وقد تنافس الولاة في إنشاء أعظم المباني وأجملها⁵، حتى إذا كانت أواخر الدولة الأموية أصبحت مساكن البصرة لا تبنى إلا من الساج⁶، وانشأ الحر بن يوسف الأموي في الموصل دارًا فخمة سميت المنقوشة، كانت منقوشة بالساج و الرخام والفصوص الملونة، وهذا النمط من البناء معروف عند الفرس، وكان أكثر اليد العاملة المتخصصة في البناء من الفرس والروم، وقد استعان الوليد بن عبد الملك بهم في نهضته العمرانية التي اشتهر بها عهده خاصة منها بناء الجامع الأموي بدمشق⁷.

1- الحموي، معجم البلدان، 47/3، 289/4، الإسلام في مجده الأول، 270، دحيلية، السياسات الاقتصادية في عهد عبد الملك، 173.

2- كان الورد والجوز يستوردان من اليمن، إضافة إلى الكندر والصمغ المر والشب أنظر: العلي، التنظيمات الاقتصادية في البصرة، 226.

3- البلاذري، فتوح، 137، المسعودي، مروج الذهب، 175/3، الموسوعة العربية الإسلامية، 221.

4- الجص: وهو الجبس، يطبخ على هيئة حجارة ليستعمل في البناء أو كطلاء، انظر: الزبيدي، تاج العروس، 505/17.

5- منها القصر الأبيض لآل زياد، وقصر الحجاج، وقصر عمر بن عتبة بن أبي سفيان، وقصر زري، وقصر النواحق، أنظر: الخريطي، العراق في ظل الحكم الأموي، 292، 293.

6- الساج: شجر عظيم الطول ربما جاوز مائة ذراع أو أكثر، مقاوم لعوامل الطبيعة، انظر: الحموي، معجم البلدان، 446/3.

7- الأزدي، تاريخ الموصل، 27، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 174/4، ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية، 127.

أبانت القصور الأموية المنتشرة في بادية الشام عن التطور الكبير الذي عرفه فن بناء العمارة، خاصة بعد أن أدخلت عليه الرسوم والأشكال الفنية الهندسية، والفسيفساء الزجاجية، وتطور فن النحت على الجدران ليشمل النبات والحيوان¹، كما تظهره آثار القصور الأموية ومنها على وجه الخصوص قصر المشتى².

هـ. صناعة الأرحاء: ارتبط هذا النشاط بالقطاع الزراعي خاصة في المناطق الرئيسية لإنتاج الحبوب ومساقط المياه، فانتشرت الأرحاء في مناطق كثيرة من بلاد الشام والعراق والجزيرة، ويلاحظ أن هذا النشاط كان محط اهتمام الأسرة الحاكمة، وكان من المجالات التي استثمرت فيه أموالها، وقد اختص آل أبي معيط³ بهذا النشاط فيما يبدو، فكانت لهم أرحاء بعكا والكوفة، وقد وصف البلاذري رحى الكوفة فذكر أنها كانت تدار بقوة المياه نصبت على ضفاف نهر سمي نسبة لها وهو نهر الأرحاء، ويظهر أن الدولة كانت تخضع هذا النوع من النشاط لرقابتها، حيث حاول هشام بن عبد الملك الاشراف على أرحاء آل أبي معيط بعكا⁴، كونه قطاع اقتصادي مجزي ويدر أرباحا معتبرة.

وكان لانتشار المحاجر في الموصل أن ازدهرت صناعة الرحي المستخدمة كمعاصر للزيتون أو في طحن الغلال، ويذكر الأزدي أن هشام بن عبد الملك أقام على نهر المكشوف ثمانية عشرة حجرا تطحن، وأن الخليفة أوقف هذه الأرحاء على نفقة النهر لتغطية نفقات صيانه وكرهه فيما يبدو، وقد عرفت هذه الصناعة انتشارا كبيرا على طول نهر دجلة⁵، وفي المحصلة علاوة على أن هذا النشاط كان مربحا، فهو يدل على الخصب والإنتاج الوفير لأنواع من المحاصيل الزراعية.

و. صناعة البردي: كان لهذه الصناعة أهمية خاصة ذلك لأن نبات البردي كان يستخدم قبل صناعة الورق في المكاتب وأعمال الدواوين، ما جعل الدولة تشرف عليها بنفسها وتهتم بها اهتماما خاصا، فقد خصص عبد الملك بن مروان بيتا لها⁶، ومن المعلوم أن مصر كانت تحتكر إنتاجه، وهو ما عاد على المروانيين بأرباح جمّة نظير تصديره وبخاصة إلى الدولة للبيزنطية التي كانت تعتمد عليه كليا، وبذلك ضمنوا تدفقا مستمرا من الذهب البيزنطي كما يذكر البلاذري⁷، وهو التدفق الذي أعطى دفعا للمروانيين في إنجاح مشروعهم الريادي بإصدار عملتهم العربية أول الأمر خاصة مع توفر خام الذهب، ورغم ما اعترى هذه التجارة من فتور بين الدولتين

1- منذر الحمارة: الفنون الزخرفية في القصور الأموية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1996، ص 105.

2- المشتى: يقع القصر على مسافة 32 كلم جنوب شرق عمان اكتشف سنة 1840م، الحمارة، الفنون الزخرفية في القصور الأموية، 58.

3- آل أبي معيط: من بطون بني أمية، نسبة لأبان بن أبي عمرو بن أمية الملقب بأبي معيط، استلحقه أمية بن عبد شمس ويقال إنه من صفورية، أنظر: ابن حبيب، المنق في أخبار قريش، 100، ابن فتيبة، المعارف، 318.

4- البلاذري، فتوح، 120، 279، مباركية، النشاط الاقتصادي في العصر الأموي، 90.

5- تاريخ الموصل، 43، المقدسي، أحسن التقاسيم، 144، حورية عبده، تاريخ الموصل في العصر الأموي، 124.

6- المسعودي، مروج الذهب، 104/3، الجفري، التطور الاقتصادي في العصر الأموي، 221.

7- فتوح، 237، 238، دحيلة، السياسات الاقتصادية في عهد الخليفة عبد الملك، 175.

لفترة بسبب مسائل عقدية¹، غير أنه من الواضح أن الدولة المروانية أحسنت تدبيرها في استثمار مقدراتها لما يحقق التنمية الشاملة في أرجاء الدولة.

وكان استخدام ورق البردي يخضع لرقابة شديدة من الدولة لغلاء ثمنه، حتى أن الدواوين كانت إذا خاطبها أحد في أمر له تتقاضاه ثمن ما يكتب له فيه²، غير أن الأمر اختلف في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز أين نهي عن هذا رفقا بالناس، ما يعني حرصه على التوزيع العادل للثروة وإيصالها لمستحقيها، كما كان يحرص أيضا على حسن إنفاق الأموال العامة فكان الخليفة يناقش الكتاب في عدد القرايطس ويأمرهم بجمع الخط كراهة الإسراف³، وهو يرمي بذلك إلى الاقتصاد في النفقات من بيت المال بما يوفر الأموال للخدمة مصالح الرعية.

بالإضافة إلى ما تقدم عرف العهد المرواني صنائع وحرف متنوعة من خلال الإشارات المتناثرة في مختلف المصادر ومنها؛ حرفة الحدادة التي ازدهرت بفعل صناعة الأسلحة مع وجود أسواق لها وبخاصة في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك، فاشتهرت الكوفة والبصرة بصناعة الأسلحة الجماعية والفردية من دروع وسيوف وخوذ وترس، كما انتعشت صناعة الحلبي والموهرات نظرا لارتفاع مستوى المعيشة وازدياد الطلب عليها من الطبقة الحاكمة والأثرياء، فقد روي عن الفقيه الشعبي (ت104هـ/722م) أنه كان يكره شراء تراب الصاغة، وهذا دليل على انتشار أهل هذه الصنعة في زمانه، ويذكر ابن زبالة(199هـ/814م) أنه كان في قرية زهوة قرب المدينة ثلاثمائة صائغ⁴، كما ازدهرت حرفة صناعة العطور وماء الورد والروائح لوجود البساتين وبخاصة في سابور حيث يتم استخراج الزيوت من نبات الكارده والترجس والسوسن، وامتازت الكوفة بدهان الخيري والبنفسج، واشتهرت الحجاز بالغالية وهو نوع من الطيب يركب من المسك والعنبر والدهن، وقد لقيت صناعة العطور رواجاً في أقاليم الدولة مما يدل على رقي فن الكيمياء الصناعية⁵.

وفي المحصلة؛ يتضح من خلال استعراض بعض من الصناعات والحرف أن الدولة الأموية في العهد المرواني أولت القطاع وضعاً متقدماً في سياساتها الاقتصادية فكانت مسؤولة عن مراقبة الصناع للإشراف على جودة

1- كان اقباط مصر يصنعون على ورقة البردي علامة الثالوث المقدس، فأمر الخليفة عبد الملك بكتابة عبارات إسلامية باللغة العربية كآلية القرآنية ﴿قل هو الله أحد﴾، وقد أغضب هذا الفعل الامبراطور جستنيان الثاني الذي أمر بمقاطعة تجارة البردي لفترة، انظر: البلاذري، فتوح، 237.

2- ابن الجوزي جمال الدين أبي الفرج(597هـ/1200م): سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1984)، 88، إياد الطباع: الورق وصناعته في دمشق، موقع نسيم الشام، تاريخ الاطلاع 20/03/2020. www.nasimalsham.com.

3- الجهشيارى، الوزراء والكتاب، 53.

4- العقيلي، محمد بن احمد (322هـ/349م): الضعفاء الكبير، تح: أمين قلعي، (بيروت: المكتبة العلمية، 1984)، 40/4، السمهودي، وفاء الوفا، 13/1، الحريوطي، العراق في ظل الحكم الأموي، 360

5- ابن رسته، الاعلاق النفيسة، 93، جواد علي، المفصل في تاريخ العرب، 13/293.

المصنوعات وسلامة المواصفات والأقيسة، وتنظيم الأعمال الصناعية والحرف تنظيمًا ملائماً، وأنشأت في ذلك جهازاً إدارياً خاصاً¹، وهو مما لا شك فيه قد أسهم في ازدهار التجارة بصورة عامة.

III. النشاط التجاري في العهد المرواني:

من المسلم به أن ازدهار النشاط الزراعي والحرفي ينعش حركة السلع والبضائع، وينشط المبادلات والمعاملات التجارية، فالصناعة تعتمد في تصريف منتجاتها على التجارة، والزراعة لا غنى لها عن التجارة في تسويق محاصيلها وثمارها، ولا ريب أن واقع التجارة في العهد المرواني سيكون انعكاساً لوضع القطاعات الاقتصادية القائم، وهو واقع مسلم به جاء نتيجة جهود وسياسات كانت ترمي لتنشيط الحياة الاقتصادية.

لا يخفى على الباحث أن المروانيين حافظوا على التقاليد والأعراف التجارية الموروثة، فالوقائع التاريخية تؤكد على أنهم كانوا أسيادا من كبار التجار، وبلغ اهتمامهم بالتجارة أن حثوا أبنائهم على ممارستها أسوة بأسلافهم²، ونظروا بأنفسهم في قضايا البيع والشراء، وحكموا فيها³، ومن هنا تبدو نظرة المستشرق آدم ميتز (A. Metz) لموضوع التجارة في العصر الأموي غير دقيقة في ظل هذه المعطيات؛ حين جزم بأن الأمويين كانوا لا ينظرون للتجارة بعين التقدير، وعلل حكمه ذلك بأن التجار لم يكن لهم شأن في تاريخ دولتهم⁴، فالحاصل أن التجار كانوا يؤدون دوراً أساسياً في دعم الحركة الاقتصادية مكنتهم من تكوين ثروات ضخمة⁵، وخطت بهم مراكز متقدمة في الدولة واجتمع كما سيأتي⁶.

1. عوامل ازدهار التجارة في العهد المرواني:

أ. الامتداد الجغرافي للدولة: لقد أسهمت الفتوحات في العصر الأموي في ضم مناطق كبيرة كانت أصلاً تابعة للإمبراطورية الفارسية والبيزنطية إلى حظيرة الدولة الإسلامية، فأصبح نفوذ الدولة الأموية يمتد عبر بحار

1- في أواخر العصر الأموي يرد ذكر وظيفة الحسبة في ترجمة عاصم بن سليمان الأحوال (ت 141هـ/758)، فقد كان بالكوفة على الحسبة في الكيل والأوزان، ومع أن اللفظة استعملت في أواخر العصر الأموي، فإن وظيفة الحسب قد حلت محل وظيفة العامل على السوق التي عرفت في فترة مبكرة، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 190/7، المسعودي، مروج الذهب، 205/3، التنوخي، نشوة الحضارة، 36/2، ابن بسام محمد بن أحمد (ت 1228هـ/626م): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تح: حسن إسماعيل، (ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003)، 12، صالح العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، 269.

2- يذكر ابن عبد البر: ((قال عبد الملك: فأين أنتم يا بني من التجارة التي هي أصلكم ونسبتكم؟ فقالوا: تلك صناعة... لا ينجو صاحبها من الدخول في جملة الدماء والرعية.))، أنظر: مهجة الحالس وانس الحالس، تح: الخولي محمد، (بيروت: دار الكتب العلمية)، 114/1.

3- من ذلك قضية بيع عبد أحيلى إلى عمر بن العزيز، وقضية بيع سبي رفاعها ذميون لهشام بن عبد الملك، أنظر: مالك بن أنس، المدونة الكبرى، 187/7، أبو عبيد، الأموال، 169.

4- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع هجري، 370/2.

5- الجاحظ، الرسائل الأدبية، 240، قصة الحضارة، تر: زكي محمود، (بيروت: دار الجيل، 1988)، 109/13، رجال، تاريخ بلاد الشام الاقتصادي، 172.

6- أقرض بعض التجار المهلب بن أبي صفرة مبالغ من المال في حربه على الخوارج، وأعاروا جيش مسلمة بن عبد الملك عشرين ألف دينار في حربه ضد الروم، ولعل هذه الأمثلة توضح المكانة التي وصل إليها التجار آنذاك، أنظر: المبرد، الكامل، 255/3، الأصفهاني، الأغاني، 381.

ومحيطات فضلا على هيمنتها على الطرق التجارية البرية الرئيسية؛ حيث استقطب البحر الأحمر والبحر المتوسط وبحر العرب والمحيط الهندي والخليج العربي جميع خطوط الملاحة البحرية التي تربط الشرق بالغرب فضلا على الطرق البرية الممتدة عبر الجزيرة العربية والجزيرة الفراتية باتجاه بلاد الشام ومصر، والعراق باتجاه بلاد فارس¹، فشكلت الدولة الأموية بذلك همزة وصل بين تجارات دول الشرق الأقصى والدولة البيزنطية بالغرب ما جعلها تستفيد من التجارة العابرة بأراضيها.

ب. تنوع مناطق الإنتاج الزراعي والصناعي: إن اتساع مجال الدولة الجغرافي أدى حتما لتنوع السلع والبضائع والغلال تبعا لتنوع الأقاليم، فلم تكن هناك حاجة لتكوين السلع بأخرى مستوردة؛ فإذا احتاجت منطقة إلى الدعم في أي مجال ساندته منطقة أخرى بإمكانياتها المختلفة؛ فمن الجزيرة كانت تصدر الخيول والجلود والمواشي وخشب القسي، ومن اليمن العقيق وورق التنبول، ومن عمان وسواحل الخليج العربي اللبان واللؤلؤ والعنبر، والمنسوجات القطنية والبرود والتمور²، وكانت بلاد الشام تنتج المنسوجات القطنية والزجاج والصابون والقطن والسكر والزيت والفواكه والحبوب والحبال³، واشتهرت العراق بالمنسوجات وماء الورد ودهن البنفسج والبسط والستور والثياب الموشية وثياب الكتان والأقمشة الصوفية والحنطة والفواكه والشعير والعسل والملح⁴، وتنوعت السلع القادمة من مصر منها القمح والبردي والسكر والتمر والأرز والصوف والقطن والكتان والصبغات⁵، وتنوعت منتوجات بلاد المغرب من زيت الزيتون والأسماك والحنطة والفواكه والزبيب وأدوات النحاس والحديد والعمود إضافة إلى الملح الذي كان يقايس بذهب السودان⁶، وعُرفت بلاد الأندلس بالمنسوجات الأندلسية والرقيق والجلود والزعفران والعنبر والخشب إضافة لمعدن الكبريت الأحمر⁷، وأنتجت أرمينية واذريجان الأخشاب والفرش والبسط والصوف وسمك الطريخ والحياد والبغال والقرمز الذي يستعمل في

- 1- ندى زيدان وآخرون: أهمية التجارة في العصر الأموي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج 23، ع 12، العراق، 2016، ص 03، دحيلىة، السياسة الاقتصادية في عهد عبد الملك، 179.
- 2- المقدسي، أحسن التقاسيم، 97، الجاحظ، التبصر بالتجارة، 15، 27، الطرمان يحيى، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة الإسلامية حتى نهاية العصر الأموي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، 2012، الأردن، ص 74.
- 3- اليعقوبي، البلدان، 161، رحال، تاريخ بلاد الشام الاقتصادي، 609، 610، الضمور، أسواق بلاد الشام، 90.
- 4- البلاذري، فتوح، 265، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، 1/255، الخربوطلي، العراق في ظل الحكم الأموي، 356، 359.
- 5- اليعقوبي، البلدان، 175، المقدسي، أحسن التقاسيم، 118، الطرمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة الإسلامية، 75.
- 6- ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 219، المقدسي، أحسن التقاسيم، 203، البكري، المسالك والممالك، 2/658.
- 7- ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، 2/92، ابن الفقيه، البلدان، 109، ابن حوقل صورة الأرض، 297، ريسلر جاك: الحضارة العربية، تر: خليل أحمد، (ط 1، بيروت: منشورات عويدات، 1993)، 157.

تلوين الأقمشة الصوفية¹، وكانت أسواق خرسان وبلاد ماوراء النهر معروفة بالثياب الموشية والطنافس والكاغد والأسلحة و مختلف الفواكه².

ولعل تباين المنتجات كما نوعا يعود بالأساس لتباين الظروف المناخية من حيث نوعية التربة والمناخ ووفرة المياه من منطقة إلى أخرى، فتتوفر في إقليم وتشح في آخر، مما أسهم في قيام التجارة بنقل هذه البضائع وسد حاجات الناس والحصول على الأرباح، ولا شك أن التخصص في نوع من الإنتاج لكل منطقة من المناطق سيزيد من حجم الإنتاج ومعه حركية السلع والمنتجات لتصريفها، وقد أفضى ذلك إلى زيادة المنافسة لصالح المروانيين وزيادة في نمو اقتصادهم³.

ج. **تطور حاجيات المجتمع:** لقد ظهر أن جهود الخلفاء المروانيين في المجال الزراعي قد أدت إلى توسع الملكيات الزراعية فزاد المنتج، كما أن تقديمهم الدعم الفني والمالي للقطاع الصناعي أوجد فائضا في كثير من السلع فضلا عن أن زيادة القدرة الشرائية لدى الفرد كان له الأثر في ازدياد الطلب على السلع الكمالية، ويلاحظ أن التطور الاجتماعي كان يتلاحق ومظاهر الغنى وكثرة الأموال أصبحت أمرا مألوفا في ذلك العصر، فانتشرت مظاهر الترف خاصة في المدن والمراكز الحضرية الكبرى، وفي ذلك يذكر ابن خلدون إلى أن شيوع الترف والرفاه يعد مؤشرا على وجود الرخاء الاقتصادي، وهو ما أدى إلى انتعاش التجارة في العهد المرواني حتى أصبحت تستقطب فئات مختلفة في المجتمع ومنهم الفلاحين الذين هجروا قراهم نحو المدن رغبة في تحقيق الربح السريع وتحسين وضعهم المعيشي⁴.

د. **حرية التجارة:** ويبدو أن المروانيين شجعوا مبدأ حرية التجارة في البر والبحر⁵، فلم تتدخل الدولة في نقل السلع أو تحتكر بضاعة كما لم تمنع مبادلتها، حيث وصف أحد الرحالة الذين زاروا الإسكندرية نحو 81هـ/100م؛ بأنها كانت ملتقى تجار العالم كله يتبادلون فيها مختلف البضائع والسلع⁶، ويبدو أن هذه

1- الجاحظ، التبصر بالتجارة، 24، الحموي، معجم البلدان، 350/1، 351، كامل القيسي: النظام المالي في العهد الأموي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2017)، 144.

2- الجاحظ، التبصر بالتجارة، 29، ابن حوقل، صورة الأرض، 264/2، 433.

3- ابن الفقيه، مختصر تاريخ البلدان، 512، بلعدي رامي: السياسة الزراعية والتجارية للدولة الأموية، 79.

4- تاريخ ابن خلدون، 454.

5- أذن عمر بن عبد العزيز أن يتاجر في البحر من شاء ورأى ألا يجول بين أحد من الناس وبينه فإن البر والبحر لله جميعا، أنظر: ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، 87.

6- العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، 235، الناظور، التفاعلات الحضارية في فجر وضحي الإسلام، (أريد: دار الكندي للنشر، 1997)، 157، القس فرانك أروكولوف (Franc Arculufus)، أحد الحجاج الفرنجة، زار بلاد الشام وفلسطين ومصر في النصف الثاني من القرن الأول الهجري / القرن السابع ميلادي وقدم وصفا لما شاهده في تلك البلاد أنظر: أرشيبالد، القوى البحرية والتجارة، 126.

-Wright Thomas: Early Travels in Palestine, London 1848, pp. 10, 11.

الحرية قد قللت من قدرة المحتكرين في التأثير على السوق، فكل احتكار من شأنه أن يرفع الأسعار وبالتالي يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي للناس.

هـ. **الاستقرار السياسي والاقتصادي:** إن الاستقرار السياسي وتنامي حاجات الناس للسلع مع توفر الأمن وتأمين طرق المواصلات كما سيأتي، ووجود ثروات زراعية وصناعية كان حافزا وراء تطور التجارة وازدهارها، وظهر أن عملية تعريب العملة وتوحيد أوزانها وأسعارها قد أوجد أرضية صلبة¹ سهلت من المعاملات التجارية وحققت استقرارا ماليا في الدولة، فأمنت بذلك سيادتها في الداخل والخارج، فالإصلاح النقدي يعد رقما مهما في المعادلة الاقتصادية، وبلوغ التنمية المرجوة يعتمد أساسا على استثمار رؤوس الأموال، ومن هذا كله أمكن لنا التساؤل عن طبيعة السياسة التجارية للدولة الأموية في العهد المرواني؛ هل كانت الدولة منشطا لهذا القطاع الهام؟ وما هي الوسائل التي اعتمدها في تطويره؟

2. **التجارة الداخلية.**

يقصد بالتجارة الداخلية عملية تبادل السلع والبضائع بين أقاليم الدولة، فمناطق مثل مكة كانت بحاجة ماسة لمخاصيل غذائية أساسية مثل الحنطة، ماجعلها تطلبها من المناطق القريبة والمشتهرة بزراعتها، وكان نقل مثل هذه السلع يتم برا وبحرا أو عن طريق الأتجار، لهذا مثلت طرق المواصلات الشريان الحيوي للتجارة.

أ. **الطرق والمسالك التجارية الرئيسية للدولة الأموية في العهد المرواني.**

لقد جمعت الدولة الأموية قلب العالم القديم تحت لوائها، وتحكمت بطرق التجارة سواء البرية أو البحرية، وتعددت هذه الطرق لتصل بين مدن الإقليم الواحد أو مدن الأقاليم المختلفة، وبالاعتماد على الكتب الجغرافية المتأخرة عن الفترة الأموية، فهناك أنواع عدة من طرق التجارة والمواصلات:

● **الطرق البرية:** لعل من أشهر الطرق التجارية النشطة داخل الدولة والمتصلة بمحيطها الخارجي، تلك الطرق القديمة التي اعتادت القوافل أن تسلكها؛ فكان الطريق الذي يربط بين تبوك في شمال الحجاز إلى بصرى في جنوب الشام ملتقى القوافل بين الخليج العربي والبحر المتوسط والحجاز وبلاد الشام²، حيث يتفرع شرقا ليصل بالعراق عبر طريق القوافل الممتد بين الموصل ثم واسط فالبصرة وبين البصرة واليمامة مروراً بشجر الأبله³، كما ارتبط هذا الطريق جنوبا بالطريق الواصل بين اليمن والشام مارا بمكة والمدينة ثم بلاد الشام ومصر⁴.

ومن الطرق البرية المشهورة أيضا: طريق الرملة بفلسطين ثم العريش ثم بلبس فالفسطاط إلى برقة وإفريقية ويتفرع شمالا إلى طنجة ثم الاندلس ليصل أوروبا، وجنوبا نحو سجلماسة، وكما يظهر فهذا الطريق يمثل حلقة

1- البلاذري، فتوح، 448، الريس، الخراج والنظم المالية، 381، زيدان، أهمية التجارة في العصر الأموي، 03.

2- الإصطخري، المسالك، 20، ابن حوقل، صورة الأرض، 18/1، 22.

3- ابن خرداذبة، المسالك والممالك، 194، ابن رسته، الاعلاق النفيسة، 102، الخربوطلي، تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، 378.

4- ابن خرداذبة، المسالك والممالك، 134، المقدسي، أحسن التقاسيم، 86 وما بعدها.

-Demombynes, , op cit , p157.

وصل بين المشرق والمغرب، حيث كان ممرا للحجاج والتجار عبر مصر¹، وقد زاد اهتمام المروانيين بهذا الطريق بعد أن شاعت تجارة الذهب والرقيق من بلاد السودان وهو ما دعاهم لتهيئته بين تاملت وأودغشت².

هذا ونشطت الطرق التجارية المؤدية للمشرق الأقصى بعد موجة الفتوحات الإسلامية حيث كان الطريق الذي يمر بأواسط آسيا وفارس وبلاد العراق ومنها عبر البلقاء إلى تدمر فمدن فلسطين وموانئها أهمها على الإطلاق، باعتباره من فروع طريق الحرير القديم³، وقد استمر هذا الطريق في العصر الأموي، وكان هذا الطريق يتفرع في مرو بخرسان إلى طريقين؛ إحداهما يذهب إلى بخارى والآخر يتبع شرقا إلى الطالقان وبلخ حتى يصل إلى سمرقند في بلاد ما وراء النهر، ليتابع شرقا نحو بلاد الصين⁴، ونستنتج هنا أن عددا كبيرا من الأقاليم ومدن الدولة كان يستفيد من هذه التجارة المارة بأراضيها.

أما القوافل التجارية المتجهة للهند فتسلك الطرق البرية عبر محورين هامين؛ الأول من العراق انطلاقا من البصرة إلى الأهواز ثم فارس إلى مدينة الديبل⁵، والثاني ينطلق من بلاد السند نحو خرسان ويتبع شمالا نحو بخارى التي تعد محطة لتفريغ حمولة القوافل التي تحمل بعدها نحو بلاد الشام وباقي أقاليم الدولة⁶.

وإلى الشمال باتجاه آسيا الصغرى وأرمينية وأذربيجان تشعبت الطرق والمسالك المنطلقة نحو الثغور الشامية مروراً بجبل اللكام؛ فكان إحداهما ينطلق من منبج ويصل إلى ملطية في آسيا الصغرى، والثاني يتجه شرقا إلى الرقة على الفرات ثم يتجه شمالا إلى ثغور الجزيرة ومنها إلى الساحل الغربي لبحر قزوين مروراً بداريند (باب الأبواب)⁷.

ويلاحظ أن الدولة الإسلامية امتازت بسبل اتصال برية ممتازة، ذلك لأنه في معظمها ذات سطح مستوٍ مع قلة المناطق الوعرة، كما أن هذه الطرق البرية اتصلت اتصالا مباشرا بطرق التجارة البحرية وأصبح كل منهم مكملا للآخر، إذ تبدأ الحركة التجارية برية ثم تصبح بحرية قبالة المراكز التجارية الساحلية، ويفضل هذه الشبكة

- 1- البلدان، اليعقوبي، 168/1، قدامة بن جعفر، الخراج، 119، ابن خردادبة، المسالك والممالك، 80، الشيخ إدريس زين: طرق التجارة البرية والبحرية في الدولة الإسلامية، مجلة دراسات إفريقية، مج16، ع26، 2001، ص98
- 2- البكري عبد الله بن عبد العزيز (487هـ/1094م): المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي)، 157، الخثلان سعود: دور التجار المسلمين في رواج التجارة بين بلاد المغرب والسودان الغربي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، م5، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1992، ص44.
- 3- فزات حرب: حوار الحضارات على طريق الحرير بين الصين والشام، مجلة دراسات تاريخية، ع39، 40، جامعة دمشق، 1991، ص102.
- 4- رحال، تاريخ بلاد الشام الاقتصادي في العصر الأموي، 163، بلعدي، السياسة الزراعية والتجارية للدولة الأموية، 86.
- 5- الديبل: مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 495/2.
- 6- هايد. ف: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1958)، 53، بلعدي، السياسة الزراعية والتجارية للدولة الأموية، 87.
- 7- بن خردادبة، المسالك والممالك، 65، رحال، تاريخ بلاد الشام الاقتصادي، 165. داريند: مدينة قديمة بها آثار، وهي الحد بين مملكة الفرس وبين مملكة الخزر، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 303/1.

من الطرق أصبح الاتصال ميسورا وصارت قوافل التجارة والبضائع تسير دون أن تعترضها العقبات الناشئة عن وجود الكيانات السياسية المستقلة والمتنافسة ومن اختلاف الأهداف والنظم الاقتصادية، وبعبارة أخرى نشأت وحدة تجارية تغطي الدولة الأموية¹، ومعنى هذا أن الشرايين والطرق الرئيسية للتجارة أصبحت تحت سيطرة الدولة الأموية.

لقد كانت واسطة النقل الأساسية على هذه الطرق البرية الجمال إضافة للخيل والحمر²؛ وليس في استطاعة حيوان آخر مثل الجمل القيام بمثل تلك المشاق من قطع المسافات البعيدة في أماكن لا ماء فيها، ويتحمل ثقل ما يوضع على ظهره، وكما ارتبط هذا الحيوان بقوافل التجار ارتبط أيضا بقوافل الحجيج التي كانت تنحدر من كل فج عميق تقصد بلاد الحجاز، وقد أولى الخلفاء المروانيون أهمية قصوى في سياستهم المتعلقة بالطرق التجارية البرية وما يمثّلها من طرق البريد؛ حيث قاموا ببناء الخانات على الطرقات، وإطعام المسافرين والاعتناء بدواهم ودفع النفقات لتأمين سفر المنقطعين منهم إلى أهلهم، كما عملوا على تسهيل الثنايا وحفر الآبار وبناء الأميال في الطرقات، إضافة لإقامة المراصد والمناظر³، كما تشددوا في تأمين سلامة القوافل، وحمايتهم من الصعوبات المتعلقة بأمان الطريق فيذكر أن الخليفة عبد الملك نفى إلى سيناء أعرابا لاعتراضهم القوافل بين مصر والحجاز⁴.

● **الطرق النهريّة:** حوت الدولة الأموية عددا من الأنهار المستغلة في النقل التجاري النهري، حيث كانت صالحة للملاحة؛ كالنيل في مصر ونهر دجلة والفرات وفروعهما في العراق، ويبدو أن الاهتمام بها زاد في العهد المرواني فانتفع بها القاصي والداني كما يذكر ابن عسّاكر⁵، حيث نشطت فعاليتها التجارية خاصة بعد بناء المدن الكبرى على ضفافها مثل مدينة واسط والنيل بالعراق⁶، فأضحت الأنهار بذلك أداة ربط رئيسية بين الخطوط البحرية والمدن الكبرى، وأصبح في الإمكان ورود السلع التجارية إلى الأسواق والمدن الداخلية وربطها بمناطق الإنتاج بالأرياف، حيث احتفر الحجاج في منطقة واسط نهر الزبلي والنيل والصين لربطها مع الكوفة⁷،

1- الشيخ إدريس زين: طرق التجارة البرية والبحرية في الدولة الإسلامية، 99 بلعدي، السياسة الزراعية والتجارية للدولة الأموية، 68.

2- Wright, op cit, p07.

3- ابن سعد، الطبقات، 266/5، الطبري، تاريخ الرسل، 437/6، 567/6. المناظر أو الأرصاد: جمع منظر، عبارة عن أبراج مراقبة في أماكن عالية على طول الطرق والمسالك، كانت تقوم في حالة الخطر بإشعال النيران، أقامها الحجاج الثقفي على طول الطريق بين واسط ونهر قزوين، وهشام بن عبد الملك في خراسان، وكانت مجهزة بقوة من الخيل تحسبا لأي طارئ، أما الميل: فهو علامات من الحجارة توضع لتحديد المسافة على الطريق، والبريد كوحدة لقياس المسافة قدرت بأثنا عشر ميلا، وقد عثر على بعض هذه الحجارة في فلسطين، أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 149/7، الحموي، معجم البلدان، 350/5.

4- البلاذري، فتوح، 419، ابن عبد ربه، العقد الفريد، 49/1، بلعدي، السياسة الزراعية والتجارية للدولة الأموية، 68، باسم القرالة: حركة التجارة في بلاد الشام في العصر الأموي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2007، ص 127.

5- تاريخ دمشق، 376/2، ابن شداد، الأعلام الخطيرة، 65.

6- البلاذري، فتوح، 284، الشعار، الري في العراق في العصر الأموي، 144.

7- قدامة، الخراج، 153، ابن الفقيه، البلدان، 262.

فكانت أثمار العراق تتصل ببعضها البعض عن طريق قنوات تؤدي جملها إلى الخليج العرب، كما كانت المراكب النيلية تفرغ ما تحمله من السلع من ديار مصر في بحر القلزم¹، فضلا عن استغلال هذه الأثمار في المواصلات والسفر كونها أقل نفقة وأكثر أمانا، وقد تنبه المروانيون لأهميتها الاقتصادية فشيّدوا المنارات والفنارات لتسهيل المرور النهري² كما بنوا المحلات اللازمة لرسو السفن إذ شيّد الحجاج مرسى للسفن عند مدينة واسط، وشجعوا حفر وتوسيع الأثمار خاصة في المحطات التجارية الرئيسية مثل الموصل³، كما استغلت الأثمار كعائدات ضريبية لبيت المال من خلال تحصيل عشور التجارة، حيث كان هر معقل بالبصرة نقطة رئيسية لجباية العشور بالعراق⁴، علما أن هذه الضريبة لم تكن باهضة رغم حاجة بيت المال لها وتؤخذ مرة واحدة في السنة، كما أعفي منها صغار التجار⁵، الأمر الذي عمل على تنشيط الفعاليات التجارية في الدولة، كما زاد من حركية تبادل السلع بين الأقاليم.

● **الطرق البحرية:** سيطرت الدولة الأموية على موانئ رئيسية هامة وخطوط ملاحية شغلت دورا هاما في التجارة منذ أقدم العصور؛ فقد ضم الخليج العربي أهم الطرق البحرية الناقلة لتجارة الشرق واشتهر بموانئ هامة مثل البصرة ودارين⁶ وصحار⁷، حيث كانت محطات تجارية ومناطق عبور لمختلف البضائع القادمة من الصين والهند والشرق الأقصى عبر المحيط الهندي، ومع ازدياد نشاط المسلمين التجاري في نهاية القرن الأول الهجري أصبح البحر الأحمر بحيرة إسلامية، ونقطة لقاء تربط بلاد الشام (ميناء أيلة) ومصر (ميناء القلزم) بإفريقيا والهند والشرق الأقصى⁸، وبغية تعزيز تلك التجارة وتنشيطها يذكر ر. رويش (R. Reusch)، في بحثه "تاريخ شرق إفريقيا"، نقلا عن رواية سواحلية: أن الخليفة عبد الملك بن مروان قام بإرسال قوات سنة 75هـ/694م إلى ساحل إفريقية الشرقي حيث اتخذت هذه القوات قاعدة لها في أرخبيل لامو قبالة ساحل الصومال⁹، هذا

1- ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 162، المقدسي، أحسن التقاسيم، 125.

2- الطبري، تاريخ الرسل، 149/7، الحموي، معجم البلدان، 350/5.

3- الاصلطخري، المسالك والممالك، 85، المقدسي، أحسن التقاسيم، 118، الخربوطلي، تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، 364، 365.

4- البلاذري، أنساب، 50/11، ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، 248/24.

5- أبو عبيد، الأموال، 525، لبيد، التجارة في العصر الأموي، 129. أسهمت تجارة المكاتب بحصة لا بأس بها من النشاط التجاري في هذا العصر، والمكاتب أن يكتب الرجل عبده على مال يؤديه إليه، فإذا أداه صار حر، ومن المعلوم أن لا زكاة على مال المكاتب، انظر: مالك، المدونة، 459/2، ابن منظور، لسان العرب، 700/1.

6- دارين: (دارون) قرية في بلاد فارس على شاطئ البحر، وهي مرفأ سفن الهند بأنواع الطيب، أنظر: الحميري، الروض المعطار، 230.

7- صحار: مدينة ساحلية على بحر الصين (خليج عمان) مرفأ تجاري شهير، انظر: البكري، المسالك والممالك، 370/1، الحموي، معجم البلدان، 393/3.

8- صالح بسري: مظاهر القوة والضعف في العصر الأموي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، 2013، ص ص 228، 229.

9- Demombynes, op cit, p158.

9- أطلق على هذه الرواية "واشامي" أو "ما شامي"، وهي تشير إلى الشاميين الذين أسسوا إمارتهم الصغيرة بجوار اللامو زمن عبد الملك، كما اتخذ المروانيون قاعدة لهم في زنجبار، وزاولوا فيها نشاطهم التجاري في المحيط الهندي، أنظر:

- History of east Africa, Evang Missionsverlag imp, Stuttgart, 1954, pp.72, 73.

وقد قام الأمويون عقب نزول قواتهم في تلك الجزر، بإنشاء عدد كبير من الموانئ التجارية على الساحل الإفريقي الشرقي لحماية تجارة الشرق في مياه المحيط الهندي¹، ولعل ما أورده البلاذري² في هذا الشأن يرجح صحة هذه الرواية؛ حيث ذكر أن الحجاج الثقفي كان يرسل حملات للقضاء على قراصنة البحر الذين كانوا يهددون تجارة المسلمين مع شبه القارة الهندية، وهو ما يدل على ازدهار المراكز التجارية وقوة المعاملات بين الضفتين.

يذكر حسين مؤنس أن أنظار المسلمين اتجهت إلى البحر المتوسط منذ زمن مبكر³، ولعل اهتمامهم هذا يعود بالأساس إلى الرغبة في مد حدود الدولة البحرية على طول سواحله الآسيوية والإفريقية، مما حتم على الدولة القيام بتقوية الثغور البحرية وبناء أسطول إسلامي قادر على صد الحملات البيزنطية لسواحلها، غير أن أهمية أخرى برزت بقوة بعد أن سيطرت الدولة على الطرق التجارية القديمة في الشرق، فكان للتحديات الاقتصادية دور في تخصيص المدن التجارية الساحلية وتوفير الحماية لها، وبناء السفن وتطويرها في دور صناعة جديد مثل دار الصناعة بإفريقية في عهد عبد الملك بن مروان، فبرزت على الساحل الشامي موانئ صور وعكا وعلى الساحل المصري ميناء الإسكندرية⁴، ومراسي طرابلس وتونس بإفريقية والجزيرة الخضراء بالأندلس، والأبلة ودارين على الخليج، أين كانت تنطلق منها السفن التجارية المحملة ببضائع الشرق والمنتجات المحلية إلى جنوة وقبرص وطرابزون⁵ وغيرها من موانئ العالم المسيحي، والحاصل أن بيزنطة بدأ نفوذها يتقلص في مجال حيوي كان لقرون بحيرة رومانية.

ب. الأسواق المحلية في العهد المرواني:

إن الأسواق وما يعرض فيها من بضائع وبمن يقصدها من تجار تعكس الدرجة التي وصلت إليها التجارة خاصة والحياة الاقتصادية عامة، وكلما تعددت الأسواق وازداد العرض والتبادل فيها دل ذلك على النشاط في حياة الجماعات، وقد اهتم المسلمون بها منذ عهد النبوة حيث أقيمت بالمدينة سوقا قريبة من دورها⁶.

لقد نقلت القبائل العربية للبلدان المفتوحة صورة أسواقها التي عرفتها في الجزيرة العربية منذ الجاهلية، فلم تكن لهذه الأسواق بادئ الأمر أسوار تحدها إنما تركوها دون بناء، غير أنها شكلت مركزا حيويا للنشاط التجاري

1- Gray John: History of Zanzibar, from the Middle Ages to 1856, Greenwood Press, London, 1975, p11, 12.

2- فتوح، 419، ابن عبد ربه، العقد الفريد، 49/1.

3- مؤنس حسين: تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، (الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، 1993)، 69.

4- التجاني عبد الله بن محمد (ق8هـ/14م): رحلة التيجاني، (تونس: الدار العربية للكتاب، 1981)، 06، القرالة، حركة التجارة في بلاد الشام في العصر الأموي، 134، عبد العزيز سالم وآخرون: تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والاندلس، (بيروت: دار النهضة، 1969)، 33.

5- Pirenne H: Mohammed and Charlemagne, Meridian book Edition, New York, 1957, p.176

6- زيادة نقولا: الحسبة والمحتسب في الإسلام، (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 2002)، 22، رعد هادي: أسواق العراق الإسلامية في العصر الأموي، مجلة دراسات تربوية، ع 24، العراق، 2013، ص 153.

والاقتصادي وأغلب المصادر وضعت مواقع الأسواق في المدن بجوار المساجد الجامعة ودار الإمارة¹، كسوق عبد الله بالبصرة، وسوق الكناسة بالكوفة² ولعل السبب في ذلك أن الجامع يمثل مركز التجمع في المدينة وملتقى الطرق الرئيسية، كما أن قريها من دار الإمارة يسهل عملية مراقبتها والإشراف عليها.

قدمت الدولة تسهيلات جمّة في سبيل دفع الحركة التجارية حيث أعفت الحوانيت التي تقام على أرض الخراج، كما سمحت بتحويل أراضي الخراج التي ليس لها مالك إلى أسواق³، ويبدو أن العناية التي أوليت للأسواق في خطط المدن الجديدة كالكوفة والبصرة أو التي شيدت في العصر الأموي كواسط والرملة، قد رجح الرأي القائل بأن هذه المدن الجديدة قامت على فكرة السوق باعتبارها مركزاً قيادياً لشؤون المدينة الاقتصادية والمالية⁴، حيث فتحت الباب للعمل وجذبت الأيدي العاملة إليها، ووجد أهل الريف مجالاً لتصريف انتاجهم الزراعي ونشطوا في الزراعة لتلبية حاجات الناس، كما أسهمت الأسواق في وإحياء الهيئات المهنية وتصنيع الكثير من السلع، وتوسع عمليات البيع والشراء والانتاج والأعمال الحرفية، أضحت هذه المؤسسة لها المكانة المحورية سياسياً ودينياً؛ حيث تطور دورها الوظيفي في العصر الأموي فلم يقتصر أدائها على التبادل التجاري فقط؛ بل استمرت كمراكز أدبية يلتقي فيها الشعراء، واستخدمت كبؤر لتجمع الجواسيس والأعداء وتدير المؤامرات والفتن، كما استغلها الخلفاء المروانيون لردع الخارجين على سلطان الخلافة، فكانت ووسيلة دعائية هامة ومسرحاً لتنفيذ العقوبات في حق الثائرين عليها⁵.

لقد شهد بناء وتنظيم الأسواق تطوراً إيجابياً بسبب السياسية التي انتهجها الخلفاء والولاة المروانيون؛ حيث ظلت الأسواق على وضعها حتى ولاية خالد بن عبد الله القسري⁶ الذي كان أول من بني الأسواق في الكوفة

1- الطبري، تاريخ الرسل، 45، 46، خسرو ناصر(481هـ/1088م): سفرنامه، تح: الخشاب يحي، (ط3، بيروت: دار الكتب، 1983)، 76، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 293/2، رعد، أسواق العراق الإسلامية، 99.

2- الطبري، تاريخ الرسل، 268/5، ابن مسكويه، تجارب الأمم، 160/2، العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، 238.

3- قدامة، الخراج وصناعة الكتابة، 208، عزام محمد: فقه المعاملات، (القاهرة: مكتبة الرسالة الدولية، 1998)، 168.

4- ماسينيون، الهيئات الحرفية والمدينة الإسلامية، 12.

- Demombynes, op cit, p15.

5- الطبري، تاريخ الرسل، 631/7، 653، مؤلف مجهول(ق3هـ/9م): العيون والحدائق في أخبار الحقائق، تح: دي غوية، (ليدن: مطبعة بريل، 1871)، 55/3، بلعدي، السياسة الزراعية والتجارية للدولة الأموية، 86، مجموعة من المؤلفين: السوق في التراث الإسلامي، (بيروت: دائرة معارف العالم الإسلامي)، 28. كانت سوق المريد بالبصرة يتهاجى فيها جرير والفزردق، كما كانت سوق الكوفة مركزاً للثورة على الوالي الحجاج، ويذكر أن شبيب الخارجي كان يرتاد السوق ليسأل عن جيوش الحجاج سنة 76هـ، وأمر عدي بن أرتطاً بدم دكاكين البصرة في ثورة يزيد بن المهلب سنة 102هـ باعتبارها بؤرة للعيون، واتخذت الدولة الأسواق لتنفيذ عقوبة الإعدام حيث أعدم أحد الخوارج في سوق الغنم بالبصرة سنة 60هـ أنظر: الجاحظ، البيان والتبيين، 94/2، المبرد، الكامل في اللغة والأدب، 248/3، مؤلف مجهول(ق3هـ/9م): العيون والحدائق في أخبار الحقائق، تح: دي غوية، (ليدن: مطبعة بريل، 1871)، 55/3، القرالة، حركة التجارة في بلاد الشام في العصر الأموي، 108. زيادة، الحسبة، 22.

6- خالد بن عبد الله بن يزيد القسري(126هـ/743م): من بجيلة، تولى العراقين سنة 105هـ وعزله هشام سنة 120، قتل تحت التعذيب سنة 126هـ. أنظر: ابن قتيبة، المعارف، 398، البلاذري، أنساب، 31/9 وما بعدها.

بناء محكما، فجعل لها سقوفا من الآجر والجص¹، كما شهدت الأسواق في العهد المرواني تصنيفا يختص بنوعية السلع، حيث كان لكل صنف من السلع سوقه الخاص؛ فكان في الموصل سوق للشعارين: يباع فيها ما اتخذ من الشعر والصوف اللازم للخيام وغيرها، كما كانت بدمشق سوق للشماخين بالقرب من المسجد الجامع، ويبدو أن موقع هذا السوق جاء لحاجة الجوامع للإضاءة ليلا²، ويتبين أن دوافع هذا التقسيم للأسواق حسب تخصصها جاء مراعاة لعدم اختلاط الحرف التي تكون فيها الروائح كريهة كالقصابين والدباغين بالعطارين مثلا، وقد ظهر أن التخصص في الأسواق وتنظيمها كان البداية الأولى لانتظام ذوي الحرف في هيئات ومنظمات أطلق عليها الأصناف، هذا وحرص الخلفاء والولاة المروانيين على أن تكون هذه الأسواق قريبة من ملتقى الطرق الرئيسية وضاف الأتھار، فحينما شيد الحجاج واسط جعل سوقها قريبة من نهر دجلة³، وذلك لضمان وصول البضائع وتصريفها برا أو عبر الطرق المائية، مما يساعد على إنعاش السوق باستمرار دونما خلل.

وقد أسهم هذا التنظيم بفتح المجال للمنافسة الشريفة بين التجار حيث تكون أسعار السلع متقاربة، كما أن المشتري باستطاعته أن يحصل على أفضل سلعة بأقل ثمن بعد اطلاعه على الأسعار والبضائع المعروضة، وقد حرص الخلفاء المروانيون أن يكون السوق مفتوحا أمام الجميع، حيث كان يشترك فيه إلى جانب المسلمين كل من أهل الذمة والموالي وأهل الحرب⁴، شرط أن تكون التجارة مباحة شرعا وبعيدة عن البيوع المنهي عنها.

ولأهميتها يمكن الإشارة لأنواع الأسواق التي عرفتها الدولة الأموية في العهد المرواني موجزة فيما يأتي:

ن الأسواق الدائمة أو الثابتة: وهي أسواق مستقرة في أماكن معينة طوال أيام السنة، واستمر وجودها بعد الفتح الإسلامي، وكانت تتواجد في المدن القديمة مثل سوق دمشق في بلاد الشام، وسوق أيلة بالحجاز، وسوق المريد بالعراق، وسوق سماط بالقيروان، وكان هذا النوع من الأسواق يتأثر في شكله وتنظيمه وموقعه وسلعه بطابع الأقاليم أو المدينة الجغرافي⁵، وتعد هذه الأسواق مراكز تجارية على طرق القوافل الرئيسية، فكانت عبارة عن مجتمعات تجارية للبضائع والسلع، ومصدر تموين لأسواق المدن، كما كان يلجأ إليه الجيش ليتزود ما يحتاجه من مؤن وأسلحة وخيول.

ن الأسواق غير الدائمة: وهي تلك الأسواق التي كانت تقوم في مناطق ومواسم خاصة، تتفق مع طبيعة تلك المنطقة من الناحية المناخية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تتوفر المحاصيل الزراعية أو المنتجات الصناعية، أو تقام تزامنا مع مناسبات خاصة مثل موسم الحج، فكان منها الأسواق السنوية، والموسمية والأسبوعية.

1- اليعقوبي، البلدان، 149، البلاذري، فتوح، 280.

2- ابن بطوطة محمد بن عبد الله (779هـ/1377م): رحلة ابن بطوطة، (الرباط: أكاديمية المملكة المغربية، 1996)، 312/1، دنون، المظاهر الحضارية في الموصل خلال العصر الأموي، 56، رجال، تاريخ الشام الاقتصادي، 262.

3- بحشل، تاريخ واسط، 22، رعد، أسواق العراق الإسلامية، 42.

4- البلاذري، أنساب، 193/8. الطبري، تاريخ الرسل، 653/7، بلعيد، السياسة الزراعية والتجارية للدولة الأموية، 81.

5- زيادة، الحسبة والمحتسب في الإسلام، 22.

أما الأسواق السنوية فقد اشتهرت قديما وبقيت قائمة حتى نهاية العصر الأموي مثل: سوق المشقر في هجر الذي تنشط فيه عملية البيع والشراء في شهر جمادى الآخرة من كل سنة، وكان يقصدها التجار العرب والأعاجم يتداولون فيها مختلف السلع، ومما يلاحظ أن كثيرا من هذه الأسواق القديمة قد تم هجرها بسبب الظروف السياسية، حيث نجد أن سوق عكاظ لم تقم له قائمة بعد غزو الخوارج للحجاز سنة 129هـ/746م¹.

كما انتشرت الأسواق الموسمية في الدولة مثل سوق بصرى، وسوق أذرعان بجنوب الشام، وقد قامت هذه الأسواق في مواسم ورود التوابل والمنتجات الشرقية من بلاد الهند والصين، وكان لموسم الحج ومرور قوافله المتجهة إلى مكة أثر في قيام الأسواق الموسمية، لاسيما أثناء استراحة الحاج في بعض المنازل التي يقيم فيها يومين أو أكثر مثل سوق أيلة (العقبة) ملتقى طريق الحج الشامي والمصري²، مما يسهم في تنشيط المعاملات التجارية في مضارب البدو والقرى المحيطة بالمدن.

هذا وانتشرت في المدن وحواضرها الأسواق الأسبوعية التي كانت تقام في يوم أو يومين من الأسبوع، حيث يذكر الأسدي أن سوق حلب الأسبوعي كان يعقد في يوم الجمعة، وكانت الصبغة الغالبة على هذه الأسواق أن المشترين والبائعين يقطنون على مسيرة نصف يوم منها على الأكثر، وتعرف هذه الأسواق حسب يوم الأسبوع والمكان الذي تنصب فيها³، حيث تباع فيها مختلف السلع المحلية من منتجات زراعية وحرفية، وهو ما ساعد على استقرار الحياة في القرى وتلبية الحاجات المعاشية لسكان المدن.

ويبدو أن المروانيين وضعوا الأسواق تحت مراقبة دقيقة، فتولى الإشراف عليها عامل السوق وهي وظيفة معروفة في الإسلام، فقد استعمل الرسول ﷺ عمر بن الخطاب رضي الله عنه على سوق المدينة، وكان على عامل السوق مراقبة الأوزان والمكاييل والمقاييس لمنع أي تلاعب أو تزوير، والوقوف على أصحاب الحرف لمنع الغش في الصناعات، كما أن عليه أن يقوم بمنع الاحتكار والتأكد من عدم تزييف النقود، ومن مهامه جباية بعض الضرائب على المبيعات، إضافة إلى حل الخلافات بين الباعة والحفاظ على الآداب العامة⁴، وكان الولاة مسؤولون عن تعيينهم في الأمصار، وأكلوا مهمة الإشراف على هذه الوظيفة الحساسة إلى أئمة الدين ووجوه المسلمين، حيث يذكر ابن سعد أن الفقيه سليمان بن يسار⁵، ولي سوق المدينة لعمر بن عبد العزيز وهو يومئذ والي المدينة لعبد الملك⁶.

1- الأزرق، أخبار مكة، 179/1، جواد، المفصل في تاريخ العرب، 57/14.

2- ابن سعد، الطبقات، 12/8، الحموي، معجم البلدان، 130/1، الضمور حاتم: الأسواق في بلاد الشام في صدر الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، 2007، الأردن، ص ص 127، 128.

3- أحياء حلب وأسواقها، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1984)، 225، القرالة، حركة النجارة في بلاد الشام، 106.

4- الأصفهاني، الأغاني، 415/8، ابن الجوزي، المنتظم، 316/12، الضمور، الأسواق في بلاد الشام، 166، 167، رحال، تاريخ الشام الاقتصادي، 264، الزبيدي حسين: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الأول الهجري، (بغداد: المطبعة العلمية، 1970)، 163.

5- سليمان بن يسار (107هـ/725م): أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، انظر: ابن سعد، الطبقات، 133/5، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 223/72.

6- ابن الجوزي، المنتظم، 316/12، الضمور، الأسواق في بلاد الشام، 166، 167، الخربوطلي، تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، 374، رحال، تاريخ الشام الاقتصادي، 264.

ومما سبق يمكن القول إن السوق الإسلامية كانت شروطها متوفرة إلى حد بعيد في العصر الأموي، وأن الشروط الملائمة لنشاط السوق وازدهاره التي وضعها علماء الاقتصاد الوضعي قد تحققت وتوفرت في أسواق العهد المرواني.

3. التجارة الخارجية.

تبرز أهمية التجارة الخارجية في حركية السلع والبضائع بين الدول والأقاليم الكبرى نظرا لتعدد حاجات الأفراد وتباين توزيع المنتجات الزراعية والصناعية بين الدول، واستجابة لتغير مناطق الإنتاج والاستهلاك، كان من الواجب قيام هذا النوع من النشاط الاقتصادي لتأمين أكبر ما يمكن من حاجات الدولة والمجتمع خاصة في ظل نشوء المدن الضخمة ذات الحاجات الكبيرة والملحة من حيث الكم والنوع، وارتفاع مستوى المعيشة، فضلا عن الاستهلاك المترف للطبقتين الحاكمة والغنية في المجتمع¹، ومن هنا أمكن التساؤل عن طبيعة تلك العلاقات التجارية التي ربطت الدولة الأموية في العهد المرواني بمحيطها؟ وما مدى أهميتها في تنشيط فعاليتها الاقتصادية؟

■ العلاقات التجارية الخارجية في العهد المرواني.

أ. العلاقات التجارية مع بيزنطة: كان من نتائج الفتح الإسلامي في القرنين الأول والثاني الهجريين/ السابع والثامن الميلاديين، انحسار نفوذ التجارة البيزنطية في حوض المتوسط نتيجة اقتطاع المسلمين ولايات مزدهرة اقتصاديا من جسم الدولة البيزنطية، ويبدو أن العلاقات التجارية في تلك الفترة كانت نشطة رغم حالة التوتر، حيث تؤكد المصادر استمرار توافد التجار البيزنطيين على المدن الشامية، كما تشير المعلومات التي لدينا عن استمرار تدفق التجار من أرض الخلافة إلى بلاد الروم مروراً بقبرص التي كانوا يستلمون فيها تصاريح لدخول مدينة القسطنطينية².

لقد أفرز هذا الوضع حتمية إيجاد بدائل تمكن التجارة البيزنطية الوصول إلى الشرق دون وساطة المسلمين، حيث سارعت إلى إبرام حلف اقتصادي مع الخزر³ سنة 76هـ/695م، وتلته بفرض قيود اقتصادية لتشديد الحناق على التجار المسلمين من خلال تخصيص ميناء واحد في مدينة طرابزون، كما عمدت إلى إغلاق البحر المتوسط في وجه التجارة القادمة من الأقاليم الإسلامية، غير أن ذلك لم يمنع البتة من استمرار التبادل التجاري

1- لمبارد موريس: الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي، تر: حميدة عبد الرحمن، (ط، بيروت: دار الفكر، 1998)، 211، حاشي نوري: التجارة الخارجية والتنمية، مجلة الحقوق، ع13، جامعة الخلفة، 2013، ص172، الزبيدي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة، 165.

2- المحاظ عمرو بن بحر(869هـ/255م): التبصر بالتجارة، تح: حسن حسني، (ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1994)، 26، الاصطخري، المسالك والممالك، 188، مباركية منصف: الصوائف والشوائب ضد الروم في العصر الأموي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر، 2022، ص217.

3- الخزر: أقوام من الترك يعيشون حول بحر قزوين، كان تجارهم الرئيسية غراء السمك، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 342/1.

بين الطرفين، فكانت بيزنطة بأمس الحاجة للكثير من السلع وفي مقدمتها القمح الذي كان يردها من مصر، كما كانت الدولة الأموية بحاجة للعقاقير والأواني والحواري¹ وغيرها من السلع البيزنطية.

غير أن الخلافة الأموية كانت في موقفها من الإمبراطورية شبيهاً أكثر بكثير من مجرد دولة وارثة تابعة²، فكان لزاماً أن يرد خلفاء المسلمين بإجراءات تحد من تمادي الهيمنة البيزنطية على طرق التجارة البحرية الرئيسية؛ فإلى الجانب الحملات العسكرية الموجهة لعاصمة الروم³، أقام الوليد بن عبد الملك هيئات رقابية صارمة على الوافدين من التجار، حيث تم فرض نظام دقيق لجوازات السفر في مصر، كما أمر بإحصاء الرعايا المقيمين، وكان القصد منها فيما يبدو مراقبة التجار البيزنطيين الذين كانوا يفدون على موانئها وتقييد نشاطهم، ولعل مثل هذه الإجراءات الصارمة وغيرها، قد أحدثت تطوراً غير مسبوق في تاريخ دولة الروم السياسي، فكانت من دواعي سقوط حكم الإمبراطور جستنيان في عهده الأولى⁴.

على أن الخليفة عمر بن عبد العزيز أراد إرساء مبدأ يقوم على حسن الجوار مع جيرانه وبخاصة مع الروم، فأمر بتخفيف القيود المفروضة على التجارة البحرية، واعتبار المجال البحري مشاعاً للجميع واتباع سياسة سمحة مع الإمبراطور البيزنطي ورعاياه توجت بفترة من الهدنة والتفاهم على مستوى العلاقات⁵.

وفي المحصلة؛ فقد تأكد أن التجارة الأموية في العهد المرواني وصلت إلى مناطق مختلفة من العالم الغربي، حيث تم العثور على قطع من العملة الأموية في مناطق البلغار وروسيا وحتى خليج فنلند، كما كشفت حفريات حديثة على كميات من العملة العربية تعود إلى الفترة ما بين القرنين السابع والحادي عشر ميلادي في مناطق كثيرة من أرجاء أوربا⁶، وهو ما يدل على حرص المروانيين على أن تكون لهم أسواق في مناطق نفوذ الدولة البيزنطية وباقي أوربا.

1- المحاظ، التبصر بالتجارة، 26.

2- يذكر هاملتون أن الخلفاء الأمويين ليسوا إلا جماعة من البرابرة الغزاة انتزعوا بعض الولايات الإمبراطورية وتناسوا أهم في حقيقتهم أمراء تابعون لبيزنطة، أنظر:

-Hamilton، Gibb: Arab-Byzantine Relations under the Umayyad caliphate، Dumbarton Oaks، vol12، 1958، p232.

3- كان أكبرها حملة سنة 716/98م بأسطول قوامه ألف وثمانمائة سفينة زمن الخليفة سليمان بن عبد الملك، انظر: الطبري، تاريخ الرسل، 530/6، 531، العبادي، البحرية الإسلامية، 34.

4- الطبري، تاريخ الرسل، 531/6، ساويرس، تاريخ البطارقة، 62، فتحي عثمان: الحدود الإسلامية البيزنطية، 236/3، عبد العزيز سالم: تاريخ البحرية الإسلامية 31، 30، زبيدة عطا: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، (ط1، القاهرة: دار الأمين، 1994)، 151.

أدت القيود الصارمة التي فرضها جستنيان على رعاياه في التجارة مع العالم الإسلامي إلى ثورة تجار رفينا الإيطالية، وأسطول الكبيرهايوت (ساحل آسيا الصغرى الجنوبي والجزر القريبة)، نتيجة منعهم من التجارة مع مصر، أنظر: نجدة خماش، الشام في صدر الإسلام، 334.

5- ابن عبد الحكم (829/214م): سيرة عمر بن عبد العزيز، 87، الطبري، تاريخ الرسل، 531/6. - Ibid، p126.

6- العبادي عيد: كيف وصلت النقود العربية إلى شمال العالم، مجلة التربية، ع23، قطر، 49، القيسي، النظام المالي في العهد الأموي، 303.

كانت أراضي الدولة الإسلامية بالنسبة لبيزنطة نقطة عبور رئيسية لتجارها مع البلدان الشرقية حيث كان العالم الإسلامي يلعب دور الوسيط في توفير بعض المنتجات مثل الحرير، والديباج، والعود واللبان، وغيرها من المنتجات الشرقية، كما تعتمد بصورة مطلقة على القراطيس التي تفتد من أرض مصر، والأخشاب اللازمة للصناعة البحرية، وكثير من بضائع الصناعات المحلية المختلفة، وفي المقابل كانت الدولة الأموية سوقا مهما لبيزنطة لترويج بعض الأقمشة الرفيعة، والمواشي، والأفقال المحكمة، وبناء الرخام والخصيان، والأكار، وعبّر أراضي الدولة البيزنطية يصل من بلاد الخزر غراء السمك، ومن روسيا جلود الخنزير والثعالب والسيوف¹.

ب. العلاقات التجارية مع الهند: وبالعودة إلى علاقات العرب مع الشرق نجد أنها أكثر تجذرا في القدم، وزادها الإسلام رسوخا عندما طالها الفتح الأموي وبخاصة في شبه القارة الهندية، وهو ما يفند الآراء التي اعتبرت هذه الفتوحات مجرد غارات لم يسفر عنها أي استقرار سياسي مهم²، ويبدو أن المروانيين قد أدركوا مدى أهمية المنطقة وغناها بالثروات النفيسة مبكرا، فاتبعوا في الإجمال إزائها سياسة رشيدة، برزت معالمها خلال عمليات الفتح العسكري، حيث كان التجار الهنود يُقابلون بحسن المعاملة والتسامح والحماية الكاملة، كما سُمح للأهالي بممارسة معتقداتهم، واستعين بهم في الإدارة المحلية³، وتوجت هذه السياسة باندماج اجتماعي قلل من الفوارق وزاد من التقارب فيما يبدو، حيث وثقت بعلاقات مصاهرة بين الجانبين، وصلت زمن الخليفة الوليد بن عبد الملك إلى أعلى مستوى⁴.

وكان من نتائج تلك السياسة أن نشطت الهجرة المتبادلة، إذ تشير المصادر أن الإدارة الإسلامية بعد فتح مناطق في الهند حطت للمسلمين أحياء خاصة وجلبت إليها أربعة آلاف أسرة عربية، كما عاش في البصرة أقوام من السياجة والزط، والذين أفادوا بخبرتهم في مجالات شتى؛ في بناء السفن وإعمار الأرض، ولا شك أن الغنائم التي تحصل عليها المروانيون وخاصة النفيس منها، كان لها أثر إيجابي في تنمية موارد بيت المال، وفي هذا الصدد ذكر البلاذري أن الحجاج بن يوسف وجد أن مداخيل فتوحات محمد بن القاسم الثقفي⁵ درّت عليه ضعف مصاريف النفقات التي انفقها على الجيش وتجهيزاته، وجاء في كتاب العبر؛ أن ما غنمه المسلمون من

1- الجاحظ، التبصر بالتجارة، 26، الطرمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة الإسلامية، 76. مباركية، النشاط الاقتصادي في العصر الأموي، 97. الأكار: آلة تحفر بها الأثمار والترع، والأكار أيضا: المزارعون، انظر: المعجم الوسيط، 22.

2- Gustave Le bon ; Les civilisation de l'inde Libraries de fermine-didot, Paris, 1887, p209.

3- جاء في رسالة الحجاج لقائده محمد بن القاسم، نقلها الكوفي في كتابه: ((...أن تنفق ما وجدته في حصن الديبل من الذخائر، في سبيل ترفيه الرعية واستمالة قلوب السكان، وإذا أصبح الصناعات والزراعة والتجار مرتاحين مرفهين، فإن الولاية ستكون مزروعة ومعمورة...))، انظر: علي ابن حامد الكوفي (7ق/13هـم): فتحنامه، فتوح السند: تج: ن. بلوش، (دمشق: دار طلاس، 1991)، 116.

4- يذكر علي ابن حامد الكوفي أن أحد أفراد حاشية الخليفة الوليد بن عبد الملك يدعى كعب بن مخارق الراسي، تزوج من ابنة أخت الملك داهر ملك الهند، انظر: فتوح السند، 177.

5- محمد بن القاسم الثقفي (98هـ/717م): فاتح السند وواليتها أيام الوليد بن عبد الملك، قتله سليمان بن عبد الملك، انظر: الطبري، تاريخ الرسل، 6/499.

الذهب عند فتح الملتان¹ كان عظيماً، ويبدو أن وصف الجغرافيين لتلك الأقاليم الشرقية بأنها كثيرة الذهب والتجار²، ليس بالأمر المبالغ فيه، والحق أن تاريخ العلاقات التجارية للدولة الأموية مع الهند تعود إلى زمن معاوية بن أبي سفيان، الذي كان يرسل بتجارته إلى المنطقة، وفي رواية للبلاذري والكوفي؛ فإن ملك إحدى الجزر بالهند والأرجح أنها سيلان، سبّر إلى الحجاج الثقفي نساء مسلمات وُلدن ببلده من آباء تجار، مما يدل على إقامة التجار العرب في هذه المنطقة منذ أمد بعيد، كما يذكر لنا ابن عبد الحكم ورود كميات كبيرة من التوابل وعلى رأسها الفلفل من الهند إلى مصر سنة 102هـ/720م³، وقد احتفظت لنا المصادر بأرقام من بعض تلك الصفقات التجارية⁴، وارتكز التعامل التجاري مع هذه المناطق عبر خطوط الملاحة البحرية، لقلّة التكاليف وسرعة في التنقل، وزاد التطور التقني الذي عرفته صناعة السفن في عهد الحجاج الثقفي من فاعليتها، وكنتيجة إيجابية؛ فإنه بفتح مناطق بالهند وأراضي واسعة بالسند، انفتحت أسواق ومراكز تجارية جديدة مثل الديبل وكوجرات⁵، وانفتح الطريق للهجرة الجماعية للتجار العرب نحو السواحل الهندية.

تأتي التوابل على رأس السلع المطلوبة من بلاد الهند لفوائدها الطبية مثل الزنجبيل والقرنفل والهيلج، والتي كانت تجلب من سيلان والهند⁶، وتعد الأطياب من السلع الرائجة في البلاد الإسلامية وفي مقدمتها العود وموطنه الهند، وهو أرخص ثمنًا لذا حقق التجار المسلمون منه أرباحاً وفيرة، كما حفل كتاب الذخائر بجملة من تلك النفائس التي كان المروانيون يجوزونها، مثل الياقوت الأحمر وهو الأغلى ثمنًا وموطنه من جزيرة سيلان، واللؤلؤ الذي يستخرج من سواحل الهند، ومن الأحجار الكريمة أيضاً الفايروز والماس⁷. كانت تجارة الخشب مزدهرة بسبب توفر هذه المادة في الهند وجزرها الشرقية، فكان منه خشب الند، والساج والنارجيل الذي استخدم في صناعة حبال السفن إضافة لخشب والصندل والخيزران⁸.

1- الملتان: مدينة في باكستان الحالي، على نهر شناب، قرب كراتشي، وهي سوق زراعية مشهورة، أنظر: يحيى الشامي: موسوعة المدن العربية الإسلامية، (ط1، بيروت: دار الفكر العربي، 1993)، 298.

2- البلاذري، فتوح 421، 423، المقدسي، أحسن التقاسيم، 474، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، 177، إبراهيم بوتشيش: أثر الفتوحات الأموية في ترسيخ الصلات الحضارية بين الجزيرة العربية وشبه القارة الهندية، سلسلة دراسات تاريخ الجزيرة العربية، ج4، مطابع جامعة الملك سعود، 2003، 113.

3- فتوح البلدان، 233، 419، فتوح مصر والمغرب، 124، فتوح السند، 96.

4- دفع محمد بن سيرين ثمانين ألفاً في صفقة، واشترى زيتاً بأربعين ألف درهم، أنظر: العلي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، 233.

5- كوجرات: هي المنطقة الواقعة على ساحل بحر الهند شمال مدينة بومباي وعاصمتها أحمد آباد، أنظر: العمري، مسالك الأبصار، 3/45.

6- ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 124، عثمان شوقي: تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية (41هـ/904م-661م/1498م)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1990)، 150، 151، 152، 153، 159، 160.

7- ابن الزبير، الذخائر، 12، 15، 16، عثمان، تجارة المحيط الهندي، 155.

8- عثمان، تجارة المحيط الهندي، 159، 160.

وفي المقابل كان التجار المسلمين يحملون الفواكه والتفاح والزيتون واللبن والأقمشة القطنية العراقية والمصرية والسيوف والخيول العربية والرقيق¹ وغيرها من السلع إلى أسواق بلاد الهند، ويلاحظ أن الميزان التجاري للعالم الإسلامي مع الهند كان يميل لصالح هذه الأخيرة.

ج. العلاقات التجارية مع الصين: وفي موضوع العلاقات التجارية الأموية مع مناطق الشرق الأقصى، فإن أول احتكاك بين الجانبين يعود إلى عهد الفاتح قتيبة بن مسلم الباهلي²، الذي أعمل صلحا مع إمبراطور الصين سنة 96هـ/714م، وفرض عليه جزية يؤديها، وتدل بقايا دنانير أموية في إحدى مقابر المسلمين بمدينة سيان³ الصينية على وجود صلات تجارية بين الجانبين، والتي برزت أكثر في عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك، حيث أرسل أول سفارة عربية محملة بالهدايا النفيسة إلى إمبراطور الصين (كاني يونغ)⁴، وكان من نتائج حرية التجارة وعناية الدولة بما أن أسهم التجار في ربط علاقات حضارية في تلك الأصقاع، وتوجت تلك العلاقات بالسماح للمسلمين ببناء مسجد في العاصمة الصينية، وازدهر التعامل التجاري مع المدن الصينية خاصة منها الساحلية مثل كانتون⁵، التي فتحت ميناءها وسوقها للمسلمين سنة 82هـ/701م، وكان من مخرجات تلك العلاقة اكتشاف المسلمين سر صناعة الورق سنة 94هـ/712م⁶، ثم لم تلبث هذه الصناعة أن تطورت في عهد الخلافة العباسية، كما ساهم التجار العرب من خلال رحلاتهم تلك في نقل الموروث الحضاري العربي الإسلامي إلى بلاد الصين ومناطق الشرق الأقصى.

اشتهرت الصين بمنتجاتها المتنوعة فكانت تفتد للبلاد الإسلامية مختلف السلع من الخزف الصيني، والزجاج الملون، والعاج، والبخور، والحرير وماء الورد والمياه المعطرة، وقد لاقت البضائع القادمة من العالم الإسلامي قبولا واستحسانا عند المجتمع الصيني، إذا قدم التجار المسلمون ببضائع جديدة ونادرة مثل الياسمين والحناء والورد واللبن، والعقيق، والمرجان والحبوب، والرقيق، ويلاحظ أن الميزان التجاري للعالم الإسلامي مع الصين كان أكثر توازنا⁷، بسبب بعد المنطقة الجغرافية والتشابه الكبير في كثير من المنتجات القادمة من الهند مع نظيراتها الصينية.

- 1- عوض الله محمد: العلاقات بين الخليج العربي وشبه القارة الهندية في صدر الإسلام، مجلة الوثيقة، مج9، ع18، 1991، ص47.
- 2- قتيبة بن مسلم الباهلي(96هـ/715م): والي الري في أيام عبد الملك بن مروان، وخراسان في أيام ابنه الوليد، ثم اميرا لفتح ما وراء النهر، أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 6/500، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 4/410.
- 3- سيان: إحدى المدن الإسلامية في العاصمة القديمة، تقع على خط الحرير، أنظر: الشامي: موسوعة المدن، 232.
- 4- الطبري، تاريخ الرسل، 6/500، عادل خليل: العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية بين العراق وبلاد الصين منذ صدر الإسلام حتى نهاية القرن الرابع هجري، مجلة دراسات تاريخية، ع7، جامعة البصرة، 2014، ص166.
- 5- كانتون: مدينة على مصب سيكيانغ، سماها العرب بخان فو تشتهر بالتجارة، تكثر بها المساجد، أنظر: الشامي، موسوعة المدن، 232.
- 6- انتقلت صناعة الورق إلى المسلمين من صناع صينيين، وقعا في الأسر عندما سقطت سمرقند سنة 94هـ/712م في أيديهم، أنظر: القلقشندي، صبح الأعشى، 2/515، وما بعده، رشا فارس: الورق في العصر العباسي، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2017، ص274.
- 7- سلمان إياس: المسلمون في الصين(131هـ/796م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، 2009، ص74، مباركية، النشاط الاقتصادي في العصر الأموي، 99.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التجار المسلمين قاموا بدور الوسيط بين الشرق والغرب فحملوا سلع اللبان والبخور والعاج والرقيق والذهب من شرق إفريقيا إلى الهند والصين عبر موانئ الجزيرة العربية¹، كما نقلوا سلع الهند والصين والشرق الأقصى إلى إفريقيا من توابل وخشب والمسك والحرير²، فغدت الدولة الإسلامية مركزا تجاريا ومحورا فعالا للتجارة في القرون الإسلامية الأولى، فاستفادت بذلك من التجارة العابرة بأراضيها أو ما يعرف بتجارة الترانزيت.

وبعد: إن المروانيين حافظوا على التقاليد والأعراف التجارية الموروثة، حيث أولوا عناية خاصة بهذا القطاع الاقتصادي الهام بتنظيمه ووضع شروط مهضته من خلال هيئة الأسواق ووضع أجهزة رقابية تضمن تعاملات شرعية في البيع والشراء، مع تنوع في أساليب التعامل التجاري كما سيأتي بغرض تشجيع استثمار رؤوس الأموال وتصريف الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة وشتوع مظاهر السعة والرفاه. وما من شك فإن سياسة الإصلاح ركيزة أساسية في النهوض باقتصاد الأمة، وقد فطن المروانيون لذلك حينما نظروا في سياستهم النقدية على أسس صحيحة ما أدى إلى استقرار العملة وتوسيع النشاط المالي والتجاري في الدولة، وهو ما وضع حجر الأساس لنهضة تجارية في الدولة الإسلامية بلغت الآفاق فتوسعت بذلك دائرة المبادلات التجارية شرقا وغربا، وتنوعت موارد الدولة المالية، ومع تلك المبادلات انتقلت الأفكار والثقافات بين الشعوب.

IV. النظام المالي في العهد المرواني.

تعرف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي بأنها: ((استخدام الدولة الإسلامية لإيراداتها ونفقاتها لتحقيق أهدافها في ضوء القواعد والأصول الإسلامية الحاكمة في هذا المجال))³، فالسياسة المالية إذن تتعلق بالإجراءات التي تستخدمها السلطة المالية لتحديد النشاط المالي، والأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي، وتكييف إنفاقها العام وإيراداتها العامة الذي يكفل لها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

ولما كان من أوجه السياسة المالية للدولة تنظيم المعاملات المالية بين الأفراد والدولة حفاظا على المصالح المتبادلة، وإعطاء دافعية للرفي بالنشاط الاقتصادي، فإن الدولة الأموية في العهد المرواني حافظت على النظم القديمة المتوارثة، كما اتبعت ما كان سائدا في تعاملات المسلمين مع إجراء إصلاحات فيما لزم اتخاذ من أوجه السياسة المالية العامة، ذلك أن الدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي لا تأخذ بمبدأ الحياد المالي، فالدولة بتحصيلها

1- المسعودي، مروج الذهب، 425/1، الطرمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة الإسلامية، 77.

2- المسعودي، مروج الذهب، 450/1. - Reuch, op cit, pp72. 73.

3- شعبان عبد العزيز: السياسة المالية ودورها في إصلاح الاقتصاد، أعمال مؤتمر التحديات المعاصرة للإقتصاد الإسلامي، القاهرة، ص9.

للإيرادات لتغطية نفقاتها المختلفة هي أشبه بالمضخة الماصة التي تمتص الإيرادات من الطبقات القادرة، لتعيد توزيعها على الطبقات المحتاجة¹.

1. موارد بيت المال في العهد المرواني.

تعمل السياسة المالية لكل دولة على تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات وهي سياسة سارت عليها الدولة الإسلامية منذ قيامها، وقد أولى المروانيون عناية خاصة ببيت المال منذ أيامهم الأولى، وفي هذا يذكر الطبري أن من أسباب انتصار مروان بن الحكم على خصومه استيلائه على بيت المال في دمشق فكان أول فتح له²، ويعرف بيت المال بأنه المبنى أو المكان الذي تحفظ فيه الأموال العامة للدولة الإسلامية من المنقولات كالفئ وخمس الغنائم ونحوها إلى أن تصرف في وجوهها³، وقد تنوعت موارد بيت المال في العهد المرواني وكان أهمها:

يعد الفئ من أهم موارد بيت المال الدورية في عهد الخلافة، وهو: ((كل مال وصل من المشركين، عفوا دون قتال، ولا بإيجاف خيل ولا ركاب، فهو كمال الهدنة والجزية وأعشار متاجرهم، أو كان واصلا بسبب من جهتهم، كمال الخراج))، فهو بذلك يشمل خراج الأرضين وجزية الرؤوس والغنائم، ومنها ما يأخذه العاشر من أموال أهل الذمة وأهل الحرب التي يبرون بها عليه لتجارهم⁴ ويلاحظ الدارس أن مفهوم الفئ تطور في أواخر الربع الأول من القرن الهجري، ليتخذ دلالة جديدة غير التي أخذها في بداية الدولة، فبعد ما كان في معناه يعني انتفاع المسلمين بشرعية استيلائهم على أموال الفئ الذي يكون مصدره المشركون، سواء أكان مالا منقولاً أو غير منقول، أضحى الفئ موقوفاً على الأمة مع بقاء صفة الملكية الجماعية، ويظهر ذلك من خلال إجراءات عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أرض الفئ، كما تغير مفهوم الغنيمة بعيداً عن النظرة القبلية، فأصبح يعني الأموال المنقولة، والتي تحاز بالقتال أثناء الغزوات⁵، ومنه تنوعت الموارد المالية للدولة الأموية في العهد المرواني كالآتي:

أ. **الغنائم:** وهي من إيرادات بيت المال غير الدورية وتشمل أساساً خمس الغنائم، فهي ما غلب عليه المسلمون من أموال الحرب حتى يأخذه عنوة⁶، وكان جزء من الغنيمة يعود إلى بيت المال لينفق على الجهات التي

1- زلزم عبد القاسم: الأموال في دولة الخلافة، (ط3، بيروت: دار الأمة، 2004)، 28.

2- تاريخ الطبري، تاريخ الرسل، 537/5، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 241/3.

3- الموسوعة الفقهية، (دار السلاسل: الكويت، 1983)، 45/3، عدوان، مؤسسة بيت المال، 47.

4- الماوردي، الأحكام، 200/1، القرطبي محمد بن أحمد (671هـ/1271م): الجامع لأحكام القرآن، (ط1، بيروت: دار الفكر، 1987)، 1/8، القيسي، النظام المالي في العهد الأموي، 175.

5- أبو يوسف، الخراج، 36، عدوان، مؤسسة بيت المال، 127، 128.

6- ابن آدم، الخراج، 18.

حددها الشرع¹، وارتبطت الغنائم بسير الفتوحات التي اتسعت في عهد الأمويين، ففي أواخر عهد الخليفة عبد الملك بن مروان انتظمت الفتوحات، بعد أن ترهلت بسبب الفتن الداخلية، فبلغ سبي موسى بن نصير في حروبه مائة ألف، وبعث الخمس من ذلك لعبد الملك²، ويبدو أن عهد الوليد بن عبد الملك شهد تدفقا لأموال أحماس الغنائم على بيت المال في دمشق، حتى أن الذهبي (748هـ/1347م)، يذكر أن خزائن بيت المال امتلأت في عهده³، مما ساعده في الانفاق على المشاريع التي قام بها كبناء الجامع الأموي وتوسعة الحرمين.

ويبدو أنه كانت تحدث بعض التجاوزات من قواد الجند حيال الخمس، فيأخذ منه بعض الأشياء التي يقدمونها للخلفاء للتقرب إليهم، حيث رفض الخليفة سليمان بن عبد الملك تسلم مغانم إياها موسى بن نصير التي أتى بها من المغرب والأندلس لما علم أن قائده لم يخرج منها الخمس⁴، وهو ما يبين أن الخلفاء كانوا يحترمون أموال العامة، وأنهم لم يكونوا يعتبرون أن لهم فيها من حق ما ليس لغيرهم، ولذلك كان بعض القواد يحاول تقديم بعض الهدايا للخلفاء على أنها ليست من حصة بيت المال.

على أن هذا المورد عرف شحا في تحصيله نهاية عهد بني أمية، نظرا لتوقف عملية الفتح وانشغال الدولة بالفتن الداخلية على ما يبدو، ويمكن أن نشير هنا أن أهم تلك الإصلاحات التي مست وارد الغنائم في العهد المرواني أن جعلها الخليفة عمر بن عبد العزيز فيئنا يصرف منه على جميع مصالح المسلمين، كما أسهم عمر بن عبد العزيز للعبد من الغنيمة⁵، وهو بذلك عاد إلى السنة فيما اختص بمصارف الفيء.

ب. الجزية: تعد الجزية من موارد بيت مال المسلمين الدورية، وهي ضريبة تؤخذ على أهل الذمة مقابل إقامتهم في دار الإسلام⁶، وقد اتخذ المروانيون جملة من الإجراءات شملت وارد الجزية ونوجزها في ما يأتي:

ففي الشام والجزيرة فرض عبد الملك بن مروان سنة 72هـ/691م جزية قدرها أربعة دنانير أي صير الجزية نقدا بعد أن كانت تؤدي في السابق عينا، حيث أمرا بإحصاء سكان الجزيرة؛ أموالهم، وأولادهم، وممتلكاتهم، وقيد أسمائهم، وأماكن تواجدهم، بعد أن قام بطرح نفقة الشخص الواحد في طعامه وكسوته، كما طرح منه أيام الأعياد في السنة، وفعل مثل ذلك في الريف⁷، ويرأي أحد الباحثين بأن هذا الإجراء سببه انتقال الكثير

1- قال الله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَإِنَّ السَّبِيلَ﴾. الأنفال/41.

2- ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 232.

3- دول الإسلام، تح: حسن اسماعيل مروة، (ط1، بيروت: دار صادر، 1999)، 84/1.

4- ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 239.

5- ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، 85. قال الخليفة عمر بن عبد العزيز: ((إن العبد يسهم له أسوة بالمقاتلين الأحرار))، انظر: ابن قدامة، المغني، 235/9، العاصي هبة: السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، العراق، 2011، ص198.

6- الماوري، الأحكام، 201، تجي مرة واحدة كل سنة بالشهور الهلالية، أنظر: ابن قدامة، المغني، 198/9.

7- أبو يوسف، الخراج، 52، دحيلية، السياسات الاقتصادية في عهد الخليفة عبد الملك، 119.

من الأراضي الخراجية إلى عشرية، ما دفع عبد الملك بن مروان إلى تعويض ذلك بزيادة مقدار الجزية لسداد النقص الورد إلى بيت المال، غير أن الراجح لنا أنه مع استمرار حالة الحرب مع الروم، كانت الحاجة ملحة لتموين الجيش بخيرات تلك المناطق القريبة من الثغور، فكان هذا الإجراء دافعا لتشجيع أهل الذمة على خدمة الأرض وعدم التحلي عنها¹، فالفلاح كان مرغما على إعمار أرضه لتسديد أعبائه الجبائية نقدا.

وفي سواد العراق تشير الروايات أن الحجاج الثقفي قرر إعادة الفلاحين من أهل الذمة إلى قراهم بعد انكسار الخراج، واقتن قراره هذا بقرار آخر يقضي بأخذ الجزية ممن أسلم منهم، وعند ترجيح الروايات²، يظهر أن الحجاج قد أخذهم بالخراج ولم يقل بالجزية، وعلى أي حال فقد أصدر الخليفة عمر بن عبد العزيز منشورا صريحا أمر فيه بوضع الجزية عمن أسلم التزاما بحدود الشرع، كما حث على حسن معاملة الذميين، وخصص لهم من بيت المال ما يعينهم في معاشهم³.

ويبدو أن الجزية التي جعلها الرسول ﷺ على أهل أيلة وهي ثلاثمائة دينار قد زيد فيها خلال العصر الأموي مما جعل عمر بن عبد العزيز يردّها كما كانت عليه زمن النبي ﷺ، كما أسقط عن أهل نجران ما كان يؤدونه للحجاج الثقفي من فيء على فعل عثمان بن عفان ﷺ، وهو ألف وثمانمائة حلة قيمتها إثنين وسبعين ألف درهم، وذلك بعد أن اشتكوا ضعفهم وقلة حالهم، فألزمهم مئتي حلة قيمتها ثمانمائة ألف درهم سنويا، وفي ولاية عمر بن يوسف على العراق لهشام بن عبد الملك أعاد عليهم ما ألزمهم الحجاج الثقفي، الذي كان قد اتهمهم بمشاركتهم في جيش ابن الأشعث، وكان أهل قبرص قد صالحوا معاوية بن أبي سفيان على أن يدفعوا كل سنة سبعة آلاف دينار، وفي خلافة عبد الملك بن مروان زاد عليهم ألف دينار أخرى، فلما تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة أعاد جزيتهم على ما كانت عليه في عهد معاوية⁴.

- The Chronicle of Zuqin, op cit, p147.

1- حورية سلام، الموصل في العصر الأموي، 153. وقد أعادها عمر بن عبد العزيز إلى ما كانت عليه، أنظر: الأزدي، تاريخ الموصل، 03.
2- يقول ابن عبد الحكم بإسناد جمعي: ((وأول من أخذ الجزية ممن أسلم من أهل الذمة الحجاج بن يوسف))، كما يذكر الطبري صراحة أن الحجاج: ((وضع الجزية على رقابهم))، أما رواية الجهشياري فقد ذكر فيها: ((أن الحجاج رد من من عليه الله بالإسلام إلى بلده ورساتيقه وأخذهم بالخراج))، علما أن كلمة جزية في رواية ابن عبد الحكم لا يمكن أن تفسر على أنها ضريبة رأس ما لم تقتن بقريته توضح دلالة المعنى، وكان استعمال لفظ جزية الأرض شائعا في مصر في عصر الخلافة الراشدة، وانفرد الطبري في روايته التي وردت بدون إسناد مما يضعفها، انظر: فتوح مصر والمغرب، 182، تاريخ الرسل، 617/6، الوزراء والكتاب، 57، كاتبي، الخراج من صدر الإسلام إلى العهد العباسي الأول، 192، 193، دينيت، الجزية والإسلام، 74.

3- ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 182، ابن سعد، الطبقات، 266/5، أبو عبيد، الأموال، 56.

- A.S.Tritton; THE Caliphs and their non-Muslim subjects, oxford univ press, 1930, PP.138 ,139

4- البلاذري، فتوح، 74، 155، ألبان محفوظ: الموارد المالية للدولة الإسلامية في العصر الأموي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1992، ص97، فرقاني، السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، 141.

ويظهر من هذه الأمثلة أن تنظيم الجزية في العهد المرواني لم يختلف كثيرا عن العهود السابقة، فكان بذلك امتدادا للعهد السفياي والراشدي ومن قبله العهد النبوي في نظمهم وموقفهم من أهل الذمة. وفي مصر حاول المروانيون إجراء تعديلات على وارد الجزية¹، وتم إجراء إحصاء للسكان مرات عديدة تبعا لحاجات الدولة²، وكان أهم تلك الإجراءات ما قام به عمر بن عبد العزيز في مصر لتصحيح بعض الاختلالات في إيرادات بيت المال الناجمة عن إسلام أهل الذمة، فقد أمر أن توضع الجزية على من أسلم بينما تبقى أرضه فيما للمسلمين، كما أمر أن تؤدي الفرائض المالية الإجمالية كما هي بناء على عهد الصلح في حالة ما إذا أسلم ذمي، بينما تتحول أملاكه لأهل الذمة يؤدون عنه ما كان عليه، كما ألزم الأقباط على دفع جزية موتاهم كاملة لأن أرضهم أخذت عنوة³، وهذه الطريقة جعل عمر بن عبد العزيز الأرض مصدرا دائما للجزية الدولة، فوفق بين الحاجة والمبادئ.

وفي الشأن ذاته تم فرض الجزية على الرهبان في مصر في عهد الوالي عبد العزيز بن مروان (65-85هـ/684-704م)، وهي سابقة أحدثها الأمويون كونهم غير مكلفين، فبحسب رواية المقرئزي؛ قام عبد العزيز بن مروان بإحصاء الرهبان، وفرض عليهم دينارا، وأمر أن لا يترهب من أحصاه بعدها، وذكر ساويرس أنه ألزمهم بأن يدفعوا ألفي دينار سنويا بالإضافة لخراج أملاكهم⁴، وأضحى فرض الجزية على الرهبان سنة مطبقة في مصر طوال العهد المرواني إذا استثنينا عهد عمر بن عبد العزيز الذي أعفى البيع والدير من الخراج⁵، ويبدو أن فرض الجزية على الرهبان جاء لينسجم مع تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة كما يوضح أ. تريتون Tritton⁶، بما يخدم صالح الرعية.

- 1- حاول عبد الملك بن مروان إجراء تعديل جزية القبط، انظر: ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 110، المقرئزي، الخطط، 147/1.
- 2- جرى إحصاء للسكان في عهد عبد العزيز بن مروان (65هـ/85هـ) الذي أحصى الرهبان، كما قام عبد الملك بن زفاعة (89هـ/99هـ) بإحصاء سكان الصعيد، وفي سنة 107 أحصى عبيد الله بن الحبحاب السكان وكتبهم جميعا، أنظر: المقرئزي، المواعظ والاعتبار، 185/1، السيوطي، حسن المخاضرة، 147/1، ساويرس، الأباء البطارقة، 2/153، 170/2.
- 3- المقرئزي، الخطط والآثار، 146/1، 147/1، الدوري، النظم الإسلامية، 128، فرقاني، السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، 154.
- 4- أبو بكر ابن القيم (751هـ/1350م): أحكام أهل الذمة، تح: يوسف البكري وآخرون، (ط1، الدمام: رمادي للنشر، 1997)، 161/1، الخطط والآثار، 408/4، تاريخ البطارقة، 107، دينيت، الجزية والإسلام، 130، الدوري، النظم الإسلامية، 134. ينفرد ساويرس بذكر أن خراج البيع والأديرة بلغ دينارا وثلثين عن الفدان، (أي: الفدان الواحد يساوي 4200 م مربع)، أنظر: Ibid, p210.
- 5- يذكر أبو عبيد أن عمر بن عبد العزيز فرض على الرهبان دينارين، وذلك ليسارهم وقدرتهم على تحمل الجباية، كما يذكر ساويرس أن عمر أمر أن تؤخذ الجزية من سائر الناس غير المسلمين، ربما قصد بها الرهبان حين استعمل صبغة التعميم كون أهل الذمة كانوا يدفعون الجزية من قبل، وقد جوز الفقهاء ذلك، أنظر: الأموال، 52، تاريخ البطارقة، 164، أبو يوسف، الخراج، 135، ابن القيم، أحكام أهل الذمة، 162/1.
- 6- إن هذا الإجراء الجديد جاء حتميا للحد من تحايل الكثير من الأقباط الذين يترهبون، لكي يتجنبوا دفع الجزية والضرائب المختلفة، ونتج عن هذا ففة ميسورة الحال لا تقع تحت الأعباء المالية، وأصبحت الكنائس والأديرة تمتلك أموالا طائلة ولا تدفع الضرائب، وقد اطلع أ. تريتون (A. Tritton)، على أرقام عن البرديات توضح غنى بعض الأديرة المصرية، وما وصلت إليه من ثراء، حتى لقد كان لدير مريم الصحراوي ثمانية إقطاعيات في سنة 98هـ/716م، ولدير بربوس عشر إقطاعيات، وهو ما دفع الخليفة يزيد بن عبد الملك إلى إعادة فرض الخراج على أملاك

وفي خراسان استغل الدهاقون نفوذهم في جمع الضرائب فجعلوا مقدارها على المساحة لا على الرؤوس كما جاء في عهد الصلح مما أثقل كاهل الفلاحين، وتغلبوا على الإدارة المحلية في الأقاليم، فكانوا سببا في اتخاذ الأمويين قرارهم بفرض الجزية على من أسلم من الأهالي، حيث يذكر الطبري أن دهاقي بخارى¹ كانوا سببا في اتخاذ والي خراسان أشرس بن عبد الله² قراره بفرض الجزية على من أسلم³، غير أن الخليفة عمر بن عبد العزيز أعفى الموالي من الجزية وفرض لهم العطاء، وأقر مجموعة من الصفات في من يعتنق الإسلام فلا تؤخذ منه الجزية⁴، وسار الوالي نصر بن سيار⁵، على نهج الخليفة فقرر إعفاء ثلاثين ألفا مسلم كانوا يدفعونها، وثمانين ألف من المشركين رفعت عنهم فأعاد عليهم الجزية⁶، فكان ذلك بمثابة ضربة موجعة لهؤلاء الدهاقين، كما أوفى هذا الاجراء ما كان في عهد الصلح، وزاد في تنشيط التجارة وثبات الأسعار.

وفي بلاد المغرب نظم حسان بن النعمان (73-86هـ/692-704م) أمر الجزية في بقايا الروم والبربر ممن لم يسلموا، فحسنت طاعتهم ودانت له إفريقية، وقسم الفيء والأرض، وقرر مقادير الخراج التي يدفعها الناس، كما دون الدواوين بالعربية⁷، وفي الأندلس أوصى الخليفة عمر بن عبد العزيز السمع بن مالك بتخميس

الكنائس والأديرة، أنظر: ساويرس، تاريخ البطارقة، 164، عبد الله بن حسين: الدولة الأموية في عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك، (ط1، القاهرة: دار القاهرة، 2005)، 432.

- Ibid, p200.

- 1- بخارى: عظم مدن ما وراء النهر، بينها وبين جيحون يومان، انظر: الحموي، معجم البلدان، 353/1.
- 2- أشرس بن عبد الله السلمي (112هـ/730م): ولاء هشام بن عبد الملك إمارة خراسان سنة 109هـ فقدما وسرّ به الناس، واستمر إلى سنة 112هـ، فتح فرغانة، انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، 201/3.
- 3- البلاذري، فتوح، 391، تاريخ الرسل، 55/7، 295/6، الدوري، النظم الإسلامية، 131، فلهاوزن، تاريخ الدولة العربية، 295.
- 4- يذكر الطبري في روايته شرط الصلاة، حيث وجه الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى عامله على خراسان الجراح بن عبد الله قائلا: ((انظر من صلى قبلك إلى القبلة، فضع عنه الجزية))، ويزيد أبو عبيد في روايته بإسناد جمعي مسألة امتحان المسلم الجديد بالختان، حيث يورد أن الخليفة عمر بن عبد العزيز كتب قائلا: ((من شهد شهادتنا واستقبل قبلتنا واختن فلا تؤخذ منه الجزية))، ومسألة ختان من أسلم من الذميين كشرط لإسقاط جزية رأسه لم ترد في السنة، كما أنها لم ترد في مراسلات الخليفة، بل نجده يمنع عامله على خراسان في إنفاذ هذا الشرط في قوله: ((ان الله بعث محمدا داعيا، ولم يبعثه خاتنا))، ومن الراجح أن هذا الاقتراح السيء للوالي جاء من قبل الدهاقين جباة الخراج، أنظر: الأموال، 60، تاريخ الرسل، 559/6.
- 5- نصر بن سيار بن رافع بن حرّ بن ربيعة الكناني (131هـ/748م): شيخ مضر بخراسان، ووالي بلخ، ثم ولي إمرة خراسان سنة 120هـ/737م، توفي بمرو مريضا سنة 131هـ/748م، أنظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 6/4 وما بعدها.
- 6- أبو يوسف، الخراج، 145، الطبري، تاريخ الرسل، 559/6، 173/7، الدوري، النظم الإسلامية، 132، الرئيس، الخراج والنظم المالية، 285.
- 7- ابن عذاري محمد بن محمد (695هـ/1295م): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح: ل. بروفنسال، (ط3، بيروت: دار الثقافة، 1983)، 33/1، الناصري أحمد بن خالد (1315هـ/1897م): الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: الناصري محمد، (الدار البيضاء، 150/1).

الأرض، ويذكر الرازي أن السمع¹، ((صالح أهلها على الجزية مع أجزاء من الأرض منها مثالثة ومرابعة، كيف ما كان طيب الأرض وغلثها))، ويظهر أن مقادير الجزية كانت لا تتطابق مع ما فرض في بعض جهات المشرق ولعلها أقرب إلى الأعراف القوطية، ويمكن الافتراض أن مقادير الجزية تختلف من موقع لآخر في المواد العينية.

ج. الخراج: شكلت ضريبة الأرض أهم مورد للدولة الإسلامية، وفي العهد المرواني كان الاتجاه الحاصل وهو الحفاظ على أصول الأرض الخراجية باعتباره موردا ثابتا للدولة، خاصة بعد أن نضبت حركة الفتوح وقل معها وارد الغنائم، وازدياد عدد الداخلين في الإسلام، ففي عهد الوليد بن يزيد أفلست خزائن الدولة، ولم يجد الخليفة المخرج سوى بما حُمِل له من خراج العراق²، وقد حرص المروانيون على الفصل بين وظيفة الوالي وعامل الخراج، حتى يُتم عمله بكل دقة وأمانة، ومن أهم تك الإجراءات المتخذة في وارد الخراج عند بني مروان ما يأتي:

كانت عملية مسح الأراضي في العهد المرواني تتم باعتماد الذراع العمرية³ بدل الذراع الزبدي⁴ في تقديرها، وهو ما أشار إليه اليعقوبي في ما اختص بمسح عمر بن هبيرة⁵، الذي أخذ بالذراع العمرية، علما أن الذراع الزبدي استخدمت طوال العهد السفلي وكان طولها يساوي وفق تقدير فلتر هانس 66.5سم، بينما شاع استعمال الذراع العمرية طوال العهد الراشدي وحتى زمن الوالي زياد بن أبيه⁶ وبخاصة في العراق، ووفقا لحسابات فلتر هانس فإن طولها يقدر بـ 72.815سم⁷؛ أي أن الذراع الزبدي أقصر من الذراع العمرية، ذلك أن كل 100 ذراع عمرية يساويها حوالي 109 ذراع زبدي، وهو ما يعني نقص عدد الأجرية التي فرضت عليها الضريبة بالنسبة لمالك الأرض، فقد خفف مسح ابن هبيرة هذا العبء على المكلفين من أصحاب الأراضي ما يعني نقص الضريبة المستوفاة، وهو ما يفسر لجوء ابن هبيرة لفرض ضرائب جديدة كضريبة النخل والشجر، وإحياءه ضرائب قديمة مثل هدايا النيروز والمهرجان كما جاء في المصادر⁸، لسد النقص الحاصل في الجباية العامة فيما يبدو.

- 1- الضبي أحمد بن يحيى (599هـ/1203م): بغية الملتمس، (القاهرة: دار الكتاب، 1967)، 274، الفسائي محمد بن عبد الوهاب: رحلة الوزير في افتكاك الأسير (1690-1691): تح: نوري الجراح، (بيروت، 2002م)، 143.
- 2- البلاذري، أنساب الأشراف، 117/9، عطوان حسين: سيرة الوليد بن يزيد، (ط1، القاهرة: دار المعارف، 1980)، 256.
- 3- كانت تساوي ذراعا (ما بين طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى) وقبضة وإماما قائما، انظر: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 152/2.
- 4- الذراع الزبدي: اتخذها زياد، نظر إلى ثلاثة نفر من أطولهم ذراعا وأوسطه وأقصره فجمعها وأخذ ثلثها فجعلها ذراعا، انظر: القلقشندي، صبح الأعشى، 484/1.
- 5- عمر بن هبيرة الفزاري (110هـ/728م): ولي الجزيرة في عهد عمر بن عبد العزيز، ولاه يزيد بن عبد الملك إمارة خرسان حتى عهد هشام بن عبد الملك، انظر: الطبري، تاريخ الرسل، 620/6، ابن الجوزي، المنتظم، 83/7.
- 6- زياد بن أبيه (53هـ/673م): استلحقه معاوية بن أبي سفيان بنسبه، تولى الإمارة منذ عهد الخليفة علي بن أبي طالب عليه السلام، ولاه معاوية العراق، انظر: البلاذري، أنساب، 216/5، ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، 180/16.
- 7- القمصات، جباية الضرائب في صدر الإسلام، 100، 101، فالتر هانتس، المكاييل والموازين الإسلامية، 88، 89.
- 8- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 313/2، القمصات، جباية الضرائب في صدر الإسلام، 101.

كان نظام جباية الأراضي يجري على خراج المساحة في الغالب أيام بني مروان¹، ويقوم هذا النظام على مبدأ تقدير مساحة الأرض وتثبيتها في الديوان، لحساب نسبة ما يجنى من خراج، ثم فرض الخراج بعد حساب غلتها من خلال مساحتها، وكانت طريقة استيفاء الخراج نقداً، حتى عصر الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي ترك للفلاح حرية الدفع عينا أو نقداً²، ويبدو أن خراج المساحة كان أكثر لينا ورفقا بمجهود الفلاح وطريقة خدمته للأرض زيادة على الرفق به عند تحصيل تلك الضريبة كما جاء في وصايا الخليفة عمر بن عبد العزيز لعماله كما رأينا، كما أنه يترك للفلاح حرية اختيار محصوله على حسب قدرته، ويراعى له طبيعة الأرض عامراً كانت أو خراباً ونوع الضريبة المفروضة على غلته، كما يلزم هذا الأسلوب الفلاح على خدمة أرضه، فعند تقييم الضريبة لا يراعى إن استغلت جزئياً أو كلياً.

ويبدو أن عمال الخراج فرضوا عدداً من الضرائب الإضافية يسميها ابن عبد الحكم ((المظالم والتوابع))³، وقد ضمنها الخليفة عمر بن عبد العزيز في كتاب إلى واليه على الكوفة، وألحق هذا الكتاب بتعميم أصدره لجميع ولايته، يأمرهم فيها بإسقاطها لما فيها من بلاء وشدة وجور في الأحكام، والتي سنها عمال السوء⁴، ولعل أهم ما تعلق منها بجباية الخراج؛ هدايا النيروز والمهرجان⁵، والضيافة أو النفقة، واستغلال الفروق في أوزان الدراهم للزيادة في قيمة الجباية. علماً أن إيرادات هدايا النيروز والمهرجان بلغت خمسين ألف درهم زمن معاوية بن أبي سفيان⁶ وهو ما يوضح أهمية هذه الضرائب الخزينة بيت المال.

1- هناك وجود لنظم عديدة في استغلال الأرض في العهد المرواني، مثل القبالة أو الضمان، فقد ضمن الخليفة سليمان بن عبد الملك بستان لأحد الأشخاص، كما تقبل فروخ ضياعاً لهشام بن عبد الملك في نهر الرمان، أما الضمان؛ أن يدفع أحدهم مبلغ معيناً من المال يساوي مقدار ما يجب جبايته، ثم يقوم بجباية أموال تفوق قيمة هذه الضريبة، وهو ما يصبح عملاً غير شرعياً لإضراراً بالمكلفين من الفلاحين، أنظر: أبو يوسف، الخراج، 119، الطبري، تاريخ الرسل، 142/7، رحال، تاريخ بلاد الشام الاقتصادي، 131، 133.

2- أبو يوسف، الخراج، 98، ابن رجب، الاستخراج لأحكام الخراج، 88، الماوردي، الأحكام السلطانية، 135، 235، 262.

3- ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، 14، القمصان، جباية الضرائب في صدر الإسلام، 56.

4- جاء في نص الكتاب: ((النيروز والمهرجان وتفنن الصحف وأجر الفيوج وجوائز الرسل وأجور الجهابذة وهم القساطرة وأرزاق العمال وأنزاهم وصرف الدنانير التي كانت تؤخذ منهم من فضل ما بين السعيرين في الطعام الذي كان يؤخذ منهم فضل ما بين الكيلين))، أنظر: أورد أبو يوسف، وأبو عبيد، والبلاذري في الأنساب، ومؤلف تاريخ الخلفاء، والطبري، نص الرسالة مع بعض الاختلاف.

5- النيروز: الشهر الثالث من شهور الربيع، والمهرجان اليوم السابع عشر من الحريف، وهما من أعياد الخوس، وفيه تمنح الهدايا أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 313/4.

6- الصولي، محمد بن يحيى (325هـ/946م): أدب الكاتب، (بغداد: المكتبة العربية، 1922)، 219. ويقدرها اليعقوبي بعشرة آلاف ألف درهم، أنظر: تاريخ اليعقوبي، 233/2.

د. العصور: العصور¹ هي مقدار الضريبة المفروضة على أموال أهل الذمة المعدة للتجارة، والمنقولة من دار حرب لدار الإسلام وبالعكس²، وهي إحدى موارد الدولة غير الحولية المتعلقة بحركة التجارة الداخلية والخارجية، وتشير المصادر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو من استن هذه الضريبة³، وكانت مقادير ضريبة العصور على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، تقضي بأخذ العشر من المشركين، ونصف العشر على أهل الذمة، وربع العشر من المسلمين، ولقد اهتم المروانيون بهذه الضريبة، فأقاموا المآصر ومراكز للعبور لتحصيلها⁴، وبلغت قيمة ما جبي من العصور في العراق عشرين ألف درهم في بداية عهد بني أمية⁵، وفي عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز برزت أيلة⁶ كمركز من مراكز جباية العصور⁷، وعمل الخليفة على إلغاء بعض الضرائب غير الشرعية، كضريبة المكس المفروض على عبور السلع بين أقاليم الدولة⁸ ومما يلاحظ أن واردات العصور من أهل الحرب توضع موضع الخراج، وتصرف في شؤون المسلمين العامة.

هـ. الزكاة: يتصل مال الصدقات بالمسلمين فهو بالأساس مال الزكاة، والتي تعد أحد أركان الإسلام وفريضة من فرائضه⁹، وهي من الموارد الدورية التي تصب سنويا في خزانة بيت المال، وتصرف على مستحقيها كم جاء في سورة التوبة¹⁰ وتنعقد بالحول والنصاب، وهي تجب في الأموال الظاهرة كالزروع والثمار والمواشي، والباطنة مما أمكن إخفاؤه من الذهب والفضة وعروض التجارة¹¹، وقد عرفت الصدقات في العهد المرواني درجة كبيرة من التنظيم، إذ كانت توزع في أهل البلد، ثم البلد الذي يليه، ففي عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، حملت الزكاة من الري¹² إلى الكوفة فأمر بردها إلى الري، ، وتشير كثير من المصادر إلى أهمية مورد الزكاة في حياة الناس، فقد

1- التعشير: عرف العرب التعشير قبل الإسلام، فكانت قبيلة جرهم تعشر من يدخل مكة، والتعشير كان معمولا به في العهد الراشدي، حيث تم تعشير أهل الحرب ردا بالمثل؛ وكان زياد بن حدير أول عاشر في الإسلام، وأهل منبج أول من عشر من أهل الحرب، أنظر: أبو يوسف، الخراج، 134، أبو عبيد، الأموال، 640، ابن منظور، لسان العرب، 570/4.

2- ابن قدامة موفق الدين بن عبد الله (620هـ/1223م): الكافي في فقه الإمام أحمد، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1994)، 182/4.

3- أبو يوسف، الخراج، 148، أبو عبيد، الأموال، 636، عدوان، مؤسسة بيت المال في صدر الإسلام، 170.

4- المآصر: حاجز معوق يعترض في الطريق، برا أو بحرا لتعويق السابلة أو السفن لتحصيل العصور، انظر: الزبيدي، تاج العروس، 61/10.

5- تاريخ واسط، 37.

6- أيلة: مدينة صغيرة على ساحل بحر القلزم (البحر الأحمر) على الحد بين باديتي مصر والشام، انظر: الحموي، معجم البلدان، 292/1.

7- فرقاني، السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، 109/108.

8- أبو عبيد، الاموال، 632، فرقاني، السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، 69.

9- ابو يوسف، الخراج، 93.

10- قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، سورة التوبة/60.

11- الماوردي، الأحكام السلطانية، 180، ابن عبد البر أبو يوسف بن عبد الله (436هـ/1071): التمهيد لما في الموطأ من معاني وأسانيد، تج:

البكري محمد، (المغرب: وزارة عموم الاوقاف والشؤون الإسلامية، 1967)، 156/20.

12- الري: كورة قريبة من خرسان، انظر: البكري، معجم ما استعجم، 690/2.

كان خلفاء بني أمية يأخذونها من أعطيات الناس قبل صرفها¹، و أنشأ الخليفة عمر بن عبد العزيز بيت مال خاص بها².

و.موارد أخرى: وإلى جانب ذلك كله هناك موارد أخرى نكتفي بذكرها لضيق المساحة مثل أموال الموارث³، المصادر⁴، والفدية، والركاز⁵، وما تجببه الدولة من عائدات المنشآت العامة كالأسواق.

نستنتج مما تم استعراضه أن أي إجراء في الجانب المالي تم اتباعه من طرف خلفاء بني مروان، كان يتم في عمومته وفق لقواعد ((جمع البيانات لاستخدامها في التنبؤ أو استخدام أو التقرير ومن ثمة اتخاذ القرار))⁶، وهو ما يعرف عندنا اليوم بعلم الإحصاء، وهذا لإعطاء دقة ووضوح ومصداقية للإجراءات التي يتم اتخاذها سواء تعلق الأمر بمسح الأراضي أو إحصاء للسكان، كما نلاحظ أن مثل هذه الإجراءات كانت تراعي في عمومها الجانب الشرعي، تحكمت فيها حاجات الدولة وضرورتها واستمرارها وليس أدل على ذلك، أنها سرت لوقت طويل من العهد العباسي؛ فقد تمت عمليات مسح السواد في العهد المرواني بشكل دقيق وشامل، واستمر العمل بها حتى زمن المؤرخ اليعقوبي (ت284هـ/897م)، إذ يقول: ((والمساحة التي يؤخذ بها مساحة ابن هبيرة))⁷، وقد حاولت الدولة جاهدة معالجة المشكلات التي تختص بسد العجز في إيرادات خزينة الدولة، باتخاذ التدابير اللازمة، ومنها الحرص على حماية أصول الأرض الخراجية، وإجراء بعض الترتيبات في ما يخص تنظيم وارد الجزية في أقاليم الدولة، وقد ظهر أن بعض تلك التدابير كانت عملية وناجحة، وليس أدل على نجاحها سوى أنها سرت لقرون طويلة.

2. نفقات بيت المال في العهد المرواني:

أ. عطاء الجند:

كان سكان الأمصار من القبائل العربية يستلمون مقدارا مقررًا من المال كل سنة يسمى العطاء، ويعتبر مصدرا أساسيا لمعاش الناس، وأول من نظم توزيعه في الإسلام الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ففي عهده كثر عدد المقاتلة، ما أدى إلى إنشاء الديوان سنة20هـ/640م⁸، سار خلفاء بني أمية على نظام عمر رضي الله عنه في

1- يذكر اليعقوبي أن معاوية بن أبي سفيان كان أول من أخذ من الأعطيات الزكاة، انظر: تاريخ اليعقوبي، 2/232.

2- ابن سعد، الطبقات، 5/312.

3- وهي مال من يموت دون وارث يرثه بقرابة أو نكاح أو ولاء، انظر: القلقشندي، صبح الأعشى، 3/536.

4- استخرج الحجاج بن يوسف ستة آلاف ألف درهم من آل المهلب، انظر: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 2/288، ابن كثير، البداية والنهاية، 9/93.

5- الركاز: يعرف الركاز بأنه دفن الجاهلية، ولمن أصابه أربعة أخماس، فهو بمنزلة الغنيمة، انظر: أبو يوسف، الخراج، 32، ابن قدامة، المغني، 3/48.

6- طيبة عبد السميع: مبادئ الإحصاء، (ط1، عمان: دار البداية، 2008)، 14.

7- تاريخ اليعقوبي، 2/313، الطبري، تاريخ الرسل، 7/203.

8- ابن سعد، الطبقات الكبرى، 3/214، الطبري، تاريخ الطبري، 3/613. السيف، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في نجد والحجاز، 185.

العطاء¹، وكانت الزيادة في العطاء سمة خلفاء بني مروان إذا مات أحدهم، استهل الآخر حكمه بزيادة عشرة دراهم²، وهو ما كما يظهر بَدَلٌ في سبيل الملك ووسيلة هامة للحفاظ عليه، فقد كان عطاء أهل الشام أكبر من عطاء أهل العراق لنصرتهم بني أمية³، وتبين هذه السياسة في الزيادات على تدفق الأموال ووفرها في بيت المال، وكان أقل عطاء فرض في عهد بني مروان ثلاثمائة درهم، وبلغ زمن هشام بن عبد الملك ستة مائة درهم⁴، هذا وفرض في العهد المرواني لأبناء المقاتلة مقابل إيقاف وراثته العطاء، ولم يقتصر العطاء على العرب فقط بل شمل الموالي أيضاً، فقد فرض لهم هشام بن عبد الملك في العطاء ثلاثين درهماً⁵، وأوكلت مهمة توزيع العطاء لعرفاء من القبائل⁶، والملاحظ أن العطاء لم يكن ثابتاً بل كان يزيد أو ينقص تبعاً لأهواء الخلفاء والولاة، وتبعاً للأحوال السياسية والاقتصادية.

ب. الأرزاق:

يعرف المطرزي (610هـ/1213م) الرزق بأنه: ((اسم ما يخرج الإمام للمرتزقة كل شهر، وفي مختصر الكرخي الرزق للفقراء))⁷، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول من فرض الأرزاق للناس، إذ فرض لكل مسلم، رجلاً أو امرأة أو عبداً، مدي⁸ حنطة وقسطي⁹ زيت، وقسطي خل كل شهر¹⁰، وكما يلاحظ فإن الأرزاق عبارة عن مواد عينية وتموينية بخلاف الأعطيات ذات طابع مالي.

كان للأرزاق مراكز توزع فيها المعونة على الناس، ففي البصرة بنيت دار الرزق وفيها كان يخزن الطعام وكل ما كان يرتزق منه الناس¹¹، وكانت أرزاق أهل العراق تدفع إليهم أو تقطع عنهم تبعاً للأحوال السياسية، فقد

1- كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يفضل أهل الحضرة على بدو البادية، كما فرض لعوائل المقاتلة وذريتهم، وجعل العطاء بالوراثة، وكان يفرض للمولود عند ولادته عشرة دراهم، وإذا بلغ ألقه بالرجال، انظر: الخريطلي، العراق في ظل الحكم الأموي، 411/412.

2- الفارابي، الصحاح، 2/763.

3- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 2/306، ابن الاثير، الكامل في التاريخ، 3/61.

4- الطبري، تاريخ الرسل، 4/133، 7/304.

5- ابن عبد ربه، العقد الفريد، 5/148.

6- ابن سعد، الطبقات، 6/408، الطبري، تاريخ الرسل، 2/482.

7- المغرب في ترتيب المغرب، (دار الكتاب العربي)، 1883، السرخسي محمد بن أحمد (483هـ/1090م): المبسوط، (دار المعرفة: بيروت، 1993)، 14/47.

8- المد: مقدار ملء اليدين المتوسطتين من غير قبضهما، انظر: ابن منظور، لسان العرب، 3/393.

9- القسط: يساوي نصف صاع، ويساوي مدين إثنتين، أنظر: ابن منظور، لسان العرب، 7/378.

10- البلاذري، فتوح البلدان، 212، عدوان، بيت المال، 231.

11- البلاذري، أنساب، 5/214، الحموي، معجم البلدان، 3/374.

حبس المغيرة بن شعبه¹ أرزاق أهل الكوفة لأن أهلها علويو الهوى²، وكثيرا ما كانوا يضاعفون الأرزاق أو يقدمون مواعيدها وقت الحروب أو الثورات، ويبدو أنه حدث بعض التغيير في توزيع الأرزاق في الحجاز، مما أدى إلى استياء الناس في طعام الجار³، فيروي ابن سعد(230هـ/785م)، أن عمر بن عبد العزيز ((سوى بين الناس في طعام الجار، وكان أكثر ما يكون طعام الجار، أربعة أرادب ونصف لكل إنسان))⁴، وكان الوليد بن عبد الملك أول من أجرى على ذوي العاهات والمساكين والمخزومين الأرزاق⁵، ويبدو أن الرزق لم يكن له دور في معاش معظم الناس، لأن معظم الأمصار كانت أراضيها خصبة، وسكانها يمتلكون أراضي زراعية واسعة، فكانت تغنيهم عما توزعه الدولة، ولما كان الرزق يوزع بصكوك، فأن الناس تاجروا بها⁶.

ورأى الخليفة عمر بن عبد العزيز أن يساوي بين الموالي والعرب في الرزق والكسوة والمعونة⁷ ويرجح أن ذلك يعود إلى دورهم في الفتوحات، إلى جانب تناقص عدد المقاتلين من العرب.

ج. نفقات أخرى: ومن أوجه الإنفاق الأخرى للدولة:

تعد الرواتب من أهم ما تنفقه الدولة، وليس هناك ما يشير أن خلفاء بني مروان كانوا يتقاضون رواتب سوى أن عمر بن عبد العزيز لم يكن يترق من بيت المال شيء⁸، وهي ربما إشارة إلى أن خلفاء بني مروان كان لهم قدر من بيت مال المسلمين، وكان للولاة أجور تجرى عليهم، فكان راتب الحجاج بن يوسف نصف مليون درهم سنويا، وكانت رواتب القضاة زمن عمر بن عبد العزيز مائة درهم، وأجرى الحجاج على كاتبه يزيد بن أبي مسلم ثلاثمائة درهم⁹.

هذا وتنوعت نفقات بيت المال لتشمل مشاريع الإنماء في قطاعات النشاط الاقتصادي، ومخططات البناء والإعمار في مختلف أقاليم الدولة، وحملة الجيش وإعالة الفقراء والمحرومين¹⁰، كما شملت أيضا نفقات البيت الحاكم من لباس، وبناء للقصور، واقتناء الجواري، وما يتصل بالهبات والصلوات والجوائز وغيرها مما يحتاجه

1- المغيرة بن شعبه بن أبي عامر بن مسعود التَّقْفِي: صحابي ولد بالطائف، شهد فتح الشام، ولآه معاوية الكوفة، ويعد من دهاة العرب، توفي سنة 50هـ/670م، انظر: الأصفهاني، الأغاني، 87/16، الزركلي، الأعلام، 277/7.

2- الأصفهاني، الأغاني، 3/16.

3- الجار: ميناء على مقربة من المدينة، كانت إليه ترسو مراكب التجار التي تحمل الطعام من مصر، انظر: اليعقوبي، البلدان، 152، البكري، معجم ما استعجم، 355/2.

4- الطبقات الكبرى، 276/5، الخريطي، تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، 418.

5- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 290/2. البلاذري، أنساب الأشراف، 199/8، الأغاني، الأصفهاني، 381/1.

6- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 154/2، السيف، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في نجد والحجاز، 195.

7- ابن سعد، الطبقات الكبرى، 292/5.

8- ابن كثير، البداية والنهاية، 208/9.

9- وكيع أخبار القضاة، 342/1، الجهني، الوزراء والكتاب، 42، الأغاني الأصفهاني، 239/12.

10- وكتب عمر إلى عدي بن أرطاة: ((فاحص أهل المسكنة بالبصرة، واكتب إلي بعدتهم إن شاء الله)). فأحصاهم فبلغوا ثلاثين ألفا وتسعمائة وخمسة عشر إنسانا، فكتب إلى عدي يأمره أن يعطي كل إنسان جريبا في كل شهر من طعام كسكر والسواد إذا قدم عليه بالطعام))، انظر: البلاذري، أنساب، 156/8.

السلطان، فهنا لا فرق بين المال العام و المال الخاص ذلك أن المروانيين رأوا أن جميع الحقوق التي كانت للرسول ﷺ في المال صارت حقا للخليفة، كما يدل على ذلك رؤية عمر بن عبد العزيز وكتابه لرجل من بني أمية بعد أن احتج عليه وجاء فيه : ((وقسم لك أبوك الخمس كله، وإنما لك سهم أبيك، كسهم رجل من المسلمين، وفيه حق الله، والرسول، وذو القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل))¹، فقد رأى عمر بن عبد العزيز أن سهم الرسول ﷺ وذو القربى ليس من حق الخليفة وأقاربه، بل هو لأقارب الرسول من بعده، لذلك قام بإعطائها لبني هاشم.

وفي المحصلة فإن موارد الدولة المروانية المالية كانت متنوعة، وكان تنظيمها يجري حسب ما كان معمولاً به مع إدخال بعض التعديلات عليها تبعاً لتطور الظروف السياسية والاجتماعية، وقد بذلت الدولة جهوداً في خلق توازن في الانفاق ما يحقق العدالة في توزيع الثروة، ويقلل من الفوارق الاجتماعية

3. أساليب التعامل المالي في العهد المرواني.

تعددت وسائل التعامل المالي وتنوعت أشكالها في العهد المرواني، ووجودها يعبر عن تطور وتنشيط للقطاع الاقتصادي الذي هو حصيلة التطور الحضاري في الدولة الإسلامية، ومن أهم هذه الأساليب التي تم التعامل بها في العهد المرواني:

أ. **المقايضة:** تعد المقايضة من أقدم وسائل التعامل المالي وتبادل السلع التي استخدمها الإنسان، ويقصد بها بيع العين بالعين أي مبادلة مال بمال غير النقدين، ولا شك أن التعامل بنظام المقايضة كان شائعاً بين العرب قديماً، فلم تكن العملة من دنانير ودرهم منتشرة بين القبائل في البوادي²، واستمر التعامل التجاري بنظام المقايضة في العصر الأموي، حيث ذكر أن ثابت بن عبد الله بن الزبير³ اشترى جارية بمائة ناقة، وابتاع عبد الله بن عمر بن الخطاب راحلة بأربعة أبعرة⁴ وكما يظهر فالتاجر هنا غير مقيد في تعاملاته وله أن يختار ما يناسبه، وتلك كانت من سمات التعاملات المالية والتجارية في العهد المرواني.

ب. **النقود (العملة المتداولة):** تداول المسلمون في معاملاتهم المالية أول الأمر ما كان سائداً من نظام نقدي عند جيرواتهم، ويفسر ابن خلدون مرد ذلك إلى انشغال الدولة بحروب الفتوح، وغياب حياة التمدن مما أفقد

1- ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 352، ابن قتيبة، الامامة والسياسة، 2869، الأصبهاني، حلية الأولياء، 270/5.

2- جواد، المفصل في تاريخ العرب، 113/14، ديورانت، قصة الحضارة، 25/2.

3- ثابت بن عبد الله بن الزبير (ت نحو 99هـ/717م): رواية كان لسان آل الزبير فصاحةً وبياناً، وقد على عبد الملك وابنه سليمان، انظر: ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، 335/5.

4- ابن بكار، جمهرة نسب قريش، 116، مالك، المدونة، 55/3.

المسلمين القدرة والمهارة التقنية اللازمتين لصنع النقود¹، وكانت النقود الغالبة على التعامل هي دنانير الذهب الرومية ودرهم الفضة الفارسية، مما يعني أن النظام النقدي في الدولة كان قائماً على قاعدة التعامل بالمعدنين، فكان التجار يتبايعون بهذه النقود وزناً وليس عدداً؛ حيث كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهماً، وتزن الذهب بوزن تسميه مثقالاً²، حيث وزن العشرة دراهم من الفضة يساوي سبعة مثاقيل أي: أن النسبة بين الدراهم والدينار كانت 7:10³، ويعود سبب اتخاذ مثل هذا النظام إلى عدم تجانس هذه النقود وتفاوتها في الوزن⁴ ودرجة النقاء، كما أنها عرضة للتآكل نتيجة كثرة التداول، ولقد أقر الرسول ﷺ هذا النظام الذي تعارف عليه العرب، ولم يتعرض للأوزان بالتبديل بل أقرها، فقال: ((الوزن وزن مكة))⁵.

لقد ظهر أن النظام النقدي الذي اعتمده المسلمون أفرز مشكلات ترتبت عن تعدد نقودها بتعدد مصادرها وبالتالي تعدد أوزانها، ورغم الإجراءات المتخذة التي قامت للحد من هذه الظاهرة⁶، إلا أنها ظلت قائمة

1- تاريخ ابن خلدون، 323. ذكر البلاذري أن عبد الملك لما قرر ضرب الدراهم والدنانير تقضى وسأل عن أوزانها في الجاهلية، مما يبين أن العرب لم تكن لهم سابق دراية، انظر: فتوح، 448، الزهراني ضيف الله: دار السكة (نشأتها، أعمالها، إدارتها)، مجلة الدارة، مح20، ع2، الرياض، 1994، ص 07.

2- البلاذري، فتوح، 448، الطبري، تاريخ الرسل، 256/6، الماوردي، الأحكام، 236، المقرئ أحمد بن علي (845هـ/1441م): النقود الإسلامية، (القسطنطينية: مطبعة الجوائب، 1880)، 32. والمثقال: جمعه مثاقيل، وهي الأوزان التي توزن من الحجارة أو الحديد ويساوي درهم ونصف، أو اثنتين وسبعين شعيرة، أو عشرون قيراطاً، أنظر: أبو عبيد، الأموال، 626، ابن منظور، لسان العرب، 67/17.

3- 10/7 أو 7:10 هي أساس الحكم الشرعي ليعبار الوزن، وقد شاع استعمال هذه النسبة في جميع الأوزان عند المسلمين في صناعات السنج والنقود، وهي عبارة عن آخر قيمة حسابية وصلت إليها علاقة الذهب بالفضة منذ أقدم العصور، ويعني ذلك أن قوة الإبراء الشرائية لجزء أو لوزن سبيكة من الذهب تعادل قوة إبراء لعشر سبائك من الفضة، ويوضح المقرئ ذلك قائلاً: ((أن ثلاث أسباع الدرهم إذا أضيفت عليه بلغت مثقالاً، والمثقال إذا نقص منه ثلاثة أعشاره بقي درهماً))، ولمزيد من التفصيل أنظر: إغاثة الأمة، تح: فرحات كرم، (القاهرة: عين للدراسات)، 130، الكرمل أنسطاس: النقود العربية وعلم النميات، (القاهرة: المطبعة العصرية، 1939)، 09، بن حسين، الإصلاح النقدي في العصر الأموي، 39، الخاروف محمد: وحدات الوزن وأوزانها عند المسلمين، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، ع4 جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، 1981، ص453.

4- تنوعت الدراهم الفضية من دراهم وافية (بغلية) وتزن ثمانية دوايق، الدراهم الجوراقية وتزن أربعة دوايق، الدراهم الطبرية وتزن أربعة دوايق، الدراهم اليمينية وتزن دانق واحد؛ والدانق يساوي سلس الدرهم أي: وزن حبة من الشعير ونحوها، وهي لفظ فارسي معرب من (دانك)، ويساوي اليوم نصف غرام، أنظر: المقرئ، إغاثة الأمة، 130، هنتس، المكابيل والأوزان الإسلامية، 29، حسين، الإصلاح النقدي، 39.

5- تقوم الطريقة العربية القديمة والقائمة على حساب المثاقيل: فتأتي على أساس أن الدرهم البغلي وزنه وزن الدينار، فتأتي فيما ذكر أن كل 10 دراهم تساوي 10 مثاقيل، أو ستة مثاقيل، أو خمسة مثاقيل، وبعد الجمع تساوي 21 مثقالاً $3 \div 7 = 3$ مثقال أو ستة دوايق، أنظر: البلاذري، فتوح، 447، 449، الخزاعي علي بن محمد (789هـ/1387م): تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف والصناعات والعمالات الشرعية، تح: عباس إحسان، (ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998)، 604، الديميري، حياة الحيوان الكبرى، 97/1، المقرئ، إغاثة الأمة، 124، بن حسين، الإصلاح النقدي، 39.

6- حدد الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ المقدار الشرعي للدرهم والذي يساوي ستة الدوايق، بأن جمع بين الدرهم الطبري والدرهم البغلي، فكانا اثني عشر دانقاً، فأخذ نصف ذلك فكان ستة دوايق؛ وهو وزن الدرهم العربي الجواز وقدره سبعة أعشار المثقال، وتشرح الروايات كيف وصل إلى تحديد وزن سبعة؛ بأنه نظر إلى الدراهم الفارسية المختلفة الأوزان، فوجد أوزانها عشرين أو اثني عشر قيراطاً، أو عشرة قيراط، فجمع ذلك فبلغ اثنين وأربعين، فأخذ ثلثه فكان أربعة عشر قيراطاً (أي من قيراط المثقال): فجعل هذا وزن الدرهم الشرعي، فكانت نسبته إلى المثقال إذن ثابتة؛ وهي

وتطورت لتكون أكثر حدة في العصر الأموي، وكان أهمها غياب سياسة مرنة في جانب التعاملات التجارية الداخلية لمنطقة الدراهم، حيث وجد التجار صعوبة في كيفية تحديد أسعار السلع بالدراهم على اختلاف أنواعها وأوزانها فلجئوا إلى التعامل بها وزنا وفي ذلك كلفة ومشقة، زيادة على وقوع أكبر مناطق الإنتاج الزراعي مثل منطقة السواد في العراق في دائرة الدراهم الفضية مما أوجد مشكلة بين الدولة ورعاياها عند استيفاء الضرائب؛ حيث يحرص الناس على دفعها بدراهم أقل قيمة، بينما تحرص الدولة على تحصيلها بدراهم أعلى قيمة¹، كما أن انقسام الدولة لمنطقتين نقديتين أفقدها السيطرة على نظامها المالي وجعلها خاضعة للنقد الأجنبي وتقلباته، علما وأن الدولة البيزنطية فرضت قيود مشددة على خروج الذهب خارج الحدود البيزنطية منذ القرن الرابع ميلادي وظل المنع ساريا حتى القرن العاشر ميلادي على الأقل².

لقد تفتن الخليفة عبد الملك بن مروان للخطر الذي يتهدد الدولة؛ فعلى الرغم من اتساع رقعة الخلافة وازدياد النشاط الاقتصادي فيها، إلا أن النظام النقدي ظل يسبب عجزا للدولة نتيجة قلة كميات النقود وانقطاع مصادرها، ناهيك عن أزمة الخزينة جراء الثورات والحروب في عهده، وبرز مشكلة نقص الجباية بسبب تحول الكثير من الأراضي الخراجية إلى أراضي عشوية، فكان لابد من إيجاد كميات من الذهب والفضة وإعادة تداول لسد العجز القائم، ولن يتم ذلك إلا في إطار عمل مدرّوس يتم من خلاله توحيد للنظام المالي بتعريب العملة والنظر في أوزانها، خاصة وأن عملية التوحيد هذه كانت ضرورية من الناحية الدينية والشرعية³، لأن هذه النقود لها صلة وثيقة بحياة المسلم في العبادات والمعاملات.

14:20 وهي نفسها 7:10، فالدرهم سبعة أعشار المثقال، وكل عشرة دراهم (10x14) = سبعة مثاقيل (7x20): 140 قيراطاً أنظر: البلاذري، فتوح، 247، الماوردي، الأحكام، 236، المقرئ، إغاثة الأمة، 128، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، 323، الرئيس، الخراج والنظم المالية، 366.

1- الماوردي، الأحكام، 135، دحلية، السياسة الاقتصادية في عهد عبد الملك، 63، الجفري، التطور الاقتصادي في العصر الأموي، 124. كان تحصيل الخراج يتم نقدا بالدراهم الشرعي زمن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، غير أن اختلاف أوزان الدراهم أوجد فيما يبدو مشاكل لمحصلي الضرائب وخزينة الدولة فكان الناس يؤدون الطبرية (تساوي أربعة دوانق) ويحتفظون بالوافي (يساوي ثمانية دوانق)، الذي وزنه مثقال، ومعنى ذلك أنهم كانوا يدفعون ثلثي القيمة فقط، وهو ما استدعى القيام بإجراءات إصلاحية في العهد المرواني، أنظر: أبو يوسف، الخراج، 99، البلاذري، فتوح، 264، 265، الماوردي، الأحكام، 135.

2- صدر أول قانون يجرم خروج الذهب خارج الإمبراطورية البيزنطية سنة 374م ضمن مجموعة جستنيان القانونية (codex justinianus)، وتكرر هذا القانون حرفيا في المجموعة القانونية للإمبراطور ليو السادس (886م/912م)، المعروف باسم بازيليك، أنظر: فرج وسام: الدولة والتجارة في العصر البيزنطي، حوليات كلية الآداب، مج 09، ع 53، الكويت، 1988، 14، الرئيس، الخراج والنظم المالية، 224.

3 - Grierson, Philip: The Monetary Reforms of abd al-malik; Their Metrological Basis and Their Financial Repercussions, Journal of The Economic and Social History of The Orient, vol03, n03, 1960, p260.

باشرة الخليفة عبد الملك بن مروان خطوته الجريئة بضرب العملة الجديدة من ذهب وفضة، حيث أتم تعريبها نهائياً بين سنتي 77هـ/697م، 79هـ/699م على التوالي¹، وكانت أولى تدابيرها تلك أن فحص أمر الدينار والدرهم بعد أن حقق في أوزان النقود الرائجة²، ثم أوكل للحجاج بن يوسف مهمة إنشاء دار للسكة وأصدر قراره بمنح التعامل بالنقد الأجنبي³، وما من شك أن ضرب العملة يعد مظهراً يؤكد استقلال الدولة العربية الإسلامية سياسياً واقتصادياً وإدارياً، وبذلك التعريب الذي ميز العهد المرواني بدأ عهد من الاستقرار المالي للدولة العربية الإسلامية، فلم تعد نقود العرب تدور في فلك الدنانير البيزنطية أو غيرها أو ترتبط بأوزانها وأسعارها، حيث أصبحت تعتمد على نقود إسلامية متقاربة في الشكل وفي الوزن، كما ساهمت عملية ضبط مقاديرها في حل قضايا الخراج، وتسهيل المعاملات التجارية وتعيين المقادير الشرعية وضبطها فيما يتعلق بأنصبة الزكاة والحدود والديات والأنكحة⁴ ونحو ذلك، وإزاء هذا العمل الحاسم أشاد المقرئ به؛ ذلك أنه ((وافق سنة

1- بن حسين، الإصلاح النقدي، 27، 28، دحيلىة، السياسات الاقتصادية في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، 65.

2- ضرب عبد الملك بن مروان الدرهم والدينار على وزن المثلث الشامي والذي يساوي أربعة وعشرون قيراطاً، كل قيراط: ثلاث حبات من قمح، وليس على الوزن الذي اتبع في مكة، لأنه كان الوزن المتبع في الجاهلية؛ وقد سئل سعيد بن المسيب: ((كم تجب الزكاة من الدنانير؟ قال: في كل عشرين مثقالاً بالشامي نصف مثقال، قلت: ما بال الشامي من المصري؟ قال: هو الذي تضرب عليه الدنانير وكان ذلك وزن الدنانير قبل أن تضرب الدنانير، كانت اثنين وعشرين قيراطاً إلا حبة، قال سعيد قد عرفته، قد أرسلت بدنانير الى دمشق فضربت على ذلك))، وروى أيضاً عن عبد المطلب بن السائب عن أبي وداعة السهمي: ((أنه أراه وزن المثلث، قال فوزنته فوجدته وزن مثقال عبد الملك بن مروان، قال هذا كان عند أبي وداعة بن ضبيرة السهمي في الجاهلية))، فكان بذلك وزن الدراهم 15 قيراطاً بدلاً من 14 قيراطاً، أما الدينار وهو يساوي مثقالاً ويساوي 22 قيراطاً إلا حبة بالشامي، بدل 21 قيراطاً المعروف، ويظهر هنا الفرق بين الوزن الذي اتبع في مكة والوزن الذي ضرب على المثلث الشامي، بسبب

اختلاف حساب الكسور، حيث يذكر الرئيس أن: 14:20=15: $\frac{3}{7}$ 21 تماماً حيث: $\frac{14}{15} = \frac{20}{15} = \frac{15 \times 20}{14} = \frac{300}{14} = \frac{6}{14}$ س : س

= $\frac{3}{7}$ 21، يقول الرئيس أن هذه النسبة مضبوطة إذا كان الفارق حبة - ووزن 100/1 من وزن المثلث أي 0.0446 غ - ومن هنا ندرك سبب

زيادة عبد الملك في وزن الدرهم والدينار قيراطاً واحداً 14-15/21-22، أنظر: البلاذري، فتوح، 448، الطبري، تاريخ الرسل، 256/6، ابن رفة أبي العباس نجم الدين (710هـ/1310م): الإيضاح والتبيان في معرفة الكيل والميزان، تح: الخاروف محمد، (دمشق: دار الفكر، 1980)،

62، الخراج والنظم الإسلامية، 381، هنتس، المكايل والأوزان الإسلامية، 29، بن حسين، الإصلاح النقدي، 41. النقود، 37.

3- البلاذري، فتوح، 450، البستي أبو سليمان بن محمد (388هـ/898م): معالم السنن، (ط1، حلب: المطبعة العلمية، 1932)، 63/3،

المقرئ، النقود الإسلامية، 14، الغضبان محمد: النقود الإسلامية في القرن الأول للهجرة، (أعمال الملتقى الدولي السابع: الأسلمة والتعريب في

المغرب والمشرق في العصر الوسيط)، تونس، 2012، ص335. ذكر ابن عبد البر القرطبي (436هـ/1071م): ((فنودي ألا يتبايع أحد بعد ثلاثة

أيام من ندائه بدينار رومي فكثرت الدنانير العربية وبطلت الرومية))، انظر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: محمد البكري، (المغرب:

وزارة الأوقاف، 1967)، 171/22، الدميري، حياة الحيوان الكبرى، 97/1.

-Lombard Maurice: Les bases monétaires d' une suprématie économique: l'or musulman du 8^{eme} et 9^{eme} siècle، Annales économie، 2eme année، n02، 1947، p151.

4- الزهراني، دار السكة، 7، عثمان فتحي، الحدود الإسلامية البيزنطية، 170/3، دحيلىة، السياسات الاقتصادية في عهد الخليفة عبد الملك بن

مروان، 71، الجفري، التطور الاقتصادي في العصر الأموي، 130. القيسي: النظام المالي في العهد الأموي، 295، حتاملة محمد: النقود الأموية

في المتحف الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 1984، ص 71.

- Grierson, op cit, p259.

النبي وفرائضها، فجاء لا وكس فيه ولا شطط)) حسب تعبيره، كما كان لهذا العمل صداه في الآفاق حيث وصف بأنه كان انقلاباً على النظام النقدي العالمي المهيمن آنذاك¹.

ج. **الصكوك**: كان لازدهار حركة التجارة واتساع نطاقها في الدولة الأموية أن شاعت المعاملات التجارية والمالية بالصكوك، وهو بمنزلة أمر خطي يدفع بواسطته مقدار من النقود إلى الشخص الوارد اسمه فيه²، وقد تم استخدامها في مؤسسات الدولة الرسمية وفي الأسواق التجارية على حد سواء؛ حيث كانت الدولة تكتب صكوكاً للتجار بهدف تحصيل أثمان بضائعهم أو أموالهم من بيت المال، فيذكر أن يزيد بن المهلب والي العراق، أخذ متاعاً وبضاعة من التجار، فكتب لهم صكوكاً لصرفها من بيت المال، كما روى البلاذري أن التجار كانوا يتكاثرون صكوكاً بينهم في عمليات التسليف والإقراض حتى أن عمرو بن سعيد بن العاص جعل يقضي دين أبيه بما كان منها³، وقد أمن هذا النظام فيما يبدو عمليات التبادل التجاري بين الأقاليم، كما شجع على استثمار الأموال حيث كانت الصكوك بمثابة سندات ملكية للضياح والأماك⁴، هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام قد سهل على الدولة توزيع الأرزاق والأعطيات حيث كانت تسمى صكاً⁵ لأنها كانت تخرج مكتوبة، فتصل بذلك لمستحقيها دون تلاعب أو احتلاس.

د. **السفاتيح**: لم تقتصر وسائل التعامل المالي والتجاري لدفع الأموال المستحقة على النقود والصكوك، بل استخدمت السفاتيح (الحوالات)⁶، ويظهر أن استخدام السفاتيح ظهر مبكراً في الدولة الإسلامية، فقد كان ابن الزبير يكتب للتجار بمكة ليأخذوا أموالهم بالبصرة والكوفة⁷، غير أن استخدامها بقي محدوداً في القرنين الأول والثاني للهجرة، في تعاملات البيع والشراء، وما من شك أن هذه الوسيلة قد خففت الصعوبات التي تنتج عن نقل الأموال والبضائع⁸ بين الأقاليم المتباعدة وما قد تتعرض له من خطر السرقة والنهب، فهي مأمونة من الضياح خفيفة الحمل قليلة التكاليف، وهو ما يفسر لنا تواتر أخبار استعمالها أواخر العصر الأموي حيث اضطرت أحوال الدولة بالفتن والثورات، ومن ذلك ما ذكره الأصفهاني أن الخليفة الوليد بن يزيد كتب حوالة

1- النقود، 37، دحيلية، السياسات الاقتصادية في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، 71.

2- ابن منظور، لسان العرب، 457/10، الزبيدي، تاج العروس، 243/27.

3- أنساب الأشراف، 436/5، الطبري، تاريخ الرسل، 524/6. قال الحجاج ليزيد بن أبي مسلم. " أفكك لهذا عن اسمه، واصكك له بعبائه"، أنظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، 30/1، الزبيدي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة، 176.

4- أعجب ابن المقفع بجمالية ولم يكن عنده دراهم، فجاء بصك ضيعته، وقال: "هذه عهدة ضيعتي خذيها"، أنظر: الأصفهاني، الأغاني، 48/15.

5- ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 193، ابن منظور، لسان العرب، 457/10.

6- السُّفْتِجَة: تعريب سفته الفارسية، بمعنى المحكم أو الحوالة؛ وهي الكتاب الذي يرسله المقترض لوكيله ببلد، ليدفع للمقرض نظير ما أخذه منه ببلده، ليستفيد به المقرض سقوط خطر الطريق، أنظر: الزبيدي، تاج العروس، 39/6، الفايروز آبادي، القاموس المحيط، 193.

7- السرخسي، المبسوط، 37/14، الضمور، الأسواق في بلاد الشام في صدر الإسلام، 148.

8- يبدو أن السفاتيح لم تقتصر على دفع الأموال لمستحقيها بل استخدمت في السلع الأخرى، كمؤشر على تطور الفعاليات التجارية في العهد المرواني، حيث يذكر الأصفهاني أن الشاعر نصيباً (ت108هـ/726م)، لما مدح عبد الرحمن الفهري والي المدينة ليزيد بن عبد الملك أمر له بعشرة من الإبل وكتب له بذلك حوالة محتومة لرجلين من الأنصار كي يستلمها منهما، أنظر: الأغاني، 274/1.

لأحد التجار في الشام حينما باعه جارية ليقبض ثمنها في الحجاز بعد أن ختمها، كما أشار الجهشيارى إلى أن إيرادات بعض الأقاليم كانت ترسل إلى مدينة البصرة بواسطة سفاتج في خلافة مروان بن محمد¹، وأياً كان مدى انتشار هذا الأسلوب من التعامل التجاري في العهد المرواني، فإنه يكشف لنا المقدرة المالية العالية والعلاقات الاقتصادية المتينة بين تجار الأقاليم الذين يقومون بإيفاء مبالغ السفاتج، ومثل هذا الوضع يعكس من دون شك مدى التطور الذي وصلته مختلف الفعاليات التجارية وقتذاك.

هـ. الصيرفة: تطلبت ضرورات التوسع التجاري قيام مؤسسات مالية مثل الصيرفة والتي كان لها فيما يبدو دور مهم في تنشيط التجارة، وتُعرف كتب الفقه الإسلامي الصرف بأنه شكل من أشكال البيع، ويكون إما بيع نقد بعملة أخرى أو تحويل هذا النقد إلى نقد آخر، كذلك بيع أو مبادلة مواد عينية بمواد أخرى كبيع التمر بالتمر²، ويبدو أن من أسباب بروز هذا النشاط في العصر الأموي يعود إلى طبيعة النقد الإسلامي الذي كان يعتمد نظام المعدنين (Bimétallisme)، حيث كان الصيارفة يقومون بتحويل الدنانير إلى دراهم أو بالعكس، فكان الرجل يدفع الدينار إلى الصراف فيزنه ويعطيه بدله دراهم، وكان سعر التحويل يخضع لحالة السوق وسعر الذهب والفضة³، واتسع نشاط الصيرفة في العهد المرواني لتكون همزة وصل بين مؤسسات الدولة المالية وبين العامة؛ حيث كانوا وسطاء بين الناس ودار الضرب يأخذون الذهب والفضة مقابل نسب متفق عليها، وقد شجع هذا العمل الدولة على سك السبائك من الدراهم والدنانير لإعادة تدويرها مقابل أخذ فضول الأجرة، ومقدارها درهم واحد على كل مئة منها⁴، وظهر أن بعملهم هذا قد أسهموا بإدخال كميات كبيرة من المعدن النفيس المكتنز داخل دائرة التداول النقدي، ومعه تنشيط مختلف الفعاليات الاقتصادية في الدولة، وليس غريباً أن يعلوا شأنهم في الناس بما يشبه رجال المال والأعمال المتنفذين اليوم، حيث كان التجار يودعون لديهم أموالهم، وهو ما جلب لهم أرباحاً كبيرة، ويبدو أن نشاطهم هذا كان مصدر قلق لسلطان الدولة، وهو ما يفسر تخصيص أماكن لهم في الأسواق لتسهيل عملية مراقبة نشاطهم، كما فعل الحجاج الثقفي عند بناء مدينة واسط⁵.

1- الوزراء والكتاب، 98، الأغاني، 308/6، القرالة، حركة التجارة في بلاد الشام في العصر الأموي، 128.

- S.D. Goitein.: Mediterranean Society, Economic foundation, univ of California press, London, vol1, 1967, p245.

2- مالك، المدونة، 6/3، 95، السرخسي، المبسوط، 3/14، عبد الحكيم الكعبي: التجارة في العصر الإسلامي الوسيط، مجلة دراسات تاريخية، ع14، جامعة البصرة، 2013، ص140.

3- مالك، المدونة، 06/3، الزبيدي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة، 172.

-Ibid, p247.

4- البلاذري، فتوح، 450، ابن حوقل، صورة الأرض، 449/2، بن حسين، الإصلاح النقدي، 45، الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، 192.

5- بحشل، تاريخ واسط، 39، السرخسي، المبسوط، 3/14، التلاوي، الكوفة حتى نهاية العصر الأموي، 375. يذكر ماسينيون أن الصيارفة لعبوا دوراً في فتن الشيعة، إذا كانوا يتسلمون الأموال ويرسلونها إلى الأئمة الدعاة، أنظر: ماسينيون لويس: خطط الكوفة، تح: المصعبي تقي، (ط1)، بغداد: شركة دار الورق، 2009، 43، الطبري، تاريخ الرسل، 631/7، فتحي عثمان، الحدود الإسلامية البيزنطية، 232.

وتخذ الصيارفة دور الوسيط في المبادلات التجارية، حيث يبيعون المدينين من التجار المواد المطلوبة بسعر مرتفع عن سعر السوق ويدفع ثمن تلك المواد مؤجلاً، كما أقرض الصيارفة الأموال للمحتاجين مقابل نسبة أرباح مرتفعة عند استردادها لذلك أبدى بعض العلماء كراهية التعامل مع الصيارفة الذميين¹، ويبدو أن ذلك ناشئ عن تعاملهم بالربا، وكنتيجة لذلك النشاط كله برزت حوانيت مالية في المدن التي تشهد حركة تجارية كبيرة حيث اشتهرت الكوفة في القرن الأول الهجري/ السابع ميلادي بسوق الصيارفة وكانت حوانيتهم مقابل مسجد بني جذيمة²، وكان نشاطهم هذا يحظى باهتمام الخلفاء والأمراء، ومن أوجه اهتمامهم ذاك أنهم كانوا يتدخلون لحل الخلافات بين الصيارفة والمدينين؛ فقد ضمن عبد الملك بن بشر بن مروان³، لصيرفي دين أحد التجار⁴، وفي المحصلة يظهر الإسهام الواضح للصيرفة في توفير السيولة المالية اللازمة لتنشيط الحياة التجارية في العهد المرواني من خلال تحويل العملة وعمليات التسليف والإقراض، فكانت بيوتهم المالية بمثابة "البنوك" في هذا العصر.

4. وحدات الكيل والوزن .

لقد بين لنا النبي ﷺ مرجع المقادير الشرعية، والتي منها المكايل والموازين التي كان يستخدمها أهل مكة وأهل المدينة، فأهل مكة هم أهل تجارة، وأهل المدينة هم أهل زروع والثمار، لهذا وضع الرسول ﷺ قاعدة تحويل المكايل والموازين بقوله ﴿الوزن وزن مكة، والمكيال مكيال أهل المدينة﴾⁵، فكان من أوجه السياسة التجارية في العهد المرواني، الاستمرار في التعامل بالموازين والمكايل الموروثة عن العهد النبوي والراشدي مع بعض التعديلات المسابير لواقع الحال والتجديد في ضبطها وجمعها، ذلك أن المروانيين تركوا الحرية لولايتهم في إصدار المكايل وتغييرها والزيادة عليها إن رأوا ذلك، فالأمراء يتحجبون إلى الرعية بزيادة المكايل كما يذكر الجاحظ⁶.

1- مالك، المدونة، 7/3، كاهن، الإسلام، 282، رحال، تاريخ بلاد الشام الاقتصادي، 263، الضمور، الأسواق في بلاد الشام، 145.

2- الزبيدي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة، 163. بني جذيمة: وهم بنو نصر الأسدي، من بني خزيمه العدنانية، من مياهم القليب بنجد أنظر: كحالة، معجم القبائل العربية، 1180/3.

3- عبد الملك بن بشر بن مروان بن الحكم الأموي: أمير أموي، من خاصة الكوفة، أنظر: الأصفهاني، الأغاني، 618/2.

4- الأصفهاني، الأغاني، 618/2، الخربوطلي، تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، 374.

5- ابن حبان محمد بن حبان (354هـ/965م): صحيح ابن حبان، تح: شعيب الأرنؤوط، (ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988)، 77/8.

6- البيان والتبيين، 257/1، القيسي: النظام المالي في العهد الأموي، 182.

اتخذ الرسول ﷺ الصاع¹ مكيالا شرعيا علق به بعض أحكام العبادات²، فصار الوحدة الأساسية في تقدير مكايل الأقاليم المختلفة مثل القسط³ والوسق⁴ في الحجاز، والقفيز⁵ في العراق، والإردب⁶ في مصر، لهذا أولى المروانيون عناية به وأجروا عليه تعديلات كان أهمها تعديل مس الصاع في الحجاز، حيث قام مروان بن الحكم وعمر بن عبد العزيز بجمع الصيعان والعمل بأعدلهما، كما شهد الصاع تعديلا آخر في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك عرف بصاع هشام وقيل صاع خالد بن عبد الله القسري، الذي عدّ مكيالا شرعيا عند جمهور العلماء⁷.

وفي عهد يزيد بن عبد الملك رفع أهل أرمينية إليه اختلاف مكايل وموازينها، فأقامها على العدل والوفاء، واتخذ مكيالا يدعى الجراحي، نسبة إلى الوالي الجراح بن عبد الله الحكمي (ت112هـ/730م) تعامل به الناس إلى وقت بعيد، وفي السياق ذاته ذكرت المصادر قفيز الحجاج الثقفي⁸، وإحدائه يدل على تبدل فصلته المصادر في المكايل.

ورغم تلك التدابير الهامة أدرك الخليفة عمر بن عبد العزيز مدى خطورة تباين المكايل والموازن على الوزن في البيع والشراء، فأصدر قراره بتوحيدها في جميع أقاليم الدولة⁹، غير أن تفاصيل هذا العمل لم تقف عليه المصادر والأرجح أنه قصر مدة حكمه لم تسعفه في السعي نحو هدفه.

وزيادة على الاهتمام بالمكايل، اهتم المروانيون بصناعة عيار الموازين لوزن الطعام والمعادن، وقد قيل أن أول من وضع الموازين في الإسلام هو الحجاج بن يوسف الثقفي بوضع صنج الأوزان؛ وزن ألف، ووزن خمسمائة، ووزن ثلثمائة إلى وزن ربع قيراط، فجعلها من حديد ونقشها، فلما وضعت صنج الأوزان كف الناس عن ظلم بعضهم البعض، لأنهم كانوا يزنون الأشياء بمتلها، فكانوا يزنون الدراهم بعضها ببعض، كما وضعت الصنج الزجاجية التي استخدمت لوزن الدنانير والدراهم لأول مرة في عهد الخليفة عبد الملك عند قيامه بتعريب النقود

1- الصاع: يقدر بأربعة امداد، حوالي 2.40 كلغ، انظر: ابن منظور، لسان العرب، 215/8، جمعة: المكايل والموازن الشرعية، 37.

2- قال أبو عبيد: ((فعلى هذا الصاع الذي فسرناه، تدور أحكام المسلمين في كل ما ينوهم من أمر الكيل في دينهم. من ذلك زكاة الأرضين، وصدقة الفطر، وكفارة اليمين، وفدية النسك))، انظر: الأموال، 625.

3- القسط: يقدر بنصف صاع، أي 1.20 كلغ، أنظر: جمعة، جمعة: المكايل والموازن الشرعية، 38.

4- الوسق: يقدر بستون صاع عند أهل الحجاز، أي 122.4 كلغ.

5- القفيز: كان على عهد النبي ﷺ ثمانية أرطال، أي حوالي 45 كلغ، هانس، المكايل والأوزان الإسلامية، 69.

6- الإردب: مكيال مصري للحنطة يساوي حاليا 73.135 كلغ، أنظر: هانس، المكايل والأوزان الإسلامية، 68.

7- جاء في سنن أبي داود: ((لما ولي خالد القسري أضعف الصاع، فصار الصاع ستة عشر رطلا))، هذا يعني أنه أضعفه أكثر من الضعفين؛ لأن صاع النبي ﷺ خمسة أرطال وثلث، أنظر: سنن أبي داود، 230/3، والرطل الشرعي 1428 غ، انظر: علي جمعة: المكايل والموازن الشرعية، 36.

8- البلاذري، فتوح، 204. قفيز الحجاج كان يساوي بالعراقي ستة عشر رطلا أنظر: أبو يوسف، الخراج، 64.

9- ابن عبد الحكم، سيرة الخليفة عمر بن عبد العزيز، 87، بن حسين، الإصلاح النقدي، 43.

فأشار عليه محمد بن علي بن الحسين¹ بقوله: ((...تدعو الصناع في هذه الساعة...نصب صنجات² من قوارير، لا تستحيل إلى زيادة أو نقصان))³، وقد حظيت صناعة الأوزان والمكاييل باهتمام الدولة الإسلامية، ولم تسمح لأحد من الأفراد بممارستها خوفاً من أن يصيبها الغش أو التزييف، وهو ما يؤمن للدولة اقتصاداً قوياً وتجارة رائجة.

وفي ختام هذا الفصل نقول، أن جهود المروانيين في النهوض بالقطاع الاقتصادي كانت بصماتها واضحة بينة رغم المشكلات الصعبة التي واجهتها، وكشفت تلك الإجراءات المتخذة في مختلف القطاعات عن ولادة سياسة حقيقية نابعة من تراث أصيل يهتم بالفرد ويعمل على بلوغ غايات ترمي إلى تحقيق الرفاه والسعة في العيش، ويكفل التوزيع العادل للثروة وخلق نسيج اجتماعي قوي قادر على الإبداع وإنتاج الثروة، ليصل إلى مستوى المنافسة وإثبات الذات في وجه المؤثرات الخارجية.

لقد حققت تدابير المروانيين في النهوض بقطاع الزراعة مستوى مقبول من الإنتاج كما تبين، وأسهمت في إحداث تبدل الكثير من الأفكار والمفاهيم القديمة في المجتمع العربي الإسلامي، فلم يعد شغل الزراعة وفقاً على غير المسلمين حيث أضحى قطاعاً يستقطب إليه فئات كثيرة من المجتمع سعياً وراء الربح وتحقيق الثروة، كما أسهمت إجراءات الخلفاء والأمراء والولاة في الأرض الحفاظ على أصولها وحقوق مستغليها، وكللت تلك الجهود بتحقيق قفزة تنموية ظهرت آثارها من خلال توفير مختلف الحاجيات الزراعية وزيادة وارد بيت المال، رغم المصاعب والمشكلات.

كما أسهمت جهود المروانيين تلك في بروز قطاع الصناعة كمجال اقتصادي حيوي يمكن من خلاله توفير مختلف السلع والبضائع التي تساهم في تنشيط الجانب التجاري الذي تطور في أساليبه ونظمه، فتعدى نشاطه حدود الدولة وسمح بربط علاقات بين العالم الإسلامي الفتى والعالم الخارجي شرقاً وغرباً مما مد جسور العلاقات الحضارية بين الشعوب، واستطاع المروانيون بلوغ غايات الاستقلال الاقتصادي والسياسي بما حققوه من منجزات النقد وما شابهه من معاملات مالية، كما أسهمت تلك المنجزات في تنوع إيرادات الدولة وزيادة على ما كان يدخل بيت المال من إيرادات دورية، فأمكن للدولة الإنفاق على مشاريع الإنماء والنهوض بحاجات الناس المختلفة.

1- محمد بن علي بن الحسين: يدعى باقر العلم، قرينه بنو أمية وأزجلوا له العطاء، أوفده عمر بن عبد العزيز عليه حين ولي الخلافة يستشيريه في بعض أموره، أنظر: ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، 77/23.

2- الصنجات: مفردتها صنجة، وهو لفظ فارسي معرب تعني الحجر والوزن، وهي عبارة عن أقراص مستديرة محددة الوزن والمقصود بها العيار، أنظر: ابن منظور، لسان العرب، 311/2، الزهراني، دار السكة، 24.

3- الديميري، حياة الحيوان الكبرى، 97/1، القلقشندي، صبح الأعشى، 484/1، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، 212.

الفصل الثالث:

آثار السياسة الاقتصادية خلال فترة

الحكم المرواني 64-132هـ/683-749م.

I. آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في منظومة الحكم والجانب الإداري.

II. آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في القطاع الاقتصادي.

1. الزراعة.

2. الصناعة.

3. التجارة.

III. آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في النظام المالي.

IV. آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في الحياة الاجتماعية.

V. آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في الجانب العمراني.

I. آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في منظومة الحكم والجانب الإداري.

1. في منظومة الحكم.

حافظ المروانيون على نفس التصور السفياني للحكم، إذ عملوا على تركيز السلطة في شخص الخليفة، ذلك أن الخليفة الأموي كان أقرب ما يكون إلى شيخ قبيلة منه إلى خليفة، وقد اعتمد الأمويون على تأييد شيوخ القبائل العربية في دمشق، وهو ما كان يطلق عليهم (الشورى)، إلى جانب ذلك كان هناك نظام الوفود الذي يمثل أفراد القبائل في الأمصار، وكلاهما يمثلان سندا سياسيا هاما في بسط سلطة الدولة¹.

ولعل تمسك المروانيين به إلى إدراكهم المجتمع العربي الإسـ

العصبية والولاء لرؤوس القبائل وفيهم أصحاب الجاه والنفوذ والمال، لهذا

بحسب .

(H. Lammens)، سمح بمد جسور الثقة المبنية على تبادل المصالح المادية و

2.

في تحدي

لم يكونوا أكثر قبائل عرب الشام عد

أقربهم إلى الروم، امتازوا بملكات اقتصادية جعلتهم من أصحاب الأراضي والضياع والمتاجر في الشام، فلم يكونوا منازلهم بالشام ملتقى طرق المواصلات التجارية بين بلاد

وهي إتاوات تعارفت عليها القبائل العربية قبل الاسلام لقاء السماح لها

مختلف القبائل وكانت دوافع هذه المصاهرات سياسية

3.

وفي ذلك تنبه فكانوا لهم سندا في الحكم وأهل الحل والعقد في مجالسهم، وفي رأي الكثيرين

((قاده شيخ مرواني مصيره حسان بن مجدل الكلبي وجنده المر))⁴

1 (، بيروت: مركز دراسات، 2005) 91 92، البطاينة، دراسة في تاريخ الخلفاء

-1 : مقدمة في

103 104.

-Bernard Lewis, the Arab history, Hutchinson and co, 1950, p66 .

2- Etudes sur la règne du Calife Omayyade Moawia 1er Imprimerie Catholique Beyrouth T1, 1906 p58.

3- سالم السيد: تاريخ العرب في عصر الجاهلية، (بيروت: دار العلم للملايين، 1971) 446.

4- مؤنس، تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، 80، 673.

شركاء في الحكم

في سبيل تحقيق غايات الملك حيث ظهر لدى الكثيرين أن مصادر الشرعية التي اعتمدها الأمويون كانت قائمة على العصبية القب و القوة المادية ، ولم يكن للدين أي علاقة فيها سوى مبدأ الجبر الذي هو رأي ابتدعه معاوية وسار عليه¹ تحقيقا لمصالح من أجل احتكار السلطة والا روة التي تعد عماد

شهدت فترة حكم المروانيين سعي الأفراد والجماعات بمقتضى العصبية بلوغ مراكز القوة والنفوذ، وهي غريزة طبيعية تنتج عند استكثار الأموال وشيوع الرفاه كما يذكر ابن خلدون² حيث شهدت الفئة الأولى من الأشراف روز تمايز في

فتسابقوا لامتلاك الأراضي واستصلاحها، وتحولوا بمرور الوقت نتيجة الإقطاعات الكبيرة وامتهان التجارة إلى ارسنة³

وأن المال كان يتدفق من مختلف الأمصار، وكان الاعتقاد أن يصاحب العهد الجديد تطور في حياة القوم الاقتصادية في جميع المناطق لكن الأمر لم يبدو كذلك وإنما اقتصر ع

مروان كور؛ فسا، ودراجرد، وإصطخر، طعمة لآل المهلب، وأتاح المروانيون لزعماء القبائل التوسع في المعاش حتى وصل الأمر بخالد بن عبد الله القسري زعيم قبيلة بجيلة⁴ ما شاء في العراق، فبلغ به أمره أن نافس الخليفة هشام بن عبد الملك في تملك الأراضي، والسيطرة على الغلات، وقيل أنه انتقد الخليفة بأن ولاه مقام (ولاية العراق) لا يليق بشرفه⁵.

غير أن ذلك كله لم يخف أطماع هؤلاء في الرياسة فعبد الرحمن بن الأشعث الذي يوصف "6" سليل قبيلة الملوك كندة، صاحب القوافل والمال والضياع لم يخف طموحه السياسي في أول فرصة سنحت له بالثورة على بني أمية، بل جهر به قائلا: ((فإن يكن هذا الأمر في قريش فعي تقشرت بيضة قريش، وإن يكن في العرب

1- البكر منذر، الصراع السياسي والاقتصادي حول السلطة في بداية العصر الأموي، 133 : دور المال في سياسة خلفاء العهد الأموي - العهد المرواني-مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج1 18 2011 298، حمدان: فصل الدين عن السياسة، 133.

2- 257/1.

3- الدوري، أوراق في التاريخ والحضارة، (التاريخ الاقتصادي)، 95.

4- أبلت قبيلة بجيلة بلاء في الفتح وبخاصة في القادسية أيام عمر بن الخطابؓ، فوعدها ببيع السواد وسارت في ذلك ثلاث سنوات، حتى تراجع الخليفة عن قراره ومنحها ألفين في العطاء، انظر: ابن زنجويه، الأموال، 197، 82.

5- 94/9 346/7 329 407/1، الطبري، تاريخ الرسل، 146/7 349/6.

ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 248/4 .73

6- 45 44، بيضون، ملامح التيارات الفكرية في القرن الأول هجري، 252.

((¹، ولعل في أول تحرك له دلالة كافية على

في العراق وأقاليمه الشرقية 81/ 700 .

ويظهر أن سلطة الدولة وقوتها كانت في هذه المرحلة قادرة على رد أية أطماع في ملكها بين العرب

عقبة قوية في وجه نفوذ طبقة الأشراف التي استمرت " "

غير أن الأحوال تبدلت فيما بعد مع ازدياد الطامعين وعدم قدرة السلط

السياسية التي تفاقمت في عهده في الجانب

اعتبار أن ملكية الأرض كانت محور العلاقة بين الدولة واجتماع في هذه الفترة، لذلك استهل حكمه

لن يحفر نهرًا، أو يضع حجراً، أو يتخذ ² غير أن إدراكه هذا جاء فيما يبدو متأخراً، إذ لم يعد هذا النظام يمتلك أدوات استمراره.

مويون خطاباً يؤكد على أحقيتهم في التصرف بالمال فكانت طروحاتهم ونظرتهم للمال تقوم على أن الله

هو من بيده خزائن الأموال وأنه هو المتصرف بها من

³

محاسبة الوالي

101/ 102- 719/ 720م)، ولم يرسل شيئاً منه إلى أخيه الخليفة الذي اكتفى بعزله

لتستولي إلى فرض في

في

ما أدى إلى اضطراب في الأسعار ⁴ غير أن هذا اختلف في عهد الخليفة عمر

بن عبد العزيز الذي رأى أن مال الله هو مال المسلمين الذي هو حق لهم ويجب أن يصرف

إلى ما كان سائداً في عهد الخلفاء الراشدين، ويظهر ذلك في رد

1- طبري، تاريخ الرسل، 349/6.

2- الطبري، تاريخ الرسل، 269/7، حسن ناجي: الأثر الاقتصادي في الحياة السياسية في صدر الإسلام والعصر الأموي، مجلة المؤرخ العربي، ع2

1977 257، الفضل شلق: الخراج والاقتصاد والدولة؛ دراسة في الاقتصاد السياسي للدول الإسلامية، مجلة الاجتهاد، ع1، بيروت،

1977 118.

3- أكد الخليفة عبد الملك بن مروان على هذا المبدأ في خطبته قائلاً: ((إن الله اختصنا بالكرامة، وانتجنا للولاية وآثرنا بالخلافة، وأ

وخازن من خزان الله على مقاليد الأرض، فإذا شاء لعبد برزق أنارني فأعطيني

طلباتكم، وإليه يكون معادكم، ولا يمنعن رجلاً سألني اليوم فحرمته أن يسألني غداً، فإنما الأمور إلى الله عز وجل ويبيده))، البلاذري،

395/8

.127

196/5

152 355، الطبري، تاريخ الرسل، 154/7.

-4

مخاطبا أحد أفرادها: ((...نشأت فكنت جبارا شقيا كتبت إلي تظلمي وزعمت أن حرمتك وأهل بيتك في مال المسلمين الذي فيه حق القرابة والضعيف والمسكين وابن السـ لهم وعليك ما عليهم))¹ عمر بن الوليد بن عبد الملك على الخليفة إجراءاته المالية في ولي الأمر أمين على مال الله يوزعه في مصالح المسلمين كما جاء في شريعة الله وسنة نبيه، لا يحتجنه أو يتصرف فيه كما يشاء.

في إضفاء في المجتمع وفي مقدمتهم جماعة الفقهاء
، فقد أورد الأصبهاني(430/ 1038)²
لأنه كان يرى أن هذا العطاء سيكون ثمنا لتغيير موقفه من الأمويين ((³
وأمام هذا الواقع وجدت المعارضة الفرصة لمناوئة الحكم القائم بتوظيف شعارات العدالة في توزيع الثروة، وقسمة فيء الله سواءً، لاستقطاب الخصوم وبخاصة جماعات من الموالي، هذا وقد تحمّل بتلك الامتيازات التي حصل

الخليفة علي بن أبي طالب عليه السلام إلى منطقة صراع الثقافي بتوطين الشاميين في م

وبحسب (A.Von Kremer) . التسلط الأجنبي . يروق جماعات المال والجاه من الأرستقراطية العربية، الذي في العراق

حتى ⁴ 720/ 102 حتى ⁵

(G.Hamilton)⁶ أن فكرة تركيز السلطة في شخص الخليفة كانت نتيجة حتمية لجا إليها للحفاظ على سلطتهم، وكان يدفع إلى ذلك وجود قبائل مفطورة على الثورة، وأسر مكية وأخرى عربية

1- الطبري، تاريخ الرسل، 283/4، ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، 132 .130

2- السبعة بالمدينة. جمع بين الحديث والفق (713/ 94):

تجارة الزيت، توفي بالمدينة، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 289/2، الأصبهاني، حلية الأولياء، 161/2.

3- 166/3، الذهبي، أعلام النبلاء، 228/4، العمري يحيى: النفقات وإدارتها في الدولة الأموية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة 1998 82 : 39.

4- كتب عبد الملك إلى الحجاج: ((أن جمر أهل العراق وتابع عليهم البعوث واستعن عليهم بالفقر فإنه جند الله الأكبر، ففعل ذلك هم سنتين)) 385/7 : 40.

5- جاء في خطبة يزيد بن المهلب: ((إن أهل الشام في أفواهم لقمة دسمة قد زبدت لها الأشداق وهم غير تاركها، فالبسوا لهم جلود النمر)) : الجاحظ، البيان والتبيين، 321/1.

6- Hamilton op cit p233.

منافسة لهم تتحين الفرصة للانقلاب عليهم، فكان من الضروري اللجوء إلى ضرب جديد من التنظيم السياسي يهدف إلى تركيز الحكم في سلطة مركزية ممثلة في مؤسسة الخلافة وهي الوسيلة ورعاية مصالح الناس، ويعني ذلك من وجه نظر المروانيين السياسية الإقرار بمبدأ الجبر¹

()
معاوية بن أبي سفيان،

غير أن الذي يركز على خدمة مصالح الدولة (Etatisme)² صالح يمثل في عوض مصالح الأمة، كما بدى للفكر الديني الناشئ أن هذه المصالح تنطوي على تأخير لمصالح الإسلام وجعلها في المحل الثاني أن يبني حكما يقوم على المنهج الصحيح، مؤكداً: ((أن الله بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً))³ غير أن قصر مدة حكمه كانت عائقاً في نشر مبادئه، ورغم اتجاه الخليفة هشام بن عبد الملك نحو أسس جديدة في الإصلاح وتطوير نظم الدولة بميله نحو الموروث الشرقي (الساساني)، إلا أن تلك الأسس فيما يبدو، لم تكن أرضيتها مهيأة

4

المتبعة وبخاصة في النزاع الأخير من عمر الدولة، غياب سياسة واضحة في الحكم المحلي أجبروا على جمع المال في الدولة مالي يضمن للدولة استقرار في الدخل، ولأهل الذمة عدالة التكليف على غرار الولايات الأخرى عوامل التي دفعت إلى راب الأحوال رغم محاولات الإصلاح التي قام بها المروانيون حين حسب نوعية الأراضي وطاقتها، ووضعها مواضعه فشمّل بذلك مزارع المسلمين وغيرهم من العجم، وروعي في 5 غير أن ذلك محاولة يا لم تنجح في التخلص

1- الطاعة والجبر عند المروانيين على أهم خلفاء الله ون طاعتهم من طاعة الله، وأن كل مخالف لهم خارج عن طاعتهم وعدو الله، فقد خطب الوليد بن عبد الملك في الناس أثناء توليته: ((أيها الناس عليكم بالطاعة ولزوم الجماعة))، أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 6/198 .101

2-Ibid, p233.

3- 299/5، دراسات في حضارة الإسلام، تر: إحسان عباس وآخرون، (ط3، بيروت: دار العلم للملايين، 1979) 46.

4- رأى ج. هاملتون في نقل الخليفة هشام بن عبد الملك المركز الإداري للدولة من دمشق إلى الرصافة دلالة على تأثره بالحضارة الفار أن سيطرت النظم البيزنطية على الدولة في أيامها الأولى، خاصة وأنه أول خليفة يتلقى شعار العضا والخاتم عند تسلمه الحكم وهو بالرصا اختص بها ملوك الفرس وهي من رموز الملك. إضافة لاتخاذ السرير، والمواكب، وتاج الملك، :
233 وما بعدها، هاملتون، دراسات في حضارة الإسلام، 47.

- Ibid, p233.

5- 456 455

من نفوذ الدهاقين واستغلالهم لرعايا الدولة

التنافس القبلي وتأجج له

- حتى وصل الأمر أن

- في حرسان مع دعوة العباسيين لما أنتقص عطائها¹.

يشير ساويرس إلى تعاضم

ولم يختلف الأمر كثيرا في

725/ 107

الوالي عبيد الله بن الحبحاب

لهشام بن مدى الاستغلال الذي عاناه المغاربة من عمال الخلافة في مقدرات مصرهم

الثورة في تلك البلاد سنة 738/ 121

ل لهيها إلى الأندلس نظير استئثار العرب بالأراضي

الخصبة، تاركين الجبال في الشمال والغرب للبربر².

رغم اتخاذ

بير احترازية كمرقبة عمل الولاة، أو عزلهم خشية استقلالهم عن الإدا

وبخاصة عند تعاضم نفوذهم، غير ذلك لم يفلح مع تعاضم

في خطبة يزيد بن الوليد من تودد واستعطاف

ير إلى ذلك³

المناصب رهين تجاذبات موازين القوى؛ فرغم ما شهده حكم هشام بن عبد الملك من تنظيم محكم وتوطيد
4، أدخل الدولة في أتون

حرب قبلية كبيرة بين المضربة واليمينية

ارها حفظ المصالح مهدت معها لسقوطها، وقد سعى الخلية

بن العزيز جاهدا قبل هذا، لمحو تلك الممارسات التي تسيء للرعاي قبل الرعية فنجده يعزل الجراح بن عبد الله

إلى لخبرته ومؤهلاته في حسن قيادته وإدارته

أن الحجاج بن يوسف الثقفي رغم أنه أشد ولاة بن أمية في مناهضة أعدائهم، غير أنه تمكن من إخماد فتن العراق
ليس بفعل عصبية ولا بكثرة القيسية رغم اتهامه بذلك، بل كان المهلب بن أبي صفرة سيد الأزدي اليمينية من عماله

5.

وفي المحصلة لم تفلح محاولات الإصلاح الاقتصادي في إخماد نيران الاقتتال القبلي،

مزيد من الأراضي طُعْمَةً للقبائل، (Van Vloten)، بوضوح في قوله: ((إن زوال

1- ثارت اليمانية بحرسان على سلطة الأمويين بقيادة الكرمانى لما منع الوالى نصر بن سيار أن يدفع عطاء جند اليمانية بالدرهم، أنظر: الطبري .287/7

2- الطبري، تاريخ الرسل، 255/4، ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، 499 .173/2

3- راجع خطبة يزيد بن الوليد عند ابن قتيبة في عيون الأخيار، 270/2.

4- على هشام بن عبد الملك بتولية نصر على حرسان، انظر: الطبري، تاريخ الرسل، 156/7.

5- الطبري، تاريخ الرسل، 560/6، نصر عبد الغفار: العصبية القبلية مفهومها وآفاقها، مجلة المعرفة، ع409 1997 44.

حكم بني أمية قد أصبح محتوما منذ اللحظة التي برهنت فيها الحوادث على أن النظام الذي كان يتشبه به الأمويون لم يعد ثمة ما يبرر بقاءه¹.

2. منظومة التسيير الإداري.

لثابت من خلال الروايات التاريخية

لعمالهم في إ

2

في القضايا الهامة، وكانوا يحنوهم

إلى ولا³ أن يكونوا أكثر تحررا في⁴ وأن يجتهدوا في تنفيذ ما يصدر إليهم⁵ منه على مصالح⁶.

وبالرجوع لواقع الحال نجد أن الولاة والعمال في العهد المرواني قد حققوا استقلالية تامة في تسيير شؤون ولاياتهم

نقش اسم

713/ 95

الدراهم، بل ووصل به الحال إلى

⁴ على الخراج فأقام بعده تسعة أشهر⁵

نحو خمسة عشر

وكان يجمع أموال الضرائب يجبس

خلالها

حتى وفاه أجله⁶.

1- السيادة العربية والشيعية والإسرائيليات في عهد بني أمية، 43 44 وراجع ما قاله أحد شيوخ بني أمية في زوال ملكهم لدى المسعودي، مروج 161/3.

2- 297/2 (890/ 277): : (2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981) 593/1. كتب عمر بن عبد العزيز إلى أحد عماله: ((نه يخيل إلى إني لو كتبت إليك أن تعطي رجلا شاة لكتبت إلى: أضان أم ماعز؟ وإن كتبت إليك بأحدهما كتبت إلى: أذكر أم أنثى؟ وإن كتبت إليك بأحدهما كتبت إلى: أصغير أم كبير؟ فإذا أتاك كتابي في مظلمة فلا تراجعني.)) وفي كتاب آخر قال: ((إنك تردد إلى الكتب فنفذ الجاحظ، البيان والتبيين، 192/2.

3- رياض شاهين: السياسة الداخلية للخليفة عمر بن عبد العزيز، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1990 71.

4- بن دينار الثقفى مولى الحجاج وكتابه، أمره الوليد بن عبد الملك على إفريقية، قتل على يد الخوارج، انظر: الذهبي، سير 593/4.

5 -Lavoix Henry :Catalogue des Monnaies Musulmanes Khalifes orientaux Imprimerie Nationale paris, 1887 p53.

- عود، أقاليم الدولة الإسلامية بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1990) 160 161.

6- 281، الطبري، تاريخ الرسل، 414/6 254/7.

وفي العهد المرواني اهتم الولاة بالأعباء التي يمارسها ولاة الأقاليم في العصر الحديث؛ مثل تحسين حالة البلاد، واستصلاح الأراضي وشق الطرق وغيرها من المهام، ساعدهم في ذلك

1

تفناء الذاتي، وفي ذلك أن الحجاج الثقفي لما طلب إ

مالية لإعادة بناء السدود في العراق من بيت المال المركزي رفض الخليفة الوليد بن عبد الملك إعانتته، وهو ما دفع

2 مما يؤكد صحة نهج الدولة في هذا المنحى

الذي يخول وهو ما يعرف اليوم بلامركزية الانفاق، فكل مَصْرٍ ينوء بحجته من إيرادات

جبايته، فوجد الخليفة عمر بن عبد العزيز يأمر برد أموال أهل عمان التي أرسلت للبصرة لتصرف على شؤونها

3 الحاجات يرسل لبيت المال المركزي، ولم يكن الخليفة يأمر

إلا في حالات الضرورة فقد استنجد الوليد بن يزيد بواليه على العراق يوسف بن عمر الثقفي

4

الرئاسة وتقاسم المسؤولية في المَصْرِ بين الأمير وصاحب الخراج دور كبير في عدم تسلط إحداها واستثثاره بحكم

مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية في العهد الأموي تطور عدد أقاليم الدولة ليشمل

5 وكان لا بد لهذا التوسع أن

يخلق أوضاع جديدة تطلبت حدوث تديلات أو تعديلات في التقسيمات الإدارية ومراكزها ونظمها، فقد

أصبحت الدولة الممتدة من أواسط آسيا إلى المحيط الأطلسي مجموعة في دولة واحدة رفعت الحدود القديمة

حرية واسعة للعمل والهجرة.

حصل في العراق حيث كان مقسما إلى اثني عشرة وحدة تسمى كورة⁶

أيام الفرس، فصارت إلى عهد المروانيين عشر كور، أي أسقط من تعدادها كورتي كسكر وحلوان، وربما يعود ذلك

60/3

1- كاهن، الإسلام منذ نشوئه حتى ظهور السلطة العثمانية، 150

2- 288.

3- 84 .154

4- 117/9 84، 154، عطوان، سيرة الوليد

256.

5- 261 278 224 298 296 268

6- الكورة تفسيم إداري عرف عند الفرس، وتتكون من وحدات تسمى طساسيج، ويحتوي كل طسوج على عدد من الرساتيق، انظر: العلي، الإدارة في العهود الإسلامية الأولى، 185.

لعوامل طبيعية تتمثل أساس في انخراق هجر دجلة وتبطح الكثير من الأراضي¹، غير أنه في حقيقة الأمر ظهر عوامل اقتصادية كانت سببا في هذا التعديل حيث أن قرب كسكر نفقات مقاتلة أهل البصرة، ثم تلا ذلك تأسيس واسط عند كسكر، ولا بد أن جبايتها أصبحت تسد نفقات المقيمين في واسط

يخضع للحاجات الطارئة والتطورات الحاصلة مما يلزم الدولة التدخل من أجل تحقيق والاستهلاك، ومنه الحرص على توفير حاجيات الناس.

وفي المحصلة فإن الدولة أعطت صلاحيات واسعة للولاة في تسيير شؤونهم ولم تتدخل إلا في حدود الضرورة، غير أن هذا الإجراء ساهم في كثير من الحالات إلى انحراف الإدارة المحلية عن مهامها الأساسية، ووجد فيه بعض عمال الدولة فرصة لخدمة مآربهم الشخصية مما خلق حالة من

محمد بن يوسف الثقفي (90 / 709) اليمن، أساء السيرة وظلم الرعية، ((وضرب على أهل اليمن خراجا

3 ((كما ثار سكان إفريقية من البربر على الوالي يزيد بن مسلم

720/ 102م)، لسوء سيرته في الرعية⁵ نداءات الشكوى من ظلم العمال والسعاة تتردد حتى في عهد

6، ويفهم من قصيدة الراعي النميري⁷، أن جور هؤلاء العمال تعدى إلى الإساءة حتى إلى

8 شيخ الأعمام في خرسان يؤدون هم رغم اعتناقهم الإسلام، وهو ما يعني أنهم لم يحصلوا على ما منحهم

إلى ضرورة تدخل السلطة المركزية لتقوم في الأعمار، فكان من أسباب ع

- 1- 36 .162
- 2- العلي، الإدارة في العهود الإسلامية الأولى، 187.
- 3- الوظيفة: هي كل ما يقدر في كل يوم من رزق أو طعام أو علف، أو شراب، أنظر: ابن منظور، لسان العرب، (مادة: وظف)، 358/9.
- 4- محمد بن يوسف أخ الحجاج الثقفي وصهر الخليفة الوليد تولى صنعاء، أنظر: ابن حزم، جمهرة أنساب، 267.
- 5- الطبر 617/6، ألبان، الموارد المالية للدولة الإسلامية في العصر الأموي، 211.
- 6- (720/102 : إن كُنْتَ تَحْفَظُ مَا يَلِيكَ فَإِنَّمَا عَمَّالُ أَرْضِكَ بِاللَّيْلِ ذُنَابٌ .] . :
- 7- الراعي النميري (90 / 708): هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل، النميري كان راعي إبلي من أهل بادية البصرة، عاصر جريرا والفرزدق : (1363/ 746) : (1988) 256.
- 8- مما جاء في قصيدة النميري على وزن الوافر : أَخَذُوا الْعَرِيفَ، فَقَطَعُوا حَيْرُومَهُ بِالْأَصْبَحِيَّةِ، قائماً مغلولاً. أنظر: المرزوقي، الأمالي، 82.

الوالي أشرس بن عبد الله السلمي¹ تشكيكه في إسلام أهل الذمة بإيعاز من دهقان بخارى² تولى المناصب التي تختص بالجباية، أضحى عنوان للغنى والاستئثار بالأموال، حيث وُصف عمال الضرائب في العراق بأنهم كانوا ((...يحملون من العشرة درهما، ويحتجون التسعة لأنفسهم))³

اتباع أساليب مختلفة للحد من سوء سياسة العمال وموظفي الجباية؛ كأن تعتمد على عمال يختارهم أهل المنطقة، أو تعين رجال أمناء لمراقبة الإدارة في الأقاليم، وأوكلت لصاحب البريد مهمة نقل⁴، غير أن ذلك لم يفلح فيما في

عهد بني مروان.

3. تطور نظم الدواوين:

وُستات الإدارية في العصر الأموي إحدى أهم المظاهر الحضارية، وظهرت معظم هذه المؤسسات نتيجة تطور الظروف السياسية والاقتصادية، وبعد العهد المرواني من أخصب فترات التاريخ الأموي تطورا وتنظيما وإيجادا لنظم إدارية جديدة.

أ. تعريب الدواوين:

ويقصد بالتعريب استعمال اللغة العربية وحدها في الدواوين وذلك بجعلها لغة الإدارة الرسمية، وتعبير أدق تعريب الوثائق الأساسية وخاصة تلك التي تتصل بجباية الضرائب، من خلال نقل المصطلحات المالية الفارسية واليونانية إلى اللغة العربية، واستخدامها في المراسلات⁵، ذلك أن استعمال اللغة العربية في الإدارة الأموية كان يتم جنبا إلى جنب مع لغات أخرى منذ عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان في مركز الخلافة، وهو ما أكدته⁶، ويلاحظ من جريدة عمال الدولة الأموية في عهدها المرواني التي يوردها خليفة بن " (240 / 854م)، في سياقة ترجمته لخلفاء الدولة، أن الدواوين أضحيت معربة في بلاد الشام منذ سنة

1- (112 / 730): ولاء هشام بن عبد الملك إمارة خراسان سنة 109 هـ، أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 67/7.

2- الطبري، تاريخ الرسل، 67 55/7.

3- 475/5، القمصان، جباية الضرائب في صدر الإسلام، 130.

4- 124/9، الطبري، تاريخ الرسل، 35/7، جاء ذكر صاحب البريد تحت اسم القاسم بن سبار، أنظر: جروهمان أدولف: أوراق البردي العربية، تر: إبراهيم حسن، (القاهرة: دار الكتب، 1955) 27/3، القمصان، جباية الضرائب في صدر الإسلام، 123. أمر الوالي عمر بن هبيرة أهالي خراسان أن يختاروا من يتولى خراجهم، انظر: الطبري، تاريخ الرسل، 35/7.

5- سلام منذ نشوئه حتى ظهور السلطنة العثمانية، 71، نازدار، تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي، 187.

6- NESSAN: هي عبارة عن تسع برديات من العصر العربي الإسلامي توضح ضريبة الرزق، كتب غالبيتها العظمى بالعربية واليونانية، وقد صدرت جميعا من مكتب الوالي في غزة إلى أهل نصستان، العوجا حفير بجنوب فلسطين، مؤرخة جميعها بين 54 / 57 - 677/ 674م، أنظر: فالج حسين، استعمال اللغة العربية في الدواوين المالية، 117.

81 / 700¹، وقد سمح هذا الإجراء الذي خصصت له الدولة أموالاً عظيمة وبجهوداً استمر لسنوات،

² بعد أن كانت بأيدي عناصر غير عربية يتحكمون فيها كـ يجمعون من و بييرة عليه متولي خراج مصر يناس بن خمايا (أثيناس) فضلاً عن دينار واحد عن كل جندي، وكان يملك أربعة آلاف عبد، وكثير من الدور والقرى والبساتين والفضة، وأربعمائة حانوت في الرها³ فشال هذا المشروع، ذلك أن مردنشاہ بن زادن فروخ متولي خراج العراق بَدَّلَ لصالح بن عبد الرحمن مئة ألف درهم، على أن يظهر العجز عن نقل الديوان ويمسك⁴، ومنه الحفاظ على امتيازاتهم ومكائنتهم في إدارة شؤون الدولة.

ومما يلاحظ أن الدولة لم تتخل اب الصنعة من الموالي وأهل الذمة تحت رقابة الدولة هذه المرة، بعد أن فرض عليهم تعلم اللغة العربية كما يذكر ابن خلدون، من غير هذه

نتيجة تعريب عبد الملك بن مروان للدواوين، بل استمر ابنه يعمل في الديوا

النصارى وغيرهم ممن يتقنون اللغة العربية⁵ يخل خلفاء بني مروان على استكمال بناء نظم الدولة من خلال الاستفادة من نظم الدولة البيزنطية أولاً ثم تعريبها تدريجياً بما يخدم صالح الدولة.

أضحت الدواوين المالية أكثر تنظيماً، وصار يضرب بها المثل في حسن التدبير حتى أن الخليفة : ((جد مثل الحجاج حتى أستكفي أمري))⁶

التنظيمية الأولى لدواوين المال، وبلغت المعاملات المالية دقة كبيرة بين دواوين الأقاليم المالية والديوان المركزي في دمشق، فكانت المناقلات المالية تجري بناء على كتب رسمية منعا لأي اختلاس أو تلاعب بالأموال،

1- 312 335 362 367 371 40 67 : في العصر الأموي، 188.

- kraemer Kasper ; Excavation at Nessana, vol3, Nonliterary Papyri, Princeton, 1958,p180.

2- الطبري، تاريخ، 203/7 181/6 553/4، خماش، الشام في صدر الإسلام، 229، رفيق المهايني: () 30، عدوان، بيت المال في صدر الإسلام، 71.

3- Tritton, op cit,p20. 34

4- 294 نازدار، تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي، 181. صالح بن عبد الرحمن عامل الحجاج ع .

5- 193 475/1، خماش نجدت: الدواوين المركزية في الشام في العصر الأموي، بحوث في تاريخ بلاد الشام في () : 8 (1990).

- Ibid, pp12, 19.

6- .01

من يوسف بن عمر لعامله على خرسان نصر بن سيار: يأمره بحذف اسم مغراء بن أحمر¹ :
(إني قد حوّلت اسمه، فأشخص إلى من كان قبلك من أهله)²، وهو يقصد تحويله إلى ديوان العراق في واسط،
وأن يشخص أهله إليه بمعنى حذفه من ديوان خرسان، ونقل راتبه وعطاؤه ورزقه لواسط، ومن المؤكد أن كل ذلك
كان يُدون في السجلات لغرض التدقيق فيّه

ديوان الرئيس في

ب. تطور مهام الدواوين:

ما من شك أن الكفاءة الإدارية والتنظيمية تعتبر الأساس الأول في إنجاح السياسات الاقتصادية، وبالعودة لموضوع
الدراسة فإن المروانيين طوروا في نظم الدواوين
الآتية:

• **ديوان الجند (العطاء):** لقد أدى تطور الأحوال وتعدد الحاجات إلى إحداث تغييرات هيكلية في نظام
الدواوين، ومما يلاحظ أن ديوان الخراج وديوان الجند كانا يعهدان إلى شخص واحد طوال الفترة المروانية³
ومن أهم ملامح التغييرات التي مست في العهد المرواني:

بمثابة دار للوثائق الرسمية حيث أمكنه التدقيق في القضايا المختلف فيها
فقد كان يُعرف من خلال هذا الديوان وفيات كثير من الأعيان ممن لم يُعثر لهم على تاريخ للوفاة في
مكان آخر فكان أهم تطور طرأ على الديوان أن أصبح يكتب اسم المقاتل في الديوان مرفوقاً بمعلومات كاملة
4،
قد تفرع إلى قسمين: قسم خاص بالأعطيات
الجند جندا نظاميا متميزا وزاد عددهم زيادة كبيرة جدا
هذا الديوان يجري بين حين والآخر إعادة

1- مغراء بن أحمر النميري: من أعيان قنسرين، وقائد للفتح في خرسان زمن هشام بن عبد الملك، انظر: الطبري، تاريخ الرسل، 194/7 195.

2- ابن مسكويه، تجارب الأمم، 157/3 عادل جسام: في أداء بيت المال حتى القرن الثالث هجري، مجلة الدراسات التاريخية، ع3
2009 166.

3- 191/5، خمّاش، ركزية في الشام في العصر الأموي 9.

4- يورد ابن العديم مثالا في ذلك: ((...في حديث دار بين أحد الشيوخ الوافدين على حمص مع أحد أهالي حمص وقريب من محمد بن خالد بن معدان

-متولي شرطة يزيد بن معاوية، غزا الروم مرات -ذكر الشيخ أنه قابل من محمد بن خالد بن معدان الكلاعي في غزوة أرمنية عام 108 / 726

لكن أقارب من محمد بن خالد بن معدان ذكروا أنه توفي عام 104 / 722 ن الفيصل في هذا الخلاف اللجوء إلى وثائق ديوان الجند والعطاء، الذي أكد على أن وفاة

104 / 722 : ابن العديم، بغية الطلب، 3112/7 ومن ذلك أيضا قول عبد الملك لمسور بن مخزومة الكلبي: ((أثبتت

نسبك فرضت لك في أربعمئة))، انظر: البلاذري، أنساب، 374 / 7، ابن العديم، بغية الطلب، 3112/7 305

حمودي شيرين: أسس النظام الإداري في العهد الأموي، مجلة جامعة البعث، مج39 39 2017 47.

تدوين ديوان الجند ثلاث مرات في العهد المرواني، كما أن المقاييس التي وضعها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والتي قامت على أساس السبق والنسب، لم تعد سارية نتيجة تغير الظروف واختلاف سياسة الحكام¹.

العطاء لكافة المسلمين من العرب والموالي على السواء،

(Van Floten) (Wellhausen) بأن الموالي لم يكونوا مسجلين في ديوان

الجند ولم يأخذوا العطاء، غير أن العطاء المخصص للقبائل العربية كان مخصوصا على

لهروهم من خدمة الأرض ما حصل في السواد، وحتّى

يسقط عنهم حقهم في² " لا متصاص أعداد الراغبين

في الانخراط من المقاتلين العاطلين، وعطاء الفرض مبلغ سنوي جزائي قدره ثلاثمائة درهم في ال

إذا ما استمر المقاتل في الخدمة³ ويلاحظ أن بذل المال في شكل عطاء تحول أواخر الدولة الأموية إلى

عامل هدم للدولة، بعد أن اشتعل الصراع داخل البيت المرواني لبلوغ السلطة، ومن ذلك ما قام به يزيد بن الوليد

للإطاحة بابن عمه الوليد بن يزيد حين انتدب الناس إلى الإطاحة به وشجعهم ببذل المال قائلا: ((من انتدب إلى

4))، فكان سابقة خطيرة في إضعاف البيت الأموي وبالتالي

1- فرقاني، السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، 186.

العطاء لأنفسهم، أو يستمروا في دفع عطاء المتوفي لأهله، أو أن يأخذوا العطاء لأنفسهم، وهو ما حدا بالخلفاء إلى إجراء الإحصاءات ال
ل عمل قام مروان بن محمد حين دخل دمشق أن أحصى عدد المقاتلة

وعدّ عيالهم، وقد تنبه الخليفة عمر بن عبد العزيز لهذه المسألة فأمر أن لا يعطى إنسان عطاءه إلا في يده، تلافيا لأي تلاعب أو اخت

العرفاء، أنظر: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 2/291، 65، ابن الجوزي جمال الدين (597/1200م): سيرة ومناقب عمر بن

(1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1984) 294. أول تدوين كان بمصر على يد عمرو بن العاص، ثم دَوّن عبد العزيز بن

مروان تدوينا ثانيا، ودَوّن قرة بن شريك التدوين الثالث، ثم دَوّن بشر بن صفوان تدوينا رابعا، ثم لم يكن يعد تدوين بشر شيء له ذكر إلا ما كان من
إلحاق قيس بالديوان في خلافة هشام بن عبد الملك بن مروان، أنظر: المقرئ، الخطط، 1/176، بيضون، ملامح التيارات السياسية في القرن الأول
274.

2- 269 41. كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله قائلا: ((أن مر للجند بالفريضة، وعليك بأهل الحاضرة،

وأيّك والأعراب فإنهم لا يحضرون محاضر المسلمين ولا يشهدون مشاهدتهم))، أنظر: ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، 84

292/5، 560، فرقاني، السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، 186.

3- حينما فرض الحجاج الثقفي لأياس بن الحصين ثلاثمائة درهم وهو كبير بني عققان من خزاعة، في حربه على الخوارج قال شاكيا على وزن الطو :

ما في ثلاث ما يجّهزَنَ غازياً... ولا في ثلاث منعةً لفقير.

- أنظر: ابن أبي حديد، معج البلاغة، 18/163، نقائض جرير والأخطل، تج: محمد حور

وآخرون، (2، أبو ظبي: الجمع الثقافي، 1998) 3/1002، التلاوي، الكوفة حتى نهاية العصر الأموي، 258.

4- 364، الطبري، تاريخ الرسل، 7/243.

المروانيون نُّ
، فإذا توفي ، أسرته عطائه
المقاتل المتوفي، إذا كان الدين في غير فساد¹
المقاتلين بعطاء الذرية، والذي كان ينفق لما دون سن الأربعة عشر كتعبير عن حقهم في الرعاية والتنشئة، وطبقت
شديدة في ذلك²
يخضع لأحوال الدولة وظروفها فلم يفرض لجميع
الذراري في عهد هشام بن عبد الملك³، كما أن فرض عطاء الذرية كان مرتبطا في العهد المرواني بإيقاف وراثته
4 في إطار سياسة الدولة للحفاظ على توازنها المالية فيها يخص الإز .

وفي المحصلة فإن الدولة اشترطت في منح العطاء المشاركة الفعلية للفرد في العمل العسكري ولو كان أميراً
⁵، ومما يلاحظ في هذا الجانب أن الخلفاء المروانيين حاولوا هدم الأفكار والسلوكيات السائدة بدعوة الناس
على المشاركة الفعالة في خلق

(141 / 758) :⁶
⁷على عمر بن عبد العزيز فقال: يا أمير المؤمنين
إن من كان قبلك من الخلفاء كانوا يعطوننا عطايا فمنعناها، ولي عيال وضيعة أفتأذن لي أ لى ضيعتي لما
يصلح عيالي؟ فقال عمر: أحبكم من كفانا مؤنته⁸، فالتفكير الاقتصادي السائد لدى عنبسة وغيره هو الاعتماد
على العطاء، وفي إعادة توزيع الثروة أدرك أصحاب
المساهمة في

وإلى جانب العطاء كانت ا

غير أن ذلك فيما يبدو قد أدى إلى نتائج عكسية أفر
ظاهرة الهجرة نحو المدن في الانتقال إلى المدن أكثر ييجة انتعاش الحرف

1- ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، 63 .104
443، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، 306/2

2- وب الماحشون المدني (ت701/ 185): ((ن سليمان بن عبد الملك، وفرض لي سليمان حين ولدت، فلم ولي
عمر بن عبد العزيز عرض الديوان فمر به اسمي، فقال: ما اعرفني بمولد هذا الغلام، هذا صغير ليس من أهل القرائض، فردني عيلا))، أنظر:
485/5.

3- 276/5 .102

4- عندما قرر عمر بن عبد العزيز منح عطاء الذرية قرر أيقاف وراثته العطاء، فوراثة العطاء بدأت في خلافة عبد الملك عندما قطع عطاء الذر
في خلافة سليمان والوليد، كما فرض هشام لعيال أهل الديوان فقط، ويرى أحد الباحثين أن سبب فرض عمر بن عبد
يعود سببه لموت العوائل في فورات الطواعين الكثيرة التي ضريت الدولة الأموية أنظر: أبو عبيد، الأموال، 306 441
372/8، العدوي، الطاعون في العهد الأموي، 120.

5- ولم يكن أحد من بني مروان يأخذ العطا ، فمنهم من يغزو، ومنهم من يخرج بدلا، أنظر: الطبري تاريخ الرسل، 202/7.

6- أسماء بن عبيد: كان ينزل ببني ضبيعة في البصرة، وهو ثقة، انظر: ابن سعد، الطبقات، 354/1.

7- 3/47

8- 11/47 .174

يحفزه¹

الحمية ازدياد الهجرة نحو المدن، غير أن هذا تفسير يبدو غير دقيق لفهم هذه الظاهرة التي استشرت في المرواني، فاغلياري (Laura Vaglierie)، فإن جماعات المهاجرين هؤلاء كانوا يمثلون

طبقة من الكادحين (البروليتاريا)، التي تعودت العمل الشاق والمضنى منذ أمد بعيد، وهم ليسوا بالضرورة م (200 / 815م)، تحت اسم ((السك))²

وخلصت الباحثة إلى أن سبب هجرة هذه الفئة نحو المدن يعود بالأساس إلى والأمن التي غدت سمة بارزة تتمتع بها المدن في فترة الدراسة على الأقل، وما واكبها من تخفيف القيود و الحريات بعد اعتناق الكثير منهم الدين الإسلامي³.

يتعلق بالبيئة الصحية التي عانت في

يف هنا عاملا آخر أغفله

فترة الدراسة من ظهور فورات كبيرة للأوبئة مثل الطواعين في

إبادة كبيرة للإنسان والحيوان وتردي المعيشة وغلاء الأسعار، إضافة

وبخاصة في العهد المرواني⁴ ق من اختلال ديمغرافي كبير الأثر

فلم يجد الفلاحون سوى الهجرة جراء الوباء وغياب أصحاب الأرض عنها

(1063/ 456م)، أن نسل خالد بن الوليد فني بسبب وباء الطاعون، كما يروى أن عاملا للخليفة عمر

بن عبد العزيز كتب إليه يستأذنه في ضم قرية أ⁵

وعزت المؤونة في الأرياف والمناطق البعيدة، وكان هجوم الجراد على المحاصيل من الأسباب التي تؤدي إلى القحط،

1- التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، 147.

2- يذهب يحي شاهين إلى نفس التفسير حيث يرجح أنهم ((السكرات)) كما ورد عند الطبري؛ وهم بمن فروا أيام الفتح لبلاد فارس بعد أن تركوا 633/ 28، ولجأوا إلى السودان

كأجراء عند أصحاب الأراضي أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 358/3، الدولة الأموية المفتري عليها، 405

3- The Cambridge History of Islam ” The Patriarchal and Umayyad Caliphates” Cambridge University Press vol :1A UK, 2008, PP88 89 99.

4- خلص العدوي أحمد في دراسته الحديثة عن وباء الطاعون زمن الدولة الأموية، إلى أن الدولة كانت تشهد كل أربع سنين ونصف تقريبا طاعونا واحدا، وهو بحسبه معدل هائل، بينما بلغ معدل تجدد الوباء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا في فترة العصور الوسطى المتأخرة مر 12

تقريبا، أنظر: الطاعون في العصر الأموي، (قطر: المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2018) 94.

5- ابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد(281 / 849م): قصر الأمل، تح: محمد يوسف، (ط2، بيروت: دار ابن حزم، 1997) 191، جمهرة أنساب

148/1، وأنظر دراسة أحمد العدوي: الطاعون في العصر الأموي، ص119 .

فقد كتب قتيبة بن مسلم إلى الحجاج كتابا يشكو الجراد وذهاب الغلات، وما حل بالناس من ¹
 68 / 687م إلى نقص كبير في الطعام والمؤونة فتوقف الغزو تلك السنة، ولم
 يجد والي خرسان الجنيد بن عبد الرحمن (117 / 733) مخرجا لمعضلة القحط التي أصابت مرو سنة
 115 / 733.²

وفي المحصلة أمكن لنا الاستنتاج سياسة المروانيين في مجال العطاء كان لها أثر في
 التوزيع العادل للثروة وتوفير الحماية الاجتماعية، و

أن تكون في مجملها سوى لأسباب اجتماعية محضة.

• ديوان البريد: أضحى صاحب البريد يمثل حلقة الوصل بين الخليفة والرعية؛ فكان أن تطورت مهامه في

المرواني

التي تسك بها النقود، ومقادير

كما كان يبلغ عن أحوال القبائل³، فكان بذلك منصبا مهما يتولاه من هو أهل ثقة للخليفة، وارتبط نشاط هذا
 الديوان بإقامة بنية تحتية تمثلت في تخطيط الطرق وبناء الاستراحات، وتوفير الدواب مع علفها، حيث يذكر محمد
 (207 / 823)⁴، أن الخليفة هشام بن عبد الملك خصص في الرحلة الواحدة أربعين دابة لنقل

المراسلات، كما اختص البريد بنقل بعوث المقاتلة زمن الحرب، حيث بلغ

الملك، خمسمائة مقاتل في اليوم الواحد أثناء حربه على ابن الأشعث، وبمرور الوقت تطورت مهام هذا الديوان مع
 ازدياد حاجات الدولة المختلفة، فقد استغل الوليد عبد الملك البريد لنقل الفسيفساء التي أرسلها إمبراطور الروم⁵
 قات البريد في العصر الأموي، خصصت الدولة لكل إقليم ميزانية خاصة به من بيت المال قدرت في

⁶، وهو مبلغ (120 / 126 - 738 / 743)

ضخم يبين مدى تطور ديوان البريد ونظمه وأهميته في الدولة العربية الإسلامية.

1- 300/4، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 217/4، صالح الزهراني: الكوارث وآثارها في بلاد الشام، رسالة ماجستير
 غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة، 2010، 241، ابن أبي طالب شمس الدين (654 - 727 / 1256-1327): نخبة الدهر في عجائب
 البر والبحر، (بَطْرِبُورْغ: مطابع الأكاديمية الإمبراطورية، 1865) 201.

2- 103/9، الطبري، تاريخ الرسل، 127/6، 92/7، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 181/4.

3- 203 202، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي 294/2، بن حسين، الإصلاح النقدي في العصر الأ 111.

4- محمد بن عمر بن واقد: كان عالما بالمغازي والسير والفتوح والحديث، تولى القضاء في عهد المهدي، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 493/5.

5- ((حبس صاحب البريد ساعة يفسد على القوم))، أنظر: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 284/2، الطبري،

70/7 413/14

262 -6

من المعروف أن ديوان البريد اختص بمكاتبات الإدارة الرسمية، غير أن بروز الشكوى من جور بعض عمال، وكثرة الاحتجاج على سياسة الدولة في منح العطاء والقطائع، واشتعال نار العصبية في العهد المرواني، فرض على الدولة إعادة النظر في نظمه ومهامه؛ حيث صار الديوان يتلقى مكاتبات الرعية وشكاياتهم، ولاسيما في عهد الخليفة عبد الملك وابنيه الوليد وهشام، فكانت من له حاجة كتب إلى أمير المؤمنين، وسارت العادة أن أضحى بريد عمر بن عبد العزيز لا يعطيه أحدا من الناس إذا خرج كتابا إلا حملة، وفي الشأن ذاته خصص الخليفة هشام

1

الإدارة الحكومية، فأصبحت تقدم خدمات للرعية وتنتظر في حاجاتهم الناس وانشغالاتهم، وهذا ناتج عن تطور منظومة الخدمات التي زادت مع حجم موازنة الدولة نتيجة الإصلاحات الحاصلة، خاصة في الجانب المالي.

• ديوان الخاتم: شهد هذا الديوان تطورا في العهد المرواني

في الدواوين حتى ينتهي إلى ديوان الخاتم، فكان كاتب ديوان الخاتم بإمكانه أن يتولى الأمور المالية كمرقبة ما يريد أو ما يتم إخراجها من نفقات، والظاهر أن الإصلاحات النقدية التي تمت في الدولة هي التي أعطت لديوان الخاتم ذلك الدور الجديد في الجانب الاقتصادي، حيث تم استحداث أختام مختلفة منها؛ أختام تختص بجباية الخراج مكتوب عليها باللغة العربية اسم الخليفة، والتاريخ الهجري،

دراهم أو دنانير، وما يدل على ذلك الختم الذي عثر عليه في مصر أيام الوالي قرة بن شريك (90/ 96 - 709/ 716) " " 2 709/ 90

العهد المرواني، فأنشأ لذلك ديوانان للخاتم؛ الخاتم الصغير الذي يختص بكاتب الديوان، والخاتم الكبير الذي يختص³، ولم يثبت في المصادر توليه من غير العرب ومواليهم لأهميته، شأنه شأن دواوين الدولة الأخرى، فكان على الخاتم والخاصة يزيد بن عبد الملك حاتم بن مسلم، وعلى الخاتم الصغير أسامة بن زيد⁴ ولعل مثل هذه الإجراءات الجديدة والمستحدثة قد أحدثت نقلة نوعية في الإشراف على إدارة الدولة، من خلال التدقيق وضبط

وبيان الأخطاء التي تقع فيها.

• ديوان الصدقات: ومن الدواوين التي تأثرت تأثيرا مباشرا بإصلاح النقد ديوان الصدقات؛ ذلك أن أمواله كانت تجمع من صدقات المواشي، وأعشار الزرع والثمار، وزكاة الأموال والمعادن، وخمس الركاز⁵

1- ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، 62، الأربلي عبد الرحمن سنن سنن قنيتو (707/ 1307م): خلاصة الذهب المسبوك مختصر من سيرة الملوك، تصحيح: مكي جاسم، (بغداد، مكتبة المثنى)، 31.

2- 371، بن حسين، الإصلاح النقدي في العصر الاموي، 109

3- 69.

4- 171، 335

5- 190، 568 500

مال الصدقة، محددة حسب الشرع لفئات محددة بذاتها¹، وفي سياق تتبع الروايات يتبين أن هذا الديوان ذكر في

2

لا يجوز إدخال مال الصدقة في مال الخراج، كما يستحب استعمال عمال للصدقة غير عمال الخرج
صرف صدقة كل ناحية في أهلها، فقد رد الخليفة عمر بن عبد العزيز زكاة الري بعد أن حملت إلى الكوفة³.

ويستنتج من الروايات أن معاوية بن أبي سفيان كان يجعل مال الصدقة في بيت مال واحد، وهو ما استنكره

4

دفع بالخليفة عمر بن عبد العزيز أن يدخل كل نوع من المال يجي في بيت مال خاص؛ فقد جعل للفيء بيت مال
على حدة، وللخمس بيت مال على حدة، وللصدقة بيت مال على حدة، منعاً لأي تجاوز فيما يبدو خاصة بعد
الأموال التي تدفقت على الديوان نتيجة تعريب العملة، وليس لدينا أرقام عن

أن صدقات بني كلاب بلغت زمن عمر بن عبد العزيز ألفين وخمسمائة درهم⁵

أموال كثيرة ملكها الأفراد كانت ترد صدقاتها بيت المال، فاستعانت بها

حتمية فإن الإنفاق على الفئات الفقيرة والمحرومة يحقق نوعاً من الأمن الاجتماعي ويساهم في الاستقرار، كما أن
التوزيع العادل للثروة يؤدي إلى تحقيق الرفاه والوحدة وهو ما تحقق في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز رغم قصر
⁶، ولعل إجراءات مثل هذه كانت الشعوب الإسلامية تتطلع إليها ومازالت بحاجة إليها إلى اليوم.

• ديوان القضاء: لقد ظل القضاء طوال الحكم الأموي محتفظاً بمكانته الخاصة وذلك لإدراك خلفاء بني مروان

، ويظهر ذلك من خلال رسالة مطولة لآخر خليفة مرواني

⁷، ذلك أن أي خلل في هذه المنظومة سيؤدي لا محالة إلى اضطراب الأمن

1- يقول الله تعالى: ((إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ
فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ))، 60/.

2- 60.

3- 708 193.

4- عن عروة بن الزبير، قال: سمعت مروان بن الحكم، قام على المنبر فقال: ((إن أمير المؤمنين معاوية، قد أمر بأعطياتكم وافرة غير منقوصة، و

اجتهد نفسه لكم، وقد عجز من المال مائة ألف، وذلك لما دخل فيكم من الإلحاق والفرائض، وقد كتب إلي أن أخذها من صدقة مال اليمن إذا
رهما واحداً، إنا نأخذ حق غيرنا، إنما مال اليمن صدقة، والصدقة

لليتامى والمساكين، وإنما عطاؤنا من الجزية، فكتب إلى معاوية يبعث إلينا ببقية عطائنا، فكتب إليه بقولهم، فبعث إليهم معاوية ببقية ((:

591/2.

5- 312/5 270/5 330، المقريري، الخطط والآثار، 152/1، خماش، الدواوين المركزية في الشام في

28.

6- قال يحيى بن سعيد: بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية فاقتضيتها، وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد بها فقيراً، ولم نجد من ي
مني، قد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس، فاشترت بها رقاباً فأعتقتهم وولاهم للمسلمين، أنظر: ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، 66.

7- كرد علي محمد: رسائل البلغاء، (ط2، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، 1913) 154.

وهدم سلطان الدولة، لهذا لم يسمح خلفاء بني مروان لوقوع أي انحراف يمس بسمعة القضاء في دولتهم، وإذا ثبت ذلك سارعوا لمحاسبة القضاة وعزلهم كما ثبت في المصادر¹ ويبدو أن نظام القضاء في هذا العهد شهد بعضاً من محاولات توحيد مصادر الأحكام بما يشبه القوانين والتشريعات القضائية اليوم² تدون في سجلات خاصة³. كما تميز بإشراك أكثر من قاض في المصر الواحد وهي مقدمة لظهور هيئات التي ظهرت فيما بعد⁴.

السياسة الاقتصادية المتبعة في الدولة قد ألفت بضلالها على جهاز القضاء؛ حيث توسعت سلطاته وزادت صلاحياته عن مهامه المعروفة وهي الفصل في الخصومات، ومن ذلك تولي الخراج؛ فقد ذكرت المصادر أن الخليفة عمر بن عبد العزيز ولي⁵ قضاء الجزيرة وخراجها، كما شملت المهام الجديدة الإشراف على بيت المال، فقد كان عبد الرحمن بن حجيرة⁶

القضاة في إدارة الأعمال المختلفة، وإلى جانب هذه الوظائف الجديدة أوكلت للقضاة إدارة والاقتصاص في الجرح من الأعطيات للحد من استهانة الناس بالقتل⁷، كما جمعت للقضاة وظائف عدة مثل: الولاية والصلاة والشرطة والأحداث، فقد جمع الوالي خالد القسري لقاضيه على البصرة بلال بن أبي بردة⁸

1- عزل والي العراق ابن هبيرة القاضي ابن العلاء الكندي من منصبه في واسط لأنه كان يرتشي، كما نحى الخليفة عمر بن عبد العزيز أحد قضائه من منصبه لسوء معاملته للمتقاضين، وعزل هشام بن عبد الملك يحيى بن ميمون عن قضاء مصر لتقصيره في عمله، أنظر: وكيع مح (915/ 306): تح: المراغي عبد العزيز، (ط1) 315/3 (1974) 274

شرح نهج البلاغة، 64/17

2- كتب الوليد بن عبد الملك إلى القاضي خالد بن معدان في مسألة، فأجابه خالد فيها فحمل الخليفة القضاة على قوله، كذلك أراد الخليفة ع ثية بأن جعل قضاة الجند قضاة للرعية في آن واحد، أنظر: أبو زرعة الدمشقي، تاريخ أبي زرعة، 202، الذهبي، سير 538/4.

3- كان القاضي سليم بن عتر التجيبي (ت77/ 696): أول قاضي يدون في سجل قضائه، وظل في مصر قاضياً طوال سبع وثلاثين سنة، أنظر: ابن يونس عبد الرحمن بن أحمد(985/ 347): (1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000)

4- استنقضى الحاج بن يوسف أبا بردة بن موسى الأشعري، وأجلس معه سعد بن جبير، كما بن يزيد الجعفي، وأجلس الوالي خالد القسري محارب بن دثار مع ابن نوف على قضاء الكوفة، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 334/6 128/1 31/3، البلوي سلامة: القضاء في الدولة الإسلامية، تاريخه ونظمه، (الرياض: المركز العربي للدراسات، 1994) 440.

5- (117/ 735م): كان مولى لامرأة بالكوفة، ثم أعتقه، استوطن الرقة من بلاد الجزيرة، كان عالماً وفقهياً، أنظر: أبو يوسف 128، الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك، 184/7.

6- عبد الرحمن بن حجيرة الخولاني (83/ 702): رجال الحديث الثقات، ولآه عبد العزيز بن مروان القضاء وبيت المال، فكان رزقه كل سنة : 225/3 60/6.

7- 235، ابن حجر العسقلاني (852/ 1449): رفع الإصر عن قضاة مصر، تح: عمر محمد، (ط1) : 167 (1998).

8- بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري(126/ 744): أمير البصرة وقاضيه، عزله يوسف بن عمر سنة 125هـ ومات في السجن، أنظر: ابن 10/3، ابن حجر العسقلاني، 500/1.

109 / 728¹ تلك الوظائف كلها، بل وتولى بعض الق

² ومما سبق ذكره يتبين لنا مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية تلك على كل نظم الدولة ومؤسساتها بما فيها القضاء أحد ركائز الحكم في العهد المرواني، كما يبين الدور الذي أضحى القضاء ارسونه في شؤون الإدارة والحكم إضافة إلى مهامهم الأصلية، ومنه يتضح لنا مدى الإصرار الذي كان يحدو المروانيين في النهوض بدولتهم بكل الوسائل الممكنة، وجعل منظومة الإدارة أداة طيعة لخدمة الناس وتمكينهم من ضوء المبادئ الإسلامية الصحيحة.

وإلى جانب تطويرهم في نظم الدواوين القديمة، استحدث المروانيون دواوين جديدة تماشياً مع التطورات الحاصلة في النظم الاقتصادية فكان منها:

• **ديوان النفقات:** يرجع وجود هذا الديوان إلى تعاضم مسؤوليات الدولة وبالتالي كثرة ما تنفقه مما يحتاج إلى نه ينظر في كل ما ينفق ويخرج في جيش أو غيره، ويبدو أن نشأة هذا الديوان ، وقد ذكر قدامة أن فيه سجلاً يحوي تفاصيل كل نوع مده على

3.

• **ديوان الأحباس:** المعروف أن أملاك الوقف ظلت في أيدي أهلها والأوصياء عليها، غير أنها بمرور الكانت تتعرض للضياع، لهذا أولت الدولة اهتماماً بها فأوكلت للقضاة في الدولة الإسلامية⁴ في مصر سنة 118 / 731⁵ ، وأسهم بذلك في ظهور نظام في العهد المرواني من⁶ إلى ما يشبه اليوم المؤسسات الحكومية الخيرية المتخصصة التي تهدف لرعاية فئات خاصة من

1- الطبري، تاريخ الرسل، 66/7 .351

2- ولي الوليد بن عبد الملك قاضيه على دمشق زرة بن ثوب على صائفة من الصوائف، انظر: ابن طولون شمس الدين (953 / 1546):

البسام في ذكر من ولي من قضاة الشام، تح: المنجد صلاح (1965: 07).

3- النفقات وإدارتها في الدولة الأموية، 57 58 .43

4- جمع له القضاء والقصاص، ولآه الوليد بن رفاعه قضاء مصر سنة 115 : 738/م):

.77/1

5- 250 .66

6- ذكر ابن عبد الحكم وقف عمير بن مدرك لبساتين في الجزيرة في عهد الوالي عبد العزيز بن مروان، وتعد صدقة عمير أقدم وقف للأراضي الزرد الله بن عبد الملك بن مروان، أوقفت ملكيات لها بالشام والحجاز للعمل الخيري، أنظر: فتوح مصر والمغرب،

129 .249/2

المجتمع، فقد أبدى الوليد بن عبد الملك اهتمامه بالمحذمين ومنعهم من سؤال الناس وأوقف عليهم بلداً يدرّ عليهم¹، وهو ما يعني تخصيصه لأراض بعينها وأملاك مختلفة لهذه الفئة من المجتمع لتكون لهم مورداً و .

• ديوان المستغلات: أنشئ هذا الديوان في عهد الوليد بن عبد الملك ويبدو أنه كان يشرف الحكومية في المدن وخاصة الأسواق والأبنية المؤجرة والطواحين².

وبعد؛ نخلص إلى أن المروانيين بعد أن استعادوا الوحدة السياسية للدولة حاولوا تطوير إدارة جديدة تتعدى القديم، على الرغم من أنهم قد ورثوا بعض النظم عن الفترة الإسلامية الأولى غير أنهم طوّروها، كما أحدثوا أخرى جديدة، تنسجم مع توجهات السياسة المتبعة في الجانب الاقتصادي، وكانت التغييرات التي أدخلوها في نظام الإدارة أكثر فاعلية، ولم تمنع طبيعة الحكم القائم من خلق توجه عام نحو توفير الإمكانيات ، وقد تردد صدى ذلك المجهود الكبير في خدمة الإدارة من خلال آراء³ أنه كان يميل إلى الإشادة بصنيع المروانيين وتدابيرهم التي اتخذوها في هذا المجال.

II. آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في القطاع الاقتصادي.

أن اهتمام الدولة الأموية في العهد المرواني بالأحوال العامة من وجوه المعاش (سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتج عنه أثر يمكن تلمسه ضمن ما يأتي:⁴

1. في الجانب الزراعي:

أ. اتساع العمران نتيجة سياسة الإعمار الزراعي:

تهدف سياسة الإعمار إلى تنشيط المجتمعات المحلية من خلال توفير الخدمات المختلفة كحرية التنقل والتجارة، وتوفير فرض العمل وتوطين الجماعات وبناء المساكن وتوسيع المجال الغذائي الزراعي، وغيرها من الأمور الضرورية التي تساعد على إقامة بيئة آمنة ومستقرة وبعث التن⁵.

ويبدو أن هذا المعنى الاصطلاحي الحديث ينسجم مع المجهودات التي قام بها المروانيون أنفسهم من أجل تحقيق تنمية شاملة كان أحد أدواتها تطوير منظومة القطاع الزراعي في مختلف أقاليم الدولة، وذلك بتوسيع المجال الزراعي وتوفير آليات بقاءه من خلال مشار^()

1- 72/8، ابن الدمقماق إبراهيم بن محمد(809/ 1405): الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تح: علي كمال، (ط1 بيروت: عالم الكتب، 1985) 75/1 حمد بن علي(821/ 1418م): مآثر الأنافة في معالم الخلافة، تح: فرج أحمد (2) :

1985) 346/3.

2- 49.

3- انظر مثلاً: آراء ج. جلوب في كتابه امبراطورية العرب، و ج. هاملتون في كتابه دراسات في حضارة الإسلام.

4- 480/1.

5- طليس ابتسام: إعادة الإعمار دراسة في طبيعة المفهوم، مجلة الفكر، مج3 3 2020 228.

لضمان تنفيذ برنامجهم، حيث امتد وجود المروانيين من بني أمية في مناطق كثيرة من أراضي الدولة الإسلامية، ولا شك أن هذا الانتشار كان سببه الأول يعود إلى خروجهم من الحجاز سنة 64/ 684¹ انت الوجهة الأولى للكثيرين منهم بلاد الشام، وبعد أن تم لهم الأمر في الحكم، كان لهم حضور في الكثير من أرجاء الدولة؛ في مصر، وفي أرض العراق كلها، والحجاز موطنهم الأول، كما كان لهم ذكر باليمن² وحتى في مناطق الثغور، بالإضافة إلى بلاد الأندلس بعد سقوط دولتهم في

العباسية استحداث "ديوان الضياع" ليتم الإشراف على تلك الممتلكات المنتشرة في أقاليم الدولة، وكان عمارة بن حمزة³ مولى العباسيين أول من أنيط به الإشراف على ضياع آل مروان في عهد بني العباس⁴.

لقد ظهر أن هذا الانتشار يعود بالأساس لتوليهم الأجهزة الإدارية في الدولة في مختلف الأمصار، غير أنه في حقيقة الأمر مرده إدراك الأمويين لقيمة الأرض، فكانت المناطق الخصبة ذات المردود الزراعي الوفير محط اهتمامهم واستيظانهم، بعدما ضمنوا لها مقومات نهضتها وقد أفرز ذلك جملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يأتي:

الرغم مما أقدم عليه المروانيون في سبيل اقتناء الأراضي من بعض الأعمال غير المشروعة؛ مثل استغلال

5 وغصب الأراضي في⁶ حتى وصل الأمر

7 إلا أن الفائدة التي عادت على الدولة من ذلك الإقبال كانت عظيمة، ولم تقتصر تلك الفائدة على اتساع الرقعة الزراعية ونموها فقط، ولكن تعدتها إلى اتساع العمران وازدهاره، فاهتمام الدولة بالعمران يعود بالخير

العلاقة بين العمران المدني والأرض الزراعية أحسن استخدام، ووظفوا كل منها في خدمة الآخر، فكان امتلاكهم الضياع في منطقة معينة دافعا لاهتمامهم بإعمار هذه المنطقة وإسكان الناس فيها وتحسينها⁸

- 1- قدر عددهم وقتها بأربعة آلاف نفر، أنظر: 328/5، الطبري، تاريخ الرسل، 530/5.
- 2- تاريخ اليمن، تح: محمد بن علي الأكوخ، (ط2) : 40 (1976) 370/5. : 328/5، عمارة بن أبي الحسن علي اليمني (569/ 1173):
- 3- عمارة بن حمزة: مولى للعباسيين، تولى الكتابة للمنصور، تويي 169 / 785 93.
- 4- (626/ 1229): إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: عباس إحسان، (ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993) 2054/5.
- 5- الأراضي والدولة يقضي بدفع مبلغ متفق عليه، على أن يعفوا من دفع أي ضريبة قلت أو كثرت، وقد أقطع عبد عمه العباس ابن جزء بن الحارث قطائع أو غيرها له إلى اليمن فأوغرت بعده، أنظر: البلاذري، فتوح، 148.
- 6- 354 328/1 حافظ صفاء: ضياع بني أمية في عصر الخلافة، (القاهرة: دار الكتب، 1991) 40، بلال دراغمة: الإقطاع في صدر الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2008 160.
- 7- ليتملكها هناك، فكان واليه ابن هبيرة يأتي القطا؛ عنها ثم يمسخها، مما جعل الناس يشتكون فعله فأمسك، انظر: فتوح، 355، يوسف زيتون، أرض الصواري والموات، 241.
- 8- 464، حافظ صفاء ضياع بني أمية في عصر الخلافة، 52.

()¹ التي عمرها سليمان بن عبد الملك واستصلح أراضيها بقناة²، وإلى الشرق من الرملة بنى هشام بن عبد الملك مدينة الرصافة³، وأنشأ فيها ظهيرا زراعيا عززه بقناتين من مياه نهر الفرات، وفي منطقة الثغور عمر مسلمة بن ع⁴ بعده فيها، كما أنشأ عبد العزيز بن مروان مدينة حلوان بصعيد مصر وأحسن عمارتها⁵ وفي العراق بنى عبد الملك بن مروان مدينة واسط فاحتفر لها الأنهار مما أسهم في زيادة المنتوج الزراعي، ولا يختلف الأمر في مناطق البلا الواسعة حيث أنشأت مدينة المحفوظة في بلاد السند زمن الخليفة هشام بن عبد الملك، وكان من عوامل ازدهارها ربط أراضيها بمياه البحيرة القريبة منها فيما يبدو، مما ساعد على تمصيرها⁶.

7 خلص الجدل في سبب إنشاء منازل وقصور المروانيين في البادية الصحراوية، إلى تر
منشآت؛ كأسوار البساتين، ومصائد الحيوان، والسدود، والأقنية، والبرك، والطواحين المائية بها، ومن أجل ذلك أطلق على أكثر هذه المنازل اسم الحائر أو الحير⁸، وإن اختلفت الآراء في معنى هذه أن الحائر له علاقة وثيقة باستثمار الماء في الإصلاح الزراعي⁹

ما ذكره البلاذري ابن الأثير (630/ 1233) أن الخليفة هشام بن عبد الملك أقام أسواق كثيرة في البادية،¹⁰

69/3

- 1 :

2- قناة بردة: احتفر سليمان بن عبد الملك قناة بردة لسكان مدينة الرملة لنقل المياه من الأودية والآبار القريبة إلى داخل المدينة، از :

69/3

3- الرصافة: مدينة تقع غربي الرقة، أنظر: الحموي، معجم ال 47/3

4- : : 328/1

5- 180 145، الطبري، تاريخ الرسل، 154/7

6- 427 426

7- كنظرية "حنين الأمويين إلى حياة الصحراء، وذلك لغرض التنزه والصيد وتعلم اللغة الفصحى، بالإضافة إلى فكرة الهروب من أوبئة المدن و الفاسد، أو تكون تلك الأبنية محطات استراحة لقوافل الدولة الرسمية أنظر:

- Creswell. K.Q.S: A short Account of Early Muslim, Scholar press, London, 1989, p93.
- fowden Garth: Qusayr 'Amra: Art and the Umayyad Elite in Late Antique Syria, University of Newyork press, London, 2004, p115.
- Genequand, la politique de l'eau sous les Omeyyades au Bilad al-Sham op cit, p161.

8- : المكان المطمئن يجتمع فيه الماء فيتحير لا يخرج منه أنظر: ابن منظور

محمد بن مكرم(ت711): 3، دار صادر، بيروت، 1993 1 547.

9- طوقان، حدائق الحيوان في العهد الأموي، 38.

10- 242، الكامل في التاريخ، 248/4، هاينز غاوية: القصور الأموية بصحراء الشام، أصولها، واعتباراتها السياسية والاقتصادية، مجلة

.338

16

¹ في مناطق كثيرة من بلاد

الشام في إعمار مناطق كانت لوقت بعيد غير مأهولة، فتحولت تلك المناطق بمرور الوقت إلى مراكز اقتصادية هامة نتيجة دراية المروانيين وعلمهم بكيفية استثمار الأموال وتوظيفها في إنشاء مشاريع منتجة في أوق

الرصافة الصحراوية أضحت محطة تجارية عامرة ومركزا هاما لصناعة النسيج²

من ضياع ومستغلات، وقيساريات، وحمامات، ومنشآت صناعية كالطواحين وانتشارها، كان عاملا هاما من
ة لليد العاملة ووسائل الإنتاج، غير أن ذلك الاستثمار كان في نظر الخليفة عمر بن

عبد العزيز من أسباب جور السلطان وتحكم الطبقة المتنفذة في معاش الناس، فقرر أن يحدّ منه قائلا لبني عمومته:
(يا بني مروان، إنكم قد أعطيتهم حظا وشرفا وأموالا، وإني لأحسب شطر أموال هذه الأمة أو ثلثيها في

((³، وهو ما يدل على مبلغ الثراء والجاه الذي وصلته الأسرة المروانية في نشاطها وتملكها

الخلفاء والأمراء والقادة من المروانيين إلى رؤوس أرستقراطية، لا تقل خطورة عن أرستقراطية الروم والفرس قبل الفتح،
فاستغلوا نفوذهم في السيطرة على الأراضي الخصبة، حيث استأثر سليمان وذريته بجمص وفلسطين، وركز هشام

وذريته على قنسرين والرصافة، وتوسع مروان بن محمد وأبنائه في ثغور الجزيرة، ويذكر البلاذري أن الأمير مسلمة بن
عبد الملك حاز الضياع في الثغور الجزرية وأرض الخزر، ونقل إليها قوما من

وفرض لهم في العطاء وأجرى عليهم الرزق، والمعلوم أن فرض العطاء يخصص للمقاتلة، غير أن مسلمة هنا أراد
فيما يبدو تأمين أملاكه في المقام الأول حيث حرص على وصول المؤونة والسلاح إلى القلاع المحيطة بتلك

4

الأراضي، والتي كان بها مسالحي

1- هذا غير أملاك آل مروان من الأمراء مثل مسلمة بن عبد الملك، وبشر بن مروان، والتي تنوعت بين عقارات وحوانيت ودور.

2- 47/3.

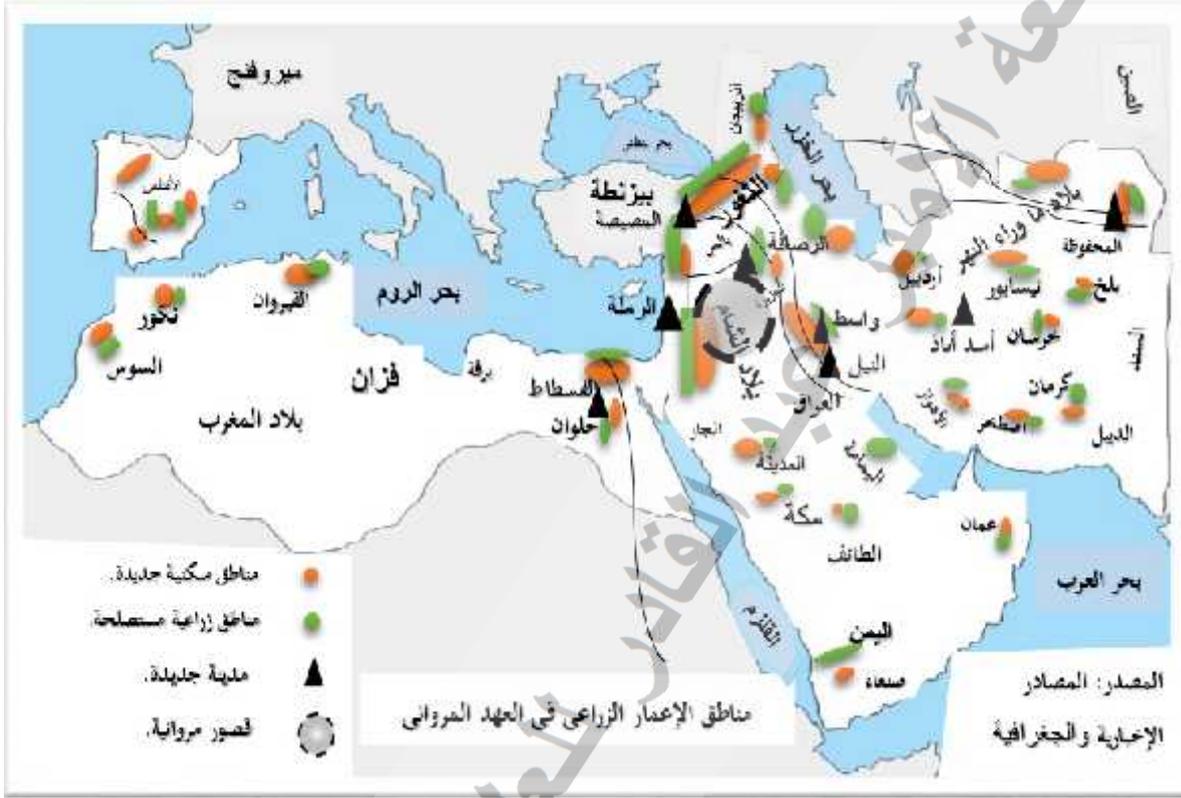
3- 181/68، الأصفهاني، حلية الأولياء، 273/5.

4- ذكر البلاذري أن أصحاب القلاع في مدينة باب الأبواب لا يدعون اليوم -

بينهم، ما يعني أنهم كانوا قوما مرتزقة يقومون بالحماية مقابل مال

وفي المحصلة فإن توجه المروانيين نحو سياسة الإعمار رغم المساوئ التي اعترضتها، فإنها كبيرة مكنتها من مواصلة سياساتها التنموية وبلوغ أهداف النهوض الاقتصادي كما نشهده اليه

1



1- يذكر محبوب بن قسطنطين الرومي (ق5 / 10م) مترجما لسيرة الخليفة هشام بن عبد الملك: ((...وغرس غرسا كثيرا بالجزيرة والشامات، فكانت غلته أكثر من خراج مملكته))، ويضيف ميخائيل السرياني (7 / 10م): ((...عاد عليه هذا الإنجاز بأرباح وفيرة تعدت ما يجيبه من مملكته كلها))،

- Agapius de Menbidj: Histoire Universelle Edite et traduite en français par Alexandre Vasiliev Paris 1909, Partie 2, p245. Michel le Syrien op cit, T2, p490.

حدث تحولاً في حياة الق

فيه أن استقرار القبائل في الأقاليم

الرعية إلى الحياة الزراعية الحضرية كما يذكر آ.آشتور (A.Ashtor)¹، فتحول أبناء القبائل إلى أصحاب إنتاج، كما تحول أصحاب الأرض الأصليين من العجم إلى قوى منتجة، الأمر الذي أدى إلى تقليص نفوذ أهل الذمة وبالتالي تعريب الإقطاعات الزراعية في العهد المرواني، فبرزت من ذلك الإقطاعات الكبرى التي تملكها أشرف العرب، وتحولت إلى قرى ومدن حملت أسماءهم العربية من أمثال: الداودية² 3 4 5 في سياق متصل يشير جاك ريسلر (J.Risler)، إلى أن: ((أن الحياة الريفية في أوروبا في القرن

17

حماية معقولة لإنسان الأرض وعمله))⁶ مخرجات اهتمام المروانيين بخدمة ثورة في القطاع الزراعي كما سيأتي توجهت بتوسع العمران وامتداد سلطة الدولة إلى مناطق جدي تكاملاً اقتصادياً نتيجة تنوع الثروات والخبرات.

ومهما يكن فقد ظهر أن سياسة المروانيين المتبعة في الجانب الزراعي

الأثر في بعث توجهات جديدة في العلاقة بين الراعي والرعية، حيث أدرك المروانيون كانت محور العلاقة بين الدولة والمجتمع في هذه الفترة، فاستغلوا هذه العلاقة في خلق نظم تهدف لتحقيق التكافل الاجتماعي 118 / 736م، تم

إنشاء ديوان للأحباس والأوقاف في كل من مصر والبصرة، ويعتبر هذا الديوان أول تنظيم للأوقاف ليس في مصر والبصرة فحسب بل في كافة البلاد الإسلامية، يهتم أساساً بالأراضي الزراعية التي أوقفها أصحابها والفقراء في الدولة، وكان معفية من الجباية مادامت في خدمة الرعية⁷.

ب. تطور تقنيات الزراعة.

عرفت الزراعة في العهد المرواني تطوراً في تقنيات ووسائل الإنتاج الزراعي، فمنها ما كان موجوداً وتم تحسينه، ومنها ما نقل من البلاد المحيطة وتم توظيفه من أجل تحسين المردود الزراعي.

1- A Social and Economic History op cit p15.

2- الداودية: تنسب إلى داود بن مروان بن الحكم ، وهي أرض تقع شمال الأرزة من إقليم لاهيا، انظر: البلاذري، ابن عساکر، تاريخ دمشق، 159/6.

3- السليمانية: تنسب إلى سليمان بن عبد الملك، وهي أرض تقع خلف عذراء من دمشق، تبلغ المسافة إليها 14 ميل، انظر: الطبري، تاريخ الرسل، 264/7.

4- الأباتية تنسب إلى أبان مروان بن الحكم الأموي، وهي أرض تقع بدمشق، انظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، 159/6.

5- المسالمة: نسبة لأبناء مسلمة بن عبد الملك، وكانت منازلهم بالناعورة أنظر: الحموي، معجم 328/1، ابن العدم، بغية الطلب، 532/1.

6- 115.

7- 250 .128

-Demombynes, op cit, p460.

● **التقنيات المتطورة:** لقد بينت الدراسات الأثرية في الكثير من مواقع القصور الصحراوية موية أن المنشآت المائية المستخدمة لم تكن غايتها رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وحسب؛ فالحصار المائي الضخم الذي تم تجميع من خلال منشآت السدود، والصحاريح، والبرك في قصر القسطل¹ مثلاً؛ يدفع إلى القول بأنه كان يوظف في زراعة أكثر من مرة في السنة ()

تساقط جيد (حوالي 250 ملم سنوياً)، وهي كمية كافية لزراعة محاصيل شتوية (بعليّة)، كالقمح والشعير، بالإضافة لزراعة بعض أنواع البقول والأشجار المثمرة كالزيتون والتين، وقد لاحظ علماء الآثار أن منشآت الري تتركز في المنطقة الشمالية الغربية المطلة على منطقة سهول واسعة ذات تربة صالحة للزراعة والتي تقدر مساحتها بحوالي 500 هكتار، وهو ما يعزز فكرة ممارسة سكان القسطل في الفترة الأموية نظام الزراعة الموسمية التي عمليات ري منظمة، وقد ساعدت هذه التقنية في إدخال زراعة أصناف جديدة بالمنطقة كالذرة البيضاء، وأشجار الخوخ والمشمش².

وبالعودة للمصادر التاريخية يتبين لنا أن موقع قصر القسطل بمنطقة البلقاء³ ارتبط ذكره بسيرة الخليفة الوليد بن لأيام، وبحسب رواية

المكان عبارة عن محطة تقام بها سوق يتزود منها كل عابر سبيل⁴، وهي إشارة واضحة على غنى المنطقة بالمحاصيل الزراعية المتنوعة ونتاجها الوفير نتيجة وفرة المياه، ما أثار قريحة الشعراء لتغني بحلتها الخضراء⁵ حتى بداية العهد العباسي⁶، ومن هذا كله يدعونا الأمر إلى إعادة النظر في سيرة الخليفة الوليد بن يزيد، الذي صورته الكتابات التاريخية بالخليفة المستهتر والماجن.

● **التقنيات الدخيلة:** يعتبر الموقع الجغرافي للبلاد العربية الإسلامية بين الشرق والغرب وامتداد أراضيها لكبير عاملاً أساسياً في هوضها الاقتصادي، فعبر بلاد الإسلام كانت تمر كبريات الطرق البحرية والبرية التي كانت تجمع

- 1- القسطل: موضع بين دمشق وحمص على طريق المدينة، وبلغة الشام معناه المكان الذي تفتقر منه المياه، انظر: الحموي، معجم البلدان، 347/4.
- 2- الشرع رائد: المنشآت الأموية في قسطل البلقاء، مجلة وقائع تاريخية، ع18، 2013، 133.
- Magnes Jodi, Avner Uzi: Eurlly Islamic Settlement in the Southern Negev, Bulletin of Oriental Research, N310, 1998, p49.
- 3- إقليم يشرف على غور الأردن غرباً، ويتصل ببيادية الشام شرقاً، أنظر: الحربي، معجم المعالم الجغرافية في السنة النبوية، 50.
- 4- 163/3، الشرع، المنشآت الأموية في قسطل البلقاء، 134.
- Hillenbrand Robert: La Dolce Vita in Eurlly Islam Syria: The Evidence of later Ummayad palaces, Journal of Art and History, vol5, iss1, 1982, USA, p09.

5- يصف كثير عزة جمال الطبيعة وغازرة الأمطار بكل من القسطل والموقر قائلاً على وزن البسيط:

جَزَى اللهُ حَيًّا بِالْمَوْقِرِ نَظْرَةً ❁ وَجَادَتْ عَلَيْهِ الرَّائِحَاتُ الْهَوَاتِكُ
بِكُلِّ حَيْثِ الْوَيْلِ زَهْرَ غَمَامِهِ ❁ لَهُ دَرٌّ بِالْقَسْطَلِينَ حَوَاشِكُ.

- أنظر: ديوان كثير عزة، تح: إحسان عباس، (بيروت: دا 349 (1971)

6- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 264/2، الشرع، المنشآت الأموية في قسطل البلقاء، 134.

أجزاء عالم العصر الوسيط، وفيها كانت تتلاقى أوروبا وآسيا وإفريقيا عند ملتقى طرقها خاصة عبر "طريق الحرير" البري، والطريق البحري الذي كان يسمى "طريق الهند"¹، ويبدو أن ذلك ساعد المسلمين على نقل الكثير من النباتات إلى بلادهم وطوروها كي تصبح قابلة للزرع في مناخ وتربة أرضهم، ونشروها في مناطق واسعة جديدة وانبثقت محاصيلها بكميات كبيرة للتجارة والصناعة، وجعلوها موضع استعمالات جديدة في الأدوية والغذاء والاعطاف وغير ذلك.

جاءت معظم هذه النباتات من الهند ذات المناخ المداري الحار الرطب، وبعضها من إفريقيا ذات المناخ الحار والرطب أيضا، لتنتقل إلى فارس والعراق وبلاد الشام والمغرب حيث كان يتم تحسينها وتطويرها، لتتأقلم مع المناخ السائد وطبيعة التربة في هذه المناطق الحارة الجافة، ومن هذه المناطق كانت زراعة هذه النباتات تنتقل تدريجيا في مراحل لاحقة إلى مناطق أخرى²، ومن هناك كانت تنتقل زراعتها إلى أوروبا أو إلى إفريقيا السوداء عبر ممرات الصحراء الكبرى أو عبر حوض البحر المتوسط.

لقد عدّ المؤرخ أندرو واتسون (A. Watson)، في دراسته خمسة³ نقلها المسلمون إلى بلادهم، وعرفوا كيف يستغلونها نظرا لعلاقتهم الوطيدة بالأرض وخبيرتهم ومعارفهم بفنون الفلاحة، ويصف ذات المؤرخ هذه الظاهرة بأنها أحدثت ثورة كبيرة في الزراعة، كان من أسبابها سرعة استغلال وانتشار مثل هذه المحاصيل في البلاد سلامة لوجود طبقة من العمال الزراعيين المهرة، وملاءمة نظام إيجار الأرض خاصة في القرون الأولى، في حين شهدت انتشارا بطيئا في أوروبا بسبب الافتقار إلى التقنيات والمهارات المطلوبة، وعدم ملائمة الملكية ()⁴.

وبالعودة لفترة الدراسة؛ فإن تنوع الأقاليم المناخية في الدولة الأموية لسعة مساحتها وموقعها من خطوط العرض، أوجد المناخ المداري، والصحراوي، والمعتدل، وهو ما خلق بيئات مناسبة لمحاصيل زراعية متعددة، فلا عجب إذا تردد بين الناس: ((جنات الدنيا ثلاث: غوطة دمشق، نهر هـ))⁵ المحاصيل التي ذكرها أ. واتسون (A. Watson)، كانت ستة منها معروفة لدينا على الأقل في العهد الأموي هي: الأرز الآسيوي، الحنطة، قصب السكر، وقطن العالم القديم، والبطيخ، والذرة البيضاء (السورغو)، وكانت تزرع في مناطق كثيرة من العالم الإسلامي، ويؤكد توماس غليك (T. Glick)، أن فتوحات القرن الثاني للهجرة/

1- 133.

2- حوراني ألبيرت: تاريخ الشعوب العربية، تر: نبيل صلاح الدين، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997) 86.

3- السورغو (الذرة البيضاء، الأرز الآسيوي، الحنطة، قصب السكر، وقطن العالم القديم، الموز، والبطيخ، الحمضيات (النارج، الليمون، الكباد)، جوز الهند، السبانخ، الأرضي الشوكي، القلقاس، الباذنجان، المانجا (البالغ).

4- Watson op cit , pp8, 9, Ashtor, op,cit, p38.

5- 126 : 77/1

الثامن ميلادي؛ أتاحت هجرة ضخمة لتلك المحاصيل الزراعية من الشرق إلى الغرب¹؛ فكان القطن مثلاً: يزرع في سواد الكوفة؛ ومما يؤكد ذلك وجود قوم في الكوفة من بجيلة اهتموا بزراعة القطن، ومنطقة غور الأردن²، أما قصب السكر فهو من المزروعات الاستوائية؛ عرفه المسلمون عقب الفتوح على شواطئ الخليج الفارسي، ثم أدخلت زراعته إلى بلاد الشام سنة 61 /680م، وكان يزرع في الملكيات الكبيرة لأنه يتطلب³ لك اشتهرت بلاد الشام بزراعة البطيخ وبخاصة في فلسطين، كما عرفت الكوفة من

⁴، أما الذرة البيضاء (السورغو)، وبحسب م. لومبارد (M.Lombard)

ابتداء من القرن الثاني للهجرة من إفريقيا الغربية إلى العالم العربي على اعتبار أنها كانت وزرعت في مصر وبلاد المغرب⁵، وفي قراءة لموضوع تلك التطورات وأهميتها يحاول ك. كاهن (C.Cahen) التعليق عن الأمر من زاوية أخرى قائلاً: ((إن الغاية هنا ليس الوصف الدقيق للزراعة في البلاد الإسلامية في القرون عرفته مقارنة بالزراعة التي سادت هذه البلدان قبل الإسلام، ويظهر أنه تم استيراد زراعات أجنبية، ونقل تقنيات زراعية داخل الأراضي الإسلامية من منطقة تعرف هذه التقنيات إلى (...))⁶.

إن ما يمكن استخلاصه هنا؛ أن آراء كل تبقى غير موضوعية ولا تؤسس لحقائق تاريخية، فالسياسة الاقتصادية المتبعة من طرف المروانيين في الجانب الزراعي شجعت الفلاح في العالم مختلف ثمة تطويرها ونقلها خارج حدوده - - في الفلاح الأوربي للخبرة الفنية المطلوبة، نتيجة لطبيعة النظام الزراعي القائم على الاستغلال، فصعب عليه التجديد والابتكار لفترة طويلة التفاعل والاحتكاك بين الحضارات يعد مكسبا كبيرا يجب أن ويستغل في تحقيق التقدم والتطور قامت الحضارة الإسلامية في أساسها بالتفاعل الحضاري التراث الإنساني.

1- التكنولوجيا الهيدرولية في الاندلس، - الحضارة العربية في الاندلس 2- : (2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) 1346.

2- 321/1، هارتمان. ر. وآخرون: دائرة المعارف الإسلامية، تر: نجمة من الأساتذة، (ط1، مركز الشارقة للإبداع الفكري، 1998) 7566/24، الزبيدي، الكوفة حتى نهاية العصر 314 319 149.

3- 155.

4- فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، 124، الدجيلي حسن: الكوفة، مجلة الفيصل، ع 56 1981 45، غليك، التكنولوجيا الهيدرولية، 1346.

5- الإسلام في مجده الأول، 242، كاهن، الإسلام منذ نشوئه حتى ظهور السلطة العثمانية، 215.

6- الإسلام منذ نشوئه حتى ظهور السلطة العثمانية، 213.

لقد حاول آ. آشثور (A.Ashtor)، إيجاد إجابة مقنعة لعدم تطور التقنية بالوجه الكافي في زراعة الشرق الأدنى في فترة العصور الوسطى؛ ويرجع ذلك بالأساس إلى العامل الطبيعي الذي حصل بعض التغيير في نشاط الأهمار الجيولوجي والتعرية المتزايدة في أعالي الأهمار أدت بالمسلمين أن يكونوا أقل فاعلية في خدمة الأرض من سابقهم، وهو يستند هنا إلى دراسات وأبحاث أجراها علما على منطقة الهلال الخصيب مست فترة الفتح العربي للمنطقة، فكان لوفرة التربة الخصبة على ضفاف الأهمار عاملا سهّل من عمل الفلاح، فلم تكن له حاجة ملحة لتطوير الوسائل والنظم التي تكفل له التغلب على صعوبات بيئته، فمن الطبيعي أن يستمر في استعمال قوة الثيران والجواميس في حراثة الأرض، وفي نظره ليس كل تجديد في الأساليب والتقنيات بالعمل المجدي مادام لا يحقق التغيير في الأنماط والأساليب السابقة؛ فالفلاح الأوربي في هذه الفترة كان قد استعمل تحسينات كبيرة في عدّة الحصان المعد للحرثة، إلا أن اختراع الطوق الجديد المستند إلى رقبة الحصان بدل كتفيه أعاق تنفسه مما أثر على فاعليته¹.

ج. تطور تقنيات الري:

• تقنيات الري المتطورة في العهد المرواني:

➤ تقنية الطواحين ذات العجلة الأفقية: لقد اهتمت الكثير من الأبحاث الأثرية بتلك المشاريع المتنوعة التي حظي بها العهد المرواني، ومن خلالها البراعة العلمية والتطبيقية التي وصلت إليها التقنية في إنشاء العمائر المائية من

2

دراسات العالم الاثري د. جانكون (D.Genequand)

الطواحين المائية والتي شاعت فيما بعد؛ وتتمثل في تقنية العجلة الأفقية ذات المحور العمودي التي تساعد على الماء الضاغط إلى سرعة حركية، قبل إدخال نظام سقوط المياه العمودية المعروف، وقد عرفت في الغرب باسم الطاحونة الاسكندنافية³، واتخذت تلك البحوث الأثرية من آثار طواحين بُصرى⁴ عينة لهذا الاكتشاف، وبين د. جانكون، أن تلك الطريقة تساعد على زيادة طحن كميات الحبوب، تساعد على استغلال المياه المحولة من الطاحونة في الحاجات المختلفة، ونجد في المصادر إشارات لذلك النوع من الطواحين في عكا، وأخرى وفي الكوفة على نهر الفرات⁵، خاصة وأن الأبحاث الأثرية حددت تاريخ ظهور هذه

1 -Ashtor, op cit, p51.

2- الري في العراق في العصر الاموي، 205، كاهن، الإسلام منذ نشوئه حتى ظهور السلطنة العثمانية، 213.

3 -White Linn: Medieval technology and social change oxford university press London p82.

.441/1

:

4- بُصرى:

.32/3 256/2 493/1

279 120

-5

¹، كما وظفت هذه التقنية في استثمار الأراضي في مناطق

مثل طاحونة قصر الحير (06)

أهمار الموصل وحدها ثمانية عشر طاحونة على نهر دجلة، أنشأها الخليفة هشام بن عبد الملك سنة

738/ 121 90 ألف كلغ يوميا من طحين الحبوب²

مقدار كبير يدل على الخصب ووفرة المحصول³.

➤ تقنية تخزين المياه: توصل المروانيون إلى دقة وبراعة هندسية في بناء الصهاريج وطريقة تعبئتها بالمياه

1956 ()

الحصن الضخم الذي بناه مسلمة بن عبد الملك، كان يُعبئ بواسطة قناة من نهر البليخ بطول خمسة أميال مرة واحدة في السنة،

ع من المنشآت أمام العرب ويطلق عليها تسمية "مصانع"، وبالرجوع لرواية الحموي؛ فإنه كان يكفي أهله سنة كاملة، ويسقي الأراضي المحاورة، وتبدو هذه الرواية معقولة بالنظر لسعته التي تتعدى 235³

(132x 132م)، وارتفاعه تجاوز 27م، وبحسب تلك الدراسات فإنه كان لا يحتاج سوى لثلاثة

عشر ساعة لتعبئته بالنظر للتدفق الحالي للنهر، وهو التدفق نفسه في العصر الأموي⁴.

➤ تقنية حفر الأنهار:

حفره بدقة، تفاديا لأي أخطاء يمكن الوقوع فيها مثل كثرة الانحناءات والتعرجات في مجرى النهر التي تحد من

- Le développement du moulin hydraulique a roue horizontale à l'époque Omeyyade, à propos d'un moulin sur l'aqueduc de Bosra (Syrie du sud), Syria archéologie, art et histoire, n84, 2007, p304, 305.

1- تم العثور على فلوس أموية ضربت في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان في منشآت الطاحونة المكتشفة ببصرى، كما تم العثور على كسور فخار - Ibid, p304.

2- استنتج أحد الباحثين من المعلومات التي جمعها عن مقدار كميات الحبوب التي كانت تقوم هذه الأرحاء بطحنها في اليوم واللييلة الواحدة، خمسون وقرا، أي حمل بعل أو حمار لكل حجرين (100 كلغ)، فيكون مجموع ما يطحن في كل رحي هو (5000 كلغ)، (18) وهو مجموع الأرحاء على النهر تكون النتيجة هي (90 ألف كلغ)، أي بمعدل كيلوغرام واحد من الطحين لكل فرد يوميا،

الغلات المستخدمة، وكثافة سكان المدينة، الذين قدر عددهم إلى ما يقارب 90

أنظر: دنون طه، المظاهر الحضارية في الموصل خلال العهد الأموي، 48/2.

3- 26، سلام عبده حورية، إقليم الموصل في العهد الأموي، 124.

- Genequand, la politique de l'eau sous les Omeyyades au Bilad al-Sham op cit, p161.

4- 493/1، الري في العراق في العصر الأموي، 160 161.

- Benjelloun Ghita : L'irrigation des jardins Médiévaux au proche orient (Héritage et innovation), v1 ; thèse de doctorat, Université Lyon 2, France, 2013, p46.

ولعل من أبرز تلك التقنيات التي نجد لها إشارة عند البلاذري¹

سلسلة في شكل خط مستقيم يُربطُ فيها العمال، وقد أثبتت أبحاث الدراسات الهندسية الحديثة مدى فعالية هذه التقنية؛ حيث يكون الحفر على استقامة واحدة مما يقلل من ظهور العيوب في عمق النهر² بن يوسف الثقفني في تطبيق هذه التقنية، وكانت مشاريعه في حفر الأنهار ناجحة، ومنها رُحْرُ الصين لتعمير مدينة واسط، وقد شهد له الشعراء بحبرته تلك في قول أحدهم على وزن الطويل:

أَعَدَّ لَهَا مَصْقُولَةَ فَارَسِيَّةَ ❁ بَأَيْدِي رِجَالٍ يُحَسِّنُونَ غَدَاهَا
سَقَاهَا فَرَوَاهَا بِشُرْبِ سِجَالِهَا ❁ دِمَاءُ رِجَالٍ يَحْلُبُونَ طَرَاهَا³.

ويبدو أن الحجاج الثقفني تنبه للأخطاء التي وقع فيها سابقوه، ومنها حفر رُحْرُ الأبله في عهد الوالي أبي موسى⁴، حيث جاء مجرى النهر غير منتظم وكثير الانحناءات والتعرجات، وقد أبانت تلك التقنية فعاليتها عند

تحدث الأزدي عن التجارب التي أجريت على مجرى رُحْرُ المكشوف بعد الانتهاء من حفره، وقد تأكد القائمون على المشروع من نجاعته؛ التي أقيمت على ضفاف المجرى متساوية من الماء تدخل في سبيلها (مجرها) لتحركها تواليا بطريقة متقنة⁵.

وككل فإن مثل هذه الخبرات التي بدى فيها عنصر التجديد واضحاً، أسهمت دون أدنى شك في عمير المدن وإحياء مزيد من الأراضي، وبالتالي تحقيق قفزة تنموية كبيرة، ومثل هذه المشاريع كانت تحتاج ليد عاملة خبيرة تحتاج إلى الكثير من الجهد والقوة، إلا أن طعامهم لم⁶ إضافة إلى أن بيئة المستنقعات والأنهار التي يعيشونها لم تكن إلا مرتعا للأوبئة جعلهم يشورون في 75/ 694م كتعبير عن سوء أحوالهم.

• تنقيات الري المنقولة:

➤ تقنية مد القنوات لري الأراضي الزراعية: لم تقف مشروعات الري عند ابتكار التقنيات اللا حاجيات العمران؛ بل تعدتها إلى المشاريع الكبرى كمد قنوات الري لمسافات طويلة بغية الإعمار في البادية

1- وما ذكره البلاذري في هذا الصدد: ((فحفر [أي الحجاج الثقفني] رُحْرُ الصين وجمع له الفعلة وأمر بأن يسلسلوا لئلا يشذوا ويتبلطوا [يفرون])) : 284.

2- الشعراء، الري في العراق في العصر الأموي، 144 ، تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، 169.

3- الأصفهاني، الأغاني، 249/11 ، 492/1.

4- (44/ 665): أبو موسى، من بني الأشعر، صحابي، ولاة عمر بن الخطاب ؓ.

17/ 638 وما ولي عثمان أقره عليها ثم عزله، فانتقل إلى الكوفة، فطلب أهلها من عثمان ؓ فولاه، فأقام بها إلى أن قتل ؓ، فأقره علي بن أبي طالب ؓ : 262/2 ، 22/7.

5- 26، الشعراء، الري في العراق في العهد الأموي، 185.

6- الطبري، تاريخ الرسل، 413/9.

الصحراوية في تحدي واضح للطبيعة) (06)، ولعل ذلك يتفق مع ما حاول إثباته العالم ج. سوفاجيه (J.Sauvaget)، من خلال بحوثه التي أجراها على أكثر من أربعين موقع أثري في بادية الشام (فلسطين، لبنان)، حيث خلص إلى أن المباني الأموية كانت عبارة عن مستقرات زراعية ريفية مرتبطة بمنظومة ري، تناولته فرضيات سابقة حول أصولها الوظيفية¹ (فمجمع قصر الحير 728/ 110م يقع في منطقة صحراوية؛ زودَ بقناة طولها 27²، مما سمح بإحياء ظهير زراعي على مساحة 18²، وإلى الجنوب الغربي شيد الخليفة هشام بن عبد الملك قصر الحير الغربي سنة 727/ 109م، في منطقة جافة لا يـم 150ملم، وأمكن إقامة مستثمرة فلاحية كبيرة تمتد على مساحة 47³ 18⁴، واستُخدم في حفر القنوات تقنيات هندسية لمنع تسرب المياه تمثلت أساسا في استعمال مادة الفخار والحص المخلوط بالحجارة، كما تم تسقيفها وتزويدها بفتحات هوية لترميمها في حالة الضرورة، ولاشك أن تقنيات ومنشآت شبيهة قد تضمنتها السياسة الزراعية الرومانية والبيزنطية في بلاد الشام⁵، غير أن المصادر التاريخية تؤكد أن الأمويين اهتموا بإنشاء العمائر المائية بمختلف أنواعها في المنا التي نزلوا بها وجددوا فيها، ومنها العمارة التي تختص بنقل الماء؛ فقد أمر الخليفة عبد الملك بن مروان بحفر القناة التي تمتد من حيلان⁶ إلى مدينة حلب⁷ عند تأسيسها، فنامم التي تدعى بردة والتي نقلت المياه من نهر أبي فرطس⁸، وشيد الخليفة الوليد بن عبد الملك قناة من نهر السكون حتى مدينة دمشق، فكانت من أهم مشاريعه في مجال الري، كما أهدى هشام بن عبد الملك قناة لأهل حرستا⁹

1-Histoire de L'orient islamique au moyen Age école pratique des hautes études Annuaire 1939-1940, 1939, pp44,45. ومن تلك النظريات؛ الهروب من الأوبئة، والحفاظ على اللغة من اللحن، ومكان ارتباط مع القبائل العربية.

2- لكوم: هي قرية سورية تقع في ناحية السخنة من منطقة تدمر في محافظة حمص، توجد بالقرب من القرية واحة الكو : محمد: خطط (3) : (1983) 138/2.

3- الحريكة: منطقة قريبة من تدمر تبعد بحوالي 15 كلم إلى الغرب، أم السد فيعود أصله إلى الحقبة الرومانية، غير أن الأمويين طوروا في عمارته، حيث بلغ طوله 345م، وبلغ سمكه عند القاعدة حوالي 18م، وبأبعاده هذه كان أكبر سد في المنطقة في ذلك الوقت. انظر:

- Denis Genequand: Barrage d'époque Omeyyade , op cit, p108. () 06 .

4- Genequand, la politique de l'eau sous les Omeyyades au Bilad al-Sham op cit, pp161,168.

5 -Arce Ignacio : The Umayyade Hydraulic System at Amman Citadel Bienert & Haser edition Rahsen, 2004,p43. () 06 : (قناة أرضية لنقل المياه، قصر الحير الغربي).

6- حيلان: قرية شمال حلب تبعد عنها بحوالي 12 .

7- الرملة: مدينة في داخل فلسطين، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 69/3.

8- نهر أبي فرطس: نهر في أرض فلسطين يبعد عن مدينة الرملة ب 12 ميل (حوالي 20) : 315/5.

9- : كبيرة عامرة وسط دمشق على طريق حمص، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 241/2.

¹ في الضفة الغربية لنهر الفرات بالقرب من دير الزور أنشأ سعيد بن عبد الوليد بن عبد الملك، حيث دأب الوالي قرّة بن شريك (ت96 /714م)، على بناء وترميم السدود في مجرى النيل حتى ((لم يبق فدان واحد دون سقي))³ ردن لوحدها بحسب الأبحاث الأثرية ثني عشر

➤ تقنية بناء السدود :

في مناطق عديدة؛ ففي مصر أبانت البرديات عن اهتمام كبير للمروانيين بإنشاء السدود، وبخاصة في عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك، كان أكبرها سد أم الوليد على واد أم القناطر⁵، وفي شمال واد البرادة من أعظم السدود المروانية في المنطقة، والذي أعادوا بنائه ليتماشى وحجائهم، والملاحظ أن تلك السدود امتازت بتخطيط هندسي يسمح بتغذية مجتمعات القصور ومنشأها بصفة دائمة، وسمحت مثل هذه العمائر المائية بوجود أرحاء تعمل بطاقة المياه لطحن منتجات الحبوب، ومعاصر الزيتون، وهو ما يدل على دورها الحيوي في الإعمار وإحياء الأراضي، فسد أم الوليد كان يروي مساحة تتعدى 50 هكتار في محيط القصور

200 ⁶

المتزايد بإقامة مشاريع العمارة المائية المختلفة، أسهم في ظهور مناطق استيطان جديدة؛ ففي مناطق الثغور عمّر مسلمة بن عبد الملك مناطق في انطاكية بفضل مشاريعه المائية (أنظر خريطة الإعمار الزراعي)، وفي م عبد العزيز بن مروان في صحرائها مدينة حلوان وأحيا أرضها، كما أثبتت التنقيبات في بادية الشام الصحرواية وجود حياة زراعية، واستيطان بشري كبير في محيط القصور المروانية المنتشرة هناك، ومنها منطقة الحلابات⁷ نظرا لتوفر حاجيات العيش، وبلغ المروانيون في ذلك حياة الرفاه؛ إذ لم تخل منازلهم تلك من وجود الحمامات التي باتت ظاهرة ميزت العمارة الأموية، ويبدو أن بناءها يعود أساسا لاهتمام الخلفاء والأمراء بالبيئة

1- 358 145 371/2 370/2. ابن شداد، الأعلام الخطيرة، 50.

2- 179 214/21.

3- 279.

4- السدود هي: سد ديار الحنف، جبير، جيلات، خان الزبيب، مشاش، قصر الطوب، قصر عين السيل، قصر برقع، أم الجمال، واد البيدايوت،

:

- Campana Ivan, op cit, p 20.

5- يقع السد في منطقة البلقاء على بعد 30 كلم جنوب عمان، قرب مدينة مادبا الأردنية؛ يبلغ طوله 135 09متر، وسمكه

6.5م. أنظر: الحمامنة منذر: الفنون الزخرفية في القصور الأموية ببلاد الشام، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 1996، 65.

- Genequand: Barrage d'époque Omeyyade , op cit, p112.

6- Campana op cit p27.

- Genequand, op cit, p106.

7- : د الثاني، يقع إلى الشمال من مدينة الزرقاء على بعد 25 كلم، انظر: الحمامنة، الفنون الزخرفية في القصور الأموية، 52

8- القسطل: قصر أموي، يقع القصر إلى الجنوب من عمان على مسافة 25 كلم، الحمامنة، الفنون الزخرفية في القصور الأموية، 63.

من الحيوانات البرية في حير¹

حدائق الحيوان اليوم، ويعكس الأمر مدى تقدم أساليب الهندسة والمعمار وشيوع حياة البذخ، التي أنتجت روحاً إنسانية جديدة، ترى في حماية الطبيعة ورعاية الحيوان أمر جديراً بالاهتمام.

وفي المحصلة فإن فرضيات جوزيف ش (J.Shacht) (C.Bosworth)

غليك (T.Glick)، والتي شككت في قدرة العرب على تطوير أساليب الري وتقنياته لا يمكن الأخذ بها، صحيح أن هؤلاء رصدوا منجزات العرب في نظم الري وأساليبها، غير أنهم ذهبوا مذاهب شتى في التقليل

العرب في هذا المجال (J.Shacht) (C.Bosworth)

يخص التراث الزراعي وأساليب الري عند المسلمين في بداية تكوين الدولة، وألمح غليك (T.Glick)، إلى أن المسلمين اقتبسوا نظم الري من الأمم التي غزوها ووسعوا في استخدامها، أو ركبوها من جديد².

والواضح لدى الدارس أن جهود المسلمين في فترة الدراسة قد أحدثت بالإضافة للتراث الإنساني، وساهمت في وضع لبنة جديدة في البناء الحضاري، وقد نقل العباسيون تلك الأساليب من خصومهم المروانيين ووظفوها في بناء دولتهم، بعد أن استولوا على ضياعهم وصادروا أراضيهم التي انشأوا لها ديواناً خاصاً³

بأساليب الري والعناية بها في العهد المرواني أن انتقلت إلى الغرب عبر منافذ مختلفة مثل الأندلس؛ أين بدأت مهضة زراعية كبيرة في عهد الإمارة الأموية (138- 756/ 422- 1031)، تم اقتباس نظم وأساليب الري التي تستخدم في المشرق بها، وإنشاء الضياع و"المنيات"⁴ على شاكلة ما أقامه المروانيون في بلاد الشام، فأنشأ عبدالرحمن الداخل رصافة أو "منية" بقرطبة تيمناً بجده هشام بن عبد الملك وزرع بها الكثير من النباتات التي استقدمها من الشام، وسار على ذلك أحفاده ومن حكموا الأندلس بعده⁵، كما أثبتت الأبحاث الأثرية أن ترتيبات توزيع المياه في أودية بلنسية شبيهة بتلك الموجودة على نهر بردى بغوطة دمشق، وبحسب غليك، فإن العرب أحضروا معهم الأفكار الجاهزة لتنمية الري في الأندلس من موطنهم الأصلي ببلاد الشام⁶

1- 129 467/1 نصير، قصر الحلابات ومنشأته، 83 84

.45

2- الإسلام منذ نشوئه حتى ظهور السلطة العثمانية، 213 التكنولوجيا الهيدرولية في الأندلس، 1346.

3- من بين التقنيات التي اتبعتها العباسيون زيادة على حفر الأنهار، بناء المواجل في عهد الاغالبية ببلاد المغرب، وإنشاء المصانع في الحجاز، أنظر: الحموي، إرشاد الأريب في معرفة الاديب، 2054/5.

4- : : 235

5- المغرب في حلى المغرب، 308/2 456/24

- Krechner Helena: Convivencia and medieval Spain; Water Management and Irrigation in Medieval Mediterranean Societies, Palgrave Mac Millan lmted, NW, 2019, p82.

6- التكنولوجيا الهيدرولية في الأ 1348 1353

- Savas konur: Transfer of Islamic science to the west, FSTC limited, London, 2006, p12.

بناء النواعير في شرق
دراسته لنظم الري في شرق إسبانيا على أصولها المشرقية الشامية، وقد نقلت هذه التقنيات لبراعتها إلى أوروبا
يني(682/ 1283) / 1
وجود طواحين مائية بجزيرة ميورقة تستخدم نفس تقنية طواحين الماء الموجودة في بصرى الشام، وقد أكدت ل.
(Linn.White)، ما أشير إليه سابقا من أن ظهور هذا النوع من الطواحين يعود إلى العهد الإسلامي
الأول، وكان أول استخدام لها في أوروبا تحديدا بإيطاليا في القرن العاشر ميلادي²، والأمثلة كثيرة عن مختلف تقنيات
ونظم الري من سدود وأقنية ومنشآت تخزين المياه، والتي نقلها العرب الفاتحون إلى بلاد الاندلس ومنها حتى إلى
العالم الجديد³ لا يسمح المجال هنا بتعدادها، غير أن الأكد أنها أسهمت في نهضة زراعية كبيرة تمت بعدها إلى
أوروبا، وأضحت زراعات جديدة عرفتها بلاد الشام متوطنة في مناطق البروفانس ومونبلييه والرون⁴ في جنوب فرنسا
ومنها إلى العالم الغربي كله.

2. في الجانب الصناعي:

أ. إنشاء مجتمعات الأحياء الصناعية.

لم يقتصر المشروع الإصلاحي الاقتصادي الذي اعتمد على سيولة النقد في خزينة الدولة الأموية الانفاق على
استصلاح الأراضي الزراعية فحسب، وتنفيذ مشاريع الري المختلفة، وإنما امتدت آثاره لتشمل فيما يبدو الجانب
الدولة عاملا أساسيا في تقدم الصناعة وازدهارها،⁵
ذلك أن ((الصنائع وإجادتها إنما تطلبها الدولة، فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات إليها... لأن الدولة هي
6، وقد أثبتت الأبحاث الأثرية درجة الوعي الذي وصل إليه المروانيون في
التخ والسعي قدما للنهوض به ليتعدى بذلك أثره الحدود

1- الإدريسي محمد بن محمد (560/ 1165م): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، (ط1، بيروت: عالم الكتب، 1988) 596/2

: أثيره في أوروبا، تر: حروفوس سلمان، مجلة التراث العربي، ع37 38 1989 108.

- Irrigation Agro systems in Easter Spain: Roman or Islamic origin? Annals of the association of American geographers, vol75, n4, 1985, p496.

2- آثار البلاد وأخبار العباد، (بير : 568)

- Medieval technology and social change, op cit, pp82, 83.

3- بينت الدراسات الأثرية وجود آثار لأنظمة ري شبيهة بتلك الموجودة في إسبانيا في كل من المكسيك وبيرو والشيلي؛ يكون قد نقلها الاسبا

- Savas konur, op cit, p13.

للعلم الجديد، أنظر:

4- أكسبيراثون قارثيا: الزراعة في إسبانيا المسلمة، -الحضارة العربية في الاندلس، ج2- (2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)

1367 .104

5- بن حسين، الإصلاح النقدي في العصر الأموي، 69.

6- 505 /1 219

(Foote.R)¹ ، شملت خمسة مدن شامية في العهد الأموي هي: بيسان
(Scythopolis)² (Apollonia)³ (Palmyra)⁴ (Sergiopolis)⁵
حمص (Emesa)⁶ إلى أن الأمويين وبخاصة في الفترة بداية القرن الثامن الميلادي وهي الفترة التي
بدأ فيها الحكم المرواني في بلاد الشام قد أقاموا في هذه المدن أحياء ومجمعات صناعية جديدة ميزها نشاط صناعي
وحرفي كبير دلت عليه التنقيبات الأثرية في مواقع عديدة بها، وكانت هذه المراكز الصناعية قد أقيمت خارج
المذكورة على أنقاض العمران الروماني والبيزنطي الذي تم هجره، ويمكن تفسير هذا الأمر إلى رغبة القائمين على
هذا الشأن في الاستفادة من شبكة الصرف الصحي والطرق المقامة سابقا والتي لازلت صالح
إلى الحفاظ على الصحة العامة، خاصة وأن بعض الصناعات مثل الخزف والنسيج كانت تحتاج إلى مواد غير

لقد أقام المروانيون في مدينة أرسوف حيا تجاريا كبيرا بطول 65م، وهو العمران الوحيد من هذا النوع الذي تم
الكشف عنه في المدينة مما يدل على أن فكرة إنشائه كانت فريدة، حيث أن وقوع المدينة على الساحل يسهم في
إنعاش النشاط التجاري ويسهل عملية تبادل السلع ولاشك أن الشواهد الأثرية التي تم الكشف عنها أثبتت مد
اهتمام الخليفة هشام بن عبد الملك بترقية الصناعة في عهده ، وأبطلت من خلالها مزاعم الكثير م
المحدثين حول مدى إسهامه في بناء الدولة⁷ ن طول فترة حكمه (105- 125- 743/ 723)
شجعت المضي في هذا النهج .

1- Commerce Industrial Expansion and Orthogonal planning: Mutually compatible terms in settlements of Bilad-Sham during the Umayyad Period Meditrach, 2000 P28,29,30.

2- بيسان: مدينة قديمة تقع في الضفة الغربية لنهر الأردن، كانت تسمى لسان الأرض، عرفت في العهد الروماني باسم سيقتوبوليس، وهي إحدى
العشر في ذلك الوقت، اشتهرت بالصناعة التقليدية اليدوية، انظر: شامي يحيى: موسوعة المدن العربية الإسلامية، (ط1، بيروت: دار الفكر العربي،
1993) 95.

3- أرسوف: تقع آثار مدينة أرسوف قرب يافا، وجود ميناء بها جعلها محط أنظار الغزاة منذ القدم، وهي مدينة كنعانية الأصل، عرفت في العهد
بأبولونيا، وكانت من المدن العامرة في القر : 174.

4- تدمر: مدينة رومانية وبيزنطية قديمة، كانت عبارة عن واحة في بادية الشام، اتخذها زنوبيا عاصمة لمملكته، حظيت في العهد الأموي بع
: 50.

5- رصافة هشام بن عبد الملك، تقع في غربي الرقة، ذكرت في أخبار ملوك الغساسنة، كانت بها سوق عامرة واشتهرت بصهاريجها، أنظر:
.47/3

6- حمص: بلد مشهور قديم كبير مسور، وفي طرفه القبلي قلعة حصينة على تل عال كبيرة، وهي بين دمشق وحلب في
.302/2

7- يرى عويس عبد الحليم أن الخليفة هشام بن عبد الملك لم يظهر كخليفة مبدع استطاع ابتكار حلول لقضايا ومشاكل الدولة المختلفة، كما فع
أن هشام كان إداريا جيدا يدرس المسائل حازماً ذا سيطرة، لكنه في الوقت نفسه لم يكن عبقرى، فلم يح
إحداث أي شيء ينسب إليه، فقد اقتصر همه على الإدارة والمال، لا الابتكار والإبداع، وهو بهذا

ففي بيسان العاصمة القديمة لمقاطعة فلسطين في العهد البيزنطي؛ تم بناء مجمع حرفي يتكون من عشرين دكان كبير بطول 60م، وبيت نقيشة أثرية تم العثور عليها في عين المكان بأن هذا الإنجاز يعود للخليفة هشام بن عبد الملك، والأردن أسهم في ازدهار النشاط¹

الصناعي لفترة طويلة، وظهر أن هذا الخليفة كان مهتما بتنمية الصناعة المحلية في مختلف مناطق بني جمعين حرفيين في مدينة حمص، وهو ما دونه الأسقف و. بالد (Willi bald)، في مذكراته حينما كان حاجا إلى الديار المقدسة سنة 108 / 726م، فقد أعجب بـ (البازار) الغني بمختلف أنواع البضائع المقام² في المدينة القديمة لتدمر مجمع حوانيت لممارسة مختلف النشاطات الحرفية امتد بطول

200م، ولم يختلف الأمر كثيرا في الرصافة فقد أنجز بها مجمعا من الدكاكين لممارسة مختلف الحرف بطول 60³ (1229/ 626)، الذي ذكر أن الرصافة بها سوق يحوي دكاكين كثيرة تمارس فيه⁴ (892/ 297)

عن شغف هذا الخليفة ببناء دور الصناعة وأحياء الحرفيين، حيث أنه بنى في صور مستغلا (حوانيت)، واتخذ بها دار⁵ (1094/ 487م) المواصفات الهندسية

للأحياء الصناعية، والمجمعات الحرفية التي كشف عنها علماء الآثار، والتي دأب الخليفة هشام بن عبد الملك على إنشائها في ربوع دولته؛ حيث بلغ محيط سماط بالقيروان، والذي أعيد بناءه سنة 105 / 723⁶ (أي حوالي 1300م)، وهو ما يشير إلى كبر مساحته، ومدى النشاط الحثيث الذي كان يمارس فيه، وبنيت الحوانيت والدكاكين على النمط العمراني الذي شاع في أرجاء الدولة، حيث كانت سطحا متصلا فيها جميع⁷

ب. تطور الصناعات المحلية:

ل المكتشفات الأثرية بين بوضوح الأثر الذي أحدثه هذا الخليفة في الجانب

(1) : 80 (1987) 283 .

1- هي منطقة تقع في شرق ، ومن أكبر مدنها في شمال

2- Lammens LA Syrie percis historique po cit p114 Pirenne Mohammed and Charlemagne op cit p168.

3- Foote.R op cit pp29,30.

4- 47/3

5- 120 121 .

6- 02 كيلومتر، انظر: هانس، المكاييل والأوزان الإسلامية، 95.

7- مبلغ عائدات السوق في زمانه، والتي بلغت حوالي ستة وعشرون ألف درهم، أنظر: المسالك والممالك، 677/2.

أجمع الكثير من الباحثين¹ أن الطبقة الثرية الرومانية والبيزنطية وجهت اهتمامها إلى عمارة الأرض وتوسيع الملكيات الزراعية كمصدر أساسي للثروة في بلاد الشام²، وبالتالي فهي لم توجه اهتمامها للقطاع الصناعي (الحرف والصناعات التقليدية)، باعتباره قطاعاً لم يكن يساعد بنظرهم في تنمية رؤوس أموالهم وبالتالي أصـ الركون لفترة طويلة، غير أن الأمر اختلف في العهد الأموي حيث انتشرت مجتمعات الحرفيين والصناع في المدن وبخاصة في بلاد الشام في العهد المرواني، والتي شهدت اهتماماً واضحاً من أصحاب الثروة والجاه؛ من حكام،³ وقد اثبتت الشواهد الأثرية في مدن مثل جرش، وبيسان، وأرسوف، على مدى تمدن هذه الحواضر، حيث لعبت الهيئات المهنية دوراً بارزاً في تنشيط الحياة بها⁴.

حول المروانيون الكثير من المسارح الرومانية القديمة التي تعود إلى القرن الخامس ميلادي، إلى مراكز لصناعة الخزف في مدن مثل: جرش وبيسان، وكان الاهتمام بالبيئة الصحية واضحاً على اعتبار أن مواقع هذه المسارح كان خارج المدن، ويظهر من آثار هذه المنشآت الصناعية أنها كانت تحتاج إلى إدارة خاصة لتسييرها لكبر مساحتها، ففي بيسان أقيمت ورشة كبيرة لصناعة الفخار دلت عليها آثار الأفران المنتشرة والتي بلغ عددها ثلاثين فرناً، وبحسب نتائج الحفريات فإنها بنيت في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك⁵، ويفسر كبر حجم هذه المنشآت، إنتاجها الكبير لمختلف أنواع الفخار المخصص للاستعمال المنزلي والسقاية وغيرها من الأغراض، كما يبين لنا أن تصريف هذا المنتج كان كبيراً نظراً للإقبال عليه، وكان يجني أصحابه أرباح طائلة من وراءه فيما يبدو، فقد عثر في آثار ردم نتيجة زلزال ضرب مجمع ورشات إنتاج الفخار ببيسان في القرن الثامن ميلادي، على ألف ومائتي قطعة ذهبية⁶ كانت حتماً حصيلة معاملات البيع الذي كان يتم نتيجة تصريف منتج الفخار، وغير بعيد عن هذه المدينة ساحات كبيرة بلغت حوالي مائة وعشرون فدان في مدينة أرسوف، إلى مجمع لصناعة الزجاج، ومعاصر

1- يشير ويتطأكر (C.R.Whittaker)، في دراسته حول المجتمع الروماني، المنشو 1995

الرومانية في ميدان الصناعة على اعتبار أن مردودها كان ضعيف، وقد أيدته الكثير من الباحثين في دراسات لاحقة، أنظر:

- Urban society in roman italy, Ucel press, london, 1995, p12.

2- (D.P.S.Peacock) "Consumer city"، على أن قيام الصناعات في مكان هو دليل على

التحضر أي التمدن، وقد وضع شروط لقيام هذا النوع من المدن في العصور الوسطى وفق معايير التصنيع وهي بحسبه: مدى إقامة المنشآت الإ:

مدى التخصص في الأنشطة الإنتاجية، ومقدار المردود الإنتاجي، ولا يتأتى كل هذا إلا بضخ كمية كبيرة من رأس المال، أنظر:

-. Pottery in the Roman world, Ethnoarchaeological Approach, Longman Group lmtد, Newyork, 1982, pp7-11.

3- Foote.R op cit p33.

4- ماسينيون، الهيئات الحرفية والمدينة الإسلامية، 12.

5- ibid pp34,35.

6- ibid, p35.

للزيتون، وصناعة النبيذ، وكان موقعها يمتد على طول ساحل البحر المتوسط، ومما يلاحظ أن منتجات مدينة أرسوف ازدهرت طوال الفترة البيزنطية والفترة الأموية، وقد ساهم في ذلك تنقل عدد كبير من اليهود من اليد العاملة الخبيرة للاستقرار بالمدينة¹.

وفي المحصلة؛ فإن الدراسات الأثرية أثبتت وصول مثل هذه المنتجات المختلفة وعلى رأسها منتجات الفخار وأنواعه، إلى الكثير من مناطق العالم القديم خارج حدود بلاد الشام عبر الطرق التجارية : ريق شمال تدمر، وطريق غرب غور الأردن، لتصل إلى حوض البحر المتوسط كله²

وما من شك أن التطور الحاصل في ضرب النقود وسكها وفق معايير دقيقة وبأيدي فنية محلية، مع توفير الخامات ية يعكس مدى التطور الذي وصلت إليه الصناعة في العهد المرواني من خلال التحكم في حيث أثبتت الدراسات الحديثة مدى الدقة التي توصل إليها المروانيون في ضبط مكاييل العيار ونقاوة خامة الذهب، فقد توصل باحثون إلى نتائج -

(Orléans)، تستعمل الطاقة النووية وتعمل على تحاليل الذهب الغير مدمرة، وقد مست عينات من الدينار لما لا يقل عن 110 قطعة موزعة على فترات مختلفة من الحكم الإسلامي بمنطقة افريقية، وكانت تهدف إلى معرفة عيار الدينار ودرجة نقاءه، وقد جاء ملخص الدراسات كالتالي³:

1-ibid, pp36, 37.

2-ibid p37.

3 -Ehrenkretz. Andrew: Studies in the Monetary History of the Near East in the Middle Ages: The Standar of Fineness of some Types of Dinars, J.E.S.H, O, vol2, 1959, pp.128-161.

- Ibid, pp.243-277.

- Messier Ronald: The Almoravids, West African Gold and the Gold Currency of the Mediterranean Bassin, J.E.S.H.O, vol17, N01, 1974, pp.31-47.

- بن رمضان خالد: إسهام القيروان في النشاط التجاري المتوسطي من خلال النقود، من أعمال ندوة اسهامات القيروان الدراسات الإسلامية بالقيروان، جامعة الزيتونة، 2009 211.

الفترة	العيار
الفترة الانتقالية	60.59-90.50
()	98.94-99.58
	* 97.0-98.0
الأغلبية	93.98-99.12
	93.4-99.0
	84.2-97.9

ويتضح جليا من خلال هذه الدراسة القِيَمَة أن عيار الدينار الأموي الخالص بلغ 99.58 % مقاوة وصلت إليها دور السكة خلال فترة الدراسة هذه، ويرجع الفضل فيها إلى السياسة المتبعة من طرف المروانيين، وبخاصة في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك الذي توخى سياسة مركزية في عملية الضرب في مدينة الأخرى مثل مصر وأفريقية عن إصدار الدينانير.

ويظهر أن عمل دور السك أصبح على درجة عالية من الدقة والاتقان، نتيجة السياسة التي اتبها الملك في تكوين اليد العاملة المؤهلة وانشاء دور ضرب عربية شبيهة بنظيرتها الفارسية القديمة، من حيث المكونات التقنية والبشرية والاستغناء تدريجيا عن الكفاءات غير العربية لتأمين استمرارية الدورة النقدية، وهو ما أدى إلى جودة في عيار العملة بكل أنواعها حتى الفضية والنحاسية منها؛ حيث أثبتت الدراسات أن نسبة نقاء معدن الفضة في دراهم واسط سنة 84 /703م كان حوالي 95%، ثم أصبحت النسبة 100%¹ وفي دراسة تحليلية أخرى باستخدام الأشعة السينية XRF² لفلوس أموية سُكّت في الأردن وعمان وتضمنت ثلاث مجموعات تخص مراحل الإصدار النقدي للفلوس³، تبين المنحى التصاعدي في درجة نقاء عيار خام النحاس الذي وصل إلى نسبة 60%، وهو ما يشير إلى أن دار السك المروانية في كل من الأردن وعمان

4

- 1- باكر جيري: المنصور والدرهم الأموية، اليرموك للمسكوكات، المجلد الرابع، 1992 31 32.
- 2- XRF : تستخدم في التعرف على مكونات العينات المختلفة باستعمال حزمة من الأشعة السينية فتؤدي إلى تهييج ذرات العناصر
: :
2XRF
- 3- في الأردن وعمان، مجلة أدو 22 2010 45.
3- مراحل تطور ضرب الفلوس الأموية هي: طور الامبراطور البيزنطي (72 / 74) (74 / 77)
- 4- (77 / 123هـ)، أنظر: عاطف، النقود الإسلامية وأهميتها 65 .
54.

كما غدت الصناعة محل اهتمام الدولة بع

أطلعتنا برديات قرّة بن شريك عن تطور وظيفي جعل من هذا القطاع في مصر أكثر تنظيماً وتخصّصاً، فمع تزايد الطلب للمواد المصنّعة الموجهة لبناء السفن في مختلف أنحاء الدولة ظهرت الحاجة للعناية بها، فكان توفير الموا اللازمة يتم بناء على طلبات موجهة لقرى بعينها يظهر أن تخصصت في تحضير السلع المطلوبة، ويبدو أن ذلك كان يجري في محلات أو ورش تحتوي على أدوات ومعدات العمل المطلوب.

ففي بردية يطالب فيها قرّة بن شريك من أحد عماله على الكور كمية معتبرة من الحديد جاء فيها: ((...))

((

كان يطلب من قرى أخرى تحضير كميات معتبر من المسامير المستخدمة في صناعة السفن، ففي رسالة موجهة لقرية بنده من كورة القس مؤرخة في سنة 90 /708م طلب الوالي من أه : ((...))
وثلاث رطل مسامير ثم ادفعوا ما صنعتم لأعلى بن أبي حكيم لصنعة العين والقوادس²...))³.

وإلى جانب حاجة الصناعة لمختلف المواد الأولية مثل الحديد والخشب كانت الصناعة تتطلب أيضاً اليد العاملة الفنية المؤهلة ولهذا فقد كان الوالي ()

وملاحين للعمل في مصانع السفن فجاء في إحدى رسائله: ((من قرّة بن شريك إلى بسيل صاحب أشقوة :))
فإذا جاك كتابي هذا فاعمل على اختيار الفتيان من كورتك وقراها، ومن رجالك المميزين لإعدادهم لأعمالهم المختلفة، واعهد بالفتيان إلى صنّاع متضلعين في فن صناعتهم من ذوي الخبرة والأمانة... وأمر أن يكون نصف []...⁴، ويستشف من هذا النص توفر يد عاملة متخصصة ومؤهلة في فن بناء

ولاشك أن هذه الفئة كانت تحظى بعناية خاصة وتوكل لها مهام تدريب الأيدي العاملة على هذا النوع من الصناعة الهامة، وما يعزز هذا الرأي سعي المروانيين الدائم للاهتمام بتكوين يد عاملة مؤهلة وخبيرة بما ينسجم مع سياسة الدولة في تحقيق استقلالها الاقتصادي، وتوفير ما تحتاجه من موارد بشرية تغنيها الاستعانة بأخر

(994/ 384)

* لم ترد هذه النسبة من العبار للفترة العباسية في البحث الأصلي وتم إضافتها من طرف الباحث زيادة في الإيضاح لي المقاربة المنشودة.

-1 216/1.

-2 : الهروي، تهذيب اللغة، 304/8.

-3 206.

-4 266.

الديوان الخاص بها، مثلما كان الكتاب يتلقون تكوينهم داخل الدواوين الخاصة بهم في عهد عبد الملك بن مروان¹ ويظهر أن ذلك كان يهدف إلى تغيير السكك ونقشها بنق² ضرورة بناء دولة لها شخصيتها العربية والإسلامية ومتحررة من أشكال التبعية للخارج.

ونخلص هنا؛ بأنه على الرغم من إشارة ابن خلدون من أن المباني والمصانع في الملة الإسلامية قليلة بالنسبة إلى قدراتها وإلى ما كان ق³، إلا أن هذا من دون شك لم يمنع من قيام صناعات ووجود يد عاملة خبيرة أتقنت فنون الصنعة والشواهد التاريخية والأثرية ماثلة أمامنا وهو ما ينفي ما أشار إليه و. ديورنت (Will Durant)، من أن الصناعة في العصر الأموي ككل كانت لا تزال في مرحلة العمل اليدوي، وأنه قل أن تعثر في البلاد الإسلامية في ذلك الوقت على مصانع بالمعنى الحديث للكلمة⁴، فهذا يعد صحيحا فالعالم لم يصل إلى أفضل من ذلك إذا استثنينا تقنية الطواحين الهوائية، غير أن المؤكد أن التطور الإداري والصناعي في الدولة الأموية وبخاصة في العهد المرواني كان مميذا من حيث تنظيم طوائف الحرفيين، وتوفير المواد الأولية، وت الصناعة ككل، وهو ما جعل المؤرخ ذاته يناقض نفسه حينما يشير إلى أن: ((الصانع العربي جعل من كل صناعة ((⁵، بل وأقيمت قيود في الخارج لمنع تدفق بضاعته نظرا لجودتها ومنافستها في .

3. في الجانب التجاري.

أ. التجارة الداخلية:

• تطور نظام الأسواق.

لا شك أن تطور العمران في الدولة الإسلامية مع ازدياد الهجرة إلى المدن الجديدة، قد أسهم في ظهور نشاط صناعي وتجاري كبير، ويشير ج، هيك (Gene.Heck)، أن هذه المدن التي كانت في الأصل مدنا عسكرية، سرعان ما نمت وتوسعت نتيجة وقوعها في تقاطعات طرق التجارة العالمية، مثل مدن الفسطاط والبصرة، ولاشك أن ذلك يعود بالأساس إلى ظهور أسواق تجارية بها، كانت تعتمد عليها كمحرك للحياة الاقتصادية بها⁶

1- الفرج بعد الشدة، تح: الشالجي عبود، (بيروت: دار صادر، 1978) 191/2، الغضبان محمد: النقود الإسلامية في القرن الأول للهجرة،

(الدولي السابع: الأسلمة والتعريب في المغرب والمشرق في العصر الوسيط)، تونس، 2012 340.

2- النووي يحيى بن شرف (1278/ 676): (.) .14/6.

3- .447 /1

4- .108/13

5- البدور، فلسطين في العهد الأموي، 83.

6-Charlemagne and Mohammad and the arab roots of capitalism Walter de Gruyter, 2006 pp. 59, 60.

-Ehrenkreutz. Andrew: Another Orientalists remarks concerning the Pirenne Thesis, Journal of the Economic and Social History of the Orient ,Vol. 15, No. 1/2., 1972, p101.

فالأسواق كانت كثيراً ما تُعتمد كمعيار أو دليل على حجم المدينة وأهميتها، فكانت بحق من عطاءات الحضارة¹.

إن الأسواق في العهد المرواني أضحت بناء معماري مميز داخل المدينة الإسلامية منذ ذلك؛ تحتل فضاء مستقلاً احتراماً لقواعد الحياة العامة، ينشط بها أصحاب الحرف والصنائع مع التاجر جنباً إلى جنب، وقد أقر التطور الذي عرفته مبدأً تأجير البناء التجاري، وأصبح من المؤسسات التي تدر على الدولة ريعاً ثابتاً، كما اتبعت مبهمة التخصص في تصنيف التجار، ولاشك أن اهتمام المروانيين بالأسواق يندرج في إطار سياسية واضحة المعالم تهدف إلى تعمير المدن دفعا للتطور الاقتصادي، وجعلها مورداً ثابتاً لبيت المال بعيداً عن أموال الغنائم والخراج والجزية، ويرمي ذلك كله إلى تنويع مصادر الدخل للدولة وتشجيع الناس على خلق الثروة والإنتاج.

وإزاء اتساع رقعة الدولة ودخول تجار من مختلف الملل والنحل إليها، اتسعت الأسواق وشاعت معها أساليب جديدة في التعامل التجاري من غش وتدليس؛ فأضحى من المتعذر على عامل السوق الإشراف لوحده على الأسواق كما كان معمولاً به، ما دفع بالمروانيين بتعيين أعوان لمساعدته في مهامه، وفي نقطة ذات صلة اختلف الباحثون في بداية استخدام مصطلح " " "

فرأى بعضهم أنه ظهر في أيام الخليفة الأموي يزيد بن عبد الملك، ورأى غيرهم أن البداية كانت أيام هشام بن ع²، ثم تحددت معالمها أكثر أيام العباسيين، وقد تطورت مهام العامل على الأسواق مما يدل على تطور النشاط الاقتصادي في المدن، فزيادة على تنظيم البيع والشراء ومراقبة المكييل والموازن، شملت النظر في

بن يزيد، وكان ذلك غير مألوف، حتى قالوا فيه على وزن الطويل:

وَلَمَّا وُلِيَتِ السُّوقَ أَحَدَّتْ سُنَّةَ ❁ وَحِيدِيَّةَ يَعْتَادُهَا كُلِّ ظَالِمٍ
وَشَارَكْتَ نُسُونًا لَنَا فِي مَهْرَهَا ❁ وَمَنْ مَاتَ مِنَّا مِنْ غِنَى وَعَادِمٍ³.

1- ماسينيون، الهيئات الحرفية والمدينة الإسلامية، 12، الدوري، نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، 135، الكعبي عبد الحكيم: التجارة في العصر

الإسلامي الوسيط، رؤية منهجية في الإشكاليات والمصادر، مجلة دراسات تاريخية، ع14 2013 140.

2- 338/11 353/1، العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، 240.

3- 52/6.

¹، وهو ما يدل على تطور هذه الوظيفة في العهد المرواني، ودورها في تنشيط الحياة التجارية، ما أدى إلى توسيع الأسواق واختصاصها.

• تفعيل التجارة البينية.

إن سيطرة المروانيين على مراكز الإنتاج الزراعي والصناعي في كل من الشام ومصر وهي التي كان سابقا أغنى فيما يبدو وبشكل كبير في نمو تجارة البينية بين أقاليم الدولة، خاصة بعد أن خسرت بيزنطة هيمنتها على البحر المتوسط، وفقدانها مجالا حيويا في شمال إفريقيا ومعه أهم طرق التجارة مع إفريقيا لصالح (G.Heck) .

البحر المتوسط نهاية القرن السابع ميلادي، حيث ساهم في نمو مدن تجارية وأسواق في الضفة الجنوبية امتدت من مصر إلى إسبانيا، وارتبط هذا الحزام من المدن مع تجارة الهند والشرق الأقصى بمناطق عبور حيوية مثل مراكز البصرة، مع توفر وسائل النقل البحري والتي باتت أكبر مراكزها من صناعة السفن في الإسكندرية بيد المسلمين، ومن المؤكد والحال هكذا أن يصير البحر المتوسط "بحيرة إ" ((Mare nostrum)) بحيرة رومانية².

وكان لقيام أسس تجارية جديدة قائمة على لغة واحدة هي اللغة العربية وتوحيد للموازين والمكاييل والمقاييس، وشيوع وسائل تعامل تجاري أكثر تطورا مثل الصكوك والسفاتيح، إضافة إلى ضبط عملة موحدة قادرة على المنافسة الأثر في زيادة حجم المبادلات داخليا، والإقبال عليها الاقتصادي في العهد المرواني في تلك المحاولات التي قام بها ملوك أوروبا من أجل محاكاة العملة العربية الجديدة³ رغبة في تسهيل دخولهم للأسواق الشرقية المزدهرة⁴.

1- مما يدل على وجود سجلات خاصة بعامل السوق، ما ذكره وكيع: ((وبلغني أن إياساً كان على سوق واسط، وكلمه أبان بن الوليد في درهم يح عن رجل من كراء حانوته))، أنظر: أخبار القضاة، 375/1، سعيد مرفت: الحسبة في المشرق الإسلامي حتى القرن الخامس هجري، رسالة ماجستير، 1997 52.

2- Pirenne op cit, p152.

- Heck, op cit, p60, 61.

3- هنا السجل الذي دار بين المؤرخين حول علاقة "الدنانير المنقوشة" Mancus التي ظهرت في أوروبا في القرن الثامن ميلادي، وسنعود إلى ذلك بالتفصيل. أنظر: فتوح البلدان، 449.

-Prigent Vivien ; le mythe de Mancus et les origines de l'économie européen revue numismatique, société belles lettres, vol 171, paris, 2014, p704.

4- Heck op cit pp63,64.

لقد أسهم تحرير التجارة الداخلية من مختلف الأعباء الضريبية في رواج السلع بين الأقاليم وازدهار الأسواق في المدن بعد أن كانت تشكل عائقا لها؛ حيث كانت تفرض على الأسواق ضريبة تسمى بالمكس أو أجر السوق، ويبدو أنها جباية تفرض على أصحاب السلع مقابل نشاطهم في السوق، كما ألغت الدولة المكوس أو عشور على¹، ومنه خلق حركية اقتصادية في الدولة أسهمت في الأعمار

لقد ساد الاعتقاد لدى الكثيرين أن العالم الإسلامي كان مجرد منطقة عبور لبضائع ومنتجات الشرق والغرب، فاستفاد بمجاله الجغرافي ولعب دور الوسيط بين تجارة الشرق والغرب فيما يعرف بمصطلح "ترانزيت"²، غير أن الواقع يثبت عكس ذلك، صحيح أنه لا يمكن نفي هذه النظرية على اعتبار أن حضارات الشرق والغرب كانت أكثر تطورا؛ غير أن الصحيح أيضا أن قسما مهما من هذه التجارة كان نتاج رواج داخلي، ولا يمكن نفي الحراك الاقتصادي داخل الدولة الذي كان ظاهرا من خلال التخصص المكاني بمنتجات الحرف اليدوية وغيرها (B.Spuler)،³ بأن الاستقرار النسبي الذي عرفته بلاد فارس في القرون

الأولى من الفتح الإسلامي كان عاملا في ازدهار النشاط

4

⁵، كانت تصدر بالدرجة الأولى أقمشة تحمل غالبا اسم المدينة التي صنعت فيها وتصل حتى أوروبا، كما ر الصابون وماء الورد أو العطور وغيرها من المنتجات⁶ في ربوع الدولة، الاستنتاج بأن شيوع الحرف والأصناف كان يمثل مصدر إنتاج كبيرا يوجه حتما نحو المبادلة

تشير المصادر أن على السواحل والتي كانت أشبه ما ي بالأسواق الكبيرة والمراكز التجارية وكانوا يضعون بضاعتهم وينامون في أعلاها ويقفلون غرفهم بأقفال رومي

1- 632 253، فرقاني، السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، 67 69.

2- يقصد بتجارة الترانزيت أو نظام التجارة العابرة، عبور البضائع والسلع ومرورها عبر إقليم دولة ما دون أن تكون جهتها النهائية إليه، أي دون أن تستهلك فيه، فهي إذن تجارة عابرة لأراضي دولة ثالثة أثناء انتقالها من البلد المصدر إلى البلد المستورد وتعتبر من الأنواع الهامة في أنظر: العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، 227، رودسون، الإسلام والرأسمالية، 48 : (1، دار النهضة العربية، بيروت، 1995) 124.

3- رودسون ماكسيم: الإسلام والرأسمالية، تر: الحكيم نزيه، (ط4، بيروت: دار الط

4- كوم: مدينة بالقرب من همدان سكنتها قبائل عربية مثل مذحج والأشعرة، انظر: اليعقوبي، البلدان، 85.

5- قزوين: تقع على سفح جبل قريبة من الديلم، أهلها أخلاط عرب وعجم، أنظر: اليعقوبي، البلدان، 77.

6- Iran in the early Islamic period; edition Gwendolin goldbloom and Berenik Walberg, 2014,pp 401-405.

هذه¹ ولا ريب أن هؤلاء التجار كانت لهم علاقات تجارية قديمة
تحت الإسلامي، ومع انفتاح التجارة مع المسلمين أخذوا يستقرون في الأمصار، محتفظين بعلاقاتهم مع مدتهم²، وفي هذا المنحى أوضحت المصادر مدى
انتعاش التجارة داخليا في العهد المرواني نتيجة انفتاحها على العالم الخارجي، حيث نذكر شهادة
(Bishop. Arculf) وهو أسقف من بلاد الغال قام برحلة حج إلى الأراضي المقدسة (فلسطين)،
وأفاد بما كانت تتمتع به مدينة القدس من زخم ديني كبير يقصدها الحجاج من كل حدب وصوب، وركز في روايته
على أنها كانت ملتقى تجاري كبير يجمع الناس من كل الألوان والبلدان، ثم انتقل منها إلى مصر حوالي سـ
700 / 81 وفي
³، وفي المحصلة فإن زوال القيود القديمة بتأمين المواصلات وشق المسالك
إضافة إلى تطوير منظومة التجارة الداخلية وإصدار التشريعات اللازمة لها، أسهم بشكل في تدفق السلع واتساع

• مكانة التجارة في المجتمع الإسلامي:

بلغت فئة التجار مكانة اجتماعية مرموقة في العهد المرواني، واضطلعت فئة التجار بدور هام في توجيه
الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كطبقة متوسطة جديدة يشبه إلى حد ما دور البرجوازية في أوروبا
امتهان التجارة محط اهتمام جميع فئات المجتمع على اختلاف مناصبهم ومستوياتهم الاجتماعية والثقافية، حيث
ن يوسف الثقفي عامل الوليد بن عبد الملك على اليمن التجارة رغم منصبه وأصاب أموالا طائلة، وقد أحل له
الخليفة نشاطه ولم يبد له أي معارضة، كما جمع بعضهم الاهتمام بالفقه وجمع الأحاديث وارتياح الأسواق دونهم⁴

المعيشي فأصبحت تشكل طبقة من الأثرياء في المجتمع لها نفوذها الذي بدى واضحا، حيث نجدهم أكثر قربا من
العامة بما يبذلون من الأموال كهبات تقرب من عطايا السلطان، فكان من التجار من تصل عطاياهم أموالا

-1 215/1، حسين خليل: السياسة العمرانية في العهد الأموي وأثرها على الحياة العامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة
2011 146، العدوي إبراهيم: الإمبراطورية البيزنطية والدولة الإسلامية، (القاهرة: مكتبة هضة مصر)، 128، احتوت الكثير
من القصور الأموية في البادية على خانات كانت بلا شك محطات استراحة للقوافل.

2- Rodney Wilson & Elshaker Ahmed: Islamic economics Koninklijke Brill Netherland, 2006,p141.

3 - Thomas Wright, op cit, pp. 1,10 .

4- المبرد، الكامل في اللغة، 83/2. ومن هؤلاء سعيد بن المسيب وهو شريف قريشي، كانت تجارته القماش ولقب بمشرع أهل المدينة، أنظر: ابن
289/2، الصنعاني، المصنف، 7/7.

كبيرة¹

لتجارة في العهد المرواني كان التجار لا يتورعون في سداد ديون الغارمين

²، كما كان العامة في البصرة

(751/ 133)

بضمان كبار التجار، وبرز دور التجار أكثر حتى وصل بهم الحال أن تدخلوا لحل النزاعات التي ربما تحصل حتى بين العلماء نظرا للثقة التي كانوا يحظون بها³

تلجأ إليه حتى الدولة للاستقراض منه عند الحاجة، وبخاصة إذا تطلب الأمر تجهيز الجيوش، أو حدوث كوارث
بـ⁴

وفي المحصلة فإن التطور الحاصل في الجانب الاقتصادي مس المجتمع في بنيته نتيجة استئثار البعض بالثروة، مما أفرز واقعا اجتماعيا جديدا ميزه ظهور فئات جديدة كان لها دور في رسم الواقع السيا

ب. بروز نشاط تجارة الدولة الإسلامية في الأسواق الخارجية:

إن الدولة الأموية كانت دولة بحرية متوسطة، حيث نشأت الدولة الإسلامية قارية في محيط صحراوي وتحولت بعد انتقالها إلى الشام إلى دولة بحرية⁵

والثغور البحرية، فأنشأوا دور صناعة في مصر وإفريقية وصور، ولعل من أبرز نتائج هذا التحول كسر الوحدة التاريخية القديمة لهذا البحر الذي ظل لآتينيا يونانيا.

وما من شك أن هذا التحول قد غير من مجريات التاريخ الاقتصادي في العصور الوسطى، حيث يذكر هنري بيرين (H.Pirenne)، أن سبب تراجع التجارة الأوربية مع الشرق يعود لظهور الإسلام وفتوحاته، ويؤكد بيرين في القرن الثامن ميلادي، مستندا في ذلك إلى أدلة تشير إلى أن أصنافا عدة من السلع الف

التي كانت تستوردها أوربا من الشرق ستيرادها بداية من عام 716/ 98 ما أدى إلى

تراجع اقتصاد أوربا الغربية ليتحول إلى نظام الاقطاع، وظهر معه مجتمع أوربي جديد ريفي الطابع، وميز هذا الواقع

1- سواقا بأكملها كسوق أسد بالكوفة للوالي أسد بن عبد الله القسري، وسوق الجزيرة لهشام، وسوق يوسف بالحيرة، نسبة للوالي

: 280، القواسمي، التجار ودولة الخلافة، 47.

2- 210/9. الحسن بن الحر: مولى بن خزيمة، كما : 339/6.

3- د أن سأل هذا الصراف غرمانه عن ك يقبلوه ليكفله،

: 374.

: 56/13.

4- ابن حبيب، المنطق في أخبار قريش، 374، القواسمي، التجار ودولة الخلافة، 33. أقرض التجار جيش مسلمة بن عبد الملك في حربة ضد الروم

تبرع محمد بن سوقة الغنوي (ت 147 / 764)

أنظر: ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، 298/15.

: 608/5.

5- مؤنس، تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، 69.

المخطاط تجاري أدى مع مرور الوقت إلى نضوب العملة الذهبية، وبحسب مارك بلوك (M.Bloch) تقلص كميات الذهب في الغرب الأوربي، وخصوصاً أثناء العهد الميروفنجي (428/ 751)¹، مرده استنزاف السيولة من العملة الذهبية نتيجة ارتفاع أثمان السلع القادمة من الشرق لم يكن يملك في ظل هذا التحول سلعاً تماثلها ما حتم عليه أن يدفع بدلها نقداً أو سبائك، وبمرور الوقت تم استنزاف المضروب وغير المضروب من مادة الذهب من الأسواق المحلية تدريجياً، وهو ما أدى إلى انحطاط تجاري كبير في الغرب².

ومن خلال استعراض هذه الآراء أمكن لنا التساؤل عن دور المروانيين في إقرار مثل هذا الواقع الذي ميز أوروبا على اعتبار أن اتهامات هؤلاء المؤرخين تشير إلى أن جزء كبير من فترة حكمهم عاصر تلك الأحداث، ومنه ولة الأموية في فترة الدراسة،

مدى صحة هذه النظريات³ وغيرها على ضوء المعطيات السابقة التي بينت مدى التطور الذي وصل إليه قطاع التجارة عموماً في هذا العهد، الآتية:

● إن الأدلة التاريخية التي بين أيدينا تشير إلى وجود علاقات تجارية بين العالم الأوربي والعالم الإسلامي مستمر طوال القرنين الأولين من حكم الخلافة الإسلامية، فقد دلت الأبحاث الأثرية على أن المقابر الميروفنجية زحرت بالكثير من المؤثرات الفنية الشرقية، فضلاً على أن الحفائر الأثرية التي تمت في إنجلترا مثلاً كشفت عن الكثير من الخرز والأصداف والآنية البرونزية التي تم جلبها من مصر والتي تعود إلى القرنين السابع والثامن ميلاديين، كما قدمت مذكرات الرهبان وصفاً لطرق الحج في رحلاتهم لزيارة للأراضي المقدسة والتي كانت تعج بالأسواق، واعدوا في كتبهم أصناف التجار الذين كانوا يتوجهون إلى بلاد الشام، حتى أن القديس بونيفاس (Saint Boniface) أمر في بدايات القرن الثامن ميلادي بمنع النساء ((من مخاطر روحية وخلقياً))⁴ بحسبه

1- الأسرة الميروفنجية: سلالة من قبائل السليان الفرنكيين شمل حكمهم بلاد الغال (وستريا، نوستريا)، يعود أصل التسمية إلى جدهم Merovée، اتخذوا من باريس عاصمة لهم في القرن الخامس ميلادي، انتهى حكمهم على يد بيبين القصير بدعم من البابوية في روما ليبدأ حكم لنجين، أنظر: بيشوب موريس: تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، تر: السيد علي، (ط1 : 2005) 22.

2 - Mohammed and Charlemagne op cit pp 164-172.

- Land and Work in Médiéval Europe, University of California Press, 1967, p196, Le problème de l'or au moyen Age, Annales d'histoire économique, T5, n19, 1933, p11.

3- رأى أنصار نظرية بيرين أنها تعد بمثابة " الوصية التاريخية Historical Testament"، ذلك أنها تركت تحولاً في مفهومنا للفترة المب

" Catastrophe Thesis" التي لا تستند لأدلة تاريخية كافية، أنظر:

2005 375

وتكوين الغرب الأوربي في العصر الوسيط، مجلة كلية الآداب، ع71

4- وربا في الع 27 28

- Pirenne op cit p167.

وهو ما يعكس للباحث مدى النشاط التجاري الكبير الذي كان قائما، كما يوضح أن التجارة مع العالم الإسلامي في ذلك العهد لم تكن حكرًا فيما يبدو على طبقة معينة من الأوربيين.

ولم ينقطع حبل التجارة من الجانب الآخر، فقد واصلت جماعات السوريين ((Syrien))

تقطن في أوروبا¹

البيزنطية التي تم العثور عليها، والتي يعود تاريخها ما بين 34/ 100 - 654/ 720

الكبير والحديث الذي كان يتم في الثغور، وقد النقوش على الأختام نوع البضائع التي كانت تعبر، وكان على رأسها سلع تختص بالإنتاج² في حين دلت الاتفاقيات التجارية بين المملكة اللومباردية³ وجيراتها وصول مختلف البضائع وخاصة مادة الفلفل من مصر سنة 715/ 97هـ، إلى موانئها⁴.

ولاريب أن قدم العلاقات التجارية بين العالمين المشرقي والغربي قد ترسخ بمرور السنين من خلال تلك المعاملات التجارية التي كانت تتم بين الجانبين منذ القدم، وحتى القرون الأولى لظهور الإسلام، ما ترك الكثير من المفردات العربية تتسلل إلى الحياة التجارية الأوربية ط
بالمكايل والموازين التي كانت مستعملة في المشرق مثل: الأردب (Ardib) (Abis)
5.(Almud).

● حصل تغير في نهاية القرن السابع مس الطرق التجارية القديمة التي اتجهت نحو الشمال عبر بحر قزوين باتجاه بحر الشمال بواسطة النقل النهري عبر نهري الفولغا والدانوب حيث تبين تلك المكتشفات الأثرية للعملة العربية في جزيرة جوتلند في بحر البلطيق، على استمرار المبادلات لتصل⁶ لاشك فيه أن نقل عاصمة الخلافة إلى بلاد الشام أسهم في

أن تجارة أوروبا عرفت ركودا في فترة التوسع الإسلامي في حوض البحر المتوسط غير أن ذلك ليس مرده بالضرر

1- هم سكان سواحل بلاد الشام ممن اشتهروا بالتجارة البحرية منذ العصر الروماني، Saracens، فيعتى جميع العرب أو الشرقيين، أنظر:

- Ibid, p166.

-Shahid Irfan: Rome and the Arabs, Dumbarton OAKS, Washington, 1984, p135.

2- أبو الجدايل عائشة: الإمبراطورية البيزنطية في القرن السابع ميلادي/ الأول هجري، (ط1) : 360 (1995).

3- : مملكة ظهرت في وقت مبكر من العصور الوسطى، أنشأها اللومبارديون (ينتمون للشعوب الجرمانية) في شبه جزيرة إيطاليا في الجزء الأخير

https://ar.wikipedia.org/wiki/Lombardie. 2021/07/12 :

4- 91 القوصي: تجارة مصر في البحر الأحمر، 23.

-Pirenne, op cit p176.

5- العقابي عدنان: إنتقال المؤثرات التجارية المشرقية إلى أوروبا عبر الاندلس، مجلة آداب المستنصرية، ع85 2019 284 287

حسين وحدي: الوجه الحضاري لتجارة الاقتصاد الإسلامي في العصور الوسطى، (مركز البحوث، جامعة الملك سعود)، ع75.

6- ي عيد: كيف وصلت المسكوكات العربية إلى شمال العالم، مجلة التربية، ع33 1979 49.

- Ibid. p165.

لظهور الإسلام، فقد اهتم بيرين (H.Pirenne)، المسلمون بتمزيق وحدة حوض البحر المتوسط، في حين تركها الغزو الجرمانى سليمة، وبالتالي فالنتيجة الحتمية لهذا الرأي؛ أن الغرب أُجبر على أن يعتمد على ذاته وموارده.

• إن اقتصاد أوروبا عموماً وبلاد الغال بخاصة كان

في الوقت الذي ساد الاقتصاد التجاري في الجنوب¹، وقد بينت قائمة احتياجات دير كوربي والتي تعود لسنة 98 / 716م، رواج سلع الشرق وإفريقيا المتنوعة في بلاد الغال²، كما عرفت المنتجات الميروفنجية رواجاً كبيراً³، وبحلول الفترة الممتدة بين القرنين الرابع والسادس

ميلاديين عرف ذلك الاقتصاد تدهوراً كبيراً فيما يبدو نتيجة الحروب التي خاضها الإمبراطور (527 / 565م)، في كل من شمال إفريقيا وإيطاليا وشبه جزيرة أيبيريا ض

شك على التجارة الميروفنجية بمرور الوقت وانحصارها في الداخل، مما شجع على قيام نظام "اقتصادي طبيعي" قائم على النشاط الزراعي، ونتيجة شيوع المقايضة أضحت النقود الميروفنجية غير مقبولة في إيطاليا بداية من القرن السادس نتيجة انخفاض قيمتها⁵، وزاد في تدني الأوضاع تلك الظروف السياسية التي ميزت حكم العائلة المالكة الميروفنجية حيث فقدت حيويتها ونشاطها بتولي ((الملوك الكسالي))⁶، إذ أصيب غالبية ملوك الدولة المتأخرين بيب الإدارة في الدولة

7. 751 / 134

1- الأسدي، الإسلام وتكوين الغرب الأوربي في العصر الوسيط، 390.

Moss.H ; The economic consequences of the barbarian invasions The Economic History Review vol7 n7, 1937, p212.

2- عثر في دير كوربي في مقاطعة كمبري في بلاد الغال على لائحة لمشتريات الدير تحتوي على 19 والشمع والزعت وأنواع المكسرات... 716 م الذي أصدره الملك شيلدريك الثاني، مثل: التوابل بأنواعها (...)

3- مؤنس، تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، 55 بيشوب، تاريخ أوربا في العصور الوسطى 27.

4- (فلافوس بتروس ساباتيوس يوستيانوس): إمبراطوراً بيزنطي الإمبراطورية أثناء عهده. يعرف أيضاً باسم "الإمبراطور الروماني الأخير". يعتبر قديساً في 3 3 مجلة كلية الدراسات الإنسانية في الإسكندرية، الإسكندرية، 2014 1205.

5- العدوي، الإمبراطورية البيزنطية والدولة الإسلامية، 124.

-M.Bloch op cit p193.

6-"The Rois Fainéants" تسمية تطلق على آخر ملوك الفرنجة ابتداء من ثيودبير الثاني (596 / 612م) وحتى شيلدريك الثالث الذي أطيح به من العرش سنة 751 : تاريخ أوربا في العصور الوسطى، 22.

7- Pirenne Henri: Histoire économique et sociale du moyen Age presses universitaire de France, 1969 p146.

- Pirenne, Mohammed and Charlemagne op cit, p192.

-Collins Roger: Early Medieval Europe 300-1000 MacMillan Education Ltd, 1991, p154.

- الأسدي، الإسلام وتكوين الغرب الأوربي في العصر الوسيط، 401.

• إن التفسيرات التقليدية التي خاضت في أسباب ظهور الاقتصاد الطبيعي في أوروبا والذي يعد نظام الاقطاع صورة له، نتيجة تدهور سياسة النقد ونفاذ مخزون الذهب في فترة العصور الوسطى بسبب ميزان التجارة السليبي مع الشرق لا يمكن اعتبارها موضوعية ودقيقة، فليس هناك ما يشير إلى توفر كميات كبيرة من الذهب في الغرب الأوربي منذ القرن الرابع على الأقل¹، وإذا سلمنا بعكس ذلك فإن أهم ما ميز أوروبا في فترة الانحطاط السياسي وبخاصة في نه

(M. Bishop)، أن هذه الفترة شهدت سباقا محموما بين

وبخاصة تلك القادمة من الشرق وهو ما يؤدي حتما لخلل في وف²، ثم

أن الدلائل تشير إلى أن المملكة اللومباردية التي ظهرت نهاية القرن السادس ميلادي، والتي لم تكن تملك حدود مع العالم الإسلامي بقيت تحتفظ بنقودها الذهبية وكانت النقود الفضية محدودة، كما انتشرت النقود الذهبية التي³ (757/ 796م)، يسك نقودا ذهبية تحمل

نقوشا عربية وتحمل تاريخا هجرياً⁴، ويبين ذلك التأثير في مجمله وجود علاقات تجارية قديمة ونشيطة بين العالم الإسلامي والغرب الأوربي، كما يوضح ثقل ومكانة تجارة العالم الإسلامي في عالم

الكثير من المؤرخين الأوربيين تناسوا أن استعمال النقود الذهبية في الممالك الجرمانية في الغرب اللاتيني، كان محدودا وليدوس الروماني⁵، ولم يقيم الميروفنجيون

مرة واحدة أيام الملك ثيودبير الأول (533/ 548م)، لما كان في حرب مع الملك جستينيان

الأول، وثانيا؛ فإن حجم التبادل التجاري الداخلي لم يكن كبيرا، ويعتمد في الغالب على المقايضة، لذلك فالنقود الفضية والنحاسية كانت تفي بذلك التبادل، وهذا يشير إلى ندرة الذهب قبل ظهور الإسلام وتوسعه في

6

1- تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، 23.

-Piganiol André: Le Problème de l'or au IV siècle Annales d'histoire sociale, 8è années n1, 1945 p53.

2- ورنا في العصور الوسطى، 17، الأسدي، الإسلام وتكوين الغرب الأوربي في العصر الوسيط، 393.

3- (Offa Rex): ملك مرسيا بإنجلترا الذي كان من أعظم حكام أوروبا بالقرون الوسطى، ولكن الكنيسة جعلت المؤرخين يتجاهلونه بسبب فرضية إسلامه؛ مما تسبب في قلة المصادر التي تتحدث عنه، رغم مساهمته في توحيد الممالك الأنجلوساكسونية السبع، وجهوده في الإنعاش أنظر: الكتاني مصطفى: عصر أوفاملك إنجلترا الأنجلو سكسونية(757-796)) :

1986 (. 108

4- ضربت هذه النقود سنة 157 /774م، أنظر: الكتاني، عصر أوفاملك، 112 الإسلام وتكوين الغرب الأوربي في العصر الوسيط، 395.

5- (Solidus)، هو الإمبراطور قسطنطين الأول(306/ 337) 4.5 غ من الذهب ليعوض الأوروس

(Aureus) الذي ضرب في عهد دقلديانوس(284/ 305) 5.4 غ من الذهب. :

-Grierson Philip, Byzantine Coinage, op cit, pp2-3.

6- مؤنس، تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، 56 الأسدي، الإسلام وتكوين الغرب الأوربي في العصر الوسيط، 395.

ونخلص هنا على ضوء ما تقدم؛ أن مثل تلك الفرضيات وغيرها تعمدت تغييب الكثير من الشواهد التاريخية، كما اعتمدت على رؤية ضيقة في تفسيرها للأحداث، ما جعلها تتعرض للكثير من النقد الشديد، فليس هناك ما أرادوا غلق البحر المتوسط في القرنين السابع والثامن في وجه التجارة العالمية¹.

(A.Ehrenkreutz)

منطقة الشرق الأدنى (مركز الخلافة الأموية)، في أوائل العصور الوسطى بدلاً من بعد الفتح العربي².

فالحقيقة البينة أن منذ قيام الخلافة الإسلامية في بلاد الشام نشأت مراكز استهلاكية جديدة شكلها المستوطنون العرب فأدى بالضرورة إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، وكان للإصلاح الإداري والنقدي في عهد الخليفة عبد الملك الأثر في زيادة ضخ الكثير من الأموال التي كانت مكتنزة فازداد نشاط الأسواق، مما حقق استقرار للأسعار على مدى الطويل، كما كانت للوحدة الجغرافية العامل الأهم حينما تم القضاء على الحاجز السياسي الذي قسم الشرق الأدنى إلى فصيلين متنافرين، فأضحت المنطقة سوقاً كبيرة تجذب إليها التجار من كل الآفاق لاستثمار أموالهم في هذه المراكز الاستهلاكية الجديدة التي كان فيها الطلب ينمو سريعاً في أسواقها المحلية، فلم يعد تجار الشرق الأقصى، أو الهند، أو إفريقيا، بحاجة لأسواق أوروبا المتهالكة والصغيرة، وحتى على المستوى المحلي كان التاجر يوجه قوافله المحملة بالبضائع إلى كل من دمشق، أو الفسطاط، أو القيروان، ونحو واسط والرملة، فكان تفي له بالربح الوفير³.

(D. Dannett)

المسلمون في عهد المروانيين حيث استطاعوا التأقلم مع الموروث الحضاري في مناطق حكمهم، (الموروث شرق رسي الهندي، اليوناني)، فتمكنوا أن يخلقوا منه ثقافة جديدة وخصبة لم تكن معروفة من قبل ساعدتهم على الرقي، بينما لم يقدر البرابرة الغربيين الحفاظ على الثقافة اللاتينية الغنية التي تجاهلوها، فانحطاط الغرب يعود بالدرجة الأولى لأسباب داخل الاقتصاد الذي شكل أحد أوجه ذلك الانحطاط⁴.

ومن هذا كله فليس هناك أي أدلة قاطعة تبرهن على أن العرب هدفوا وفق سياسة مدروسة على غلق البحر المتوسط في وجه التجارة الشرقية المتجهة إلى غرب أوروبا سواء في القرنين السابع أو الثامن ميلاديين، والشواهد التاريخية ماثلة أمامنا⁵، وإنما لعب التطور الحضاري دوره في زوال الأقطاب القديمة للتجارة العالمية لتحل محلها

1- Dennett Daniel: Pirenne and Muhammad Speculum Vol. 23, No. 2 , 1948, p189.

2- Annoter Orientalistes remarks concerning the Pirenne Thesis, op cit, 103,104.

3 - Ibid, p104.

4- Ibid, pp101-104.

5- ((وأما البحر فإننا نرى سبيله سبيل البر... فأذن [الله] فيه أن يتجر فيه من شاء، وأرى ألا نخول بين أحد من الناس

أخرى، وبالتالي فإن أطروحات بيرين أو مارك بلوك التي تحمل الإسلام مسؤولية تدهور وحدة حوض البحر المتوسط، لا يمكن قبولها مادامت بعيدة عن حقائق الواقع التاريخي، والراجح هو أن تجارة العرب في حوض المتوسط هي التي

وبنظرة واقعية ومن زاوية مغايرة بدى أن الدولة الأموية في العهد المرواني تضررت كثيرا بتراجع مكانتها المالية، ويعود أبرز أسباب ذلك إلى انغلاق المجال الاقتصادي الأوربي مما أفقدها الأرباح التي كانت تع تصريف منتجاتها، ومن عائدات الضرائب التي كانت تحصلها من السلع الأخرى التي تمر عبر أراضيها اتجاه العالم الغربي¹.

ومن هذا كله نخلص؛ بأن الخلفاء والأمراء من بني مروان لم يجيدوا عن هج اسلافهم في إيجاد السبل الكفيلة على مقدرات الدولة، مما أتاح لهم رسم سياسة اقتصادية ارتكزت على تحقيق الكفاية، والاستغناء عن كل ما يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما شجع على ظهور نهضة تنموية تعدت آثارها حدود

III. أثر السياسة الاقتصادية المتبعة في النظام المالي:

لا شك أن تعريب النقد يعد أهم حدث اقتصادي لِمَا كانت له من تبعات جد هامة في الجانب المالي وتفاديا للتكرار في استعراض مخرجات السياسة المالية؛ يمكن القول إن سياسة الإصلاح النقدي مثال واقعي يمكن من خلاله في هذا الجانب نظرا لآثاره المتعددة على آثار هذا الإنجاز التاريخي داخل الدولة وخارجها في فترة الدراسة؟

أ. أثر الإصلاح المالي على الصعيد الداخلي:

● في الجانب السياسي: كان لانتشار دنانير عبد الملك أثرها الدعائي الواضح الذي يؤكد تمتع الخليفة بإجماع المسلمين على خلافته إجماعا لم يتحقق لسابقه، بعد أن قضى على ما واجهه من فتن وثورات داخلية مضادة من قبل الخارجين على الدولة الأموية الذين ضربوا مسكوكات ثورية كرمز لاستقلالهم، وقد الخليفة متقلدا سيفه في وسطه قابضا عليه بيده في رمزية خالصة لتأكيد هذا المدلول، وكان انتشار هذا الدينار بهذه الصورة في التعامل عاملا مؤكدا لسلطة لاسيما في المناطق التي انتشرت فيها مسكوكات الث

2

1- أثر العوامل الاقتصادية في سقوط الدولة الأموية، مجلة جامعة الامام محمد بن سعود، ع04 1990 302.

2- عثمان محمد: دلالات سياسية دعائية للآثار الإسلامية في عهد عبد الملك، مجلة عصور، مج4 1 1989 49.

الأساسية، وقد أصاب ابن خلدون عندما اعتبر أن السكة شارة من شارات الملك والسلطان¹

تمثلت أساسا في تزويد السوق بحاجاته من مسكوكات عربية إسلامية تحمل شعار الدولة وتبتعد عن أي تأثيرات أو ارتباطات خارجية، حيث تشدد خلفاء بني مروان وولاهم في ضبط ومنع ضرب السكة في غير جهات الدولة الرسمية، كما منعوا التعامل بأي عملة غير تلك التي أصدرتها دور الضرب في الأمصار².

• **في الجانب الديني والاجتماعي:** كما كان لانتشار دنانير عبد الملك بن مروان الأثر الواضح أيضا على فئات المجتمع من المسلمين وأهل الذمة، وهذه الفئة الأخيرة رأت في العملة الإسلامية الجديدة ما يدل على قوة النظام النقدي الجديد واستقلالية الحكم الأموي، وهو ما أثر في نفوسهم فيما يبدو خاصة بعد سبب الدينانير البيزنطية التي كانت تحمل الشارات المسيحية، واستبدالها بأخرى تحمل عقيدة التوحيد، وكانت النتيجة الحتمية لهذا

ة في نصوص هذه الدينانير بمثابة إعلان دائم عن زيف عقيدة التثليث ودعوة مستمرة إلى العقيدة الإسلامية³، وقد فرض هذا الواقع تفاعلا هذه الفئة مع مظاهر وعوامل التعريب في المجالات مما أوجد جيلا جديدا من الموالي نشط لتعلم اللغة العربية

الوصول للوظائف والمناصب العليا في الدولة⁴.

• في الجانب الاقتصادي:

أهم كانوا في صدر الإسلام يتعاملون به عددا⁵

ام المروانيون بفرض احترامه وسلامته فمنعوا التلاعب بوزنه وتزييفه، وليس أدل على ذلك كله من رواج العملة الجديدة في الحجاز وفيها بقية من صحابة رسول الله ﷺ فلم ينكروها، وكان الفقيه سعيد بن المسيب يبيع ويشترى به⁶، كما خلّف إصلاح النقد أبلغ الأثر فيما كان رائجا من مشكلات كانت ناجمة أساسا عن اختلاف النظم المالية السائدة في الأقاليم المختلفة، وما نتج عنه من اختلاف أحكام الجزية والحراج وعشور الأرض وعشور التجارة في العراق وفارس ومصر والشام، وما يمكن ذكره هنا بالخصوص أن اختلاف أوزان الدراهم كان من المشاكل المبكرة التي واجهها عمال الجباية ودافعي الضرائب على السواء، ويذكر البلاذري بأن ولاية العراق تشددوا في عقوبة عمال

1- 223 /1، فالج حسن: بحث في نشأة الدولة الإسلامية، (ط1، بيروت: مركز الدراسات العربية، 2010) 202.

2- 451 452، البيهقي إبراهيم بن محمد(320 /932م): المحاسن والمساوي، القاهرة: مطبعة السعادة، (1906) 129/2.

3- عثمان محمد، دلالات سياسية دعائية للآثار الإسلامية في عهد عبد الملك، 51.

4- 193، 475/1، خمّاش، الدواوين المركزية في الشام في العصر الأموي، 19.

5- 239، 224.

6- المقريري، إغاثة الأمة، 127.

الخراج نظرا لسوء جبايتهم، وأنهم لم يتهاونوا في أمر التلاعب بأنواع الدراهم التي تتم جبايتها، ويعود أصل هذه المشكلة إلى شيوع الدراهم منقوصة الوزن أو الزائفة، فكان ذلك الواقع يجبر الفلاحين على إيهام بالطبيرة التي وزنها أربعة دوانق، ويحتفظون بالوافي الذي وزنه وزن المثقال (أي ثمانية دوانق)، ومعنى ذلك أنه¹، وهو أمر كان يضر بحقوق بيت المال، مما يدفع بالدهاقين لفرض رسوم إضافية والفلاح معا بغية استيفاء المعلوم من الخراج، كما كان يدفع الفلاحين في الكثير من الأحيان إلى بيع غلاتهم ومحاصيلهم قبل أن تنضج لسد الفارق من الأموال المستحقة عليهم مما أضر بهم ضرارا شديدا² سواد العراق كثيرا من هذه الظاهرة، فصاروا لا يهتمون أي زيادة عليهم، وهو ما يفهم من رفض الخليفة عبد الملك طلب الحجاج الثقفي بأخذ الفضل من أموال السواد لزيادة وارد الخراج، وبحسب الدوري كانت مثل هذه ذلك

3

وكانت تقع في دائرة التعامل بمعدن الفضة، فكان لزاما توحيد النظام النقدي والضريبي في أرجاء الدولة، ليساعد

من حيث الكم والنوع إلى تحقيق استقرار مالي داخل الدولة، وم استقرار الأسواق والنشاطات التجارية، وهو ما دفع فيما يبدو لشيوع المعاملات التجارية الرسمية خاصة منها تلك تتم بواسطة الصكوك والسفاتيح، في إشارة واضحة لثقة الناس في قوة الإصلاح النقدي، حيث يُد المهلب والي العراق (96/ 99 - 714/ 717) بضاعة من التجار بخمرسان، فكتب لهم صكوكا لصرفها من ديوان خراج العراق، كما اشترى والي خراج مصر أسامة بن زيد بضاعة للوليد بن عبد الملك وكتب بها صكوكا لأحد كبار التجار في مصر، ويشير الجهمشياري (331/ 943م)، إلى أن إيرادات بعض الأقاليم كانت ترسل إلى مدينة البصرة بواسطة سفاتيح في خلافة مروان بن محمد⁴. وفي المحصلة؛ فقد ترتب على هذا التكوين الجديد لهيكل السيولة النقدية داخل الدولة الأموية بعد الإصدار النقدي معالجة المشاكل التي كانت تواجه الدولة في جباية إيراداتها، كما أدى هذا الهيكل الجديد إلى التغلب على المشاكل التي ك

● في الجانب الثقافي: هذا وقد تفردت المسكوكات المروانية بابتكارها الكتابة بالخط الكوفي في رمزية واضحة للانتماء العربي الإسلامي، حيث وصل في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان إلى درجة عالية من التفوق والاتقان؛

1- 119/4، الدوري، أوراق في التاريخ والحضارة، 196/2.

2- 296، السامرائي، أصناف الأراضي في السواد، 175، حمّاش نجدة: أوضاع الفلاحين في العراق والشام في صدر الإسلام، مجلة دراسات تاريخية، ع17-18 1984 77.

3- يعتمد الدوري على ما ذكره أبو يوسف في قوله: ((...وزن سبعة ليس فيها تبر ولا أجور الضرابين ولا إذابة الفضة))، وهي ممارسات كانت

: 231، الدوري، أوراق في التاريخ والحضارة 201/2.

4- 124، الطبري، تاريخ الرسل، 524/6، 98

في البصرة، 264.

من تجويد في النسب بين الحروف وتطور رسمها، وظهر هذا التطور في المقارنة بين الع التي ظهرت قبل التعريب الكامل وبين المسكوكات العربية بعد التعريب، وظل الخط الكوفي مستخدماً لفترات طويلة خلال القرون الإسلامية الأولى، كما أغنى التاريخ المجري على معرفة اسم الخليفة على الدينار، وساعد اسم مكان الضرب على اعها الكشف عن أسماء المدن¹

النقدي الأموي دون تغيير في الشكل العام أو الوزن، مع تغيير طفيف في الكتابات القرآنية وقد أدى هذا التشابه بين النقود العباسية والأموية إلى صعوبة التفريق بينها، ولم تظهر النقود العباسية في عهد الخليفة

136 / 754م، الذي عدل في وزنها، وكتب عليها اسم ابنه محمد المهدي وأسماء عماله²

ذلك لبروز النفوذ الفارسي في الدولة العباسية وبداية خروج الدولة عن طابعها العربي المحض، وبالرغم من ذلك ظلت النقود الأموية سارية في العصر الأول على الأقل العباسي من هبيرة، وخالدية، ويوسفية، وتجدر الإشارة إلى أن الخليفة هارون الرشيد أول خليفة يترفع عن مراقبة العيار بنفسه³

شوشة في الأمصا⁴.

وفي المحصلة؛ أظهر شكل العملة النهائي من رسوم وزخارف بحسب ل. طريدويل (L. Threadwell)⁵ قوة مشروع التعريب الذي مضى به عبد الملك في دولته، وأعطى انطباعاً قوياً لصورته كخليفة للمسلمين وحامي عقيدة التوحيد، كما رسخ في أذهان الناس وحدة الدولة التي عانت من الانقسام، وكان تعدد العملات التي ضربها

ب. أثر الإصلاح المالي على الصعيد الخارجي:

استطاعت الدولة الأموية في عهد بني مروان إنشاء منطقة اقتصادية قوية وامتسعة، كانت السبب في تغيير خريطة توزيع المناطق النقدية ومخزون الذهب فيها، كما كانت سبباً في تعديل سير التيارات النقدية واتجاهها تعديلاً كبيراً، حيث بدى في بداية القرن السابع أن المنطقة الحقيقية للذهب هي منطقة العملة البيزنطية والتي تركزت في الحوض

1- بن حسين، الإصلاح النقدي في العهد الأموي، 37، الزهراني، السكة، 25، صارم وفاء: النقود الأموية، مجلة 38 3 2016 201.

2- عبد الله بن محمد الدرهم بالأنبار، وقطع منها ونقصها حبة، ثم نقصها حبتين، فلما قام من بعده أبو جعفر المنصور نقصها ثلاث حبات فصارت تلك الدراهم ثلاثة أرباع قيراط، لأن القيراط أربع حبات فكانت الدراهم كذلك وحددت الهاشمية على المثقال البصري، انظر: المقرئ 46 47.

3- عاطف منصور: النقود الإسلامية وأهميتها، (القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2008) 68 رحاحلة إبراهيم: النقود ودور الضرب في الإسلام، (1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999) 50 : ود الإسلامية حتى نهاية عهد الخلافة الإسلامية، (عمان: دار كنوز المعرفة، 2008) 232.

4- 50.

5- Abdel Malik's Coinage Reform: The Role of Damascus Mint Revue Numismatique, 6ème serie-tome 165, 2009 p379.

الشرقي للبحر المتوسط، غير أنه في حقيقة الأمر ظهر أن الدينار الإسلامي انتشر في نهاية القرن السدس
القرن الثامن كمنافس لها.

لقد دار نقاش كبير حول عملة كانت لها مكانة في التعاملات التجارية ومتداولة في أوروبا تحمل تسمية
" Mancus " أو "منقوش" وقد اختلفت الآراء حول هويتها وأصولها، وتتجه دراسات م. لومبارد
(M.Lombard) . (C.Cahen)، إلى اعتباره الدينار الإسلامي الذي تم تداوله بأوروبا تحت
Mancus كعملة تجارية مستغلا الفراغ الذي أوجده غياب عملة قوية في التعاملات المالية في الغرب

المسيحي، خلال الفترة الممتدة من القرن الثامن ميلادي إلى العاشر منه حيث شاع استعماله في إيطاليا
وبلاد الغال، وألمانيا وفي إنجلترا أيضا¹.

ويبدو أن تفسيرات عدة تم تداولها وارتبطت مدلولاتها بأصل تسمية هذه العملة²، غير أن ما تردد أكثر في
صلب هذا النقاش أنها مشتقة من فعل "نقش" الذي يعود في الأصل لتلك الدنانير التي ضربها الخليفة
693/ 74 والتي وردت في المصادر العربية بتسمية "الدنانير المنقوشة"³

استخدام هذه التسمية جاء تمييزا عن الدنانير البيزنطية المتداولة، ويقدم أنصار هذه الاتجاه تفسيراً منطقياً في ربط
Mancus إلى الأصل العربي؛ حيث أنه في السنوات الأولى من إصدار الدنانير المروانية لم يكن هناك من
داع لتمييزها بتسمية خاصة كونها كانت متداولة محلياً، غير أنه مع دخول هذه العملة في دائرة المبادلات التجارية
الخارجية وبخاصة بين المسلمين والإيطاليين على وجه التحديد، كان من الضروري تمييزها كعملة
الديناريوس البيزنطي، بتسمية الدنانير المنقوشة أو manqús/mancus

الوقت يضيف هؤلاء؛ وعند شيوع تداول هذه العملة داخل إيطاليا ثم في الغرب كله، أصبح هذا اللفظ يحمل
معاني أخرى توضح مكانة هذه العملة مثل: تمام الوزن أو⁴، وهناك أمثلة كثيرة في تطور الدلالة اللغوية
لكثير من التسميات على مر العصور⁵.

1 - Ibid.p151. Quelques problèmes concernant l'expansion économique Musulmanes au Haut
Moyen Age, press de l'Ifpo, Damas, 1977, p11.

2- manca :

- Quisnat Francois: "Le Mancusus," Un Nom de Monnaie Arabe dans le Haut Moyen Age
Occidental, Arabica, T44, fasc2, 1997, p296.

3- رواية محمد بن سعد عن الواقدي: ((من أول من ضرب الدنانير المنقوشة؟ فقال عبد الملك بن مروان)) : 449 ((..))
غلام كأن وجهه الدينار المنقوش))، الأصفهاني الأعاني، 117/11.

4 -Lombard Les Bases Monétaires op cit 151, Cahen, op cit, p12.

5- florenus : على florenus عملة فلورنسا الفضية في أواخر القرن الثاني عشر، ثم تغيرت تسميتها إلى florenus auri
ة ذهبية في عام 1252م، وأصبحت هذه العملة هي الوحيدة المسيطرة لعدة عقود، بعدها سميت كل عملة جديدة باسم
الفلورين رغم اختلافها في الوزن والقيمة عن الفلورين الأصلية، والمثال الثاني يتعلق بعملة Decatus الفضية التي ضربت في صقلية عام 1140م، ثم

غير أن هذا التفسير لم يلق صداه لدى فريق من الباحثين، فالاعتماد على المصادر الأدبية غير كاف في تفسير أصل العملة، ويتجه هؤلاء إلى تبني دلائل مادية تتعلق بنصوص الوثائق الجبائية للأديرة في إيطاليا التي تعود لفترة نهاية القرن الثامن والمتعلقة بمبالغ وأصول استغلال الأراضي التابعة لها، حيث يتردد فيها لفظ "solidos mancosos"¹ وبحسب (P.Grierson)، فإن هذه العملة كانت تمثل الصوليدوس المحلي لإيطاليا البيزنطية قبل حلول الدينار العربي، وكان يضرب في دار السكة بسيراكوزة² عيار رديء، ورغم توقف إصدار الصوليدوس في روما بعد غزو الفرنجة في نهاية القرن الثامن لصالح عملة فضية جديدة، فإن العملة الذهبية استمر ضربها بانتظام في سيراكوزة بوزن أقل من الصوليدوس (أي قيمة 21 قيراط بدلا من 24 قيراط أو 3.70 غ بد 4.40 غ)، فكانت بذلك صوليدوس "_____"
solidus mancus، ثم تغير مدلول اللفظ ليطلق على العملات الغير إيطالية المثلثة له من حيث الوزن والعيار على غرار بعض العملات الأموية في الأندلس، أو نظيرتها الإنجليزية مثل تلك التي ضربها الملك أوفاليسد³.

إن المساحة المتاحة لنا هنا لا تسمح بالخوض في هذا الجدل، غير أن ما يمكن قوله هنا أن الكثير من المؤرخين والجمعيات العلمية أعادوا النظر في نفي الأصل العربي لعملة Mancus⁴، على اعتبار أن هذا الرأي لم يكن الملك أوفاليسد مرسيا بسك ديناره المنقوش (Mancus) الذي يحمل عبارات التوحيد

تطور مدلولها لتطلق على أي عملة فضية أكبر حجما من الدينار الإيطالي العادي كعملة البندقية الفضية لعام 1202م، وعندما بدأت البندقية في ضرب العملات الذهبية في عام 1284، كانت تُعرف باسم دوكاتي أوري، واقتصر المدلول فيما بعد على أي عملة ذهبية كانت، :

- Grierson philip: Carolingian Europe and The Arabe ; The Myth of the Mancus, Revue belge of philologie et d'Histoire, T32, fasc4, 1954,p1069.

1 -Ibid, p1070.

2- سيراكوزة: سماها العرب سرقوسة، وهي مدينة ساحلية تقع جنوب شرق جزيرة صقلية، أنظر: الحموي، معجم البلدان، 214/3 .597/2

3 -Ibid p1072.

4- J.Y.Akerman M. de longpérier وهما عضوان بارزان في جمعية النميات الإنجليزية منتصف القرن 19م، النظر في

Mancus حيث ثبت لهما مما لا يدع مجال للشك أن أصله عربي مشتق من الكلمة العربية "منقوش" وظهر أنه وصل إلى أوربا عن ط

التجارة أين تم تقليده من طرف ملوك أوربا نهاية القرن الثامن ميلادي، أنظر:

- J. Y. Akerman and Adrien de Longpérier: "The Gold Mancus", The Numismatic Chronicle and Journal of the Numismatic Society, Vol. 5, 1842- 1843, pp. 122-124.

-Dozy Reinhart : Supplément aux Dictionnaires Arabes, T2, E2, Librairie Orientale et Américaine, 1927, p712.

2

باللغة العربية وسنة الضرب بالتقويم الهجري في سنة 157¹

عنه جريسون وكثير من الأبحاث المعاصرة، أليس ذلك دليل على تأثر ملك مرسيا بالدينار العربي

3

ونخلص هنا أن الدينار العربية أمكن لها أن تسود عرش التجارة غرب البحر المتوسط لقرون عديدة، ولم يكن ذلك ممكناً إلا بفضل السياسة النقدية التي اتبعها المروانيون في الحفاظ على نقاء العيار وتماها

4

Miliaresid التي ضربت سنة 102/ 720 كانت بوحى من الدرهم العربي، لابل أن كثير من

الدراهم البيزنطية في القرنين الثامن والتاسع ميلا

المروانية رائجة في بداية حكم العباسيين حيث أحدثوا تغييرات طفيفة على عملتهم حتى كان

بينهما، كما استمر ضرب النقود في الأندلس على الطراز الأموي الشرقي إلى سنة 316/ 928⁵

(367/ 977)، أن دار السكة بقرطبة كانت تصدر نحو مائتي ألف دينار في السنة قبل عام

951/ 340م وهو مبلغ كبير كما يظهر كان جزء كبير منه موجه لسد احتياجات الدولة من السلع الضرورية داخل

البلاد الإسلامية إلى الغرب الأوربي

في صورة نقود مسكوكة فاستخدمته أوربا البربرية كما هو في دفع ثمن الواردات، كما تم تقليد هذه السكة في بعض

مناطق الغرب المسيحي في محاولة للحد من سيطرة التجارة الإسلامية على العالم القديم⁶

Mancus زيف ادعاءات بيرين مرة أخرى حيث لم تنقطع المبادلات التجارية يوماً بين الشرق

والغرب مع استمرار تدفق الدينار الإسلامي إلى أوربا طوال قرون⁷.

ومن هذا كله نخلص؛ إلى أن عهد عبد الملك بن مروان شهد ظهور عملة مستقلة تنسجم مع الصبغة

حميز في جميع شؤون الدولة المالية والإدارية، وكان للعناية البالغة التي حظيت بها أن

1 - Carlyon Britton: A Gold Mancus of Offa King of Mercia BNJ v5 n5, 1908 ; p55.

2- جمعت عينات لدينار تعود لسنة 157/ 773 بلغ وزن الدينار الذي ضربه الملك أوفاً 66 : mancus ، في حين كان 66.5

- Akerman and Adrien, op cit, 56, 57.

3- الكنايني مصطفى: عصر الملك أوفاً، (ط1) : 112 118 (1986)

- Lombard, Les Bases Monetaires, op cit , p159.

4- باكارك جيري 28.

5- 366 لامية في القرن الأول للهجرة، 339 : الطيبي أمين: 68

النقود العربية، انتشارها وأثرها في أوربا في القرون الوسطى، مجلة المؤرخ العربي، ع19 1981 198 .

6- Ibid, p157. 112/1

7 -Quisnat , op cit , p301.

أصبح لها المكانة التي جعلت منها وسيلة للتبادل والتداول خارج العالم الإسلامي، فأضحت تنافس النقد العالمي، ومؤشر إيجابي لازدهار تجارة المسلمين في فترة القرون الوسطى.

وبعد:

على التجديد في وسائله وتنمية موارده في مختلف قطاعاته الحيوية، مما أفرز نتائج كان لها الأثر على المستوى الداخلي والخارجي؛ حيث غذت الزراعة عنوانا للإعمار من خلال تطور آليات خدمة الأرض، وابتكار تقنيات محدثة في أساليب الري وهندستها، كما غذت الصناعة محط اهتمام المسلمين مما جعلها أكثر تنظيماً وتطوراً في فنياتها، وأضحت المبادلات التجارية تتم بسهولة ويسر في أقاليم الدولة وفق أساليب حديثة وزادت قوة النقد شطة المختلفة واستقرار مستوى المعيشة، وكان لا بد لهذه المخرجات وغيرها كثير أن ينعكس طيفها خارج حدود الدولة فيسهم في إثراء التراث الإنساني ويكون في كثير من الحالات قاعدة ارتكز عليها الأفراد والجماعات في حل كثير من مشاكل الإنماء وتطوير أساليب العيش، ولو كتب لذ باستمرار عمر الدولة لكان فيه الكثير من الإضافة للأمة والإنسانية جمعاء.

IV. آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في الحياة الاجتماعية.

أ. المستوى المعيشي:

تهدف السياسات الاقتصادية للدول إلى بلوغ مرامي تتعلق أساساً بتحقيق التنمية الشاملة بغية الوصول برعاياها إلى مستوى معيشي لائق، ولا شك أن ذلك يتركز على عوامل العرض والطلب والقوة الشرائية، وقوة وجهود الخلفاء والأمراء في ميدان الإ والإعمار باستمرار العطاء في العهد المرواني، كما أسهمت في مد يد العون للمحتاجين¹ في أرجاء الدولة لكثرة ما كان يقع بأيدي القادة والولاة من أموال نقدية وعينية، مما زاد سعة في الانفاق وارتفاع قيمة التبادل في نماء الأسواق وفي هذا الصدد كتب عمر بن عبد العزيز إلى أحد عامله: ((درهم للغارمين ... واعط ... تاجراً أتى على ما في يديه، وأخرج مائة ألف درهم لأبناء السبيل...))².

وعلى الرغم من تلك الجهود المبذولة من طرف الدولة في تحقيق مستوى المصادر يشير إلى وجود تفاوت في مستوى المعيشة بين أفراد المجتمع الأموي في العهد المرواني، والظاهر أن يمكن التمييز بين مستويين من مستويات المعيشة؛ الأول ويشمل أصحاب العطاء من المقاتلة والموظفين في إدارة الدولة

1- شهد عهد الخليفة هشام بن عبد الملك الكثير من النوازل والكوارث، فقد أنفق في إحداها

كانت قد نزلت إلى الشام من قحط أصابهم ثلاثة سنوات، أنظر: 430، ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، 165/8، العسقلاني، الإصابة في .498/5

2- 199/8

حباب الأراضي وكبار التجار، والمستوى الثاني ويشمل عامة الناس ممن كانوا غير مسجلين في ديوان العطاء وبعيدين عن العمل في الوظائف الحكومية، يعتمدون في حياتهم فيما يبدو على الكسب وامتهان الحرف،

أما المستوى الأول: فيظهر أن الحد الأدنى الذي تأخذه غالبية أهل العطاء من المقابلة هو مائتي درهم خلال فترة القرن الأول هجري، وهو في الحقيقة أقل من دخلهم السنوي نظرا لما كانوا يحصلون عليه من الأرزاق وما يصيبونه من الغنائم في المعارك، فضلا عما يأخذه أفراد عوائلهم بدورهم من الأعطيات والأرزاق والكسوة المي فإن غالبية المسجلين في ديوان العطاء كانوا يعيشون حياة لاثقة ما داموا يحضون برعاية الدولة.

ويتبين من نظام الرواتب المتبع في الدولة، أن رواتب موظفي الدولة كانت تفي في عمومها بالحاجة وتزيد عنها تماشيا ودرجة المنصب وأهميته؛ فقد كان الحجاج بن يوسف يجري على كاتبه يزيد بن مسلم ثلثمائة درهم في الشهر، فكان يزيد يعطي منه خمسين درهما لزوجته، وينفق في ثمن اللحم خمسة وأربعين درهما، وينفق باقيةا في ثمن فإن فضل شيء ابتاع به شيئا وسقاه المساكين¹، علما أن أجر الكاتب في العهد المرواني هو

وسط ما كان يتقاضاه العامل في الدولة زيادة على الأرزاق، فالوظائف الرسمية مثل المعلم، والخدمة في الشرطة والقضاء كانت تعرف رواتب أعلى مما يتقاضاه الكاتب²، ففي رواية الذهبي (748 / 1347) ((

بكر بن محمد بن حزم الأنصاري... أمير المدينة ثم قاضي المدينة... قال أبو الغصن المدني³: رأيت في يد أبي بكر بن حزم خاتم ذهب، فضه ياقوتة حمراء، قلت: لعله ما بلغه التحريم، ويجوز أن يكون فعله وتاب... وقيل: كان رزقه في الشهر ثلاث مائة دينار⁴، وهذا النص يبين مدى الترف الذي كان يتمتع به الموظفون في إدارات الدولة، الراتب الذي يتقاضاه ابن حزم ولبس خاتم الذهب خير دليل على ذلك، ويبدو أن حياة الترف هذه قد غلبت على حياة القاضي ما جعله يرتكب مخالفة شرعية ويظهر ذلك مما أثاره النص من مسألة فقهية.

وأمام سعة العيش التي تمتعت بها الطبقة المتنفذة من الولاة والعمال صار الولاة يتباروا في إطعامهم، فكانت لوالي مصر عبد العزيز بن مروان كل ليلة ألف جفنة ملائنة بالطعام تفرق على المساكين والفقراء، كما كانت له كل ليلة مائة حلة تحمل على عجل وتفرق على قبائل العرب التي حوله، وكان يزيد بن المهلب والي العراق يطعم على ألف خو⁵، وربما كان في ذلك مبالغة لكن ما يستفاد هنا؛ هو أن الدولة حاولت

1- الطبري، تاريخ الرسل، 96/8، ابن حمدون بن الحسين (562 / 1167): (1، بيروت: دار صادر، 1996) 318/9.

2- تراوحت أعطيات المعلمين والقضاة ما بين مائة دينار ومائتين، وبلغت أعطيات أفراد الشرطة في عهد عمر بن عبد العزيز عشرة دنانير في ا : 229 355/36 177.

3- ثابت بن قيس أبو الغصن المدني الغفاري مولى بني غفار: مولى عثمان بن عفان، قليل الحديث، أنظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، 13/2.

4- سير أعلام النبلاء، 313/5.

5- 88، ابن إياس محمد بن أحمد (929 / 1523م): بدائع الزهور في وقائع الدهور، تح: مصطفى محمد، (القاهرة،

الهيئة المصرية للكتاب، 1984) 122 / 1.

تقريب الفوارق الاجتماعية من خلال تجسيد مبادئ التكافل الاجتماعي ومنه محاولة تقريب الهوة بين الراعي

و أن شيوع الترف وسط الطبقة الحاكمة والأثرياء والمتنفذين أدخل كثيرا من العادات الجديدة التي تأثر بها العرب في حياتهم حيث علق الخليفة سليمان بن عبد الملك في ذلك قائلا: ((لبسنا اللين حتى استحسنناه، وأكلنا الطيب حتى أجمناه))¹؛ فاتخذوا من ذلك ملابس مشغولة من الح والوشى، وتلك المصنوعة من الخبز² واللحوم، وتذوقوا أنواعا كثيرة من الحلوى³.

أما المستوى الثاني: قدرتهم الشرائية تخضع لتقلبات السوق حيث شهدت الأسعار في العهد المرواني في أغلب فتراتها زيادة في الأسعار نتيجة ظروف مختلفة؛ الأوبئة دروا كبيرا في تفحش الأسعار في الفترة ما بين سنة 80 / 699 100 / 718 رغم للكوارث الطبيعية دور في انتشار الغلاء⁴ 66 / 685 انتشرت المجاعة في الجزيرة الفراتية حتى أصبحت ثلاثة أمداد من القمح بدينار، وفي سنة 68 / 687 تعرضت الشام إلى قحط شديد حتى لم يقدر المسلمون من شدته على الغزو، وارتفعت الأسعار في بلاد ما وراء النهر سنة 86/714 حتى أصبح سعر الففيز من الحنطة يفوق أربعة دراهم، وزاد سعر رغيف الخبز نتيجة القحط في خراسان سنة 115/733م حتى صار بدرهم⁵، واستنادا إلى ساويرس فقد ارتفع سعر الإردب من القمح في مصر من خمسة (25) إردبا بدينار إلى أربعين(40) إردبا مقابل دينار واحد في خ وفي سنة 119 / 737م كانت وجبة سمك لشخصين في الكوفة تكلف درهما⁶ ونتيجة اشراك الفلاحين في جيش

1- الجاحظ، البيان والتبيين، 59/2 .47
2- البيهقي، المحاسن والمساوي، 162 .175/3 : أجود الحرير، الحرير الذي ينتزع قبل أن تخرج الدودة من

3- أدخل الفرس أنواعا من الحلوى في العراق مثل: الخشكتانج، والذابجوج والأضيقة اليابسة، أنظر: المسعودي، مروج الذهب، 30/3.

4- وصلت إلى 10 100هـ، ويعود ذلك بحسب دراسة العدوي أحمد لكثرة سنون الأوبئة في هذه الفترة، أنظر: الطاعون في العصر الأموي، 87هـ ثم 80 87هـ، ثم انخفضت انخفاضا حادا لتصل 12 20

5- وصلت إلى 10 100هـ، ويعود ذلك بحسب دراسة العدوي أحمد لكثرة سنون الأوبئة في هذه الفترة، أنظر: الطاعون في العصر الأموي، 123، الجفري، التطور الاقتصادي في العصر الأموي، 139.

6- 103/9 الطبري، تاريخ الرسل، 127/6 518 92/7

- The Chronicle of Zuqin, op cit, pp474, 475.

6- 155 152، صكبان علي: موقف الدولة الإسلامية من إحتكار المواد الغذائية في القرن الأول هجري، مجلة كلية التربية للبنات،

32 02 2012 342. كانت أسعار السمك في متناول العامة حيث بلغ ثمن في العراق

(75/ 95) درهما، وبغض النظر عن القيمة وسعرها فإن يدلل على الوفرة ورخص السمك في الأسواق، أنظر: الحموي، معجم

مروان بن محمد في حربه ضد إبراهيم بن الوليد التهبتهت أسعار المحاصيل الزراعية حتى بلغ سعر ثمانية أقفاز من
1 اسة توسيع ملكيات الأراضي الزراعية التي مارسها كبار ملاك الأراضي وبعض أمراء

الأسرة الحاكمة، والهجرة من الريف إلى المدن زيادة على الحروب التي عرفتها الدولة سببا رئيسا في ا

وعانت فئة من الأعراب خارج المدن من الحاجة نتيجة اتجاه الدولة نحو تغيير أنظمة الإنتاج القديمة وتطور الما
2، فلم يجدوا من أوجه الكسب سوى ما امتهنوه من حرفة الرعي³

الأنظمة الإنتاجية من تعميق الهوة بينهم وبين أشرف العرب الأوائل الذين استقروا بالأراضي المفتوحة، وكونوا
ثروات نتيجة عملهم في الزراعة والتجارة، في حين كان نظام الرعي مرهون بالخصب والمطر، وقد أدى هذا الوضع
إلى بروز ظاهرة الصعلكة⁴ خارج المدن، كشكل من أشكال الاحتجاج الاقتصادي والاجتماعي في العصر الأموي،
دمين، وكان شعْرهم يُصور وضعهم المزري

5

وعلى كل فإن الدولة اتبعت سياسة حرية التجارة ولم تقيد نقل السلع ولم تحتكر تجارة أي بضاعة، كما قامت
الدولة بجباية الضرائب من الفلاحين نقد وعينا للتخفيف من آثار تقلبات الأسعار، وبالتالي لم يحدث استقرار كبير
وملفت للأسعار طوال العهد المرواني مقارنة بما كان سائدا في الدولة الإسلامية، كما أنه ليس في إمكان الباحث
الاعتماد على ما ذكره بعض المؤرخين مثل الطبري من أن الأسعار قد رخصت في أغلب الأمصار
691/ 72⁶، فهو يشير هنا إلى فترة محددة لا يمكن أن نقيس عليها، ويتتبع ما ورد في المصادر من إشارات
حول أسعار بعض السلع والحاجيات أمكن الخروج بتصور حولها، ونذكر من ذلك أسعار العبيد؛ حيث اشترى

1- ، تاريخ القزويني المنحول، 91 90.

2- الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، 33، جعيط هشام: الفتنة، جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، (ط4، بيروت: دار الطليعة،
2000) 83.

3 - Aschtor, op cit,p16.

- : رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2000
99.

4- الصعلكة: وأصلها الفقر، وقد كان القاسم المشترك بين فئة من الشعراء الخارجين على سلطة الأمويين، حيث امتهنوا السلب والغزو، وذاع صد
ن اشتهر في عهد عبد الملك بن مروان: طهمان بن عمرو الكلابي، والسمهري بن بشر العلكي، جحدر بن مالك الحنفي، أنظر: مروة محمد:
الصعاليك في العصر الأموي، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1990)

5- ينقم الإحيمر السعدي، وكان لصا فاتكا في بادية الشام (ت787/ 170) قوافل الأثرياء فيحث أصحابه على مهاجتها قائلا على وزن

: قُلْ لِلصُّوْصِ بَنِي اللَّخْنَاءِ يَحْتَسِبُوا ❁ بَزَّ العَرَاقُ وَبَسُوا طَرْفَةَ اليَمَنِ

: فَسَرَبَ تَوْبِ كَرِيمٍ كُنْتُ آخِذُهُ ❁ من القَطَّارِ بِلَا نَقْدٍ وَلَا ثَمَنِ .

.378/2

6- الطبري، تاريخ الرسل، 130/7 175/6.

خالد القسري والى العراق عبدا بستمائة درهم بينما بلغ سعر العبد في غزوة بدر خمسمائة درهم¹
ت فبلغ ثمن الشاة زمن الخليفة عمر بن الخطاب ؓ عشرة دراهم بينما بلغ سعرها في أوائل العصر الأموي
ستين درهما²، وكان سعر الثوب العادي زمن الخليفة علي بن أبي طالب ؓ يتراوح بين ثلاث وأربعة دراهم، في
حين وصل ثمنه زمن الخلافة الأموية عشرة دراهم³
الحاجيات ارتفعت بصورة ملحوظة رغم
أن الفارق الزمني بين فترة وأخرى ليس كبيرا.

ولعل ارتفاع أسعار الحاجيات المختلفة يعود بالأساس إلى اختلاف أسعار الصرف بين الذهب والفضة من فترة
لأخرى، حيث نلاحظ أن سعر تبادل الدينار للدرهم في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ؓ 10:1، بينما بلغ
في عهد الخليفة عبد الملك 15:1 22:1 (808/ 786- 193/ 170)⁴.

لقد حاول خلفاء بني مروان التدخل في حدود ما يُسمح به لتحديد أسعار بعض الحاجيات مما لها صلة بأقوات
:))

بكم هذه؟ فيقول: بفلس، فيقول: ((، وفي هذا إشارة إلى أنه كان على دراية بمستوى الم
الزراعي، ويشعر بضرورة تخفيض الأسعار لمستوى مقبول، ك

الأسعار في متناول العامة⁵، وتشدد الولاة في محاربة كل من يجروء على التلاعب بالأسعار في أقاليم الدولة حيث
نجد والى سليمان بن عبد الملك في بلاد ما وراء النهر يوجه تحذيرا للعامة شديد اللهجة يمنعهم فيه من التلاعب
:)) أعلى عليكم أسعاركم، والله ليصيرن القفيز في السوق غدا بأر:

((⁶، وهو ما يبين تحكم فئة من الخاصة في أرزاق الناس، حتى صارت أسعار المواد الأساسية
اتخذ بعض الولاة إجراءات لمنع احتكار السلع وقدموا تسهيلات للتجار لنقل السلع والطعام إلى المدن من أجل
كسر لهيب الأسعار، وهو ما أبانت عنه البرديات في مصر حيث جاء في رسالة مؤرخة سنة 91/ 710
الوالي قره بن شريك إلى عامله على أشقوة من قرى الصعيد، يأمره فيها بتشجيع التجار على نقل سلعهم إلى
الفسطاط التي قل بها الطعام، كما أمره بإسقاط المكس على الأسواق حفاظا على استقرار الأسعار، ووجه
لاحتكاره فيما يبدو⁷.

1- 436/1، الطبري، تاريخ الرسل، 28/7.

2- الجاحظ، البيان والتبيين، 120/3، ة والاقتصادية في البصرة، 154.

3- 168/5، العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، 158.

4- نازدار، تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي، 185.

5- 398/8، الطبري، تاريخ الرسل، 496/6، ابن كثير، البداية والنهاية، 609/12.

6- الطبري، تاريخ الرسل، 518/6.

7- 70 71.

ويبدو أن تلك الإجراءات لم تمنع الناس من إظهار قلقهم وتذمرهم من الغلاء؛ ففي العزيز ارتفعت الأسعار كثيرا، غير أن الدولة لم تشأ أن تتدخل لشعورها بأن ذلك مر طُلب من عمر بن عبد العزيز أن يسعر رفض ذلك قائلا: ((إنما السعر إلاّ لله))¹، وعلل ارتفاع الأسعار في عهده بأنه لا يثقل الفلاحين بالضرائب، لذا فإنهم لا يعرضون بضاعتهم كلها في السوق لسد الضرائب فتقل بذلك

ويظهر مما سبق ذكره أن للدولة مسؤولية كبرى في توجيه الأسعار للمستوى الذي يمكن القبول به، غير أن تدخلها وخاصة في مسألة احتكار الغلات وأماكن تسويقها يعد سببا رئيسا في زيادة الأسعار، حيث يروي الطبري أن خالد القسري والي العراق خطب سنة 120 /738م، في : ((إنكم زعمتم أنني أغلي أسعاركم، فعلى من يغليها لعنة الله، وكان هشام كتب إلى خالد لا تبين من الغلات شيئا حتى تباع غلات أمير المؤمنين حتى بلغت كيلجة² درهما))³، ويفيد نص الطبري في أن أي تدخل للدولة سيؤدي حتما إلى اضطراب الأسعار، كما يخدم مصالح الحاكم ورجالاته، ذلك أن خالد القسري كان يمتلك أيضا الأراضي في سواد⁴، ويبدو أن هذا التدخل الذي حدث في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك لم

يقتصر على سنة واحدة بل امتد لفترة طويلة من ولاية خالد القسري، كما لم يقتصر على بيع غلات والمتنفذين في الدولة بل امتد إلى منع بيع الغلات التي تجيها الدولة من الفلاحين⁵ عبد العزيز لهذه المشكلة فأصدر قرارا لعماله بعدم مزاوله أي نشاط تجاري في مناطق ولايتهم لأن ذلك مضر⁶.

وفي المحصلة فإن الدولة الأموية في العهد المرواني حاولت اتباع السبل التي تكفل مستوى معيشي لائق لرعاياها من خلال فرض العطاء والأرزاق، ومراقبة الأسعار ومحاربة الاحتكار وتوفير السلع، وهو ما أدى إلى استقرار نسبي في الأسعار، غير أن ذلك كله لم يمنع من ظهور الغلاء في أغلب فترات حكم المروانيين نتيجة ظروف طبيعي وسياسية واقتصادية، كما أن حد الفقر لم يصله أحد في الأعم الأغلب، ذلك أنه لم يكن من الصعب على الفرد

1- مال أبو يوسف: حدثني عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه قال: قلت لعمر بن عبد العزيز: ((يا أمير المؤمنين، ما بال الأسعار غالية في زمانك، وكانت في زمان من كان قبلك رخيصة؟ قال: إن الذين كانوا قبلي كانوا يكلفون أهل الذمة فوق طاقتهم؛ فلم يكونوا يجدون بدا من أن يبيعوا في أيديهم، وأنا لا أكلف أحدا إلا طاقتهم؛ فباع الرجل كيف شاء قال: فقلت: لو أنك سعرت لنا قال: ليس إلينا من ذلك شيء؛ إنما السعر إلى الله)) : 145، حسام، أثر الأسعار في تلبية الحاجات ومتطلبات المعيشة في الدولة الإسلامية، العصر الأموي، مجلة تكريت للعلوم،

19 06 2012 408.

2- الكيلجة: لفظ فارسي معرب، ويساو 1625 غ، انظر: فالتر هانس، المكايل والأوزان الإسلامية، 71.

3- الطبري، تاريخ الرسل، 154/7.

4- الطبري، تاريخ الرسل، 151/7 152/7.

5- صبكان حاسم: تسعير المواد الرئيسية في الإسلام، مجلة كلية التربية للبنات، مج 27 6 2016 1846.

6- بن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، 87 347.

في الدولة الإسلامية في ظل تلك الجهود التي لمسناها في الجانب الاقتصادي أن يعيش كريما مصانا في مجتمعه إن كان هو إيجاباً:

ب. حركة السكان وتركيبهم:

إن استقرار العرب في الأمصار وانتشارهم في المدن والقرى ساعد على اختلاطهم واحتكاكهم بعناصر السكان الأصليين، فبعد أن سكنوا المدن انتشروا في أنحاء مختلفة من الدولة لدواعي انصبحت أساساً على إعمار البلاد بالمقاتلة من أجل حماية المناطق الحدودية وإيج:

لقد استوطن العرب المدن والقرى بالشام طوال العصر الأموي وخالطوا أهلها مخالطة قوية، يوضح ذلك جدول السكان الذي سجله اليعقوبي (292/ 904م) في القرن الثالث، واستمدته من مصادر مختلفة، فهو يبين أن كل

وفي العراق اضطرت الدولة الأموية تحت ضغط هجرة القبائل العربية نحو المدن، وما نتج عن ذلك من مشاكل اقتصادية وسياسية، إلى نقل جماعات من القبائل العربية لحواضر وقرى الله القسري نفى جماعات من العرب وعيالهم من السواد بعد قتلهم أحد الجبابرة من الدهاقين، فقال في ذلك أحد:

أَيُّقْتَلُ عَامِلٌ بَدْرًا بَجُرْدٍ ❁ فَتَنْفُونَ الْعِبَادَ مِنَ السَّوَادِ
لَعَلَّكَ أَنْ تَرَى عَمَّا قَلِيلٍ ❁ عِيَالِكَ يُسَلْبُونَ بِكُلِّ وَادٍ².

وهو ما يدل على وجود منافسة كبيرة بين القبائل العربية على تملك أراضي السواد، فقد حازت قبيلة همدان وبجيله وحدهما قرى واسعة، وتعاضم شأن سكان السواد من العرب حيث أصبحوا مصدر قلق للحكم الأموي³.

وفي خرسان أسهمت عمليات الفتوح والبعوث في انتقال القبائل العربية:

4 توطين أكثر من خمسين ألف مقاتل من مصري الكوفة والبصرة بعيالهم⁵

العرب إلى خرسان طيلة الحكم المرواني، وقد قدر العلي صالح أعداد المقاتلين من العرب في خرسان بالإضافة إلى

1- اليعقوبي، البلدان، 160-166، عطوان حسين: الجغرافية التاريخية لبلاد الشام، (ط1، بيروت: دار الجيل، 1987) 112.

2- 89/9.

3- الطبري، 130/6، السعديات، استقرار القبائل العربية في العراق، 195.

4- (53/ 673م): استلحقه معاوية بن أبي سفيان بنسبه، تولى الإمارة منذ عهد الخليفة علي بن أبي طالب عليه السلام، ولآه معاوية العراق،

: 216/5، ابن أبي حديد، شرح فتح البلاغة، 180/16.

5- 396.

عوائلهم حتى مقتل 96/ 714م بما يقارب من مائتي ألف مقاتل، هذا وسكنت القبائل العربية العديد من مدن خرسان مثل مدينة مرو، التي يصفها اليعقوبي أن بها قوما من العرب من الأزدي وتميم وغيرهم، ووصف سكانها المحليين بأنهم أشرف من دهاقين والعجم، وفي سنة 120/ 738م، بنى¹، وعن الأسباب التي دعت أسد إلى بناء عاصمته الجديدة أنه أراد فيما يبدو أن يتعد بجند الشام من تأثير السكان المحليين، ويذكر البلاذري أن قتيبة بن مسلم أسكن العرب أرض فرغانة والشاش في ما وراء النهر²، ورغم أهمية هذه الإجراءات فإنه فيما يبدو كان لها انعكاس سلبي أثر على مورد الخراج بالإقليم بالنظر للأعداد الكبيرة التي تم إرسالها من المقاتلين، كما أسهمت في تقلص حجم الأراضي الخراجية باستيطان العرب لمساحات كبيرة منها، وهو ما ظهر من شكاية عمال الخراج نتيجة نقص الجب عبر الحجاج الثقفي عن تخوفه من هذا الأمر قائلا: ((ما أبغض إلي أن تكثر العرب في أرض الخراج))³.

توالت هجرة القبائل العربية لمصر منذ فتحها فاستوطنوا المدن والقرى، ويشير الكندي(355/ 966) المروانيين شجعوا الهجرة لحاجتهم لأعمال الرباط والجهاد، حيث ألقوا خمسة آلاف لأهل مصر سنة 100/ 718م، ويبدو أن أعداد اليمينية كانت غالبية ما دفع بالخليفة هشام بن عبد الملك أن أرسل إلى البادية فاستقدم أربعمئة من بطون قيس المختلفة، وأوفدها إلى مصر فنزلت بالحواف الشرقي حول بليس ففرض لهم مهم حتى بلغوا ألفا وخمسمائة بيت من قيس بعد وفاة الخليفة هشام⁴.

وفي مناطق الثغور أقطع عبد الملك بن مروان القبائل العربية منطقة عسقلان على ساحل فلسطين، و ساحل انطاكية للجنود مقابل دينار، كما أقطع الوليد بن عبد الملك الجند في أرض سلوقية باعتبارها من الثغور، وسير⁵، وفي بلاد المغرب أقطع الوليد صالح بن من الحميري كورة نكور⁶ 91/ 709م، وكان من ضمن البعوث التي أرسلت لفتح بلاد المغرب⁷، وفي الأندلس أقرت القبائل على الأراضي التي سيطرت عليها، ما أدى إلى حيازة القبائل لأراضي واسعة سميت بأسمائها كما

- 1- اليعقوبي، البلدان، 99، السمعاني عبد الكريم بن محمد(562/ 1167م): الأنساب، تح: بن يحيى عبد الرحمن، (ط1)، حيدر آباد: مجلس دائرة (1962) 231، استيطان العرب بخرسان، مجلة كلية الآداب 1958 40.
- 2- 416، الطبري، تاريخ الرسل، 500/6.
- 3- 391 55/7 الموارد المالية للدولة الإسلامية في العصر الأموي، 295 160.
- 4- 53 رزي، الخطط والآثار، 152/1.
- 5- 144 145 149.
- 6- : وهي مدينة كبيرة بينها وبين البحر نحو عشرة أميال وقيل خمسة، أنتظر: الحميري، الروض المعطار، 576.
- 7- 176/1 283/6.

همدان و أسد، كما حازت شخصيات كورا بأكملها على اعتبار أنها من مناطق الثغور، وكانت هذه الأقاليم الخليفة للقبائل نظير جهود الفتح¹.

توطين القبائل العربية في مناطق مختلفة من الدولة، من أجل تحقيق غايات سياسية وأخرى اقتصادية؛ فما من شك أن الحفاظ على جهود المسلمين في فتح أراضي جديدة كان لهم، ولضمان استقرارهم كان الحاجة ملحة لتوفير شروط بقائهم بإقطاعهم، وبالتالي تمصيرها بعد أن كانت قاصرة على الجند المقاتلين، يتبع ذلك من الدعوة للدين ونشر للسان العربي، كما يعمل على تمدن العرب والتخلي عن حياة البداوة والترحال.

ولتحقيق نهضة تنموية في تلك المناطق استعان المروانيون باليد الخبيرة من غير العرب في الزراعة والحقوها بمناطق تواجد القبائل العربية؛ فعندما بنى الحجاج الثقفي مدينة واسط سنة 86 / 705 من بخارى بغية إعمارها² توطين جماعات من الأرمن في سنة 95 / 713 غاية غاياته⁴ وجه يزيد بن عبد الملك إلى المصيصة أربعة آلاف جاموسة مع زطها، ونقل إليها الفعلة من الروم⁵ وفي أنطاكية وطن مروان بن محمد جماعات من الصقالبة ()⁶ كانت تمتهن الزراعة وبعض الحرف، ويبدو أن بعضا منهم قد رُهِم الوصول لمناصب قيادية مثل سلساق قائد الصقالبة في جيش مروان بن محمد⁷، وعرف عن قبيلة بني تميم أن أكثر مواليتها من الأساورة والسيابجة⁸، ويبدو أنه تم نقل أعدادا كبيرة منهم إلى خرسان رفقة أفراد القبيلة⁹، كما تم توطين جماعات منهم في ثغور بلاد الشام، واتجه الأمير مسلمة بن عبد الملك إلى توطين قبائل ربيعة النصرانية في بلاد الخزر وبني لهم أهراء¹⁰، إلى جانب هذا كله شجع المروانيون هجرة القبائل البربرية إلى الأندلس لإعمارها وتحقيق الاستقرار بها

- 1- كانت قرية شوس بالبيرة لبني تميم، وسكن بني أمية وادي بني أمية بالبيرة أيضا، وكانت كورة إشبيلية للحضرميين، كان فحوص رعين أنظر: ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، 127/2 434، مجهول، أخبار مجموعة، 95 96.
- 2- 365.
- 3- مدينة كبيرة من أجل الثغور دون جبل اللكام إلى ما يلي الجزيرة، أنظر: ابن حوقل، صورة الأرض، 181/1.
- 4 - Ibid, T2, p482, Agapius de Menbidj: Histoire Universelle, Partie 2, p 240 .
- 5- وهم جيل من أهل الهند، إليهم تنسب الثياب الرطية، أنظر: الهروي، هذيب اللغة، 111/13.
- The Chronicle of Zuqnin, op cit, T02, pp474-475.
- 6- الصقالبة: قوم حمر الألوان صهب الشعور يتأخمون بلاد الخزر في أعالي جبل الروم، أنظر: الهروي، هذيب اللغة، 289/9.
- 7- 168 الطبري، تاريخ الرسل، 324/7.
- Michel le Syrien op cit, p482.
- 8- السيابجة والأساورة: قوم من الهند يستأجرون ليقاتلوا في السفن، استقروا بالعراق وعملوا في مهن مختلفة، والأساورة من الفرس اشتهروا بالرماء : ابن دريد، جمهرة اللغة، 1328/3، الزخشي، أساس البلاغة، 481/1.
- 9- الأصفهاني، الأغاني، 179/3، السعيدات، استقرار القبائل العربية في العراق، 116 131.
- 10- 365 217/1.

إلى جانب العرب، فقد اعتاد أغلبهم على قسوة العيش في المناطق الجبلية والنائية، فاستوطنوا المناطق الشمالية التي تتعرض لهجمات النصارى وأقاموا فيها القلاع والحصون، وكان لبقائهم فيها أثر كبير على استمرار الحكم الإسلامي لها مدة ثمانية قرون¹.

وعلى ضوء ما تم استعراضه فإنه بالنظر إلى موقع الدولة الجغرافي وما ميزها من تنوع في موارده

الخبرات التقنية والعلمية حتى وإن كانت من خارج الدولة، وكان لتوسع النطاق الجغرافي و مدن نتيجة الهجرة إليها، أن ظهرت الحاجة الملحة للتنسيق بين سياسات المناطق المختلفة ومحاولة إنمائها، فعملت الدولة على تشجيع تنقل الجماعات، ورؤوس الأموال والأيدي العاملة من مناطق التوطن الصناعي القديمة الغنية بالأموال والخبرات الفنية، إلى المناطق الفقيرة إلى الصناعات وبحسب حاجة الأقاليم المتنوعة، وهو ما أسهم في خلق أسواق جديدة لتصرف الإنتاج، كما ساهم في تمويل بيت المال بمداخل جديدة.

وما من شك أن التطور الذي عرفته أنظمة الحياة الاقتصادية غير كثيرا في نمط معيشة الكثير من الفئرا جديدة لها من خلال اتخاذ النشاط الاقتصادي سبيلا لتحسين وضعها في الحياة، فساعدتفاعلها وانخراطها مع نمو أوجه النشاط الزراعي والصناعي والتجاري، في دفع جهود التنمية وبدل الكثير من المفاهيم والنظم الاجتماعية السائدة، ولعل أبرز هذه الفئات التي يمكن الحديث :

نشاط المرأة الاقتصادي في العهد المرواني: كان للمرأة ظهور بارز وفاعل في المجتمع نتيجة تأثرها بالسياسة العامة في الجانب الاقتصادي، أين شاركت النساء ومن مختلف المستويات والفئات الاجتماعية في العمليات التجارية وأنشطتها وظهر دورها واضحا إلى جانب الرجل؛ من أثر المعاملات التجارية الكبيرة، وأمكن لبعضهن الخروج في تجارات بين الأقاليم البعيدة؛

2.

710/ 92

وكان أثر تأمين المسالك والطرق واضحا فأفاد بخروج النسوة الباعة ؛

4

تواجهن محطات استراحة للمسافرين، حيث كانت على طريق مكة نساء يبعن الخرض³ ويلاحظ أن في هذا العصر ظهرت تجارة المكاتب⁵

1- خالد يونس: الاستقرار العربي الإسلامي في الأندلس في عصر الولاة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1991 .159

2- 18/2. كان بالكوفة امرأة تاجرة موسرة زمن الوالي بشر بن مروان، وكانت لها على الأصفهاني، الأغاني، 610/2.

3- : 135/7

4- ابن طيفور أحمد بن أبي طاهر(280 /893م): بلاغات النساء، (القاهرة: مطبعة والدة

5- : هي أن يكاتب الرجل عبده والعبد سيده، وذلك إذا كان العبد يتصرف في عمل ويؤدي غلته إلى سيده ويشترى نفسه بها، أنظر:

¹، فلم يأخذ منها شيئاً لأنه لا زكاة في مال المكاتب²

من التجارة في العصر الأموي.

ويبدو أن ممارسة حرفة التجارة أضحت مقصد الكثير من النساء، فلجأ كثير منهن للاقتراض من أصحاب الأموال في سبيل تحقيق الربح والثراء³، ووصل الحال بأخريات إلى اتخاذ ما كان بأيديهن من متاع أو عقار كتأجير ^{ته} كسب المال، حيث قامت امرأة بمكة تدعى خليدة بتأجير دارها للحجيج⁴.

وأمام تدفق أموال التجارة وشيوع الثراء توجهت كثير من النساء من أصحاب الجاه لامتلاك الأراضي واستصلاحها، ومن ذلك؛ ما كان لخيرة بنت ضمرة زوجة المهلب بن أبي صفرة من أراضي زراعية واسعة بالبصرة، وكانت تستخدم الإماء في استصلاحها وأوكلت وكلاء من النبط للإشراف عليه

(101 / 719م)، أرضاً زراعية كبيرة بالطائف، كما شجع خلفاء بني مروان النساء على خدمة الأرض وإحيائها، حيث أقطع الخليفة هشام بن عبد الملك بنتاً للشاعر نصيب، أرضاً زراعية كانت سبباً في زواجها فيما⁵.

ور الذي لعبته نساء البيت المرواني في ردد مختلف الفعاليات الاقتصادية له

العصر؟ وما مدى إسهامهن في هذا الاتجاه؟

وما يمكن قوله هنا أن نساء البيت المرواني على الرغم من مكانتهن، فإنهن لم يدخرن جهداً في المشاركة الفاعلة كغيرهن من نساء هذا العصر، فمع توسع النشاط الزراعي وتطور نظمه لم تتخلف بعض النساء المروانيات في مزاوله هذا النشاط من خلال تملكهن أراضي واستصلاحها في مناطق مختلفة، ويلاحظ أن ملكيات النساء المروانيات من الأراضي لم ترد كثيراً في المصادر ويبدو أن ذلك راجع لوضعهن، فهن من أهل البيت الحاكم

ومن تلك الإشارات التي وردت؛ أنه كان لعاتكة بنت يزيد بن معاوية زوج الخليفة عبد الملك أرضاً بدمشق سميت باسمها، كم أقطع الخليفة هشام بن عبد الملك ابنته عائشة قطيعة في رأس كيفا بحران، وحازت

1- كان ^م معقل بالبصرة طريق المواصلات الرئيس في المدينة، لذا فقد اتخذ ع

القادمة إلى البصرة، وتفتيشها وتحصيل العشور منها، انظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، 437/57.

2- 358/8.

3- 324/6.

4- الجاحظ، الرسائل، 130/2.

5- 269/1، الأغاني، الأصفهاني، 466/14.

ﷺ

عبد العزيز بن مروان أرضا زراعية بدير سمعان¹.

وقد توسع هذا النشاط لقطاع التجارة حيث وجدت كثير من نساء البيت المرواني فيه مصدرا لتنمية أموالهن؛

م حكيم بنت يحيى بن الحكم بن أبي العاص²

السوق كان يدر عليها دخلا من خلال تأجير دكاكينه، وربما كان دورها مهما في تنظيم فعالياته التجارية³

وجد منهن من زاول التجارة عن طريق وكلاء لهن، وهو أمر كان شائعا في تلك الفترة

وضعهن الاجتماعي، إذ أرسلت زوجة الخليفة يزيد بن عبد الملك تاجرا لشراء جارية لها، الأمر الذي يدل على

4.

كما حازت بعض النساء من بني مروان الحمامات، فكان لأم عبد الله بنت عمرو بن العاص زوج

بن مروان حماما في مصر كان والدها عبد الله قد وهبها إياه، وتعد الحمامات من الأنشطة التجارية الهامة لكونها

كانت تدر مالا وفيرا قياسا بما كانت تدره الحمامات في البصرة في تلك الفترة، حيث كانت تغل ألف درهم

5.

وإزاء تلك التطورات التي مست المجتمع نتيجة تنامي فئة الأثرياء وكبار التجار وأصحاب الأراضي وتغير نمط

العيش وشيوع حياة الترف، بدأ تبرز مظاهر اجتماعية جديدة في حياة الناس لها دلالاتها الاقتصادية، وهو ما ولد

فوارق اجتماعية بدأت تبرز جليا بين الطبقة الخاصة والعامة، وكان أبرز تلك المظاهر

أسرفت الفئات الثرية في العهد المرواني في دفع المهور، وغالت كثيرا خاصة الطبقة الحاكمة من خلفاء وأمرء وولادة.

ت يحيى أصدقها أربعين ألف دينار، وأمهر بشر بن مروان أسماء بنت خارجة مئة ألف

⁶، ويبدو أن الطبقة الحاكمة وجدت في ارتفاع المهور ما يشكل قوة مضافة وعنصرا من عناصر الجاه والتفاخر

القبلي، هذا ولم تشد الطبقة الثرية من كبار التجار وأصحاب الأراضي عما كان حاصلا، ف

1- 181، يعقوبي، تاريخ يعقوبي، 307/2، الشابشتي علي بن محمد(388 / 998): (2)

بغداد: مكتبة المثنى، (1966) 216 .245/69

2- يحيى بن الحكم بن أبي العاص : ويقال بنت يوسف بن يحيى بن الحكم، ويعد يحيى بن الحكم

عبد الملك، ولآه عبد الملك المدينة ومحض، تزوجت هشام بن عبد الملك أنظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، 119/64 229/70.

3- 119/64.

4- الأصفهاني، الأغاني، 86/15.

5- 138 344.

6- 230/6 256/8، الثعالبي عبد الملك محمد(429 / 1038م): ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، (القاهرة: دار المعارف)،

299، نجمان ياسين، المهور في القرن الأول هجري، مجلة آداب 34 2001 150.

المهاشمي لخطبة رابعة العدوية¹

غلة تبلغ ثمانين ألف درهم².

وفي منحنى مغاير شهد العصر الأموي من زوج ابنته لقاء درهمين كما فهل سعيد بن المسيب، وهي إشارة أراد
ه الناس فيما يبدو إلى أن الأساس في المهر هو الرضى وبعده الرمزي، أسوة بمنهج النبي ﷺ
المباراة في رفعه والتفاخر بذلك³.

نشاط الموالى الاقتصادي: سيطر الموالى على التجارة سيطرة كبيرة منذ عهد عمر بن الخطاب ﷺ

(262/ 876)

سأل ذات مرة وقال: ((من تجاركم؟ قالوا: موالينا وعبيدنا
قال: يوشك أن تحتاجوا إلى ما في أيديهم فيمنعوكم))⁴، وفي العهد المرواني اتجه كثير من الموالى أمام الحرية المتاحة
لهم، إلى تدعيم نفوذهم الاقتصادي فمارسوا التجارة بقوة، حتى أن أحد العرب لفت نظره سيطرته
والأسواق في العراق فعبر عن ذلك بقوله على وزن البسيط:

تَأَمَّلْتُ أَسْوَاقَ الْعِرَاقِ فَلَمْ أَجِدْ ❁ دَكَائِنَهَا إِلَّا عَلَيْهَا الْمَوَالِيَا
جُلُوسًا عَلَيْهَا يَنْفَضُونَ لِحَاهِمَ ❁ كَمَا نَفَضْتُ عُجْفُ الْبِغَالِ الْمَخَالِيَا⁵.

ويظهر أن هدف الموالى في ممارسة التجارة أول الأمر، كان ينصب على مكاتبة أسيادهم نظير عتقهم، فيذكر أن
فيروز مولى حصين كاتب حصين بن الحر العبدي على خمسين ألفاً، وبمرور الوقت كون ثروة كبيرة أغرته ف
على الانضمام إلى ثورة ابن الأشعث، ويذكر ابن حبيب(333/ 945م)، أنه في
نادى منادي الحجاج: ((من جاء برأس فيروز فله عشرة آلاف، فنادى فيروز: من جاءني برأس الحجاج فله ما
ألف))، وهو ما يبين مقدار ثراء الموالى خاصة منهم موالى العتاقة⁶
ومما يذكر أيضاً أن كان يفخر بماله ويتعصب لبني جلدته فكان يمنح الواحد منهم عشرة آلاف درهم دفعة واحدة⁷.

1- رابعة بنت اسماعيل العدوية(135/ 752): مولاة آل عتيك من أهل البصرة: صاحبة مشهور، أنظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، 285/2.

2- 286/2.

3- 69/4، نجمان، المهور في القرن الأول .151

-Demombynes , op cit, p116.

4- 746/2.

5- الجاحظ، الرسائل، 251/2 .274

6- : عبداً أو أمة فيصير المعتق منسوباً إلى المعتق بالولاء، ويسمى هذا ولاء النعمة أو العتاقة، أنظر: السرخسي،

.82/8

7- المحبر، 345، إيمان علي، دور الموالى في سقوط الدولة الأموية، 119.

مارس الموالي أشكالا عديدة من التجارة فتحصصوا في سلع بعينها، مثل تجارة الزيت¹ 2 3
⁴، ما أفضى إلى تنشيط التجارة الداخلية، واختص كثير منهم في التجارة مع الأقاليم البعيدة فكان موسى بن يسار مولى قريش يجلب القند والسكر من أذربيجان⁵ م في تفعيل نطاق المبادلات الخارجية، ويذكر الطبري أن التجار الموالي كانوا يرافقون الجيوش العربية في الفتوحات الإسلامية، فيزودونهم بما يحتاجونه من الأرزاق ومعدات القتال، ثم يشترون من المقاتلة ما يحصلون عليه من الغنائم⁶ وكانت هذه العملية

حظيت جماعة من الموالي بمكانة خاصة نظير قرهما من الطبقة الحاكمة واتخذوا من التجارة حرفة ؛ فكان للوليد بن عبد الملك مولى يدعى حكم بن يحيى يكري جماله لنقل الزيت من الشام للمدينة، ويذكر الأزدي أن أحد موالي بني أمية كان يبيع الحديد في المدينة الم⁷، وقد استفاد هؤلاء بعلاقاتهم مع الخلفاء والولاة وحققوا منافع جمة فيما يبدو، حيث كان أبو كثير مولى أسلم مقربا إلى والي مصر عبد العزيز بن مروان، فكان يرسل معه الأموال إلى عمر بن عبد العزيز، ويخصه بتسهيلات حيث كانت توضع عنه العشور كلما دخل مصر بتجارته، لذا ويلاحظ أنه منذ نهاية القرن الأول الهجري بدأت طبقة من المتنفذين العرب تشتغل بالتجارة، فاستعانوا بالموالي كولاة في دفع⁸، ومثل هذا الوضع لا بد أن يجعل من الموالي طبقة مميزة داخل المجتمع، حيث تعاضمت ثروة الكثير منهم
 قرض مولى ابن سباع عبد الله بن عمر بن الخطاب ألفي درهم⁹.

هذا ونجد من الموالي من امتلك بدوره القرى والضياع والأراضي الزراعية الواسعة¹⁰
 القطاعات للموالي مثلهم مثل العرب¹¹، وكان من الموالي من يمتلك الأراضي الزراعية قبل إسلامه مثل الدهاقين وجماعات النبط، وأبقيت في أيديهم يدفعون عنها الخراج، ومنهم من اشتراها فيما بعد مثل سيرين مولى انس بن

- 1- كان حمزة الزيات مولى آل عكرمة التميمي يجلب الزيت إلى الكوفة، انظر: ابن سعد، الطبقات، 395/6.
- 2- كان عبد العزيز بن يسار مولى مجير يزود البصرة بسفن من الدقيق، أنظر: الأصفهاني، الأغاني، 500/22.
- 3- كان المولى رباح تاجرا ثياب ملازما لعمر بن عبد العزيز، وكان يشتري له الثياب قبل وبعد خلافته، أنظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، 263/18.
- 4- اشتهر آل قطن من موالي بني مخزوم وهم أعالج، بتجارة العبيد في الحجاز، أنظر: الأصفهاني، الأغاني، 64/1.
- 5- (4) : (1682/ 1093) : (290/1) (1997)
- 6- 432/6، القواسمة سحر، التجار ودولة الخلافة، 138.
- 7- 49، الأغاني، الأصفهاني، 480/6.
- 8- القواسمة سحر، التجار ودولة الخلافة، 14 15.
- 9- 125/4 207/8
- 10- من أمثلة ذلك؛ كان لعجلان مولى بني العاص ضيعة بفلسطين سميت باسمه، وامتلك أزرع بن مسلم مولى بني حنيفة قرية بالبصرة، انظر: 232/14 352
- 11- أقطع عبد الملك بن مروان حمدان بن أبان مولى عثمان بن عفان الرء بالبصد : 384/8 280/2

مالك اشترى أرضاً مزروعة بالعنب في جرجايا بالعراق¹، وقد أفاد المروانيون من خبرة الموالي في واستصلاحها حيث استعان هشام بن عبد الملك بحسان النبطي في استخراج الأراضي من البطائح².

نظر العرب إلى عدد من المهن والحرف نظرة دونية، لذلك قال الجاحظ عن العرب البدو أنهم لم يكونوا أصحاب مهنة، فنجد أن ممارسة هذه الأعمال تركت للموالي والعبيد، لذلك سيطر الموالي على الأسواق في الأمصار، وزاولوا مختلف الحرف مثل الخياطة، والحجامة، وصناعة الخبز³.

نشاط أهل الذمة الاقتصادي في العهد المرواني: نظر المروانيون في أحوال الذميين الاجتماعية فأمروا ولأنهم بأن لا يجحفوا في حقوق الذميين، وأن لا يقروا عليهم والي مصر أن تفرض الجباية على قدر طاقتهم وفقاً لهم، كما خفض عمر بن عبد العزيز جزية أهل أيله، وقبرص، ونجران فردّها إلى ما كانت عليه، وهي سياسة سليمة تعتمد على عدم استنزاف الأموال من الأمصار المفتوحة حتى أتاح لكثير منهم العمل في حرف شتى كالتجارة والصرافة⁴.

ويبدو أن اعتناق أعداد كبيرة من أهل الذمة الإسلام قد أحدث قلقاً لدى بعض الولاة وعمال الدولة نتيجة انخفاض وارد الجزية⁵ على الرغم من أهمية ذلك على الجانب الديني والاجتماعي، وقد حاول المروانيون معالجة هذا الجانب بإبقاء ضريبة الخراج على أرض الذمي وإن أسلم، وهو ما يستشف من إجراءات الحجاج الثقفي في السودان، وقرار الخليفة عمر بن عبد العزيز بمنع شراء الأرض الخراجية، كما أصدر مرسوماً إلى عماله يبين فيه⁶، ومثل هذه الإجراءات الاحترازية كان الغرض منها الحفاظ قدر

وعلى كل فقد ظهر أن الذميين كانوا عنصراً فاعلاً في المجتمع الإسلامي، ولم يلقوا ما يمنعهم من النشاط كباقي فئات المجتمع، ولعل في قصة الأسير الرومي ما يشعرون بذلك؛ حيث يورد ابن عساكر أنه كان مملوكاً لشخص من ثقيف، وقد سكن دمشق واستطاع أن يبرز ويتمتع بوضعية مالي

1- 87/7 261.

2- 287.

3- السعيدات، استقرار القبائل العربية في العراق، 157.

4- إلى الإسلام، ترجمة: حسن إبراهيم، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1970) 83، زيدان عبد الكريم: أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، (ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1982) 111 148 291.

5- كتب والي البصرة إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز: ((أن أهل الذمة قد كثروا في الإسلام وخفت أن يقل الخراج))، وفي رسالة أخرى من واليه على مصر يشكوه قائلاً: ((إن أهل الذمة قد أسرعوا في الإسلام، وكسروا الجزية))، ويظهر هذا التخوف مدى أهمية وارد الجزية على بيت المال،

علمنا أن خرسان وحدها كان ما ثمانون ألفاً يدفعونها، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 299/5 146/6 الطبري، تاريخ الرسل،

173/7 ابن الجوزي، سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، 119 120 132 285.

6- 146/8. الطبري، تاريخ الرسل، 559/6.

بفضل اشتغاله بالتجارة، وتوسع نشاطه حتى بلغ أذربيجان، وقد حضى باحترام كبير في المجتمع بسبب تواضعه رغم ثرائه، وقد أوصى بأمواله بأن تنفق في البر، وكان قد توفي في خلافة هشام بن عبد الملك¹.

غرافيون كثرة الأراضي الزراعية في أماكن تجمع النصارى وبخاصة حول الكنائس والأديرة²، مما يبين مدى تشجيع الدولة لغير المسلمين على خدمة الأرض وإحيائها، فحينما أصبحت كميات الماء غير كافية لسد حاجة الزراعة في دير هند الصغرى في الحيرة، أمر والي الك

بجميع أطرافه في بناء الدولة، هذا ولم يتخلف المروانيون في مد يد العون لهؤلاء باعتبارهم رعايا للدولة، حيث بد الملك رجلا من أهل الذمة يدعى جرجة بن قعرا، ورد له قناته التي تجري من نهر³، ويستفاد من هذه الرواية أن الدولة قدمت يد العون لغير المسلمين في الإعمار وإحياء الأراضي، كما يبين تمتعهم بالمساواة والعدل في ظل حكم بني مروان.

وكان لا بد لمثل هذه الجهود أن تشهد مناطق تجمع الذميين هضمة تنموية؛ حيث عرفت قرى ونواحي كثيرة غالبية سكانها من غير المسلمين رخاء نظير العناية بنظم الزراعة، فكانت الشوبك بلد صغير على أطراف الشام الجنوبية، كثير البساتين وغالب سكانها من النصارى، وكانت البرسمان قرية عامرة من قرى حلب وأهل هذه القرية وפלح⁴.

تولى أهل الذمة دواوين المال وشؤون الجباية لحاجة الدولة لهم، وتماشيا مع التطورات الحاصلة في نظم الدولة سارع⁵، وفي عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز حدث تغير مهم وهو الحد من مناصب أهل الذمة في الإدارة، ويبدو أن ذلك يعود لدواعي دينية وأمنية؛ فقد كره أن تكون يد الذمي هي العليا فيكون له السلطان على المسلمين، غير أنه كفل له⁶ في أجهزة الدولة الرسمية،

ج. الاهتمام بالعلم والانفاق على التعليم.

- 1- 481/2 51/67 48/67 54/67.
- 2- 182، الشابشتي، الديارات، 136، القزويني، آثار البلاد، 196.
- 3- الشابشتي، الديارات، 388 370/2.
- 4- 522/1، ابن العديم، بغية الطلب، 325/1 547/3.
- 5- أرنولد توماس، الدعوة إلى الإسلام، 67، عاصم إسماعيل: أهل الذمة في العصر الأموي، مجلة ديالى للعلوم الإنسانية، ع 25 2007 33.
- 6- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 120/4، الشابشتي، الديارات، 16 26 136/2.

ظهر مما تم استعراضه سابقا أن فترة الدراسة كان له دور في نشر اللغة العربية في ما أسهم ازدهار العمران المدني والديني في ظهور حركة علمية وثقافية نشطة في الأمصار الجديدة، ومع ازدياد الهجرة إليها تحولت تلك الحواضر إلى مراكز إشعاع حضاري، فتطورت الإرهاسات العلمية في العصر الراشدي إلى نهضة علمية شاملة في العصر الأموي نتيجة تشجيع الخلفاء شك فيه أن التمازج الحضاري بين العرب والفرس والروم والقبط وغيرهم من الأجناس التي انطوت تحت راية المروانيين ساهم مساهمة فاعلة في تقديم تجربة فريدة في مختلف المجالات، خاصة في الجوانب العلمية والثقافية¹ ركت أن تحقيق القوة والمنعة لا يتحقق إلا بالنهوض بالجانب العلمي لهذا خصصوا له جانبا من

آ الجوائز والصلات والهبات:

في جميع الأمصار، فقد ذكر ابن عساكر أن عبد العزيز بن مروان كان يعطي على العربية مائتي دينار، وفي رواية للكندي وابن عبد الحكم أنه كان يعطي على القصص مائتي دينار² أتاح لهم مجال الاهتمام

كما عمد الخلفاء والولاة إلى التقرب من العلماء ورجالاته، فكانوا

أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز أن يفتح بيت المال لزياد مولى ابن عياش³

4

⁵ وأجاز الوالي عبد العزيز بن مروان ابن حجيرة⁶ بمائتي دينار غير عطائه ورزقه⁷

ما للعلماء من دور في إضفاء شرعية الحكم لهذا حرص المروانيون على تعظيم مكائنتهم حتى لأولئك الذين آثروا⁸

1- عبد الرحيم النقي: التعليم في العصر الأموي(41/ 132هـ)، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة الشارقة، 2010 .76

2- 263 355/36.

3- زياد بن أبي زياد: مولى عبد الله بن عياش من فقهاء دمشق ورواهما، قره عمر بن عبد العزيز، أنظر: ابن سعد، الطبقات، 234/5، الذهبي، سير .457/5

4- (124/ 741):

.388/2

5- .316/6

6- بد الرحمن بن حجيرة الخولاني المصري (83/ 702): قاضي مصر، وأمين خزانتها، وأحد رجال الحديث الثقات. ولاه عبد العزيز بن مروان .293/5

7- ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، 51 .630/1

8- رفض الفقيه محمد بن واسع(ت123/ 741م)، عطاء بني أمية ولم يلتبس منهم شيئا، أنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، 371/9.

هذا ويلاحظ أن كثير من العلماء والعلمين اعتمدوا في معاشهم على ما يمتنونونه من حرف خاصة مع انتشار الأسواق وانتعاش التجارة، فرفضوا التماس العطاء لأنه في نظرهم يحبط الثواب ويمحو الأجر، وبذلك نذروا أنفسهم في خدمة العلم ونشر المعرفة مثل محمد بن سيرين¹ عيشه من تجارة الزيت²، وبالإضافة إلى ما كان ينفق على أهل العلم من بيت المال، كان من الأغنياء والوجوه من وجد في بذل ماله سبيلا لبرهم ورفد شؤون العلم ودفعه قدما، فأجروا جارية في ذلك وأوصوا لهم؛ حيث ذكر ابن ((لاب الأدب، وقال: إنها صناعة مجفوء³))³.

لإنفاق على شؤون العلم والتعليم: أضحى التعليم في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز من مهام الدولة الرسمية تضطلع بشؤونها، فخصصت له قسما من نفقات بيت المال، بي بكر بن أبي مرثم قال: ((بن عبد العزيز إلى والي حمص: مر لأهل الصلاح من بيت المال بما يغنيهم لثلا يشغلهم شيء عن تلاوة القرآن وما حملوا من الأحاديث))، وفي كتاب آخر: ((أنظروا إلى القوم الذين نصبوا أنفسهم للفقهاء، وحبسوها في المسجد عن حملها من الأحاديث))⁴.

خص الخليفة أهل العلم برزق من بيت المال، وأمرهم بنشر العلم بين الناس في البوادي والأمصا⁵ مبلغا قدره مائة دينار يمنح لكل من انقطع إلى مسجد جامع في أي بلد إسلامي، لغرض التفقه ونشر العلم وتدريس القرآن وتلاوته، وألزم الدولة بكفالة العلماء والدعاة والمفكرين، حتى تتيح لهم التفرغ الكامل لنشر أفك الدعوية، فأجرى الأرزاق على العلماء ورتب لهم الرواتب ليتفرغوا لنشر العلم ويكفوا مؤونة الاكتساب، كما عمل الخليفة عمر بن عبد العزيز على تشجيع الموالي من أهل البلاد المفتوحة على تعلم بيت المال على من يتفوق فيها، فأصبح بعض الموالي أنصع عربية من بعض العرب⁶.

لإنفاق على حركة التدوين والترجمة والتأليف:

عني الخلفاء المروانيون بالكتاب ونشره بين الناس وإنشاء الخزائن التي تضم الكتب والدفاتر العربية التي عرفت بعض أخبارها هي خزانة خالد بن يزيد بن معاوية⁷ وقد ظلت هذه الخزانة محفوظة في البلاط

1- محمد بن سيرين (110/ 729م): مولى أنس بن مالك إمام وفقه وقته في علوم الدين بالبصرة، أنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، 143/7.

2- 148/7، الصنعاني بن همام (211/ 825): (1 : 7/7 (2015).

3- 44/58.

4- 118/1، أبي زرعة، تاريخ أبي زرعة، 634.

5- ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، 141، فرقاني، السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، 191.

6- فرقاني، السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، 192، خليل عماد الدين: ملامح الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز، (ط3

بير : (1978) 184.

7- (90/ 708): حكيم آل مروان وعالمها في عصره، اشتغل بالكيمياء والطب والنجوم، فأقنتها وألف فيها رسائل، أنظر:

224/2، ابن النديم، الفهرست، 300.

الأموي، ولما ولي الخليفة عمر بن عبد العزيز فتحها للناس للإفادة منها والتعلم من نفائسها¹ الجامعة في كل الأقاليم تزود بالخزائن التي تضم المصاحف وكتب العلم، مروان مصحف أبيه في المسجد الجامع بمصر، وأجرى على الذي يقرأ فيه ثلاثة دنانير كل شهر²

(نحو

3، ويبدو أنها كتب جمعت القصص وحكايات (718/ 100

عرفت عملية التدوين خطواتها الأولى في العهد الأموي، ولقد بدأت بسيطة إذ اهتمت بالحركة الأدبية والقصص الرسمية نظرا لعودة روح التعصب العرقي والقبلي، ففتح الخلفاء أبوابهم للشعراء وعينوا القصاص في المساجد ذلك لأهم يشيدون بهم وبذكرهم، وفي أواخر هذا العصر ونتيجة لدخول الأمم المتحضرة في الإسلام بدأ التدوين، ونعني بالتدوين ما هو أوسع من التأليف، كالإسهام في مجال العلو⁴.

تحتاج إلى نفقات خاصة من كُتبة يسجلون عليها، وأعاون يرتبونها ويحفظونها، فكان الوراق خالد بن أبي الهياج يكتب المصاحف والشعر والأخبار بالأجرة للوليد بن عبد الملك، ((

يعني زيادة الإنفاق على مادة الورق التي كانت من قراطيس البردي الذي كان ثمنه غاليا ويصعب الحصول عليه تبعا لمحدودية النبات نفسه، وقد خصص المروانيون بيتا للقراطيس يوزعون منه بمقادير محدودة ع

5.

عملية التدوين إلى مصروفات إضافية، فالدفاتر من جهة والأقلام والحبر من جهة أخرى، فضلا عن إرسالها إلى أراضي الدولة العربية الإسلامية مع البعثات العلمية⁶ في بقاع الأرض فهي تحتاج إلى عملية نسخ

1- ابن النديم، الفهرست، 17، النقي، التعليم في العصر الأموي، 103، شاهين، الدولة الأموية المفترى عليها، 454.

2- شترى الحكم بن عبد العزيز بن مروان مصحف أبيه من ميراث اخته أسماء بجمسمائة دينار، أنظر: ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 145 المقريزي، المواعظ والاعتبار، 19/4.

3- الاصفهاني، الأغاني، 430/4 212/32.

4- ابن النديم، الفهرست، 300، 360/5.

5- 104/3 حبيب الزيات: الوراقة وصناعة الكتابة، (بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر، 1992) 74.

6- عبد العزيز أبا عبد الله الديلمي إلى مصر يعلم السنن، وبعث أيضا يزيد بن أبي مالك الدمشقي والحارث بن محمد الأشقرى يفقهان الناس في البدو وأجرى عليهما رزقا، ومن المؤكد أن مثل هذه البعثات كلفت مبالغ كبيرة لإرسالها إلى البلدان المختلفة، أنظر:

510/11، الذهبي محمد بن أحمد (748/ 1347م): العبر في خير من غير، (بيروت: دار الكتب العلمية)، 113/1.

أصحاب البريد الذين يقع على عاتقهم إرسالها إلى تلك الأقاليم، ومن خلال الإشارات التي وردت في المص
عروة بن الزبير (94 / 712)

1. فهذا الخبر يدل على كتب موضوعة في الفقه في هذا العصر، مع أنه لم يصلنا شيء

عني الخليفة عمر بن عبد العزيز بتدوين الحديث، وقد أمر الفقيهين صالح بن كيسان²

بجمعها وحفظها حيث يذكر ابن سعد بقوله: ((أخبرني صالح بن كيسان قال: نحن نطلب

العلم فقلنا نكتب السنن، قال: وكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ... ثم قال نكتب ما جاء عن الصحابة فإنه سنة.

قال: قلت إنه ليس بسنة فلا نكتبه. قال: فكتب ولم أكتب فأبجح وضيعت³، وهذا النص يؤكد حرص الخليفة

الصحابة إلى جانب رسول الله، بل ونلاحظ أنه من كان يكتب حديثا

في فضل الصحابة يحظى بعناية المروانيين ماديا ويجزل له العطاء، وهو ما ظهر من مقولة صالح بن كيسان عندما

()

فقوله (ضيعت) أي أنه لم ينل شيئا لأنه اعترض على تدوين أحاديث الصحابة بوصفها سنة إلى جانب سنة

عرفت حركة الترجمة في العالم الإسلامي بداياتها في العهد المرواني واقتصرت على أشخاص معدودين من الأطباء

خالد بن يزيد بن معاوية في كتبه ورسائله، لكنها كانت من العوامل المهمة

التي مهدت للنهضة الشاملة التي بلغها المسلمون في مدة وجيزة،

(A.Nalino) أن أول كتاب ترجم إلى العربية تم ترجمته سنة 125 / 742⁴

به أبي العلاء سالم كاتب هشام بن عبد الملك بمحاولته لترجمة كتب أرسطو، ورسائل أرسطو طاليس للإسكندر،

للغربية وأمره الخليفة بنشرها بين الناس⁵، ورغم غياب أرقام ما كانت تنفقه الدولة في هذه الفترة على عملية الترجمة

والتأليف، فإنها تبدو كبيرة قياسا بانتشار المدارس المسيحية الكبرى التي تعلم الفلسفة واللاهوت والعلوم الطبيعية

1- 137/5.

2- صالح بن كيسان (140 / 757):

: 420 419/5.

3- 306/5.

4- وهو كتاب مفتاح النجوم المنسوب للعالم هرمس، أنظر: علم الفلك، (روما: د.م.ط، 1911) 143.

5- ابن أبي أصيبعة أحمد بن القاسم (668 / 1270): عيون الأنبياء في طبقات الأطباء، تح: رضا نزار، (بيروت: مكتبة الحياة)، 232 ابن النديم،

والطب والمنطق في كل من أنطاكية¹ و² والتي كان لها تأثير على الحركة العلمية عند الم³ في العهد المرواني⁴ وكان لها إسهام لافت في دفع نهضة حضارية إسلامية.

V. آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في الجانب العمراني.

توسعا في عهد الخلفاء من بني مروان نتيجة سعة ورخاء وإنفاق مالي في ظل دولة مترامية الأطراف قوية بوحدهما، مكنهم من إحداث ثورة في العمران الديني والمدني وحتى العسكري، رغم الانتقادات التي مبالغ النفقات، فعدوها جزءاً من تيار الإسراف الذي هو بعيد عن آخرون نضجا في العقلية السياسية⁵، أسوة بمكان حاصل في الأمم المتحضرة فيما يبدو.

1. الإنفاق على العمارة الدينية:

انتهج المروانيون سياسة مدروسة في إنشاء العمائر الدينية هدفها إبراز البعد الديني والعقدي للدولة من خلال تشييد دور العبادة في ربوع الدولة، فبعد أن شاهد المروانيون العمائر النصرانية في الشام من كنائس، وقصور، يمون لأنفسهم منشآت دينية وفي هذا يذكر ألا يترك المسلمين يبهرون بعمائر من سواهم⁶.

ولنا أن نوضح أثر السياسة الاقتصادية في الإنفاق على هذا الجانب من خلال الأمثلة الآتية:

● **المسجد الحرام:** وجه خلفاء بني مروان اهتماما خاصا للمسجد الحرام لما له من قدسية عند المسلمين، فقد أعاد عبد الملك بن مروان بناء الكعبة، كما رفع جدار المسجد الحرام وسقفه وجعل على رأس كل أسطوانة خمسون مثقالا من الذهب، وأنفذ الوليد بن عبد الملك إلى عامله على مكة ثلاثين ألف مثقال ذهب أحمر، فصفه

7

1- : 266/1.

2- الرها: مدينة شمال العراق قريبة من : 106/3.

3- :

: 235/2.

4- انتشرت المدارس الدينية في العهد الأموي والتي عنيت بعلوم اللاهوت والفلك والرياضيات والفلسفة، جمعت السريان والصابئة والروم، وكا التراث اليوناني منها لها، وقد أفادت الحضارة الإسلامية من خلال ترجمة موروثها العلمي، انظر: المسعودي، التنبيه والإشراف، 105 النديم، الفهرست، 341، قاري لطف الله: نشأة العلوم الطبيعية عند المسلمين في العصر الأموي، (ط1 : 1986) 31 .

5- حسين، السياسة العمرانية في العهد الأموي، 13، حسنة عمر: تخطيط وعمارة المدن الإسلامية، (الرياض: مطبعة جامعة الملك سعود، 1992)

15، حسين خليل، السياسة العمرانية في العهد الأموي، 11.

6- 159، القحطاني هاني: ظرفية العمارة الإسلامية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات، مج30 324 2008 30.

7- 71/2، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 284/2 مآثر الأنافة 136/1.

أهمية مكة والمسجد الحرام في نفوس المروانيين من خلال وضعهم بنداً في ميزانية الدولة يدعم إعمارهم كل ما دعت

● **المسجد النبوي:** يعتبر الوليد بن عبد الملك أبرز خلفاء بني أمية اهتماماً بعمارة المسجد النبوي، حيث عمد إلى هدم مسجد رسول الله وإدخال حجر أزواج رسول الله فيه، وكان من المنازل التي اشتراها منزل زينب بنت جحش، فقد اشتراه بخمسين ألفاً، وقد استمرت هذه التوسعة أربع سنوات (88 / 91)
خمسة وأربعون ألف دينار، غير ثمانين ألفاً أرسلها ملك الروم استجابة لطلب الخليفة كما تذكر الروايات، وتابع الخلفاء من بعده إصلاح وعمران المساجد، فكان الخليفة يزيد بن عبد الملك يطلب من أصحاب الدواوين ليرفعوا¹، وما من شك أن مثل هذه الأعمال ت

للخلفاء وتخفف من حدة الاحتقان السياسي في إقليم الحجاز.

● **المسجد الأقصى و مسجد قبة الصخرة:** ذكر كلا من البكري والحميمي أن الإنفاق على قبة الصخرة² ملك بن مروان يأمر بأن يفرغ المال على قبة الصخرة إ فراغاً، فلما انتهى العمل قالوا له: ((بقيت مائة ألف، فأمر أن تكون جائزة لمن شارك في إعمار قبة الصخرة³)) وإفراغ المال على قبة الصخرة يوحى بالإنفاق العظيم الذي ليس له حدود، وبالرجوع لما أورده الصولي عن خراج مصر في عهد عبد الملك، فإنه بلغ مليوني دينار، أي أن إعمار هذا البناء استنفذ ما مقداره أربعة عشر مليون (69 72)⁴

694 / 70

بني عبد

اشترت له من خمس بيت المال، كلما مات منهم واحد قام مكانه ولده أو ولد ولده أو من أهلهم، يجري عليهم⁵

● **المسجد الأموي:** الجامع الأموي في دمشق من روائع العمارة الإسلامية في العهد الأموي، حيث اده الوليد بن عبد الملك أن يكون: ((بناء لم يبن من مضى قبله، ولا يكون بعده مثله))، وقد أجمعت المصادر على أنه أُخْرِجَ عليه أموالاً عظيمة، حيث شارك في بناءه اثنا عشر ألف صانع، صُرفَ على معاشهم طيلة إنجازهم ستة

1- اليعقوبي، 30/3، الطبري، تاريخ الرسل، 436/6، الذهبي، تاريخ الإسلام، 31/6 .97/2

2- 468/1، العمري، النفقات وإدارتها في الدولة الأموية، 161.

3- العربي بن محي الدين (683 / 1240م)، محاضرة الأبرار، (ط1) : 211 (1906)، العمري، النفقات وإدارتها في الدولة .160

4- 217، العمري، النفقات وإدارتها في الدولة الأموية، 161.

5- 150 (928 / 1522) : () : 281/1 .

ملايين دينار، حيث استمر بنائه سبع سنين¹ لفت المصادر في ما قدر من تكاليف البناء؛ فقد أشار الذهبي أن ما أنفق على انجازه ستة ملايين دينار، بينما ذكر ابن الفقيه أن مبلغ ما أنفق عليه خراج البلاد لثلاث سنين ولم يذكر قيمة ذلك، في حين أورد ابن عساكر أن ما أنفق على مسجد دمشق أربع مئة صندوق في كل بعة عشر ألف دينار، وفي رواية في كل الصندوق ثمانية وعشرون ألف دينار² واستنادا إلى ما ذكره صاحب عيون الحقائق أن أهل دمشق قالوا لعمر بن عبد العزيز: ((أعنا الوليد برع أعطياتنا تسع سنين، ونحن خمسة وأربعون ألفا))، وبإضافة ما تم جمعه من خراج الدراسة أن المبلغ يصل إلى حوالي سبعة وعشرين مليون دينار كأقصى حد³، وهو مبلغ كبير يمكن مقارنته بما ينفق في عصرنا الحالي على المنشآت والمرافق الكبرى.

ويبدو أنه كان من الناس من عارض سياسة الخليفة في إنفاقه المبالغ الكبيرة ع غير أنه : ((ألا وأني أمرت بإحصاء ما في بيوتكم من المال فأحصيت فيها أعطياتكم ست عشر سنة ((4 يدل على وجود احتياطي مالي كبير مخزون في بيوت أموال أجناد الشام، خاصة إذا علمنا وأن عهد الوليد بن عبد الملك شهد ذروة الفتوحات الإسلامية شرقا وغربا، فكانت بيوت المال 5

القيروان، ويذكر البكري أن حسان بن النعمان أنفق على عمارة المسجد أموال كبيرة كان منها ما أرسله صاحب القسطنطينية من دنانير ذهبية في مقابل التخلي عن توسعة المسجد على حساب أرض كنيسة قديمة⁶ وفي مصر قام الوالي الحر بن يوسف بن يحيى (105-108 / 723-726) لبعض عناصر المسجد الزخرفة لجدرانه ومدخله وأصلح الجوانب الأساسية للمنارات التي بنيت في عهد حتى إذا جاءت سنة 108 / 726 شرع الخليفة هشام بالتعمير الشامل لمسجد ير 7، وقد تمتعت المصادر عن ذكر حجم الإنفاق على هذا الصرح الديني، والذي يبدو أنه كان كبيرا، كما تمتعت عن ذكر مشاريع العمارة الدينية في مختلف الأقاليم الأخرى .

- | | | |
|----|--|----|
| 1- | 258/2، ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، 285/6 | 4. |
| 2- | 158 268/2 31/6 | |
| 3- | 05/3 ي خالد، النفقات وإدارتها في الدولة الأموية، 162، (قدر الباحث تكلفة بناء المسجد حسب روايتي ابن عساكر خمسة ملايين، وإحدى عشر مليون دينار، وكان متوسط الأعطية 1600 | |
| 4- | 267/2 مآثر الأنافة، 35/1. | |
| 5- | .159 | |
| 6- | .673/2 | |
| 2- | .75 | |

2. الإنفاق على العمارة المدنية:

إعمار مختلف مناطق الدولة، فقاموا ببناء المدن في الأقاليم ومن ذلك؛ أنشأت مدينة واسط في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، وبنى عبد العزيز بن مروان مدينة حلوان، وأحدث سليمان بن عبد الملك المدن فقد وردت بعض الإشارات التي بينت بعضا من نفقات بنائها، مثل مدينة واسط؛ حيث اشترى الحاج الثقفى أرضها بعشرة آلاف درهم من أحد الدهاقين²، وكلف بنائها خراج العراق لمدة خمس سنين متوالية، وأورد الحموي مبلغ ما أنفق في بنائها بثلاثة ما أنفقه خوفا منه أن يستكثره³.

انت المدن بحاجة مستمرة لعمليات إصلاح وترميم نتيجة الحروب والكوارث، كما كانت بحاجة إلى توسيع جراء الهجرة إليها ولاشك أن ذلك يكلف الدولة مبالغ إضافية طائلة، وقد أدى اختلاط المجموعات القبلية في الأمصار إلى خلق نوع جديد من العلاقات الاجتماعية بين القبائل، إذ بدأ الإحساس بالانتماء للمدينة (المصر) الذي أوجد رابطة بين سكانها، مما أدى لتحول الإحساس بالعصبية اتجاه القبيلة إلى عصبية اتجاه المصر الذي ما أدى إلى ظهور المفاحرات بين الأمصار⁴، ومن جهة أخرى يشير صالح العلي إلى أن:

« بين أفراد وعشائر مئة »

غير العرب أيضا، فأدى إلى نمو حياة اقتصادية، تقف إلى جانب الأنظمة القبلية المف ^٥ وبذلك تختلف عن المثل القبلية والتكتلات العشائرية⁵، وهوما يعني حدوث تطورا في العلاقات الاجتماعية الذي أسس لروابط جديدة كانت نتاج تغير نظم المجتمع في الجوانب الاقتصادية .

كما اشتهر خلفاء بني مروان ببناء القصور التي عكست بجلاء ((النزعة الليبرالية للدولة الأموية))⁶ على كل مقومات الترف والرفاهية والخصوصية والحماية، وقد أحصى فواز طوقان عدد القصور التي بناها الخلفاء من بني مروان فعدها ثلاثة وأربعون قصرا، ومن المؤكد أن تكلفة بناء القصور كانت كبيرة، حيث استغرق بناء أحد

1- 145، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 251/4، القلقشندي، مآثر الأنافة، 150/1.

2- بحشل ، تاريخ واسط، 38.

3- بحشل، تاريخ 39 349/5.

4- السعيدات، استقرار القبائل العربية في العراق، 168. انظر العلي صالح، مفاحرات الكوفة والبصرة، مجلة الجمع العلمي، مج3 43 3. 1992.

5- العلي صالح، الإدارة في العهود الإسلامية الأولى، 142.

6- 159، القحطاني هاني: ظرفية العمارة الإسلامية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات، مج30 324 2008 30.

هشام بن عبد الملك سبعة عشر سنة، علما أن عددا كبيرا من هذه القصور بني في الصحراء، مع ما يمثله ذلك من زيادة التكاليف للإنفاق على نقل الحجارة والمياه وكافة ما يحتاجه هذا البناء لتشييده¹.

3. الإنفاق على العمارة العسكرية:

لم تكن العمليات العسكرية تتوقف على الحدود المترامية الأطراف برا وبحرا، مما اقتضى الإنفاق على التحصن

ير
: 7 6
5 الجزرية، كما قاموا بترميم الكثير منها مثل: حصون
4
3 2
ها بتدابير وإجراءات لضمان أمنها.

ية إليها بمبالغ ضخمة⁸، كان يتم تمصيرها وذلك من خلال إسكانها بالمدينين لتصبح مدنا إسلامية عامرة، فتبنى فيها المساجد والمرافق والطرق، وينقل إليها مجموعة من العلماء لنشر العلوم الإسلامية فيها، فقد مصّرت المصيصة في عهد عبد الملك بن مروان على يد ابنه عبد الله سـ 704/ 85⁹، وعلى الرغم من أن عملية الفتح لبلاد الأندلس استمرت في عصر الولاة (91- 138/ 711- 756م)، غير أن المصادر التاريخية لا تحمل إلينا سوى النزر اليسير من الحديث عن مجهودات الدولة في تثبيت الوجود الإسلامي في ذلك الصقع البعيد عن مركز الخلافة في المشرق، (367/ 977م) أن موسى بن نصير قوى حصونها وسد ثغرها¹⁰

وانفاق للأموال في سبيل تثبيت أركان دولة الإسلام هناك، ولم يكن متاحا معرفة تلك الجهود في بناء العمارة

- 1- - بحث في القصور الأموية في البادية، (عمان: وزارة الثقافة الأردنية، 1979) 141، أورد طوقان أعداد هذه القصور في آخر كتابه ضمن الرسوم والمخططات، (نقلا عن العمري خالد، النفقات وإدارتها في الدولة الأموية، 166).
- 2- المصيصة: مدينة على بحر جيحان الذي يصب في بحر الشام، اشتهرت بصناعة الفراء، أنظر: العزيزي، المسالك والممالك، 104.
- 3- : : 183/1.
- 4- : انظر: الحميري، الروض المعطار، 541.
- 5- : إلى ما يلي الجزيرة يسكنها الأرمن، أنظر: ابن حوقل، صورة الأرض، 181/1.
- 6- : مدينة على ساحل فلسطين، بينها وبين غزة اثنا عشر ميلا، أنظر: المقدسي، أحسن التقاسيم، 24.
- 7- : مدينة ساحلية كبيرة، من ثغور الشام كانت لها دار صناعة حتى عهد هشام بن عبد الملك، أنظر: ابن شداد، الأعلام الخطيرة، 92.
- 8- لسجستان مليوني درهم غير أعطيات الجند، وقدرت خسائر الحجاج في ثورة ابن الأشعث بحوالي مائة وخمسون مليون درهم، وهو مبلغ عظيم، أنظر: الطبري، تاريخ الرسل، 329/6، العمري، النفقات وإدارتها في الدولة الأموية، 132.
- 9- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 517/3 لإدارة في العهود الإسلامية الأولى، 119.
- 10- : (1) : 36 (1981)

العسكرية في مختلف أقاليم الدولة لشح المعلومات عنها في حدود اطلعنا على الأقل، غير أنه من دون شك لا تختلف عما ذكر ودونته المصادر.

يتبين من كل هذا
كيان للأمة لها
في العهد المرواني لها ما يبررها؛ فعمليات الإنفاق هذه تعكس
من دين وثقافة ولغة، وظهر أن هذه إنجازات أيًا كانت
، كما أن لهذا الإنفاق العمراني

مجالاته، كان إيجابي
ياة العامة من خلال الاعتماد على المقدرات الذاتية لإنجاز مثل هذه
مما أسهم في توفير فرص العمل

وبعد فإن الصورة النمطية التي ارتسمت في كثير من الكتابات التاريخية عن عهد بني أمية عموماً وبني مروان
على الخصوص، أنه عهد مؤامرات سياسية واضطراب اجتماعي وخلل اقتصادي، وغيرها من الصور التي شكلت
في الحكم

الذي تركه المروانيون في تدابير تسيير دولتهم، التي جعلوا
لنهضة إسلامية في القرون اللاحقة.

ولاشك أن البحث الموضوعي والمتزن يبين بوضوح أن السياسة الاقتصادية في العهد المرواني قد حققت الكثير من
الغايات والمرامي فكانت شاملة في أهدافها ومقاصدها حققت للمسلمين شخصيتهم واستقلالهم السياسي
والاقتصادي بين الأمم، عاش في كنفها من مارس التجارة أو امتهن حرفة
ولسنا ندعي هنا تمام المقاصد في مخرجاتها غير أن الأكيد أن ما قام به أمثال عبد الملك بن مروان، وعمر بن عبد
العزیز، وهشام بن عبد الملك، من إنجازات في المال وال عمران والأرض، يعد طفرة قياساً بذلك العصر كونه كان
خالصة ما أحوجنا إليها في عصرنا هذا.

الاجتامة

جامعة الأمير عبد العزيز
العلوم الإسلامية

خاتمة:

بعد التعرض لهذا الموضوع بالدراسة والمناقشة والتحليل تبين أن المروانيين أفردوا للجانب الاقتصادي عناية خاصة وأولوه الاهتمام من خلال تلك التدابير التي قاموا بها في قطاعات النشاط الاقتصادي ومنظومة التسيير المالي، وما من شك أن تلك الإجراءات هي استمرار لما كان يجري في الدولة الإسلامية سابقا، غير أن عنصر التجديد كان ضرورة لمسايرة واقع الحال، والتماشي والانسجام مع تطور منظومة الحكم والتحويلات التي عرفها المجتمع العربي الإسلامي منذ بداية القرن الأول الهجري، ويظهر أن مخرجات تلك المنجزات سواء في الجانب المادي والتقني أو التنظيمي كانت واضحة بينة يمكن للدارس تقييمها.

وبعد استعراض صورة تاريخية لسيرة هذا الفرع منذ نشأته إلى غاية وصوله إلى الحكم، وأدواره في مختلف أطوار حياة الدولة الإسلامية قبل ذلك، مروراً باستقصاء تفاصيل تلك التدابير التي اتخذها خلفاء الفرع المرواني من بني أمية (64-132هـ/683-749م) في قطاعات النشاط الاقتصادي (زراعة، صناعة، تجارة) وما أحدثوه من تغيير في نظم الدولة المالية، وصولاً إلى انعكاسات تلك السياسات المتبعة من أجل النهوض بالقطاع الاقتصادي ككل في الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، يمكن أن نستخلص أخيراً أهم ما توصلنا إليه من نتائج وملاحظات في النقاط الآتية:

* أن الفرع المرواني (الأعياص) لبني أمية من أشرف بطون قريش وأرفعها نسبا، فهو يلتقي بنسب الرسول الكريم ﷺ، في جد واحد هو عبد مناف بن قصي، وقد حرص المروانيون على عروبتهم، فتمسكوا بتقاليد أجدادهم، كما تخيروا منابت أبنائهم من أشرف بيوت العرب، انسجاماً مع العصبية القبلية التي طغت على الحياة العربية في العصر الأموي، وحرصاً على نقاء العرق المرواني الأموي فيما يبدو.

* كانت شخصية مروان بن الحكم شخصية عمامية، حيث استطاع أن يبلغ من الجاه والنفوذ ما لم تبلغه عشيرته في الجاهلية، وذلك بفضل قدراته ومواهبه المتميزة أين أمكن له تكوين ثروة كبيرة، كما أهله نبوغه اللافت في الجمع بين علوم الدين والسياسة وشؤون الحرب والاقتصاد، من تقلد مناصب قيادية في الدولة مما أسهم في إعلاء شأنه وبروز شخصيته كرجل المرحلة منذ خلافة عثمان بن عفان ﷺ والذي تعهده بالرعاية.

* أمكن لمروان بن الحكم وهو سيد قومه تولى الخلافة لحنكته ودهائه وميراثه في الشأن السياسي، ما جعله يقبل الموازين لصالحه لما أُمِّل إليه ولآل بيته كفة القبائل من اليمانية، فصار الملك مروانيا واستمر في نسله، وقد هيا مروان بن الحكم لذلك بما كان له من تدابير في الإدارة وحسن تدييره في المال والرجال، مما أرسى سلطان الأمويين على أسس متينة.

* أولى الخلفاء المروانيين القطاع الزراعي عناية خاصة في توجيههم الاقتصادي، فسنوا بذلك قوانين تنظيمية كتعريب إدارة الخراج، وتدابير إصلاحية كالحفاظ على أصول الأرض الخراجية، مع توفير وسائل الإنتاج للفلاحين ودعمهم ماديا ومعنويا، مما أسهم في النهوض بهذا القطاع.

* اتبعت الدولة الأموية في العهد المرواني قواعد عملية في تطبيق الجباية على الأراضي الزراعية، كمرعاة قدرة الفلاحين وطاقاتهم، والقرب والبعد بين مراكز الإنتاج ومجمعات الاستهلاك، وأسلوب الاستغلال وطبيعة التربة، وقد حرصت الدولة الوقوف على حل مشاكل القطاع، ومحاربة أي انحراف في سياستها العامة في هذا المجال، مما ساعد في زيادة الانتاج الزراعي الذي ظهر أن مؤشره كان إيجابيا في عمومه في فترة الدراسة.

* تعدى اهتمام الدولة في الزراعة إلى فروع أنشطتها كالاهتمام بأراضي الحمى والثروة الحيوانية، وتشجيع الصيد بأنواعه، مما كان له الأثر في تنشيط الدورة الاقتصادية.

* مكّن اهتمام الدولة بقطاع الزراعة إلى حدوث تطور في أساليب وتقنيات الري وزيادة المساحات المروية، مما أسهم في الإعمار.

* أدى تشجيع الدولة للقطاع الخاص (الخلفاء والأمراء والولاة والأشراف) في استثمار الأرض الزراعية إلى بروز الملكيات الكبيرة الخاصة نتيجة تنوع أساليب تملك تلك الأراضي، ما أدى إلى تقليص نفوذ أهل الذمة وبالتالي تعريب الإقطاعيات الزراعية في العهد المرواني.

* شجعت الدولة القطاع الصناعي كمصدر لتنويع الدخل، ما أسهم في ظهوره كقطاع فعال ومنتج، فازدهرت الحرف والصنائع، وتطورت تقنيات الصناعة وفنياتها.

* الدولة في هوضها الاقتصادي في الجانب الصناعي على مقدراتها ومواردها الذاتية مستفيدة من تنوع الخبرات والمهارات الفنية والتقنية التي يزخر بها المكون الاجتماعي في ظل سياسة التعايش ولتسامح الديني والعرفي التي ميز المجتمع في هذه الفترة.

* اعتمدت الدولة الأموية في العهد المرواني على خطوط التجارة البحرية والنهرية والبرية، مع توفير لأمن لها شجع بشكل كبير في تطوير

إلى

)

(...)

- * رة الخارجية الذي توسع إلى مناطق
وبخاصة في حوض البحر المتوسط، كما ازدهرت المبادلات الخارجية مع شعوب الهند والشرق الأقصى.
- * الأسواق في العهد المرواني من حيث تخطيطها وتصنيفها ()
مثالا يحتذ حتى في الوقت الحالي، وظهر جليا أن الدولة لم تقم
للتجار في الأسواق،
كما أنها لم تتدخل بتحديد الأسعار مما أدى إلى استقرارها في الغالب.
- * في بناء نظام نقدي
المالي الإسلامية عن النقد الأجنبي وأسهم في تصحيح اختلالات الجباية،
تمام بالتعامل المالي في الوقت الحالي () .
- * في سياستها الجبائية في محاولة لتخطي
" " () والاعتماد قدر الإمكان على عائدات مشاريع الإنماء المختلفة في
السياسة الضريبية في العهد المرواني يحتاج لمزيد
للخروج بتصوير حقيقي وواضح في ظل المدونة في الكتابات التاريخية.
- * في العهد المرواني مجالات جديدة في النواحي الاجتماعية،
ة بالرمزى والفئات ومن ثمة إلى تحقيق توزيع
في المجتمع .
- * من دواوين وإدارة في الأقاليم تطورا في
ما ينبأ على حرص الدولة في إيجاد الآليات لتحقيق تنمية تتماشى و
بأفراده المآخذ عن السياسات الممارسة اتجاه المال العام.
- * أسهمت السياسة الاقتصادية المتبعة في إحداث تغيرات في نمط حياة الكثير من فئات المجتمع نتيجة الخ
في تنفيذ السياسات الاقتصادية للدولة ورفد مختلف فعاليتها، دون النظر إلى الجنس (المرأة) ()
أو المستوى الاجتماعي (الموالي)، مما ساعد الدولة على إيجاد .

* على الرغم من المشكلات التي اعترضت تطبيق السياسة الاقتصادية استطاعت الحد من تأثيرها، وأمكن لها إيجاد البدائل لتمرير مشروعها، ونذكر على وجه الخصوص ظاهرة هجرة اليد العاملة من الريف إلى المدينة.

* من طرف الدولة الأموية في العهد المروري ظهر نهضة عمرانية وعلمية كانت القاعدة التي ارتكز عليها المسلمون في القرون اللاحقة.

* سياسة الإعمار التي انتهجتها الدولة إلى الجماعات ورؤوس الأموال والخبرات من مناطق التوطن القديمة الغنية بالأموال والخبرات الفنية، إلى المناطق الفقيرة وبحسب حاجة الأقاليم، مما أسهم في زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي، وخلق الأسواق، وزيادة

* تعدت آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في قطاعات النشاط الرئيسية والنظام المالي إلى الآفاق، حيث تم اعتماد الكثير من النظم والأساليب مما يوحي بنجاحاتها، فكان ذلك إضافة جديدة للتراث الإنساني.

* في فترة الدراسة استمرارا لجهود المسلمين السابقة في النهوض وبالتالي فهي لم تحدد عن الأسس العامة في تداويرها، وجاءت المتغيرات نتيجة التطور الطبيعي للأحداث، وتبقى المآخذ المسجلة ضعيفة الأثر في ظل ما أفر

التوصيات:

- تقصي المزيد من البحث في تراثنا العربي الإسلامي بغية الاستفادة منه في:
- إيجاد الحلول الممكنة لمشاكل التنمية في عالمنا المعاصر، وإمكانية تطبيقها.
- تصحيح الأخطاء والمفاهيم التي شاب تاريخ أمتنا نتيجة الصراعات السياسية والاختلاف المذهبي وبخاصة فيما تعلق بالتاريخ الأموي، الذي تمكنت دولته من نشر الإسلام في القارات الثلاث، ودشنت لدولة الإسلام وحضارته العالمية.
- كشف زيف الأفكار والتحامل العقدي للمنهج الاستشراقي، ودوره في طمس المنتج الحضاري للأمم الإسلامية وإسهاماته في إحداث الإضافة للتراث الإنساني.

المُلخَص

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إن أهمية دراسة تاريخ الاقتصاد الإسلامي تنبع من تعطش الأمة الإسلامية إلى نظام هوض ذاتي، من خلال معرفة أهم ملامح النهضة الاقتصادية الإسلامية في الماضي، ومراحل تطورها وعناصر قوتها للاستفادة منها في تحسين الحاضر واستقراء المستقبل.

إن تطور الاقتصاد الإسلامي وتاريخه وإن كان قديما قدم الإسلام، لم يأخذ حقه في الدراسة كمنهج منفصل أو علم مستقل، يتناسب وحجم التراث الموجود مما يعزز الحاجة إلى دراسات تهتم به، وسادت فكرة تبنائها الكثير من الغربيين تحمل كثيرا من التحامل غير المبرر، حينما جزموا بأن المسلمين لم يكن لهم تراث اقتصادي كبير، كما لم تكن لهم قدرة ابتكارية في مجال الاقتصاد في العصر الوسيط، بينما وجد آخرون أن المسلمين لم يكتبوا في الاقتصاد كعلم مستقل، مما جعل تتبع آرائهم فيه ضرب من المحال، نظرا لتفرقها في بطون الكتب المختلفة .

لقد اهتم المستشرقون بدراسة التاريخ الأموي، وأفاضوا فيه دون بحث عميق أو تمحيص فيما يبدو، وراح أمثال فلهاوزن وفان فلوتن، ينفون صفة الابتكار للعقل العربي، وينعتون الدولة العربية الإسلامية بالدولة السيئة في كل تفاصيلها، وركزوا في محاولة تأكيد مثل هذه الأفكار على الفترات الأولى لقيام دولة الإسلام، وجعلوا جزء كبيرا من كتاباتهم تختص بفترة صدر الإسلام والدولة الأموية، وهي الفترة التي بدأت فيها نظم الدولة الإسلامية بالتكوين والنمو، وبرزت فيها معالم نظام اقتصادي جديد مبني على إيديولوجية وليدة واضحة المعالم مستمدة من عقيدة ثابتة، غير أن هذه الفترة وصفها لويس برنار، بأنها محدودة المعرفة في شقها الاقتصادي نظرا لقلّة الوثائق المتوفرة.

لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن عهد خلفاء الفرع المرواني من بني أمية يعد حلقة في سلسلة الجهود المهمة للنهوض بواقع الأمة الإسلامية، تحذوهم في ذلك رغبة قوية ظهرت ملامحها من خلال الاهتمام بتنمية أوجه النشاط الاقتصادي باعتباره أحد الركائز الأساسية لبناء الدولة القوية، وكشفت تلك الإجراءات المتخذة في مختلف القطاعات (زراعة، صناعة، تجارة) وفي النظام المالي، عن ولادة سياسة حقيقية نابعة من تراث أصيل، غلبت عليها سمات أبرزها العناية بالجماعة والفرد معا لبلوغ غايات ترمي إلى تحقيق الرفاه والسعة في العيش، وتكفل التوزيع العادل لمقدرات الأمة وخلق نسيج اجتماعي قوي قادر على الإبداع وإنتاج الثروة، ليصل إلى مستوى المنافسة وإثبات الذات في وجه المؤثرات الخارجية.

لقد حققت تدابير المروانيين للنهوض بقطاع الزراعة مستوى مقبول من الإنتاج ، وأسهمت في إحداث تبدل الكثير من الأفكار والمفاهيم القديمة في المجتمع العربي الإسلامي، فلم يعد شغل الزراعة وقفا على غير المسلمين حيث أضحى قطاعا يستقطب إليه فئات كثيرة من المجتمع كمورد مهم لتحقيق الثروة، كما أسهمت إجراءات الخلفاء والأمراء والولاة في الأرض، الحفاظ على أصولها وحقوق مستغليها، وكللت تلك الجهود بتحقيق قفزة تنموية

الملخص:

ظهرت آثارها من خلال توفير مختلف الحاجيات الغذائية وتطور في نظم الري وتنويع في موارد بيت المال، وإعمار بلاد المسلمين شرقا وغربا.

كما أسهمت جهود المروانيين تلك في بروز قطاع الصناعة كمورد اقتصادي حيوي يمكن من خلاله توفير مختلف السلع والبضائع الأساسية بما حوى ذلك العصر من تقنيات ومقدرات، أسهمت بدون شك في تنشيط الجانب التجاري الذي بلغ مستوى من التطور في أساليبه ونظمه، فتعدى نشاطه حدود الدولة وسمح بربط علاقات بين العالم الإسلامي ومحيطه السياسي والحضاري، ما مد جسورا للعلاقات بين الشعوب، واستطاع المروانيون بلوغ غايات الاستقلال الاقتصادي والسياسي بما حققوه من منجزات فريدة كإصدار العملة وما أكبها من شيوخ المعاملات المالية المختلفة.

إن أي جهد حضاري يقاس بمدى ما تحقق من آثار ونتائج سواء أكانت إيجابية أو سلبية، ولا شك أن تدابير الخلفاء الأمويين من الفرع المرواني أمكن جمعها ومناقشتها وتقييمها كما جاء في هذه الدراسة، وما على المهتمين بهذا الحقل العلمي سوى إصدار الحكم عليها.

Abstract:.....

Abstract

The importance of studying the history of Islamic economics comes from the thirst of the Islamic nation for a system of self-improvement, through knowledge of the most important features of the Islamic economic revival in the past, its stages of development and the elements of its strength to improve the present and extrapolate the future.

The development and history of Islamic economics, although it is as old as Islam, has not taken its right to study as a separate method or an independent science, commensurate with the size of the heritage existing, which reinforces the need for studies which are interested in it., and the idea adopted by many Westerners who carry a lot of unjustified prejudices, when they asserted that the Muslims did not have a great economic heritage, nor a capacity for innovation in the field of economics in medieval times, while others found that Muslims did not write about economics as an independent science, which made it impossible to follow their opinions there, given their scattering in the belly of different books.

Orientalists took an interest in the study of Umayyad history, and they elaborated it without much research and examination, it seems, and people like Wellhausen and Van Floten began to deny the innovativeness of Umayyad history. Arabic spirit and to describe Islamic Arabic. state as a bad state in all its details, and they concentrated in trying to confirm these ideas on the early periods of the establishment of the state of Islam, and they made much of their writings related to the period of early Islam and the Umayyad state, which is the period in which the Islamic state systems began to form and develop, and the characteristics of a new economic system based on a nascent and clear ideology derived from a fixed belief emerged. However, this period was described by Louis Bernard. , that it is limited in its economic aspect by lack of available documents.

It has been found through this study that the era of the successors of the Marwani branch of the Umayyad branch is a link in the chain of important efforts to advance the reality of the Islamic nation, followed by a strong desire whose traits emerged through the interest in developing aspects of economic activity as one of the main

Abstract:.....

pillars of building a strong state Taken in various sectors (agriculture, industry, trade) and the financial system, as a result of the birth of a real policy from an authentic heritage, dominated by characteristics, including taking care of the group and the individual together to achieve the goals of achieving prosperity and spacious living, and ensuring the equitable distribution of ability of the nation and the creation of a strong social fabric capable of creativity and the production of wealth, to reach the level of competition and self-affirmation in the face of influences and exterior.

It has been found through this study that the era of the successors of the Marwani branch of the Umayyad branch is a link in the chain of important efforts to advance the reality of the Islamic nation, followed by a strong desire wich emerged through the interest in developing aspects of economic activity as one of the main pillars of building a strong state Taken in various sectors (agriculture, industry, trade) and the financial system, as a result of the birth of a real policy from an authentic heritage, dominated by characteristics, including taking care of the group and the individual together to achieve the goals of achieving prosperity and spacious living, and ensuring the equitable distribution of ability of the nation and the creation of a strong social fabric capable of creativity and the production of wealth, to reach the level of competition and self-affirmation in the face of influences and exterior.

The steps taken by the Marwanites to advance the agricultural sector achieved an acceptable level of production and helped to bring about a change in many ancient ideas and concepts of Arab-Islamic society. Property and rights of its exploiters, and these efforts resulted in a leap of development whose effects were manifested through the satisfaction of various food needs, the development of irrigation systems, the diversification of treasury resources and the reconstruction of Muslim countries, East and West.

The efforts of the Marwanis also contributed to the emergence of the industrial sector as a vital economic resource through which various commodities and basic goods could be provided, including the technologies and capabilities contained at that time, which undoubtedly contributed to the revitalization of the commercial aspect. , which has reached a level of development in its methods and systems, thus its activity has gone beyond the borders of the State and has made it possible to

Abstract:.....

connect the relations between the Islamic world and its political and civilized environment, which have built bridges of people-to-people relations, and the Marwanis were able to achieve the goals of economic and political independence with their unique achievements such as the issuance of currency and the accompanying prevalence of various financial transactions.

Any civilized effort is measured by the extent of the effects and results achieved, whether positive or negative, and there is no doubt that the measurements of the Umayyad Caliphs of the Marwani branch could be collected, discussed and evaluated as shown in this study, and those who are interested in this scientific field have only to pass judgment

عبد القادر للعطوم الإسلامية

Résumé:.....

Résumé

L'importance d'étudier l'histoire de l'économie islamique découle de la soif de la nation islamique pour un système d'auto-amélioration, à travers la connaissance des caractéristiques les plus importantes de la renaissance économique islamique dans le passé, ses étapes de développement et les éléments de sa force au profit d'eux pour améliorer le présent et extrapoler l'avenir.

Le développement et l'histoire de l'économie islamique, même si elle est aussi ancienne que l'Islam, n'a pas pris son droit d'étudier comme une méthode distincte ou une science indépendante, à la mesure de la taille du patrimoine existant, ce qui renforce la nécessité d'études qui s'y intéressent., et l'idée adoptée par de nombreux Occidentaux qui porte beaucoup de préjugés injustifiés, lorsqu'ils affirmaient que les musulmans n'avaient pas un grand héritage économique, ni une capacité d'innovation dans le domaine de l'économie à l'époque médiévale, tandis que d'autres trouvaient que les musulmans n'écrivaient pas sur l'économie en tant que science indépendante, ce qui rendait impossible d'y suivre leurs opinions, compte tenu de leur dispersion dans divers ouvrages traitant d'autres domaines.

Les orientalistes se sont intéressés à l'étude de l'histoire omeyyade, et ils l'ont élaborée sans recherche ni examen approfondis, semble-t-il, et des gens comme Wellhausen et Van Floten ont commencé à nier le caractère innovant de l'esprit arabe et à décrire l'arabe islamique, comme un mauvais état sur tous les plans, et ils se sont concentrés pour essayer de confirmer ces idées sur les premières périodes de l'établissement de l'état de l'islam, et ils ont fait une grande partie de leurs écrits liés à la période du début de l'islam et l'État omeyyade, qui est la période au cours de laquelle les systèmes de l'État islamique ont commencé à se former et à se développer, et les caractéristiques d'un nouveau système économique basé sur une idéologie naissante et claire dérivée d'une croyance fixe ont émergé. Cependant, cette période a été décrite par Louis Bernard. , qu'elle est limitée dans son aspect économique par manque de documents disponibles.

Il a été constaté à travers cette étude que l'ère des successeurs de la branche marwani de la branche omeyyade est un maillon dans la chaîne des efforts importants pour faire avancer la réalité de la nation islamique, suivis d'un fort désir dont les traits

Résumé:.....

sont apparus à travers l'intérêt pour le développement aspects de l'activité économique comme l'un des principaux piliers de la construction d'un État fort Pris dans divers secteurs (agriculture, industrie, commerce) et le système financier, résultat de la naissance d'une véritable politique issue d'un patrimoine authentique, dominé par des caractéristiques , notamment prendre soin du groupe et de l'individu ensemble pour atteindre les objectifs visant à atteindre la prospérité, et la vie opulente , et assurer la répartition équitable des capacités de la nation et la création d'un tissu social Fort capable de créativité et de production de richesses, pour atteindre le niveau de compétition et d'affirmation de soi face aux influences extérieures.

Les mesures prises par les Marwanites pour faire progresser le secteur agricole ont atteint un niveau de production acceptable et ont contribué à apporter un changement dans de nombreuses idées et concepts anciens de la société arabo-islamique. les biens et les droits de ses exploiters, et ces efforts ont abouti à un saut de développement dont les effets se sont manifestés à travers la satisfaction des divers besoins alimentaires, le développement des systèmes d'irrigation, la diversification des ressources du trésor et la reconstruction de Pays musulmans, orient et occident. Les efforts des Marwanis ont également contribué à l'émergence du secteur industriel en tant que ressource économique vitale à travers laquelle divers produits de base et biens de base pourraient être fournis, y compris les technologies et les capacités contenues à cette époque, ce qui a sans aucun doute contribué à la revitalisation de l'aspect commercial. , qui a atteint un niveau de développement dans ses méthodes et ses systèmes, ainsi son activité a dépassé les frontières de l'État et a permis de relier les relations entre le monde islamique et son environnement politique et civilisé, qui ont construit des ponts de relations entre les peuples, et les Marwanis ont pu pour atteindre les objectifs d'indépendance économique et politique avec leurs réalisations uniques telles que l'émission de monnaie et la prévalence qui l'accompagne de diverses transactions financières.

Tout effort civilisé est mesuré par l'étendue des effets et des résultats obtenus, qu'ils soient positifs ou négatifs, et il ne fait aucun doute que les mesures des califes omeyyades de la branche Marwani pourraient être recueillies, discutées et évaluées

Résumé:.....

comme indiqué dans cette étude, et ceux qui s'intéressent à ce domaine scientifique n'ont qu'à porter un jugement sur eux.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Abstract:.....

جامعة الأمير
عبد القادر للعالم الإسلامي

الملائق

جامعة الأميرة
عبد القادر
العلوم الإسلامية

استكمالاً لما سبق الحديث عنه، وبعد مناقشة وتحليل موضوعات الدراسة كان الرأي الخروج بحوصلة مجملة في شكل ملاحق تدعم نتائج ما توصل إليه البحث من خلال عرض موضوعات تاريخية متنوعة تبرز تلك التدابير الاقتصادية المتخذة في العهد المرواني وتظهر درجة اهتمام الخلفاء والأمراء منهم؛ من خلال تقديم موجز لمنجزاتهم الاقتصادية ونشاطهم في مختلف قطاعاته، وكان لابد من الرجوع إلى كتابات ووثائق اهتمت بفترة الدراسة سيما القريبة منها، سواء كانت للمسلمين أو غير المسلمین لإعطاء صورة واضحة وحكم موضوعي لتقييم تلك الأعمال، وتعد الشواهد الأثرية والمعمارية تاريخ ناطق لحضارات الشعوب ومرآة عاكسة لنشاطها ، فكان من الضرورة استحضارها في موضوعنا هذا.

ملحق 01.

الخلفاء المروانيون وأهم منجزاتهم الاقتصادية

يوضح الجدول الموالي أهم الإجراءات التي اتخذها الخلفاء المروانيون في قطاعات النشاط الاقتصادي وبيت المال بمختلف أقاليم الدولة، ومنه يمكننا الخروج بتصور موضوعي عن طبيعة تلك الإصلاحات ومدى أهميتها.

أهم منجزاته الاقتصادية				فترة حكمه	الخليفة
التجارة	بيت المال	الصناعة	الزراعة		
- بناء الأسواق. - تنظيم تجارة البردي. - تنظيم البريد.	- فرض جزية قيمتها أربعة دنانير بعد حساب متوسط دخل الفرد. - تم إجراء عملية إحصاء للسكان الجزيرة. - فرض جزية قيمتها أربعة دنانير بعد	- بناء القيسريات. - دار الصناعة بالشام - دار الصناعة بتونس.	- جعل على كل مائة جريب مما قرب ديناراً، مرعياً مسألة القرب والبعث عن السوق. - حفر الأنهار. - استصلاح الأراضي.	65-86هـ / 685-705م	عبد الملك بن مروان

	حساب متوسط دخل الفرد - تعريب العملة				
- تسهيل الثنايا وحفر الآبار على المسالك. - مراقبة الأسواق.	استحداث ديوان المستغلات			86-96هـ/ 715-705م	الوليد بن عبد الملك
- مراقبة الأسواق.	إستحداث ديوان النفقات			96-99هـ/ 717-715م.	سليمان بن عبد الملك.
- حرية التجارة في البحر. - رفع المكس على التجارة الداخلية.	- فرض الجزية على الرهبان بمقدار ديناراً واحداً. - إحصاء الرهبان. - فرض الخراج على أراضي الكنائس.		- سن قانون المدة الذي حفظ للأمة حقوق بيت المال في الأرض الخراجية. - إعفاء أراضي البيع والكنائس من الخراج.	99-101هـ/ 720-717م.	عمر بن عبد العزیز.

<p>- رفع - المكس على - الأسواق. - بناء - الخانات</p>	<p>-تعريب -النقد. -تعديل جزية الموصل على طبقات. -إلغاء جزية قبرص ألف دينار. - رفع الجزية على من أسلم من الأقباط. - رفع الجزية عمن أسلم.</p>		<p>- حفر الأنهار. - استصلاح الأراضي. - تنظيم الحمى. - تنظيم عشور التجارة. - تنظيم الصوافي</p>		
			<p>- وضع ضريبة على النخل والشجر. - تم مسح أرض الجزيرة سنة 104هـ/722م . -حفر الأنهار. - استصلاح الأراضي</p>	<p>101-105هـ/ 720-724م.</p>	<p>يزيد بن عبد الملك</p>

<p>-بناء الأسواق</p>	<p>-تجويد العملة.</p> <p>-انشاء ديوان الوقف.</p>	<p>بناء مجمعات حرفية.</p> <p>-- زيد على جزيرة قبرص ألف دينار.</p> <p>- زيادة على كل دينار قيراط (24/1) في مصر.</p> <p>-إعادة تقدير الجزية المشتركة التي أقرتها عهود الصلح، وفرضها على من يستحقها.</p> <p>-زيادة العطاء</p>	<p>- منع بيع الأرض الخراجية.</p> <p>- إجراء إحصاء للسكان سنة 109 هـ في مصر.</p> <p>-فصل وارد الخراج عن وارد الجزيرة سنة 121 هـ في خرسان.</p> <p>- الحفاظ على أصول الأرض الخراجية وإلزام العرب بدفع جبايتها.</p> <p>- تنظيم وارد الخراج وترتيبه في خرسان.</p> <p>- حفر الأنهار.</p> <p>- استصلاح الأراضي.</p>	<p>105-125هـ /</p> <p>724-734م</p>	<p>هشام بن عبد الملك.</p>
<p>- تنظيم الريد</p>	<p>زيادة العطاء</p>	<p>استصلاح الأراضي.</p>	<p>125-126هـ /</p> <p>743-744م</p>	<p>الوليد بن يزيد</p>	

	تخفيض العطاء		توقف منح الاراضي	126هـ/745م	يزيد بن الوليد
مراقبة السوق			تهيئة المسالك احتكار صيد السمك	127-132هـ/ 744-750م	مروان بن محمد

المصادر:

أبو يوسف، الخراج، 52، 100، ابن سعد، الطبقات، 266/5، أبو عبيد، الأموال، 377، ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، 87، ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، 163، 183، البلاذري، فتوح، 173، 155، 280، 284، البلاذري، أنساب، 146/9، اليعقوبي، البلدان، 149، الأزدي، تاريخ الموصل، 03، الطبري، تاريخ الرسل، 181/6، 437، 217/7، البكري، المسالك، 874/2، ابن عذاري، البيان المغرب، 26/2، المقري، نفع الطيب، 15/3. المقرئ، المواعظ، 139/1، 141، 147، ساويرس، تاريخ البطارقة، 107/2، 116، 151، 162. 170. دونسيوس، التاريخ المنحول، 60.

ملحق 02.

يوضح الملحق 02 مناطق تواجد بني مروان من بني أمية من الخلفاء و بعض الأمراء وأهم ممتلكاتهم طبقا لما ورد في المصادر المختلفة، علما أن هذه المصادر ترجمت لمن كان ذا شأن وأهملت الكثير من الشخصيات غير الفاعلة في الأسرة المروانية الحاكمة، وكما يظهر من الجدول فقد توزعت ممتلكات المروانيين في الكثير من مناطق الدولة الإسلامية وتنوعت بين أراضي، وعيون، ومستغلات، وأسواق، وحتى حمامات، فهي تظهر اهتمام المروانيين بالجانب الاقتصادي، حفاظا على مكانتها في العامة وما يعود عليها من فوائد مالية جمة، و قد توزعت هذه الممتلكات في مناطق تواجدهم بأقاليم الدولة الواسعة.

المصدر	أمالك الخلفاء				الخليفة
	أسواق	مستغلات	حوانيت ودور	أراضي وموارد مائية	
ابن سعد، الطبقات الكبرى، 302/5. ابن عبد الحكم، فتوح مصر، 133. ابن شبة، تاريخ المدينة، 256. الإصبهاني، الأغاني، 54/1.			حوانيت ودور الدار البيضاء الفسطاط	ذبي خشب بالمدينة فدك (المدينة).	مروان بن الحكم
البلاذري، فتوح البلدان، 180، السمهودي، وفاء الوفا، 147/4.	قيساريات عبد الملك (مصر).			ضبعة مطلوب (المدينة). كفر جدا وقرية سلعوس (الرها).	عبد الملك بن مروان
ابن عبد الحكم، فتوح مصر، 163. البلاذري، فتوح				الخرار (نبح).	

البلدان، 287. البكري، معجم ما استعجم، 492/2.		حمامات، حوانيت (مصر)		البطائح(العراق)	الوليد بن عبد الملك
البلاذري، فتوح، 145، الطبري، تاريخ ، 260/7. 264.		دار الصباغين (الرملة)		الرملة/ السليمانية. الداوودية	سليمان بن عبد الملك
ابن شبة، تاريخ المدينة، 270. الفسوي، المعرفة، 570/1 اليعقوبي، تاريخ، 234. ابن عساكر، تاريخ دمشق، 180/68. ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، 100/17			قصر بالثنية المدينة.	المكيدس والورس (اليمن). السهلة (اليمامة). خناصرة (حلب). دير سمعان(فلسطين). عين بالسويداء (حوران). نهر عبد الله بن عمر.	عمر بن عبد العزيز وولده
البلاذري، فتوح، The 335 of Chronicle Zuqnin, pp160-161.			حوانيت وخانات	ضياح بالعراق	يزيد بن عبد الملك

<p>ابن عبد الحكم، فتوح مصر، 163. البلاذري، فتوح البلدان، 121، 180، 181، 357. ابن شبة، تاريخ المدينة، 71 70، اليقوي، البلدان، 163، الطبري، تاريخ الطبري، 324. 270/7 ابن العديم، بغية 113/1.</p>	<p>سوق أم حكيم. قيسارية هشام (مصر)</p>	<p>فندق ومستغل في صور. المدينة. قرية سلعوس (الرها).</p>	<p>حوانيت دار النقصان والقطران. قصر بسوق المدينة. قرية سلعوس (الرها).</p>	<p>الزيتونة/ نهري هني ومري. كفر جدا (الرها). الرصافة قرب حلب. القطيفة/ رورين وقراها (الأردن). رستاق الرمان. البطائح. نهر القيص. (العراق). جزيرة هشام (الموصل).</p>	<p>هشام بن عبد الملك</p>
<p>الطبري، تاريخ الطبري، 211/7.</p>				<p>الأزرق (ماء الأغداف) الأردن.</p>	<p>الوليد بن يزيد</p>
					<p>يزيد بن الوليد</p>
					<p>إبراهيم بن الوليد</p>
<p>البلاذري، فتوح، 321. الإصبهاني، مقاتل الطالبيين، 175.</p>				<p>عين مروان (المدينة). ورتان</p>	

ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، 107. ابن عساكر، تاريخ دمشق، 320/57. ابن أبي حديد، نهج البلاغة، 175/7 ابن العديم، بغية الطلب، 451/1، الحموي، معجم، 350/1.	سوق الأسكافين	حران (قصر مروان).	والمراغة من ثغور الجزيرة. إصبهان. (خرسان). بحيرة خلاط (أذربيجان)	مروان بن محمد
--	------------------	----------------------	--	------------------

المصدر	أملاك الأمراء				الأمير
	أسواق	مستغلات	حوانيت ودور	أراضي وموارد مائة	
ابن عبد الحكم، فتوح مصر، 133.116 138.140 264 الكندي، كتاب الولاء، 39. السمهودي، وفاء الوفا، 237/2.	قيساريات العسل، وقيسارية الجبال، وقيسارية الكباش، قيسارية البز.		دار بالمدينة. دار البركة الدار المذهبة (مصر)	حلوان.	عبد العزيز بن مروان

<p>البلاذري، فتوح، 151.152 288. ابن عساكر، تاريخ دمشق، 27/58. ابن العديم، بغية الطلب، 64/1 151 220. المقريزي، البيان والأعراب، 26.</p>			<p>نهر البليخ (الجزيرة). مصانع بالجزيرة (صهاريج)</p>	<p>محلة القباب دمشق. الناعورة) حلب). بغراس/ عين السلور. الإسكندرونة، بويلس/ صفيين/عابدين /قاصرين. والبحيرة (الثغور). أشمونين أسبوط. البطائح (العراق)</p>	<p>مسلمة بن عبد الملك</p>
<p>ابن حزم، جمهرة انساب العرب، 106. ابن عساكر، تاريخ دمشق، 253/10</p>				<p>دير بشر بالغوطة. ضياء بالكوفة.</p>	<p>بشر بن مروان</p>
<p>الحموي، معجم البلدان، 112/3</p>				<p>ريسون (الأردن). ضياء بمصر</p>	<p>محمد بن مروان</p>
<p>ابن عساكر، تاريخ دمشق، 214/21</p>				<p>محلة الراهب (دمشق).</p>	<p>سعيد بن عبد الملك</p>

روح بن الوليد بن عبد الملك			حوانيت بحمص.		عبد الله بن عبد الملك بن مروان
عبد الله بن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، .57					عبد الله بن عبد الملك بن مروان
ابن منظور، مختصر، .22/13				ضيعة بالغوطة	عبد الله بن عبد الملك بن مروان
ابن عبد الحكم، فتوح مصر، 138، .140		حمام زيان حمام سهل (مصر).		دار نصر . منية الأصبح . دار سهل (مصر).	زيان بن عبد العزيز بن مروان. سهل وسهيل ابنا عبد العزيز بن مروان
ابن عساكر، تاريخ دمشق، .438/26				ضياع بحمص	العباس بن الوليد بن عبد الملك
البلاذري، فتوح، .181		مستغلات (الجزيرة).		تل عفراء وأرض تل مذابا وأرض المصلي وصوافي(حران)	العمر بن يزيد بن عبد الملك
ابن عساكر، تاريخ دمشق، .159/6				ارض أبان الداوودية دمشق.	أبان بن سليمان بن عبد الملك

ملحق 03

الإصلاح الضريبي.

اتخذ المروانيون إجراءات عملية لتصحيح اختلالات توازنات السياسة الضريبية في مختلف إقليم الدولة، كان منها بالأساس التعديل الذي مس وارد الجزية في بلاد الشام تماشياً مع بعض التطورات السياسية والاجتماعية، وذلك باستبدال الضرائب العينية بضرائب نقدية بعد المسح الذي تم في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، وهو ما أسهم في تشجيع الفلاحين على الإنتاج واحداث استقرارا في الريف بزيادة دخولهم نتيجة زيادة الطلب، وخفف من أعبائهم وساعد في توسيع نطاق الأرض الزراعية.

النص: ((.... فلما ولي عبد الملك بن مروان بعث الضحاك بن عبد الرحمن الأشعري فاستقل ما يؤخذ منهم فأحصى الجماعم، وجعل الناس كلهم عمالا بأيديهم، وحسب ما يكسب العامل سنته كلها ثم طرح من ذلك نفقته في طعامه وأدمه وكسوته وخذائه وطرح أيام الأعياد في السنة كلها؛ فوجد الذي يحصل بعد ذلك في السنة لكل واحد أربعة دنانير فألزمهم ذلك جميعا وجعلها طبقة واحدة، ثم حمل الأموال على قدر قريها وبعدها فجعل على كل مائة جريب زرع مما قرب ديناراً، وعلى كل ألف أصل كرم مما قرب ديناراً، وعلى كل ألفي أصل مما بعد ديناراً، وعلى الزيتون على كل مائة شجرة مما قرب ديناراً، وعلى كل مائتي شجرة مما بعد ديناراً، وكان غاية البعد عنده مسيرة اليوم واليومين وأكثر من ذلك، وما دون اليوم فهو في القرب. وحملت الشام على مثل ذلك، وحملت الموصل على مثل ذلك)).

المصدر: أبو يوسف، الخراج، 52.

ملحق 04

تنظيم التجارة

أبانت البرديات عن مختلف الإجراءات التي اتخذتها الدولة الأموية في العهد المرواني في مصر لتحقيق مستوى معيشي يليق برعاياها من خلال تنظيم قطاع النشاط التجاري حيث عملت على محاربة كل أشكال الاحتكار وتسهيل المبادلات التجارية لمختلف السلع والبضائع ووصولها إلى الأسواق، دعماً للاستهلاك والتحكم في الأسعار إلى المستوى المقبول، وتشجيع التجار على ممارسة نشاطهم بإسقاط ضريبة المكس.

أحس والي مصر قرّة بن شريك سنة 91هـ/709م أن أسعار القمح ترتفع، ولما كان حريصاً أن تبقى الأسعار في المتناول ليتسنى للناس شراء القمح، أصدر أمره إلى باسيل (حاكم أشقوة) وإلى صاحب المكس بعدم أخذ ضريبة القمح من التجار المتقلين الذين يبيعون القمح في الفسطاط من أجل توفيره في السوق، وجاء أمره هذا في رسالتين:

إلغاء ضريبة المكس والتخفيف من غلاء الأسعار.

1. ((... إلى الفسطاط فإني قد وضعت عنه مكسه، فليبيعه بالفسطاط، وعجل ذلك فإني خفت غلا الطعام بالفسطاط، وإني إذا وضعت للتجار مكسهم أصابوا ربحاً حسناً. وإنما الحصاد إن شاء الله في أربعين ليلة أو قريباً من ذلك...))

منع الاحتكار وتوفير السلع في الأسواق.

2. ((... بأيديهم فلا يبيعون منه شيئاً تربصاً بالناس وانتظار غلا السعر، وأيم الله لأنبأن برجل حبس طعامه أن يبيعه إلا أنهبته. فانظر، فمن كان بأرضك من التجار الذين يشترون الأطعمة ويجمعونها، فمرهم فلا يبيعوا طعامهم. ومر كل تاجر فليحمل نصف ما عنده من الطعام إلى الفسطاط. واكتب إليا مع كل تاجر يقدم من قبلك، ما حمل حين يقبل، ثم مرهم فليبيعه بالفسطاط، فإني قد أمرت صاحب المكس أن يعلم ما يقدمون به من ذلك؛ فإن الطعام نافق بالفسطاط ليس يقدم أحد بطعام إلا أنفقه. وأنظر النصف الباقي فليبيعه في أهل الأرض. فإن لم ينفق في الأرض فليحمله إلى الفسطاط...)).

المصدر: جاسر أبو صفية، برديات قرّة بن شريك، ص ص 70، 71.

ملحق 05

إهتمام الخلفاء المروانيين بالغرس والسقي

At this time, Hisham dug the Zaytun canal wich he built towns and forts as well as many villages, and adorned it with plants of all kinds. Then he dug the bath beliche canal on wich he built a fort and adorned it with plants of all kinds, then he dug Hani canal on wich he built forts and gardens of all kinds.

Then Maslama his brother dug the Beth Balish canal and he too built fortes an villages on the canal wich he dug and adorned it with all beautiful things.

ترجمة النص:

وفي هذا الزمن فتح هشام نهر زيتون، وبني عليه المدن والحصون مع قرى عديدة، وغرس على شاطئيه أشجار كثيرة متنوعة. كما فتح بيت باش وبني عليه حصنا، وغرس حوله حدائق من كل جنس، ثم فتح نهر هاني وأقام عليه حصونا كثيرة، وبساتين من كل نوع. وكذلك مسلمة فتح بيت بليش، وهذا أيضا بني على النهر حصونا وقرى، وغرس على ضفتيه أنواع الشجر المثمرة.

المصدر:

- The Chronicle of Zuqnin, part 03, 04, (AD488-775), translated from syriac by: Amir Harrak. Pontifical Institute of Medieval Studies, Toronto, 1999, pp 161-162..

إهتمام الخلفاء المروانيين بمشاريع الري والاعمار

En cette même année Abbas ibn al Walid fit une incursion contre les grecs ; il entra dans la Paphlagonie, la dévasta et amena en captivité 20000 habitants et s'empara d'une forteresse qui s'appela ...

Ensuite Yazid ibn Abdelmalek mourut, après avoir règne quatre ans.

Après lui ; Hicham son frère règne pendant dix-neuf ans, depuis l'an 105 des arabe.

Il perçut de grands revenus de la plupart des villes de son empire des caravansérails, des cabarets, des petites maisons, des petites villages et hameaux. Il fut le premier qui s'appropriâ des biens fonds des arabes, il dériva les eaux de beaucoup de fleuves abondants dans les carneaux et détourna la cour du fleuve qui se trouvait au-dessus d'Al Raqqa, il fit faré des plantations de tout genre dans la Mésopotamie et la Syrie, et ses revenus dépassèrent l'impôt fonciers de son empire.

ترجمة النص:

ثم أن يزيد بن عبد الملك توفي بعد ملك أربع سنين، وملك بعد أخوه هشام تسعة عشر سنة، في سنة خمس ومائة دعرب. فاتخذ مستغلات كبيرة في أكثر المدن التي في سلطانه، والخانات والحوانيت والحجر والضياع والمزارع، وهو أول من اتخذ الضياع لنفسه من العرب واشتق أنهار كثيرة وغزيرة، وهو الذي استخرج النهر فوق الرقة، وغرس غرسا كثيرا بالجزيرة والشامات، فكانت غلته أكثر من خراج مملكته.

المصدر:

Agapius de Menbidj: Histoire Universelle, Edite et traduite en français par Alexandre Vasiliev, Paris 1909, partie 2, p 245.

حفر القنوات لري المحاصيل.

En l'an 1037, mourut le roi Yazid après avoir règne 4ans et demi après lui Hicham régna sur les Tay aye, pendant 19ans : ce fut le treizième roi des arabes.

Dès le commencement de son règne il se mit opprimer les hommes par des impôts excessifs et des tributs – il fit amener des canaux de l'Euphrate au-dessus de Callinice, pour irriguer les récoltes et les plantations, et leur revenue s'accrut au de la de tout l'impôt qu'il titrait de son empire.

ترجمة النص:

وفي سنة 1037، توفي يزيد بعد حكم دام أربع سنوات ونصف، بعده حكم هشام العرب مدة 19 سنة، وهو الملك الثالث عشر من ملوك العرب، استهل حكمه بفرض ضرائب باهضة على القبائل، قام بحفر قنوات من الفرات بالقرب من قليقية من أجل سقي المحاصيل الزراعية ومختلف المنتجات النباتية، وقد عاد عليه هذا الإنجاز بأرباح وفيرة تعدت ما يجنيه من مملكته كلها.

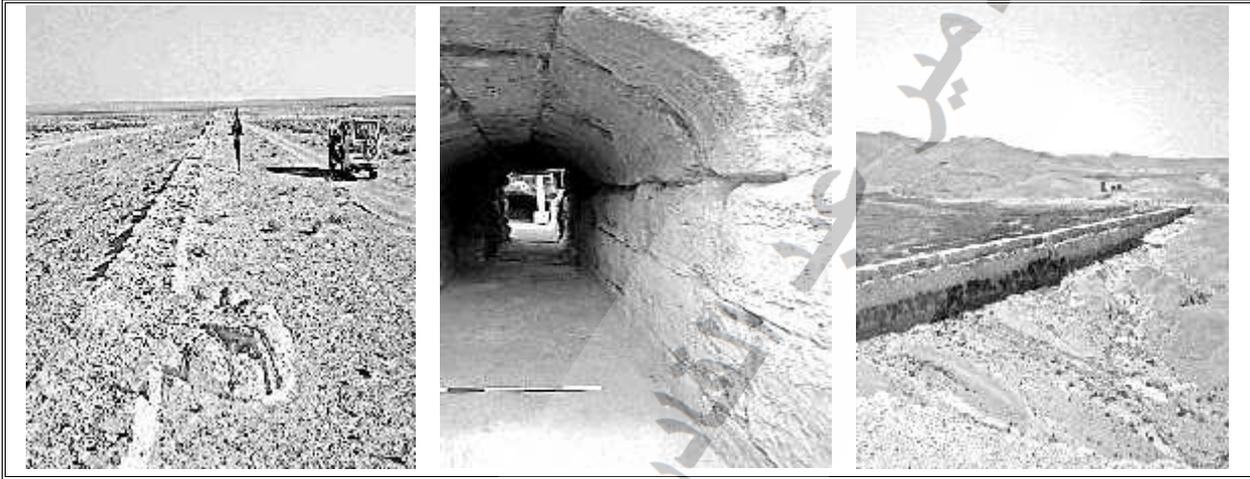
المصدر:

-Michel le Syrien: Chronique de Michel le Syrien, Traduite par J. B. Chabot. Paris 1901, Partie 2, p 490.

ملحق 06

مشاريع العمارة المائية في العهد المرواني

إن جهود الدولة الأموية في إقامة المنشآت المائية وبخاصة في العهد المرواني، تبرز من مدى تنوعها وتعدد وظائفها وأساليبها المعمارية التي دلت على عبقرية هندسية واضحة تجاوزت الأنماط المعمارية السابقة، وتتبع المصادر الأولية المختلفة والحفريات الأثرية الحديثة، تتكشف لنا تلك الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة من أجل الحفاظ على هذا النوع من العمارة وبخاصة في بلاد الشام.



– قناة لنقل الماء (ساقية)
قصر الحير الغربي (بلاد الشام).

–قناة مغطاة لنقل الماء.
قصر الحير الشرقي (بلاد الشام).

– سد الحريقة
(وادي البرادة، تدمر).



– صهريج (خزان) مائي.

– قناة نقل الماء (قنطرة).
قصر الحير الشرقي (بلاد الشام).

– طاحونة مائية.

المصدر: Denis Genequand: aspects de la politique de l'eau sous les Omeyyades.

ملحق 05

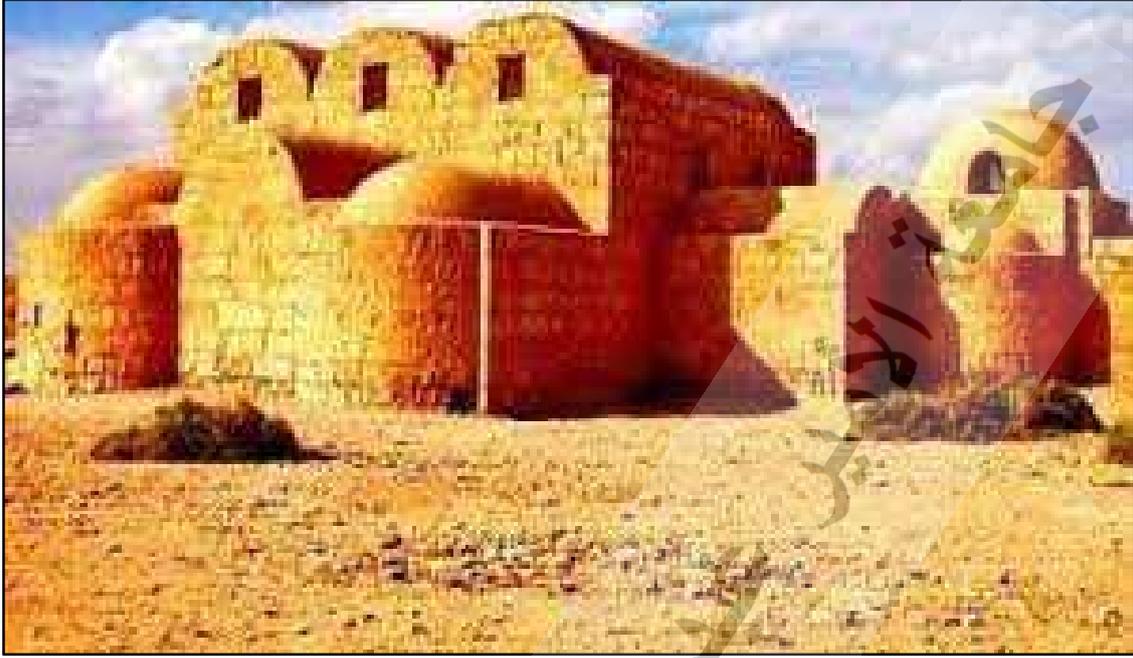
المآثر العمرانية للدولة الأموية في العهد المرواني.



مسجد قبة الصخرة بالقدس ، فلسطين - الخليفة عبد الملك بن مروان-



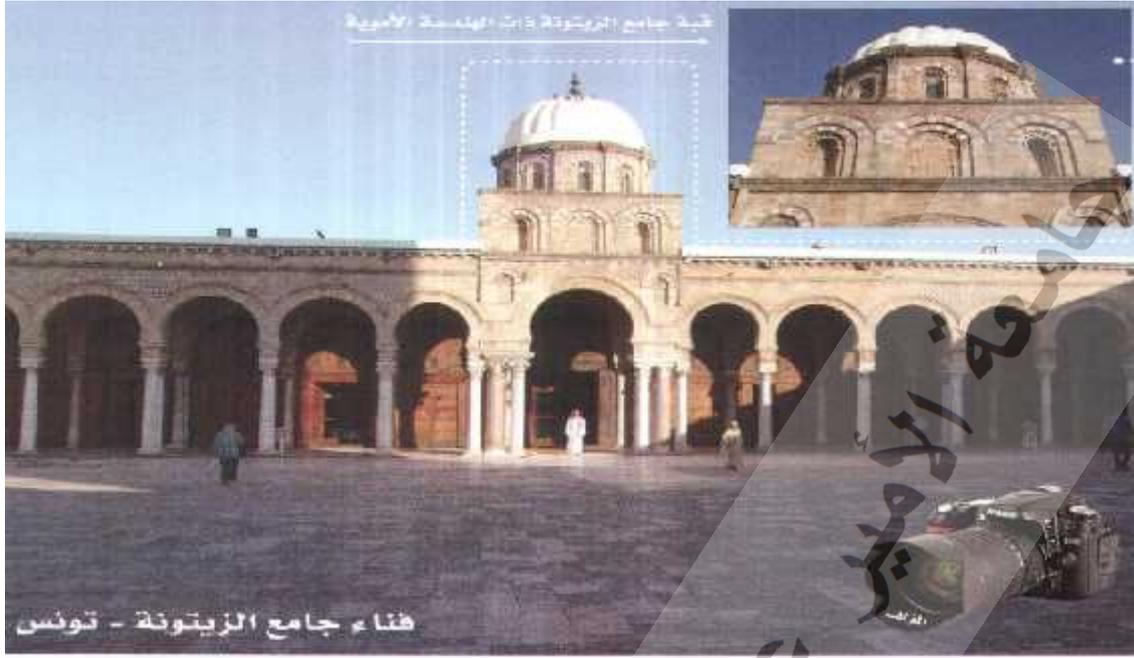
الجامع الأموي بدمشق (سوريا) - الوليد بن عبد الملك-



- قصور أموية (قصر عمرة ، الأردن) - الوليد بن يزيد-



أول مسجد في شبه القارة الهندية بناه الفاتح محمد بن القاسم الثقفي في الديبل نحو 89هـ/707م

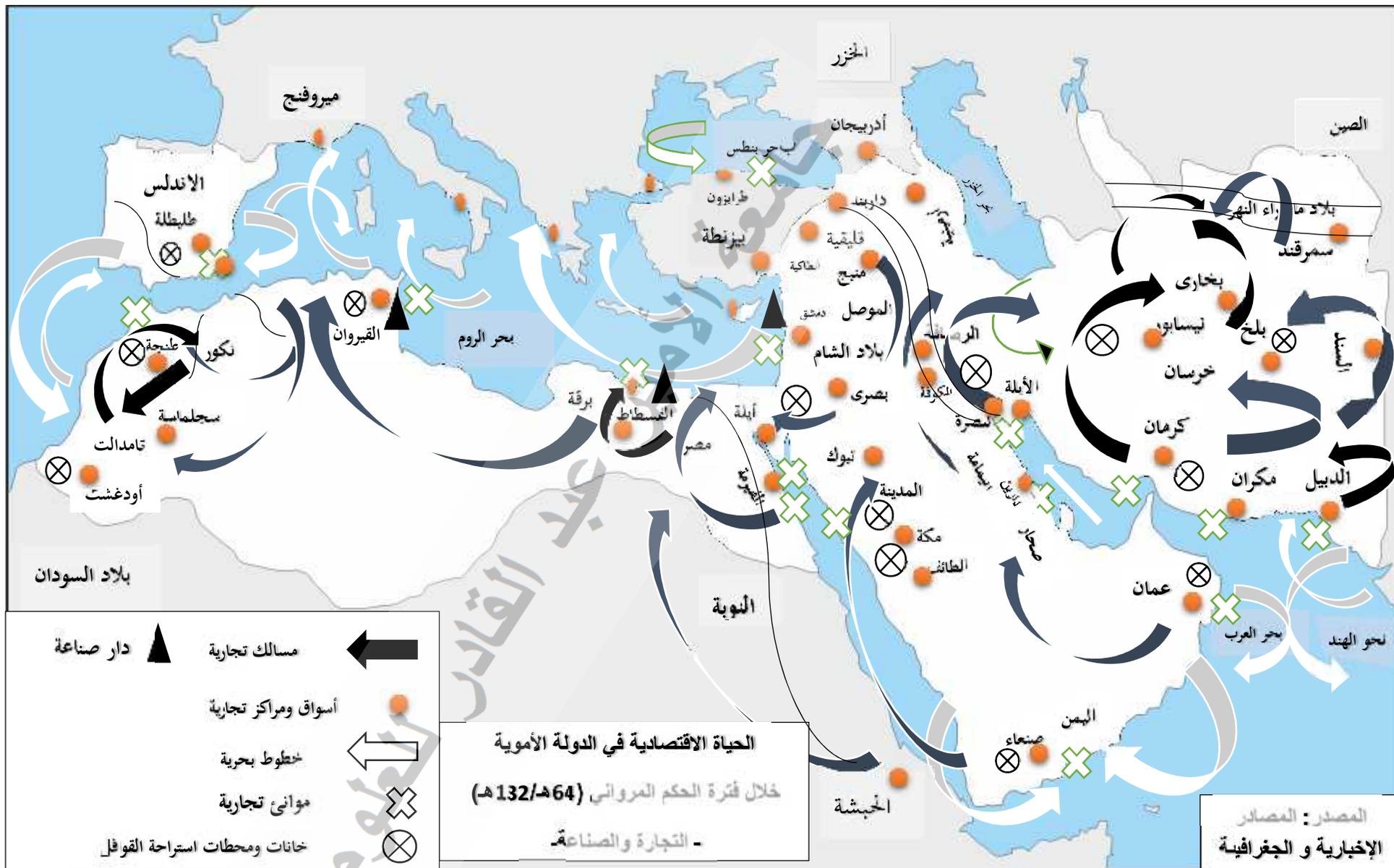


جامع الزيتونة يعد ثاني الجوامع التي بنيت في إفريقية بعد جامع عقبة نافع في القيروان، يرجح المؤرخون أن من أمر بنائه هو حسان بن النعمان عام 79هـ / 698م، وقام عبيد الله بن الحبحاب بإتمام عمارته سنة 116هـ / 736م.



رصافة الخليفة هشام بن عبد الملك على نهر الفرات

المصدر: المملوكات: أطلس الدولة الأموية. عبد الله عبده: الامويون ومآثرهم العمرانية



قائمة المصادر والمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المصادر القديمة:

- ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم (668هـ/1270م): عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تح: رضا نزار، (بيروت: مكتبة الحياة).
- ابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد (281هـ/849م): قصر الأمل، تح: محمد يوسف، (ط2، بيروت: دار ابن حزم، 1997).
- ابن أبي حديد، أبو حامد ابن هبة الله (656هـ/1258م): شرح نهج البلاغة، تح: النمري محمد، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998).
- ابن أبي طالب، شمس الدين (654هـ-727هـ / 1256-1327م): نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، (بظربورغ: مطابع الأكاديمية الإمبراطورية، 1865).
- ابن آدم، يحيى (203هـ/818م): الخراج، (القاهرة: المطبعة السلفية، 1964).
- ابن الأبار، محمد بن عبد الله (658هـ/1260م): إغراب الكتاب، تح: الأشتر صالح، (ط1، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1961).
- ابن الأثير، علي بن محمد (630هـ/1233م): أسد الغابة في معرفة الصحابة، 8 ج (بيروت: دار الفكر، 1989).
- *****: الكامل في التاريخ، 10 ج، تح: عمر تدمري، (ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1997).
- ابن الأثير، مبارك بن محمد (606هـ/1210م): النهاية في غريب الحديث والأثر، 5 ج، تح: الزاوي احمد آخرون، (بيروت: المكتبة العلمية، 1979).
- ابن الأعمش، أحمد الكوفي (314هـ/962م): كتاب الفتوح، 5 ج تح: شكري علي، (ط1، بيروت: دار الأضواء، 1991).
- ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج (597هـ/1200م): سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1984).
- *****: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، 19 ج، تح: عطا محمد، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992).

- ابن الخطيب، أحمد بن علي (463م/1072م): تاريخ بغداد، 24 ج، تح: بشار عواد، (ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2002)، 20/4.
- ابن الدمقماق، إبراهيم بن محمد (809هـ/1405م): الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تح: علي كمال، (ط1، بيروت: عالم الكتب، 1985).
- ابن الدلائي، أحمد بن عمر (967هـ/1636م): نصوص من الأندلس، تح: الأهواني عبد العزيز (مدريد: معهد الدراسات الإسلامية، 1965).
- ابن الزبير، الرشيد (ق5هـ/11م): الذخائر والتحف، تح: محمد حميد الله، (ط1، الكويت: دائرة الطباعة والنشر، 1959).
- ابن العبري، أبو الفرج ابن توما الملطي (685هـ/1286م): تاريخ مختصر الدول، تح: أنطون صلحاني، (ط3، بيروت: دار الشرق، 1991).
- ابن العديم، عمر بن أحمد (660هـ/1262م)، بغية الطلب في تاريخ حلب، 12 ج، تح: زكار سهيل، (بيروت: دار الفكر، 1988).
- ابن العربي، محمد بن عبد الله (543هـ/1148م): العواصم والقواصم، في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، تح: الخطيب محب الدين، (ط2، بيروت: دار الجيل، 1997).
- ابن العوام، يحيى بن محمد (580هـ/1184م): الفلاحة الأندلسية، تح: أنور أبو سويلم وآخرون، (ط1، عمان: منشورات مجمع اللغة العربية، 2012).
- ابن الفراء، محمد بن الحسين (458هـ/1066م): الأحكام السلطانية، تح: الفقي محمد، (ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000).
- ابن الفقيه، أحمد بن محمد (340هـ/951م): البلدان، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001).
- ابن القيم، أبو بكر (751هـ/1350م): أحكام أهل الذمة، 5 ج، تح: يوسف البكري وآخرون، (ط1، الدمام: رمادي للنشر، 1997).
- ابن النديم، محمد بن إسحاق (438هـ/1047م): الفهرست، تح: رمضان إبراهيم، (ط2، بيروت: لبنان، 1997).
- ابن بسام، محمد بن أحمد (626هـ/1228م): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تح: حسن إسماعيل، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003).
- ابن بصال، محمد بن إبراهيم (468هـ/1075م): كتاب الفلاحة، تر: محمد عزيمان وآخرون، (تطوان: معهد مولاي الحسن، 19).
- ابن بكار، الزبير (256هـ/870م): جمهرة نسب قريش وأخبارها، تح: شاكر محمود، (القاهرة: مطبعة المدني، 1961).

- *****: الأخبار الموفقيات، تح: العاني سامي، (ط2)، بيروت: عالم الكتب، 1996).
- ابن تغر بردي، يوسف بن عبد الله (874هـ/1470م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، 16 ج، (ط1)، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للنشر، 1963، 81/1.
- ابن تيمية، تقي الدين أجمد (728هـ/1328م): منهاج السنة النبوية، ج9، تح: محمد سالم، (ط1)، مكة: جامعة بن سعود، 1986، 256/6.
- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم (733هـ/1333م): تنقيح المناظرة في تصحيح المخابرة، تح: السحيمي عبد السلام، مجلة الجامعة الإسلامية، ع103، 104، المدينة المنورة، 1997/1996.
- ابن حامد الكوفي (ق7هـ/13م): فتحنامه، فتوح السند: تح: ن. بلوش، (دمشق: دار طلاس، 1991).
- ابن حبيب، محمد بن امية (245هـ/860م): المنق في أخبار قريش، تح: خورشيد أحمد، (ط1)، بيروت: عالم الكتب، 1985).
- *****: المحبر، تح: شتيتر أيلزة، (بيروت: دار الآفاق الجديدة).
- ابن حجر، العسقلاني (852هـ/1449م): رفع الإصر عن قضاة مصر، تح: عمر محمد، (ط1)، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998).
- *****: تهذيب التهذيب، 12 ج، (ط1)، الهند: مطبعة دائرة المعارف، 1908).
- *****: الإصابة في تمييز الصحابة، 8 ج، تح: محمد معوض، (ط1)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1994، 203/6.
- ابن حزم علي بن أحمد (456هـ/1063م): جمهرة أنساب العرب، تح: لجنة من العلماء، (ط1)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983).
- *****: رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، (ط1)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980).
- ابن حنبل، أحمد بن محمد (241هـ/855م): مسند أحمد، تح: مرشد أحمد، (ط1)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001).
- ابن خرداذبة، عبید الله بن عبد الله (280هـ/893م): المسالك والممالك، (بيروت: دار صادر).
- *****: كتاب اللهو والملاهي، (بيروت، 1969).
- ابن خياط، خليفة: (240هـ/854م)، تاريخ خليفة بن خياط، تح: العمري ضياء، (ط2)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1977).

- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد (795هـ/1393م): الاستخراج لأحكام الخراج، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 195).
- ابن رسته، أحمد بن عمر (300هـ/912م): الأعلاق النفيسة، (ليدن: مطبعة ليدن، 1891).
- ابن زنجويه، حميد بن مخلد (251هـ/865م): الأموال، تح: شاكر ذيب، (ط1، الرياض: مركز ملك فيصل للبحوث، 1986).
- ابن سعد، محمد بن سعد (230هـ/845م): الطبقات الكبرى، 8 ج، تح: عطا محمد، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1990).
- ابن سعيد، المغربي (685هـ/1286م): الجغرافيا، تح: إسماعيل العربي، (ط1، بيروت: منشورات المكتب التجاري، 1970).
- ابن سلام، القاسم أبو عبيد: (224هـ/833م): الأموال، تح: هراس خليل، (بيروت: دار الفكر، د ت).
- ابن سيده، علي بن اسماعيل (485هـ/1066م)، المخصص، 5 ج، تح: جفال خليل، (ط1، بيروت دار إحياء التراث، 1996).
- ابن شبة، عمر بن عبيدة (262هـ/876م): تاريخ المدينة، تح: شلتوت محمد، (ط1، جدة: نشر حبيب محمود، 1978).
- ابن عبد البر، القرطبي (463هـ/1071م): مهجة المجالس وأنس المجالس، تح: مرسي الخولي، (القاهرة: الدار المصرية للترجمة والتأليف، 1981).
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (463هـ/1071م): الاستيعاب في معرفة الأصحاب، 4 ج، تح: البجاوي علي، (ط1، بيروت: دار الجيل، 1992).
- ابن عبد الحق البغدادي (739/1338م): مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، 3 ج، (ط1، بيروت: دار الجيل، 1991).
- ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله (257هـ/870م): فتوح مصر والمغرب، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية).
- ابن عبد الحكم، عبد الله (214هـ/829م): سيرة عمر بن عبد العزيز، تح: أحمد عبيد، (ط6، بيروت: عالم الكتب، 1984).
- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد (328هـ/940م): العقد الفريد، 8 ج، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983).
- ابن عدي، الجرجاني (365هـ/976م): الكامل في ضعفاء الرجال، تح: محمد عوض وآخرون، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997).

- ابن عذاري، محمد بن محمد (695هـ/1295م): البيان المغرب، 2ج، تح: ليفي بروفنسال، (ط3)، بيروت: دار الثقافة، 1983).
- ابن عساكر علي بن الحسن (571هـ/1176م): تاريخ دمشق، 80ج، تح: العمري عمرو، (بيروت: دار الفكر، 1995).
- ابن عمر، سيف (200هـ/815م): الفتنة ووقعة الجمل، تح: راتب عرموش، (ط7)، الأردن: دار النفائس، 1993).
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (276هـ/889م): المعارف، تح: عكاشة ثروت، (ط2)، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1992).
- ابن قدامة عبد الله بن أحمد (620هـ/1223م): المغني، 2ج، (القاهرة: مطبعة القاهرة، 1968).
- ابن مسكويه، أحمد بن محمد (421هـ/1030م): تجارب الأمم وتعاقب الهمم، 7ج، تح: إمامي أبو القاسم، (ط2)، طهران: مطبعة سروش، 2001).
- ابن منظور، محمد بن مكرم (711/1311م): لسان العرب، 13ج، (ط3)، بيروت: دار صادر، 1993).
- ابن هشام، عبد الملك بن أيوب (213هـ/828م): السيرة النبوية، تح: السقا مصطفى وآخرون، (ط2)، القاهرة: مطبعة الحلبي، 1955).
- *****: التيجان في ملوك حمير، تح: مركز الأبحاث اليمنية، (ط1)، صنعاء: مركز الأبحاث الأثرية، 1928).
- ابن يوسف، عمر (696هـ/1296م): طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب، تح: و. ستارستين، (دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، 1949).
- ابن يونس، عبد الرحمن بن أحمد (347هـ/985م): تاريخ ابن يونس المصري، 2ج، (ط1)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000).
- أبو العرب، محمد بن أحمد (333هـ/945م): الحن، تح: العقيلي سليمان، (ط1)، الرياض: دار العلوم، 1984).
- أبو تمام، حبيب بن أوس (231هـ/845م): نقائص جرير والأخطل، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، 1922).
- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (182هـ/798م): الخراج، تح: سعد طه وآخرون، (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، د ت).
- أبي زرعة، عبد الرحمن بن عمرو (281هـ/893م): تاريخ أبي زرعة، تح: القوجاني شكر الله، (دمشق: مجمع اللغة العربية).

- الأبي، أبو سعد الرازي(421هـ/1030م): نثر الدر في المحاضرات، 7ج، تح: خالد عبد الغني،(ط1)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004).
- الإدريسي، محمد بن محمد(560هـ/1165م): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، 2ج، (ط1)، بيروت: عالم الكتب، 1988).
- الأربلي، عبد الرحمن سنبط قنيتو(707هـ/1307م): خلاصة الذهب المسبوك مختصر من سيرة الملوك، تصحيح: مكّي جاسم، (بغداد، مكتبة المثني).
- الأزدي، الحسن بن دريد(321هـ/933م): وصف المطر والسحاب، تح: التنوخي عزالدين، (دمشق: مطبوعات الجمع العلمي العربي، 1963).
- الأزدي، محمد بن عبد الله(231هـ/845م): فتوح الشام، 2ج، تح ناسوليس وليم، (كالكتا: مطبعة بيتست ماشن، 1845).
- الأزدي، يزيد بن محمد(334هـ/945م): تاريخ الموصل، تح: علي حبيبة، (ط13، القاهرة: لجنة إحياء التراث، 1967).
- الأزرقى، محمد بن عبد الله احمد (250هـ/864م): أخبار مكة، 2ج، تح: رشدي الصالح، (بيروت: دار الاندلس للنشر، 1983).
- الاصبهاني، أحمد بن عبد الله(430هـ/1038م): حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، 10ج، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1988).
- الأصبطخري إبراهيم بن محمد(346هـ/957م): المسالك والممالك، (بيروت: دار صادر، 2007).
- الأصفهاني، أبو فرج علي(355هـ/966م)، الأغاني، 25ج، تح: جابر سمير، (ط2)، بيروت: دار الفكر).
- بحشل، بن أسلم بن سهل(292هـ/905م): تاريخ واسط، تح: كوركيس عواد، (ط1)، بيروت: عالم الكتب، 1986).
- البخاري، محمد بن إسماعيل(256هـ/870م): التاريخ الكبير، 10ج، (حيدر آباد: دار المعارف العثمانية، 1963)، 368/7.
- *****: صحيح البخاري، 8ج، تح: الناصر محمد، (ط1)، بيروت: دار طوق النجاة، 2001).
- البغدادي، عبد القادر بن طاهر(429هـ/1037م): الفرق بين الفرق، (القاهرة، مكتبة صبيح، 1964).
- البكري، عبد الله بن عبد العزيز(487هـ/1094م): المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي).

قائمة المصادر والمراجع:

- *****: معجم ما استعجم من البلاد والمواضع، 4 ج، (ط3، بيروت: عالم الكتب، 1982).
- البلاذري، أحمد بن يحيى (279هـ/829م): أنساب الأشراف، 13 ج، تح: سهيل زكار وآخرون، (ط1، بيروت: دار الفكر، 1994)، 255/6.
- *****: فتوح البلدان، بيروت: دار الهلال، 1988).
- البيهقي إبراهيم بن محمد (320هـ/932م): المحاسن والمساوي، القاهرة: مطبعة السعادة، 1906).
- تقي الدين، محمد بن أحمد (832هـ/1429م): الزهور المقتطفة من تاريخ مكة المشرفة، تح: زينهم محمد، (ط1، القاهرة: الدار الثقافة الدينية، 2004).
- التنوخي، المحسن بن علي (384هـ/994م): الفرج بعد الشدة، 5 ج، تح: الشالحي عبود، (بيروت: دار صادر، 1978).
- التوحيد أبو حيان علي بن محمد (400هـ/1010م): الإمتاع والمؤانسة، (ط1، بيروت: المكتبة العنصرية، 1999).
- *****: البصائر والذخائر، 10 ج، تح: القاضي وداد، (ط1، بيروت: دار صادر، 1988)، 43/5.
- الجاحظ عمرو بن بحر (255هـ/869م): البيان والتبيين، 3 ج، (بيروت مكتبة الهلال، 1988).
- *****: التاج في أخلاق الملوك، تح: باشا أحمد، (ط1، القاهرة: المطبعة الأميرية، 1914).
- *****: الحيوان، (ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003).
- *****: الرسائل السياسية، (بيروت: دار الهلال).
- *****: التبصر بالتجارة، تح: حسن حسني، (ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1994).
- الجرجاني، حمزة بن يوسف (427هـ/1036م): تاريخ جرجان، تح: خان عبد المعيد، (ط4، بيروت: عالم الكتب، 1987).
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله (478هـ/1085م): غياث الأمم في التياث الظلم، تح: الديق عبد العظيم، (ط2، مكة، مكتبة الحرمين، 1401).
- الحاكم، محمد بن عبد الله (405هـ/1051م): المستدرک على الصحيحين، 4 ج، تح: عطا عبد القادر، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1990).
- الحموي، ياقوت بن عبد الله (626هـ/1229م): معجم البلدان، 7 ج، (ط2، بيروت: دار صادر، 1995).

قائمة المصادر والمراجع:

- الحميري محمد بن عبد الله (900هـ/1495م): الروض المعطار في خير الأقطار، تح: عباس إحسان، (ط2، بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة).
- الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد (795هـ/1393م): الاستخراج لأحكام الخراج، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1985).
- الخلال، أحمد بن محمد (311هـ/923م): أحكام أهل الردة والملل، تح: سيد كسروي، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1994).
- الخوارزمي، محمد بن أحمد (387هـ/797م): مفاتيح العلوم، تح: إبراهيم الأبياري، (ط2، بيروت: دار الكتاب العربي).
- الدباغ، عبد الرحمن بن محمد (696هـ/1296م): معالم الإيمان في معرفة أهل القبور، 3ج، أكمله ابن ناجي التنوخي (839هـ/1435م، تح: خيالي عبد الحميد، (بيروت: دار الكتب العلمية).
- الدميري، محمد بن موسى (808هـ/1405م): حياة الحيوان الكبرى، 2ج، (ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003).
- الديار بكري، حسين بن محمد (966هـ/1559م): تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، 2ج، (بيروت: دار صادر).
- الدينوري، ابن قتيبة (276/889م): عيون الأخبار، 4ج، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997).
- *****: الإمامة والسياسة، 2ج، (ط1، بيروت: دار الأضواء، 1990).
- الدينوري، أحمد بن داود (281هـ/894م): الأخبار الطوال، تح: عامر عبد المنعم، (ط1، القاهرة: دار إحياء الكتب، 1960).
- الذهبي، أحمد بن أحمد (748هـ/1347م): المنتقى من منهاج الاعتدال، تح: الخطيب محب الدين، (الرياض: الرئاسة العامة لإدارة البحوث، 1993).
- *****: تاريخ الإسلام، 52ج، تح: التدمري عمر، (ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 1993).
- *****: سير أعلام النبلاء، 25ج، تح: شعيب الأرنؤوط، (ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985).
- الرازي، محمد بن عبد الرحمن (327هـ/893م): الجرح والتعديل، (ط1، بيروت: دار إحياء التراث، 1952)، 143.
- الزبيرى، مصعب بن عبد الله (236هـ/851م): نسب قريش، تح: ليفي برفنسال، (ط3، القاهرة: دار المعارف).

- الزمخشري، محمود بن عمرو (538هـ/1143م): أساس البلاغة، 2 ج، تح: السود محمد، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998).
- الزهري محمد بن أبي بكر (ق6هـ/ق12م): كتاب الجغرافية، تح: صادق محمد، (بور سعيد: المكتبة الثقافية الدينية، دت).
- ساويرس ابن المقفع (ق3هـ/10م): تاريخ البطارقة، 2 ج، (القاهرة: هارموني للطباعة، 2004).
- السرخسي محمد بن أحمد (483هـ/1090م): المبسوط، 30 ج، (دار المعرفة: بيروت، 1993).
- السمهودي، علي بن عبد الله (911هـ/1506م): وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، 4 ج، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998).
- السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ/1505م): حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، 2 ج، تح: محمد إبراهيم، (ط1، القاهرة: دار إحياء الكتب، 1967).
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ/1505م)، تاريخ الخلفاء، تح: الدمرداش، (ط1: مطبعة الباز، 2004).
- الشابشتي علي بن محمد (388هـ/998م): الديارات، تح: كوركيس عواد، (ط2، بغداد: مكتبة المثني، 1966).
- الشيرازي، إبراهيم بن علي، (476هـ/1083م): طبقات الفقهاء، تح: عباس إحسان، (ط1، بيروت: دار الرائد، 1970).
- الصفدي، خليل بن أيبك (746هـ/1363م): الشعور بالعمور، تح: حسن عبد الرازق، (ط1، الأردن: دار عمان، 1988).
- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام (211هـ/827م): المصنف، 10 ج، (ط1، القاهرة: دار التأسيس، 2015).
- الصولي، محمد بن يحيى (325هـ/946م): أدب الكاتب، (بغداد: المكتبة العربية، 1922).
- الضبي، أحمد بن يحيى (599هـ/1203م): بغية الملتمس، (القاهرة: دار الكتاب، 1967).
- الطبري، محمد بن جرير (310هـ/922م): تاريخ الرسل والملوك، 11 ج، (ط3، بيروت: دار التراث، 1967).
- العربي، بن محي الدين (683هـ/1240م)، محاضرة الأبرار، (ط1، القاهرة: مطبعة السعادة، 1906).
- العسكري، الحسن بن عبد الله (395هـ/1005م): الأوائل، (ط1، طنطا: دار البشير، 1987).
- الفاسي، محمد بن أحمد (832هـ/1429م): العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، 7 ج، تح: عبد القادر عطا، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998).

- *****: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، 2 ج، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000).
- الفاكهي، محمد بن أسحاق (275هـ/888م): أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، 6 ج، تح: الدهيش عبد الله، (ط2، بيروت: دار خضر، 1993).
- الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب (817هـ/1415م): المغامم المطابة في معالم طابة، تح: الجاسر محمد، (ط1، الرياض: منشورات دار اليمامة، 1969).
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (770هـ/1368م): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، 2 ج، (بيروت: المكتبة العلمية).
- القرطي، محمد بن أحمد (671هـ/1273م): أعلام الأعلام، تح: سيد كسروي، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2002).
- القزويني، زكريا بن محمد (682هـ/1283م): آثار البلاد وأخبار العباد، (بيروت: دار صادر).
- القضاعي، محمد بن سلامة (454هـ/1062م): عيون المعارف وتاريخ وفنون أخبار الخلاف، تح: جميل عبد الله، (ط1، مكة: جامعة أم القرى، 1994).
- القلعي، محمد بن علي (630هـ/1233م): تهذيب الرياسة ورتيب السياسة، تح: عجو إبراهيم، (ط1، الأردن: مكتبة المنار، 1985).
- القلقشندي أحمد بن علي (821هـ/1418م): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، 15 ج، (بيروت: دار الكتب العلمية).
- *****: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تح: الأبياري إبراهيم، (ط2، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1980).
- *****: مآثر الأنافة في معالم الخلافة، 13 ج، تح: فرج احمد، (ط2، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1985).
- كاتب مراكشي (ق6هـ): الاستبصار في عجائب الأمصار، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1986).
- كشاجم، أبو الفتح محمود (357هـ/968م): الصقر والصيد عند العرب، تح: صالحية محمد، (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985).
- الكلبي هشام بن المنذر (204هـ/819م): جمهرة النسب، تح: العظم محمود، (دمشق: دار اليقظة العربية).
- الكوثري محمد بن الحسين: إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق، (القاهرة: المكتبة الأزهرية).
- مالك، بن أنس بن مالك (197هـ/812م): الموطأ، 2 ج، تح: عبد الباقي محمد، (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، 1985).

قائمة المصادر والمراجع:

- المالكي، أبو بكر بن عبد الله (حوالي 464هـ/1072م): رياض النفوس، 2ج، تح: بشير البكوش، (ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994).
- الماوردي، علي بن محمد (450هـ/1058م) الأحكام السلطانية، تح: أحمد جاد (القاهرة: دار الحديث، 2006).
- المبرد محمد بن يزيد(286هـ/899م): الكامل في اللغة والأدب، 4ج، (ط3، القاهرة: دار الفكر، 1987).
- المسعودي علي بن الحسين(346هـ/975م): التنبيه والإشراف، (القاهرة: دار الصاوي، 1938).
- *****: مروج الذهب ومعادن الجوهر، 3ج، تح: أسعد داغر، (قم: دار الهجرة، 1988).
- المقدسي، المطهر بن طاهر(355هـ/966م): البدء والتاريخ، 6ج، (بور سعيد: مكتبة الثقافة الدينية).
- المقرئ، أحمد بن محمد (1041هـ/1631م): نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، 2ج، تح: عباس إحسان، (بيروت: دار صادر، 1997).
- المقرئ، أحمد بن علي(854هـ/1441م): المواعظ والاعتبار، 4ج، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997).
- *****: إغاثة الأمة، تح: فرحات كرم، (القاهرة: عين للدراسات)، 130.
- *****: النقود الإسلامية، (القسطنطينية: مطبعة الجوائب، 1880).
- *****: النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم، تح: مؤنس حسين، (القاهرة: دار المعارف، 1988).
- المنقري، نصر بن مزاحم(212هـ/827م): وقعت صفين، تح: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الجيل، 1990).
- مؤلف مجهول(3هـ/9م): العيون والحدائق في أخبار الحقائق، تح: دي غوية، (ليدن: مطبعة بريل، 1871).
- مؤلف مجهول(5هـ/11م): تاريخ الخلفاء، تح: سناء شحيد، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2003.
- الهروي أبو عبيد القاسم(244هـ/838م): الغريب المصنف، 2ج، تح: عدنان صفوان، مجلة الجامعة الإسلامية، ع103، 104، المدينة المنورة، 1996.
- الهروي، محمد بن أحمد(370هـ/981م): تهذيب اللغة، ج8، تح: مرعب عوض، (ط1، بيروت: دار إحياء التراث، 2001).
- الهمداني، الحسن بن أحمد (334هـ/945م): صفة جزيرة العرب، (ليدن: مطبعة بريل، 1884).

قائمة المصادر والمراجع:

- وكيع، محمد بن خلف (306هـ/915): أخبار القضاة، 3 ج، تح: المراغي عبد العزيز، (ط1، المكتبة النجارية، 1974).
- اليحصبي، عياض بن موسى (544هـ/1149م): ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 8 ج، تح: الصحراوي عبد القادر، (ط1، المغرب: مطبعة فضالة، 1966).
- اليعقوبي، أحمد بن إسحاق (284هـ/798م): البلدان، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 211).
- *****: تاريخ اليعقوبي، 2 ج، (بيروت: دار صادر).
- *****: مشاكلة الناس، تح: الفرا مضيوف، مجلة مركز الدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ع5، 1993.
- اليميني، عمارة بن أبي الحسن علي (569هـ/1173م): تاريخ اليمن، تح: محمد بن علي الأكوغ، (ط2، القاهرة: مكتبة السعادة، 1976).

ثالثا: المصادر الأجنبية:

1. - **The Chronicle of Zuqnin**, part 03, 04, (AD488-775), translated from syriac by: Amir Harrak, Pontifical Institute of Medieval Studies, Toronto, 1999.
2. Michel le Syrien : **Chronique de Michel le Syrien**, Traduit par : B.Chabot, Imprimerie Camis, Paris, 1901, T02.

ثالثا: المراجع العربية والمعربة:

- إبراهيم زعرور، تاريخ العصر الأموي السياسي والحضاري، (د ط، دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1995).
- ابن حسين، عبد الله: الدولة الأموية في عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك، (ط1، القاهرة: دار القاهرة، 2005).
- أبو صفية، ياسر: برديات قرّة بن شريك العبسي، (ط1، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية، 2004).
- إحسان العمدة: الجذور التاريخية للأسرة الاموية، حوليات كلية الآداب، ج17، ع113، جامعة الكويت، 1997.

قائمة المصادر والمراجع:

- آرشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500م-1110م)، تر: أحمد عيسى، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية).
- أكسبيراثون قارثيا: الزراعة في إسبانيا المسلمة، -الحضارة العربية في الاندلس، ج2-، (ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).
- بروكلمان، كارل: تاريخ الشعوب الإسلامية، تح: نبيه فارس وآخرون، (ط5، بيروت: دار العلم للملايين، 1968).
- بطاينة، محمد ضيف الله: الحياة الاجتماعية في صدر الإسلام، (ط2، عمان: دار الكندي، 1997).
- *****: دراسة في تاريخ الخلفاء الأمويين (ط1، الأردن: دار الفرقان لنشر والتوزيع، 1999).
- البلوي سلامة: القضاء في الدولة الإسلامية، تاريخه ونظمه، (الرياض: المركز العربي للدراسات، 1994).
- بن حسين، بثينة: الدولة الأموية ومقوماتها الأيديولوجية والاجتماعية، (ط1، تونس: المطبعة الرسمية).
- بيثوب موريس: تاريخ أوربا في العصور الوسطى، تر: السيد علي، (ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).
- بيضون، إبراهيم: التوابون، (ط2، بيروت: دار التعارف، 1975).
- *****: الحجاز والدولة الإسلامية، (ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1983).
- *****: ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري، (بيروت، دار النهضة العربية).
- *****: من الحضرة إلى الدولة في الإسلام الأول، (ط1، بيروت: دار إقرأ).
- *****: مؤتمر الجابية (دراسة في نشوء خلافة بني مروان)، (ط2، بيروت: دار النهضة العربية، 1998).
- بينز، نورمان: تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، تر: حسين مؤنس، (القاهرة: لجنة التأليف والنشر، 1950).
- الجابري عابد: العقل السياسي العربي، (ط4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
- جروهمان أدولف: أوراق البردي العربية، تر: إبراهيم حسن، (القاهرة: دار الكتب، 1955).
- جلوب. ج: إمبراطورية العرب، تر: خيرى حماد (ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1966).
- حافظ صفاء: ضياع بني أمية في عصر الخلافة، (القاهرة: دار الكتب، 1991).
- حسين، مروة: النزعة المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، (ط2، بيروت: دار الفارابي، 2008).
- حلاق، صبحي: الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية، (ط1، صنعاء: مكتبة الجيل الجديد، 2007م).
- الحمارنة، صالح: الناس والأرض، (الأردن: دار الينابيع للنشر، 1991).
- الخربطلي، علي: العراق في ظل الحكم الأموي، (القاهرة: دار المعارف، 1959).
- خليل عبد الكريم: قريش من القبيلة إلى الدولة المركزية، (ط2، القاهرة: سينا للنشر، 1997).

- خمّاش، نجدة: الشام في صدر الإسلام، (ط1، دمشق: دار طلاس للنشر والتوزيع، 1987).
- دسوقي، محمد: القبائل العربية في بلاد الشام منذ ظهور الإسلام إلى نهاية العصر الأموي، (القاهرة: الهيئة المصرية، 1998).
- الدهاس، فواز: مروان بن الحكم مؤسس الفرع المرواني في الدولة الأموية، (ط1، مكة: مركز الدراسات الإسلامية، 2002).
- الدوري، عبد العزيز: مقدمة في تاريخ الاقتصادي العربي/الاقتصادي العربي، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
- *****: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع هجري، (ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995).
- *****: نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، أوراق في التاريخ، (ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2007).
- *****: مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، (ط1، بيروت: مركز دراسات، 2005).
- دينيت دانيال: الجزية والإسلام، تر: جاد الله فوزي، (بيروت: مكتبة الحياة، 1960).
- ديورانت، ول: قصة الحضارة، تح: زكي نجيب، 42 ج، (بيروت: دار الجليل، 1988).
- ذنون، طه: العراق في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي، (ط1، بيروت: دار المدار الإسلامي، 2004).
- *****: المظاهر الحضارية في الموصل خلال العصر الأموي، موسوعة الموصل الحضارية، الموصل، 1992.
- الراوي، ثابت: العراق في العصر الأموي، (ط1، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1965).
- رودسون ماكسيم: الإسلام والرأسمالية، تر: الحكيم نزيه، (ط4، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1982).
- رودولف زهايم: فتنة عبد الله بن الزبير، تر: حسام الصغير، مجلة مجمع اللغة العربية، مج49، ج4، 1974.
- الرئيس، ضياء الدين: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، (ط5، القاهرة: دار التراث، 1985).
- *****: عبد الملك بن مروان موحد الدولة الأموية، (د ط، القاهرة: المكتبة المصرية العامة).
- ريسلر، جاك: الحضارة العربية، تر: خليل أحمد، (ط1، بيروت: منشورات عويدات، 1993).
- سحاب، فكتور: إيلاف قريش، رحلة الشتاء والصيف، (ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992).
- السيف محمد: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في نجد والحجاز، (ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1982).
- شاهين، حمدي: الدولة الأموية المفترى عليها، (القاهرة: دار القاهرة للكتاب، 2001).

- الشرايبي نihal: تاريخ الخلافة الأموية، (ط1، عمان: دار الفكر، 2010).
- الشريف عبد الله: الدولة الأموية في عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك، (ط1، القاهرة: دار القاهرة، 2005).
- عاطف رحال، تاريخ الشام الاقتصادي في العصر الأموي، (ط1، بيروت: بيسان للنشر، 2000).
- عبد العزيز، سالم: تاريخ البحرية الإسلامية، (بيروت: دار النهضة العربية، 1969).
- عبده، حورية: الموصل في العصر الأموي، (ط1، القاهرة: دار العالم العربي، 2009).
- العدوي أحمد: الطاعون في العصر الأموي، (قطر: المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2018).
- عطا، زبيدة: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، (ط1، القاهرة: دار الأمين، 1994).
- عطوان حسين: سيرة الوليد بن يزيد، (ط1، القاهرة: دار المعارف، 1980).
- *****: الفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي، (ط1، دار الجليل: بيروت، 1986م).
- علي جواد: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، 20 ج، (ط4، دار الساقية، 2001).
- علي فاعور: ديوان الفرزدق، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987).
- علي، جمعة: المكايل والموازن الشرعية، (ط2، القاهرة: القدس للنشر والتوزيع، 2001).
- العلي، صالح: الإدارة في العهود الإسلامية الأولى، (ط1، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2001).
- *****: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، (بغداد: مطبعة المعارف، 1953).
- *****: الحجاز في صدر الإسلام، (ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1990).
- *****: الخراج في العراق في العهود الإسلامية الأولى، (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1990).
- عويسي أمين: النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، (ط1، دار إحياء النشر، 2014).
- عيسى، رياض: النزاع بين أفراد البيت الأموي، ودوره في سقوط الخلافة، (ط1، دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، 1985).
- غليك، طوماس: التكنولوجيا الهيدروليكية في الاندلس، -الحضارة العربية في الاندلس، ج2-، تر: جرار صلاح، (ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).
- فالتر، هانس: المكايل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، تر: كامل العسلي، (عمان: الجامعة الأردنية، 1976).
- فالح حسن: بحث في نشأة الدولة الإسلامية، (ط1، بيروت: مركز الدراسات العربية، 2010).
- فان فلوتن، ج: السيادة العربية، تر: حسن إبراهيم، (القاهرة: مطبعة السعادة، 1934).

- فرقاني محمد: السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز على ضوء رسائله، (ط1، قسنطينة: منشورات مكتبة إقرأ، 2008).
- فلهازن، يوليوس: تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، تح: أبو ريذة محمد، (ط2، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1968).
- فون كريبمر، ألفرد: الحضارة الإسلامية ومدى تأثيرها بالمؤثرات الأجنبية، تر: طه بدر، (القاهرة: دار الفكر العربي).
- كاتبي غيداء: الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث هجري، (ط2، بيروت: مركز دراسات، 1997).
- كامل، القيسي: النظام المالي في العهد الأموي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2017).
- كاهن، كلود: الإسلام منذ نشوئه حتى ظهور السلطنة العثمانية، تر: القيسي جواب، (ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010).
- الكتاني مصطفى: عصر أوفاملك إنجلترا الأنجلو سكسونية (757-796م)، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1986م).
- كحالة عمر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، (ط7، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994).
- كرد علي محمد: خطط الشام، (ط3، دمشق: مكتبة النوري، 1983).
- كرون، باتريشيا: تجارة مكة وظهور الإسلام، تر: الروبي آمال، (ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001).
- كليفورد بوزورث، جوزيف شاخث: تراث الإسلام، تر: مؤنس حسين وآخرون، (سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1978).
- لافلوريل سيمون: علم الزراعة عند العرب وتأثيره في أوروبا، تر: حرفوش سلمان، مجلة التراث العربي، ع37، 38، دمشق، 1989.
- لسترنج، كي: بلدان الخلافة الشرقية، تر: بشير فرنسيس، (ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985)،
- لمبار، موريس: الإسلام في مجده الأول، تر: اسماعيل العربي، (ط3، المغرب: دار الآفاق، 1990).
- مجموعة من المؤلفين: السوق في التراث الإسلامي، (بيروت: دائرة معارف العالم الإسلامي).
- مصطفى مسعود، أقاليم الدولة الإسلامية بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1990).
- المعاينة زريف: نشأة الدواوين وتطورها في صدر الإسلام، (العين: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2000).
- الموسوعة الفقهية، (دار السلاسل: الكويت، 1983).
- مؤنس حسين: تاريخ قريش، (ط1، جدة: الدار السعودية للنشر، 1988).

قائمة المصادر والمراجع:

- *****: فتح العرب للمغرب، (بور سعيد: مكتبة الثقافة الدينية، د ت).
- *****: أطلس تاريخ العالم الإسلامي، (ط1، القاهرة: الزهراء للإعلام، 1987).
- *****: تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، (الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، 1993).
- ميتز، آدم: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع هجري، تر: عبد الهادي أبو ريدة، (ط5، بيروت: دار الكتاب العربي).
- ميكيل، اندريه: الإسلام وحضارته، تر: زينب عبد العزيز، (بيروت: المكتبة العصرية، 1981).
- النظم الإسلامية، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
- هارتمان ر وآخرون: دائرة المعارف الإسلامية، 24 ج، تر: نخبة من الأساتذة، (ط1، مركز الشارقة للإبداع الفكري، 1998).
- هايد، ف: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1958).
- الهمشري مصطفى: النظام الاقتصادي في الإسلام، (ط1، الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، 1985).
- يحيى الشامي: موسوعة المدن العربية الإسلامية، (ط1، بيروت: دار الفكر العربي، 1993).

رابعاً: المقالات العلمية:

- الأسدي، فلاح: الإسلام وتكوين الغرب الأوربي في العصر الوسيط، مجلة كلية الآداب، ع71، جامعة بغداد، 2005.
- باكر، جيري: المنصور والدرهم الأموية، اليرموك للمسكوكات، المجلد الرابع، 1992.
- البدور، سليمان: إدارة المياه في بلاد الشام (محاضرة)، المؤتمر التاسع لتاريخ بلاد الشام، اربد، جامعة اليرموك، 2012.
- بدوي، أبو الفتوح: ولاية العهد في البيت مرواني في الشام، الآثار والنتائج، مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة، ع33، مصر، 2003.
- بطاينة، محمد: سياسة بني أمية في اختيار الولاة على البلدان، أبحاث جامعة اليرموك، ج1، ع2، الأردن، 1985.
- بلمداني، نوال: الثروة السمكية بالغرب الإسلامي في العصر الوسيط، مجلة المواقف للبحوث، ع10، جامعة معسكر، 2015.
- بن رمضان، خالد: إسهام القيروان في النشاط التجاري المتوسطي من خلال النقود، من أعمال ندوة اسهامات القيروان العلمية والتقنية، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، جامعة الزيتونة، 2009.

- بوتشيش، إبراهيم: أثر الفتوحات الأموية في ترسيخ الصلات الحضارية بين الجزيرة العربية وشبه القارة الهندية، سلسلة دراسات تاريخ الجزيرة العربية، ج4، مطابع جامعة الملك سعود، 2003.
- بيضون، إبراهيم: الضحك بن قيس الفهري؛ رجل الإدارة الأموية وقائد الانقلاب الزبيري في الشام، مجلة العرفان، ع5، مج70، بيروت، 1981.
- جعيط، هشام: الفتنة، جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، (ط4، بيروت: دار الطليعة، 2000).
- الجوزي، بندلي: الجزيرة والخراج في أوائل الإسلام، مجلة المشرق، ع1، بيروت، 1929.
- حسن، ناجي: الأثر الاقتصادي في الحياة السياسية في صدر الإسلام والعصر الأموي، مجلة المؤرخ العربي، ع2، العراق، 1977.
- حسن هبة وآخرون: المستشرقون والسياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، مجلة آداب الفراهيدي، ع10، جامعة تكريت، 2012.
- حمودي، شيرين: أسس النظام الإداري في العهد الأموي، مجلة جامعة البعث، مج39، ع39، سوريا، 2017.
- الخاروف، محمد: وحدات الوزن وآلاتها عند المسلمين، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، ع4، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، 1981.
- الخثلان، سعود: دور التجار المسلمين في رواج التجارة بين بلاد المغرب والسودان الغربي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، م5، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1992.
- خضر، عبد الوهاب: النظرة إلى الزراعة والزراع وتطورها في صدر الإسلام، مجلة التربية والتعليم، مج15، ع3، الموصل، 2008.
- خليل، حسين: مسألة شغور كرسي الحكم، من تنازل معاوية بن يزيد إلى وصول مروان بن الحكم لدست الحكم، مجلة المؤرخ العربي، ع28، القاهرة، 1984.
- خمّاش، نجّدت: الدواوين المركزية في الشام في العصر الأموي، بحوث في تاريخ بلاد الشام في العصر الأموي، (عمان: الجامعة الأردنية، 1990).
- الدباسي، عبد الرحمن: الخوالة عند العرب، مجلة الامام محمد بن سعود، ع7، 1992.
- الدويكات، فؤاد: الأحوال الزراعية في إقليم الجزيرة الفراتية في العصر الأموي، مجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج7، ع1، عمان، 2013.
- الرحيلي، سليمان: أثر العوامل الاقتصادية في سقوط الدولة الأموية، مجلة جامعة الامام محمد بن سعود، ع04، 1990.
- *****: ولاية المدينة في العصر الأموي، مجلة الدارة، جامعة الملك عبد العزيز، ع4، الرياض، 1992.

- رعد، هادي: أسواق العراق الإسلامية في العصر الأموي، مجلة دراسات تربوية، ع 24، العراق.
- زهايم رودولف: فتنة عبد الله بن الزبير، تر: حسام الصغير، مجلة مجمع اللغة العربية، مج 49، ج 4، 1974.
- الزهراني، ضيف الله: دار السكة (نشأتها، أعمالها، إدارتها)، مجلة الدارة، مج 20، ع 2، الرياض، 1994.
- زيدان، ندى وآخرون: أهمية التجارة في العصر الأموي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج 23، ع 12، العراق، 2016.
- سالم، شيماء: السيادة الاقتصادية للدولة العربية الإسلامية في العصر الأموي، مجلة العرب والمستقبل، س 3، ع 11 الجامعة المستنصرية، 2005.
- الشيخ، إدريس زين: طرق التجارة البرية والبحرية في الدولة الإسلامية، مجلة دراسات إفريقية، مج 16، ع 26، 2001.
- صكبان، علي: موقف الدولة الإسلامية من احتكار المواد الغذائية في القرن الأول هجري، مجلة كلية التربية للبنات، مج 32، ع 02، جامعة بغداد، 2012.
- الصوا، علي: ضريبة العشور في الدولة الإسلامية الأولى، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ع 15، جامعة الكويت.
- صوالحة، محمد: المراعي وإدارتها، مجلة الجمعية الأردنية للبحث، ع 8، 2016.
- الطراونة خلف: دراسة تحليلية باستخدام الأشعة السينية 1XRF لفلوس أموية سكت في الأردن وعمان، مجلة أدوماتو، ع 22، المملكة العربية السعودية، 2010.
- طلفاح، عدنان: عمرو بن سعيد الأشدق ودوره في الدولة الأموية، مجلة التاريخ والآثار، مج 6، ع 1، الأردن، 2012.
- طوقان، فوزي: حدائق الحيوان في العصر الأموي، الحوليات الأثرية العربية السورية، مج 31، ج 1، جامعة دمشق، 1981.
- الطيبي، أمين: النقود العربية، انتشارها وأثرها في أوروبا في القرون الوسطى، مجلة المؤرخ العربي، ع 19، القاهرة، 1981.
- عادل، حسام: في أداء بيت المال حتى القرن الثالث هجري، مجلة الدراسات التاريخية، ع 3، جامعة تكريت، العراق، 2009.
- عادل، خليل: العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية بين العراق وبلاد الصين منذ صدر الإسلام حتى نهاية القرن الرابع هجري، مجلة دراسات تاريخية، ع 7، جامعة البصرة، 2014.
- العبادي، عيد: كيف وصلت النقود العربية إلى شمال العالم، مجلة التربية، ع 23، قطر.

- عربية، قاسم: دور المال في سياسة خلفاء العهد الأموي -العهد المرواني-مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج1، ع18، العراق، 2011.
- العقيلي، محمد: مروان بن الحكم ينقذ الحكم الأموي، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، ع46/45، 1993.
- العلي، صالح: مفاخرات الكوفة والبصرة، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج42، ج3، العراق، 1992.
- ملكيات الأراضي بالحجاز في القرن الأول هجري، مجلة العرب، ج11، السنة الثالثة، الرياض، 1969.
- عوض الله، محمد: العلاقات بين الخليج العربي وشبه القارة الهندية في صدر الإسلام، مجلة الوثيقة، مج09، ع18، 1991.
- غاويه، هاينز: القصور الأموية في بلاد الشام، (أصولها واعتباراتها السياسية والاقتصادية)، مجلة تسامح، ع16، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، 2006.
- الغضبان، محمد: النقود الإسلامية في القرن الأول للهجرة، (أعمال الملتقى الدولي السابع: الأسلمة والتعريب في المغرب والمشرق في العصر الوسيط)، تونس، 2012.
- فرج، وسام: الدولة والتجارة في العصر البيزنطي، حوليات كلية الآداب، مج09، ع53، الكويت، 1988.
- فردا، أسدوف: دخل الخلافة من السواد فيما بين القرن السابع والقرن العاشر ميلادي، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ع06، السنة 06، جامعة قطر، قطر، 1994.
- فرزات، حرب: حوار الحضارات على طريق الحرير بين الصين والشام، مجلة دراسات تاريخية، ع39، 40، جامعة دمشق، 1991.
- الفضل، شلق: الخراج والاقتصاد والدولة؛ دراسة في الاقتصاد السياسي للدول الإسلامية، مجلة الاجتهاد، ع1، بيروت، 1977.
- *****: مقدمة في إشكاليات الاقتصاد العربي الإسلامي، مجلة الاجتهاد، ع1، بيروت، 1988.
- كاتي، غيداء: انتقال الخلافة من السفينانيين إلى المروانيين، قراءة في الروايات، مجلة دراسات تاريخية، ع78/76، دمشق.
- الكرمل، أنسطاس: النقود العربية وعلم النميات، (القاهرة: المطبعة العصرية، 1939).
- الكعبي، عبد الحكيم: التجارة في العصر الإسلامي الوسيط، مجلة دراسات تاريخية، ع14، جامعة البصرة، 2013.
- مايسنيون، لويس: الهيئات الحرفية والمدينة الإسلامية، تر: أكرم فاضل، مجلة المورد، ع3، مج2، بغداد، 1972.

قائمة المصادر والمراجع:

- المنذر، بكر: الصراع السياسي والاقتصادي حول السلطة في بداية العصر الأموي، مجلة المورد، وزارة الإعلام، ع3، العراق، 1974.
- الميغان ممدوح: مسح أرض السواد في القرن الأول هجري، مجلة العلوم الإنسانية، مج7، ع3، جامعة كركوك، العراق، 2012.
- نازدار عبد الله: تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي، مجلة سامراء، ع35، العراق، 2013.
- نجدة خماش: الضريبة الزراعية وأهميتها في صدر الإسلام، مجلة دراسات تاريخية، ع44/43، دمشق، 1992.
- نواف، ناصح: المهن الفنية الوافدة إلى العراق من أقاليم المشرق الإسلامي خلال العصرين الأموي والعباسي (41هـ/656هـ)، مجلة كلية التربية، ع27، واسط، 2017.

خامسا: الرسائل العلمية:

- امبارك، فرج: تطور نظام ملكية الأراضي في الإسلام 1هـ/132هـ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، جامعة السودان، 2007.
- بشير، عبد الماجد: مظاهر الحياة الاجتماعية والعلمية في العراق في العصر الأموي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان، السودان، 2010.
- التلاوي، حسين: الكوفة حتى نهاية العصر الأموي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، د.ت.
- حسين خليل: السياسة العمرانية في العهد الأموي وأثرها على الحياة العامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تكريت، العراق، 2011.
- الزعبي، مهراڤ: إدارة الدولة في عهد عثمان بن عفان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2015.
- السامرائي، أروى: أصناف الأراضي في السواد وإيراداتها في العصر الأموي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الشارقة، 2006.
- السعيدات، أروى: دور قريش في إدارة الدولة الإسلامية حتى نهاية فترة الراشدين، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2010.
- صالح، بسري: مظاهر القوة والضعف في العصر الأموي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، 2013.
- الضمور، حاتم: الأسواق في بلاد الشام في صدر الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2007.

- الطرمان، يحيى: العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة الإسلامية حتى نهاية العصر الأموي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، 2012، الأردن.
- العزام، طارق: الخطاب الأموي، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2002.
- القوصي محمود: تجارة مصر في البحر الأحمر منذ ظهور الإسلام إلى سقوط الدولة الأموية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، 1973.
- مباركية، منصف: الصوائف والشواقي ضد الروم في العصر الأموي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر، 2022.
- ألبان، محفوظ: الموارد المالية للدولة الإسلامية في العصر الأموي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1992.
- بلعيد، رامي: السياسة الزراعية والتجارية للدولة الأموية (41هـ/99هـ) من خلال أنساب الأشراف للبلاذري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، 2015.
- بن حسين، رجاء: الإصلاح النقدي في العصر الأموي وأثره على اقتصاد الدولة وإدارتها (41هـ/132هـ)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2007.
- البواعنة، لؤي: ثورة أهل المدينة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 1998.
- الجفري، عصام: التطور الاقتصادي في العصر الأموي، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 1992.
- حتاملة، محمد: النقود الأموية في المتحف الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 1984.
- الحمارنة، منذر: الفنون الزخرفية في القصور الأموية ببلاد الشام، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 1996.
- خالد، يونس: الاستقرار العربي الإسلامي في الأندلس في عصر الولاة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1991.
- دراغمة، بلال: الإقطاع - التمليك، الاستغلال، المنفعة، في صدر الإسلام (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، 2008.
- الدرايسة، وداود: الحياة الاجتماعية في بلاد الشام في العصر الأموي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 1994.
- الدعجة، مهند: الصراع بين الفرع السفلي والفرع المرابي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2002.

قائمة المصادر والمراجع:

- الرويضي محمود: حركة عبد الله بن الزبير، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 1990.
- رياض شاهين: السياسة الداخلية للخليفة عمر بن عبد العزيز، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1990.
- الزغلول، مصطفى: الحرف والصناعات بالأندلس منذ الفتح وحتى سقوط غرناطة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1994.
- زكرياء مها: المنشآت المائية في بلاد الشام وآثارها الاجتماعية والاقتصادية في العصر الأموي، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2017.
- زيتون، يوسف: أرض الصوافي والموات، وآثارها في توسيع الملكيات في صدر الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 1996.
- الشعار، مها: الري في العراق في العصر الأموي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 1994.
- العاصي، هبة: السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، العراق، 2011.
- العباسي، أريج: الثروة المعدنية في اليمن والحجاز قبل الإسلام وأهميتها الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة ابن رشد، بغداد، 2004.
- عثمانة، صلاح: الفتنة الكبرى في عهد عثمان -دراسة في العوامل-، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1996.
- عدوان، منير: مؤسسة بيت المال في صدر الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2007.
- العزام، صبحي: خلافة مروان بن الحكم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 1996.
- العزام، طارق: النفقات المالية في عهد عثمان بن عفان وآثارها في الاحداث السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 1998.
- عسود صبحي: خلافة مروان بن الحكم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 1996.
- العمري يحيى: النفقات وإدارتها في الدولة الأموية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اللبنانية، 1989.
- العيسى خلود: نفقات الدولة الإسلامية زمن الأمويين (65هـ/125هـ-684م/742م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2000.
- عيسى، بثينة: التكاليف والضرائب الإضافية في صدر الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1997.

قائمة المصادر والمراجع:

- غرايبة، طلال: الحياة السياسية في بلاد الشام في عهد معاوية بن أبي سفيان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1979.
- فالخ، حسين: الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1974.
- القرالة، باسم: حركة التجارة في بلاد الشام في العصر الأموي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2007.
- القمصان، دلال: جباية الضرائب في صدر الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 2000.
- القواسمة، سحر: التجارة ودولة الخلافة في صدر الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 1999.
- مباركية، منصف: النشاط الاقتصادي في العصر الأموي على ضوء كتاب فتوح البلدان للبلاذري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، 2015.
- محمود، موسى: الحياة الزراعية في الحجاز في القرن الأول الهجري، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1996.
- المعماري، هاشم: مروان بن الحكم ودوره في نظام الحكم الأموي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق، 2006.
- نسرين دحيلية: السياسات الاقتصادية في عهد عبد الملك بن مروان، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك، الأردن، 2010.
- هياجنة، محمود: الوضع الزراعي في الأندلس منذ الفتح حتى سقوط دولة المرابطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1998.

سادسا: المجالات الالكترونية:

- الفقارة نظام تقليدي في الصحراء الجزائرية، (جريدة العرب اليومية، العدد 10785، الأربعاء 2017/10/18م، بريطانيا)، ص20.
- إياد الطباع: الورق وصناعته في دمشق، موقع نسيم الشام، تاريخ الاطلاع www.nasimalsham.com..2020/03/20

- Moderan.Y: Grégoire :<http://journals.openedition.org/encyclopedieberbere> تاريخ الاطلاع: 2021/01/08.

- Agapius. de Manbij : Histoire Universelle, Edite et traduite en français par Alexandre Vassiliev, Paris 1909, Partie 2.
- Ashtor. E : A Social and Economic History of the Near East in the Middle Age, University of California press, 1976.
- Benjelloun. Ghita : L'irrigation des jardins Médiévaux au proche orient (Héritage et innovation), v1 ; thèse de doctorat, Université Lyon 2, France, 2013.
- Bernard. Lewis, the Arab history, Hutchinson and co, 1950.
- Bloch.M: Le problème de l'or au moyen Age, Annales d'histoire économique, T5, n19, 1933.
- ***** : Land and Work in Medieval Europe, University of California Press, 1967.
- Butzer.k Irrigation Agro systems in Easter Spain: Roman or Islamic origin? Annals of the association of American geographers, vol75, n4, 1985, p496.
- Campana. Ivan: Water Supply and Hydraulic Devices: the dams in Umayyad Jordan, conference Irrigation, Society, Landscape. Tribute to Thomas F. Glick, Valencia, Université Polytechnique de Valencia, 2014.
- Carlyon. Britton: A Gold Mancus of Offa, King of Murcia, BNJ, v5, n5, 1908.
- Collins Roger : Early Medieval Europe 300-1000, MacMillan Education ltd, 1991.
- Creswell. K.Q.S: A short Account of Early Muslim, Scholar press, London, 1989.
- D'USJ, T12, Bierut, 1927.

- Demombynes Maurice : Les institutions musulmanes, Flammarion Edition, 1917.
- Dozy. Reinhardt : Supplément aux Dictionnaires Arabes, T2, E2, Librairie Orientale et Américaine, 1927.
- Ehrenkreutz. Andrew: Another Orientalists remarks concerning the Pirenne Thesis, Journal of the Economic and Social History of the Orient ,Vol. 15, No. 1/2., 1972.
- Ehrenkreutz. Andrew: Studies in the Monetary History of the Near East in the middle Ages: The Standar of Fineness of some Types of Dinars, J.E.S.H, O, vol2, 1959.
- Foot.R: Commerce. Industrial Expansion and orthogonal planning: Mutually compatible terms in settlements of Bilad-Sham during the Umayyad Period, Meditrach, 2000.
- Fowden. Garth: Qusayr 'Amra: Art and the Umayyad Elite in Late Antique Syria, University of Newyork press, London, 2004.
- Gabrieli. Francesco: Muhammad and the conquests of Islam, London, 1968.
- Genequand .Denis: Barrage d'époque Omeyyade au proche orient, ANR, édition Bocard.
- *****: Économie de production ,affirmation du pouvoir et dolce Vita : aspects de la politique de l'eau sous les Omeyyades au Bilad al-Sham ,Publications de l'Institut français du Proche-Orient ,Beyrouth, 2009.
- *****: Le développement du moulin hydraulique a roue horizontale à l'époque Omeyyade, à propos d'un moulin sur l'aqueduc de Bosra (Syrie du sud), Syria archéologie, art et histoire, n84, 2007
- Gray. John: History of Zanzibar, from the middle Ages to 1856, Greenwood Press, London, 1975.

- Grierson. Philip: Carolingian Europe and the Arab; the Myth of the Mancus, *Revue belge of philology ET d'Histoire*, T32, fasc4, 1954.
- Grierson. Philip: The Monetary Reforms of abd al-malik; Their Metrological Basis and Their Financial Repercussions, *Journal of The Economic and Social History of The Orient*, vol03, n03, 1960.
- Gustave. Le bon; Les civilization de l'inde *Libraries de fermine-didot*, Paris, 1887.
- Hamilton. Gibb: Arab-Byzantine Relations under the Umayyad caliphate, *Dumbarton Oaks*, vol12, 1958.
- Heck .G: Charlemagne and Mohammad and the Arab roots of capitalism, *Walter de Gruyter*, 2006
- Heinz. Gaube : Un Arabe palais au sud de la syrie, *Hirbat El-Beida*. In : *Revue de l'Occident musulman et de méditerranée* n°24, 1977.
- Hillenbrand. Robert: La Dolce Vita in Early Islam Syria: The Evidence of later Umayyad palaces, *Journal of Art and History*, vol5, iss1, 1982, USA, p09.
- J. Y. Ackerman and Adrien de Longpérier: "The Gold Mancus", *The Numismatic Chronicle and Journal of the Numismatic Society*, Vol. 5, 1842- 1843.
- Kahn .C :Abdel Malik's Coinage Reform: The Role of Damascus Mint, *Revue Numismatique*, 6ème series-tome 165, 2009.
- Kister. M. J: *Studies in Jāhiliyya and Early Islam*, *Variorum Reprints*, LONDON, 1980.
- Kraemer. Kasper; *Excavation at Nessana*, vol3, *Nonliterary Papyri*, Princeton, 1958.

- Krechner. Helena: Convivencia and médiéval Spain ; Water Management and Irrigation in Médiéval Méditerranéen Sociétés, Palgrave Mac Milan Ltd, NW, 2019.
- Lammens. Henri: Etudes sur le règne du Calife Omayyade Moawia 1er, Imprimerie Catholique, Bayreuth, T1, 1906, p58.
- *****Le Caliph Yazid 1^{er}, Imprimerie Catholique, Bayreuth,
- *****La cite arabe de Taif a la veille de l'hégire, imprimerie catholique, Beyrouth, 1922.
- ***** La Mecque a la veille de l'hégire, imprimerie catholique, Beyrouth, 1924
- ***** L'Avènement Des Marwanides, et le Califat de Marwan 1^{er}, Mélanges.
- Lavoix. Henry :Catalogue des Monnaies Musulmanes ,Khalifes orientaux ,Imprimerie Nationale ,paris, 1887.
- Lombard .M: Quelques problèmes concernant l'expansion économique Musulmanes au Haut Moyen Age, press de l'Ifpo, Damas, 1977.
- Lombard. Maurice: Les bases monétaires d'une suprématie économique: l'or musulman du 8^{eme} et 9^{eme} siècle, Annales économie, 2eme année, n02, 1947.
- Magnes. Jodi, Avner. Uzi: Eurly Islamic Settlement in the Southern Negev, Bulletin of Oriental Research, N310, 1998.
- Messier. Ronald: The Almoravids, West African Gold and the Gold Currency of the Mediterranean Bassin, J.E.S.H.O, vol17, N01, 1974.
- Moss.H; The economic consequences of the barbarian invasions, The Economic History Review, vol7, n7, 1937.
- Norman. Baynes: Byzantium, in introduction to east roman civilization, calerendon press, oxford, 1948.

- Peacock.D.S: Pottery in the Roman world, Ethnoarchaeological Approach, Longman Group lmted, Newyork, 1982.
- Piganiol. André: Le Problème de l'or au IV siècle, Annales d'histoire sociale, 8è années, n1, 1945.
- Pirenne. H: Mohammed and Charlemagne, Meridian book Edition, New York, 1957.
- *****: Histoire économique et sociale du moyen Age, presses universitaire de France, 1969.
- Prigent. Vivien; le mythe de Mancus ET les origines de l'économie européen, revue numismatique, société belles lettres, vol 171, paris, 2014 .
- Quisnat. Francois: "Le Mancusus," Un Nom de Monnaie Arabe dans le Haut Moyen Age Occidental, Arabica, T44, fasc2, 1997.
- Reusch. R: History of east Africa, Evang Missionsverlag imp, Stuttgart, 1954.
- Sauvaget. J : Histoire de L'orient islamique au moyen Age, école pratique des hautes études, Annuaire 1939-1940.1 -Arce Ignacio: The Umayyade Hydraulic System at Amman Citadel, Bienert & Haser edition, Rahsen, 2004.
- Savas. konur: Transfer of Islamic science to the west, FSTC limited, London, 2006.
- Shahid. Irfan: Rome and the Arabs, Dumbarton OAKS, Washington, 1984.
- Spoler.m: Iran in the early Islamic period; edition Gwendolin goldbloom and Berenik Walberg, 2014.
- Triton. A.S; THE Caliphs and their non-Muslim subjects, oxford univ press, 1930.
- Ulrich. Rebstock ; Observation of the Diwan al kharaj and the assessment of taxes in Umayyad Syria, the 4th international

-
- conference on the history of Bilad al Sham during the Umayyad period; university of Jordan press, Amman, vol2, 1989.
- Vaglierie. Laura: "The Cambridge History of Islam," The Patriarchal and Umayyad Caliphates" ,Cambridge University Press ,vol : 1A ,UK, 2008.
 - Watson. Andrew: The Arab agricultural and its diffusion, 700-100, the journal of economic history, Cambridge university press, 1974.
 - White. Linn: Medieval technology and social change, oxford university press, London.
 - Whittaker. C.R: Urban society in roman italy, Ucel press, london, 1995 .
 - Wilson Rodney: Islam economics, Edinburgh University Press, UK, 2015.
 - Wilson. Rodney & Elshaker. Ahmed: Islamic economics, Koninklijke Brill, Netherland, 2006.
 - Wright. Thomas: Early Travels in Palestine, London 1848.

الفهارس

جامعة الأمير عبد القادر العظم للإسلامية

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

- ★ قال الله تعالى: ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾.
[البقرة/124].....02
- ★ قال الله تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾، [الأنفال/41].....147.
- ★ قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾، [سورة التوبة/60].....147.
- ★ قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾، [سورة الحجرات / 13].....140.
- ★ قال الله تعالى: ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4) ﴾، [قریش].



فهرس الأحاديث النبوية

- ★ قال رسول الله ﷺ: ﴿ الْأُئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ مَا إِذَا حَكَمُوا فَعَدَلُوا ﴾.....02.
- ★ قال رسول الله ﷺ: ﴿ مِنْ أَحْيَا أَرْضًا فِيهَا لِي ﴾.....84.
- ★ قال رسول الله ﷺ: ﴿ خِيَارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الْإِسْلَامِ ﴾.....157.
- ★ قال رسول الله ﷺ: ﴿ الْوِزْنُ وَزْنُ مَكَّةَ، وَالْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ﴾.....152.

فهرس الشعر والأبيات الشعرية

بحر البسيط

تَأَمَّلْتُ أَسْوَاقَ الْعِرَاقِ فَلَمْ أَجِدْ
جُلُوسًا عَلَيْهَا يَنْفُضُونَ لِحَاهِمُ
دَكَكَيْنَهَا إِلَّا عَلَيْهَا الْمَوَالِيَا
كَمَا نَفَضْتُ عُجْفُ الْبِغَالِ الْمَخَالِيَا.

.....ص 33.

جَزَى اللَّهُ حَيًّا بِالْمَوْقِرِ نَظْرَةً
بِكُلِّ حَيْثِ الْوَبْلِ زَهْرٍ عَمَامُهُ
وَجَادَتْ عَلَيْهِ الرَّائِحَاتُ الْهَوَاتِكُ
لَهُ دِرٌّ بِالْقَسْطَيْنِ حَوَاشِكُ.

.....ص 87.

إِذَا وَرَدَ الْحَجَّاجُ أَرْضًا مَرِيضَةً
شَفَاهَا مِنَ الدَّاءِ الْعُضَالِ الَّذِي بِهَا
تَتَبَعَ أَفْصَى دَاءَهَا فَشَفَاهُ
غُلَامٌ إِذَا هَزَّ الْقَنَاةَ سَقَاهَا.

.....ص 83.

بحر الرجز

هَذَا أَوَانُ الضَّرْبِ فِي الْأَدْبَارِ
مِنَ الْأَعْيَاصِ أَوْ مِنْ آلِ حَرْبِ
بِكُلِّ عَضْبٍ صَارِمٍ مِنْ كَارِ
أَعْرُ كَغْرَةِ الْفَرَسِ الْجَوَادِ.

.....ص 05.

إِنَّ الْمَوَالِي أَضَحَتْ وَهِيَ عَاتِبَةٌ
عَلَى الْخَلِيفَةِ تَشْكُو الْجَوْعَ وَالْحَرْبَا
.....ص 45.

بحر الطويل:

وَإِنِّي وَالَّذِي حَجَّتْ قُرَيْشُ
وَشَهْرُ بَنِي أُمَيَّةَ وَالْهَدَايَا
مَحَارِمُهُ وَمَا جَمَعَتْ حَرَاءُ
إِذَا حَبَسَتْ مَضْرَجُهَا السَّمَاءُ.

.....ص 07.

وَلَكِنْ لَنَا بَرُّ الْعِرَاقِ وَبَحْرُهُ
وَحَيْثُ تَرَى الْقَرْقُورَ فِي الْمَاءِ
.....ص 118.

مَا فِي ثَلَاثٍ مَا يَجْهَزُنْ غَازِيَا
إِنِّي أَرَى فِتْنَةً تُغْلِي مَرَاجِلَهَا
وَلَا فِي ثَلَاثٍ مَنْعَةٌ لَفَقِيرِ
وَالْمَلِكُ بَعْدَ أَبِي لَيْلَى لَمِنْ غَلْبَا.

.....ص 07.

أَيُّقْتَلُ عَامِلٌ بِدُرَابِجُرْدٍ
لَعَلَّكَ أَنْ تَرَى عَمَّا قَلِيلٍ
فَتَنْفُونَ الْعِبَادَ مِنَ السَّوَادِ
عِيَالِكَ يُسَلُّونَ بِسُكُلٍ وَادٍ
.....ص 277.

أَعْطَى خَلِيفَتَهُ بِقُوَّةِ خَالِدٍ
إِنَّ الْمُبَارَكُ كَاسِمَهُ يَسْقَى بِهِ
نَهْرًا يَفِيضُ لَهُ عَلَى الْأَنْهَارِ
حَرَثَ السَّوَادَ وَنَاعَمَ الْجَبَّارِ
.....ص 102.

أَعَدَّ لَهَا مَصْقُولَةَ فَارَسِيَّةَ
سَقَاهَا فَرَوَاهَا بِشُرْبِ سَجَالِهَا
بِأَيْدِي رَجَالٍ يُحْسِنُونَ غَذَاهَا
دَمَاءُ رَجَالٍ يَحْلُبُونَ طَرَاهَا.
.....ص 192.

وَلَمَّا وُلِيَتِ السُّوقَ أَحْدَثَتْ سُنَّ
وَشَارَكَتْ نُسُونًا لَنَا فِي مُهُورِهَا
وَحِيدِيَّةَ يَعْتَادُهَا كُلُّ ظَالِمٍ
وَمَنْ مَاتَ مِنَّا مِنْ غِنَى وَعَادِمٍ
.....ص 204.

بحر المتقارب

شَكُونَا إِلَيْهِ خَرَابَ السَّوَادِ
فَحَرَمَ جَهْلًا لِحُومِ الْبَقْرِ.
.....ص 101.

بحر الممتد

رَدَدْنَا لِمَرْوَانَ الْخِلَافَةَ بَعْدَمَا
فَالَا يَكُنْ مِنَّا الْخَلِيفَةَ نَفْسَهُ
جَرَى لِلزُّبَيْرِيِّينَ كُلَّ بَرِيدٍ
فَمَا نَالَهَا إِلَّا وَنَحْنُ شُهُودٌ.
.....ص 60.

إِنِّي أَرَى فِتْنَةً تُغْلِي مَرَاجِلَهَا
وَالْمَلِكُ بَعْدَ أَبِي لَيْلَى لَمِنْ غَلْبًا
.....ص 44.

بحر الوافر

دَجَلَةٌ فَاسْتَمَرَّ بِهِمْ سَفِينٍ
تَشَقُّ صُدُورَهَا اللَّجَجُ الْغَمَارًا.
.....ص 108.

أَخَذُوا الْعَرِيفَ، فَقَطَّعُوا
بِالْأَصْبَحِيَّةِ، قَائِمًا مَغْلُولًا.
.....ص 169.

فهرس الأسماء والأعلام والقبائل والشعوب

ابن خلدون 34، 58، 61، 62، 91، 112،
 117، 120، 124، 125، 137، 151،
 152، 162، 171، 181، 183، 196،
 202، 203، 215، 223، 227، 229.
 ابن خياط 7، 14، 27، 32، 39، 45، 48،
 61، 63، 65، 66.
 ابن زبالة ----- 122.
 ابن سعد 2، 3، 4، 5، 11، 13، 14، 17،
 18، 19، 20، 23، 25، 26، 29، 30، 31،
 32، 33، 36، 38، 40، 41، 42، 43، 45،
 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58،
 59، 60، 61، 67، 68.
 ابن شهاب الزهري ----- 238.
 ابن عبد الحكم 80، 87، 94، 96، 108،
 114، 124، 125، 128، 135، 137،
 141، 142، 143، 146، 150، 155،
 158.
 ابن عبيد ----- 174.
 ابن عساكر 5، 6، 7، 8، 10، 11، 16، 18،
 19، 23، 24، 25، 28، 30، 34، 36، 37،
 38، 39، 46، 48، 50، 55، 56، 57، 59،
 60، 61، 65، 66، 89، 90، 102، 107،
 111، 114، 118، 119، 128، 131،
 133، 174، 184، 186، 194، 208،
 222، 231، 232، 234، 235، 234،
 237، 238، 239، 240، 242.

أ

أبا العاص ----- 4.
 إبراهيم بن الوليد ----- 224.
 ابن الأثير 4، 8، 14، 20، 23، 28، 32، 35،
 46، 51، 52، 55، 60، 61، 62، 64.
 ابن الأشعث ----- 245، 234، 176، 162.
 ابن الأعمش 10، 23، 29، 30، 31، 32، 33،
 38، 39، 40.
 ابن الخطيب ----- 19.
 ابن الفراء ----- 32.
 ابن القوطية ----- 246.
 ابن الكلبي ----- 44، 6.
 ابن النديم ----- 8، 9، 19، 53، 68.
 ابن بصّال ----- 97.
 ابن بكار ----- 22، 32، 52.
 ابن تغري بردي ----- 62، 63.
 ابن تيمية ----- 8، 34، 61.
 ابن حجرية ----- 238.
 ابن حرملة ----- 204.
 ابن حزم 3، 5، 9، 10، 13، 15، 19، 55.
 ابن حنبل ----- 16، 22، 49.
 ابن حوقل 91، 92، 96، 116، 119، 124،
 126، 156.
 ابن خردادبة ----- 91، 93، 95، 126.

بنو العباس ----- .85	أوفا ----- .220، 219، 212
بنو سليم ----- .112	أيوب السخيتاني ----- .112
بني أسد ----- .228	
بني العباس ----- .95	
بني أمية 73، 79، 81، 95، 104، 111، 113، 148، 147، 141، 121، 119، 113، 150، 158، 162، 164، 167، 182، 183، 229، 234، 238، 242، 246	
بني كلاب ----- .178	
بني مروان 77، 78، 85، 92، 96، 98، 104، 117، 145، 148، 150، 170، 171، 174، 179، 214، 215، 218، 225، 231، 232، 236، 241، 242، 245	
بوتزر ----- .196	
بوزورث ----- .195	
بيت المال 77، 79، 90، 91، 93، 95، 117، 122، 129، 136، 139، 140، 141، 142، 143، 146، 147، 148، 149، 150، 154، 159، 163، 178، 238	
بيرين ----- .221، 214، 211، 209، 208	
البيزنطية 165، 168، 171، 200، 207، 210، 211، 215، 218، 219، 220، 241	
بیشوب ----- .212، 211، 209	
	ب
	البربر ----- .169، 166، 118
	البرديات ----- .226، 194
	بشار بن مسلم ----- .89
	بشر بن مروان --- .238، 236، 233، 231
	البكري 87، 89، 90، 100، 104، 106، 109، 110، 115، 116، 124، 126، 129، 143، 147، 149، 154
	البلادري 2، 3، 5، 6، 7، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 18، 19، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 31، 32، 33، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 47، 48، 49، 50، 52، 53، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 65، 66، 67، 68، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 82، 83، 84، 85، 86، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 98، 100، 101، 102، 103، 108، 112، 114، 117، 118، 119، 120، 121، 124، 125، 128، 129، 130، 131، 132، 136، 137، 142، 144، 145، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 156، 157
	بلال بن أبي بردة ----- .180
	البلغار ----- .135
	بنو أسد ----- .112
ت	
تريتون ----- .143	
تميم ----- .230، 229	
التميمي ----- .47، 41	

جوزيف شاخت ----- 195.
جوستيان الثاني ----- 113.
الجويني ----- 61.

ح

حاتم بن مسلم ----- 178.
الحجاج الثقفي 77، 79، 84، 86، 89، 93،
94، 119، 136، 142، 147، 150، 158،
164، 167، 168، 169، 172، 173،
192، 216، 228، 229، 236، 244.
الحر بن يوسف ----- 120، 103، 85.
الحرابي ----- 99.
حسان بن النعمان ----- 244، 144، 118.
حسان بن مجدل ----- 161.
حسان بن مالك 3، 54، 55، 57، 67، 68،
204، 205.
الحسبة ----- 205، 204.
الحسن بن الحر ----- 208.
الحسن بن علي ----- 41، 39، 36، 35.
حسين مؤنس 5، 15، 32، 33، 113، 130.
حصين بن الحر العبدي ----- 234.
الحصين بن نمير ----- 67، 65، 57، 57، 55.
الحكم بن أبي العاص ----- 14، 9، 7.
حلف المطيبين ----- 16.
حمدان بن أبان ----- 88.
الحموي 85، 86، 87، 88، 89، 93، 97،
98، 99، 101، 102، 103، 106، 107،
109، 110، 116، 117، 120، 124،
127، 128، 129، 133، 134، 147.

التنوشي ----- 202.
التوايين ----- 64.
توبة بن نمر ----- 181.
توماس غليك ----- 189.

ث

ثابت بن عبد الله بن الزبير ----- 151.
ثقيف ----- 17، 16، 8، 7.
ثيودير الأول ----- 212.

ج

الجاحظ 2، 8، 9، 11، 13، 32، 49، 53،
81، 82، 109، 111، 113، 118، 119،
123 / 124، 131، 134، 135، 136،
157، 164، 167، 223، 225، 231،
233، 235.
جانكون ----- 190.
الجراح بن عبد الله الحكمي ----- 166، 157.
الجراحي ----- 157.
جرجة بن قعرا ----- 236.
جرجير ----- 32.
جريب ----- 89، 84.
جريرسون ----- 220، 219.
جزية ----- 235، 216، 178، 177، 169.
جستيان -- 212، 211، 153، 135، 113.
الجنيد بن عبد الرحمن ----- 176.
الجهشياري 75، 91، 92، 93، 94، 97،
122، 142، 150، 155، 171، 177،
178، 180، 181، 182، 216.

103، 107، 110، 113، 137، 142،
 146، 147، 148، 150، 151، 156،
 167، 216، 217، 220.
 الدهاقين 75، 144، 166، 170، 227،
 235، 244.
 الديار بكري ----- 19، 36، 62، 66.
 الدينار البيزنطي ----- 119.
 الدينار العربي ----- 119.
 دينار 88، 91، 92، 94، 95، 96، 123،
 142، 143، 167، 171، 180، 200،
 201، 208، 214، 217، 218، 219،
 220، 221، 222، 224، 225، 229،
 233، 237، 238، 239، 242، 243.
 ديوان 171، 172، 173، 174، 176، 177،
 178، 179، 180، 181، 182، 186،
 187، 216، 222.
 ديورنت ----- 203.
 الذراع الزبانية ----- 145.
 الذراع العمرية ----- 145.
 الذهبي 84، 87، 138، 141، 164، 167،
 179، 222، 237، 240، 242، 243،
 244.

ر

ر.فوت ----- 197.
 الراعي النميري ----- 169.
 رافع بن خديج ----- 49.
 الرقيق ----- 86، 87، 192.
 الرهبان ----- 143.

149، 182، 183، 184، 186، 187،
 189، 190، 191، 193، 195، 197،
 198، 219، 228، 236، 241، 244.
 حوائيت ----- 198.

خ

خالد بن أبي الهياج ----- 239.
 خالد بن الوليد ----- 175.
 خالد بن عبد الله القسري 84، 104، 131،
 157، 167، 227.
 خالد بن يزيد بن معاوية ----- 239، 240.
 الخراج 163، 165، 166، 167، 168، 169،
 172، 176، 177، 178، 179، 216،
 226، 228، 235، 236.
 الخربطلي ----- 25، 36، 56.
 الخزر 127، 134، 136، 184، 229، 230.
 الخلفاء الراشدين ----- 163.
 خليفة بن خياط 7، 11، 28، 29، 32، 35،
 42، 48، 58، 60، 63، 65، 66.
 الخوارج ----- 73، 123، 131، 133.
 خيرة بنت ضمرة ----- 88.

د

دانيت ----- 213.
 الدباغ ----- 30، 33، 34.
 دجاجة بن ربيعي ----- 49.
 الدراهم 50، 51، 54، 55، 56، 57، 58،
 59، 60، 61، 62، 65، 66، 68، 79، 80،
 84، 88، 91، 92، 93، 94، 101، 102.

سعدة بنت عبد الله ----- 233
سعيد بن العاصي 8، 10، 20، 23، 38، 40،
47، 88، 107، 154.

سعيد بن المسيب -- 164، 207، 215، 233.
سعيد بن عبد الملك ----- 194.
السفاج ----- 155.
السفياني 2، 9، 12، 18، 38، 46، 47، 54،
66.

سليمان بن صرد الخزاعي ----- 64.
سليمان بن عبد الملك 79، 80، 89، 97، 98،
102، 114، 118، 120، 122، 133،
135، 138، 141، 145، 151، 154،
174، 180، 183، 186، 193، 223،
225، 236، 244.

سليمان بن يسار ----- 133.
السمح بن مالك الخولاني 87، 104، 144.
السمهودي 12، 29، 39، 41، 42، 49، 51،
53، 105، 107، 115، 122.

سوفاجيه ----- 193.
السوليدوس ----- 219، 212، 119.
سيف بن عمر ----- 175.

ش

الشعبي ----- 122.

ص

صاع خالد ----- 157.
الصاع ----- 157.
صالح الحمارنة ----- 26.

روح بن زنباع ----- 57، 59، 65.
الروم 31، 32، 34، 36، 48، 65، 161،
171، 172، 177، 184، 208، 229،
242، 245.

رويش ----- 129.
ريسلسر ----- 186، 188.

ز

الزبير بن العوام ----- 18، 25.
الزبير بن بكار ----- 3، 9، 10.
الزبيري ----- 88.
الزبييرين ----- 62.

الزط ----- 80، 86، 100.
زفر بن الحارث الكلابي ----- 64.

الزكاة ----- 74، 115، 147، 153، 154.
الزنوج ----- 100.

الزهري ----- 11، 33.
زياد بن أبيه ----- 77، 145.

زيد بن ثابت ----- 16، 48، 50، 52.
زينب بنت جحش ----- 242.

س

ساويرس 79، 87، 95، 135، 143، 166،
224، 237.

سبولر ----- 206.
سد الحريكة ----- 193.

سد أم الوليد ----- 194.
سرجون بن منصور ----- 66، 171.

سعد بن أبي وقاص ----- 18، 52.

- صالح العلي ----- 86، 106، 112، 123.
 صالح بن كيسان ----- 240.
 الصقالية ----- 229.
 الصكوك ----- 205، 216.
 صنع ----- 158.
 الصنعاني ----- 1، 50.
 الصولي ----- 242.
 الصيرفة ----- 155.
 ----- 155.
 الضحاك بن قيس الفهري 43، 54، 55، 61، 62.
 عائشة أم المؤمنين ----- 24، 25، 26، 38.
 عائشة بنت طلحة ----- 231.
 العبادلة ----- 31.
 العباس بن عبد المطلب ----- 5.
 عبد الرحمن بن جحدم ----- 62.
 عبد الرحمن بن حبيب ----- 100.
 عبد الرحمن بن حجريرة ----- 180، 238.
 عبد الرحمن بن عبد القاري ----- 41.
 عبد الرحمن بن عبد الله الثقفي ----- 65.
 عبد الرحمن بن عوف 11، 18، 21، 31، 41، 48.
 عبد الرحمن بن مروان ----- 104.
 عبد العزيز الدوري ----- 17، 21، 55.
 عبد العزيز بن مروان 173، 180، 181، 183، 194، 223، 232، 234، 235، 237، 244، 239، 238.
 عبد العزيز بن مروان ----- 62، 65.
 عبد العزيز بن مروان 80، 86، 102، 113، 143.
 عبد الله بن الحبحاب ----- 87.
 عبد الله بن الزبير 10، 11، 12، 13، 33، 36، 37، 39، 43، 44، 63.
 عبد الله بن دراج ----- 83.
 عبد الله بن عامر ----- 19، 25، 28.
 عبد الله بن عبد الملك ----- 181.
 عبد الله بن عمر ----- 36، 39، 40.
 عبد المطلب بن هاشم ----- 8.
 عبد الملك بن بشر بن مروان ----- 156.

ط

- الطبري 2، 5، 7، 12، 14، 15، 18، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 34، 36، 37، 38، 39، 42، 43، 45، 47، 49، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 162، 163، 164، 165، 166، 168، 170، 171، 172، 174، 175، 176، 177، 180، 182، 183، 186، 192، 216، 222، 224، 225، 226، 228، 230، 234، 236، 242، 245.
 طريدويل ----- 217.
 طلحة بن عبيد الله ----- 18، 19، 25.
 طيء ----- 10.

ع

- عامر بن صالح ----- 10.

العذري ----- .106	عبد الملك بن مروان 47، 52، 53، 76، 77،
العرب 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10،	78، 79، 80، 82، 83، 84، 85، 86، 87،
12، 13، 14، 15، 16، 19، 27، 28، 32،	88، 89، 90، 92، 93، 94، 95، 97، 98،
33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 41، 45،	102، 103، 104، 107، 108، 110،
47، 49، 50، 51، 52، 53، 55، 75، 80،	111، 112، 113، 114، 115، 117،
81، 82، 83، 87، 88، 89، 93، 95، 97،	118، 119، 120، 121، 122، 123،
98، 99، 105، 107، 110، 111، 112،	124، 128، 129، 130، 135، 136،
113، 114، 116، 117، 119، 122،	138، 140، 141، 142، 143، 145،
123، 128، 129، 133، 136، 137،	148، 149، 151، 152، 153، 154،
138، 146، 148، 149، 150، 151،	155، 156، 157، 158، 198، 140،
152، 154، 155، 157، 158، 161،	141، 142، 143، 153، 154، 162،
162، 163، 166، 169، 173، 176،	163، 171، 173، 177، 181، 183،
177، 184، 185، 186، 190، 191،	191، 193، 202، 215، 216، 217،
195، 196، 202، 210، 213، 214،	218، 221، 224، 229، 235، 242،
219، 223، 224، 227، 228، 229،	243، 244، 246.
231، 233، 234، 235، 237، 239،	عبد ربه 10، 13، 33، 39، 49، 59، 67،
245.	68.
عروة بن الزبير ----- .240، 178	عبد شمس ----- 2، 4، 6، 7، 16، 19.
العشور ----- .146، 129، 113	عبد مناف ----- 2، 5، 9، 16، 41، 56.
العطاء 84، 87، 114، 144، 148، 158،	عبدالرحمن الداخل ----- 195.
162، 163، 164، 167، 170، 172،	عبيد الله بن الحبحاب ----- 95، 143، 166.
173، 174، 175، 176، 177، 184،	عبيد الله بن زياد ----- 56، 64، 66.
221، 222، 227، 238، 240.	عتبة بن سعد بن العاصي ----- 84.
علي بن أبي طالب 21، 23، 24، 25، 26،	عثمان بن عفان 3، 10، 11، 14، 16، 17،
30، 36، 40، 164، 225، 228.	18، 19، 20، 21، 22، 23، 25، 27، 28،
عمارة بن حمزة ----- .182	29، 30، 34، 35، 38، 43، 44، 55، 69،
عمر بن الخطاب 21، 22، 24، 25، 27، 30،	87، 88، 142.
36، 40، 77، 81، 90، 92، 94، 107،	عثمان بن محمد بن أبي سفيان ----- 41.
	عدي بن أرطأة ----- 101، 150.

فدان ----- 199، 194، 95	133، 140، 146، 148، 149، 151
الفراهيدي ----- 110	152، 162، 173، 225، 233، 235
الفردق ----- 102	عمر بن الوليد بن عبد الملك ----- 164
الفرس ----- 230، 223، 169، 165	عمر بن عبد العزيز 75، 76، 77، 78، 79
الفرنجية ----- 219، 211	80، 82، 87، 90، 94، 96، 101، 102
فلتر هانس ----- 145	106، 108، 110، 113، 114، 115
فهاوزن 17، 21، 43، 55، 61، 68، 166	118، 122، 125، 135، 141، 142
226، 228، 235	143، 144، 145، 146، 147، 149
فون كيرمر ----- 18	150، 158، 163، 164، 165، 167
فيء ----- 164	168، 169، 171، 173، 174، 176
فيروز مولى حصين ----- 234	177، 178، 179، 184، 197، 206
	214، 222، 226، 227، 234، 235
	236، 237، 238، 239، 240، 241

ق

القبائل العربية 1، 2، 5، 31، 48، 56، 81	عمر بن هبيرة ----- 145، 118
87، 105، 108، 112، 130، 148، 156	عمرو بن سعيد 8، 55، 57، 59، 60، 63، 68، 67
القبط ----- 166	عمرو بن عثمان بن خالد بن أسيد ----- 97
قبيلة بجيلة ----- 189، 162	عمرو بن مخلد الكلبي ----- 59
قبيلة بني أسد ----- 105	عنيسة بن سعيد بن العاصي ----- 174
قبيلة تميم ----- 108، 105	العهد الميروفنجي ----- 209
قبيلة سليم ----- 115	عوانة بن الحكم ----- 84، 68
قتيبة بن مسلم ----- 228، 176	
القحطانية ----- 56، 14	
القدرية ----- 42	
القديس بونيفاس ----- 209	
قرة بن شريك 86، 87، 114، 118، 173	
177، 194، 202، 226	
قريش 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 9، 10، 11	
13، 14، 15، 16، 18، 20، 24، 25	
29، 30، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40	

غ

غفار ----- 5

ف

فاختة بنت هاشم (أم خالد) ----- 69
فاطمة بنت عبد الملك ----- 232
فان فلوتن ----- 173، 167، 164

لورا فاغلياري ----- 175.
الليث بن سعد ----- 82.
ليلي الأحييلية ----- 83.

م

مارك بلوك ----- 214، 208.
ماسينيون ----- 156، 131، 114.
مالك بن الرب المازني ----- 47.
مالك بن هبيرة ----- 67، 59، 57.
المالكي ----- 48، 34.
الماوردي 76، 77، 78، 79، 80، 86، 88،
89، 90، 91، 92، 94، 106، 140، 141،
146، 147، 151، 152.
محمد بن القاسم الثقفي ----- 136.
محمد بن علي بن الحسين ----- 158.
محمد بن مروان بن الحكم ----- 65.
محمد بن يوسف الثقفي ----- 169.
مخديج بن عامر ----- 7.
مردنشاہ بن زادن فروخ ----- 171.
مروان بن الحكم 2، 3، 4، 6، 7، 8، 9، 11،
12، 13، 14، 16، 18، 19، 20، 22، 23،
25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 35،
36، 37، 38، 39، 41، 42، 43، 45، 46،
47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55،
56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64،
65، 66، 67، 69، 70.
مروان بن محمد 85، 102، 104، 109، 120،
155، 173، 184، 216، 224، 229.

41، 46، 48، 49، 51، 52، 57، 58، 59،
68، 69، 161، 162، 208، 234.
القسط ----- 157، 149.
قصي بن كلاب ----- 2.
قضاة ----- 56، 28، 14، 10.
قفيز الحجاج الثقفي ----- 157.
القفيز ----- 225، 223، 157.
القلعي ----- 37، 13.
القلقشندي ----- 45، 1.
قيراط ----- 158، 153، 152، 119، 95.
قيس 6، 13، 26، 29، 43، 54، 55، 57،
61، 62، 63، 66، 173، 222، 228.
القيسريات ----- 113.
القيسية 54، 56، 57، 60، 61، 87، 166.

ك

ك. كاهن 100، 168، 170، 189، 190،
218.
كلب 3، 14، 54، 55، 56، 57، 59، 68.
كندة ----- 162.
الكندي 179، 180، 181، 186، 222،
228، 244.
الكوفي ----- 136.
كيلجة ----- 226.

ل

لامنس ----- 161، 66، 62، 36، 13.
لخم ----- 6، 4.
لمبار ----- 120.

المنصور العباسي ----- .119	المروانيين 77، 83، 89، 90، 97، 100،
منقوش ----- .219، 218	105، 106، 107، 110، 111، 113،
المهلب بن أبي صفرة 88، 89، 123، 166،	119، 121، 123، 125، 126، 132،
.231	133، 135، 136، 139، 150، 157،
الموالي 83، 84، 88، 91، 112، 144، 149،	159، 161، 162، 165، 166، 167،
.150	169، 172، 174، 176، 180، 181،
موسى بن نصير ----- .141، 140، 87	182، 183، 184، 186، 189، 190،
ميمون بن مهران ----- .179	195، 201، 202.

ن

النبط ----- .88	مسروق ----- .87
النصارى ----- .236، 230، 171	مسلم بن عقبة ----- .42
نصر بن سيار ----- .172، 166، 144، 75	مسلمة بن عبد الملك 76، 85، 163، 183،
النقود 75، 117، 118، 133، 135، 151،	184، 186، 191، 194، 208، 230،
.152، 153، 154، 155، 158.	.238
النيروز والمهرجان ----- .146، 145، 79	المضربة ----- .166
	المطرزي ----- .149
	معاوية الثاني ----- .54، 55
	معاوية بن أبي سفيان 1، 12، 15، 19، 23،
	27، 35، 36، 38، 46، 47، 57، 65، 69،
	معاوية بن أبي سفيان 165، 170، 178، 228،
	معاوية بن أبي سفيان 84، 91، 92، 95، 118،
	137، 142، 145، 146، 147.
	مغراء بن أحمر ----- .172
	المقايضة ----- .212، 211، 151
	المقدسي 98، 105، 108، 116، 121،
	124، 126، 128، 129، 137.
	المقرزي 77، 79، 80، 82، 87، 91، 94،
	95، 104، 108، 110، 116، 143، 151،
	152، 154.
	المكاتبة ----- .231

هـ

هارون الرشيد ----- .225، 217، 96، 92	
هاملتون ----- .165	
هبيرية ----- .217	
هشام بن عبد الملك 79، 80، 85، 88، 89،	
90، 95، 110، 120، 149، 162، 163،	
165، 166، 167، 170، 172، 173،	
174، 176، 177، 178، 179، 183،	
184، 186، 191، 193، 195، 197،	
199، 201، 204، 221، 225، 226،	
228، 231، 232، 235، 236، 238،	
241، 244، 245.	

148، 147، 146، 145، 132، 126
 177، 176، 174، 173، 150، 149
 188، 206، 227، 228، 232، 242
 يعلى بن منية ----- 25
 اليمانية ----- 69، 60، 59، 57، 56
 يناس بن خمايا (أثيناس) ----- 171
 اليهود ----- 53، 24
 يوسف الثقفي ----- 207، 192، 166
 يوسف بن عمر 119، 166، 168، 172،
 177، 180، 208
 اليوسفية ----- 119

هيك ----- 205، 203

و

و. بالذ ----- 198
 واطسون ----- 189، 188، 96
 وايت ----- 196
 وحبيش بن دلجة القيني ----- 65
 الوسق ----- 157
 الوليد بن عبد الملك 75، 76، 80، 84، 86،
 87، 89، 90، 100، 102، 104، 110،
 111، 113، 114، 120، 135، 136،
 138، 140، 145، 149، 155، 165،
 167، 168، 173، 179، 180، 181،
 183، 193، 194، 207، 225، 229
 239، 242، 243، 244
 الوليد بن يزيد 89، 100، 110، 145، 155،
 168، 174، 187، 204

ي

يجي بن قيس الغساني ----- 66
 يزيد بن المهلب 164، 178، 204، 216،
 223، 224، 229، 232، 233، 242
 يزيد بن عبد الملك 78، 84، 88، 89، 108،
 143، 145، 157
 يزيد بن مسلم 167، 169، 222
 يزيد بن معاوية 3، 39، 40، 41، 42، 52،
 53، 54، 55، 57، 59، 62، 65
 اليعقوبي 77، 78، 87، 91، 92، 93، 94،
 95، 98، 105، 107، 114، 116، 124

فهرس الأماكن والمواقع والبلدان

أ

آسيا الصغرى ----- 135، 127
 آسيا ----- 168
 أشقوة ----- 226، 202
 أضم ----- 12
 إفريقيا ----- 138، 129
 إفريقية 11، 30، 31، 32، 34، 48، 166،
 167، 169، 179، 200.

الأندلس 87، 97، 98، 104، 106، 109،
 124، 126، 144، 166، 168، 182،
 189، 195، 196، 210، 219، 220،
 229، 230، 231، 246
 أنطاكية ----- 80، 116، 194، 229، 241
 أوروبا ----- 80، 115، 126، 135
 أورليان ----- 200
 أيلة ----- 62، 63.

ب

باجة ----- 109
 بالس ----- 80، 85، 183
 البحر الأحمر ----- 108، 123، 129، 147
 بحر البلطيق ----- 210
 البحر المتوسط 112، 113، 115، 130،
 134.

الأبانية ----- 186
 أبجد ----- 28
 الأبله ----- 126
 أذربيجان ----- 85، 97، 234، 236
 الأراضي الخراجية ----- 90، 92، 141، 153
 أراضي عشرية ----- 90، 92، 153
 أرخبيل لامو ----- 129
 الأردن 9، 13، 21، 24، 25، 27، 29، 34،
 36، 38، 40، 42، 44، 54، 55، 60، 65،
 74، 79، 86، 90، 92، 97، 98، 103،
 108، 115، 117، 124، 128، 133،
 154، 193، 194، 197، 201، 220
 أرسوف ----- 197، 199
 أرض الخراج ----- 76، 90، 131
 أرض الصوافي -- 77، 86، 87، 88، 90، 93
 أرض الفيء ----- 76، 140
 أرض الموت ----- 83، 84، 85
 أرمينية 112، 124، 157، 168، 172،
 245
 الإسكندرية 118، 125، 130، 205، 207،
 211، 212، 220
 الأسواق 176، 181، 203، 204، 205،
 206، 207، 208، 209، 213، 216،
 222، 226، 235، 238.

ت

تامدلت ----- 126.
تدمر ----- 193، 194، 197، 200.
تونس ----- 118، 130، 154.

ث

الثغور 85، 89، 127، 130، 142، 182،
183، 184، 194، 210، 227، 229،
241.
الثغور الشامية ----- 127.

ج

الجامع الأموي --- 114، 120، 141، 243.
جبل أندة ----- 115.
حرجان ----- 87، 100.
حرجايا ----- 235.
حرش ----- 199.
جزيرة الروضة ----- 118.
الجزيرة العربية 82، 98، 108، 123، 130،
137، 138.
الجزيرة الفراتية ----- 76، 103.
الجزيرة 6، 20، 55، 64، 65، 76، 77، 80،
82، 85، 86، 98، 99، 103، 107، 108،
123، 124، 127، 130، 137، 138،
141، 145، 179، 181، 184، 208،
223، 229، 236، 245.
جنوة ----- 130.

بحر قزوين ----- 134.
البحرين ----- 28، 36.
بحيرة خلاط ----- 109.
بخارى ----- 127، 144، 170، 229.
البَرَسْمَان ----- 236.
برقة ----- 126.
بركة زيزاء ----- 100.
البصرة 9، 12، 19، 23، 24، 25، 26، 28،
77، 80، 83، 84، 93، 101، 102، 108،
112، 120، 123، 125، 126، 127،
129، 131، 136، 137، 138، 149،
155، 168، 169، 174، 175، 180،
189، 192، 204، 205، 206، 208،
216، 225، 231، 232، 233، 234،
235.
بصرى ----- 126، 133.
البطائح ----- 77، 83، 102.
بلاد الغال ----- 207، 209، 210، 211.
بلاد المغرب 75، 87، 97، 100، 104، 109،
120، 124، 126، 144، 229.
بلاد باهلة ----- 116.
بلاد ما وراء النهر -- 165، 223، 225، 228.
بلبيس ----- 228.
بلخ ----- 87، 98، 116.
البلقاء ----- 187، 188، 194.
بلنسية ----- 115.
بئر زمزم ----- 104.
بيزنطة ----- 130، 134، 135.
بيسان ----- 197، 199.

الخليج الفارسي ----- .189
خليج فلنده ----- .135

جور ----- .28
الجولان ----- .150

د

الدار البيضاء ----- .63
دار الرزق ----- .149
دار السكة ----- .220، .219، .202
دارا للصباغين ----- .120
داريند ----- .127
دارين ----- .129
الداودية ----- .186
دجلة 83، 98، 102، 103، 108، 118،
121، 128، 132، 169، 191
دمشق 2، 5، 6، 7، 8، 10، 11، 13، 14،
16، 18، 19، 23، 24، 25، 28، 30، 34،
36، 37، 38، 39، 43، 46، 47، 48، 50،
51، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61،
62، 65، 66، 68، 161، 165، 172،
173، 174، 180، 184، 186، 187،
190، 193، 194، 195، 196، 197،
202، 208، 213، 217، 221، 222،
231، 239، 240، 243
الدولة البيزنطية 121، 134، 135، 136،
153

دولة بني مروان ----- .7
الديبل ----- .137
دير الزور ----- .194
دير هند ----- .236

ح

الحائر 184، 195، 245
الحجاز 3، 5، 12، 22، 24، 28، 36، 40،
41، 43، 45، 46، 47، 48، 49، 51، 53،
56، 58، 61، 62، 65، 69، 87، 97، 99،
101، 106، 107، 108، 115، 116،
122، 126، 128، 149، 155، 157،
161، 168، 182، 195، 215، 234،
242
حران ----- .241
حرة واقم ----- .42
حريستا ----- .193
حلب ----- .154، 133، 102، 85، 83
حلوان ----- .244، 194، 183، 86، 80
حمص 55، 57، 60، 65، 172، 193، 197،
198، 238
الحيرة ----- .236
الحيرة ----- .10، 4

خ

الخرارة ----- .53
خراسان 75، 84، 87، 106، 124، 127،
128، 144، 145، 147، 170
الخريبة ----- .25
الخليج العربي ----- .137، 129، 126، 124

السواد 77، 78، 80، 81، 82، 83، 84،
 90، 92، 93، 94، 98، 101، 102، 108،
 120، 148، 152، 162، 173، 175،
 216، 227، 228، 236، 246.
 السودان الغربي ----- 100.
 السوس ----- 104، 116.
 سوسة ----- 87.
 سوق المرید ----- 131.
 سوق المشقر ----- 133.
 سوق عكاظ ----- 133.
 سوق للشماعين ----- 132.
 سيان ----- 138.
 سيراكوزة ----- 219.
 سيلان ----- 137.

ش

الشام 5، 6، 7، 10، 13، 14، 15، 19، 23،
 27، 35، 36، 39، 41، 43، 44، 46، 52،
 54، 55، 56، 57، 58، 60، 61، 62، 63،
 67، 68، 69، 75، 79، 80، 86، 90، 91،
 92، 95، 97، 98، 99، 102، 103، 105،
 107، 108، 110، 111، 112، 113،
 114، 115، 117، 121، 122، 123،
 124، 125، 126، 127، 128، 129،
 130، 131، 132، 133، 135، 141،
 145، 148، 149، 155، 156، 161،
 164، 165، 171، 172، 175، 176،
 178، 180، 182، 184، 186، 187،
 188، 189، 193، 184، 195، 196.

ر

الريذة ----- 63، 106.
 رصافة هشام 120، 165، 183، 184، 197،
 198، 244.
 الرصافة ----- 85، 103.
 الرقة ----- 24.
 الرملة 80، 120، 126، 171، 183، 193،
 241، 244.
 الرها ----- 171، 241.
 روسيا ----- 136.
 الري 81، 83، 89، 93، 94، 96، 98، 99،
 100، 101، 102، 104، 105، 107،
 128، 138، 147، 178، 182، 187،
 190، 191، 192، 195، 196، 221.

ز

الزاي ----- 101، 128.
 زغوان ----- 105.

س

سجلماسة ----- 126.
 سد الحريكة ----- 193.
 سد أم الوليد ----- 194.
 سلوقية ----- 229.
 السليمانية ----- 186.
 السند 80، 100، 107، 116، 127، 136،
 137، 183.

،130 ،129 ،128 ،127 ،126 ،124
 ،142 ،141 ،138 ،133 ،132 ،131
 ،154 ،152 ،149 ،148 ،147 ،145
 ،166 ،164 ،163 ،162 ،157 ،156
 ،172 ،171 ،170 ،169 ،168 ،167
 ،190 ،189 ،183 ،182 ،179 ،177
 ،223 ،216 ،210 ،207 ،192 ،191
 ،233 ،230 ،228 ،226 ،225 ،224
 .245 ،244 ،241 ،237 ،235

عريضة البقل ----- .12
 العريش ----- .126
 عسقلان ----- .245 ،229
 عكا ----- .117
 عمان 74 ،77 ،80 ،86 ،90 ،98 ،103
 ،148 ،130 ،129 ،124 ،121 ،110
 ،194 ،184 ،172 ،169 ،168 ،167
 .245 ،243 ،217 ،205
 عوسجة ----- .116

غ

غرناطة ----- .110 ،105
 غروبيا ----- .53
 غور الأردن ----- .200 ،189 ،187
 غوطة دمشق ----- .189 ،83

ف

فارس 4 ،13 ،15 ،21 ،25 ،27 ،28 ،36
 ،175 ،129 ،127 ،124 ،120 ،115
 .206 ،188

،208 ،205 ،200 ،199 ،198 ،197
 ،223 ،221 ،215 ،213 ،210 ،209
 ،236 ،234 ،230 ،228 ،224،227
 .245 ،243 ،241 ،238
 شذونة ----- .109
 الشرق الأقصى ----- .138 ،124

ص

صحار ----- .129
 الصعيد ----- .226 ،218 ،214
 صفيين 27 ،36 ،42 ،52 ،54 ،55 ،57 ،65
 صور ----- .130 ،117 ،108
 الصومال ----- .129
 الصين --- .138 ،129 ،127 ،120 ،101

ط

الطائف ----- .45 ،11 ،7 ،4
 طبرية ----- .55
 طريزون ----- .112
 طريق الحرير ----- .127
 طنجة ----- .126

ع

العراق 2 ،9 ،15 ،17 ،18 ،20 ،21 ،25 ،
 ،78 ،75 ،64 ،56 ،46 ،45 ،44 ،40 ،36
 ،91 ،90 ،89 ،86 ،85 ،84 ،83 ،80 ،79
 ،102 ،101 ،100 ،99 ،98 ،94 ،93 ،92
 ،112 ،110 ،109 ،108 ،106 ،105
 ،122 ،120 ،119 ،118 ،117 ،115

قناة بردة ----- 183.
قنسرين ----- 62، 55.
القيروان ----- 118، 104، 87.

ك

كسكر ----- 169، 38.
كوجرات ----- 137.
الكوفة 4، 20، 21، 23، 24، 29، 38، 44،
54، 63، 64، 65، 68، 73، 77، 83، 84،
86، 88، 99، 105، 108، 115، 121،
122، 128، 131، 133، 134، 146،
147، 149، 154، 156، 173، 178،
179، 189، 191، 208، 224، 228،
234، 236، 238، 245.
كوم ----- 206.

ل

لبنان ----- 116.

م

مجدالا ----- 110.
المحيط الأطلسي ----- 168.
المحيط الهندي ----- 137، 129.
المدينة 183، 187، 191، 197، 199، 204،
206، 207، 222، 229، 231، 232،
233، 234، 238، 240.
المراغة ----- 85.
مرج راهط 54، 55، 60، 61، 62، 66، 69.
مرفأ الشُعْبِيَّة ----- 5.

فدك ----- 53، 37، 12.
الفرات ----- 127، 109، 101، 99، 83.
فسا ----- 162.
الفسطاط --- 244، 226، 213، 203، 62،
فلسطين 24، 57، 65، 68، 81، 90، 92،
115، 120، 127، 128، 171، 189،
193، 197، 198، 203، 207، 229،
245.
فم الصلح ----- 103، 102.
الفيوم ----- 109.

ق

قابس ----- 120.
قباة ----- 50.
قبرص ----- 142.
قرطبة ----- 104.
قرقيسياء ----- 64، 62.
قرية أسد آباذ ----- 87.
قرية المسالمة ----- 186.
قرية المسروقين ----- 87.
قرية زهوة ----- 122.
قزوين ----- 210، 206.
القسطنطينية ----- 151، 134.
قصر الحلابات ----- 195، 194.
قصر الحير الشرقي ----- 193.
قصر الحير الغربي ----- 193، 191.
قصر القسطل ----- 187.
قصر المشتى ----- 121.
القلزم ----- 147، 129، 128، 109.

157، 168، 176، 181، 208، 231،	228، 176 ----- مرو
242،	242 ----- المسجد الحرام
ملطية ----- 229، 245.	244 ----- مسجد القيروان
المملكة اللومباردية ----- 210، 212.	242 ----- المسجد النبوي
منبج ----- 127، 146.	243 ----- مسجد قبة الصخرة
منى ----- 107.	مصر 16، 17، 20، 21، 30، 31، 33، 48،
الموصل --- 173، 191، 192، 234، 241.	51، 62، 63، 64، 65، 67، 75، 77، 79،
ميناء الجار ----- 108.	80، 85، 86، 87، 91، 94، 95، 96،
مبورقة ----- 196.	101، 104، 109، 113، 114، 116،
ن	
النقيع ----- 106.	118، 120، 121، 124، 126، 128،
نهر أبي فرطس ----- 193.	135، 136، 137، 140، 141، 142،
نهر الأبله ----- 189، 192.	143، 147، 149، 150، 155، 157،
نهر الأرحاء ----- 121.	166، 168، 171، 173، 177، 179،
نهر الرء ----- 88.	180، 181، 182، 183، 186، 187،
نهر السكون ----- 193.	189، 194، 195، 201، 202، 205،
نهر الصين ----- 192.	207، 208، 209، 210، 216، 223،
نهر الفرات ----- 175، 183، 191، 236.	224، 226، 228، 210، 216، 223،
نهر المبارك ----- 102، 103.	224، 226، 228، 232، 234، 235،
نهر المكشوف ----- 103، 121، 192.	237، 238، 239، 240، 242، 244.
نهر بلخ ----- 189.	مطلوب ----- 53.
نهر عدي ----- 80، 101.	معدين حليت ----- 116.
نهر معقل ----- 129.	معدين سليم ----- 116.
نهر يزيد ----- 236.	مكة 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11،
نوقان ----- 116.	12، 13، 15، 16، 18، 21، 23، 25، 26،
نيسابور ----- 8.	29، 30، 39، 40، 42، 43، 44، 45، 46،
النيل --- 80، 86، 95، 101، 109، 194.	47، 48، 49، 55، 57، 61، 62، 63، 68،
	88، 97، 99، 104، 105، 108، 113،
	115، 126، 133، 146، 152، 153،

هـ

هجر ----- 133.
 الهند 80، 109، 127، 129، 133، 136،
 137، 138، 188، 205، 213، 229،
 230.

و

واد البرادة ----- 194.
 واد القرى ----- 99، 63، 49، 12
 واد أم القناطر ----- 194.
 الوادي الكبير ----- 109.
 وادي بيشة ----- 53.
 واسط 83، 84، 101، 102، 103، 112،
 113، 114، 115، 118، 126، 128،
 132، 147، 156، 164، 169، 172،
 179، 183، 192، 201، 205، 213،
 229، 244.
 الجمل ----- 26، 23.

ي

يثرب ----- 115.
 اليمامة ----- 51، 49
 اليمن 4، 5، 13، 14، 25، 30، 36، 51،
 54، 98، 115، 120، 124، 126، 119،
 168، 169، 178، 182، 183، 207،
 224، 243.

المحتوى

- المقدمة..... أ - س.
- الفصل الأول: الفرع المرواني من خلفاء بني أمية (النشأة ، التطور، الحكم). 1-71.
- I. بني مروان ومكانتهم في الجاهلية والإسلام حتى سنة 41هـ -661م.....02-31.
- أ. نسب بني مروان02-10.
- ب. مكانة بني مروان في الجاهلية والإسلام.....10-16.
- II. دور بني مروان في الحياة العامة قبل قيام الخلافة سنة 41هـ/661م.....16-36.
- أ. الدور السياسي.....16-28.
- ب. الدور الإداري.....28-31.
- ج. الدور العسكري.....31-36.
- III. جهود المروانيين في توطيد الحكم لبني أمية قبل سنة 64هـ/683م.....36-50.
- أ. في الميدان السياسي.....36-40.
- ب. في الميدان الإداري.....40-50.
- ج. في الميدان الاقتصادي.....50-55.
- IV. انتقال الحكم الأموي من الفرع السفيفاني إلى الفرع المرواني.....55-67.
- أ. ظروف انتقال الحكم ولقاء الجابية55-59.
- ب. مبايعة مروان بن الحكم بالخلافة.....59-62.
- ج. جهود مروان بن الحكم العسكرية والإدارية في تمكين الخلافة للبيت المرواني من بني أمية.....62-67.
- د. انتقال الحكم من الفرع السفيفاني إلى الفرع المرواني وإعلان مروان بن الحكم البيعة في عقبه.....67-71.
- الفصل الثاني: مظاهر تطور الحركة الاقتصادية في العهد المرواني.....73-158.
- توطئة.....73.
- I. النشاط الزراعي في العهد المرواني.....75-111.
1. السياسة الزراعية في العهد المرواني.....75-81.

- أ. سياسة التنظيم الزراعي78-75.
- ب. مراعاة الجباية لتكلفة الإنتاج.....79-78.
- ج. تشجيع اليد العاملة المؤهلة وتشجيع الاستيطان.....80-79.
- د. تشجيع الدولة للاستثمار الزراعي.....81-80.
2. الإنتاج الزراعي في العهد المرواني.....96-81.
- أ. زيادة المساحة الزراعية.....90-82.
- استصلاح الأراضي.....88-83.
- سياسة إقطاع الأراضي.....89-88.
- شراء الأراضي.....90-89.
- ب. زيادة إنتاج المحصول الزراعي.....96-90.
3. نظام الري.....102-96.
- أ. الإمكانيات الطبيعية.....100-97.
- ب. الإمكانيات البشرية والتقنية.....102-100.
- ج. مشاريع الري في العهد المرواني.....105 - 102.
4. المراعي والثروة الحيوانية.....111-105.
- أ. المراعي.....107-105.
- ب. الثروة الحيوانية.....108-107.
- ج. الصيد.....111-108.
- الصيد البحري.....110-108.
- الصيد البري.....111-110.
- II. الموارد الأولية الصناعة في العهد المرواني.....117-112.
1. السياسة الصناعية في العهد المرواني.....115-112.
2. الموارد الأولية.....117-115.
3. الصنائع والحرف في العهد المرواني.....122-117.
- أ. دار الصناعة.....119-117.
- ب. سك النقود.....120-119.
- ج. دار النسيج والصباغة.....120-119.
- د. صناعة مواد البناء.....121-120.
- هـ. صناعة الأرحاء.....121-121.

المحتوى:

- و. صناعة البردي: 121-122.
- ز. صناعات وحرف أخرى: 122-122.
- III. النشاط التجاري في العهد المرواني: 123-129.
1. عوامل ازدهار التجارة في العهد المرواني: 123-126.
- أ. الامتداد الجغرافي للدولة: 123-124.
- ب. تنوع مناطق الإنتاج الزراعي والصناعي: 124-125.
- ج. حرية التجارة: 125-125.
- د. الاستقرار السياسي والاقتصادي: 125-126.
2. التجارة الداخلية: 126-134.
- أ. الطرق والمسالك التجارية الرئيسية للدولة الأموية في العهد المرواني: 126-130.
- الطرق البرية: 126-128.
- الطرق النهرية: 128-129.
- الطرق البحرية: 129-130.
- ب. الأسواق المحلية: 130-134.
- الأسواق الدائمة: 132-132.
- الأسواق غير الدائمة: 132-133.
3. التجارة الخارجية: 134-139.
- العلاقات التجارية الخارجية في العهد المرواني: 134-139.
- أ. العلاقات التجارية مع بيزنطة: 134-136.
- ب. العلاقات التجارية مع الهند: 136-137.
- ج. العلاقات التجارية مع الصين: 138-139.
- IV. النظام المالي في العهد المرواني: 139-158.
1. موارد بيت المال في العهد المرواني: 139-148.
- أ. الغنائم: 140-141.
- ب. الجزية: 141-144.
- ج. الخراج: 144-145.
- د. العشور: 145-147.
- هـ. موارد أخرى: 147-148.

2. نفقات بيت المال في العهد المرواني.....148-150.
- أ. عطاء الجند.....148-149.
- ب. الأرزاق.....149-150.
- ج. نفقات أخرى.....150-150.
3. أساليب التعامل المالي في العهد المرواني.....151-157.
- أ. المقايضة.....151-151.
- ب. النقود.....151-154.
- ج. الصكوك.....154-155.
- د. السفائح.....155-155.
- هـ. الصيرفة.....155-156.
4. وحدات الكيل والميزان.....157-158.
- الفصل الثالث: آثار السياسة الاقتصادية خلال فترة الحكم المرواني.160-247.
- I. آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في منظومة الحكم والجانب الإداري.160-181.
1. في منظومة الحكم.....161-167.
2. في منظومة التسيير.....167-170.
3. تطور نظم الدواوين.....170-181.
- أ. تعريف الديوان.....170-171.
- ب. تطور مهام الدواوين.....172-181.
- ديوان الجند.....172-176.
 - ديوان البريد.....176-177.
 - ديوان الخاتم.....177-178.
 - ديوان الصدقات.....178-179.
 - ديوان القضاء.....179-180.
 - ديوان النفقات.....180-180.
 - ديوان الأحباس.....180-181.
 - ديوان المستغلات.....181-181.

المحتوى:.....

II. آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في القطاع الاقتصادي.....160-196.

1. في الجانب الزراعي.....161-196.

أ. اتساع العمران نتيجة سياسة الإعمار الزراعي.....181-186.

ب. تطور تقنيات الزراعة.....186-190.

• التقنيات المتطورة.....187-188.

• التقنيات الدخيلة.....188-189.

ج. تطور تقنيات الري.....190-196.

✓ تقنيات الري المتطورة في العهد المرواني.

• تقنية الطواحين ذات العجلة الأفقية.....190-191.

• تقنية تخزين المياه.....191-191.

• تقنية حفر الأنهار.....192-192.

✓ تقنيات الري المنقولة .

• تقنية مد القنوات الري الأراضى.....192-193.

• تقنيات بناء السدود.....194-196.

2. في الجانب الصناعي.....196-203.

أ. إنشاء مجمعات الأحياء الصناعية.....196-198.

ب. تطور الصناعات المحلية.....198-203.

3. في الجانب التجاري.....203-214.

أ. التجارة الداخلية.....203-208.

• تطور نظام الأسواق.....203-205.

• تفعيل التجارة البينية.....205-207.

• مكانة التجارة في المجتمع الإسلامي.....207-208.

ب. بروز نشاط تجارة الدولة الإسلامية في الأسواق الخارجية... ..208-214.

III. آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في الجانب المالي.....214-221.

أ. أثر الإصلاح المالي على الصعيد الداخلى.....214-218.

• في الجانب السياسى.....214-215.

- في الجانب الديني والاجتماعي....215-215.
- في الجانب الاقتصادي.....217-215.
- في الجانب الثقافي.....218-217.
- ب. أثر الإصلاح المالي على الصعيد الخارجي.....221-218.
- IV. آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في الجانب الاجتماعي.....241-221.
- أ. المستوى المعيشي.....227-221.
- ب. حركة السكان وتركيبهم.....230-227.
- نشاط المرأة الاقتصادي.....233-230.
- نشاط الموالى الاقتصادي.....235-233.
- نشاط أهل الذمة الاقتصادي...237-235.
- ج. الاهتمام بالعلم والانفاق على التعليم.....241-237.
- الجوائز والصلوات والهبات.....238-237.
- الانفاق على شؤون العلم والتعليم....238-238.
- الإنفاق على حركة التدوين الترجمة والتأليف.....241-239.
- V. آثار السياسة الاقتصادية المتبعة في الجانب العمراني.....247-241.
- 1. الانفاق على العمارة الدينية.....244-241.
- المسجد الحرام.....242-242.
- المسجد النبوي.....242-242.
- المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة.....243-242.
- المسجد الأموي.....244-243.
- 2. الانفاق على العمارة المدنية.....245-244.
- 3. الانفاق على العمارة العسكرية.....246-245.
- خاتمة.....251-247.
- ملخص.....260-252.
- الملاحق.....282-261.

المحتوى:.....

قائمة المصادر والمراجع.....313-283.

فهرس الآيات والأحاديث والشعر والاسماء والاعلام والأماكن.....319-314.

خطة البحث.....326-320.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research

Emir Abd El Kader University
of Islamic Sciences
Constantine



Faculty of Arts and Islamic
Civilization
Department of History

Serial Number:

Registration Number:

**The Marwanid branch of the Umayyad caliphs
and its role in the development of the economic
movement.**

Era 64–132AH/683–749AD

Thesis Submitted in Candidacy for the Degree of Doctorate Es Sciences in History

Option: Economic and Social life in Islamic Near East (1-132AH/622-749AD)

Presented by :

Abdelaziz Saouli

Supervised by:

Dr. Smail Sami

Name and Surname	The Original University	rank
		chairman
Smail Sami	Emir Abd El Kader University	Supervisor
		examiner

College year: 1443–1444AH/2022–2023AD